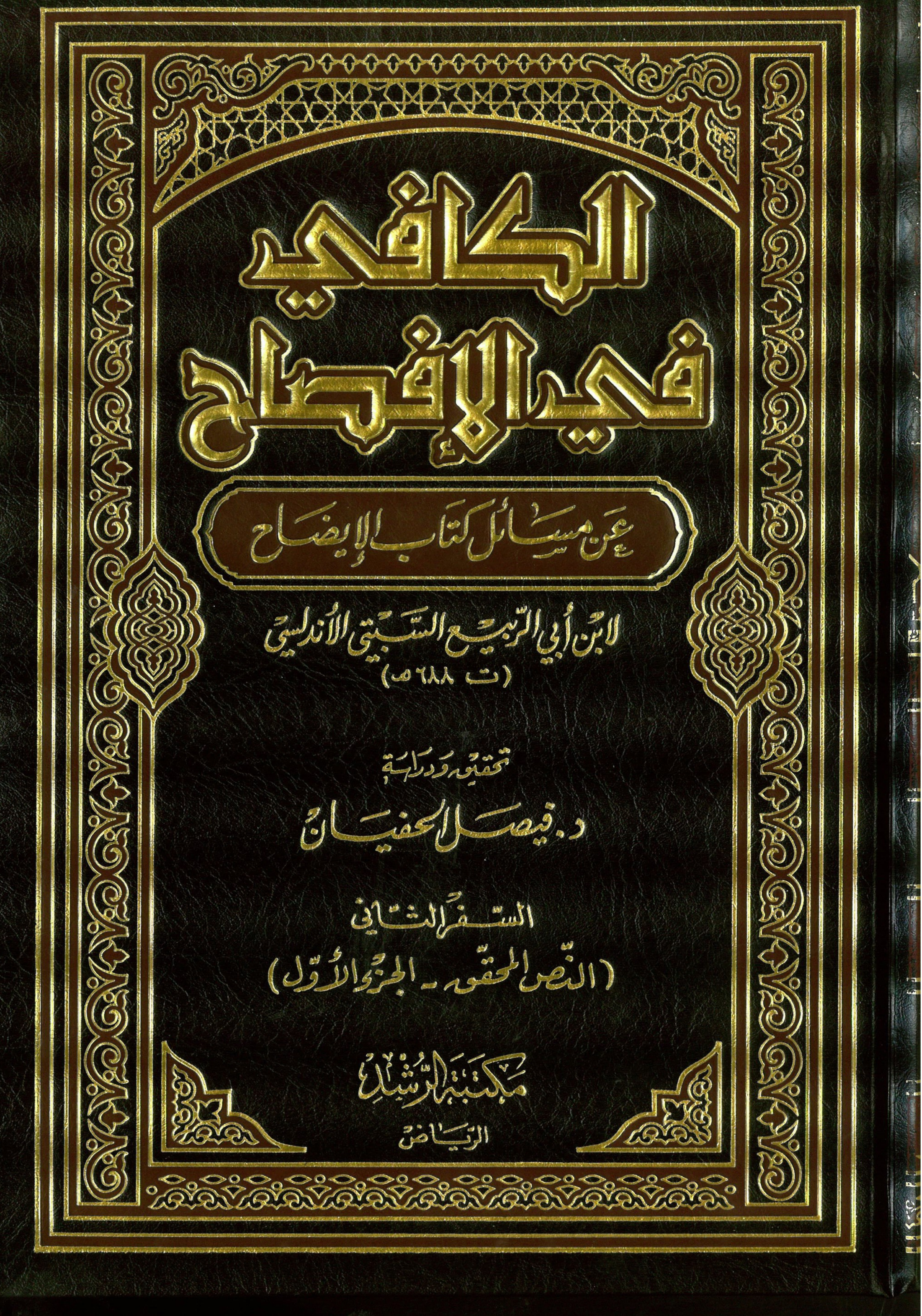


الكافي في الإفصاح

عن مسائل كتاب الإيضاح

لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي
(ت ٦٨٨هـ)

تحقيق ودراسة
د. فيصل الحفيان

السفر الثاني
(النص المحقق - الجزء الأول)

مكتبة الرشد
الرياض


الكافي في الإفصاح
عن مسائل كتاب الإيضاح

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م

الكافي في الإفصاح

عن مسائل كتاب الإيضاح

لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي
(ت ٦٨٨ هـ)

تحقيق ودراسة

د. فيصل الحفيان

السفر الثاني

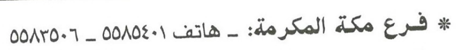
(النص المحقق - الجزء الأول)

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الرشد
الرياض

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ طريق الحجاز
ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١
E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa
www.alrushd.com



* فرع مكة المكرمة: ـ هاتف ٥٥٨٥٤٠١ ـ ٥٥٨٣٥٠٦
* فرع المدينة المنورة: ـ شارع أبي ذر الغفاري ـ هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
* فرع القصيم بريدة طريق المدينة ـ هاتف ٣٢٤٢٢١٤
* فرع أبها: ـ شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧
* فرع الدمام: ـ شارع ابن خلدون ـ هاتف ٨٢٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

* الكويت: ـ مكتبة الرشد ـ حولي ـ هاتف: ٢٦١٢٣٤٧
* القاهرة: ـ مكتبة الرشد ـ مدينة نصر ـ هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥
* بيروت: ـ الدار اللبنانية ـ شارع الجاموس ـ هاتف: ٠٠٩٦١٣٨٤٣٤٥٧

منهج التحقيق

لن أقف هنا عند وصف النسخة الخطية التي اعتمدت عليها في تحقيق هذا الجزء (الأول) الذي تشمله الرسالة، وذلك لأن الدراسة المتقدمة احتوت وصفًا تفصيليًا لمخطوطات «الكافي» جميعًا التي عُرفت حتى الآن. وسأكتفي بعرض منهجي في تحقيق النص، وإثبات عدة صور لأوراق من تلك النسخة.

ولن يفوتني أن أعرب عن أسفي لعدم تمكني من الإفادة من نسخة خزانة الجامع الكبير بمكناس، وهي قطعة من الجزء الأول؛ لأني حصلت عليها بأخرة، بعد أن نجزت الطباعة. وقد عرضت أجزاء منها على نسختي المعتمدة، فلم أجد فيها سوى تلك الفروق المعتادة التي توجد بين النسخ الخطية. ومهما يكن فإنها «قطعة» من ناحية، ودون نسخة الحمزاوية منزلة، كما اتّضح من وصفها في موطنه من الدراسة.

إن النسخة المعتمدة مكتوبة بخط مغربي، وهو خط له خصائص تتباين حينًا مع خطوطنا المشرقية، مما جعلني أقرأ النص أولًا قراءة متأنية. ثم نسخته. وظلّتْ كلمات وعبارات محدودة أشكلت عليّ، ولكن مغاليقها لم تلبث أن انفتحت لي، نتيجة إلفي الخط، وتمرّسي بأسلوب الرجل، ومعاودة النظر فيها مرة بعد أخرى.

ثم أعددت عدتي من المصادر، فكان على رأسها أجزاء «الكافي» الأخرى، سواء منها ما حقق في رسائل جامعية، أو ما زال مخطوطًا، بالإضافة إلى كتب ابن أبي الربيع مخطوطة ومطبوعة، وشرح الجرجاني للإيضاح (المقتصد)، وشرح العكبري، و«الإفصاح» لابن الطراوة، ثم كتب أبي علي نفسه، فالرجل

يشرح كلامه بكلامه ، وكتب الشلوبين ، فهو شيخه ، وإلى ما سبق مصادر النحو المتقدمة ، وبخاصة سيبويه ، الذي لايغيب عن كلام ابن أبي الربيع ، وكتب المطوّلات النحوية المتأخرة ، مثل الارتشاف والهمع والخزانة وغيرها . وبذلك انكشفت لي موارده ، واستبان لي أثره .

* * *

وأوجز في ما يلي أبرز الخطوات التي قمتُ بها حتى ظهر النص في الصورة التي هو عليها :

أ – تمييز عبارات أبي علي التي أخذها ابن أبي الربيع من «الإيضاح» بكتابتها بالسواد ، وضبطها ضبطًا شبه تام ، وفصلها في سطر أو سطور مستقلة ، والإحالة في الحواشي على مواطنها في «الإيضاح» المطبوع ، و «المقتصد» و«شرح العكبري» ، وكذلك «الإفصاح» لابن الطراوة إما وجدتها فيه. وأمكنني بفضل ذلك تحقيق تلك العبارات ، وإثبات الفروق بينها في تلك الكتب جميعًا . وأدّاني ذلك إلى الوقوع على أوهام وتخليطات كثيرة ، كان سببَها النساخ أو المحققون .

ب – تقسيم النص إلى فِقْرات ، والالتزام بمنهج صارم في ترقيمه . ووضع الآيات الكريمة بين أقواس مزهرة ، والأحاديث الشريفة والآثار ، والأمثال ، والأقوال بين قوسين صغيرين . وكذلك النُّقول .

جـ – إثبات زيادات من عندي في مواطن محدودة ، بها يستقيم الكلام في سياقه ، ووضعها بين معقوفين ، والإشارة إلى ذلك في الحواشي . ويغلب على الظن أن هذه الزيادات عينَها أو نحوها قد سقطت من الناسخ .

د – ضبط ما أشكل في النص . وزدت على ذلك أحيانًا توخيًا للإعانة على

القراءة . على أني أثبتُّ الآيات القرآنية من المصحف ، إلا إذا كان المقصود قراءة لا توافق ما عليه مصحفنا . كما ضبطت الأحاديث والآثار والأمثال والأقوال والأشعار ضبطًا شبه تام .

هـ – الإفادة من التعليقات المثبتة في حواشي النسخة الخطية ، على أن ذلك اقتصر على مواطن محددة ، بسبب تعذُّر قراءة تلك التعليقات .

و – تخريج الآيات الكريمة بذكر اسم السورة أولًا ، يليه رقم الآية . وزدت على ذلك بأن أشرت إلى مواطن ورودها في ما مضى من كلام ابن أبي الربيع ، وفي ما يأتي . كما أني رجعت بالقراءات إلى مصادر هذا العلم ، ونسبتها إلى أصحابها ، إن كانت غُفْلًا ، وأفدتُ في توجيهها ، والاستدراك على المؤلف أحيانًا مما ورد في كتب الاحتجاج ، والتفاسير ، ومعاني القرآن ، وإعرابه.

ز – تخريج الأحاديث النبوية الشريفة والآثار من مصادرها على وفق طريقة العاملين في حقل هذا العلم . وقد أشرت إلى ما ورد من روايات أخرى لها ، وبخاصة إذا كانت ذات صلة بما يثبت الشاهد ، أو ينفيه .

ح – الرجوع بالأمثال والأقوال إلى مصادرها ، والنص على رواياتها الأخرى إما كان لها ذلك ، وبخاصة إذا كانت ذات صلة بما يثبت الشاهد ، أو ينفيه .

ط – الاستقصاء في خدمة الشواهد الشعرية ، فقد عُنيت في حاشية مستقلة غالبًا بأصحابها ، فما نسبه المؤلف حقَّقْتُه ، وترجمت للقائل في أول موطن ورد فيه ، واستغنيت عن الإحالة في المرات التالية بفهرس الأعلام . فإن كان ثمة خلاف في النسبة ، أشرت إلى ذلك ، ناصًّا على الذين يتنازعون الشاهد ، ومرجِّحًا كفة أحدهم إما هداني البحث إلى ذلك. وما لم ينسبه المؤلف نسبتُه ، واستقصيت الخلاف إن كان قائمًا ، وترجمت أيضًا للقائل بتركيز شديد . فإن لم أتمكن من النسبة نصصت على ذلك .

أما تعليقي على الشاهد عينه فقد خصصته أيضًا بحاشية مستقلة ، والتزمت بمنهج لايتخلف ، أبدأ فيه بذكر البحر الذي هو منه ، وأعقب ذلك بذكر روايات ألفاظه ، فشرح غريبه ، فذكر معناه ، فموطن الشاهد فيه . وفي ثنايا ذلك ألمح إلى أنه على هذه الرواية أو تلك يظل الشاهد قائمًا ، أو يسقط . وربما أوردت شيئًا ذا بال مما قاله القدماء فيه . وختمت باستقصاء تخريجه في المصادر المختلفة ، بادئًا بالديوان ، فالكتاب ، فما يليه من المصادر . فإن كان من شواهد ابن أبي الربيع في كتبه الأخرى نصصت على ذلك .

ي – التعريف بالأعلام بإيجاز ، والاكتفاء بالإحالة على مصدر أو اثنين .

ك – ربط كلام المؤلف ببعضه في « الكافي » نفسه ، وفي كتبه الأخرى ، ومقايستها بما ورد في المصادر النحوية المختلفة . وأداني ذلك إلى الوقوف على آراء وتعليلات وأحكام لم أقف عليها في تلك المصادر ، ولم ترد في شرحَي الجرجاني والعكبري . كما وقعت على أوهام من أنواع مختلفة وقع فيها ابن أبي الربيع نفسه ، أو محققو كتبه ، وبعضها مما يتصل بآرائه ومذاهبه ، وبعضها مما يتصل بآراء غيره من النحويين ومذاهبهم . وقد أثبتُّ ذلك كله في الحواشي .

ل – توثيق آراء النحويين ومذاهبهم ، والعودة بها إلى مصادرها في كتب أصحابها أولًا . فإن لم تكن لهم كتب ، أو لم تكن موجودة بحثت عن آرائهم ومذاهبهم في كتب غيرهم. وكذلك فعلت في الآراء والمذاهب التي لم يصرح بأصحابها . وقد أداني ذلك إلى آراء ومذاهب عزاها لأناس ، وليست لهم ، أو نفاها عنهم ، وهي لهم ، أو حُكيت عنهم .

م – الرجوع بالمسائل الخلافية – وهي كثيرة – إلى كتب الخلاف ، وغيرها من الكتب التي تُعنى بهذه المسائل . وما تركه ابن أبي الربيع غفلًا تتبعته ، وعزوته إلى أصحابه في هذه الكتب أو تلك . وقد أداني ذلك إلى الوقوف على مذاهب

لم أقف عليها في تلك المصادر ، وعلى مذاهب تركها مطلقة ، وحقه أن يقيد ، أو مجملة ، وحقه أن يُفَصِّل .

ن – الالتزام بترتيب المصادر في الحواشي تاريخيًا على وفق أسبقية وفيات أصحابها .

* * *

وفيه من الأبواب ما يزيد إن شاء الله

هذا باب ما ائتلف منه الكلام باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث [illegible]
باب حكم الإعراب باب البناء باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة
باب التثنية والجمع باب أوجه الإعراب باب الابتداء باب
باب [illegible] الأسماء الموصولة باب الأخبار [illegible] والإلغاء باب
باب الفعل المبني للمفعول باب الأفعال التي [illegible] باب
باب التعجب باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر باب
باب إن وأخواتها باب [illegible] باب [illegible] وأخواتها باب
الأسماء التي أعملت عمل الأفعال باب أسماء [illegible]
الصفة المشبهة باسم الفاعل باب المصادر التي أعملت عمل [illegible]
باب الأسماء التي سميت بها [illegible]

السفر الأول من كتاب الكافي
في الإفصاح عن مسائل
كتاب الإيضاح

الصفحة الأولى من السفر الأول من «الكافي» - نسخة الحمزاوية

تسليما

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي [illegible] أئمة العربية لضبط قوانين اللسان
[illegible] الكاملة الأدبية لترتيل [illegible] الإبانة والبيان حتى اتضحت لنا خباياها
[illegible] ومشكلاتها [illegible] وتبين لمستوضحها
دليلا واضحا على [illegible] ونورد ما [illegible] فيصدر عن [illegible]
كانت معهد المستغرب ومعيار الناظر المسترشد إليها الملجأ وعليها المعول إذ اشتغل
لديها النص والظاهر والمجمل والمؤول وبها يعرف [illegible] في الكتاب العزيز اشتباه
المعاني واقتباس الأحكام والتصرف في مآخذ الشرع بالضبط والتنقيح والإحكام
لأن الشريعة واردة على لسان نبينا عليه من ربنا أفضل الصلاة وأجزل السلام
وهو العربي القرشي الهاشمي وعبارات العرب على منازع عباراته عند الإبانة
والإعلام والذكر الحكيم الهادي إلى الصراط المستقيم نزل بلسان العرب وعلى
مقاصدها في التفهم والإفهام فاعتنى لذلك أئمة اللسان بضبط [illegible] وإبراز
حكمها وإيضاح أسرارها وعللها بما استبان [illegible] كلام العرب مقدم على كل
كلام [illegible] وعلمه ولم [illegible] لضبطه
وفيه ما هو معروف من جملة [illegible] الأنام وممنوع من [illegible] في الكتاب
والسنة بلا دليل [illegible] من تفسير الأئمة [illegible] الأعلام لأنه [illegible]
دلالة اللغة بالوضع [illegible] دلالة المفهوم والمعنى والمعقول
لتنقيح مناط أحكام الشرع الحلال والحرام على [illegible] سلف الأمة
وبهذا أوصى أخيار الأئمة مفسرو الذكر الحكيم وحملة السنة حفظة
الدين وشرائع الإسلام فإن [illegible] الصنعة أداة الانتباه عند [illegible] والاشتباه
ومفتاح المقفل من الكتاب المنزل على نبينا [illegible] علينا [illegible] ومن رام
التصرف في [illegible] مآخذ الشريعة بغير هذه الصنعة الرفيعة لنيل الدرجات
العالية كان كمن رام التصرف في [illegible] بلا إقدام وهذا
[illegible] ولا إشكال [illegible] ولا ارتياب عند أولي الألباب ذوي البصائر
والإفهام لأن الكتاب [illegible] بلسان عربي مبين قال الله تعالى [illegible]

الصفحة الثانية من السفر الأول من «الكافي» - نسخة الحمزاوية

الأسماء المنصوبة

الصفحة الأخيرة من السفر الأول من «الكافي» - نسخة الحمزاوية

[٢] بسم الله الرحمن الرحيم

صَلَّى اللَّهُ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ ، وعلى آلِه ، وسَلَّمَ تَسْلِيمًا .

اللَّهَ أَحْمَدُ أَنْ صَرَفَ دواعيَ أَئمّة العربيَّة لضبط قوانينِ اللِّسان ، ونبَّه خواطِرَ الطائفة الأَدبيَّة لتذليل طُرُق الإبانة والبيان ، حتى لاحت لنا خبيئاتُها ، ووضحت لدينا دقائقُها ومشكلاتها ، فصِرْنا نراها عِيانًا ، ونُبدي لمستوضحها دليلًا واضحًا على صِحَّتها وبيانًا ، ونوردُها الظمآن ، فيصدرُ عن ريِّها ريّان ، إذ كانت مِحَكَّ المنتقد ، ومعيار الناظر المسدّد . إليها الملجأ ، وعليها المعوَّل ، إذا استغلق لدينا النصُّ والظاهر ، والمُجمل والمؤوّل[1] . وبها يَحِقُّ النظر في الكتاب العزيز لاستنباط المعاني واقتباس الأَحكام ، والتصرُّفُ في مآخذ الشرع بالضَّبْط والتنقيح والإحكام ؛ لأنَّ الشريعة واردةٌ على لسان نبيِّنا ، عليه من ربِّنا أَحْفَلُ الصلاة وأجزل السلام ، وهو العربيُّ القُرَشيُّ الهاشميُّ . فعبارات العرب على منازع عباراته عند الإبانة والإعلام . والذِّكر الحكيم الهادي إلى الصراط المستقيم ، نزل بلسان العرب ، وعلى مقاصدها في التَّفَهُّم والإفهام ، فاعتنى لذلك أئمة اللسان بضبط طرقها ، وإبداء حِكَمِها ، وإيضاح أسرارها وعللها ، بما

---

(١) النص والظاهر والمجمل والمؤول من مصطلحات علم أصول الفقه . فالظاهر ما لفظه يغني عن تفسيره ، أو : المتردِّد بين أمرين ، وهو في أحدهما أظهر . والنص إرادته ظاهرة بنفسه . (وانظر : ص ٤٧٦، ح ١، وص ٩٢٣، ح١) . والمجمل ما له دلالة على أحد معنيين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه . أما المؤول فهو ما صرف الكلام فيه عن ظاهره إلى معنى يحتمله . انظر : البحر للزركشي ٣/ ٤٣٦، ٤٥٤، والتوقيف على مهمات التعاريف ٣٤٠.

استبان به أنَّ كلام العرب مقدَّم على كل كلام، وأنَّه مَنْ نبا طبعُه عن إدراكه وعلمه، ولم ينشرح صدرُه لضبطه وفهمه، فهو معدودٌ من جملة مقلِّدي الأنام، وممنوعٌ من النظر في الكتاب والسُّنَّة بلا دليل هادٍ من تفسير الأئمة القُدْوَةِ الأعلام، لأنَّه بعد النَّظَر في دلالة اللفظ بالوضع[1] يتأتَّى النظرُ في دلالته بالمفهوم والفحوى والمعقول، لتنقيح مناط أحكام الشرع؛ الحلالِ والحرام.

على هذا درج سلفُ الأمة، وبهذا أوصى أحبارُ الأئمة، مفسِّرو الذكر الحكيم، وحملةُ السنة حَفَظَة الدين وشرائع الإسلام، فإن هذه الصنعة أداة الانبساط عند النظر والاستنباط، ومفتاح المُقْفَل من الكتاب المنزل، على نبينا المنعَم به علينا أيَّ إنعام. ومن رام التصرُّفَ في دقائق مآخذ الشريعة، بغير هذه الصنعة الرفيعة لنيل الدرجات العالية، كان كمن رام التصرُّف في الغَدَرِ[2] والأرض المُتعادِيَةِ[3] بلا أقدام. وهذا أمرٌ لائح وطريق واضح، لا إشكال فيه ولا ارتياب، عند أُولي الألباب، ذوي البصائر والأَفهام؛ لأنَّ الكتاب المستبين نزل بلسان عربي مبين، قال الله - تعالى، وهو [3] أصدق القائلين -: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾

(1) الدلالة: كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. وهي نوعان: لفظية وغير لفظية. وكل منهما وضعيَّة وعقلية وطبعية. وفي الدلالة وأنواعها بعد تفصيلات. انظر: ص٩٦ وما بعدها، والخصائص ٣/١٠٠، وما بعدها، وانظر أيضًا: كليات الكفوي ٤٣٩ - ٤٤٣، وتعريفات الجرجاني ١٠٤.

(2) الغَدَر: الموضع الظَّلِف الكثير الحجارة، وكل موضع صعب لا تكاد الدابة تَنْفُذ فيه، وما انخفض وارتفع من الأرض، ولم يستوِ. انظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ٣٢٥، واللسان (غدر).

(3) مكان مُتَعادٍ: بعضه مرتفع، وبعضه مُتطامن ليس بمُسْتوٍ. وأرضٌ متعادية: ذات حِجَرة وخَافيق. اللسان (عدا).

بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[1]، وقال - سبحانه، ليتضح الحق ويستبين -: ﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾[2]، وقال - جلَّ ذكره، وقوله الحق اليقين -: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[3]. والآي في هذا كثيرةٌ، وجهلها سَقْطَةٌ كبيرة، سَقْطَةٌ لا تُقال[4]، وجهالة تُسْتَر على قائلها ولا تُقال[5]، لأنه جَهْلُ ما علمه ضَعَفَةُ الرجال، بل المُخدَّرات رَبَّاتُ الحِجال[6].

فإنْ صدر من قائل، واستند في مقاله إلى معاند أو جاهل أنَّ كلامنا لم يتغيَّر عن كلام العرب، ولا استحالت مَنازِعُنا عن منازع أهل الأدب، فَقَدْ هذا، وقال ما لا يقوله من شدا، وجار في مقاله واعتدى، وتعمَّم بالخطأ وارتدى، وغاظ الملا، وأضحك النِّسا، وصار هُزْءًا للغلمان، ومَثَلًا يضربه صغار الولدان، أعاذنا الله من الخَطَل، وأحيا قلوبنا بالعلم والعمل، وجعلنا ممن استمع القول فاتَّبع أحسنه، واستضاء لديه الحقُّ، فسلك سُنَنَه، وأجرى كلامنا على وجهه، وجعله خالصًا لوجهه بمنِّه وكرمه وفضله ونعمه.

وصَلَّى الله على محمد نبينا خاتم النبيين، وسيدنا ومولانا سيد المرسلين، الشفيع المشفَّع في المحشر للأوَّلين والآخرين، المنصورِ بالرعب، المبعوثِ للخلق

(1) الشعراء ١٩٢ - ١٩٥.

(2) النحل ١٠٣.

(3) مريم ٩٧.

(4) لا يُصْفَح عنها، من «قيل».

(5) لا تُحكى، من «قول».

(6) كناية عن النساء الملازمات للخِدْر، وهو سِتْرٌ يمد للجارية. وربَّات: صاحبات. والحِجال: جمع حَجَلة، وهي بيت يُزيَّن بالثياب والأسِرَّة والسُّتور. انظر: اللسان (خدر، ربب، حجل).

أجمعين ، الناسخةِ شريعتُه ما تقدَّمها من الشرائع ، وشريعتُه باقية إلى يوم الدين . اللهم اجعلنا بالصلاة عليه من الفائزين ، وأَعْلِ درجاتِنا بمحبّته ، واقتفاء آثاره في عِلِّيِّين ، بمنِّك وكرمك ، يا أرحم الراحمين .

ورضي اللَّه عن صحبه الأبرار ، السادة الأطهار ، الصَّفْوَة الأخيار ، الأئمة الأحبار ، الذين استضاءت لديهم سبل الهدى ، ومداركُ العلوم ، شهد لهم بذلك الخبرُ المنقول عن النبّي المعصوم ، قال - ﷺ ، وما ينطق عن الهوى - : « أصحابي كالنجوم »[1] .

ورضي اللَّه عن المقتدين بآثارهم ، المستضيئين بأنوارهم ، أَحبارِ الأئمة ، وخيار هذه الأمة ، السّالكين سننهم ، رضي اللَّه عنهم وأرضاهم ، وأحظانا بمحبتهم ، واقتفاء آثارهم ، كما بمحبة النبيّ المختار واقتفاء آثاره أحظاهم ، وحشرنا في زمرتهم ، ونفعنا بمحبَّتهم ، ولا عَدَل بنا عن سُنَنِهم ، إنه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

أما على إثر ما ارتسم ، وبعد ما اتَّسَق وانتظم ، فإني رأيت كتاب « الإيضاح » [٤] من أجَلِّ ما أُلِّف في طرق الإبانة والإفصاح ، بعد كتاب [إمام][2] الصنعة سيبويه ، وأَولى ما اعتنى به الطالب ، وعَوَّل عليه ؛ لاختصاره ، وبراعة تصنيفه ونظمه ، وقربه للحفظ ، وتيسُّر ضبطه وفهمه ، وكثرة فوائده ، وتثقيف

---

(١) أخرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله (٢/٩١) ، وابن حزم في الإحكام (٦/٨٢) ، وذكره العجلوني بلفظ : « أصحابي بمنزلة النجوم في السماء ، بأيهم اقتديتم اهتديتم » . وهو حديث موضوع ، وفي سنده من طرقه المختلفة كذّابون ومجاهيل ، انظر : تلخيص الحبير ٤/ ١٩٠، ١٩١، وكشف الخفاء ١/ ١٣٢، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/ ١٤٤، ١٤٥.

(٢) زيادة مني ، يقتضيها السياق . ولعلها سقطت من الناسخ .

مسائله ، مع صغر حجمه ؛ لأن مؤلفه مال فيه إلى الرَّمز والتنكيت ، وتجافى عن الإطالة والتشتيت ، فَعَلَا لذلك قدرُه ، وانتشر عند أئمة الصنعة ذكره ، فمالت الخواطر إليه ، واتُّخذ سُلَّمًا للتَّوصُّل لفهم نكت سيبويه ، فكثُرت لذلك الاعتراضات عليه ، لأن النُّظّار من بين مقصّر ومدرك ، ومستوفِ النظر ومُتْرك ، فأخذتُ مستعينًا باللَّه في إبداء خفيِّه ، وإيضاح مُشْكِله ، وتقييد مُطْلَقِه ، وتفصيل مجمله ، وحَلِّ عُقَده ، وفتح مُقْفَله ، والانفصالِ عَمَّا اعتُرض عليه به ، وبيانِ ما وقع الإشكالُ للمعترض بسببه ، وذكرتُ مسائلَ من الكتاب ، لتكون رياضةً لضبط الأبواب ، وأكثرت من ذلك في التصريف ؛ لأنه محتاج إلى الإطالة في التعريف ، فإنه بابٌ مبنيٌّ على البدل والقلب والحذف للتخفيف ، حسب ما أُعنتُ عليه ، ووُفِّقْتُ إليه ، وسمَّيتُه بـ « **كتاب الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح** » . وباللَّه استعنتُ على هذا المَنْزَع ، وعليه توكَّلْتُ ، وإليه المفزَع ، فهو وليُّ كل جميل ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

ولم أكن لِأَتَخَلَّصَ لهذا المرام ، ولا أُحدِّثَ نفسي بالتفرغ لهذا المقام ، لِما غَشِيَني من صُروف الأيام ، ودهمني من مُقاساة الأنام ، لولا الجِلَّةُ الفقها ، السّادةُ العظما ، الصَّفْوة الكُرَما : ذو الرأي الحازم ، والعِزِّ القائم ، والإحسانِ الدائم ، السيِّدُ الأسنى ، أبو حاتم ، وشقيقُه ؛ شقيقُ الكرم والوفا ، وحليفُ الفضل والنَّعما ، السيِّدُ الأوفى ، أبو الوفا ، وصِنْوُه حائز شرف المناقب ، السامي في المجد سموَّ النَّجم الثاقب ، السيد الأسمى ، أبو طالب ، بنو الإمام الأوحد ، العالم الأمجد ، السيد الأنجد ، فخر الزمان ، المقدَّم بكلِّ مكان ، المشكور على كل لسان ، المتورِّع في أفعاله ، المبرِّز في فِعاله ، الفقيه العلم ، المحدِّث الأكمل ،

أبو[1] القاسم محمد بن الإمام العلامة ، المحدِّث ، الراوية ، المَنْهودِ إليه من كل مكان في حياته ، الباقي ذكرُه ما بقي الزمان بعد وفاته ، الفقيه ، العالم ، المشاور ، أبو[2] العباس أحمد بن الفقيه الخطيب الأفضل ، الحسيب الأكمل ، أبي عبد الله محمد اللخمي ، ثم العَزَفيّ ، [٥] أدام الله مجدهم ، وأبقى بمَنّه وكرمه سعدهم ، يقولون فيُسْمَع ، ويُؤَمَّلون فيُنْفَع ، وكَبَتَ أعداءهم ، وكَثَّر أَوِدَّاءهم[3] ، وجعل أقدامهم العالية ، وأَسْبَل عليهم لباس التقوى ، وأدام لهم العافية ، ومكَّن لهم السِّيادة ، وأنالهم في الدار الآخرة الحسنى والزيادة[4] .

وصَلَّى الله على مُحَمَّدٍ خاتم النبيين ، وصفوة أوليائه الأكرمين ، وسَلَّم وشرَّف وكَرَّم .

* * *

(١) أبو (كذا) بالرفع . ولعلها على الحكاية .

(٢) أبو (كذا) بالرفع . ولعلها على الحكاية .

(٣) أودَّاءهم جمعٌ ، مفردُهُ : وَديد ، مثل : حبيب ، من « وَدَدَ » . والوِدّ : الحب ، يكون في جميع مداخل الخير . ويقال : وِدُّك ، ووديدك ، كما تقول : حِبُّك وحبيبك . وجمع وِدّ : أَوُدّ ، مثل : قِدْح وأَقْدُح . انظر : اللسان (و د د) .

(٤) اقتباس من قوله – تعالى – : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ [يونس : ٢٦] . وقيل في تفسير ﴿ الحسنى ﴾ إنها الجنة ، وفي ﴿ زيادة ﴾ : النظر إلى وجه الله الكريم . انظر : كتب التفسير في

« بسم الله الرحمن الرحيم
وصَلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ وآلِه ، وسَلَّم تسليمًا »[1]

الكلامُ هنا في قسمين : أحدهما : البسملة . الثاني : قولهم[2] : « وصلَّى الله على سيِّدنا ونبيِّنا محمد »[3] . فأما البسملةُ ، فالكلامُ فيها في خمسة فصول :

الفصل الأول
في متعلَّق المجرور[4]

فأقول : إنه خبرُ مبتدأ محذوف[5] ، تقديرُ المبتدأ : ابتدائي بسم

موطن الآية .

(١) الإيضاح (ص ٥) : بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ، الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين .

(٢) كذا . والمقصود : قوله ، أي أبي علي . وبـ « قولهم » عَبَّر أيضًا في ما بعد (ص ٢٥) . ولعله يريد أن مثل هذه العبارة : بسم الله .. وصلى الله .. مما يقوله المؤلفون : أبو علي وغيره في استهلال كتبهم .

(٣) عقد السهيلي في نتائج الفكر (٣٧ – ٦٠) ست مسائل ، تحدث فيها عن « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلَّم تسليمًا » ، وهي العبارة التي بدأ بها الزجاجي « الجمل في النحو » . ويبدو أن ابن أبي الربيع قد نَهَج نَهْج السهيلي .

(٤) المجرور : « اسم » من « بسم » . وحُذف المتعلَّق لثلاثة أسباب : كثرة الاستعمال ، وفهم المعنى دون ذكره ، لأنه هو المقصود ، ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن في المقام . (الرسالة الكبرى ١٧) . وذكر السهيلي عللًا أخرى ، منها : أنه موطن ينبغي ألا يُقدَّم فيه سوى ذكر الله ، وأنه إذا حذف الفعل صلح الابتداء في كل عمل ، فليس فعل أولى بها من فعل ، فكان الحذف أعمَّ من الذكر وأبلغ ، مع الاستغناء عنه بالمشاهدة . (نتائج الفكر ٥٥) . وذكر الكسائي وابن خالويه أن الباء زائدة لا متعلَّق لها . وانظر في البسملة : الإبانة والتفهيم (مجلة معهد المخطوطات ، مج ٣٩ جـ ١ ، ص ٥٥ – ١٠٦) ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٩/١ وما بعدها ، والبحر المحيط ١٢٦/١ وما بعدها ، والدر المصون ٢٢/١ وما بعدها .

اللَّه[1]. وكذلك يجب أن يُقَدَّر لكل مجرور يَتَعَلَّق بمحذوف[2]، نحو قولهم: «بالرِّفاء والبنين»[3]: إملاكُك بالرِّفاء والبنين. وكذلك قولُ الشاعر[4]:

(٥) هذا رأي بعض البصريين. وصَرَّح بذلك في تفسيره (ص ٢). وقال ابن هشام في المغني = = (٢/ ٨٠٦، ٨٠٧): «إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلًا والباقي فاعلًا، وكونه مبتدأ والباقي خبرًا، فالثاني أولى، لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كَلَا حذف. فأما الفعل فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه، أو بموضع آت على طريقته». (وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٦، والمحرر الوجيز ١/ ٦١، والمجيد ١/ ٣٨، والبحر المحيط ١/ ١٢٧). ويرى فريق آخر من البصريين أن «بسم» ظرف لغو متعلق بالمبتدأ، فمحلُّه نصب، والخبر محذوف، والتقدير: ابتدائي بسم اللَّه كائن. وفيه نظر، إذ يلزم حذف المصدر وبقاء معموله، وهو ممنوع. انظر: الدر المصون ١/ ٥٥.

(١) الجملة على هذا اسمية، و«بسم» ظرف لغو متعلّق بالمبتدأ المحذوف، فمحل المجرور نصبٌ به على المفعولية، والخبر محذوف، تقديره: كائن. أو خبر، فهو ظرف «مستقر» متعلّقٌ به، ومحله الرفع لقيامه مقام الخبر. وعلى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان، إلا أن «بسم» على الأول متعلّق بالمبتدأ، وعلى الثاني متعلّق بالخبر. انظر: الرسالة الكبرى ١٧، والبحر المحيط ١/ ١٢٦، ١٢٧، والدر المصون ١/ ٥٥.

(٢) يقصد أن تقدر اسمًا لا فعلًا. وفي القول المستشهد به زيادة، إذ إن المحذوف فيه، سواء أكان اسمًا أم فعلًا، واجبُ الحذف: وقد ذكر ابن هشام ثمانية مواضع يجب فيها تعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف، منها: أن يُستعمل المتعلّق محذوفًا في مَثَلٍ أو شبهه، وقدّر للقول: أعْرستَ. (المغني ٢/ ٥٨١ - ٥٨٣). واستشهد المؤلف بالقول في: البسيط ٢/ ٨٦٤.

(٣) رَفَأَ الثوب: لأم خرقه، والرجلَ: سكّنه من الرعب ورفق به. ورفأ بينهم: أصلح. وربما لم يهمز فيكون معتلًّا بالواو. وقيل بالياء. وهي لغةُ بني كعب. وربما قيل: إن الواو مبدلة من الهمز. ورفّأَ المُمْلِكَ، إذا قال له: بالرِّفاء والبنين. أي بالالتئام والاتفاق والبركة والنماء وجمع الشمل وحسن الاجتماع، أو بالسكون والهدوّ والطمأنينة. وقد نهى النبي ﷺ عن القول: بالرفاء والبنين، كراهية إحياء سنن الجاهلية، وكان يقول للمملك: بارك اللَّه عليك، وبارك فيك، وجمع بينكما في خير. انظر: الاشتقاق ٤٨٨، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٠٦، والقاموس، واللسان، والتاج (رفأ، رفو)، والخزانة ١/ ٤٤١، ٤٤٢.

ونارٍ قَدْ حَضَأْتُ بُعَيْدَ وَهْنٍ ... بِدَارٍ ما أُرِيدُ بها مُقاما

فقلتُ: إلى الطَّعامِ فقالَ منهم ... زعيمٌ: يَحْسُدُ الإنسُ الطَّعاما[1]

فقولُه: «إلى الطعام»: خبرُ مبتدأ محذوف، تقديره: دعائي إلى الطعام، أو ما أشبه ذلك من التقدير.

وكذلك أُقَدِّرُ في «بزيد»، إذا جاء في جواب من قال: بمن مررتَ؟ فقلتُ: بزيد، تقديره: مروري بزيد.

وإنما احتجتُ إلى هذا، ولم أُقَدِّرْ لهذه المجرورات كلِّها فعلًا محذوفًا، ويكون التقدير: أبدأ باسم اللَّه[2]، لأن الفعل الذي يصل بحرف الجر ضعيفٌ، فينبغي ألا

(٤) هو شُمَيْر أو سُمَيْر بن الحارث الضبّي، شاعر جاهلي. وقيل: تأبّط شرًّا، شاعر جاهلي أيضًا، = = من فُتّاك العرب، واسمه ثابت بن جابر، سُمي: تأبط شرًّا، لأنه أخذ سيفًا أو سكينًا تحت إبطه وخرج. انظر: النوادر ١٢٣، ١٢٤، وشعر تأبّط شرًّا ١٧١، والعيني ٤/ ٤٩٨، والخزانة ٥/ ١٨٠و ٦/ ١٧٠، ١٧٧.

(١) من الوافر. يروى: «لها بليل» مكان «بعيد وهن». «هدء» مكان «وهن». «فريق» مكان «زعيم». نحسد، بالنون. الأَنَس، بفتحتين: البشر. ونار: ورب نار. حضأت: أوقدت. وَهْن: نحو من نصف الليل، أو إدبار الليل. زعيم: قائل أو سيّد. الطعام مفعول ثان لـ «يحسد»، أو على تقدير حذف حرف الجر، أي يحسد الإنس على الطعام. وجملة «يحسد» صفة لـ «زعيم». وعلى رواية «نحسد» تكون مقول القول. والمعنى: طرقت الجنُّ الشاعر وقد أوقد نارًا لطعامه، فدعاهم، فلم يلبّوا، وزعموا أنهم يحسدون الإنس على الطعام.

والبيتان في: النوادر ١٢٣، والحيوان ١/١٨٦ و٤/٤٨٢ و٦/ ١٩٦، والكشاف ١/ ٢٨، والحماسة البصرية ٢/ ٢٤٦، والحلل ٣٩٠، ٣٩١، واللسان (حسد، أنس)، والخزانة ٦/ ١٧٠.

(٢) قدّر «أبدأ» الزجاجُ، ونسبه إلى حُذّاق البصريين والكوفيين (الإبانة والتفهيم ٥٩). وهو أيضًا رأي الفراء (إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٦). وهو المشهور في التفاسير والأعاريب. وصرح ابن أبي الربيع في تفسيره (ص ٢) بأنه - أي تقدير الفعل - رأي الكوفيين وبعض المتأخرين: «ذهب بعض المتأخرين إلى أنه يجوز أن يكون المجرور متعلقًا بفعل تدل عليه الحال، تقديره: أقرأ بهذا وأكتب

يعملَ إلا ظاهرًا[1] . والدليل على ذلك بابُ الاشتغال ؛ ألا ترى أنك تقول : زيدًا مررتُ به ، وتُقَدِّر : لقيت[2] زيدًا مررت به ، ويكون التفسيرُ بالمعنى . ولا تقول : بزيد مررت به ، على تقدير : مررتُ بزيد مررت به . وهذا مُتَّفَق عليه عند جمهور النحويين[3] . وبلا شك أنَّ التفسير من اللفظ[4] أقرب إلى التفسير من جهة المعنى[5] . فانظر إلى عُدُولهم عند اشتغال الفعل المتعدي بحرف الجر عن المجرور بضميره إلى النصب والتفسيرِ من جهة المعنى ، وتركِهم الخفضَ والتفسيرَ باللفظ . ولا تجد ما يمنع ذلك إلا ماذكرتُه من ضعف الفعل الذي يصل بحرف الجر[6] . واللّه أعلم .

بهذا ، أي مستعينًا به » . ورَدَّه : « وهذا لا يصحّ لأن الحال لا تدل على الفعل حتى يصل بنفسه » .=

= وذهب الزمخشري إلى أن الفعل المحذوف مقدر بعد « بسم » ليفيد الاختصاص . (الكشاف ١/ ٢٦ ومابعدها) . و « بسم » في حال كون المحذوف فعلًا ، ظرف لغو متعلق بالفعل ، والمجرور في محل نصب به على المفعولية . (انظر : الرسالة الكبرى ١٧) . وقدَّر ابن السيد المحذوف فعلًا : « هَلُمُّوا » . وتابعه البغدادي . وقال الزمخشري : المحذوف في حكم الموجود ، والمجموع محكيّ بالقول . وأجاز ابن خروف أن تكون « إلى » اسم فعل . وجزم اللخمي بأن « إلى » هنا إغراء . (انظر : الحلل ٣٩٦، والدر المصون ١/ ٥٥، والخزانة ٦/ ١٧١، ١٧٢) . وذهب السهيلي إلى أن المحذوف فعل ، ولم يفاضل ، فالمسألة عنده غير واردة . انظر : نتائج الفكر ٥٥.

(١) ذكر في تفسيره (ص ٢، ٣) أنه جاء على قِلة ، وأنه لا يحمل عليه ماقُدِّر على غيره .

(٢) قدّر سيبويه (١/ ٨٣) الفعل : جعلت على طريقي زيدًا .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٨٣، ٢٥٤ وابن يعيش ٢/ ٣١.

(٤) كذا . ولعل كلمة سقطت قبلها ، إذ المقصود : من جهة اللفظ .

(٥) ذكر ابن هشام في المغني (٢/ ٧٨٦ وما بعدها) كلامًا ممتعًا في الحذف ، ومما جاء فيه (٢/ ٨٠٤) أنه ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن .. فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعةٌ قَدِّر ما لامانع له .. نحو : زيدًا مرر به ، تقدر فيه : « جاوِزْ » دون « امرُر » ، لأنه لا يتعدى بنفسه .

(٦) عَلَّل سيبويه عدم إضمار الفعل الواصل بحرف الجر بأن المجرور داخل في الجار غير منفصل ، فصار

وتقول لمن أشال[1] سوطًا ، أو شهر سيفًا : زيدًا ، أي اضرب زيدًا . ولا يكون ذلك في الفعل الذي يصل بحرف الجر ، لا تقول : [٦] بزيد ، تريد : مُرَّ بزيد[2] . وكذلك لا يجوز : زيدٍ - بحذف حرف الجر - تريد : مُرَّ بزيد .

فهذا كله - واللّه أعلم - مما يدلُّ على أن هذه المجرورات ؛ هي - في التقدير - : أخبار لمبتدأ محذوف ، تقديره ماذكرتُه . واللّه أعلم .

وهو الذي يظهر من كلام سيبويه[3] ، رحمه اللّه ، قال في « باب متصرف رُوَيْد »[4] ؛ في : « هَلُمَّ لك » : تقديره : إرادتي بهذا لك[5] .

كأنه شيء من الاسم لأنه معاقب للتنوين . انظر : الكتاب ١/ ٨٣، ٢٥٤.

(١) أشال السوط : رفعه ليضرب به . لسان العرب (شول) . والحذف من سنن العرب بغرض الإيجاز والاختصار . وأورد سيبويه أمثلة منه ، كأن تقول إذا رأيت رجلًا في هيئة الحاج : مكةَ واللّه ، تضمر : تريد ، أو رأيت رجلًا قد سَدّد نحو القرطاس سهمًا ، ثم سمعت وقعًا : القرطاسَ ، تريد : أصاب القرطاس . أو كنت على الطريق فاعترضك معترض فقلت : الطريق ، تضمر : خَلٍّ . ومن ذلك قولهم : باللّه ، وواللّه ، وتاللّه - في اليمين ، المعنى : أحلف باللّه . انظر : الكتاب ١/ ٢٥٣، ٢٥٤، والإبانة والتفهيم ٦٠، ٦١.

(٢) الكلام بحروفه تقريبًا في التفسير (ص ٢) ، ويعلّل : « لأنه - أي الفعل الواصل بحرف - ليس بقوة ما يصل بنفسه ، ولا يتصرفون في الضعيف تصرفهم في القوي من الإضمار والإظهار ، إلا أنهم يقولون : بمن تمر أو بمن مررت ؟ فيقول المسئول : بزيد ، هو على تقدير : مررت بزيد » .

(٣) إمام النحاة ، أشهر من أن يعرف ، انظر ترجمته في : المعارف ٥٤٤، ومراتب النحويين ١٠٦، والفهرست ٥٧، ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٤ - ١٢٧، وتاريخ العلماء النحويين ٩٠ - ١١٢.

(٤) الكتاب ١/ ٢٤٣.

(٥) لم يعلق سيبويه « لك » بـ « هلم » لأنه لا يقال : ايت أو تعال أو اعجل لك ! ولو قلنا : إن « هلم » بمعنى « أَدْنِ » لَانْتَفَتِ الحاجة إلى تقدير مبتدأ ، إذ يمكن أن يقال : « هلم لك » ، بمعنى : أدن ذاك منك ، كما لا حاجة للتقدير في نحو : هلم لي ، لأنه بمنزلة : هات لي .

وإنما أورد سيبويه « هلم » في باب « رويد » ليقول إن الكاف في « رويدك » و « لك » بعد « هلم » للتوكيد والاختصاص ، وإن كانت في « رويد » لا محل لها من الإعراب ، وفي « لك » في محل جر

الفصل الثاني

في اشتقاق «اسم»

اختلف البصريون والكوفيون في اشتقاقه[1] :

فذهب البصريون فيه إلى أنه محذوف اللام[2] ، تقديره : سُمْو وسِمْو ، بضم السين وكسرها ، قال الشاعر[3] :

* واللَّهُ سَمَّاك سُمًا مبارَكا[4] *

باللام . وإنما فرق بينهما لأن المضمر في «رويد» واجب الحذف ، كما أنه مرفوع ، وعلامة = الرفع الواو لا الكاف . أما في «لك» فاللام تعمل الجر في الكاف . انظر : الكتاب ١/ ٢٤٦، وما علّقه هارون من شرح السيرافي (ح ٣) .

(١) تفاصيل الاختلاف في المسألة الأولى من الإنصاف (١/٦ – ١٦) ، وانظر : تفسير ابن أبي الربيع ص ٣، وبصائر ذوي التمييز ٢/ ٧٤.

(٢) فهو بمنزلة «ابن» و «است» . (تفسير ابن أبي الربيع ص ٣) . ونص الأخفش على ذلك في معانيه (١/ ٣) . ونسب الزجاج للمازني والمبرد وغيرهما القول بأن المحذوف «الواو» بدليل أسماء مثل : قنو وأقناء . وقوّى الواو على الياء . انظر : الإبانة والتفهيم ٧٢، ٧٣.

(٣) ابن خالد – أو أبو خالد – القَنَّانيّ ، نسبةً إلى القَنان ، بفتح القاف : جبل لبني أسد ؛ فيه ماء يسمى العُسَيْلة . (معجم البلدان – قنان) . وهو من قَعَدَة الخوارج ، له حكاية مع قطريّ بن الفجاءة ، ذكرها المبرد في الكامل ٣/ ١٦٧.

(٤) من الرجز المشطور . والشاهد في «سُمًا» لغة في اسم ، وهي مثل : عُلًى وهُدًى وتُقًى ، والأصل فيها : سُمَوٌ ، قلبوا الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولكنّ الشاهد ساقط لتطرُّق الاحتمال إليه ، إذ من المحتمل أن تكون على لغة من يقول : «سم» بكسر السين وضمها ، وآخرها صحيح . وهي منصوبة منونة ، مثل «غد» و «يد» . والذي يتعين أن يكون مقصورًا قول بعضهم : ما سماك ؟ فقد أثبتوا الألف في الإضافة . ولو كان صحيحَ الآخر لقالوا : ما سُمك ؟ بضم الميم . (انظر : الإنصاف ١/ ١٥، ١٦، والانتصاف في ذيله) . والبيت في : إصلاح المنطق ١٣٤، والإبانة والتفهيم ٦٨،

يُرْوى : بضم السين ، وكسرها . ويروى : سَم ، بفتح السين ، وهو أقلُّها .

والدليل على أن المحذوفَ اللامُ قولهم في التصغير : سُمَيّ[1] ، وفي الجميع : أسماء[2] . والأصل : أسماو، جاءت الواو طرفًا بعد ألف زائدة ، انقلبت همزة[3] ، كما قالوا : كساء ورداء[4] ، وعلى ما احتكم في باب التصريف[5] .

ووجه اشتقاق الاسم من السُّمُوّ ، أن الاسم يُظهر مسماه عند المخاطب ويُبرزه ، فكأن المسمى صار لذلك في فجوة ومكان مرتفع ؛ يظهر فيه ،

وأسرار العربية ٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨١، واللسان (سما) ، والعيني ١/ ١٥٤.

(١) هذا واحد من الوجوه الخمسة التي رَدَّ بها الأنباري كلمات الكوفيين ، قال : «ولو كان مشتقًّا من «الوسم» ، لكان يجب أن تقول في تصغيره : وُسَيْم . كما يجب أن تقول في تصغير «زنة» : وُزَيْنة . وفي تصغير «عدة» : وُعَيْدة ، لأن التصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها» . انظر : الإنصاف ١/ ١٣.

(٢) لو كان مشتقًّا من الوسم لوجب أن تقول : أوسام و أواسيم . الإنصاف ١/ ١٤.

(٣) حُذّاق الصرفيين يرون أن سبب الانقلاب همزة أن الألف قبلها ساكنةٌ خفيّة زائدة ، فهي حاجز غير حصين ، ولذلك لم يعتدُّوا بها ، وقدّروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو ، وهي متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت ألفًا ، فاجتمع ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة عن لام الكلمة ، ولا يجتمع ساكنان ، فقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين . وإنما قلبت همزة دون غيرها لأنهما هوائيتان . (انظر : الإنصاف ١/ ١٤، ١٥) . وهذا التعليل هو ما قال به ابن أبي الربيع في موضعين (ص/ ٥١٣، ٥٥٦، ٥٥٧ (رسالة جامعية) ، وذكر في الموضع الثاني تعليلًا آخر ، مُفاده أنه لما وجب قلب الواو والياء ألفًا التقى ساكنان ، فوجب تحريك أحدهما أو حذفه . أما الحذف فلا يمكن ، لأن فيه نقضًا للغرض ، إذ قصدوا إلى مَدِّ ما قبل الآخِر ، والحذف يزيل ذلك ، فلم يبق إلا التحريك ، ولا يمكن التحريك إلا بالقلب إلى حرف يقبل الحركة ، وأقرب الحروف إلى الألف الهمزة . وانظر في المسألة أيضًا : المنصف ٢/ ١٣٨، وشرح التصريف الملوكي ٢٦٧، ٢٦٨، وشرح الشافية ٣/ ١١٧٤، والممتع ٢/ ٥٤٧.

(٤) وزاد في تفسيره (ص ٣) : وقالوا : سميت، فردوا اللام فيها ، فدلَّ ذلك على أن اللام هي المحذوفة .

(٥) انظر : ح ٤. وباب التصريف هذا الذي يحيل ابن أبي الربيع عليه ليس بابًا محددًا ، فليس في الكتاب باب بهذا الاسم ، وإنما المقصود علم التصريف .

لا يخفى[1] .

وذهب الكوفيون إلى أن المحذوف : الفاء . والأصل : وِسْم ، ووُسم ، وأنه من الوَسْم ، وهي العلامة[2] ، ثم أُخرت الفاء إلى مكان اللام ، وكأنهم كرهوا الضمة والكسرة على الواو ، ألا تراهم قالوا : إشاح وأُقتت[3] ، على حسب ما يتبين في باب التصريف[4] إن شاء الله ، فصار سِمْوًا ، كما قالوا : عقاب بَعَنْقاة

(١) المسمى على وفق تعليل ابن أبي الربيع فوق الاسم . وعلى وفق تعليل الأنباري تحته ، يقول : السمو في اللغة : العلو . والاسم يعلو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى . ولذلك قال المبرد : الاسم ما دل على مسمى تحته .
وبعض البصريين علّل الاشتقاق من السمو بأن الاسم سما على الفعل والحرف ؛ لأنه يُخبَر به ويُخبَر عنه ، بخلاف الفعل الذي يخبر به فحسب ، والحرف الذي لا يخبر به ولا يخبر عنه . انظر : الإنصاف ١/ ٦، ٧.
وأقول : هذا التعليل الأخير بعيد عن الواقع اللغوي .

(٢) لسان العرب (وسم) .

(٣) وجه الشبه بين « اسم » و « إشاح » و « أقتت » أن الواو إذا كانت مضمومة ضمًا لازما غير عارض ، كان همزها جائزًا حسنًا . وكذلك إذا كانت أولًا مكسورة ، فإن من العرب من يبدل مكانها الهمزة ، ويكون ذلك مطردًا . (انظر : المنصف ٢١١/١ - ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٩) . وقال ابن جني : وسألت أبا علي وقت القراءة ، فقلت : هلا أجزت أن يكون قولهم : إشاح ووشاح لغتين ، لا أن الهمزة بدل من الواو، كما تقول : أكدت العهد ووكدته ، فقال : إجماعهم على « موشح » بلا همزة دلالة على أن الواو هي الأصل ... وهذا صحيح . (المنصف ١/ ٢٣٠) . وإذا كانت : « أقتت » التى سيقت مثلًا من القرآن ، فهي من الآية ١١ من سورة المرسلات ، وقد قرأ أبو عمرو ﴿ وقتت ﴾ بالواو وتشديد القاف . وقرأ أبو جعفر « وقتت » بالواو مع تخفيف القاف . وقرأ البقية : ﴿ أقتت ﴾ . انظر : التيسير في القراءات السبع ٢١٨، وحجة ابن زنجلة ٧٤٢، ٧٤٣.

(٤) انظر : ٥/ ١٥٩، ١٦٠. وقد نصّ هناك على أن إبدال الواو المضمومة فاءً قياس ، تقول : وجوه وأجوه ، و « وقتت » و « أقتت » . فإن كانت مكسورة : فمنهم من قاس ، ومنهم من اقتصر على ما نطقت العرب .

وعَقَنْباة[1] ، فقُدِّمَتِ اللام إلى مكان الفاء . وكما قالوا : أشياء ، الأصل على مذهب سيبويه : شيئاء ، ثم قُدِّمت اللام ، وجُعلت في مكان الفاء ، فصار : أشياء[2] ، فكذلك « اسم »[3] أُخِّرَتْ فيه الفاء ، وجُعلت في مكان اللام .

وعلى هذا أخذ أبو علي[4] « الحادي عشر » ، أصلُه عنده : الواحد عشر ، ثم أَخَّروا الفاء ، وجعلوها مكان اللام[5] .

فالأصل في « اسم » على مذهب البصريين : سَمَو . وعلى مذهب الكوفيين : وِسْم ، ثم أُخِّرت الفاء ، فصار : سِمْوا . ثم حذفت الواو ، كما حذفت اللام من « يد » و « دم »[6] ؛ لأنها وقعت موقع اللام .

وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون أَبْيَنُ من جهة الاشتقاق ؛ لأن الألفاظ الدالة على المعاني علامات للمعاني ، وأخذه من السمو فيه مجاز وترك الحقيقة ،

(١) في التاج (عقب) : وعُقَاب عَقَنْباة وعَبَنْقاة ، بتقديم الباء على النون ، وبَعَنْقاة وقَعَنْباة ، على القلب : ذاتُ مخالب حداد .

(٢) وزنها على هذا « لفعاء » . ويرى الكسائي أن « أشياء » : أفعال ، مثل أبيات وأشياخ ، وعليه فلا قلب . انظر تفصيل الكلام في « أشياء » في : الكتاب ٤/ ٣٨٠، والمقتضب ١/ ٣٠، ٣١، والمنصف ٢/ ٩٤ - ١٠٠، والإنصاف ٨١٤/٢ - ٨٢٠.

(٣) المخطوطة : « اسمًا » . ولعله تحريف أو وهم نسخ ، فالصحيح إعرابًا : فكذلك « اسم » .

(٤) الفارسي ، صاحب كتاب « الإيضاح » الذي يشرحه ابن أبي الربيع .

(٥) فانقلبت الواو ياء ، وعليه فوزنه : عالف من الفعل . ويرى ابن درستويه أن لا قلب ، وأنه اسم فاعل من « حدا يحدو » ، فجعل بمنزلة الشيء الذي يحدوه ، أي يحدو العشرين . انظر : العضديات ٢٨٨، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٩٢.

(٦) « يد » و « دم » : فَعْل عند سيبويه . وذهب المبرد إلى أن « دم » فَعَل . وقد حذفت اللام (الياء) منهما نسيًا لا لعلة . انظر : الكتاب ٣/ ٤٥١، والمقتضب ١/ ٢٣١، والمنصف ٢/ ١٤٨، وسر الصناعة ٢/ ٧٧٠، وشرح التصريف الملوكي ٤٠٩، وابن يعيش ١٥١/٤ و ٨٣/٥ و ٦/ ٥.

ففيه بُعْدٌ لذلك ، فكلام الكوفيين من هذه الجهة أرجح . وكلام البصريين أرجح من جهة اللفظ ؛ لأنهم لا يَدَّعون في اللفظ قلبًا وتغييرًا . وكلاهما مذهب[1] . والله أعلم .

الفصل الثالث

[٧] في الكلام في اسم «الله»[2] تعالى

الأصل : الإله[3] ، فحذفوا الفاء ، ولزمت الألفُ واللام عوضًا من

---

(١) قال في تفسيره (ص ٤) : « وقول الكوفيين أقرب من جهة الاشتقاق . وهو مع ذلك ضعيف من جهة القلب . وقول البصريين أقرب لأنه ليس عندهم فيه قلب ، والاسم يُظهر مسماه ويُصيِّره بحيث يرى بالاشتقاق فيه قريبًا ، وإن كان اشتقاق الكوفيين أقرب ، إلا أن هذا أقرب من ادِّعاء القلب » . وواضح هنا ميله إلى ما ذهب إليه البصريون ، إذ لا داعي للقول بتأخير فاء الكلمة « الواو » ، ثم حذفها ؛ لوقوعها موقع اللام .

وجزم الزجاج (معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٤٠) بأن مذهب الكوفيين غلط ، لأن ألف الوصل لم تدخل شيئًا من كلام العرب حذفت فاؤه . ولو كان « اسم » : « وسم » ، لكان تصغيره إذا حذفت منه ألف الوصل : « وسيم » .

وقال العكبري في التبيان (١/ ٣) : « وهذا – أي أخذ « اسم » من الوسم – صحيح في المعنى ، فاسد اشتقاقًا » .

(٢) في لفظ الجلالة « الله » أقوال كثيرة ، ذكر الفيروزآبادي أنها تقارب ثلاثين قولًا . فقيل : مُعَرَّب عن السريانية . وقال الجمهور : عربي ، ثم اختُلف ، فقال الأكثرون : علم مرتجل غير مشتق . وقيل : صفة . وقال كثيرون : مشتق . وأمسك بعضهم تورعًا ، وقال : الذات والأسماء والصفات جَلَّت عن الفهم والإدراك . انظر : بصائر ذوى التمييز ١/ ١٢، ١٣.

(٣) هذا يعني أن المؤلف يقول باشتقاقه ، من « أله » إذا تحيَّر . وهو أحد قولي سيبويه (الكتاب ٢/ ١٩٥) . ورجَّحه ابن أبي الربيع (تفسيره ص ٤) ، لأنه أقرب ، إذ ليس عندهم فيه قلب . وقيل إن معنى « أله » فزع ، وقيل : عبد ، وقيل : سكن . والقول الآخر لسيبويه أنه من « لوه » ، إذا استتر (الكتاب ٣/ ٤٩٨) . وقيل إنه من « وله » إذا تحيَّر ، فالعقول تتحيَّر عن إدراكه ، سبحانه ، ثم جُعلت الفاء =

المحذوف ، فاختص بالقديم ، سبحانه . والكلام فيه بأبسط من هذا بعدُ ، إن شاء الله ، تعالى[1] .

الفصل الرابع

في وصفه - سبحانه - بـ « الرحمن »

« رحمان » : فَعْلان ، من الرحمة[2] . وهذا الاسم مختصٌّ به ، سبحانه[3] .

= عينًا ، ثم تحرَّكت وقبلها فتحة فقُلبت ألفًا . واختار المبرد أنه من « لاه » « يليه » ، إذا استتر ، فـ « إله » كان « لاه » على « فَعَل » ثم دخلت الألف واللام (المقتضب ٤/ ٢٤٠ وما بعدها) .

هذا ويرى المازني أن « الله » غير مشتق من الإله ، مستدلًّا بأن معناه في الحالين مختلف ، فالإله استعمل لغير الله ، والله لم يستعمل إلا للباري (الأشباه والنظائر ٣/ ٥٥٥) . ويرى السهيلي متابعًا شيخه ابن عربي أن « الله » غير مشتق ، والألف واللام عنده من الكلمة نفسها ، إلا أن الهمزة وُصلت لكثرة الاستعمال ، على أنها جاءت مقطوعة في القسم والنداء ، مما يقوّي أنها من الكلمة نفسها ، ويستدلان على عدم اشتقاقه بأنه سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها (نتائج الفكر ٥١ ، ٥٢) . وانظر أيضًا : الإبانة والتفهيم ٨٦ وما بعدها ، ومفردات الراغب ٢١ ، وبصائر ذوي التمييز ١٢/١ وما بعدها ، واللسان ، والتاج (أله) .

(١) انظر : ص ٤٦ وما بعدها .

(٢) يقصد أنه مشتق . وهذا هو رأي الجمهور . ويؤيده الحديث القدسي : « أنا الرحمن خلقت الرحم ، وشققت لها اسمًا من اسمي ... » . وذهب بعضهم إلى أنه غير مشتق ، لأنه لو كان مشتقًّا من الرحمة لاتّصل بذكر المرحوم ، فجاز أن يقال : الله رحمان بعباده . وأيضًا لو كان مشتقًّا لما أنكرته العرب حين سمعته ، إذ كانوا لا ينكرون رحمة ربهم ، قال الله – تعالى – : ﴿ وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ﴾ [الفرقان ٦٠] . انظر : تفسير القرطبي ١/ ١٠٣، ١٠٤.

وأقول : إني أميل إلى القول باشتقاقه . ويمكن الرد على إنكارهم اللفظ بأنه نوع من ادِّعاء الجهل للمكابرة والعناد ، وعلى عدم القول : « رحمان بعباده » بأنهم اكتفوا باستخدام « رحيم بعباده » . كما أن عدم تثنيته وجمعه ؛ لأن معناه : ذو الرحمة الذي لا نظير له فيها .

(٣) نقل الطبري (١/ ٨٧، ٨٨) عن الحسن البصري أن « الرحمن » من أسماء الله التي مُنع التسمي بها العباد ، وذكر إجماع الأمة على ذلك . وإنما كان ذلك ؛ لأن بناء فعلان من أبنية ما يبالغ في=

و « فعلان » إنما يأتي في الامتلاء والكثرة . فإذا قلتَ : ملآن ، فمعناه : كثير الامتلاء . وكذلك : « عطشان » ، معناه : الممتلئ عطشًا . وكذلك : « غَرْثان »[1] ، وما أشبه ذلك .

فـ « الرحمـٰن » معناه : الذي هو في أعلى درجات الرحمة . وهذا لا يكون إلا مختصًّا به ، سبحانه .

وهو صفة للّٰه صفةَ تعظيم ، فيجوز ، مع الإجراء[2] : النصبُ بإضمار فعل ، والرفع بإضمار المبتدأ . والفعل والمبتدأ لا يظهران[3] .

= وصفه ... فـ « رحمان » : الذي وسعت رحمته كل شيء . (معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٣) . ونقل ابن عطية عن الفارسي قوله : « الرحمن » اسم عام في جميع أنواع الرحمة يختص به اللّٰه تعالى . (انظر : المحرر الوجيز ١/ ٦٤) . وذهب أبو علي الرُّنْدي إلى أن « الرحمن » صفة وليس علمًا ، ورَدَّ على من قال إنه قد ورد غير تابع – بأن الصفة قد تحل محل الموصوف فيستغنى عن ذكره . كما استدل بجريانه على اسم اللّٰه . انظر : نتائج الفكر ٥٣، ٥٤ (ح ٦) .

(١) الغرثان : الجائع ، من غَرِث كفرح . التاج (غرث) .

(٢) الإجراء على الوصف ، والوجهان الآخران على القطع ولكن لا يُقرأ بهما ، لأن القراءة سنة متبعة . وكل ذلك جيد ، كما ذكر سيبويه الذي عقد بابًا أسماه : « باب ما ينتصب على التعظيم والمدح » ، ووصف فيه الرفع على الابتداء بأنه حسن ، ونسب الإجراء إلى كثير من العرب . وقال عن النصب : سألت يونس فزعم أنها عربية ، وذكر غير مرة أن هذا الفعل المضمر لا يستعمل إظهاره . (انظر : الكتاب ٢/٦٢ – ٧٠) .
وقال النحاس : ويجوز النصب في « الرحمن الرحيم » على المدح ، والرفع على إضمار المبتدأ . ويجوز خفض الأول ورفع الثاني ، ورفع أحدهما ونصب الآخر (إعراب القرآن ١/ ١٦٨) .
واستبعد بعضهم الإعراب على الوصف ؛ لأن الرحمن علم ، والعلم يُنعت ولا ينعت به . وردَّ السهيلي بأنه وإن كان يجرى مجرى الأعلام فإنه مشتق من الرحمة ، فهو وصف يراد به الثناء . انظر : نتائج الفكر : ٥٣.

(٣) في إعراب « الرحمن » وجه آخر ، هو أن يكون بدلًا . وإليه ذهب الأعلم . وردَّه السهيلي ، كما ردَّ=

الفصل الخامس

في وصفه - سبحانه - بـ « الرحيم »

« رحيم » مبالغة في راحم ، بمنزلة : عالم وعليم ، وقادر وقدير .

وقُدِّم « الرحمن » على « الرحيم » ؛ لأن « الرحمن » قد جرى مجرى الأسماء[1] ، و « الرحيم » باقٍ على أحكام الصفة ، فكان تقديم « الرحمن » والإتيان بـ « الرحيم » تابعًا له أولى من العكس[2] .

واختلف الناس في الأبلغ منهما :

فمنهم من ذهب إلى أن « الرحيم » أبلغ ؛ لأنها[3] للمبالغة والكثرة ، بمنزلة « قدير » . ولذلك جاءت بعد « الرحمن » . ولو كان « الرحمن » أبلغ لكان الإتيانُ به بعد « الرحيم » أحسن .

ومنهم من ذهب إلى أن « الرحمن » أبلغ[4] . وإلى هذا ذهب

= أن يكون عطف بيان ، لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين ؛ لأنه أعرف الأسماء كلِّها وأبْيَنُها . انظر : نتائج الفكر ٥٣. والبحر المحيط ١/ ١٢٨.

(١) وذلك لأنه قد اختص به ، سبحانه وتعالى . وفي اختصاصه باللّٰه ، وهل اختصاصه به لغوي أم شرعي كلام كثير . انظر التفصيل في : الرسالة الكبرى ٤٦، ٤٧.

(٢) وقيل : قُدِّم « الرحمن » ؛ لأن فيه معنى المبالغة ، فكأنه الرحمن بجميع خلقه . أما « الرحيم » فإنما هو في جهة المؤمنين . (إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٥) . وانظر أيضًا : البحر المحيط ١/ ١٢٨، ١٢٩.

(٣) أي صيغة « فعيل » . وقيل : هي أبلغ لأنها للصفات الغريزية ككريم وشريف ، و « فَعْلان » للعارض كسكران وغضبان . وضُعِّف هذا التعليل بأن ذلك ليس لصيغة فعيل ، بل لصيغة « فَعُل » بضم العين . انظر : الرسالة الكبرى ٤٥.

(٤) اعتُرِض على القائلين بهذا بأنه لو كان كذلك لكان الأليقُ تقديمَ غير الأبلغ ، ليكون لذكر الثاني=

الزمخشري[1] . واستدلَّ على ذلك بأن حروف « الرحمن » أكثر من حروف « الرحيم » ، والكثرة في الألفاظ مما يدلُّ على المبالغة في المعنى .

وهذا الذي استدل به ليس بلازم ؛ ألا ترى أن « حذرًا » أقلُّ حروفًا من « حاذر »[2] ، و« ضروب » على عدد « ضارب » ، و« ضروب » أبلغ من « ضارب » ، إلا أن الأكثر أن تكون لكثرة الحروف زيادة في المعنى . والله أعلم .

ومنهم من ذهب إلى أنهما سواء[3] ، كلٌّ واحد منهما يدل على الكثرة[4] .

وقُدِّم « الرحمن » لما تقدم ذكره من استعمال « الرحمن » استعمال الأسماء .

وهو عندي أظهر[5] .

= فائدة . وأجيب بأن الاعتراض يَرِدُ إذا تضمن الأبلغ غير الأبلغ ، ولا يلزم من الإنعام بالجلائل الإنعامُ بالدقائق ، فتقديم كلٍّ حسن . وهناك ردود أخرى ، انظرها في : الرسالة الكبرى ٤٥ ، ٤٦ .

(١) الكشاف ١/ ٦ . وذهب إلى ذلك أيضًا ابن عطية في المحرر (١/ ٦٣) .

(٢) الصبان : « ولا نقض بـ « حذر » ، و « حاذر » . لأن الحكم أكثريٌّ لا كلي ، ولو سُلِّم فمحله في المتحدِّي النوع ، كـ « غرث » و « غرثان » و « صَدٍ » و « صديان » ، لا في المختلفي النوع ، كـ « حذر » و « حاذر » ، إذ الأول صفة مشبهة أو صيغة مبالغة ، والثاني اسم فاعل » . الرسالة الكبرى ٤٤ .

(٣) مثل : ندمان ونديم ، وجمع بينهما للتأكيد والاتساع ، كقولهم : جادّ مجدّ . انظر : غرائب القرآن ١/ ٧٥ .

(٤) وقيل : المراد من كلٍّ غير المراد من الآخر ، وإن كان الموضوع واحدًا ؛ ليخرج الكلام عن التأكيد ، لأن التأسيس خير من التأكيد ، فقال مجاهد : رحمن الدنيا ورحيم الآخرة . وقال القرطبي : رحمن الآخرة ورحيم الدنيا . وقال الترمذي : الرحمن بالإنقاذ من النيران ، والرحيم بإدخال الجنان ... إلخ . الرسالة الكبرى ٤٥ .

(٥) ذكر السهيلي وجهًا آخر ، مُفاده : أن الجمع بين الرحمن والرحيم ، وإن كانا جميعًا من الرحمة ، الإنباءُ عن رحمة عاجلة ورحمة آجلة ، أو عن رحمة عامة وأخرى خاصة ، حاصلتين لقارئ القرآن . انظر : نتائج الفكر ٥٤ .

وأما القسم الثاني ، وهو قولهم : **وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد**[1] ، فالكلام فيه في خمسة فصول أيضًا .

الفصل الأول

في حرف العطف[2]

إذا جاء هذا بحرف العطف كان في موضع خفض . والتقدير : ابتدائي بسم الله ، وبـ « صَلَّى الله على محمد » ، واستعانتي بسم الله وبـ « صلى الله على محمد » ، أي وبقولي : صَلَّى الله على محمد .

---

(١) انظر : ص ١١، ح ٢ .

(٢) يريد الواو الواقعة بين بسم الله .. صلى الله . وتُعرف بالمسألة الصدرية ، لأن الكُتّاب يقولون في صدر كتبهم هذه العبارة . واختلف في إثبات هذه الواو وطرحها ، وقد شاع طرحها بين الأندلسيين في القرن الخامس ، وطرحها ابن أبي الربيع في كتبه : الكافي والبسيط والملخص ، مما يشعر بأن الإثبات وجه مرجوح عنده ، وإن كان له وجه ، كما يبين في هذا الفصل . وذكر أستاذنا د .عبد الفتاح السيد سليم أن مِنْ علماء القرن الثالث الهجري في العراق من التزموا حذف الواو . وسبب الخلاف أنه يترتب على الواو عطف جملة فعلية (صلى) على اسمية (ابتدائي بسم الله) ، وهو ما منعه ابن جني مطلقًا ، أو الدعاء على الخبر ، وهو ما منعه جماعة ، منهم ابن عصفور وابن مالك . أما المثبتون فحجتهم الاقتداء بالسلف ، فقد جاء هذا العطف أو نحوه في كتب المتقدمين ، مثل سيبويه والمبرد والمازني وغيرهم . كما أن بإمكانهم الانفصال بأن « صلى » منصرف إلى معنى الخبر ، بتقدير : « أقول » قبلها ، وحذف القول مطرد في كلام العرب ، وبأن « صلى » مؤول بـ « الصلاة » أو « أصلي » .

هذا ويبدو لي أن كلام ابن أبي الربيع في هذا الفصل مأخوذ من كلام السهيلي . وقد أشبع ابن السيد قبلهما المسألة بحثًا في : « المسائل والأجوبة » ، ورَدَّ ، بما لا مزيد عليه ، القول بإسقاط الواو . انظر : نتائج الفكر ٥٦ . والأشباه والنظائر ٣/ ٥٥٦ - ٥٦٦ . والمسائل الملقبات (مجلة عالم الكتب ، مج ١٢، ع ٣، ص ٧ وما بعدها) .

ويمكن عندي فيه [٨] وجه آخر[١]، وذلك أنه قد استقرَّ عند أهل السنة ختمُ كلامهم بتعظيم اللّٰه وبالصلاة على رسوله، قال اللّٰه تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٢]. كما استقرَّ عندهم استفتاحُ الكلام بحمد اللّٰه وتعظيمه؛ ليكونَ ما بينهما من الكلام جاريًا على السَّداد، ويُرجى بذلك أن يُتجاوز عن زَلَّة تكون في الكلام الواقع بينهما. فلما استقرَّ في هذه الألفاظ التي تأتي على جهة الأذكار أن تكون في ابتداء الكلام وبعد انتهائه، صار مجيئها بعد الكلام دليلًا على انقطاعه وتمامه، فصار على هذا قولهم: «بسم اللّٰه الرحمن الرحيم وصلى اللّٰه على سيدنا محمد»، إذا جاء بغير حرف عطف على معنى الاقتصار في الاستعانة والتبرُّك على اسمه، سبحانه[٣].

الفصل الثاني

في الصـــــلاة

اعلم أن الصلاة من اللّٰه – سبحانه – رحمة، والصلاة من غيره دعاء[٤]،

---

(١) قد يُتوهم أن الوجه الآخر لمجيء العبارة بحرف العطف، والحق أنه توجيه لإسقاط الواو.

(٢) يونس ١٠.

(٣) ثم جاءت جملة: صلى اللّٰه ... دعاءً منقطعةً عما قبلها. والانقطاع بين الجملتين يوجب الفصل، ويكون ذلك بحذف الواو، لأن الجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما، والمناسبة معدومة، إذ هما مختلفتان خبرًا وإنشاء. ومثل هذه المسألة مما يدخل في فن الفصل والوصل في علم البيان، وهو من أدق أبواب البلاغة وأغمضها. ولذلك قيل: البلاغة: معرفة الفصل من الوصل. انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٢٨.

(٤) في أصل «الصلاة» كلام كثير: قيل: أصلها: الصِّلاء، أي النار، وبناء «صَلّى» كبناء «مَرّض» لإزالة المرض. وقيل: أصلها: اللزوم. وقيل: أصلها: الحُنُوّ والعطف. وعَدّدوا معانيها: الدعاء والاستغفار والرحمة والثناء والتسبيح والتعظيم. =

قال اللّٰه – سبحانه –: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[١].

فمن العلماء من استدلَّ بهذه الآية على أن اللفظ المشترك يَعُمُّ[٢]؛ لأن الصلاة من اللّٰه رحمة، والصلاة من الملائكة دعاء.

ومنهم من قال: ليس هذا من هذا النوع؛ لأن الرحمة من اللّٰه تعظيم للمرحوم، والدعاء من الملائكة تعظيم للمدعو له، فجاء التشريك على هذا الوجه[٣]، واللّٰه أعلم، فصار قوله – تعالى –: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ ﴾، بمنزلة يعظمون، والرسول معظم عند اللّٰه – تعالَى – وملائكته، فأُطلقت الصلاة، والمراد: الرحمة والدعاء؛ لهذه الملاحظة. واللّٰه أعلم[٤].

= والصلاة في الشرع: العبادة المخصوصة المفتتحة بالتكبير والمختتمة بالتسليم. انظر: مفردات الراغب ٢٨٥، ومادة «صلى» في القاموس واللسان والتاج وغيرها.

(١) الأحزاب ٥٦.

(٢) المشترك مبحث من مباحث فقه اللغة وأصول الفقه، ومدلوله: اللفظ الواحد الدالُّ على المَعْنَيَيْنِ فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة. وفيه خلاف كثير: هل هو واجب أو لا؟ (انظر على سبيل المثال: المزهر ٣٦٩/١ وما بعدها، والبحر المحيط في أصول الفقه ١٢٢/٢ وما بعدها)، وذكر الزركشي مذاهب عدة في مسألة جواز إرادة جميع المتناولات من المشترك. والجواز هو المنسوب للشافعي. وأخرج بعضهم الآية من الباب لأن الفعل متعدد الضمائر. فكأنه كرر لفظ «يصلي»، ورُدَّ عليهم بأن التعدد بحسب المعنى لا بحسب اللفظ لعدم الاحتياج إليه.

(٣) أوضح الزركشي ذلك فقال: «الظاهر أن الآية ليست من باب استعمال اللفظ في مَعْنَيَيْهِ، لأن سياقها إنما هو لإيجاب اقتداء المؤمنين باللّٰه تعالى وملائكته في الصلاة على النبي ﷺ، فلابد من اتحاد معنى الصلاة في الجمع، لأنه لو قيل: إن اللّٰه يرحم النبي، والملائكة يستغفرون له، يا أيها الذين آمنوا ادعوا له، لكان ركيكًا، فلابد من اتحاد معنى الصلاة إما حقيقة أو مجازًا: أما حقيقة فالدعاء إيصال الخير إلى النبي ومن لوازمه الرحمة، ليس لأن الصلاة مشتركة بينهما، وأما مجازًا فكإرادة الخير». انظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٢/ ١٤٥.

وأقول: ما قاله الزركشي يقرب من قول المؤلف.

(٤) للسهيلي كلام نفيس، مُفاده أن الصلاة بمعانيها راجعة إلى أصل واحد، وهو الحنو والعطف، =

الفصل الثالث

«سَيِّد» : فَيْعِل ، من : ساد يسود ، والأصل : سَيْوِد ، فقلبت الواو ياءً ، لاجتماع الياء والواو ، وسَبْق إحداهما بالسكون[(١)] . وسيأتي ضبط هذا مكملًا في باب التصريف[(٢)] ، إن شاء اللّٰه ، تعالى .

الفصل الرابع

« النَّبِيّ »[(٣)] أصله : النَّبِيءُ ، بالهمز . وهو من : أنبأ عن اللّٰه ، إذا أخبر[(٤)] ، ثم سُهِّلَتِ الهمزةُ بإبدالها ياءً ، لوقوعها بعد ياءٍ لا تقبلُ الحركة ، لأنها للمدّ[(٥)] . وليس من « النَّبْوَة » ، وهو الارتفاع[(٦)] ؛ لأنهم قالوا : تنبأ مسيلمة الكذاب ،

= الذي يكون محسوسًا ، ويكون معقولًا . وانتقد أهلَ اللغة الذين لم يذكروا اشتقاقًا لصلاة الدعاء ، وصلاة الرحمة ، ولم ينبّهوا : أهي ألفاظ اشتراك أم هي مستعارة بعضها من بعض؟ وأورد عليهم سؤالات واعتراضات . انظر : نتائج الفكر ٥٧ - ٦٠.

(١) هذا رأي البصريين . ويرى الكوفيون أن لا قلب ، وأن وزنها « فعيل » كرحيم . انظر تفاصيل الخلاف في : الإنصاف ٢/٧٩٥ - ٨٠٤.

(٢) انظر : ٥/ ٤٣٠، ٤٣١. ونبّه هناك على ضرورة أن يكون اجتماع الواو والياء غير عارض ، فإن كان عارضًا لم تقلب ، كما في : ديوان ، الأصل : دِوّان ، ثم قلبت الواو ياء ، فهذا عارض لا عبرة به .

(٣) لفظ « النبيّ » لم يرد في عبارة أبي علي ، فأن يعقد له المؤلف فصلًا ، يأتي من قبيل الزيادة ، على أساس أن اللفظ موضع خلاف ، ولهذا عمد إلى إيراده أثناء كلامه . انظر : ص ١١.

(٤) انظر : جمهرة اللغة ٣/ ٢١١، واللسان (نبأ ، نبا) .

(٥) ياء التحقير أيضًا لا تقبل الحركة لأنها أخت ألف التكسير (سر الصناعة ٢/ ٧٣٨) . وذكر ابن السكيت ضمن « باب ما يهمز فيكون له معنى ، فإذا لم يهمز كان له معنى آخر » - مجموعةً من الكلمات التي تركت العرب همزها وأصلها الهمز ، منها : البريّة والذُّرِّيّة والخابية . إصلاح المنطق ١٥١، ١٥٨، ١٥٩.

(٦) نقل ابن السكيت (إصلاح المنطق ١٥٨) عن الفراء أن « البَرِيَّة » و « النبي » ، إن أخذتهما من=

ولم يقولوا : تَنَبَّا . قال سيبويه : « وليس من العرب أحد إلا وهو يقول : « تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ »[(١)] » . وقالوا : كان مسيلمةُ نُبَيِّئَ سَوْء . وجُمع على « أفعلاء » ؛ لأنه صار بالتسهيل في اللفظ بمنزلة « غَنِيّ » ، فقالوا : أنبياء ، كما قالوا : أغنياء ، وكأنه من البدل اللازم[(٢)] . وعلى هذا يقال : [٩] كان مسيلمة نُبَيّ سَوْء . وقالوا : نُبآء ، كما قالوا : كَرِيم وكُرماء ؛ لأنه صحيح اللام[(٣)] ، أنشد سيبويه للعباس بن مِرداس[(٤)] :

= « البرى » وهو التراب ، و « النبوة » وهو الارتفاع ، فإن أصلهما غير الهمز . وعن يونس أن أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب ، فيهمزون النبي والبرية والذرية . ونقل صاحب اللسان (نبأ) ، عن اللحياني إجماع العرب على ترك الهمز . وفي البسيط (١/ ٥٥٢، ٥٥٣) نسب المؤلف القول بأن « النبي » من النَّبْوَة إلى بعض الكوفيين ، فلعله يقصد الفراء ، وقال : « لأنَّ النبي قد رفعه اللّٰه على الخلق . وهذا القول صحيح من جهة الاشتقاق والمعنى ، إلا أنا سمعناهم يقولون : تنبأ مسيلمة الكذاب ، ولو كان من النبوة لقالوا : تنبى ، بالياء » . ونقل ابن دريد (الاشتقاق ٤٦٢) عن رجل قال للنبي ﷺ : يا نبيء اللّٰه . فهمز ، فقال : « لست بنبيء اللّٰه ، ولكني نبيّ اللّٰه » . ويستدل أصحاب هذا الرأي بأن كل ما في القرآن من جميع ذلك جاء على وزن « أفعلاء » ، مما يدل على أن الواحد منه بغير همز ، مثل ولي وأولياء ، ووصي وأوصياء .

(١) سيبويه (٣/ ٤٦٠) : « فأما « النبي » فإن العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال : النُّبآء ، قال : كان مسيلمة نُبَيِّئَ سَوْء ، وتقديرها نُبَيِّع .. ذا القياس لأنه مما لا يلزم . ومن قال : أنبياء قال : نُبَيّ سوء ، كما قال في « عيد » حين قالوا : أعياد ، وذلك لأنهم ألزموا الياء .. وليس أحد من العرب إلا وهو يقول : تَنَبَّأَ مسيلمة . وإنما هو من « أنبأت » .

(٢) يلزم البدل إذا اجتمعت همزتان ، وانكسرت الأولى منهما ، حينئذ تقلب الثانية ياء البتة ، ولم يجز التحقيق ، وذلك نحو : إيمان وائتلاف . وليس « نُبَيِّئ » ونحوه من هذا ، إذ لم تجتمع همزتان . انظر : سر الصناعة ٢/ ٧٣٨، وشرح الشافية ٣/ ٢١٠.

(٣) المقصود : أن لامه همزة ، فعند الجمع ترد إلى أصلها ، لأنها قد خرجت عن « فعيل » . انظر : المقتضب ١/ ١٦٢.

(٤) شاعر فارس شديد العارضة والبيان ، من سادات مضر ، أمه الخنساء ، أدرك الجاهلية والإسلام ،=

يا خاتم النُّبَآء إنّك مُرْسَلٌ   بالحقِّ كُلُّ هدى السَّبيلِ هُداكا[1]

وقرئ: ﴿النَّبِيُّ﴾: بالتحقيق والتسهيل. وبالتسهيل قرأ أكثر القراء[2].

الفصل الخامس

هذا الاسم المُكَرَّم[3] منقولٌ من الصفة، قال زهير[4]:

أَلَيْسَ بِفَيَّاضٍ، يداهُ غمامةٌ   ثِمالِ اليتامى في السِّنين مُحَمَّدِ[5]

أي كثير الحمد. وبهذا يُسمى محمدًا ﷺ.

[«الحمدُ لله رب العالمين»[6]]

الكلام في «الحمد» في ثلاثة فصول:

= وكان بدويًا قحًا، لم يسكن مكة ولا المدينة، مات في خلافة عمر. انظر ترجمته وأخباره في: الأغاني ١٤/٣٠٢ - ٣٢٠، والخزانة ١/ ١٥٢.

(١) من الكامل. والشاهد قوله: «نبآء» في جمع «نبيّ»، وهو دليل على أن «نبيًا» مخفف من «نبيء» المهموز. والبيت في: الديوان ٩٥، والكتاب ٣/ ٤٦٠، والمقتضب ١/١٦٢ و ٢/ ٢١٠، واللسان (نبأ).

(٢) لفظ «النبي» ورد في كثير من الآيات الكريمة. وقد قرأ بتحقيق الهمزة: نافع. انظر: إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٩٥، ٣٦٩.

(٣) محمد ﷺ.

(٤) زهير بن أبي سُلْمى، عدَّه ابن سلام في الطبقة الأولى من فحول الجاهلية، وهو راوية أوس بن حجر، وقد اتصل الشعرُ في ولده، وعَدَّه بعض الناس أشعر الشعراء. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١، ٦٣ - ٦٥، والشعر والشعراء ١/١٣٧ وما بعدها.

(٥) من الطويل، من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان. فَيّاض: كثير العطاء. غمامة: سحابة. ثمالِ اليتامى: يطعمهم في السنين الشداد. والبيت في: الديوان (صنعة ثعلب) ٢٣٣.

(٦) يبدو أن هذه الحمدلة قد سقطت من الناسخ في صدر الكتاب، بدليل ذكر ابن أبي الربيع لها هنا، وثبوتِها في الإيضاح في نُسَخِه الخطية الأربع التي اعتمدتها المطبوعة. انظر: الإيضاح ٥.

الفصل الأول

إن هذا اللفظ[1] لا يُقال إلا في حَقِّه، سبحانه. وكذلك كانت العرب تقوله، قال سيبويه - رحمه الله - في «باب ما ينتصب على المدح والتعظيم»: «وليس كُلُّ شيء من الكلام يكون تعظيمًا لله يكونُ تعظيمًا لغيره [من المخلوقين][2]. لو قلتَ: الحمدُ لزيد، تريد: العظمةَ، لم يجز، وكان عظيمًا»[3].

وهذا الذي قاله صحيح؛ ألا ترى أن «سبحان الله» لا يُستعمل إلا في حَقِّه، سبحانه، ولا يجوز أن يقال ذلك في غيره؟ وكذلك العرب لم تكن تستعملُه إلا للّه.

وأما قول الأعشى[4]:

---

(١) على إطلاقه. وهذا مفهوم عبارة سيبويه، والمثال الذي ضربه بعد. وهو الصحيح. أما «الحمد» مقيدًا فليس مقصورًا على الله، سبحانه. وقد نصَّ على ذلك العسكري: «ويقال: الحمد لله على الإطلاق، ولا يجوز أن يُطلق إلا لله». انظر: الفروق اللغوية ٣٥.

(٢) زيادة من الكتاب ٢/ ٦٩.

(٣) أي وكان أمرًا لا يغتفر. وقال الأعلم: «اعلم أن التعظيم يحتاج إلى معنيين في المعظَّم: أحدهما: أن يكون المعنى الذي عُظِّمَ به صفة مدح وثناء ورفعة. والآخر: أن يكون المعظَّم قد عرفه المخاطب وشُهِر عنده بما عُظِّم به، أو يتكلم المتكلم بصفة ينفرد بها المخبَر عنه عند المخاطب ويعرفه بها، ثم يأتي بعد بصفات يعظِّمه بها، كقولك: مررت بعبد الله الكريمَ الفاضلَ، فتنصب «الفاضل» على التعظيم، لأنك لما قدَّمت «الكريم» صار كأنه قد عُرف وشُهر». (النكت ١/ ٤٧٥). وما قاله الأعلم هو كلام السيرافي، أثبته هارون في حواشي الكتاب ٢/ ٦٩.

(٤) ميمون بن قيس، يُكنى أبا بصير، عَدَّه ابن سلام في الطبـقة الأُولى من فحول الجاهلية، أدرك الإسلام، ولم يُسْلِم، وهو أول من سأل بشعره. وكان أبو عمرو بن العلاء يعظِّمه. والأعشى في اللغة: الذي لا يبصر ليلًا. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥٢، ٦٥- ٦٧، والشعر والشعراء ١/ ١٧٨.

أقـول لَمَّا جـاءنـي فَـخْـرُهُ   سُبْحـانَ مِنْ عَلْقَـمَةَ الفاخرِ[1]

فـ « سبحان » هنا بمعنى « براءة »[2] ، أي أتبرأ من علقمة الفاخر ، وليست « سبحان » هنا على جهة التعظيم لعلقمة ، بل المراد به ذَمُّ علقمة والتبرؤ منه في ما ادَّعى . وكذلك : « سبوح ، قدوس » لا يُستعملان إلا في حقه – سبحانه – ولا يُوصف بهما غيره[3] .

وتقول العرب : رجل عَلَّامة ، إذا أرادوا المبالغة في علمه[4] . ولا يوجد هذا في صفات اللَّه – سبحانه – لأن التأنيثَ نقص[5] ، وصفات اللَّه – تعالى – أكمل الصفات .

---

(١) من السريع . قاله لعلقمة بعد أن فَضَّل عامرًا عليه ونفَّره . والشاهد نصب « سبحان » على المصدر ، ولزومها للنصب ، لأنها مصدر جامد ، لا يتصرف تصرف بقية المصادر ، ومنعت الصرف لأنها علم للتسبيح ، فجرت مجرى « عثمان » . وقيل الشاهد أن « سبحان » بقيت بدون تنوين لأنها مضافة إلى مضاف إليه محذوف ، والمضاف قد يبقى بعد حذف المضاف إليه بلا تنوين . والبيت في : الديوان ٩٣، والكتاب ١/ ٣٢٤، والمقتضب ٣/ ٢١٨، ومجالس ثعلب ١/ ٢١٦، والجمهرة ٢٧٨، وابن السيرافي ١/ ١٥٧، والخصائص ٢/ ١٩٧، ٤٣٥ و ٣/ ٣٤، وأساس البلاغة (سبح) ، وابن يعيش ١/ ٣٧، ١٢٠ والمقرب ١/ ١٤٩، والملخص ١٩١، والبسيط ١/ ٢٨٦، والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٩، والهمع ٣/ ١١٥، والخزانة ١/١٨٥ و٣/٣٨٨ و ٦/٢٨٦ و ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨.

(٢) نقل سيبويه (١/٣٢٤) عن أبي الخطاب : « سبحان اللَّه » كقولك : براءة اللَّه من السوء، كأنه يقول : أبرئ براءةَ اللَّه من السوء .

(٣) الراغب : « والسُّبُّوح والقُدُّوس : من أسماء اللَّه تعالى ، وليس في كلامهم « فُعُّول » سواهما . وقد يفتحان نحو « كَلُّوب وسَحُّور » . المفردات ٢٢١، ٢٢٢.

(٤) ابن جني : رجل عَلامة وامرأة علامة ، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه ، قد بلغ الغاية والنهاية . انظر : لسان العرب (علم) ، والخزانة ٨/ ٥٣٦.

(٥) انظر : الخزانة ١/ ١٤٢.

فقد صَحَّ بما ذكرته أن كل شيء يُؤْتَى به تعظيمًا له – سبحانه – لا يلزم أن يُوصفَ به غيرُه .

واختلف الناس في « الحمد » :

فمنهم من ذهب إلى أنه بمعنى الشكر[1] . ومنهم من ذهب إلى أنه بمعنى المدح[2] ، على حسب ما أبيّنه في الفصل الثاني ، إن شاء اللَّه ، تعالى .

فعلى من يقول : إن « الحمد » بمنزلة الشكر يكون « الحمد للَّه » قد أُطلق على أنه – سبحانه – المحمود على كل نعمة ، لأن النعم الواردة على أيدي المخلوقين هو المشكور عليها ؛ لأنها لم تَجْرِ إلا بقدَره وإعانته وخَلْقِه ، ولا يصح أن يُقال ذلك في غيره .

وعلى من يقول : إن « الحمد » بمعنى المدح ، [١٠] فهو – سبحانه – المحمود على الحقيقة ؛ لأن كل مخلوق إنما يفعل ما يُمْدَحُ به ويُثْنَى عليه به لغرض تحليته لنفسه من جهة الدنيا ، أو من جهة الآخرة . وهو – سبحانه – لا ينتفع بما يولي من النعم ، إنما المنفعة لمن أنعم عليه ، فهو المحمود على الإطلاق ، المستوجب لذلك حقيقة . فبهذا المعنى – واللَّه أعلم – أُطلق الحمد ، فلا يصح أن يُطلق

---

(١) ذهب إلى ذلك سيبويه وثعلب ، كما يأتي بعد .

(٢) هذا رأي الزمخشري ، كما يأتي بعد . وذهب بعضهم إلى أن الحمدَ الثناءُ بالفضيلة ، وهو أَخَصُّ من المدح ، وأعم من الشكر ، فإن المدح يقال في ما يكون من الإنسان باختياره ، ومما يكون منه وفيه بالتسخير ، فقد يمدح الإنسانُ بطول قامته وصباحة وجهه ، كما يمدح ببذل ماله وشجاعته وعلمه . والحمد يكون في الثاني دون الأول . والشكر لا يقال إلا في مقابلة نعـمة ، فكل شكر حمد وليس كل حمد شكرًا ، وكل حمد مدح وليس كل مدح حمدًا . بصائر ذوي التمييز ٢/ ٤٩٩.

على غيره – سبحانه وتعالى – والألف واللام داخلتان للجنس[١].

الفصل الثاني

اختلف الناس في «الحمد» و«الشكر»:

فقال ثعلب[٢] في كتاب «الفصيح»: «تقول: حمِدتُ الرجل، إذا شكرتَ له صنيعَه»[٣]. وقال سيبويه في «الكتاب»، في «باب افتراق فعلت وأفعلت»: «وتقول: حَمِدْتُه، إذا[٤] جزيتَه وقضيتَه حقَّه».

فعلى كلام هذين الإمامين «الحمد» و«الشكر» بمعنى واحد[٥].

وقال ابن قتيبة[٦]: «الحمد» و«الشكر»؛ لا يُفَرِّق الناسُ بينهما.

---

(١) أي أن الحمد، أي نوع منه، مستحق للمحمود على الحقيقة «الله». و«أل» في الكلام أربعة أنواع: تعريف للواحد بعهد، وتعريف للواحد بغير عهد، وتعريف للجنس، وزائدة. انظر: سر الصناعة ١/ ٣٥٠.

(٢) إمام الكوفيين في اللغة، روى كتب أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وأبي عمرو، وسمع ابن سلام ومحمد بن زياد الأعرابي وسلمة بن عاصم. وله: المجالس، والمصون، وما تلحن فيه العامة. انظر: مراتب النحويين ١٥١، وتاريخ العلماء النحويين ١٨١، وإنباه الرواة ١/ ١٣٨.

(٣) التلويح في شرح الفصيح ٢٢.

(٤) الكتاب (٤/ ٦٠): وقالوا: حمدتُه، أي..

(٥) وبه قال المبرد والطبري، وحُكِي عن جعفر الصادق وابن عطاء. ولم يرضه القرطبي ولا ابن عطية. انظر: تفسير الطبري ١/ ٩٠، والقرطبي ١/ ١٤٢.

(٦) رَأْسٌ في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، قيل إن له أكثر من ستين مصنفًا في أنواع العلوم، أشهرها: المعارف، والشعر والشعراء، وتأويل مشكل القرآن، وعيون الأخبار، وأدب الكاتب، توفي ٢٧٠ أو ٢٧٦هـ، على خلاف. انظر: ترجمته في: مراتب النحويين ١٣٦، ١٣٧، وإنباه الرواة ٢/ ١٤٣- ١٤٧، والترجمة التي كتبها الشيخ أحمد محمد شاكر ومصادرها، في تقديمه «الشعر والشعراء» ١/ ٤٨ - ٥٣.

و«الحمد»: الثناء على الرجل بما فيه من حسن، تقول: حمدتُ الرجل، إذا أثنيتَ عليه بكرم أو حَسَب أو شجاعة، وأشباه ذلك. والشكر له: الثناء عليه بمعروف أولاكه. وقد يُوضع «الحمدُ» موضع «الشُّكر»، فيُقال: شكرتُ له على شجاعته»[١].

فيقتضي كلامه أن «الحمد» أعمُّ من «الشكر»؛ لأن «الشكر» على معروفه عندك، و«الحمد» الثناء عليه على ما فعله معك، وعلى ما لم ينلْكَ منه شيء[٢].

وقال الزمخشري: «الحمد والمدح واحد[٣]، وهو أن تمدحه بما فيه من صفة محمودة، نالك منها شيء، أو لم ينلك، ولا يكون إلا باللسان. والشُّكر: ما يكون في مقابلة إحسانه عليك، ويكون باللَّفْظِ والفعل والاعتقاد»[٤].

---

(١) أدب الكاتب ٣٠.

(٢) فرّق هذه التفرقة الزجاجي في تفسير رسالة أدب الكُتَّاب (٦٢)، وقال: فالحمد قد يقع موقع الشكر، ولا يقع الشكر موقع الحمد. وقال العسكري في الفروق (٣٥): «الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة التعظيم للمنعم، والحمد هو الذكر بالجميل على جهة التعظيم للمذكور به أيضًا. ويصح على النعمة وغير النعمة، والشكر لا يصح إلا على النعمة. ويجوز أن يحمد الإنسان نفسه في أمور جميلة يأتيها، ولا يجوز أن يشكرها، لأن الشكر يجري مجرى قضاء الدين، ولا يجوز أن يكون للإنسان على نفسه دين».

(٣) فرّق الراغب (المفردات ١٣١) بينهما، فجعل «الحمد» أخص من المدح، إذ جعله في ما يكون من الإنسان باختياره وفي ما يكون منه وفيه بالتسخير، فقد يمدح الإنسان بطول قامته، كما يمدح ببذل ماله وشجاعته، و«الحمد» يكون في الثاني دون الأول.

(٤) أظن كلام الزمخشري ينتهي هنا. وعبارته في الكشاف (١/ ٤٦): «الحمد والمدح أخوان، وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها، تقول: حمدت الرجل على إنعامه، وحمدته على حسبه وشجاعته. وأما الشكر فعلى النعمة خاصة، وهو بالقلب واللسان والجوارح. والحمد باللسان وحده، فهو إحدى شعب الشكر.. والحمد نقيضه الذم، والشكر نقيضه الكفران». وقيل: الحمد مقلوب عن المدح. ونُقل عن ثعلب. وضعِّف بأن المقلوب أقل استعمالًا من المقلوب منه. وفَرَّق=

فالمدح أعم من الشكر من جهة ، وهي أنك تمدحه على ما فعل معك وعلى ما فعل مع غيرك . والشكر : الثناء عليه بما أولاكه ، فالحمد من هذه الجهة أعمّ . والشكر أعمُّ من جهة أخرى ، وهي أن الشكر يكون باللسان ، وبالجوارح ، والاعتقاد بالقلب . والشكر من هذه الجهة أعم . وأنشد(1) :

أفادتْكُمُ النّعماءُ مِنّي ثلاثةً　　　يدي ولساني والضميرَ المحجَّبا(2)

وهذا القول يقرب من قول ابن قتيبة ، إلا أن فيه زيادة ، وهي أن الشكر يكون بغير اللسان .

وأما قول ثعلب : حمدتُ الرجل ، إذا شكرتَ له صنيعَه ، فقد تقدَّمَ من قول ابن قتيبة ما يدلُّ على أن « الحمد » يُوضع موضع « الشكر » . وبهذا يُتَأَوَّل قول سيبويه(3) .

ومما يدلُّك على أن الشكر يكون بالعمل بالجوارح قولُه - سبحانه - :

= العسكري (الفروق اللغوية ٣٥، ٣٧) بين الحمد والمدح ؛ بأن الأول لا يكون إلا على فعل ، على حين يكون الثاني بالفعل والصفة . وفَرّق بين الحمد والشُّكر بأن الحمد يصح على النعمة وغيرها ، على حين أن الشكر لا يصح إلا على النعمة . وانظر : الدر المصون ١/ ٦٣، ومفردات الراغب ١٣١.

(١) أي الزمخشري . ولم أقف على قائله .

(٢) من الطويل . وقبله :

وما كان شُكري وافيًا بنوالكم　　　ولكنني حاولت في الجهد مذهبا

والشاهد فيه أن الشكر يكون على النعمة خاصة ، وهو بالقلب واللسان والجوارح ، بخلاف الحمد ، فإنه يكون للنعمة وغيرها كالحب والشجاعة ، كما يكون باللسان وحده ، فهو إحدى شعب الشكر . والبيت في : الكشاف ١/ ٨، والدر المصون ١/ ٣٦، وأنوار التنزيل ١/ ٧.

(٣) يريد قوله السابق في ص ٢٣: حَمِدته ، إذا جزيتَه وقضيتَه حَقَّه .

﴿ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ ﴾(1) ، وقول [١١] الرسول ﷺ : « أفلا أكون عبدًا شكورًا ؟ »(2) . وقال تعالى : ﴿ إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ ﴾(3) . فالشكر في مقابلة الكفر ، والكفر يكون باللسان والاعتقاد والجوارح ، والشكر يكون بهذه الثلاثة أيضًا . فهذا ما ظهر لي في الفرق بين « الحمد » و « الشكر » .

وأما « الثناء » فهو « الحمد » إذا تكرَّر ، وهو مأخوذ من ثنيتُ الشيء ، إذا كرَّرتَه . ومما يدُلُّك على هذا ما خَرَّجه مالك في « مُوَطَّئه » ، عن أبي هريرة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : [يقول](4) الله - تبارك وتعالى - : « قَسَمت الصلاة بيني وبين عبدي بنصفين ، فنصفُها لي ونصفها لعبدي . ولعبدي ما سأل » . قال رسول الله ﷺ : « اقرأوا ، يقول العبد : الحمد لله رب العالمين . يقول الله : حمدني عبدي . يقول العبد : الرحمن الرحيم . يقول الله : أثنى عليَّ عبدي »(5) . فـ « الثناء » : المدح إذا تَكرَّر . والله أعلم .

---

(١) سبأ ١٣.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التهجد - باب قيام النبي من الليل (رقم ١١٣٠) ، وفي كتاب التفسير - باب ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك ﴾ (رقم ٤٨٣٦) ، وفي كتاب الرقاق - باب الصبر عن محارم الله ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ (رقم ٦٤٧١) ، كما أخرجه مسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم - باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة (رقم ٢٨١٩) - جـ ٤/ ٢١٧١، ٢١٧٢.

(٣) الزمر ٧.

(٤) زيادة مني .

(٥) تتمة الحديث : « ويقول العبد : مالك يوم الدين ، يقول الله : مَجّدني عبدي ، يقول العبد : إياك نعبد وإياك نستعين . فهذه الآية بيني وبين عبدي ، ولعبدي ما سأل ، يقول العبد : اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . فهؤلاء لعبدي ، ولعبدي ما سأل » .=

والثناء يكون في الخير. والنثا، مقصورًا وممدودًا، بتقديم النون على الثاء، يكون في الخير والشر. وأكثر ما يكون في الشر[1]، قال امرؤ القيس[2]:

ولو عن نَثَا غيرِه جاءني   وجُرْحُ اللِّسان كجُرْحِ اليَدِ[3]

يُقال منه: نثوت، أنثو نَثاء ونَثًا. وحُكي: نثيت[4].

= والحديث في: الموطأ - كتاب الصلاة - باب القراءة خلف الإمام في ما لا يُجهر فيه بالقراءة - حديث ٣٩.

(١) ذكر العسكري أن «الثناء» يكون في الخير والشر، و«النثا»، مقصورًا، لا يكون إلا في الشر. وهذا خلاف ما أثبته المؤلف، وذكر أيضًا أن «الثناء»، بالمد، لا يكون إلا في الخير، وربما استعمل في الشر، و«النثا» يكون في الخير والشر. وهو قريب مما ذكر المؤلف، وقال: الصحيح عندنا أن الثناء: بسط القول في مدح الرجل أو ذمه. والنثا: تكريره. انظر: الفروق اللغوية ٣٧، ٣٨. وأقول: هذه التفرقة تخالف ما أثبتَه المؤلف، فالمدح إذا تكرّر هو الثناء عند المؤلف، وهو النثا عند العسكريّ.

(٢) في نسبة البيت خلاف؛ نسبه الأصمعي والشيباني وأبو عبيدة وابن الأعرابي والطوسي لامرئ القيس ابن حُجْر الكندي. (ترجمته وأخباره في: طبقات ابن سلام ٨١/١ - ٩٦، والشعر والشعراء ١/ ١٠٥ - ١٣٦)، ورواه ابن دريد لامرئ القيس بن عانس الكندي (ترجمته وأخباره في: المقاصد النحوية (بهامش الخزانة ٢/٣٠ - ٣٢)، وحقق العيني ثمة أن البيت والدالية التي هو منها، له، ونعت من نسبها لابن حُجْر بقِلَّةِ المعرفة بأخبار الناس وأحوال الرجال. وقال ابن الكلبي: هو لعمرو ابن معد يكرب (ترجمته في: الخزانة ٢/٤٤٤ وما بعدها)، قاله في قتاله بني مازن بأخيه. انظر الخلاف في النسبة، في ما كتبه محقق ديوان امرئ القيس ٤٢٩.

(٣) من المتقارب، ضمن قصيدته التي مطلعها:

تطاول ليلك بالإثْمِدِ   ونام الخليّ ولم تَرْقُدِ

وعجز الشاهد مَثَل يُضْرب في تأثير الوقيعة، رصده الزمخشري في المستقصى ٢/ ٥٠. والبيت في: ديوان امرئ القيس بن حُجْر ١٨٥، وأشعار الستة الجاهليين ١٢٩، والعيني ٢/ ٣١.

(٤) نقل ابن منظور عن سيبويه: نثا ينثو نثاء: ونثًا، كما قالوا: بذا يبذو بذاء وبذًا. ونثوت الحديث ونثيتُه. والنَّثْوة: الوقيعة بين الناس. اللسان (نثا). وانظر: الكتاب ٤/ ٤٧.

الفصل الثالث

يجوز في «**الحمد**» الرفعُ والنصب[1]. والرفع أحسن لتعريفه بالألف واللام[2]. فلو كان بغير ألف ولام كان النصبُ الوجه[3]، ولا يقال الرفع إلا بالسماع[4]، كما قال[5]:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وإقامَتِي   فيكُمْ على تلك القضيةِ أعجبُ[6]

---

(١) عقد سيبويه (١/ ٣٢٨) بابًا أسماه: «هذا باب يُختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنيًا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات»، وذكر مع «الحمد للّه»: العجبُ لك، والويل لك، والتراب لك، والخيبة لك.

(٢) استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة، وهو خبرٌ، فقوي على الابتداء.. وقال السيرافي: «هذه المصادر التي ذكرها اختارت العرب فيها الرفع لأنهم جعلوها كالشيء اللازم الواجب، فأخبروا عنها، وجعلوها مبتدأة، وجعلوا ما بعدها خبرها، وصار بمنزلة قولك: الغلام لزيد». انظر: الكتاب ٣٢٨/١ (ح ٣)، والنكت ١/ ٣٧٥. والنصب لغة عامة بني تميم وناس من العرب كثير. (الكتاب ١/ ٣٢٩). وقرأ بالنصب ابن عيينة ورؤبة. انظر: المحرر الوجيز ١/ ٦٦، والدر المصون ١/ ٦٥.

(٣) والنصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره لأن المصدر جُعل بدلًا منه، وهو أكثر وأجود. (الكتاب ١/ ٣٢١). وقيل: إنه منصوب على المفعول به، أي اقرأوا أو اتلوا الحمد. وقال السمين: «والأول أحسن للدلالة اللفظية». انظر: الدر المصون ١/ ٦٥.

(٤) سيبويه (٣١٩/١ - ٣٢١): «وقد جاء بعض هذا رفعًا يبتدأ ثم يبنى عليه... وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حَمْدُ اللّه وثُناءٌ عليه.. والنصب أكثر وأجود».

(٥) اختلف في القائل، فنسبه سيبويه لبعض مَذْحِج: [هُنَي بن أحمر الكناني] من بني الحارث، شاعر جاهلي. ورجّحه المرزباني في معجمه (٤٨٩). ونسبه ابن يعيش لرؤبة. ولعله وهم، فهو من إنشاده لا من قوله، كما نقل سيبويه عن يونس. وقيل: هو لضمرة بن جابر بن قطن بن شهل بن دارم، شاعر جاهلي من الشجعان الرؤساء، صاحب يوم «ذات الشقوق» (ترجمته في: سمط اللآلي ٤٣٥ و٥٠٣ و ٩٢٢). وقيل: لهمام بن مرة؛ أخي جَسّاس قاتل كليب. وقال السيرافي: لزراقة الباهلي. وقيل: لعمرو بن الغوث. انظر الخلاف في النسبة في: الخزانة ٢/ ٣٨.

(٦) من الكامل؛ من أبيات سبعة رواها البغدادي في الخزانة (٢/ ٣٨)، وقال بعد أن نسبه لضمرة: كان =

وإنما جاز الابتداء هنا وهو نكرة[1]، وأصل الابتداء إنما هو للمعرفة ؛ لأن هذه الجملة الاسمية موضوعةٌ موضع الجملة الفعلية . كما جاء : « شَيْءٌ[2] ما جاءَ بك » ، لأن الأصلَ : « ما جاء بك إلا شيء[3] » ، فوُضعت الاسمية موضع الفعلية . وقال – سبحانه – : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾[4] .

= يَبَرُّ أمه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أخًا له ، يقال له : جندب ، فقال هذا الشعر . والشاهد : رفع عجب على الابتداء ، قال سيبويه : « وقد جاء بعض هذا – أي المصادر في غير الدعاء المنتصبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره – رفعًا يبتدأ ، ثم يبنى عليه » . وقال الأعلم : « يجوز أن يكون مرفوعًا بالابتداء وإن كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب ، ويتضمن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب ، فيستغني عن الخبر ، لأنه كالفعل والفاعل ، فكأنه قال : أعجب لتلك قضيةً » . أو خبره « لتلك » . وهذا هو المعهود في المصادر المنصوبة ، إذا رُفعت جعلت مبتدأ وجعل متعلقها خبرًا ، مثل : الحمد لله ، والسلام عليك ، لتكون في معنى الأصل ، أعني الجملة الفعلية لا تزيد عليها إلا بالدلالة على الثبات . وقد يجعل غير متعلقها خبرًا كقوله – تعالى – : ﴿ فصبر جميل ﴾... و « قضيةً » منصوب على التمييز للنوع الذي أشار إليه بـ « تلك » . ويجوز أن يكون منصوبًا على الحال ، قال أبو علي : كأنه قال : « اعجبوا لتلك الفعلة قضية ، و « قضية » هنا بمعنى مقضية » . وخَرّج سيبويه رفع « عجب » تخريجًا آخر على أنه محمول على مضمر في نيته هو المظهر ، كأنه يقول : أمري كذا . والبيت في : الكتاب ١/ ٣١٩، وتحصيل عين الذهب ٢١٠، والنكت ١/ ٣٧١، وابن يعيش ١/ ١١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٢، والمساعد ١/ ٤٧٨، والهمع ٣/ ١١٨.

(١) لا يكون المبتدأ نكرة إلا إذا أفادت ، وذكر النحويون لذلك مواضع ، منها أن يكون فيه معنى الحصر ، وهو ما يدخل تحته « شيء جاء بك » انظر : الملخص ١/١٦٠ – ١٦٣، وشروح الألفية عند قوله : « ولا يجوز الابتدا بالنكرة » .

(٢) « شيء » وما يأتي بعد : « سواء » ، « سلام » ، « شر » : نكرات تجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء في الابتداء بها ، وبناء ما بعدها عليها ، لتفيد الثبوت . انظر : الكتاب ١/ ٣٢٩.

(٣) السهيلي : « قامت « ما » الزائدة مقام شيئين : حرف النفي وحرف الإيجاب ... ولم تفد النفي والإيجاب بمجردها ، ولكن باجتماعها مع القرائن المتصلة بها » . نتائج الفكر ٤١١.

(٤) الأعراف ١٩٣. ويستشهد بالآية بعد (ص ٤٥٢) .

فـ﴿ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ قد وضعت موضع « صَمَتُّم »[1] ، وهو الأصل ؛ لأن « أم » هذه هي المعادلة ، فيكون مابعدها على حسب ما قبلها ، وقبلها « دعوتموهم » . وكذلك ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾[2] ، جاز الرفع بالابتداء ، لأن الموضع موضع الجملة الفعلية ؛ لأنه دعاء ، والدعاء يطلب بالفعل[3] .

ونظير قولهم : « شَيْءٌ ما جاءَ بكَ » قولُ العرب : « شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ »[4] ؛ لأن المعنى : ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ ، ثم قُدِّم « الشر » ، على معنى الحصر ، فلم يحتجْ إلى النفي والإثبات[5] .

---

(١) نَسب هذا القول في البسيط (٢/ ٦٥٣) إلى ابن جني ، ورتَّب عليه بطلان قول من قال : المشاكلة في عطف الجمل في النظم لازمة .

(٢) الأنعام ٥٤، والأعراف ٤٦، والرعد ٢٤، والقصص ٥٥، والزمر ٧٣. وما دخله معنى الدعاء فابتدئ به وهو نكـرة لا يكون إلا في معنى الأحداث والمصادر . وذكر السهيلي وجهين مُحَسِّنين للابتداء في مثل هذا الموضع : أولهما أنك تريد أن تشوب الدعاء بالخبر ، كأنك تريد : سلام مني عليكم ، فـ « سلام » في حكم المنعوت ، وثانيهما أنك تريد أن تشعر بأنك مُسَلِّم ومحيٍّ ، وليس كذلك « سقيًا » ، إذ المتكلم ليس ساقيًا ، إنما يطلب من الله هذا الشيء ، فهو مفعول . انظر كلام السهيلي النفيس في : نتائج الفكر ٤١٢.

(٣) « طلب » يَتَعَدَّى بنفسه ، وبـ « من » و بـ « إلى » و بـ « اللام » . والجمهور على أن « طلب » لا يتعدى بالحرف ، فخرَّجوا نحوَ « طلب إليّ » على التضمين . أي « رغب إليّ » . والمؤلِّف يُعَدِّي « طلب » بالباء كثيرًا في هذا الكتاب ، وفي غيره من كتبه . وهذا منه غريب ، فلم أعثر عليه في المعجمات التي قَلّبتُ . ولم أستطع توجيهه ، فهل انتشرت تعدية « طلب » بالباء في المغرب ، في تلك الفترة (القرن السابع الهجري) أم هو من قبيل التضمين ؟ وهو باب واسع . انظر : (طلب) في : أساس البلاغة ، واللسان ، والتاج .

(٤) كأنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله إلا لشر ، فقالوا : شر ..، أي ما حمل الكلب على الهرير إلا شر ، وهو مثَلٌ يُضْرَب في ظهور أمارات الشر ومخايله . انظر : مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠، والمستقصى ٢/ ١٣٠، واللسان (هرر) .

(٥) يرى بعضهم أن المسوغ هنا هو الوصف ، أي شر عظيم . فالوَصْف فيه مقدَّر ، والوصف من =

ويكون هذا[1] في المبتدأ إذا كان معرفة، فتقول: زيد فعل كذا، أي ما فعل كذا إلا زيد[2]. وعليه أخذ الزمخشري قوله – سبحانه –: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[3]، المعنى: ما يبدئ ويعيد إلا هو[4]،[١٢] إلا أن التّقديم في المعرفة ليس بنصٍّ على هذا المعنى، قد يقال: زيد ضرب عمرًا، تريد الإخبار بضربِ زيدٍ عمرًا من غير إرادة حصر، وهو في النكرة نَصٌّ.

وكما جاء هذا في العُمَد، جاء في الفضلات، قالوا:

* إياكِ أعني واسْمَعِي يا جارهْ[5] *

= مسوغات الابتداء بالنكرة. وجعله ابن هشام ثلاثة أنواع: لفظي، وتقديري، كما في المثل، ومعنوي. انظر: المغني ٢/ ٦٠٩.

(١) يريد معنى الحصر دون نفي وإثبات. وكلامه هنا من قبيل الاستطراد، فقد ولج في مبحث بياني صِرْف لا علاقة له بالابتداء بالنكرة، وصناعة النحو.

(٢) قال في البسيط (١/ ٥٣٩): فإن قلت: زيد جاءك، فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون المراد الإخبار عن زيد بالمجيء خاصة. الثاني أن يكون المراد: ما جاءك إلا زيد، ثم قُدِّم زيد ... على معنى الحصر.

(٣) البروج ١٣.

(٤) قال في الملخص (١/ ١٦١): هذا هو الأصل، ثم قُدم فقيل: هو يبدي ويعيد، على ذلك المعنى، وتفعل هذا العرب طلبًا للاختصار. (وانظر: البسيط ١/ ٥٤٠). ولم يعرض الزمخشري للمسألة في الآية في موطنها من الكشاف (٤/ ٢٠٩)، ولا في الآيات المشابهة، لكنه عرض لها في ثلاثة مواطن أخرى فيه: عند قوله تعالى: ﴿وأولئك هم المفلحون﴾. [البقرة ٥ وآل عمران ١٠٤ والتوبة ٨٨]. ونقل ابن هشام رأي الزمخشري في المغني (٢/ ٦٤٥) أثناء كلامه في الضمير المسمى فصلًا.

(٥) من الرجز. وقبله:

* أصبح يَهْوَى حُرَّةً مِعْطارهْ *

وهو منسوب لسهل بن مالك الفزاري، وقد جرى الجزء المستشهد به مثلًا. وله حكاية رواها الزمخشري في المستقصى (١/ ٤٥٠). ويُضْرَب في التعريض بالشيء يبديه الرجل، وهو يريد =

المعنى – والله أعلم –: ما أعني إلا إياكِ.

وعلى هذا تقول: زيدًا أضرب، أي ما أضرب إلا زيدًا، إلا أن هذا كلّه ليس بنصٍّ على هذا المعنى في الفضلات، ولا في شيء من العُمَد إلا في المبتدأ إذا كان نكرة، على حسب ما أعلمتُك.

وإذا صَحَّ ما ذكرتُه، فاعلم أَنَّ النصب والرفع في «الحمد لله» على معنًى واحد، وأنت في النصب والرفع حامد. والنصب بإضمار فعلٍ لا يظهر؛ لأن المصدر قد أُنيبَ مُنابَه. وكذلك جميعُ ما جاء من هذا النوع؛ المصدر فيه نائب مَناب الفعل لا يظهرُ معه، إلَّا أنّ الرفع أقوى[1] في المعنى؛ لأنك في الرفع مخبِر عن شيءٍ ثبت واستقرّ[2]، وأنت في النصب مخبر عن نفسك بأنك في حال حمدٍ وثناء، ومع هذا ففي الرفع المعنى الذي في النصب[3] من إنشاء الحمد، والإعلام بأنك في حال حمد. ولذلك قالوا في قوله – سبحانه –: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾[4]: إن الرفع أبلغ في المعنى وأقوى. ووجه ذلك ما ذكرتُه

= غيره. وهو في: أمثال أبي عبيد أيضًا ٦٥، والفاخر ١٥٨، ١٥٩ ومجمع الأمثال ١/ ٤٩. واستشهد به ابن أبي الربيع في الملخص ١/ ١٦١، والبسيط ١/ ٥٣٩.

(١) وأعمّ في المعنى، كما ذكر العكبري (التبيان ١/ ٥). وعليها أجمع القراء السبعة. انظر: البحر المحيط ١/١٣١.

(٢) جاء الثبات والاستقرار من الجملة الاسمية، فهي أدلُّ على الدوام والاستمرار. أما الفعل فإنه ينبئ عن التجدّد والحدوث.

(٣) سيبويه (١/ ٣٢٩): واعلم أن «الحمد لله» وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله.

(٤) هود ٦٩، وصدر الآية: ﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا ...﴾ والذاريات ٢٥، وصدرها: ﴿إذ دخلوا عليه فقالوا ...﴾. انظر الكلام على الآيتين في مواطنهما من كتب التفسير، ومنها: تفسير الرازي ٢٨/ ١٨٢، ١٨٣ (آية هود)، و٢٨/٢١٣ (آية الذاريات).

في «الحمد لله». والله أعلم.

وسُمع «الحمدُ لُله» بضم لام الجر[1]. وهذه الضمة مُتْبَعة لما قبلها. والعرب تُتبع ما قبلُ لما بعد، وما بعدُ لما قبل، قال[2]:

* أَزْمَـانَ عَيْنَاءُ سُـرُورُ المسـرورْ *

* عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ من العِينِ الحِيرْ[3] *

الأصل: الحُور، لأنه جمع حَوْراء، لكنه أُتبع «العِين». و«العِينُ» جمع «عيناء» والأصل: «العُيْن»، بضم العين، لكن العَيْن كُسرت لتصحّ الياء. وقالوا: آتيك بالغدايا والعشايا[4]، فجمعوا «غداة» على «غدايا»؛ ليكون مثل «العشايا»؛ لأن «العشايا» جمع «عَشِيَّة»، فهي بمنزلة «مَطِيَّة» و«مطايا».

---

(١) ضم اللام قراءة أهل البادية، كما في المحتسب (١/ ٣٧)، وضعَّفها العكبري (التبيان ١/ ٥) لأن لام الجر متصل بما بعده، منفصل عن الدال، ولا نظير له في حروف الجر المفردة، إلا أن من قرأ به فَرَّ من الخروج من الضم إلى الكسر، وأجراه مُجرى المتصل، لأنه لا يكاد يستعمل «الحمد» منفردًا عما بعده. وانظر توجيه ذلك أيضًا في: معاني القرآن للفراء ١/ ٤.

(٢) مَنْظُور بن مَرْثَدٍ، راجز من بني أسد. وينسبه بعضهم إلى أمه: حَبَّة. انظر: الخزانة ٦/ ١٣٨.

(٣) من الرجز. عيناء الأولى: امرأة. عيناء الثانية: الواسعة العين. الحوراء: البيضاء. والعين الحوراء: الشديدة السواد الشديدة البياض. وفي ابن يعيش (١٠/ ٧٩) - ح ١: والأجود أن يكون «حير» لغة في حور... لأنه قد جاء «حير» في الشعر، وليس معه «العين». والبيتان في: النوادر ٢٣٦، وأدب الكاتب ٤٨٦، والمنصف ١/ ٢٨٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢١، وابن يعيش ٤/ ١١٤ و١٠/ ٧٩، والممتع ٢/ ٤٥٦، واللسان (حور).

(٤) الغداة، كالغُدْوة: البكرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. وإنما تُكسّر «الغداة» على «الغدايا»، إذا كانت مع «العشايا»، فإذا أُفردت لم تكسّر، وإنما تجمع على «غَدَوات» لا غير. وقال ابن الأعرابي: «غدية مثل عشية لغة في غَدوة كضحيَّة لغة في ضَحْوة». وعليه فإن الغدايا مع العشايا مكسَّر على وجهه لا للإتباع، لأن «فعيلة» تكسّر على «فعائل». انظر: اللسان (غدا).

وهذا[1] قياسٌ مطّرد في كل ما كان من هذا النوع. ويتبيَّنُ هذا في «باب الجمع». وفي باب التصريف يكمل الكلام، إن شاء الله. وكان قياس «غداة»: «غدوات»، لكنهم قالوا: «الغدايا»؛ لتجري مجرى «العشايا».

وقد سمع: «الحمدِ لِله» فأُتبعت الدالُ اللامَ[2]، وهذا نظير «الغدايا»، وهذا نظير: أنا أُجُوؤك، الأصل: أَجِيئُك[3]، والأكثر إتباع الأَوّل للثاني. وسيأتي بيان هذا كلّه مكملًا - إن شاء الله - في مواضعه[4].

واللام للمِلك[5]، أي لا يستحق أن يملك الحمد حقيقة إلا هو، سبحانه؛

---

(١) الإشارة إلى الإتباع، وهو باب أكثرَ العرب منه، حتى صار أصلًا يقاس عليه، وسلكوا فيه مذاهب شتى. انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٣، وتفسير القرطبي ١/ ١٣٦، والمزهر ١/ ٤١٤، والأشباه والنظائر ١/ ١٥ - ٢٨.

(٢) وهي قراءة رويت عن الحسن بن أبي الحسن وزيد بن علي. ونسبها الفراء إلى بعض أهل البدو. انظر توجيهها في: معاني القرآن ١/ ٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ١٠٩. وفي المنصف (٢/ ٢٢٤): «وقالوا في الإتباع: أنا أُجُوؤك، ويريد: أنا أُجيئك، فقلب الياء من «أجيئك» واوًا، لأنه ضم الجيم لضمة الهمزة، والياء بعدها ساكنة، فانقلبت واوًا لانضمام ما قبلها». وانظر أيضًا: الحُجّة ٤/ ٢٦ (رسالة جامعية).

(٤) عرض للإتباع في أكثر من موطن، انظر: ٥/ ٧٩، ١١٢ - ١١٤، ١٧١، ١٧٢، وقال في ٥/ ١٣٣: «فالعرب تتبع ما قبل وما بعد، وما بعد أكثر. ويكون الإتباع لحركة الإعراب، ويكون لحركة البناء، والإتباع لحركة البناء أكثر». وانظر أيضًا: الخصائص ٢/ ١٤٥ - ١٤٧. وضعَّف العكبري (التبيان ١/ ٥) كسر الدال إتباعًا للام في «الحمدِ لِلّه»؛ لأن فيه إتباع الإعراب للبناء، مما يبطل الإعراب. كما ضعف ضم اللام إتباعًا للدال؛ لأن لام الجر متصل بما بعده منفصل عن الدال، ولا نظير له في حروف الجر المفردة.

(٥) يريد في قوله: «لله». وفي هذه اللام أكثر من قول: للاستحقاق، وهو قريب من الملك وشبيه به، أو للتبيين، وذلك في قراءة نصب: «الحمد»، إذ التقدير: أعني لله، انظر: البسيط ٢/ ٨٥٧، والمجيد ٥٠، والبحر المحيط ١/ ١٣٠، والدر المصون ١/ ٦٥.

لأنه المنعم على الخلق والمتفضلُ عليهم، وكل نعمة ظهرت على أحد في الخلق، فهو موجدها والمريد لها، لا يَسْتَجْلِب [١٣] بذلك منفعة، ولا يدفع عنه - سبحانه - بذلك مَضَرَّةً، هو الغني عن العالم، ولا غنى لهم عنه، فله الحمد على الحقيقة.

والمجرور وقع خبرًا لـ «الحمد»، ويتعلق بمحذوفٍ لا يظهر، تقديره: الحمد ثابت للّه موجود له، وحُذف؛ لأنه مفهوم من المبتدأ. وسيأتي بيان هذا في أبوابه مكملًا، إن شاء اللّه.

والأصل: الإله[١]. وحذفت الهمزة؛ ليختصَّ به، سبحانه، فيُقال: الإله لكل معبود، وبعد حذف الهمزة لا يقع إلا على المعبود حقًّا، وهو الباري، سبحانه[٢].

واختصَّ هذا الاسم بأشياء لا توجد في غيره:

منها: تفخيم اللام إذا كان قبلها فتحة أو ضمة. ولا يكون هذا في غير الاسم المعظَّم.

ومنها: دخول حرف النداء[٣]، وحرف النداء لا يدخل على ما فيه الألف واللام. وسيأتي بيان هذا في باب النداء[٤]، إن شاء اللّه.

---

(١) يرى ابن أبي الربيع أن «اللّه» مشتق من أله. وهو أحد قولي سيبويه. وهو أقرب؛ إذ ليس فيه قلب. ويرى المازني وابن عربي والسهيلي أنه غير مشتق من شيء. انظر ص ٢٠، ٢١ وحواشيهما.

(٢) حكى سيبويه (٢/ ١٤٥): «يا أللّه، بقطع الهمزة ووصلها».

(٣) سيبويه (١/ ٣٠٩): «واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: «يا أللّه اغفر لنا» من قِبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم ..».

(٤) انظر: ١٤٥/٢ (نسخة الحمزاوية).

ومنها: قطع الهمزة عند دخول حرف النداء. قالوا: يا أللّه، فقطعوا الهمزة[١].

ومنها: زيادة الميم[٢] في آخر هذا الاسم المعظَّم عِوَضًا من حرف النداء، قالوا: اللهمَّ[٣].

ومنها: جعل ألف الاستفهام عوضًا من حرف القسم[٤]، قالوا: آللّهِ، بالخفض. ولا يجوز النصب بإضمار فعل مع حرف الاستفهام، كما يجوز ذلك قبل دخول ألف الاستفهام، ولا يكون هذا في غير هذا الاسم المعظم.

ومنها: الخفض، قالوا: اللّهِ لأفعلن، والأصل: واللّهِ لأفعلن، ثم حذف حرف القسم، فكان القياس أن ينتصب الاسم؛ لأن كلَّ مقسم به إذا حذف منه حرف الجر لم يبق خفضُه وانتصب[٥]، ولكنهم قالوا: اللّهِ لأفعلن،

---

(١) قَوَّى السهيلي بهذا قوله بأن الألف واللام من الكلمة نفسها، وأنها وُصلت لكثرة الاستعمال. انظر: نتائج الفكر ٥١.

(٢) المشددة.

(٣) نقل سيبويه عن الخليل قوله: «اللهم»؛ نداء، والميم ههنا عِوَضٌ من «يا». واستدل المبرد على أن الميم بدل من «يا» بأنك لا تقول: يا اللهم، إنما تقول: «اللهم» في حال النداء. انظر: الكتاب ١/ ٣١٠، وانظر أيضًا ١/ ٢٥، والمقتضب ٤/ ٢٣٩، والأصول ١/ ٣٣٨، والتعليقة ١/ ٣٤١، ٣٤٢.

(٤) ألف الاستفهام و «ها»، يأتيان عوضًا من واو القسم مع لفظ الجلالة، ولا يثبتان جميعًا، فمتى ظهر أحدهما، زال الآخر. انظر: الكتاب ١/ ٤٩٩، ٥٠٠، والبسيط ٢/ ٩٣٣.

(٥) سيبويه (٣/ ٤٩٧): «واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب: «حقًّا»... فالمحلوف به مؤكَّد به الحديث، كما تؤكِّده بالحق، ويجر بحروف الإضافة، كما يجر «حقٌّ» إذا قلتَ: إنك ذاهب بحق، وذلك قولك: اللّهَ لأفعلنَّ... ومن العرب من يقول: اللّهِ لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا، وهم ينوونه». وانظر: المقتضب ٢/ ٣٢١، والبسيط ٢/ ٩٣٤.

بالخفض[1] . ومن العرب من ينصبُهُ كما يفعل بنظائره .

وذهب الزمخشري إلى القياس على هذا ، فادّعى أن كل مُقسَم به إذا حُذِفَ منه الحرف الجارُّ ، جاز لك فيه وجهان : الخفض والنصب[2] . وهذا القياس ليس بصحيح ؛ لأن هذا الاسم قد خُصَّ بأشياء ، على حسب ما ذكرته ، ولا توجد تلك الأشياء في غير هذا الاسم المعظم ، فكيف يصح القياس[3] ؟ ولعل هذا مما خُصَّ به هذا الاسم ، فيصير إلى إثبات اللغة بالوهم .

ومنها : دخول التاء في القسم ، تقول : لِلّهِ لأدخلنَّ ، ولا تقول : تالربّ ، ولا تقول : تالعليم . ولا تُقال التاء إلا في اسم اللّه ، عز وجل[4] . وسيأتي الكلام فيها ، وفي أنها بدل من الواو ، في باب القسم[5] مستوعبًا ، إن شاء اللّه .

ومنها : دخول اللام على اسم اللّه ، عز وجل ، في القسم ، إذا كنت

---

(١) بقاء الخفض بعد حذف حرف القسم قاصر على اسم اللّه تعالى ، إلى ذلك ذهب البصريون وسيبويه والمبرد وابن السراج وابن عصفور . انظر : الكتاب ٣/ ٤٩٨، والمقتضب ٢/ ٣٣٦، والأصول ١/ ٥٢٨، وشرح الجمل ١/ ٥٣٢، والإنصاف ٣٩٣/١ - ٣٩٩ (المسألة ٥٧) .

(٢) لم أجد رأي الزمخشري هذا في موطنه من المفصل (٣٤٤ وما بعدها) ، وتتبعت المظانَّ مثل : ابن يعيش (٩/ ١٠٥) ، والإنصاف (٣٩٣/١ - ٣٩٩) ، والارتشاف (٢/ ٤٧٨، ٤٧٩) ، فلم أقف على ذكر مثل هذا الرأي له . وأقول : لعل رأيه هذا في الكشاف ، أو غيره من كتبه . ومهما يكن فإن الكوفيين وتابعهم بعض البصريين قاسوا سائر ألفاظ المقسم به على « اللّه » في بقائه على الخفض . انظر : المصادر السالفة ، وغيرها (باب القسم) .

(٣) قال فى البسيط (٢/ ٩٣٢) : « وهو - يقصد قصر بقاء الجر على اسم « اللّه » - عندي الأحسن ، وهو الأظهر من كلام النحويين ، لأن إسقاط حرف الجر وإبقاء عمله ليس بقياس ، وإنما يقال منه ما قالت العرب » .

(٤) انظر : الكتاب ٥٩/١ و ٣/ ٤٩٦، ٤٩٧.

(٥) انظر : ٢٤١/٢ (نسخة الحمزاوية) .

متعجبًا ، تقول : لِلّهِ لأكرمنَّك ، إذا كنت متعجّبًا من إكرامك[1] . وهذا كله يأتي في باب القسم[2] ، إن شاء اللّه . وهذه [١٤] الاختصاصات كلها تعظيمًا لهذا الاسم .

ولمَّا كثر هذا الاسم في الكلام ، جاء فيه ما لم يأت في غيره :

فمنها قولهم : لاهِ أبوك[3] ، يريدون : للّه أبوك ، قال[4] :

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ ... عَنّي ولا أَنْتَ دَيّاني فَتَــخْزُوني[5]

---

(١) انظر : ٢٤١/٢ (الحمزاوية) . وقال سيبويه (٣/ ٤٩٧) : وقد تقول : تاللّه ! وفيها معنى التعجب . وبعض العرب يقول في هذا المعنى : لِلّهِ ، فيجيء باللام ، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب . وانظر : المقتضب ٣٢٠/٢ - ٣٢٤.

(٢) انظر : ٢٤١/٢ (الحمزاوية) .

(٣) خَصَّ أبو علي « لاه أبوك » بمسألة في البصريات ٩٠٩/٢ - ٩١٢ (المسألة ١٧٣) وعرض للقول في كتاب الشعر (١/ ٤٦، ٤٧) ، كما عرض له ابن الشجري في أماليه (١٩٤/٢ - ١٩٨) . وفي الإنصاف (٣٩٣/١ - ٣٩٩) مسألة تحت عنوان « هل يعمل حرف القسم محذوفًا بغير عوض ؟ » .

(٤) ذو الإصبع العَدْواني ، أو كعب الغنوي . والأول اسمه حُرْثان بن الحارث ، شاعر جاهلي ، مُعَمَّر ، توفي نحو ٢٢ق . هـ ، وله وقائع وأخبار ، وشعره مليء بالحكمة والفخر . أما الثاني فهو شاعر جاهلي أيضًا ، حلو الديباجة ، توفي نحو ١٠ق .هـ . وقيل : هو تابعيّ . انظر : مصادر ح التالية ، والأعلام ١٧٣/٢ و ٥/ ٢٢٧.

(٥) من البسيط . يروى : « لا أفضلك » . لا أفضلت : لم تفضل ، فالعرب تَقْرِن « لا » بالفعل الماضي ، فينوب ذلك مناب « لم » إذا قُرنت بالفعل المستقبل . الديان : القيِّم بالأمر المجازي به . تخزوني : تسوسني . ومعنى البيت : للّه ابن عمك الذي ساواك في الحسب وماثلك في الشرف ، فليس لك فضل عليه فتفخر ، ولا أنت مالك أمره ، فتسوسه وتصرفه على حكمك . ويقصد الشاعر بابن العم نفسه . والبيت في : ديوان ذي الإصبع ٨٩، وأدب الكاتب ٥١٣، وإصلاح المنطق ٣٧٣، والإبانة والتفهيم ٨٩، ومجالس العلماء ٧١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٣، ٢٦٩، والإنصاف ١/ ٣٩٤، والاقتضاب ٣/ ٣٦١، وابن يعيش ٩/ ١٠٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٩، والارتشاف ٢/ ٤٤٧، والخزانة ٧/ ١٧٣، وما بعدها . واستشهد به في البسيط ٢/ ٩٣٤.

أراد : للّه ابن عمك ، فحذف اللامين ، وأبقى الثالثة .

واتفق النحويون[1] على أن الواحدة من المحذوفين لامُ الجر ؛ لا اختلافَ عندهم في ذلك ، وأن حرفَ الجر حُذِف ، وبقي عمله[2] ، كما جاء : « خيرٍ عافاك اللّه » ، حُكي عن رؤبة[3] .

واختلفوا في الثانية :

فمنهم من ذهب إلى أنها اللامُ التي توجد مع ألف الوصل للتعريف ، وأن الباقية هي الأصليةُ التي هي عين الكلمة[4] . وحَمَلَه على ذلك أنك إن لم تقل

---

(١) ليس إطلاقه صحيحًا ، فقد خالف المبرد ، وزعم أن المحذوف لام التعريف واللام الأصلية ، والباقية هي لام الجر ، نقل ذلك عنه ابن السيد ، ورَدّه . كما ذكر الرأي الفارسيُّ دون أن يسمي المبرد ، وردّه بما لا مزيد عليه (كتاب الشعر ١/ ٤٦، ٤٧) ونَسب الرأي للمبرد ابن يعيش والسيوطي والبغدادي . وأقول : لم أجد مذهبه في مظانه في المقتضب . انظر : الاقتضاب ٣/ ٣٦١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٥، وابن يعيش ٩/ ١٠٥، والهمع ٤/ ٢٢٦، والخزانة ٧/ ١٧٤.

(٢) حذف حرف الجر وبقاء عمله قليل ، لأن الظاهر (الفعل) أقوى من المحذوف ، فيجب ظهور عمله . لكن العرب ربما حذفت ، وقدَّرت المحذوف موجودًا ، وأبقت عمله . (انظر : البسيط ١/ ٤٢٠، ٢/ ٨٣٩) . هذا رأي البصريين . ويرى الكوفيون أن الخفض بإضمار حرف الخفض من غير عوض جائز ، واحتجوا بورود ذلك عن العرب . انظر تفاصيل الاختلاف والحجج في : الإنصاف ٢/٣٩٣ - ٣٩٩.

(٣) ردًّا على سؤاله : كيف أصبحت؟ (الكامل ٢/ ٩٢، والخصائص ١/٢٨٥ و ٣/ ١٥٠، وسر الصناعة ١/ ٣٢٠) .

ورؤبة : راجز ، فصيح ، مُجيد ، عَدّه ابن سَلّام في طبقاته (٢/٧٦١ - ٧٦٧) في الطبقة التاسعة من شعراء الإسلاميين ، عارف باللغة ؛ وحشيِّها وغريبها ، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة ، واحتجوا به . انظر : الخزانة ١/٨٩ - ٩٣، والأعلام ٣/ ٣٤.

(٤) هذا رأي الخليل (الكتاب ٢/ ١٦٢، ١٦٣) . ولعل ابن يعيش (٩/ ١٠٤) قد وهم ، فنسبه إلى سيبويه ، فليس في الكتاب - انظر فهارس هارون وعضيمة - ما يفيد أي اللامين حذف . وقد فهم ابن أبي الربيع ذلك هنا ، وفي البسيط ٢/ ٩٣٥. وانظر في المسألة : مجالس العلماء ٧١، والأزهية ٢٧٩، والخزانة ٧/١٧٤ وما بعدها .

هذا ، وادعيتَ أن المحذوفة هي عين الكلمة ، لم تُبْقِ من أصول الكلمة إلا حرفًا واحدًا ، وهي الهاءُ لام الكلمة ، وهذا يقلُّ في كلام العرب ، على أنه قد جاء : قالوا : أَيْشِ هذا[1] ، أرادوا : أَيُّ شَيءٍ هذا؟ ، فحذفوا العين واللام ، وبقيت الفاء . وقالوا : مُ اللّه[2] ، والأصل : ايمن اللّه ، وهو من اليمن[3] .

لكن رأى صاحبُ هذا القولِ الدخولَ في هذا شديدًا . ورأْيي أن حذف لام المعرفة أولى من هذا وأقربُ .

وأمر آخر أنك إذا ادَّعيتَ أن المحذوفة عين الكلمة وجب أن تُزيل حركتها معها ، وإذا زالت حركتها زالت الألف المتولِّدة عن حركتها ؛ لأنها لِمَدِّ الحركة ، والألفُ باقية لم تزل ، فهذا كلُّه يبين لك أن المحذوف لام المعرفة مع لام الجر ، وأن الثانية عينُ الكلمة .

ومنهم من ذهب إلى أن المحذوفة عين الكلمة ، وأنه لم يَبْقَ من الكلمة إلا

---

(١) حكاه أبو الحسن والفراء ، قال أبو علي : « والقول فيه أنه كان : أي شيء ، فخُففت الهمزة ، وألقيت كسرتها على الياء ، وكثر الكلام بها ، فكرهت حركة الياء بالكسرة ، كما كرهت في قاضين وغازين ونحوه ، فأسكنت ، والتقت مع التنوين ، وكل منهما ساكن ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فإذا وقفت عليها قلت : أيش ، فأسكنت » . الحجة ٤/ ٢٩٢.

(٢) حُكي : مُِ اللّه . وقال سيبويه (٤/ ٢٢٩) : « واعلم أن بعض العرب يقول : مِ اللّه لأفعلن ، يريد : ايم اللّه ، فحذف حتى صيَّرها على حرف » .

(٣) أبو علي : « وقد قيل في قولهم : « مُ اللّه » محذوف من « ايمن اللّه » ، وليس هذا بالكثير ، ولا مما ينبغي أن يقاس عليه » . (الحجة ٤/ ٢٩١) . ورَدَّ ابن عصفور (شرح الجمل ١/ ٥٢٤) الحذف ، لأن الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى على حرف واحد ، وأيضًا لو كانت بقية « ايمن » لكانت معربة ، والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلا مرفوعًا ، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية ، وأنها ليست بقية « ايمن » .

اللام، وهي الهاء، وأن هذه اللام هي لام المعرفة[1]، لأن لام المعرفة لحقت لمعنى، وحروفُ المعاني يضعف حذفها، وأن العين لما حُذفت جُعلت حركتها على لام المعرفة، كما قالوا: ﴿لاخرة﴾ و﴿لارْض﴾، في من قرأها بالتسهيل، ونقل الحركة[2]، وبقيت الألف، لبقاء الحركة المتولِّدةِ عنها الألفُ.

وأما بقاءُ الاسم على حرف واحد، فقد تقدَّم له نظير، والعرب تحذف ما كثر في كلامهم، وتُعمل فيه ما لا تعمل في غيره. وهما قولان متقاربان، واللَّه أعلم، قال سيبويه - رحمه اللَّه - في «باب [حروف][3] الإضافة إلى المحلوف به [وسقوطها]»[4]: «كما حذفوا اللامين من قوله[5]: لاهِ أبوك؛ حذفوا[6] لام الإضافة واللامَ الأخرى؛ ليخفِّفوا الحرفَ على اللسان، وذلك ينوون». فانظر إلى قوله هنا: «واللام الأخرى» يَبِنْ لك - واللَّه أعلم - احتمالُ الوجهين عنده، فلم يرتهن في [١٠] المحذوفة منها، وفَعل ذلك؛ لقوة القولين عنده وإمكانهما.

---

(١) هذا رأي المبرد (انظر: ص ٥٠، ح ١). ورجَّحه ابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ٩٣٦): «والحمل على هذا - وإن كان قليلًا في الكلام - أولى، لأن الحمل على القليل أولى من الحمل على ما لا نظير له، وهو حذف أداة التعريف. وأصله السكون، وحركت بالفتح، لأجل بقاء الألف التي للمد».

(٢) نقل حركة الهمزة إلى الساكنة قبلها من أنواع تخفيف الهمز، وهو لغة لبعض العرب، واختص به من القُرّاء ورش. انظر: الإتحاف ١/ ٢١٣، ٣٧٥.

(٣) زيادة من الكتاب ٣/ ٤٩٦.

(٤) زيادة من الكتاب ٣/ ٤٩٦.

(٥) الكتاب (٣/ ٤٩٨): قولهم.

(٦) في المخطوطة: «لما» قبل «حذفوا»، وليست في الكتاب (٣/ ٤٩٨). والكلام مستقيم بدونها، ولا يستقيم بها.

وقال في «باب كم»: «وزعم الخليل[1] - رحمه اللَّه - أن قولهم: لاه أبوكَ، ولقيتُه أمسِ، إنما هو على: للَّه أبوكَ، ولقيتُه بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام، تخفيفًا على اللسان»[2]. فالظاهر من كلامه هنا أن المحذوفة مع لام الجر لامُ المعرفة[3]. وكلاهما قول. واللَّه أعلم.

وقال[4] في «باب [حروف][5] الإضافة إلى المحلوف به [وسقوطها][6]»: «وقال بعضهم: لَهْيَ أبوك، فقلب العين[7]، وجعل اللام ساكنة؛ إذ صارت مكان العين [كما كانت العين][8] ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا، كما تركوا آخر «أينَ» مفتوحًا، وإنما فعلوا ذلك به حين[9] غيَّروه، لكثرته في كلامهم»[10]، يريد[11] أن هذا الاسم المعظم لم يُستعمل هكذا إلا في هذا الموضع. ولم يُستعمل مقلوبًا في جميع أبواب العربية، فبنوه لذلك، وألزموه الفتح؛ لأن الفتح أخفُّ

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، أستاذ سيبويه، نحوي، لغوي، عروضي، استنبط من العروض علله، ومن علم النحو ما لم يُسْبق إليه. توفي ١٧٠هـ. انظر ترجمته وأخباره في: إنباه الرواة ١/ ٣٤١ - ٣٤٧، ووفيات الأعيان (صادر) ٢/ ٢٤٤، ٢٤٨، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٤٢٩ - ٤٣١، والأعلام ٢/ ٣١٤.

(٢) الكتاب ٢/ ١٦٢، ١٦٣.

(٣) لأنه حذف لام المعرفة من «بالأمس».

(٤) سيبويه.

(٥) زيادة من الكتاب (٣/ ٤٩٦).

(٦) زيادة من الكتاب (٣/ ٤٩٦).

(٧) أي قَدَّم العين على الألف، فالأصل: لاه، على وزن «عال»، ثم قُدِّمت الهاء.

(٨) زيادة من الكتاب (٣/ ٤٩٨).

(٩) الكتاب: حيث!.

(١٠) الكتاب ٣/ ٤٩٨.

(١١) أي سيبويه.

الحركات، ولأنه صار في اللفظ بمنزلة «أين» فبنوه على الفتح، كما بنوا «أين» على الفتح، وعدمُ التصرف في الاسم واستعمالُه في باب واحد قد يوجب بناءه، وإن لم يكن ذلك موجبًا للبناء على اللزوم، بمنزلة تضمُّن الحرف وشَبَهِه.

وكذلك قال[1] في من قرأ: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾[2]: بنوا «قاف» على الفتح، لقلة تمكنه[3].

وقال فيه قولًا آخر[4]، تقف عليه في موضعه، إن شاء الله.

فقد تَحَصَّل مما ذكرته من كلام سيبويه أن هذا الاسم المعظم يَحتمل في لغة من لا يقول: لَهْيَ أبوك - وهم الأكثر - أن يكون وزنه «فِعالًا» ويكون أصله «إلهًا»، ثم دخلت الألف واللام، وحُذفت الهمزة للاختصاص، على حسب ما ذكرته، وصارت الألف واللام عوضًا من المحذوف.

---

(١) أي سيبويه (٣/ ٢٥٨).

(٢) في المخطوطة: ﴿المجيد﴾ مرتين، وهو وهم نسخ. والآية هي الأولى من سورة «ق». وقرأ بفتح «قاف» عيسى بن عمر الثقفي. ومذهبه، كما حكى الزجاج، أن الفتح لالتقاء الساكنين، كما فتح نحو: «عُضَّ». وهو ما قال به سيبويه، وأشار إليه المؤلف في قوله بعد: وقال فيه قولًا آخر. انظر: الكتاب ٢/ ٢٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٤.

(٣) عبارة سيبويه (٣/ ٢٥٨): ويجوز أن يكون «ياسين» و«صاد» اسمين غير متمكنين، فيلزمان الفتح، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات، نحو: «كيفَ وأينَ وحيثُ وأمسِ». هذا وشأن «قاف» عنده شأن «ياسين» و«صاد». وفي موطن آخر جعل سيبويه «قاف» ونحوه من أسماء السور من قبيل الأسماء الأعجمية، قال: «وقد قرأ بعضهم: «ياسين والقرآن» «قاف والقرآن»، فمن قال هذا، فكأنه جعله اسمًا أعجميًا، ثم قال: اذكر ياسين». (الكتاب ٣/ ٢٥٨). هذا وجعل الأخفش أسماء السور «قاف» ونحوها منصوبة، لكنها لا تُصرف، كما لا تصرف جملة أسماء المؤنث. انظر: معاني القرآن ١/ ٦٤.

(٤) انظر: ح ٢.

ويُحتمل أن يكون وزنه «فَعَلًا»، ويكون من «الوَلَه»، لأن العقول تتحيَّر في عظمته، وتعجز عن إدراكه، ولذلك قال الصِّدِّيق - رضي الله عنه وأرضاه -: «العجز عن الإدراك إدراك»[1].

وأما من يقول: «لَهْيَ أبوك»، فوزنه عنده[2] «فَعِل». والأصل الواو، وانقلبت ياء للكسرة التي قبلها، ثم سُكِّنت العين، كما قالوا: عَلْم، في «عَلِم» فصار: «لَهْي»، ولم ترجع الواو، لأن التسكين عارض، والعارض لا يُعْتَدُّ به؛ ألا ترى أنهم قالوا: رَضْيُوا[3]، وقالوا:

---

(١) نسبَ المؤلف هذه المقولة إلى الصدِّيق، ويبدو لي أن ذلك وهم تابع فيه وهمًا قديمًا، فالمقولة - وهي مشهورة - مقولة فلسفية، يُستبعد أن تكون من كلام الصديق. وأظنها من كلام أبي بكر بن عربي، فهو يرددها كثيرًا في مؤلفاته، ومثلها تصدر عن مثله، ولعل الوهم جاء من اشتراكهما في الكنية. وقد ذكر محقق الفتوحات المكية (السفر الأول - ص ٢٢٧ (فقرة ٣٥٥) أثناء تعليقه على المقولة التي وردت في كلام ابن عربي: «العجز عن درك الإدراك إدراك» أنها قولة مشهورة منسوبة إلى الصديق. ولم يتشكك! وهي بصورتها عند ابن عربي صدر بيت من البسيط، مجهول القائل، وعجزه:

* والوقف في طرق الأخيار إشراكُ *

(٢) أي عند سيبويه.

(٣) ولم يقولوا: رَضْووا، فيردوا اللام (الواو) لزوال الكسر قبلها، لأن سكون الضاد عارض، والعارض لا يعتدّ به. وأصل «رَضْيُوا»: رَضِيوا، فخُفِّفت بإسكان العين «الضاد» كتخفيف نحو «عَلِم» بقولهم «عَلْم»، وأصل «رَضِيُوا»: رَضِوُوا، لأن المادة واوية، قلبت الواو «الأولى» ياء لتطرفها إثر كسر، ثم استُثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى ما قبلها بعد سلبه حركته، فالتقى ساكنان: الياء المنقلبة عن الواو، وواو الجماعة، فحذفت الأولى. فإذا ما أسكنّا الضاد، كما نفعل في لام «علم» فإن الياء تجري مجرى الحرف الصحيح، ولا يكون داع لقلب الواو، لكننا نقول: رضْيُوا، لأن السكون عارض. والتسكين لغة تميم، وإنما سُكِّنت كراهية الانتقال من الفتح إلى الكسر، أي الأخف إلى الأثقل، في الثلاثي المبني على الخفة. انظر: الكتاب ٤/ ٣٨٦، والمنصف ٢/ ١٢٥، ١٢٦، والممتع ٢/ ٥٢٩، وشرح الشافية ١/ ٤٠ - ٤٢.

لَقَضُوَ[1] الرجلُ، والأصل: لَقَضِيَ. وسيُبيَّنُ ذلك كله مكملًا في موضعه[2]، إن شاء الله.

وقوله[3]: «جَعَلَ اللامَ ساكنةً»، يريد: الهاء؛ لأنها لام الكلمة، على حسب ما ذكرته.

«**الرب**»: وزنه: «فَعِل» بكسر العين، وليس وزنه «فَعْلًا» بسكون العين، لأنهم قالوا: [أربابًا][4]. [١٦] و«أفعال» لا يكون جمعًا لـ«فَعْل» الصحيح العين في الأكثر[5]، قال الله – سبحانه –: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا [أربابًا][6] مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[7]، فهذا جمع «رَبّ»، وقال علقمة[8]:

(١) ولم يقولوا: لقَضْي، فيردوا اللام إلى أصلها من الياء، لأن السكون قبلها عارض، والعارض لا يعتدّ به. والأصل في: «لَقَضُوَ»: لَقَضُيَ، قُلبت الياء واوًا لأجل الضمة، فصار: لَقَضُوَ، ثم سُكِّنَت العين، فصار: لَقَضْو، ولم يردوا الياء على الرغم من زوال الضم قبلها، لأن السكون عارض. انظر: الكتاب ٤/ ٣٨٦.

(٢) عرض ابن أبي الربيع للمسألة في غير موضع. انظر: ٥/ ٥٢٤، ٥٢٥، ٦٤٩.

(٣) أي سيبويه. انظر: ص السالفة.

(٤) سيبويه (٣/ ٥٧٣): «وما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فَعِلًا) فإنما نكسّره من أبنية أدنى العدد على «أفعال».

(٥) سيبويه (٣/ ٥٦٨): «واعلم أنه قد يجيء في فَعْل: أفعال، مكان «أَفْعُل» وليس ذلك بالباب من كلام العرب».

(٦) ساقطة من المخطوطة.

(٧) آل عمران ٦٤.

(٨) هو علقمة بن عَبَدة، شاعر من تميم، عَدّه ابن سَلّام (١/١٣٧) في الطبقة الأولى، كان عصريَّ امرئ القيس، ونازعه الشعر، فاختصما إلى أم جندب زوجة امرئ القيس، ففضلته على زوجها، فطلقها، وخلفه عليها، ولهذا عرف بـ«الفحل». وانظر: الشعر والشعراء ١/ ٢١٨ – ٢٢٢.

كأس عزيزٍ من الأعنابِ عَتَّقها ... لِبعضِ أربابِها حانيَّةٌ حُومُ[1]

ويُجمع في الكثير على «فُعُول»، قال علقمة:

وأنتَ امرؤٌ قَضَتْ إِلَيْكَ أَمانَتِي ... وقَبْلَكَ رَبَّتْني فَضِعْتُ رُبُوبُ[2]

ولو كان وزنه «فَعْلًا» لَجُمِعَ في القليل على «أَفْعُل» بمنزلة «كَفّ» و«أَكُفّ». وهذا لم يسمع.

ولا يصحُّ أن يُقال: وزنه: «فَعَل» بفتح العين؛ إذ لو كان كذلك لأُظْهِر التضعيف[3]؛ ألا تراهم قالوا: طَلَلًا وشَرَرًا[4]؛ لأن «فَعَلًا» في الأسماء لا يُدغم[5]، وإنما يدغم من الثلاثي في الأسماء: فَعِل وفَعُل، بكسر العين وضمها، و«فَعِل» أكثر من «فَعُل»، فينبغي أن يُدَّعى أن وزنه «فَعِل»، بكسر

(١) من البسيط. كأس: زجاجة فيها شراب. عزيز: ملك من ملوك فارس أو الروم. عتّقها: تركها في دنّها حتى قدمت ورقّت. الحانيّة: الخمارون. حوم: طوّافون حولها. والبيت في: الديوان ٦٨، والكتاب ٣/ ٣٤١، والجمهرة ٥٧٤، والعضديات ٦، ١٢٨، ٢٣٢، والحلبيات ٣٣٧، وسر الصناعة ٢/ ٦٧٠، والمحتسب ١/ ١٣٤، والمقرب ٢/ ٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٠، وابن يعيش ٥/ ١٥٢، واللسان (كأس، حوم، دوا، حنا). ويستشهد بالبيت على أن النسبة إلى حان: حانيّ. ويجوز: حانويّ.

(٢) من الطويل، من قصيدة يمدح بها الحارث بن جبلة الغساني. ويروى: «أفضت» مكان «قضت». «وكنت امرأ» مكان «وأنت امرؤ». «ربابتي» مكان «أمانتي». «ومن قبل» مكان «وقبلك». ربوب، جمع ربّ: المالك. والمعنى: ملكتني أرباب من الملوك فضعتُ حتى سرت إليك. والبيت في: الديوان ٤٣، والطبري ١/ ٩٢، والمحرر الوجيز ١/ ٦٧، ٧٠.

(٣) سيبويه (٣/ ٥٧٢): «وتقول في المضاعف: لَبَبٌ وألباب، ومدد وأمداد، وفنن وأفنان».

(٤) الطلل: ما شخص من آثار الديار، وجمعه أطلال وطلول. والشَّرَر: ما تطاير من النار، ومفرده: شرر. انظر: اللسان والتاج (شرر).

(٥) إنما لم يدغم لخفته. انظر: ٥/ ٧٧٣، وانظر أيضًا: المقتضب ١/ ٣٣٦، والممتع ٢/ ٦٤٤، ٦٤٥.

العين . والله أعلم .

« **العالَم** » : اسم لكل مُحْدَث[1] . واختُلف في اشتقاقه :

فمنهم من قال : إنه مأخوذ من العلامة[2] ، لأن كلَّ محدث يدل على الخالق البارئ - سبحانه - فهو علامة تدل عليه ، تعالى وتَقَدَّس . ولذلك قال[3] :

وفي كُـلِّ شَـيْءٍ لَـهُ آيـةٌ ... تَـدُلُّ عَـلَـى أنَّـه واحِـدُ[4]

ومنهم من قال : إنه مأخوذ من العِلْم ؛ لأن النظر في المحدث ؛ ووجهِ حدوثه سببٌ في العلم به ، سبحانه .

---

(١) عَبّر الراغب : « اسم للفلك وما يحويه من الجواهر والأعراض » . وفي معنى « العالم » خلاف كثير . وماذكره ابن أبي الربيع وقَبْلَه الراغب ، قال به قتادة . وصحّحه السمين . وقيل : العالم عبارة عمن يعقل ، وهم أربعة أمم : الإنس والجن والملائكة والشياطين ، ولا يقال للبهائم : عالم . وانظر : الطبري ١/ ٩٢، ومفردات الراغب ٣٤٤، والكشاف ١/٥٣ - ٥٥، ومفاتيح الغيب ١/١٨٦ - ١٨٩، والقرطبي ١/ ١٣٨، والدر المصون ١/ ٦٨، وفتح القدير ١/ ٢١.

(٢) ذلك رأي الخليل ، قال : « العِلْم والعلامة والمَعْلَم : مادلَّ على الشيء ، فالعالم دالٌّ على أن له خالقًا ومدبِّرًا » . وبه قال الزجاج . وقال الراغب : وهو - أي العالم -: اسم لما يُعْلَم به ، كالطابَع والخاتَم ، لما يُطبع به ويختم به . انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٦، والمفردات ٣٤٤، والقرطبي ١/ ١٣٩.

(٣) أبو العتاهية ، واسمه إسماعيل بن القاسم ، شاعر سهل القول ، قريب المأخذ ، متقدِّم في الطبع . أحب المجونَ والخلاعة ، ثم تنسَّك ، وعدل إلى القول في الزهد ، فأجاد ، وأكثرُ شعره في الحكم والأمثال . من طبقة بشار وأبي نواس . اتُّهم بالزندقة ، فقال : كيف ؟ وأنا القائل : وفي كل شيء .. البيت . (انظر : تاريخ بغداد ٦/ ٢٥٠ وما بعدها ، والأعلام ١/ ٣٢١) . وفي محاضرات الأدباء (٢/ ١٧٠) قائله لبيد بن ربيعة ، وفي المحاسن والأضداد (١٢٠) قائله أبو نُواس .

(٤) من المتقارب . وهو في : الديوان ١٠٤ (مقطوعة ١٠٣) ، وفي : شرح ديوان لبيد (تح . د . إحسان عباس) ، ضمن الأشعار المنسوبة إليه ، ص ٣٦٣، وديوان لبيد (ط / صادر) ، ضمن ذيل الديوان ، ص ٢٣٢. وهو أيضًا في : المحتسب ١/ ١٥٣، والبحر المحيط ٣/ ٥٩. وزد عليها المصادر المذكورة في ح السالفة .

والأول أقوى عندي في الاشتقاق ؛ لأنك إذا أخذتَه من العلامة ، فيكون اسمه مأخوذًا من صفته ، وإذا أخذتَه من العلم ، فيكون اسمه مأخوذًا من صفة غيره ، وهو العلم الحاصل عن النظر فيه . وسيأتي الكلام في باب التصريف ؛ في ترجيح الاشتقاقات ؛ بعضِها على بعض ، إن شاء الله .

و « العالَم » : اسمٌ وليس بصفة ، قال سيبويه : و « فاعَل » يكون في الاسم نحو « طابَق »[1] ، ولا يكون صفة . و « فاعِل » ، بكسر العين ، يكون في الاسم ، ويكون في الصفة ، مثاله في الاسم : خاتِم وطابِق ، ومثاله في الصفة : عابِد وعالِم[2] . وأما « فاعُل » ، فلم يذكره في الأسماء ولا في الصفات . وأما « كابُل » فهو عجميّ[3] .

فإذا صَحَّ ماذكرتُه ، فيكون جمعه بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض ، على غير قياس ؛ لأنه ليس بعَلَم[4] . والدليل على ذلك دخول الألف واللام ، والأعلام لا تدخل عليها الألف واللام وإن نُكِّرت ،

---

(١) في اللسان (طبق) : الطابَق : نصف الشاة . وحكى اللّحياني عن الكسائي : طابِق وطابَق . وفي اللسان أيضًا (ختم) : والخاتم : ما يوضع على الطينة ، وهو اسم مثل العالم ... وتفتح تاؤه وتكسر : لغتان .. وخاتم كل شيء وخاتَمته : عاقبته وآخره .. ومحمد ﷺ خاتِم الانبياء .. والخاتِم والخاتَم : من أسماء النبي ﷺ .

(٢) سيبويه (٤/ ٢٤٩) : وأما الألف فتلحق ثانية . ويكون الحرف على « فاعِل » في الاسم والصفة ، فالأسماء نحو : كاهل وغارِب وساعِد ، والصفة نحو : ضارب وقاتِل وجالِس . ويكون « فاعلًا » نحو : طابَق وخاتمَ . ولا نعلمه جاء صفة . وليس في كلام العرب « فاعُل » اهـ .

(٣) في اللسان (كبل) : وكابُل : موضع ، وهو عجمي ... وقد استعمله الفرزدق كثيرًا في شعره .

(٤) العالم - كما اتضح - اسم يُطلق على أشياء كثيرة . ولا يجمع جمع مذكر سالمًا إلا ما كان علمًا أو صفة ، كما هو مبينٌ في مواضعه من كتب النحو .

لكنه – وإن كان اسمًا – ملحوظٌ فيه الصفة، فجُمع لذلك بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والخفض، [١٧] وغُلِّب مَنْ يعقلُ على مَنْ لا يعقل؛ لأن «العالَم» يقع على العاقِل، وعلى غير العاقل[1]. وسيأتي لهذا نظائر جمة، إن شاء الله.

ثم قال: «**وصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وآلِهِ**»[2].

إضافة «الآل» إلى المضمر ضعيفة في الاستعمال[3]. وإنما يُضاف الآل إلى الظاهر المعظَّم، فتقول: آل الله، وآل النبي. ولمَّا سُئل النبيُّ ﷺ: كيف يُصَلَّى عليك؟ فقال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليتَ على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركتَ على إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد»[4]. فانظر إلى قوله ﷺ: وعلى آل محمد. ولم يقل: وآله، على أنه قد جاء قليلًا، قال عبد المطلب[5]:

---

(١) يرى بعضهم أن «العالمين» بالجمع مختصٌّ بالعقلاء، في حين يرى الراغب أنه يطلق على العقلاء وغيرهم. انظر: مفردات الراغب ٣٤٤، ٣٤٥، والدر المصون ١/٦٨.

(٢) الإيضاح ٥. وانظر: ص ١١.

(٣) أوَّل من ضَعَّف إضافة «آل» إلى الضمير – كما ذكر ابن السيد – هو الكسائي، وتبعه النحاس وأبو بكر الزُّبيدي، والمؤلف. وخطَّأه ابن السِّيد؛ لأنه لا قياس يعضده، ولا سماع يؤيده، ودعَّم كلامه بأقوال وروايات عدد من العلماء، وبورودِه في الشعر، واستشهد بكلام لأبي علي الدينوري يعد نصًّا في كون الإضافة إلى المضمر لغة. انظر: الاقتضاب ١/٣٥ – ٣٧، ومفردات الراغب ٣٠.

(٤) الحديث بلفظه في الموطأ – كتاب قصر الصلاة في السفر – باب ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ – حديث ٦٧.

(٥) جدّ الرسول ﷺ.

وانْصُرْ على آلِ الصَّلِيـ ... ـبِ وعابِدِيهِ اليومَ آلَكْ[1]

فأضاف «الآل» إلى الضمير المخاطب. ولا تقول: آل الخياط، ولا آل النجار؛ لأن الخياطة والنجارة لا تفتخر بهما العرب، ولا بأشباههما، فليستا من الصفات التي يعظَّم بها، وقال النابغة الذُّبياني[2]:

قُعُودًا على آلِ الوَجيهِ ولاحقٍ ... يُقيمون حَوْلِيَّاتها بالمَقَارِعِ[3]

لأن «الوجيه» و«لاحقًا» فرسان معظَّمان.

وإنما فُعل هذا بـ«آل»؛ لأن الألف عندهم بدلٌ من الهمزة، والهمزةُ بدل من الهاء، والأصل: أهل، ثم أُبدلت الهمزة من الهاء، كما قالوا: ماء، والأصل: ماه؛ لقولهم: أمواه[4]، فالألف على هذا بدل من بدل، فهي في الدرجة الثالثة،

---

(١) من مجزوء الكامل، قاله يوم الفيل، وهو على حراء، وقبله:

لاهُمَّ إنّ المـــرء يمـ ... ـنع رَحْلَه فامْنَعْ رِحالَكْ

لا يَغْلِبَنَّ صَلِيبُهم ... ومِحالُهم أبدًا مِحالَكْ

والبيت في: سيرة ابن هشام ٣٥، والاقتضاب ١/٣٧، والهمع ٤/٢٨٦، والدرر اللوامع ٢/٦٢.

(٢) زياد بن معاوية، يُكنى أبا أمامة أو أبا ثمامة، لُقِّب بالنابغة؛ لقوله:

* فقد نَبَغَتْ لَهُمْ مِنّا شُؤونُ *

من الطبقة الأولى المقدَّمين على سائر الشعراء، أحسن شعراء الجاهلية ديباجة، وأكثرهم رونق كلام، وأجزلهم بيتًا، ضُربت له قُبَّة من أَدَم في عكاظ ليعرض الشعراء فيها شعرهم عليه. وهو أحد الشعراء الذين غَضَّ الشعر منهم. طبقات ابن سلام ١/٤٦، والشعر والشعراء ١/٩٢، والأغاني ١١/٣.

(٣) من الطويل. قعودًا: ركوبًا على هذه الخيل التي هي من نسل الوجيه ولاحق، حولياتها: جِذْعانها. المقارع: جمع مِقْرعة، وهي العصا. يقيمون حولياتها بالمقارع، أي فيها اعتراض ونشاط، فهي تقوم بالعصا ولا تُقْرَع بها، ولا تُضْرَب بالسِّياط. والبيت في: الديوان ٨٦، وأشعار الستة الجاهليين ٢٢٧.

(٤) خصَّ أبو علي «ماء» بمسألة في العضديات ١٥٢ – ١٥٦.

فصارت لذلك بمنزلة التاء في القسم ؛ لأن التاء في القسم بدل من الواو ، والواو بدل من الباء[1] . وكما لزمت التاء اسمَ اللَّه – عز وجل[2] – لزم الآلُ الاسمَ الظاهر المعظم .

وإذا تتبعتَ ما ذكرتُه ، وجدتَه كثيرًا في هذه الصنعة ، مرعيًا محافَظًا عليه ، وهو أن ما كان في الدرجة الثالثة يَقْصُر ولا يُتَّسَعُ فيه ، كما يُتَّسع في ما هو في الدرجة الثانية ؛ ألا ترى أن « ما » عند أهل الحجاز تعمل بشروط ثلاثة[3] – على حسب ما يتبين – لأنها مشبَّهة بـ« ليس » ، و« ليس » مشبَّهة بالفعل المتعدي ، وهذا كثير . وسيأتي مستوعبًا في أبوابه ، إن شاء اللَّه .

ثم قال : « **أما على إثر ذلك** »[4] .

يقال : « إِثْر » بكسر الهمزة وسكون الثاء ، و« أَثَر » بفتح الهمزة والثاء .

---

(١) أصل حروف القسم : الباء . والواو بدل منها ، ليس في هذا خلاف بين النحويين ، إلا السهيلي ، فإنه قال : لو كانت بدلًا للزمها أن تكون مكسورة . وردَّه ابن أبي الربيع (البسيط ٢/٩٢٤ – ٩٢٧) بأنه اعتراض متخيَّل وليس بلازم ، وأورد انفصال الشلوبين بأن الأصل في الباء الفتح ، لأن كل ما هو على حرف واحد ، قياسه أن يبنى على الفتح ، وإنما عُدل إلى الكسر في الباء ؛ لأنها ملازمة للخفض وملازمة للحرفية ، ولما أبدلوا الواو منها ، وهي لا تلازم الخفض رجعوا إلى الأصل . وإبدال التاء من الواو في القَسَمِ خاصٌّ باسم اللَّه ، تعالى ، وليس بقياس ، وإن كان كثيرًا .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٥٩.

(٣) هذه الشروط هي : ألا يقترن اسمها بـ « إن » الزائدة ، وألا ينتقض النفي بـ « إلا » ، وألا يتقدم خبرها على اسمها ، وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها . ويُلاحظَ أن الشروط أربعة لا ثلاثة كما ذكر ، ولعله جعل الشرطين الأخيرين شرطًا واحدًا . انظر : أوضح المسالك ١/٢٦٥ ومابعدها . وانظر كلام سيبويه في « ما » في : الكتاب ١/٥٧ ومابعدها ، والباب الذي عقده ابن أبي الربيع لـ « ما النافية » في : الملخص ١/٢٦٦ – ٢٧٢.

(٤) الإيضاح ٥.

ثعلب : « وتقول : جئت على إثره وأثره »[1] ، فدلَّ هذا على أنهما عنده لغتان فصيحتان .

« **ذا** » : إشارة إلى ما تقدَّم من الحمد والصلاة . ويمكن أن تكون الإشارة إلى أمر عضد الدولة[2] ، فإنه أمر بالتأليف ، فقال : أما على أثر أمره . والأول عندي أظهر . واللام زائدة ، والكاف حرف خطاب[3] . وسيأتي الكلام في هذا[4] .

ويتعلق المجرور بما في « أمّا » من معنى الشرط[5] ؛ لأن معنى [١٧] « أمّا » : مهما يكن من شيء ، ثم وضعت « أمّا » موضع اسم الشرط[6] والشرط ، ويدل على ذلك دخول الفاء في قوله : « **فإني** »[7] .

ولا يجوز أن يكون « على إثر ذلك » متعلقًا بـ« جمعتُ »[8] ؛ لأنه خبر

---

(١) التلويح في شرح الفصيح ٨٧. والإِثْر والأَثَر : عقيب الشيء ، تقول : خرجتُ في إِثْره وأَثَره . اللسان (أثر) .

(٢) قال بذلك العكبري (شرح الإيضاح ٢/١٩ – رسالة جامعية) . وعضد الدولة هو فنّا خُسْرو بن الحسن بن بُوَيْه الديلمي . له صنّف الفارسي « الإيضاح » و« التكملة » ، كما صَنّف له الصابي « التاجي » في أخبار بني بويه . ومدحه المتنبي . وكان شيعيًا . ترجمته في : بغية الوعاة ٢/ ٢٤٧، ٢٤٨. وانظر : الأعلام ٥/ ١٥٦.

(٣) بمنزلة التاء في : فعلت فلانة ، ونحو ذلك . انظر : الكتاب ٤/ ٢١٨.

(٤) انظر : ٥/ ١٥٣، والتكملة ٥٦١.

(٥) إلى ذلك ذهب الجمهور « وأما » حرف إخبار ، يدخل على الجمل المستأنفة ، ويتضمن معنى حرف الشرط والفعل المشروط له . ولذلك احتاج إلى الجواب بالفاء ، كما يجاب الشرط . (الاقتضاب ١/ ٢٨) . ويُذكر لتفصيل ما أبهم ، أو للاقتصار على بعض ما ادُّعي . انظر : شرح الإيضاح للعكبري ٢/ ١٧.

(٦) اسم الشرط ، كذا قال . ولو قال : أداة الشرط أو حرف الشرط لكان أحسن ، لأن « أما » حرف .

(٧) بعد « فإني » : جمعت في هذا الكتاب أبوابًا من العربية ... إلخ . انظر : الإيضاح ٥.

(٨) من قول أبي علي : أما على إثر ... فإني جمعت ... إلخ . (الإيضاح ٥) . وأجاز العكبري أن يكون متعلقًا بما دَلَّ عليه « جمعت » المذكور . شرح الإيضاح ٢/ ١٨.

« إنَّ » ، ومعمول خبر « إن » لا يتقدَّم عليها[1] ؛ لأنها حرف صدر .

فإن قلتَ : وكذلك الفاء[2] الواقعة في جواب الشرط حرفُ صدر ، وهم قد قالوا : أما زيدًا فاضرب .

قلتُ : تَقَدُّم المعمول هنا ؛ لإصلاح اللفظ[3] ؛ لأن الحرف الذي يقع جوابًا للشرط لا يلي الشرطَ ، فلم يتَّسعوا هنا بأكثر من هذا ، فلا يقع قبل الفاء ؛ لإصلاح لفظها إلا ما يجوز أن يقع بعد الفاء متصلًا بها لو ظهرت الجملة الموضوعة « أمّا » مكانها . ولذلك استدلَّ سيبويه – رحمه الله – على أن أمثلة المبالغة يتقدم معمولها عليها بقولهم : أما العَسَلَ فأنا شَرّابٌ[4] . وسيأتي بيانُ هذا مكملًا في موضعه ، إن شاء الله .

قوله : « **أطال الله بقاء الأمير الجليل** » .

يقال : طال الشيء ؛ ضد قَصُر ، وأطاله الله ، أي جعله يطول . وقد

---

(١) ذكر المؤلف في البسيط (٢/ ٧٧٢) أن المنع باتفاق النحويين . وليس هذا حقًّا ، وقد أفاض ابن السيد في تفصيل الخلاف : فالجمهور يمنع . والمبرد يجيز أن يُعْمَل خبر « إنَّ » في ما قبلها مع « أما » فحسب ، وينسب ذلك إلى سيبويه . والمازني يمنع مطلقًا . وبعضهم يجيز إذا كان المعمول ظرفًا لأن الظروف يُتَّسَع فيها . وقال ابن السيد معقِّبًا على ما نسبه المبرد لسيبويه : « وأما سيبويه فإنه قال في كتابه قولًا مشكلًا ، يمكن أن يتأول على مذهب أبي العباس ، وهو الأظهر فيه ، ويمكن أن يتأول على مذهب المازني » . انظر : الكتاب ٤/ ٢٣٥، والمقتضب ٣/ ٢٧، والاقتضاب ١/ ٣٠، ٣١، وشرح العكبري ٢/ ١٨.

(٢) يريد : « الفاء » من قول أبي علي : فإني جمعت .

(٣) ذكر ابن السيد أن المازني يفرِّق بين الفاء « وإنّ » ، بأنَّ الفاء قد وُجد ما بعدها يعمل في ما قبلها مع غير « أما » ، في نحو : زيدًا فاضرب ، ولم يوجد خبر « إنَّ » يعمل في ما قبلها مع غير « أما » ، فتقاس « أما » عليه . انظر : الاقتضاب ١/ ٣١.

(٤) الكتاب ١/ ١١.

تستعمل « طال » متعدية ، فيقال : طال فلان فلانًا ، أي كان أطول منه ، أي أفضل[1] ، قال[2] :

* طالت فليس تنالُها الأوعالا[3] *

أراد : طالت الأوعالا فليس تنالها .

و« الأمير » مبالغة في « آمر » ، كما تقول : عالم وعليم . يقال : أمر ، فهو

---

(١) انظر : اللسان (طول) .

(٢) رِياح بن سُبَيْح ، أو رباح بن سُنَيْح ، أو سَفِيح بن رباح . وفي اسمه خلاف كثير ، انظره في : الحماسة البصرية ٥٥٩ (قيد الطبع بتحقيق د . عادل سليمان جمال) ، وقد نُعت مَرَّة بـ « مولى بني ناجية » . وأخرى بـ « مولى بني سامة بن لؤي » ، وثالثة بـ « الشارزنجي » أو « شير زنجي » ، أي أسد الزنج . وله قصة مع زياد بن عمرو ، ذكرها ابن الأثير (٤/ ١٦١) . وانظر الصور التي ورد بها اسمه في : نقائض جرير والأخطل ٨٨، وأنساب الأشراف ١١/ ٣٠٦، والكامل ٢/ ٢٩٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٠٠، واللسان (طول) . وأخطأ بعض القدماء فظنه الفرزدق ، ومنهم : ابن الأنباري في الزاهر (٢/١٠٣) ، والعكبري في التبيان (١/٣٤٨) ، والباقولي في كشف المشكلات (١/٣٠٥) .

(٣) من الكامل . وصدره :

* إنَّ الفرزدقَ صَخْرة عادِيَّةٌ *

وبعده :

قد قِسْتُ شِعْرَك يا جريرُ وشعرَه ... فنَقُصْتَ عنه يا جرير وطالا

وهما مع بيتين آخرين في مدح الفرزدق وهجو جرير الذي عَرَّض بالزَّنْج ، وهو يهجو الأخطل . يُرْوى : « ملمومة » مكان « عاديّة » ، أي صلبة مستديرة . و « عادية » : قديمة ، نسبةً إلى عاد ، قوم هود ، عليه السلام . ويروى : « الأوعالُ » ، بالرفع . وعليه فلا شاهد . انظر البيت في مصادر ح ٧ من ص السالفة ، وأضف إليها : شرح ديوان جرير ٢١٥، ورسائل الجاحظ ١/ ١٩٠، والحيوان ١/ ٢٧٠، والقطع والائتناف ٢٢٢، وأمالي المرتضى ٢/ ٢٢٤، والمخصص ١٤/ ٧٨، وتحصيل عين الذهب (بعد الشاهد ١٠٠٦) ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥٦.

آمر، وأمير[١]، ثم استُعمل استعمالَ الأسماء، وغَلَب ذلك عليه، فصار لذلك بمنزلة «صاحب»؛ أصله الصفة، واستُعْمِل استعمال الأسماء، فنُزِع عنه – لذلك – الضميرُ.

و«الجليل»: يقال فيه: جَلال[٢]، و«فعيل» و«فَعال» في الصفة يترادفان كثيرًا، ويقال: جَلَّ الشيء، إذا عَظُم، فهو جلال وجليل.

وقوله: «**عَضُد الدولة**»[٣].

«العَضُد» معروف، وهذه استعارة؛ لأنه للدولة، كالعضد لليد، ومن هذا قولهم: عضَّدني فلان، أي قام معي، وصار لي عَضُدًا[٤].

و«الدَّولة» و«الدُّولة»: أكثر الناس يفرّقون بينهما، فيقولون: الدَّولة، بفتح الدال: في الحرب. والدُّولة، بضم الدال: في المال[٥]. قال الله –

---

(١) انظر: اللسان (أمر). وقال العكبري (شرح الإيضاح ٢/ ١٩): «وقيل: هو فعيل من الأمر الذي هو الشأن، والمعنى أن الأمور منوطة به».

(٢) انظر: اللسان (جلل).

(٣) الإيضاح ٥. وتقدّمت ترجمته في ص ٤٢.

(٤) العضد: من المِرْفَق إلى الكَتِف. انظر: اللسان (عضد).

(٥) أبو عمرو: الدُّولة، بالضم: ما ينتقل من النعم من قوم إلى آخرين، وبالفتح: الظفر والاستيلاء في الحرب. (الإتحاف ٥٣٠). وبهذه التفرقة قال الكسائي وحذاق البصرة، كما نقل أبو حيان عنهم: «الفتح في المُلك بضم الميم.. والضم في المِلك بكسر الميم. ويرى عيسى بن عمر أنهما بمعنى واحد. (البحر المحيط ٨/ ٢٤٤). وفرّق العسكري فقال: «الدَّولة: انتقال حال سارة من قوم إلى قوم. والدُّولة: ما ينال من المال بالدُّولة، فيتداوله القوم بينهم؛ هذا مرة وهذا مرة. وقال بعضهم: الدَّولة: فعل المنتهبين، والدُّولة: الشيء الذي يُنْتَهب». (الفروق اللغوية ١٥٤، ١٥٥). وانظر أيضًا: بصائر ذوي التمييز ٢/ ٦١٤. وأقول: أوجه التفريق بينهما قريبة، وما قاله المؤلف لا يبعد عنها.

سبحانه –: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[١].

وقوله: «**وتاج الملة**».

«التاج» معروف. واستعاره هنا. ويُجمع: أتواجًا وتيجانًا، يقال: العمائم تيجان العرب[٢].

«والمِلّة»: الطريقة. وهو مأخوذ من قولهم: طريق مُمَلّ ومليلّ، إذا سُلك فيه، فصار مَعْلَمًا. ويقال: امْتَلَّ الرجلُ، إذا أخذ في مِلّة الإسلام[٣].

وقوله: «**وأدام عزه وتأييده ونصره وتمكينه**»[٤].

يقال: دام الشيء يدوم، وأدامه الله[٥]. والعِزَّة: المَنَعَة. يقال: رجل عزيز، إذا كان له منعة. ويُقال: عازَّني فعززتُه، أي غلبتُه[٦]. [١٨] قال الله – سبحانه –: ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾[٧].

و«التأييد»: مصدر أيَّده، إذا قوّاه. والأَيْد والآد: القوة[٨]، قال الله – سبحانه –: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ﴾[٩]، وأنشد يعقوب[١٠]:

---

(١) الحشر ٧. وضم الدال قراءة الجمهور. أما الفتح فقراءة علي بن أبي طالب، والسلمي. انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٢٨٦، والبحر المحيط ٨/ ٢٤٤، والدر المصون ٦/ ٢٩٤.

(٢) اللسان (توج).

(٣) لسان العرب (ملل).

(٤) الإيضاح ٥.

(٥) لسان العرب (دوم).

(٦) اللسان (عزز)، وفيه: وليس في كل شيء يقال: فاعلني ففعلتُه.

(٧) سورة ص ٢٣. ويستشهد المؤلف بها بعد (ص ١١٠٦، ١١١٨).

(٨) اللسان (أيد).

(٩) سورة ص ١٧.

(١٠) يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت، أخذ عن أبي عمرو والفراء، وحكى عن=

قَطَعْتُ إذا خَبَّ رَيْعانُها بِعَرْفاءَ تَنْهَضُ في آدِها[1]

و « التمكين » : مصدر « مكّن » ، يقال : مَكّنَ اللّه زيدًا في الدنيا ، أي قَوَّى أسبابَ ملكه[2] ، قال اللّه – سبحانه –: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[3] ، أي شددنا ملكهم . واللّه أعلم .

قوله : « **وأسبغ عليه طَوْله وفضله** »[4] .

« أسبغ » ، أي أطال ، يُقال : ثوب سابغ ، أي طويل ، فمعنى أسبغ : أكمل وأتمّ[5] . و « الطَّوْل » : الفَضْل . يُقال : طال عليهم يطول طولًا ، أي تَفَضَّل[6] . قال اللّه – تعالى –: ﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾[7] .

قوله : « **متحرّيًا** »[8] ، أي قاصدًا ، يقال : تحرَّيت الصواب ، إذا أخذت نحوه ، وقصدت قصدَه[9] .

= الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد من غير سماع ، وأخذ عن ابن الأعرابي شيئًا يسيرًا . له كتب نافعة ، ولم يكن له نفاذٌ في علم النحو . توفي ٢٤٤هـ . مراتب النحويين ١٥١ – ١٥٣، وتاريخ العلماء النحويين ٢٠١.

(١) للأعشى ، من المتقارب ، من قصيدة يمدح بها سلامة ذا فائش الحميري . خَبَّ : طال وخفق . الرَّيْعان : السَّراب . ناقة عرفاء : ضخمة السَّنام . والبيت في : الديوان ٧١، وإصلاح المنطق ٩٤.

(٢) اللسان (مكن) .

(٣) الحج ٤١.

(٤) الإيضاح ٥.

(٥) اللسان (سبغ) .

(٦) اللسان (طول) .

(٧) غافر ٣.

(٨) الإيضاح ٥.

(٩) اللسان (حرى) .

قوله : « **فإن وافق اجتهادي ما رَسَم** »[1] .

الاجتهاد : بلوغ الجهد في الأمر . والجُهد ، بضم الجيم : الطاقة ، يقال : جهدت في هذا الأمر ، فلم أصل ، أي بلغت طاقتي ، والجَهْد ، بفتح الجيم : مصدر جهدت نفسي جهدًا . ومنهم من جعل الجُهد والجَهد سواء[2] .

وتقول : رسمتُ لك ، أي جعلت لك أثرًا تمشي عليه ، والرسوم : الآثار الباقية من الديار التي يُستَدل بها عليها ، وتقول : رسمتِ الرياح الديار ، أي صَيَّرتهَا رسومًا[3] ، وعلى هذا أخذ أبو علي قول الشاعر[4] :

* أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ[5] *

---

(١) الإيضاح ٥.

(٢) ابن قتيبة : « الجُهد : الطاقة ، تقول : هذا جُهدي ، أي طاقتي ، والجَهْد : المشقة ، تقول : فعلت ذلك بجَهْد ، وتقول : اجهد جَهْدك . ومنهم من يجعل الجُهْد والجَهْد واحدًا ، ويحتج بقوله – تعالى – : ﴿ والذين لا يجدون إلا جُهْدهم ﴾ ، وقد قرئ : ﴿ جَهْدهم ﴾ . أدب الكاتب ٢٣٨. وانظر : لسان العرب (جهد) .

(٣) اللسان والتاج (رسم) .

(٤) الحطيئة : جرول بن أوس ، مخضرم ، هَجّاء ، حتى هجا أمه وأباه ونفسه . عَدّه ابن سلام (١/ ٩٧، ١٠٤) في الطبقة الثانية من فحول الجاهلية ، ووصفه : « متين الشعر ، شرود القافية . وكان راوية لزهير وآل زهير » . عاش إلى زمن معاوية . انظر : الشعر والشعراء ١/ ١١٠، والخزانة ٢/٤٠٦ وما بعدها .

(٥) من الطويل . وهو مطلع قصيدة يمدح بها سعيد بن العاص والي الكوفة . وعجزه :

* لِعَيْنَيْكَ من ماءِ الشئون وَكِيفُ *

رسم : أثر ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، ومَرْبَع فاعله . وقيل : الرسم بمعنى المرسوم ، فهو اسم وليس مصدرًا ، والتقدير : ألعينيك من ماء الشئون وكيف من أجل مرسوم دار هو موضع الحلول في الربيع والصيف . والمربع والمصيف : زمن الربيع والصيف . والوكيف : السَّيَلان . والشئون : المجاري . والبيت في : الديوان ٢٥٣، والإيضاح ١٥٨، وأمالي المرتضى ٢/ ٤٧، والمقتصد ١/ ٥٥٩، ٥٦٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١١١، وإيضاح القيسي ١/ ١٧١، وابن يعيش ٦/ ٦٢،=

ويمكن أن يكون « الرسم » في هذا البيت : الأثر الباقي من الديار ، ويكون « مربع » فاعلًا بفعل مضمر ، تقديره : غَيَّرتها . وسأتكلم على هذا البيت حيث ذكره أبو علي[1] ، إن شاء الله .

وقوله : « **فذلكَ بِيُمْنِ نَقيبته** »[2] .

« اليُمْن » : البركة[3] . و « النَّقِيبة »[4] والغريزة والسجيّة والطبيعة والنجيبة بمعنًى واحد .

وقوله : « **وإن قَصَّرَ إدراكُ عبدِه عما حَدَّه** »[5] .

يقال : قَصَّر عن الشيء – بالتشديد – إذا لم يَقْدِر عليه ، وأقصر عن الشيء ، إذا كَفَّ عنه ، وإن كان قادرًا عليه[6] ، قال زهير :

وأَقْصَرْتُ عَمَّا تَعْلَمِين وسُدِّدَتْ   عليَّ سِوى قَصْدِ السَّبيلِ مَعادِلُهْ[7]

= وشرح التسهيل ٣/ ١١٨، واللسان والتاج (رسم) ، والخزانة ٨/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٦. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ١٠٩٤، ١٠٩٧) ، واستشهد به في : البسيط ١/ ٤٠٣، والملخص ١/ ٣١٩.

(١) الإيضاح ١٥٨. وانظر ما تكلّم به المؤلف على هذا البيت في : ص ١٠٩٤ – ١٠٩٨.

(٢) الإيضاح ٥.

(٣) اللسان والتاج (برك) .

(٤) اشتقاقها من : نَقَّبتُ عن الأمر ، أي تتبعته باستقصاء ، ومنه : نقيب القوم ، أي المُتتبِّع لأمورهم بالبحث عنها . وقيل : هو من النُّقْبة ، أي اللون ، فالمعنى : ببركة طلعته . انظر : شرح الإيضاح للعكبري ٢/ ٢١.

(٥) الإيضاح ٥.

(٦) أساس البلاغة (قصر) .

(٧) من الطويل ، من قصيدة يمدح بها حصن بن حذيفة . يروى : وأَقْصَرَ ، وهي رواية ثعلب ، ورواية المؤلف هي رواية أبي عمرو . معادله : مذاهبه . والمعنى : كففتُ عما تعلمين من اللهو ، ورجعت إلى طريق الحق بعد أن سددتْ عليّ مذاهب الباطل . والبيت في : شرح الديوان (صنعة ثعلب) ١٢٥.

وقوله : « **رجوتُ أن يَسَعَني صَفْحُه** »[1] .

كما تقول : يسعني حلمه . وهذه استعارة حسنة[2] ، ويقال في المضارع : يسع . والأصل : يَوْسِع ، بكسر السين[3] ، فحُذفت الواو ، كما حذفت في « يَعِد » ، ثم فتحت عين الكلمة لمكان العين ، ولم ترجع الواو ؛ ألا تراهم قالوا : يَهَب[4] ، وهذا في الأصل من فعِل يفعِل ، بكسر العين في الماضي والمضارع ، بمنزلة ورِع [١٩] يرع ووثِق يثِق . واللّه أعلم .

وقوله : « **لِعِلْمِه بأنَّ الخطأَ بَعْدَ التَّحَرِّي مَوْضُوعٌ عن المُخْطِئ** »[5] .

كلام صحيح ، إنما يؤخذ المرء بما قَصَدَ من العمل ، لا بما وقع على يديه من ذلك ، وهو لا يقصده :

على الإنسانِ أن يَسْعَى بجِدٍّ   وليس عليه أن يَلْقَى نَجاحا[6]

وقوله : « موضوع » من حسن الاستعارة ؛ لأن الذنب كالحِمْل الثقيل ، فإذا صفح عنه ، فقد وضع ذلك الحِمْل ، قال اللّه – تعالى – : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾[7] . وقال – سبحانه – : ﴿ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ ﴾[8] .

---

(١) الإيضاح ٥.

(٢) أساس البلاغة ، والتاج (وسع) .

(٣) لأن ما كان على « فَعِل » مما فاؤه واو ، فإن مضارعه على « يفعِل » وتحذف الواو منه . وفتحت العين في نحو « يسع » من أجل حرف الحلق . ولما كانت الفتحة عارضة لم تصح الواو كما صحت في « يوجل » . انظر التفاصيل في : الحلبيات ١٢٧ – ١٢٩.

(٤) بفتح العين ، وهي في الأصل مكسورة ، وإنما فُتحت من أجل حرف الحلق .

(٥) الإيضاح ٥.

(٦) من الوافر . ولم أقف على قائله ، ولم أجده في المصادر التي اطلعت عليها .

(٧) الأنعام ١٦٤، الإسراء ١٥، فاطر ١٨، الزمر ٧.

(٨) فاطر ١٨.

« **الكَلامُ**[1] **يَأْتَلِفُ مِنْ ثَلاثَةِ أَشْياء** »[2] .

يريد أن الكلام يأتلف من جزأين فأكثرَ من آحاد هذه الثلاثة . و « من » هنا للتبعيض[3] ، وليست « من » للغاية[4] .

---

(١) هذا ويطلق الكلام لغة على : الخط ، والإشارة المفهمة ، وما يفهم من حال الشيء ، والتكليم الذي هو المصدر ، وما في النفس من المعاني ، واللفظ وإن كان غير صالح للسكوت عليه ولا مقصودًا (المطالع السعيدة ٨٢، ٨٧) . ومن الواضح أن الفارسي يقصد الكلام المفيد ، وأنكر بعضهم على النحويين تخصيصهم الكلام بالمفيد ، وعدُّوا ذلك اصطلاحًا لا دليل عليه ، وأجاب ابن جني بأن الاشتقاق قضى به ، لأن الكلام مأخوذ من الكلم وهو الجرح ، والتأثير إنما يحدث بالتَّام المفهوم . انظر : الخصائص ١/٢٣ - ٢٧.

(٢) الإيضاح ٦، والمقتصد ١/ ٦٨، وشرح العكبري ٢/ ٢٦. وتحدث سيبويه (١/ ١٢) عن ذلك تحت عنوان : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » . ونقل هارون (ح ١ من ص ١٢) عن السيرافي : « لم يقل الكلام لأنه للكثير ، والكلم جمع كلمة . ولم يقل الكلمات لأن الكلم أخف ، ولأن الكلم اسم الذات والكلام المصدر » . وفات أبا علي أن يُقَيِّد كلامه بـ : « مع الفائدة » ، كما فات ذلك ابن أبي الربيع . وعلى الرغم من ذلك ، فعبارته أفضل من عبارة ابن جني : « الكلام كله ثلاثة أضرب » ، فقد انتقده العكبري : « وقد تسامح ابن جني في قوله : ثلاثة أضرب ، ولم يحقِّق ، وذلك أن الكلام إذا كان عبارة عن الجملة المفيدة ، لم يصح أن نجعله ثلاثة أضرب ، لأنه يقتضي أن يكون كل ضرب كلامًا ... وتأويل كلامه أن يقدر له حذف مضاف ، تقديره : أجزاء الكلام » . انظر : المتبع في شرح اللمع (ص ٢ من النصّ - رسالة جامعية) .

(٣) التبعيض من معاني « من » . وقال المالقي : « وكثيرًا ما تقرب التي للتبعيض من التي لبيان الجنس حتى لا يفرق بينهما إلا بمعنى خفيّ ، وهو أن التي للتبعيض تقدَّر بـ « بعض » ، والتي لبيان الجنس تقدَّر بتخصيص الشيء دون غيره » . (رصف المباني ٣٢٣) . وانظر : المغني ١/ ٤٢٠، ومصابيح المغاني ٣٥٥. ومعنى التبعيض عند المبرد راجع إلى ابتداء الغاية في المقتضب (١/ ٤٤) ، ومعنى مستقل في المقتضب (٤/ ١٣٦، ١٣٧) !

(٤) ذكر ابن هشام خمسة عشر معنى لـ « من » ، منها الغاية . وذكر « الغاية » سيبويه (٤/ ٢٢٥) . وشرحها ابن هشام بأنها : محل الابتداء والانتهاء . انظر : المغني ١/ ٤٢٥.

وأخذها أبو الحسن بن الطراوة[1] على أنها للغاية ، نحو قولهم : أخذتُ من التابوت[2] .

ولزمه الخطأ والتناقض ، فإنه قال : « يقتضي كلامُه أنَّ كل كلام لابد فيه من الاسم والفعل والحرف »[3] . وهذا خطأ لا يجهله أحد ، لأن الكلام يوجد مركبًا من اسمين ، وقد قال في الباب الثاني : « يأتلف الاسم مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا »[4] .

---

(١) أحد أئمة الأدب وشيوخ النحويين القوّام على كتاب سيبويه ، تتلمذ على الشنتمري ، وأبي بكر المصحفي ، وأبي الوليد الباجي . وتتلمذ عليه السهيلي والقاضي عياض وكثيرون . توفي ٥٢٨هـ . إنباه الرواة ٤/ ١٠٨، والبغية ١/٦٠٢ و ٢/ ٣٤١.

(٢) التابوت : شيء منحوت من الخشب ، فيه حكمة . وقيل : القلب وما فيه من العلم (مفردات الراغب ٧٢) . واستشهد به ابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ٨٤٥) ، قال : وأما قولهم : أخذت من التابوت ، فهي للغاية كلها ، ولم تدخل إلا لابتدائها ، ولكن لما كان الابتداء والانتهاء واحدًا ، ولم يكن الفعل ممتدًّا دخلت « من » هنا . اهـ . ولسيبويه نحو هذا المثال ، فقد نقل عنه ابن هشام : أخذته من زيد . وفي الكتاب (٤/ ٢٢٥) : « وتقول : رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك ، كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى » . وزعم المبرد ، أن « من » في نحو مثال سيبويه « أخذته من زيد » لابتداء الغاية . وقال ابن مالك : للمجاوزة . وقال ابن هشام : الظاهر عندي أنها للابتداء لأن « الأخذ » ابتدأ من عنده وانتهى إليك . وأقول : وهو قريب من قول المبرد . (انظر : المقتضب ٤/ ١٣٦، ١٣٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٥، والمغني ١/ ٤٢٥، وانظر أيضًا : الأصول ١/٤٠٩ ومابعدها) .

وأقول أيضًا : إن حمل « من » على الغاية في عبارة أبي علي يجعل الأشياء الثلاثة « الاسم والفعل والحرف » بداية الائتلاف ونهايته . وقد فهم ذلك العكبري (شرح الإيضاح ٢/ ٢٥) ، وإن كانت « من » عنده للجنس . وهذا ما لا يستقيم ، ولا يُعقل من رجل في علم أبي علي .

(٣) كلام ابن الطراوة هذا ليس في « الإفصاح » بحروفه ، فلعله في كتابه المفقود حتى الآن « المقدمات إلى علم الكتاب وحل المشكلات على توالي الأبواب » . ومهما يكن فإن فحوى كلامه هنا موجود في الإفصاح (ص ٦) . وقد فهم السهيلي عبارة أبي علي كما فهمها شيخه ، لكنه فضَّلها على عبارة الزجاجي : « أقسام الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف » . انظر : نتائج الفكر ٦١، ٦٢.

(٤) الإيضاح ٩.

فصـل

قال : « **فما جازَ الإخْبارُ عَنْهُ مِنْ هذِه الكَلِمِ ، فهو اسْمٌ** »[١] .

رَدَّ بعض المتأخرين[٢] عليه هذا بأن قال : « الحد يقتضي أن يكون جامعًا مانعًا ، يجمع آحاد المحدود ، ويمنع ما ليس منه أن يدخل فيه ، وهذا ليس بجامع ولا مانع ؛ ألا ترى أن في لسان العرب أسماءً لا يُخبَر عنها ، ولا تُستعمل إلا على طريقة واحدة ، وذلك نحوُ : الظروف التي لا تتصرف ، والمصادر التي لا تتصرف ، والأسماء التي لا تستعمل إلا في النداء .

فمثال الظروف : « عند » و « أين » و « متى » ، وغيرها مما يُذكر في موضعه ، أنَّ العربَ ألزَمَتْها أن تكون منصوبةً على الظرف[٣] .

(١) الإيضاح ٦، والمقتصد ١/ ٦٩، وشرح العكبري ٢/ ٢٧. وهذا الحد مأخوذ من حد الأخفش : « الاسم : ما جاز فيه نفعني وضَرَّني » . وللنحويين كثير من الحدود للاسم ، تجدها وتجد المناقشات حولها في : الإيضاح في علل النحو ٤٨ - ٥٢، والصاحبي ٤٩ وما بعدها ، وأسرار العربية ٩، ١٠.

(٢) ممن رد على هذا الحد الجرجاني في المقتصد (١/ ٧٠) ، وعَدّه وصفًا للاسم ، لا حدًّا له ، لأن الحد مطرد منعكس ، وحَدُّه الاسم يمكن طرده ، ولا يمكن عكسه ، فلا تقول : كل ما لم يصحَّ الإخبار عنه فليس باسم ، لأن نحو : « كيف ، وأين » أسماء ، والإخبار عنها ممتنع . وتابع الجرجانيَّ في ذلك العكبريُّ . ونقل العكبري عن الجرجاني في شرح جمله أن جواز الإخبار عن الاسم حد مطرد منعكس ، واعتذر عن « إذ » و « إذا » و « أين » و « كيف » ، بأن الزمان والمكان والحال يصح الإخبار عنها ، وإنما منع من الإخبار عن هذه الأسماء ما عرض فيها من معنى الحرف ، كالاستفهام والشرط . انظر: شرح الإيضاح ٢/ ٢٧، ٢٨.

(٣) مِثْل : « خلف » ، و « أمام » - عند غير سيبويه وأبي علي - و « فوق » ، و « تحت » ، باتفاقٍ ، و« سوى » ، و « عشية » ، و « عَتَمة » ، و « سحر » ، ليوم بعينه . انظر : الكافي ٢/ ٥٠ (نسخة الحمزاوية) ، والبسيط ١/ ١٦١.

ومثال المصادر : سبحان اللّه ، وريحانه ، وغيرهما[١] من المصادر التي لا تُستعمل إلا مفعولًا مطلقًا .

ومثالُ ما لا يُستعمل إلا في النداء قولُهم : يامَلْأمانُ[٢] ، ويا مَخْبَثَانُ ، ويالَكَاعِ[٣] ، ويا غَدَار[٤] ، فهذه لا تُستعمل إلا مناداةً[٥] .

فهذا الحدُّ لا يَجْمَع جميع آحاد الأسماء ، ويخرجُ عنه كثيرٌ منها ، وهو ما ذكرتُه .

وهو أيضًا غيرُ مانعٍ ؛ لأنه قد سُمع من العرب - وإن كان قليلًا - أفعالٌ قد

(١) ذكر سيبويه (١/٣٢٢) معهما : معاذَ اللّه ، وعمرَك اللّه ، وقِعْدك اللّه . وقال الأعلم : « وأما « ريحانه » ففيه معنى الاسترزاق ، فإذا دعوتَ به كان مضافًا ، وهو متصرف في الكلام متمكن ، وذكره سيبويه في جملة ما لا يتمكن ، ولعله أراد إذا ذُكر مع « سبحانَه » كان غير متمكن » . انظر : النكت ١/ ٣٧٣.

(٢) ومثله : لُؤْمان ومَلْأَم ، والجميع بمعنى : عظيم اللؤم . انظر مادة (لأم) في : اللسان ، والتاج ، وغيرهما .

(٣) لكاعِ : المتناهيةُ في اللؤم . والأصل في اللكع : الوسخ . ويقال منه للرجل في النداء : يا لُكَعُ . انظر مادة (لكع) في المعجمات .

(٤) ويقال للرجل في النداء : يا غُدَرُ . انظر (غدر) في المعجمات . ونحو هذه الكلمات : يا هناهُ ، ويا نومان ، ويا فُلُ . انظر : المقتضب ٤/ ٢٣٥، ٢٣٧.

(٥) هي مقصورة على السماع ولا يُقاس عليها ، إلا ما عُدل به إلى « فعالِ » ، فهو مقيس عند سيبويه في كل وصف من فعل ثلاثي . ولا يُستعمل إلا مبنيًا على الكسر ، تشبيهًا له بـ « نَزالِ » . (انظر : تسهيل الفوائد ١٨٧، وابن الناظم ٥٨٤، والخزانة ٢/٤٠٤ وما بعدها) . والحق أن كونها لا تستعمل إلا في النداء ليس محلَّ اتفاق ، وقد تردَّد فيها كلام سيبويه ؛ فمرة قصرها على النداء (الكتاب ١/ ٣١١) ، ومرة لم يقصرها (٢/ ٣٨) ، كما أجاز استعمالها في غير النداء السهيلي (الروض الأنف ٢/ ١٤٠) ، وجعل الزمخشري (الفائق ٢/ ٤٧٥) وقوعها في غير النداء نادرًا ، وقصره المبرد (المقتضب ٤/ ٢٣٨) على الضرورة الشعرية .

أُخْبِر عنها ؛ ألا ترى أَنَّهم قالوا : « تسمعُ بالمُعيديِّ خيرٌ من أن تراه »[١] .

فقد صَحّ بما ذكرتُه أن قولَه : « فما جاز الإخبارُ عنه من هذه الكلم ، فهو اسم » ، ليس بحدٍّ ؛ لأنه لم يَجْمَع جميع الأسماء ، ولم يمنعْ ما ليس باسم أن يدخل فيه » . انتهى كلام المعترض[٢] .

[٢٠] الجواب[٣] : أن أبا علي قال : « فما جاز الإخبار عنه » ، ولم يقلْ : ما أَخْبَرَتِ العربُ عنه[٤] ، [و][٥] لو قال هذا كان الاعتراضُ لازمًا له . ومعنى

---

(١) مَثَل يُضرب في من خبرُه خيرٌ من رؤيته ، يستشهد به النحويون كثيرًا ، وقِصَّته في : مجمع الأمثال ١/ ١٢٩. وانظر : الفاخر ٦٥، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦. ويُرْوى : « أن تسمعَ » و « تسمعَ » بالنصب . وعليه فلا شاهد . ووجّهه المؤلف في الملخص (١٠٢) ، والبسيط (١/ ١٦٦) ، بأن « خير » مسند إلى السماع في الحقيقة ، وأن قياسه : « أن تسمع ... » ، ثم حذفت « أن » لأنه مَثَلٌ ، ومتى حذفت ارتفع الفعل إلا في مواضع . وحمل الجرجاني (المقتصد ١/ ٧٨) « تسمعُ » على وجهين : أن تكون « أن » محذوفة ، بدليل « أن تراه » ثم رُفع الفعل ، كما في « أحضُر الوغى » ، وحَذْفُ « أن » كثير في الكلام ، أو أن يكون نُزِّل الفعلُ منزلة المصدر ، واختار الوجه الأول ، وهو اختيار ابن أبي الربيع . وانظر المثل في : الكتاب ٤/ ٤٤، وكتاب الشعر ٢/ ٤٠٣، ٤٦٠، ٤٩٧، ٥٢١، والخصائص ٢/ ٤٣٤، وسر الصناعة ١/ ٢٨٥، ٢٨٨.

(٢) لم أقف على المعترض ، وليس ابن الطراوة في الإفصاح ، وأورد ابن السيد (الحلل ٦٢) مثل هذا الاعتراض على عبارة الفارسي والزجاجي وعدد من النحويين ، وعَدّ تعريفاتهم للاسم رسومًا لا حدودًا .

(٣) جواب ابن أبي الربيع أقوى من جواب الجرجاني (المقتصد ١/ ٧٠) الذي اعتذر عن أبي علي بأن عبارته وصفٌ لا حدّ ، وسَلّم للمعترض بأنها ليست منعكسة ، إذ لا يصحُّ أن يُقال : كل ما لم يصحّ الإخبار عنه فليس باسم . لأن نحو « كيف » و « أين » أسماء ، والإخبارُ عنها ممتنع . وتابعه على ذلك العكبري (شرح الإيضاح ٢/ ٢٧) .

(٤) عَرّف عَليّ بن سليمان الأخفش الاسم بأنه « ما أخبر عنه » . وعَقّب ابن السيد : وهو قول أبي علي في الإيضاح . (الحلل ٦٠) ، كأنه لم يتنبّه إلى الفرق بين عبارتيهما .

(٥) زيادة مني .

« ماجاز » ، أي ما جاز من جهة تصوُّره أن يُخبَر عنه ، أي ليس في وضع الاسم ما يضادُّ الإخبارَ عنه ؛ ألا ترى أن « سبحانَ اللّه » ؛ معناه معنى : براءةُ اللّهِ من السوء ، قال الأعشى :

أقولُ لمَّا جاءنـــي فَخْـــرُهُ   سبحانَ مِن عَلْقَمَةَ الفاخِرِ[١]

أي براءةٌ منه .

فإذا صَحَّ أن « سبحان » في كلامهم بمعنى « براءة » ، فيجوزُ من جهة تصوُّره أن يُخْبَر عنه ، كما يُخْبَر عن « براءة » ، لكن رفضت العرب ذلك ، فألزمت « سبحان » طريقةً واحدة ، فليس إلزام العربِ هذه الأسماءَ طريقة واحدة بِالمخْرِجِ لها عن أن تكون مما يُتَصَوَّرُ الإخبار عنه[٢] .

وكذلك « مَلْأَمَانُ » ؛ معناه معنى « لئيم » ، وكما يُخْبَر عن « لئيم » يُتَصَوَّرُ أن يُخْبَر عن « مَلْأَمان » ، إلا أن العربَ لم تستعملْه إلا في النداء .

وكذلك جميعُ الأسماء التي لا تتصرَّفُ[٣] ، إذا رجعتَ إلى تصوُّر مدلولاتها ، رأيتَ الإخبار عنها ممكنًا سائغًا ، غيرَ أَنَّ العرب خرجت في بعض الأسماء ، وألزمتْها طريقة واحدة ، وأكثرُ ما يكون ذلك في الظروف والمصادر

---

(١) تقدم البيت في ص ٣٢. والتعليق عليه ثمة .

(٢) انظر : الملخص ١/ ١٠٠. وسبق للاعتذار عن أبي علي الجرجانيّ ، وإن اختلفت الجهة ، فقد اعتذر ابن أبي الربيع بإلزام العرب للأسماء المعترض بها طريقة واحدة ، واعتذر الجرجاني ، كما نقل عنه العكبري (شرح الإيضاح ٢/ ٢٨) بجواز الإخبار عن معانيها ، وأن ما منع الإخبار عنها أمرٌ طارئ ، هو ما دخلها من معاني الحروف ، كالاستفهام والشرط .

(٣) مثل : إذ ، وإذا ، وأيّان ، ومتى ، وأين ، وكيف ، ومثلها : الليلة ، واليوم ، وعند ، في حال كونها ظروفًا ، فالمسمى بهذه الأسماء في الأصل : الزمان والمكان والحال ، وكلها يُخْبَر عنها . انظر : شرح الإيضاح للعكبري ٢/ ٢٨.

والنداء. وقد صَحَّ بما ذكرتُه أنه جامع.

وأما قولُهم: «تَسْمَع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه»[1]، فالإخبار عن المصدر، وهو على حذف «أَنْ» التي تكون مع الفعل في تقديره، وكان الأصل: أن تسمع بالمعيدي.. كما قال - سبحانه -: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2]. إلا أنَّ العرب حذفت «أَنْ» ورفعت الفعلَ، وجرت في هذا على غير القياس؛ لأن الأمثال تشذُّ العرب فيها كثيرًا. وسأُبَيِّنُ بعد هذا: لِمَ كانتِ الأمثال تُغَيَّرُ عن نظائرها؟.

وأما الفعلُ فلا يصحُّ أن يُخْبَرَ عنه، ووضعُه يضادُّ الإخبار؛ لأن الفعل إنما أُخذ من الحدث ليُسْنَد إلى الفاعل أو المفعول، فيستفيدُ من ذلك المخاطب ما لم يكن عنده، فلا بد أن يكون ما يقتضيه الفعلُ، وسيق دليلًا عليه، مجهولًا عند السامع، ولا يُخْبِرُ أحدٌ عن شيء حتى يكون معلومًا عنده، فقد تضادَّ وضعُ الفعل والإخبارُ عنه.

وكذلك الحرف وَضْعُهُ يُضَادُّ الإخبارَ. وتَتَبَيَّنُ المضادَّة بين وضع الحرف والإخبار عند تَبَيُّنِ ما جيء بالحرف دليلًا عليه. ولذلك قال: «فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم»، أي ما تُصُوِّرَ الإخبار عنه، ولم يكن في وضعه ما يُضَادُّ الإخبارَ عنه، فهو اسم؛ لأن وضع الفعل والحرف يُضَادُّ ذلك[3]، والله

---

(١) تقدم القول في ص ٧٦. والتعليق عليه ثمة.

(٢) البقرة ١٨٤.

(٣) الجرجاني ما معناه: الفعل والحرف لا يصحُّ الإخبار عنهما.. لأجل أن الفعل خبر، وإذا جعلت الخبر مسندًا إلى الخبر كنت تاركًا للصواب، لأن الخبر من حقِّه أن يُسنَد إلى مُخْبَر عنه. وكذا لو=

أعلم. وجعل المحدود[1] خبرًا؛ لِيُبَيِّنَ انعكاس الحدِّ، فإن صِحَّة الحدِّ تُعْرَف بالاطِّراد والانعكاس.

فصــل

قال: «**ومِثالُ الإخبارِ عنه، كقولنا: عبدُ اللهِ مُقْبِلٌ، وقام بَكْرٌ**»[2].

للنحويين اصطلاحٌ في الإخبار، فلا [٢١] يقولون في «زيد» من «ضربت زيدًا»: مُخْبَرٌ[3] عنه - وإن كان يُستفاد من الكلام في حقِّه فائدةُ أنه مضروب - لأنه فضلة، ولا يُطلِق النحويون: «مخبر[4] عنه» إلا في العُمَدِ المُسْنَدِ إليها؛ فلذلك احتاج أبو علي أن يُبَيِّنَ ما يريد النحويون بـ«الإخبار»، وأن لهذا اللفظ عُرْفًا، وإن كان مقتضاه من جهة اللغة أعمَّ من ذلك[5].

= قلت: حسن أن أو خرج إلى.. لم يكن في ذلك معنى، إلا أن تجعل الحرف اسمًا، فتقول: هذه «أن» حسنةٌ، أو تجعل الفعل اسمًا نحو «يشكر»، فيصحّ الإخبار عنه؛ لزوال معنى الفعلية. المقتصد ١/ ٦٩، ٧٠.

(١) يريد: «الاسم»، فقد قال أبو علي: «فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم»، ولم يقل: الاسم ما جاز الإخبار... وإفادة الانعكاس جاءت من أسلوب القصر المستفاد من الابتداء بالضمير. وكأن ابن أبي الربيع يؤكد أن عبارة أبي علي حَدّ لا رسم.

(٢) الإيضاح ٦. وفي المقتصد (١/ ٦٩): «قولنا» مكان «كقولنا»، وحكم محققه بأن ما ورد في مطبوعة الإيضاح «تحريف»!.

(٣) المخطوطة: «مخبرًا» بالنصب. والصحيح ما أثبتُّه. فـ«مخبر» هنا خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، والجملة الاسمية بعد القول تُحكى، ولا يجوز معاملة القول معاملة الظن إلا بشروط، إلا عند بني سليم، فإنهم يُجرُون القول أجمع مُجرى الظن. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٣، ٤٦٤، والتسهيل ٧٣، ٧٤.

(٤) المخطوطة: «مخبرًا» بالنصب.

(٥) لم يعرض لهذا التوضيح الجرجانيُّ في المقتصد، ولا العكبريُّ في شرح الإيضاح.

فصــل

قال : « **والاسمُ الدالُّ على معنًى غيرِ عين ، نحوُ : العلم والجهل ، في هذا الاعتبار ، كالاسم الدالِّ على عَيْـن**»[1] .

أسماءُ المعاني هي أسماءُ الأحداث ، والأعيان أسماءُ الأشخاص ، فقال : إن أسماء المعاني تعتبر بالإخبار كأسماء الأعيان . وإنما احتاج إلى ذكر هذا ؛ لأن الأفعال مُشتقةٌ من أسماء الأحداث[2] . وقد دلَّ بقوله : « فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم » أن الفعل يضادُّ الإخبار ، فخاف أن يُتَوَهَّمَ أن عدم الإخبار جاء الأفعالَ من أصولها ، وما اشْتُقَّتْ منه ، وهي الأحداثُ ، فأزال ذلك ، وقال : ليست الأفعال جاءها عدمُ الإخبار من الأحداث التي اشْتُقَّت منها ، إنما امتنع ذلك فيها ، واستحال ؛ لأمر يخصُّها ، وهو أنها إنما اشْتُقت من الأحداث ؛ ليُخْبَرَ بها ، فمِن شرطها أن تكون مجهولةً عند المخاطب ، ولا يُخْبَر أحدٌ إلا عمّن يَعْلَمُ بما لا يَعْلَمُ .

فصــل

قال : « **ومن صفاتِ الاسم**»[3] .

---

(١) الإيضاح ٦، والمقتصد ١/ ٧٠، وشرح العكبري ٢/ ٢٩.

(٢) القول باشتقاق الأفعال من المصادر مذهب سيبويه والبصريين . ويرى الفراء والكوفيون أن المصادر مأخوذة من الأفعال ، فالأفعال سابقة والمصادر ثانية بعدها . ولكل حججه . انظر تفاصيل الخلاف في : إيضاح الزجاجي ٥٦ - ٦٣. والإنصاف ١/٢٣٥ - ٢٤٥ (مسألة ٢٨) .

(٣) تتمة كلام أبي علي : جواز دخول الألف واللام عليه ، ولحاق التنوين له . الإيضاح ٦، والمقتصد ١/ ٧٧، وشرح العكبري ٢/ ٢٩.

اعلم أن الاسمَ له صفاتٌ مختصَّةٌ به لا تُوجَد في غيرِه ، وصفات غالبة قد تُوجَد في الفعل ، إلا أنَّ أكثرَ وجودِها في الاسم .

فمن الأول : الفاعليةُ ، والمفعوليةُ ، ودخولُ حرف الجر ، والإضافةُ ، والنداءُ ، والجمعُ ، وغير ذلك مما يُذكر في بابه[1] ، إن شاء اللّٰه .

ومن الثاني : التصغيرُ ، والتصحيحُ في مثل « أفعل » ، نحو : أَسْوَد وأَبْيَض[2] ، وغيرُ ذلك مما يَرِد ذكره في أبوابه .

فمن الناس من ذهب إلى أنه أراد الصفاتِ المختصةَ ، فجعل التنوين والألف واللام مما لا يوجدان إلا في الاسم ، ولم يَعْتَدَّ بما جاء من قوله[3] :

* ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[4] *

---

(١) مما لم يذكره ابن أبي الربيع هنا : النعتُ ، وعود الضمير عليه ، وإبدال اسم صريح منه ، وموافقة لفظة لوزن اسم آخر لا اختلاف في اسميته مثل « نزال » ، أو موافقة معناه لمعنى اسم مثل « قط » فإنها تدل على الزمان . انظر : الجمل ١٧، والبسيط ١/١٧٥ وما بعدها .

(٢) يريد : فعل التعجب الذي على وزن « أَفْعل » ، فإنه يدخله التصغير وتصحّ عينه ، والتصغير والتصحيح من أحكام الأسماء، وعَلَّله في البسيط (١/ ١٨٠) بما في فعل التعجب من شبه بـ « أفعل » التفضيل . ويُسْتَشْهَدُ على التصغير بقول العرجي :

* يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا *

وعلى التصحيح بقولهم : ما أقوله وما أبيعه ، حملًا على نحو : زيد أقول من عمرو وأبيع منه . وحق الفعل أن يَعْتَلَّ بقلب عينه ألفًا ، نحو : أقال وأباع . والحق أن تصغير الفعل ليس بقياس ، وهو ما يظهر بوضوح في عبارته في البسيط (١/ ١٧٩) ، وعليه فإن جعله التصغير من الصفات الغالبة في الأسماء غير دقيق ، إذ يوحي بأنه موجود ومستقرٌّ في الأفعال . وانظر : ابن يعيش ٥/١٣٤ و ٧/ ١٤٣.

(٣) الفرزدق ، همام بن غالب ، عَدَّه ابن سلام (١/ ٢٩٨- ٣٧٤) في الطبقة الأولى من فحول الإسلام ، وشبّهه أبو عمرو بزهير . انظر أخباره في : الشعر والشعراء ١/٣٨١ - ٣٩٢.

(٤) عجزه :

* ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ *

=

لقلّته[1] . وهذه الصنعةُ ، إنما بُنيت لضبط فصيح كلام العرب ، وما جاء عليه القرآنُ والسُّنّة .

وكذلك لم يعتدَّ بما جاء في الشعر من إلحاق التنوينِ الأفعالَ ، نحو قوله[2] :

* مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجًا[3] *

لقلَّة ذلك .

وذكر سيبويه أن الفصحاءَ من العرب لا يفعلون ذلك[4] .

= من البسيط ، قاله يهجو رجلًا من بني عذرة فضّل عليه جريرًا . والبيت ليس في ديوانه المطبوع ، وهو في : الإنصاف ٢/ ٥٢١، والتوطئة ١٧٢، والمقرب ١/ ٦٠، وشرح عمدة الحافظ ٩٩، والجنى ٢٠٢، وتخليص الشواهد ١٥٤، وابن عقيل ٨٥، والهمع ١/ ٢٩٤، والتصريح ١/ ٣٨، ١٤٢، والخزانة ١/ ٣٢. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٥٠٥)، كما استشهد به في : البسيط ١/ ١٧٨، ٣١١.

(١) الجرجاني : واستعمال نحو هذا خطأ بإجماع ، فكل لفظ دخله الألف واللام فاحكم بأنه اسم . المقتصد ١/ ٧٢.

(٢) العجاج ، راجز مُجيد ، عَدَّه ابن سلّام (٧٥٣/٢) في الطبقة التاسعة من الشعراء الإسلاميين ، أول من رفع الرجز ، وشبَّهه بالقصيد ، وجعل له أوائل . ترجمته في : الشعر والشعراء ٢/ ٤٩٣، وشرح أبيات المغني ١/ ٥٥.

(٣) من أرجوزة في ديوانه . وقبله :

* ما هاج أحزانًا وشَجْوًا قد شَجَا *

الأَتْحَمِيّ : ضربٌ من بُرود اليمن . أنهج : بَلِي . ويُرْوَى : أنهجا بألف الإطلاق . وعليه فلا شاهد ، وهي رواية الديوان ٣٤٨. والبيت في : الكتاب ٤/ ٢٠٧، والحلبيات ٢١٨، والخصائص ١/ ١٧١، وسر الصناعة ٥١٤، والمغني ١/ ٤٨٧. واستشهد به في : البسيط ١/ ١٧٧، ١٧٨.

(٤) نسب سيبويه إبدال مدة الترنُّم (الألف والواو والياء) في القوافي نونًا إلى ناس كثير من بني تميم ، ولم أجد في مظنته من الكتاب (انظر : باب وجوه القوافي في الإنشاد ٤/ ٢٠٤ - ٢١٦) ما أشار إليه المؤلف من أن الفصحاء لا يفعلون ذلك .

ومنهم أيضًا من قَيَّد لفظ أبي علي ، وقال : إنّما أراد الألفَ واللام المُعَرِّفَتَيْن ، وتنوينَ التمكُّن ، وجعل قَوْلَهُ : « الفرس وفرس » ، قيدًا ؛ لأن التنوينَ في « فرس » تنوينُ تمكُّن ، وهو الذي يسقط للعلل المذكورة في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف »[1] .

ومنهم من قال : أراد بقوله : « ومن صفات الاسم » : [٢٢] الصفاتِ الغالبة ، وجعل كلامه مطلقًا ، واعتدَّ بما ذكرتُه من لحاق الألف واللام والتنوين الأفعال ، وإن كان قليلًا . وكل ذلك ممكن أن يُحمل عليه كلامُ أبي علي .

اعلم أن التنوين في كلام العرب على خمسة أوجه[2] :

أحدها : تنوين التمكن[3] .

الثاني : تنوين التنكير[4] . وهو يلحق الأصوات ، وأسماءَ الأفعال ، والأسماءَ الأعلام ، والمركَّبة مع ما يشبه الأصوات ، نحو : سيبويه ، وعمرويه .

الثالث : تنوين المقابلة . وهو التنوين الذي يلحق الجمع المؤنث السالم ، نحو « هندات » ، فالتنوين يقابلُ النون في « الزيدين »[5] .

---

(١) انظر : الإيضاح ٢٩٤، والكافي ٢/ ٣٢١ (نسخة الحمزاوية) .

(٢) عَدّ العكبريُّ للتنوين ثمانية أقسام . انظر : شرح الإيضاح ٢/ ٣١ - ٣٧.

(٣) قال في البسيط (١/ ١٧٥) : هو الذي يسقط لعلل ما لا ينصرف ، نحو : زيد وعمرو ، وما أشبه ذلك .

(٤) وغايته الفصل بين حال التعريف وحال التنكير في الكلمة . انظر : المقتصد ١/ ٧٣، ٧٤.

(٥) لم يذكر الجرجاني هذا النوع فى المقتصد (١/ ٧٣ - ٧٦) . ونقل العكبري عن الرَّبَعيّ أن التنوين في « مسلمات » وبابه هو تنوين الصرف . انظر المسألة التي عقدها لتنوين المقابلة في : التبيين ٢١٥ - ٢١٨، وانظر أيضًا : سر الصناعة ٢/ ٤٩٥، والجنى ١٧٧.

الرابع: تنوين العِوَض. ويلحق الاسمَ الذي فيه ما يمنع الصرفَ، وآخرُه ياءٌ قبلَها كسرةٌ، نحو «جوارٍ» و«غواشٍ»؛ في الرفع والخفض[1].

ومن هذا تنوين «يومئذٍ»؛ هو عوض من الجملة، كان الأصل: يوم إذ كان ذلك، فحذف، وعوض من الجملة التنوين[2].

ونظير هذا: بَلَى. الأصل: بل كان ذلك، فحُذِفت الجملة، وعُوِّضت الألف[3].

وقال سيبويه في «ذَلَذِلٍ»[4]: الأصل: «ذلاذل»، فلما حُذفت الألف

---

(١) نحو: «جوارٍ» و«غواشٍ» جمعٌ، والجمع أثقل من الواحد، وهو أيضًا الجمعُ الذي تتناهى إليه الجموع، فازداد ثقلًا، وجاءت في آخره الياء، وهي مستثقلة. فلما اجتمعت هذه الأشياء خففوه بحذف يائه، فنقص عن مثال «مفاعل». ويرى الزجاج أن التنوين فيه بدل من الحركة الملقاة لثقلها عن الياء، فلما جاء التنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين. ولم يرتضه ابن جِنّي. وعلى كلا التخريجين لحق التنوينُ عوضًا. أما أبو علي - وسبقه الأخفش - فيرى أن التنوين للصرف، لأنه لما زال اللفظ المانع للصرف، عاد إليه الصرف. انظر: الكتاب ٢/ ٥٦، ٥٧، والإيضاح ٣٠٣، وسر الصناعة ٢/ ٥١١ وما بعدها، والممتع ٢/ ٥٥٣، وما بعدها، والكافي ٥/ ٤٧٦ وما بعدها، والجنى ١٧٨.

(٢) «إذ» تُضاف إلى جملة: اسمية، أو فعلية، فإذا ما حُذف المضاف إليه عُوِّض منه التنوين، فدخل - وهو ساكن - على الذال وهي ساكنة، فكسرت لالتقاء الساكنين. انظر: سر الصناعة ٢/ ٥٠٤ وما بعدها، والبسيط ١/ ١٧٦، والجنى ١٧٨.

(٣) مَثَّل في البسيطِ (١/ ١٧٦) بقوله - سبحانه -: ﴿بلى قادرين﴾ [القيامة ٤]، وقال: «المعنى: بل نجمعها قادرين، فحذف ﴿نجمعها﴾، وجُعِلَتِ الألفُ عوضًا من ذلك». والنَّصّان يكشفان أن مذهب الألف في «بلى» زائدة عند المؤلف، وهو قول جماعة. ويرى آخرون أنها أصلية، ومنهم: ابن هشام (انظر: المغني ١/ ١٥٣، والجنى ١٦٩، والهمع ٤/ ٣٧٢). وحروف الجواب «بلى، ونعم، ولا» موضوعة موضع الجمل، ونائبة عن إعادتها. انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٠، والتبيين ١٤٢.

(٤) اللسان (ذلل): «ذَلاذِل الثوب: أسافله».. والذَّلَذِلُ مقصور عن الذلاذل، الذي هو جمع ذلك كله».

عوِّض منها تنوين[1].

وأبو علي يقول: لما زال لفظ الجمع انصرف[2]. وسيأتي الكلام في هذا في باب التصريف[3].

الخامس: تنوين الترنم[4]. وسيذكر هذا كله في مواضعه، إن شاء الله.

---

(١) سيبويه (٣/ ٢٢٨): «ويقول بعضهم: «جَنَدِل وذَلَذِل، يَحْذفُ ألف «جنادل» و«ذلاذل»، وينونون، يجعلونه عوضًا من هذا المحذوف». ومفهوم كلام سيبويه أن التنوين في «ذلذل» للتعويض، وليس للصرف. وعليه استشهد المؤلف في هذا الموطن. وقال ابن جني في سر الصناعة (١/ ٣٣٧، ٣٣٨) في سياق اعتماد العرب الشبه اللفظي في الأحكام: «ومن الشبه اللفظي ما حكاه سيبويه من صرفهم «جندلا» و«ذلذلا»، وذلك أنه لما فُقد الألف التي في «جنادل» و«ذلاذل» من اللفظ أشبه الآحاد، نحو: «عُلَبِط» و«خُزَخِز»، فصُرفِ كما صُرفا».

(٢) انظر: التكملة ٥٩٤، وعبارته ثمة: «فإن قلتَ: فهّلا لم تَصْرف نحو: «ذَلَذِل»؟ حيث أردتَ: «ذلاذل»، لأن الألف في حكم الثبات، وإن كانت محذوفة، قيل له: ما لا ينصرف إنّما يُراعى فيه اللفظُ المانع من الصرف، فإذا زال اللفظُ زال ما يمنع الصرف». واستحسن المؤلف هذا في ٥/ ٤٨١.

(٣) انظر: ٥/ ٤٧٦ وما بعدها. وقد أورد ثمة اعتراضًا بأن الألف حذفت طلبًا للتخفيف، وكأنها موجودة، فكان ينبغي أن يُراعى الأصل، ويبقى لا ينصرف. ونقل انفصال سيبويه بأن التنوين للعوض لا للصرف. وانظر: الكتاب ٣/ ٢٢٨.

(٤) الترنم: ترجيع الصوت وترديده، وذلك يتأتى مع حرف المَدِّ دون التنوين، وعلق محقق البسيط (١/ ١٧٧) من شرح الجمل لابن الفخار قوله: «ووجه ذلك أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل تنوين عدم الترنم، ويكون سُمِّي بذلك اعتبارًا بالموضع الذي يكون فيه الترنم إذا كانت القوافي مطلقة، فتكون تلك التسمية بهذه الملابسة». وقال المؤلف ثمة: «اعلم أن العرب إذا لم تترنم في القوافي على ثلاثة أقسام: أن يتركوا المدّات على حالها، وعلى هذه اللغة أكثر العرب. وأن يحذفوها ويجعلوا مكانها النون الساكنة إن كانت الكلمة مما يجوز أن يلحقها التنوين. وأن يجعلوا مكانها النون في كل حال، وهم أقل العرب».

وأما الألف واللام[١] فتأتي زائدة[٢] ، وذلك نحوُ « الذي » و « التي » ، فإن تعريفَ الموصول بصلته ؛ ألا ترى أن « مَن » معرفة ، وليس فيها ألف ولام ، فبالذي تعرفت « من » يتعرف « الذي » ، ولا يُجْمَع على الاسم تعريفان . وسيأتي الكلامُ في « العباس والحارث والدَّبَران والنجم » ، وغيرِ ذلك مما الألفُ واللام فيه لازمتان[٣] ، وأن الأصل فيهما التعريف . واللّه الموفق بفضله .

وإنما اختصَّ الألف واللام والتنوين ، لقرب إدراكهما وكثرتهما في الأسماء . وسيعود الكلام في هذا في « باب أسماء الأفعال »[٤] ، إن شاء اللّه .

فصل

قال : **« وأما الفعلُ فما كان مُسْندًا إلى شيء ، ولم يُسْنَدْ إليه شيءٌ »**[٥] .

---

(١) ذكر في البسيط (١/١٧٨) ثلاثة أقسام للألف واللام : أن تكونا للعهد ، وأن تكونا الزائدتين ، وأن تكونا بمنزلة الذي ، وقال : هذه [أي الأخيرة] لا أذكرها جاءت إلا في الشعر ، وهي فيه قليلة .

(٢) زيادتها لازمة في « الذي » ونحوه ، على القول بتعريفها بالصلة ، وغير لازمة في الأعلام . انظر تفصيل الكلام في هذا الموطن في : سر الصناعة ١/٣٥٣ وما بعدها ، والمغني ١/٧١ وما بعدها .

(٣) عرض سيبويه (٢/١٠٠ – ١٠٥) للأسماء التي تدخلها الألف واللام ، وقال عن « العباس » و « الحارث » ونحوهما : « إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه ، ولم يجعلوه سُمِّي به ، ولكنهم جعلوه كأنه وصفٌ له غلب عليه » ، وقال عن « النجم » : « صار عَلَمًا للثريا . فإن أخرجت الألف واللام ، لم يكن معرفة ، من قِبَلِ أنك صَيَّرْتَه معرفة بالألف واللام » ، وقال عن «الدبران» ، وهو نجم : « فإنما يلزم الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بِعَيْنِه » . وانظر : المقتضب ٤/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(٤) اسم الباب : « باب الأسماء التي سُمِّيت بها الأفعال » . انظر : ص ١١٢٠، والإيضاح ١٦٣.

(٥) الإيضاح ٧، وشرح العكبري ٢/ ٤٢. وفي المقتصد (١/٧٦) : « مستندًا » ، ولعله تحريف . واعترض هذا الحدَّ العكبري في التبيين (١٤٠) بأنه « غير كاشف عن مدلول الفعل لفظًا ، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه » وساق حدّ سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما سيكون ، وما هو كائن لم ينقطع » على أنه أتى فيه بالغاية .

الإسناد[١] ، والإضافة عند العرب : لفظان مترادفان ، تقول : أسندتُ صُلْبي إلى الحائط ، بمعنى أضفته[٢] .

والنحويون فَرَّقوا بينهما ، فجعلوا الإسنادَ لما ضُمَّ على جهة الإفادة ، وجعلوا الإضافةَ لما ضُمَّ على جهة التعريف والتخصيص وزوالِ الاشتراك . والإسناد عند النحويين ضَمُّ شيء إلى شيء على جهة الإفادة . وقد تقدَّم أن الفعلَ يُضادُّ وَضْعُه الإسنادَ إليه ؛ لأنه جيء به ؛ ليُسند إلى غيره .

ثم قال : **« وكذلك قولُنا : اذهب ، ولا تضرب ؛ الفعلُ فيه مُسْنَدٌ إلى ضمير المخاطب »**[٣] .

اعلم أن الأفعال على ثلاثة أقسام :

خاصّ بالماضي ، فهذا يُسْنَد إلى الظاهر ، وإلى المضمر .

[٢٣] وقسم مشترك بين الحال والاستقبال ، نحو « يضرب » ، وهذا أيضًا يُسْنَد إلى الظاهر ، وإلى المضمر كُلِّه .

وقسم خاصّ بالاستقبال ، وهو صيغة الأمر ، فهذا يُسند إلى المضمر المخاطب خاصة ، ولا يُسند إلى غيره من المضمرات ، ولا إلى الظاهر .

---

(١) الجرجاني : « حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإمالتُه إليه وجعلُه متصلًا وملامسًا » . (المقتصد ١/٧٧) . ولم يُفَرِّق بينهما التفرقة الاصطلاحية التي فَرَّق بها ابنُ أبي الربيع .

(٢) اللسان (ضيف) : « وكل ما أُميل إلى شيء وأُسند إليه فقد أُضيف ، قال امرؤ القيس :

فلَمَّا دَخَلْناه أَضَفْنا ظُهُورَنا ... إلى كُلِّ حارِيٍّ قَشيب مُشَطَّبِ

أي أسندنا ظهورنا إليه وأملناها ، ومنه قيل للدعيّ : مضاف ، لأنه مُسْنَد إلى قوم ليس منهم ، وفي الحديث : « مضيف ظهره إلى القبة » ، أي مُسْنده .

(٣) تتمة العبارة : « المأمور أو المنهي ، وهو مُضْمَر فيه » . الإيضاح ٧، والمقتصد ١/ ٨٠.

فلمَّا كان المسند إليه « اضرب »[١] مضمرًا ، ولم يكن ظاهرًا ، خصَّه بالذكر وبيَّنه ، فقال : « اضرب » مسند إلى المضمر المخاطب ، الدليل على ذلك توكيدُه ، قال اللَّه – تعالى – : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[٢] ، وظهورُه في التثنية والجمع ، تقول : اضربا واضربوا واضربن ، والعطفُ عليه .

فإن قلتَ : ولِمَ لَمْ يكن ﴿ أنت ﴾ في قوله – سبحانه – : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ هو الفاعل ، ولم يُحتَجْ إلى تقدير مسند إليه لا يظهر ؟

فالجواب : أنك تقول في التثنية : اضربا أنتما ، وفي الجمع : اضربوا أنتم ، ولو كان الفاعلَ لقيل : اضرب أنتما ، واضرب أنتم ، كما يُقال : قام الزيدان وقام الزيدون . واللَّه أعلم .

فصـل

قال : « ولو أُسْنِدَ إلى الفعل شيءٌ ، فقيل : ضحِكَ خرج ، أو كَتَبَ ينطلق ، وما أَشْبَه ذلك ، لم يكن كلامًا »[٣] .

اعترض هذا الكلامَ بعضُ المتأخرين[٤] ، فقال : « إنما كان ينبغي أن يأتي

---

(١) لفظ أبي علي : « اذهب » ، فلعله وهم ، أو تسامح .

(٢) البقرة ٣٥.

(٣) الإيضاح ٧، والمقتصد ١/ ٨٠. وقال الجرجاني : « فإن جعل « خرج » اسمًا لرجل مع ضمير مقدَّر ، كقولهم : تأبط شرًا ، جاز أن يقول : ضحك خرج ، كما جاز : ضحك تأبط شرًا ، لأنه يعود إلى قولك : ضحك الرجل الذي قيل فيه : تأبط شرًا ، فيكون دالًّا على شخص كـ : « زيد » و« عمرو » ، ولا يكون مسندًا الخبر إلى الخبر . المقتصد ١/ ٨١.

(٤) لعلّه يريد : العكبري ، الذي اعترض أمثلة أبي علي بما لا يخرج عما نسب إلى بعض المتأخرين ، وإن اختلف لفظه . انظر : شرح الإيضاح ٢/ ٥٥، ٥٦.

بفعل ، لوَ جَعَلْتَ مكانه مصدره كان كلامًا ، وبذلك يتبيَّنُ أن الفعل لا يُسْنَدُ إليه ، وأما أن يأتي بفعل لو جَعَلْتَ مكانَه مصدرَه لم يصحَّ ، ولا كان كلامًا ، فليس بكافٍ ، ولا مستقلٌّ في الدلالة على أن الفعلَ لا يُسند إليه ؛ لو قلت : كتب الانطلاق ، أو ضحك الخروج . لم يكن كلامًا ؛ لأن الانطلاق والخروج لا يُتَصَوَّر منهما الكَتْبُ ولا الضَّحِك ، إنما كان ينبغي أن يأتي بـ « حسن تكلم » ، أو « قبح ضحك » ، فإن هذا ليس بكلام ، ولو قلت : قبح الضحك ، وحسن التكلم ، لكان كلامًا ، فيُعْلَم بهذا أن الإسناد هنا امتنع لكونه فعلًا ، وأما الأول فممتنع هو ، وإن لم يكن هناك فعل ، على حسب ما تقدَّم » . انتهى .

كان الأستاذ أبو علي[١] ينفصلُ عن هذا ، فيقول : « مثال أبي علي صحيح ؛ ألا ترى أنك لو قلت : « الضحك خرج ، أو الكَتْب ينطلق ، لكان كلامًا ، فإنما امتنع ما ذكره ؛ لأنه فعل ، والفعل لا يُسْنَدُ إليه »[٢] .

وهذا انفصالٌ صحيح . ولا فرقَ – على هذا – بين الذي أتى به أبو علي ، والذي جاء به المعترِض . واللَّه أعلم .

---

(١) عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشَّلَوْبين ، المتوفى ٦٤٥هـ ، شيخ المؤلف . تلمذ لكثيرين ، منهم : ابن مُلْكون ، وابن مضاء ، وابن خروف ، وأبو موسى الجزولي ، وتلمذ له عدد لا يحصى . وترك مصنفات حسنة ، بعضها مفقود ، ومنها : شرح لـ « الإيضاح » . انظر : إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢ – ٣٣٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ – ٢٢٥، والدراسة التى كتبها محقق « شرح المقدمة الجزولية الكبير » .

(٢) لم أقف على النص في كتبه المطبوعة ، فلعله في « شرح الإيضاح » ، المفقود .

فصل

قال: «**فالاسمُ في باب الإسنادِ والحديثِ أعَمُّ من الفعل**»[1].

يُرْوى هذا الموضع كما ذكرتُه[2]. ويُرْوَى: «فالاسم في باب الإسنادِ إليه، والحديثِ عنه، أعَمُّ من الفعل»[3]. وأكثرُ الكتب على الرِّواية الثانية، وهي أَشْكَلُ من الأُولى[4]، وإن كان في الأولى إشكالٌ، [٢٤] على حسب ما أُبيِّنه بعدُ، إن شاء الله.

اعلم أن طائفةً من النحويين[5] اعترضت الرواية الأولى، فقال: «(أفعل) التي للتفضيل لا بُدَّ فيها من الاشتراك في الصفة التي وقع فيها التفضيل، لو قلتَ: زيدٌ أفضلُ من عمرو، فلابدَّ أن تكون الصفةُ قد اشترك فيها زيد

(١) الإيضاح ٧، والمقتصد ١/ ٨١، والإفصاح ١٠، وشرح العكبري ٢/ ٤٧.

(٢) كذا في نسخة دار الكتب المصرية التي اعتمدها محقق «الإيضاح»، وشرح العكبري ٢/ ٤٧.

(٣) كذا في نسخة الظاهرية من «الإيضاح»، وفي أربعة من الأصول الخطية التي اعتمدها محقق «الإيضاح»، وفي أصول «المقتصد»، وفي الإفصاح. وسقطت من مطبوعة الإيضاح «عنه»، لأن ثبوت الأولى «إليه» يقتضي ثبوت الثانية «عنه».

(٤) حكم العكبري بخطأ هذه الرواية ومناقضتها للمقصود، لأن الإسناد إلى الاسم، والحديث عنه يحصره في قسم واحد، وهو كونه محدَّثًا عنه، وليس ذا بعموم، وإنما العموم المميِّز له عن خصوص الفعل أن يكون مُخْبَرًا عنه تارة، وخبرًا أخرى، وخصوص الفعل أن يكون مُسندًا إلى غيره فقط، فإذا تجرّد عن «إلى» و«عن»، تناول الأمرين، فيحصل له بذلك العموم. انظر: شرح الإيضاح ٢/ ٤٧، ٤٨.

(٥) منهم ابن الطراوة، والعكبري، واعتذر له الثاني اعتذارًا قريبَ المأخذ بأنه يراد بـ «أَعَمّ» و«أخصّ»: العام والخاص، فلا اشتراك ولا تفضيل. كما يمكن أن يكون العموم في أصل الإخبار، والزيادة للاسم بالإخبار عنه، وكذلك الأخص، لأنَّ الاسم من خصائصه أن يُخْبَر عنه، وذلك إخبار، والفعل أخص منه في ذلك، وإنما يختلفان في «عنه» و«به». انظر: شرح الإيضاح ٢/ ٥٧، ٥٨.

وعمرو، وحينئذٍ يصحُّ التفضيل، وإلا وُضع «أفعل» في غير موضعه، وأبو علي قد قال: «فالاسم في باب الإسناد أَعَمُّ من الفعل»، فيحتاجُ الفعل إلى أن يكون فيه عمومٌ، وكذلك الاسمُ، إلا أن عموم الاسم أكثرُ من عموم الفعل، ولا عمومَ في الفعل؛ لأنه يُسْنَد ولا يُسْنَدُ إليه، فدخولُ الفعل في الإسناد من جهة واحدة، ولا يُقال «عموم» إلا في ما دَخَل من جهتين فأكثر»[1]. انتهى.

الجواب: اعلم أَن الكلام هو اللفظ الذي وُضِعَ للإفادة، ومنه ما يكون عُمْدَة، ومنه ما يكون فَضْلة. فالعمدة: المسند، والمسند إليه، وهما أصل الكلام، وهما اللذان لا يَسْتَغْني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلمُ إذا نطق بأحدهما بدًّا من الآخر، وماعداهما لو سقط لم يبطل الكلام، بل كان يسقط المعنى الذي جيء بالكلمة دليلًا عليه؛ ألا ترى أنك لو قلتَ: هل قام زيدٌ، فأسقطت الفعل أو «زيدًا»، لم يكن كلامًا، ولو أسقطت الحرفَ لبقي كلامًا، إلا أنه على غير ذلك المعنى.

وكذلك: هل زيد قائم؟ لو قلتَ: هل قائمٌ. أَهل زيد، فأَسقطت أحد الاسمين: المسندَ أو المسندَ إليه، لم يكن كلامًا. ولو أسقطتَ الحرفَ لبقي

(١) ابن الطراوة: «فاضل بين الاسم والفعل في الإخبار عن كل واحد منهما، والفعل لا يُخْبَر عنه ولا يُسْند إليه البتة، وإنما يفُاضَل بين الشيئين إذا اجتمعا في وصف، وكان أحدهما أفضل من الآخر في ذلك الوصف. وهما جميعًا بخلافه، نحو قولك: زيد أطول من عمرو، فكلاهما طويل، ولزيد على عمرو فضل في الطول».
وقال أيضًا: «وقوله: «أعمّ من الفعل»، ليس للعموم والخصوص هنا متعلّق يليق بالمخْبَر عنه ولا المخبر به. ولو كان هذا الكلام صحيحًا، فوضع مكان «أعم»: «أمكن» أو «أعرف»، كان صوابًا». الإفصاح ١٠.

كلامًا، ويسقط بسقوط الحرف المعنى الذي جيء بالحرف دليلًا عليه، وهو الاستفهام.

وكذلك إذا اعتبرتَ جميع الكلم وجدتَ الذي ذكرتُه. فإذا صَحَّ ما ذكرتُه، فيُرْجَع إلى الاعتراض وزواله، إن شاء اللّه، تعالى.

قال أبو علي: «**فالاسم في باب الإسناد والحديث أعمُّ من الفعل**».

أي الاسمُ في العمد من الكلام أَعَمُّ من الفعل؛ لأَنك إذا نظرتَ عُمَدَ الكلام وجدتَ الفعل فيها كثيرًا، ووجدتَها لا تخلو من الاسم، وتخلو من الفعل؛ لأَنَّ الكلام لابُدَّ فيه من مسند ومسند إليه، والمسندُ إليه لا يكون إلا اسمًا، والمسند إلى الاسم يكون اسمًا كثيرًا، وفعلًا كثيرًا، فهذا معنى قول أبي علي، لأن الاسم كما يجوز أن يُخْبَرَ عنه، فقد يكون خبرًا، أَي أنه يوجد كلامٌ من اسمين، لأن الاسم يُسْنَد إلى الاسم فيكون كلامًا، ولا يوجد كلامٌ من فعلين، لأن الفعلَ لايُسند إليه. ولابُدَّ لك إذا جئتَ بالفعل أن تأتيَ بالاسم الذي أُخِذ الفعل من الحدث؛ ليُسند إليه. فإذا صَحَّ أن الكلام يُوجد فيه [٢٦] الفعلُ كثيرًا وجودًا لا ينضبطُ بعدد، وإن كانت الآحادُ كُلُّها ترجع إلى أمرٍ واحد، و هو الإسنادُ إلى غيرِها، صَحَّ أن يُطْلَقَ عليه عمومٌ؛ لذلك[١].

وأَما الروايةُ الثانية، وهي: «**فالاسمُ في باب الإسنادِ إليه والحديثِ عنه أَعَمُّ من الفعل**»[٢]، فيرِدُ عليها الاعتراضُ على الرواية الأولى. والانفصالُ على حسب ما قدمتُه. ويرِدُ عليها أَن الفعلَ لا يُسند إليه ولا يُحَدَّث عنه، فكيف يُقال: الاسم في باب الإسناد إليه والحديث عنه أعمُّ من الفعل؟ ولا دخولَ للفعل في هذا بوجه، ولا يمكن أن يدخلَ من جهة تصوّره، على حسب ما ذكرته.

الجواب: أَنَّ الضمير في «إليه» و «عنه» يعود إلى الاسم، تقديرُه: الاسم في باب الإسناد إلى الاسم، والحديث عن الاسم أَعَمُّ من الفعل، أي الاسم في باب الفاعل والمفعول الذي يُبْنَى له الفعل، والمبتدأ أعمُّ من الفعل، أي الاسم في باب العمد أعمُّ من الفعل، فقد صارت «إليه» و «عنه» بمنزلتهما إذا أسقطتَهما؛ المعنى واحد.

وفي قوله - واللّه أعلم - «إليه» و «عنه» تنبيهٌ على أَنَّ الجمل لا تخلو من الاسم.

وفي قوله بعد هذا: «**لأَنَّ الاسمَ كما يجوزُ أَن يُخْبَرَ عنه فقد يكونُ خبرًا**»، تنبيهٌ على أَنَّ الجمل تخلو من الفعل، فقد نبَّه بالأمرين على الوجه الذي كان الاسم به أَعمَّ من الفعل. فهذه الرواية أحسن. واللّه أعلم. ولا يرد الاعتراض الأول على هذا الكلام إلا بعد الانفصال عن الثاني. واللّه أعلم.

---

(١) يريد أن العموم المقصود هو نسبة وجوده في الكلم بالقياس إلى الاسم، لا الإسناد إليه، الذي دخل المعترضون منه إلى الحدّ.

(٢) أشار العكبري (شرح الإيضاح ٢/٤٧، ٤٨) إلى هذه الرواية، وحكم بأنها خطأ مناقض = للمقصود، قال: «لأن الإسناد إليه والحديث عنه يحصره في قسم واحد، وهو كونه محدثًا عنه، وليس ذا بعموم، وإنما العموم المميّز له عن خصوص الفعل أن يكون مخبرًا عنه تارة، وخبرًا أخرى، وخصوص الفعل أن يكون مسندًا إلى غيره فقط. فإذا تجرّد عن «إلى» و «عن»، تناول الأمرين، فيحصل له بذلك العموم.

فصـل

قال : « **والفعلُ في باب الإخبار أخصُّ من الاسم** »[1] .

هذا أيضًا مُعْتَرَضٌ ؛ لأن الاسمَ لا خصوصَ فيه ؛ ألا ترى أن الاسم يُسند ويُسند إليه[2] .

والجواب : أن الاسم يصحُّ أن يقال فيه خصوصٌ من جهةِ أن الكلام يتركَّبُ من الاسم والاسم ، ويتركَّب من الاسم والفعل ، فلو كان لا يتركب الكلام إلا من اسمين ، ولا يوجد مسند ومسند إليه إلا من اسمين ، لكان وجودُ الاسم في الكلام أكثر من وجوده الآن ، فبذلك يصحُّ أن يُقال : في الاسم خصوص . واللّٰه أعلم .

ورأيتُ بعض المتأخِّرين[3] ينفصلُ عن هذا ، فيقول : جاء به أبو علي على جهة المقابلة ، لمَّا قال أَوَّلًا : « الاسم أعمُّ » ، قال آخِرًا : « الفعلُ أَخصّ » . كما قال – سبحانه –: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[4] ؛ قال : ﴿ يَسْتَهْزِئُ ﴾ لمقابلة قولهم : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[5] .

وهذا الانفصالُ يُرْجَعُ إليه ، إذا لم تُوجد مندوحةٌ لإبقاء اللفظةِ على وضعها، وما تقتضيه بذاتها . واللّٰه أعلم .

---

(١) الإيضاح ٧، والمقتصد ١/ ٨١.

(٢) لم يَعْرِض الجرجاني ، لهذا الاعتراض .

(٣) لم أقف عليه . فلعله الشلوبين في « شرح الإيضاح » المفقود .

(٤) البقرة ١٥.

(٥) البقرة ١٤.

فصـل

قال : « **والفعلُ ينقسمُ بأقسامِ**[1] **الزَّمان** »[2] .

اعلم أنه لما بَيَّنَ الفعل ، وقال : إنه الذي يقتضي بوضعه [٢٧] أَن يُسْنَد ولا يُسْنَدَ إليه – على حسب ما ذكره – أَخَذَ يُبَيِّنُ أنه جنسٌ تحته أنواعٌ ، كلُّ نوع منها ينفصل من صاحبه بدلالته على الزمان ، فيتنوعُ بأنواع الزمان .

ولمَّا كانتِ المادةُ في الأفعال المُشتقةِ من الحدث ، وأُخذت للدلالة على وقوعه في الأزمنة ، واحدةً ، وإنَّما الاختلافُ في الأَبنية = علمتَ أنَّ الفعلَ يدلُّ على الحدث بحروفه ، وعلى الزمان ببنيته[3] .

---

(١) بأقسام (كذا) في ثلاثة من الأصول المعتمدة في تحقيق الإيضاح ٧، وفي الأصول الثلاثة المعتمدة في تحقيق المقتصد ١/ ٨٢، وفي نسخة مكتبة (فاتح) المودعة ضمن المكتبة السليمانية بإستانبول ، والتي اعتمدها محقق شرح الإيضاح للعكبري أصلًا ٢/ ٤٩. وفي اثنين من أصول الإيضاح : « بانقسام » ، وكذا في الإفصاح ١٢.

(٢) اعترض ابن الطراوة عبارته : « ولو قال : والفعل ينقسم بانقسام الحدث ، كان مصيبًا ...، فقولك : « قعد » دليل على قعود انقضى بعد وجود ، و : « سيقعد » ، دليلٌ على قعود يأتي وهو الآن في العدم ، و « يقعد » ، دليل على قعود في حال حديثك ... فللحدث ثلاثة أحوال : عَدَمان ووجود ، و« أمس » و« اليوم » منجرّة مع هذه الأحوال الثلاثة انجرارَ الشكل والصورة مع اللون » . الإفصاح ١٢.

(٣) هذا مذهب جمهور النحويين ، قال سيبويه (١/٣٥) : « ويتعدى إلى الزمان ، نحو قولك : ذهب ، لأنه بُني لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال قائل : ذهب ، فهو دليل على أن الحدث في ما مضى من الزمان ، وإذا قال : سيذهب ، فهو دليل على أنه يكون في ما يستقبل من الزمان ، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه » . وقال ابن يعيش (٧/٢) : « الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ... ففيه دلالة عليها من جهة اللفظ » . ولابن جني كلام نفيس في أنواع الدلالات . انظره في : الخصائص (٣/١٠٠ – ١٠٣) ، وانظر أيضًا : شرح المقدمة الجزولية ١/٢٤٣ – ٢٤٦.

ويدلُّ على ذلك أيضًا أنه متى بقيت البنيةُ – وإن اختلفت المادةُ – كان الزمان واحدًا، فتقول: ضرب وقتل وقعد، فتجدها دالَّةً على زمان ماضٍ، لأن البنية واحدة، وبالبنية دَلَّ «ضَرَبَ» على الزمان الماضي، وهي موجودة بعينها في «قَتَلَ»، فلزم أن يدلَّ «قَتَلَ» على الزمان الماضي.

وكذلك إذا اعتبرتَ جميع الأفعال الماضية، وإن اختلفت موادُّها، وجدتَها قد اتَّفقتْ في البنية؛ ولذلك كانت دلالتُها على زمان واحد.

ولا بُدَّ في كل فعل من أربع دلالات: الحدث، ووجود الحدث، وأنه جيء به ليُسندَ إلى الفاعل أو المفعول، والرابعة: الدلالة على الزمان، اثنتان منهن مُتَّفَق عليهما، وهما: الحدث، وأنَّه جيء به لِيُسْنَدَ إلى غيره، فالأول راجع للفظ[1]، والثاني راجع للبنية[2].

ووقع الاختلافُ في الدلالتين الأُخريين:

فذهب النحويون إلى أن بنية الفعل وُضعت للزمان[3]، وانجرَّ مع ذلك

(١) يسميها ابن جني: دلالة لفظية، وهي أعلى أنواع الدلالة رتبة. الخصائص ٣/ ١٠٠.

(٢) يسميها ابن جني: دلالة صناعية، وتلي الدلالة الأولى في القوة. الخصائص ٣/ ١٠٠.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٣٨، والجمل ١، والإيضاح في علل النحو ٥٢، والمقتصد ١/ ٨٢، وابن يعيش ٧/ ٢، وشرح العكبري ٢/ ٥٢. وخالف ابن الطراوة، كما يأتي بعد قليل، فهو يرى أن بنية الفعل تدل على الحدث، ولا تدل على الزمان، وإنما ينجرُّ الزمان معها انجرارَ الشكل مع الصورة، معتمدًا على كلام سيبويه (الكتاب ١/ ١٢): «وأما الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»، فكلام سيبويه لم يجرِ للزمان ذكرٌ فيه، فالأمثلة إنما اختلفت صيغُها لاختلاف أحوال المحدَّث به في وجوده وعدمه. انظر رأي ابن الطراوة مفصّلًا في: الإفصاح ١٢ – ١٤.

الدلالة على وصف الحدث من مُضِيٍّ، وحضور، وانتظار[1]. وذهب ابن الطراوة إلى أن بنية الفعل وُضعت دالَّةً على وصف الحدث، وانجرَّ مع ذلك الزمان[2]. فلا خلاف أن الفعل ببنيته دالٌّ على الزمان[3] والوصفِ المناسب لذلك الزمان، وإنما وقع الخلافُ في وجه الدلالة؛ لأنَّ دلالةَ اللفظ على المعنى تكون على ثلاثة أوجه:

دلالةُ مطابَقة، وهي دلالة اللفظ على ما وضع له.

ودلالةُ تَضَمُّن، وهي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له.

ودلالة مُلازَمَة، وهي دلالة اللفظ على ملازم ما وضع له، كدلالة السقف على الحائط.

واستدلَّ[4] أَبو علي في غير هذا الكتاب على أَن الفعل وُضِعت بنيتُه دالَّةً على الزمان، ولم تدلَّ عليه دلالةَ ملازمة، بتجـريد الفعل في «كان» وأخـــواتها له[5]. وســأكرر الكلام في هذا في «باب

(١) المقصود بالمُضِيّ: انقضاء الحدث، وبالحضور: ما هو كائن في حال الخبر، وبالانتظار: انتظار الحدث الذي هو الآن في حال العدم. راجع كلام ابن الطراوة في ح السالفة.

(٢) الإفصاح ١٢. وتبعه تلميذه السهيلي. نتائج الفكر ٦٦.

(٣) التعميم ليس مصيبًا، أو التعبير ليس دقيقًا، فابن الطراوة والسهيلي يريان أن الفعل لا يدل ببنيته على الزمان البتة، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال والحال. نتائج الفكر ٦٦.

(٤) من هنا إلى قوله: فثلاث، اعتراض.

(٥) ليس هذا فحسب، فقد استدلّ بأدلة أخرى، منها:

أنها – أي أبنية الأفعال – تتعدى إلى كل ضرب من أسماء الأزمنة، مبهمها ومخصوصها، ومعرفتها ونكرتها، كما تتعدى إلى كل ضرب من اسم الحدث الذي أخذت منه وما كان معناه، وإن لم يكن من لفظه. ولولا ذلك لأغنت ألفاظ الأحداث عنها. وأنه ليس مثال من هذه الأمثلة=

كان »[1] ، إن شاء اللَّه ، تعالى .

فثلاثٌ منها هي حقيقة الفعل[2] والرابعة بالانجرار[3] ، على حسب الخلاف في ذلك .

ثم إنَّ الفعل على قسمين :

أحدهما : أنه سِيق لِيُسند إلى الفاعل .

الثاني : أنَّه سِيق ليُسند إلى المفعول ، يَتَبيَّنُ ذلك في الماضي بفتح الأول وانضمامه في اللفظ أو الأصل[4] ، وفي [٢٨] الحال والمستقبل بضم الأول وفتح ما قبلِ الآخر ، على حسب ما يتبيَّنُ في « باب الفعل المبنيّ للمفعول »[5] ، إن شاء اللَّه .

= التي تنزع عنها دلالتها على الحدث إلا وجائز أن ينزع ذلك عنه ، فيستقل بفاعله استقلالَ سائر الأمثلة بفاعليها ، والأصل الثابت في هذه الأمثلة هو ما لا ينفك من دلالتها عليه ، ومن ثَم جاءت المصادر المشتق منها هذه الأمثلة دالَّة على الحدث دون الزمان . انظر كلامًا نفيسًا لأبي علي في : الحلبيات ٢٢٢، ٢٢٣.

(١) في قوله : « باب كان » تسامح ، فليس في الإيضاح ولا في شرح المؤلف باب تحت هذا الاسم ، ولكن الموجود : « باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر » . وفيه يعرض لـ « كان وأخواتها » و« إن وأخواتها » و « ظننت وحسبت ونحوهما » .

(٢) يقصد : الحدث والإسناد إلى الفاعل أو المفعول والزمان ، أو وصف الحدث .

(٣) يقصد : الدلالة على الزمان ، أو وصف الحدث .

(٤) يريد بالانضمام في الأصل نحو : قيل ، فهو مكسور الفاء ، لكنه في الأصل مضمومها ، إذ الأصل : قُوِل .

(٥) انظر : ص ٦٣١.

فصـــل

قال : « والحاضِرُ نحوُ : يكتبُ ، ويقرأُ ، ويقومُ ، وجميعُ ما لحِقَ أوَّلَه زيادةٌ »[1] .

و« جميع » مرفوعٌ ، وهو معطوفٌ على خبرِ « الحاضر » ، تقديرُه : والحاضر جميعُ ما لحق أوَّلَه زيادةٌ . ولا يجوز أن يكون معطوفًا على « يكتب » ؛ لأنه يكون التقدير : والحاضرُ نحوُ جميع ما لحق أوَّلَه زيادةٌ ، فيكون اللفظُ يقتضي أنَّ الحاضرَ هذا وغيرُه مما يشبهه ، وليس الأَمر كذلك ؛ هذا هو جميع الحاضر .

اعترضوا قوله : « وجميع ما لحق أوّلَه زيادةٌ » . فقالوا : يوجد في الماضي ما أوله زيادة . وكذلك الفعلُ الخاصُّ بالمستقبل ، وهو صيغة الأمر ؛ ألا ترى أَنّ الهمزة في « أَكْرَمَ » زائدة ، وكذلك في « أَكْرِم » ، وكذلك التاء في « تَكَرَّم » زائدة ، وفي « تَضاربَ » ، وليس شيء مما ذُكر حاضرًا ، فأين قولُه : « الحاضرُ جميعُ ما لحق أوله زيادةٌ » ، وهذا يوجد في الماضي والخاص بالمستقبل ، على حسب ما ذكر ؟

الجواب : أنه أراد زيادةً ليست في المصدرِ المأخوذِ منه الفعل ، فإن الزيادة التي في أَوَّلِ الماضي ، هي أولُ المصدر . وكذلك صيغة الأمر ؛ إذا كانت في أولها زيادة ، فإنك إذا نَظَرْتَ إليها وجدتَها في مصدره . وهذه الزيادات التي في أول الحاضر هي مختصة به ، ولذلك زِيدت في أوّله ليزولَ عن الماضي ، ويرجعَ دالًّا على الحال .

---

(١) الإيضاح (٧) ، والمقتصد (٨٣/١) : ما لحقت . وفي المقتصد : الزيادة .

وكان الأستاذ أبو علي – رحمه الله – ينفصل عن هذا بأن يقول : « هو ، وإن أطلق الكلام في هذا الموضع ، فقد بيّنه في ما بعد . ولا يضرُّ المؤلفَ أَنْ يأتيَ بلفظٍ مُطْلَق ، أو بلفظٍ مُجمَل ، ثم يُقيّده ويُبيِّنه بعدُ . وإن كان المقيَّد قريبًا من المطلق ، والمبيَّنُ قريبًا من المجمل ، كان في إطلاقه وإجماله أعذرَ »[١] . وسيذكرُ في « باب إعراب الفعل »[٢] ما يُقَيَّد به هذا الموضع .

وأحسنُ ما تحدُّ به الحاضرَ أن تقول : كُلُّ فعل يتغيّر أولُه بالحروف بحسب ما يُسنَد إليه . ولا تجدُ ذلك إلا في الفعل المشترك بين الحال والمستقبل ؛ لا أعلم بين النحويين خلافًا أن هذا الفعل الذي يتغيَّر أولُه بالحروف بحسب المسند إليه يكون للحاضر ، ويكون للمستقبل[٣] ، فتقول : يضرب زيد الآن ، ويضرب زيد غدًا . قال سيبويه – رحمه الله –: « وتَضَعُه العرب للماضي »[٤] . وهذا الذي

---

(١) لم أجد هذا الرأي في التوطئة ، ولا شرح المقدمة الجزولية ، ولا حواشيه على الإفصاح ، ولا حواشيه على المُفَصَّل ، فلعله في شرحه المفقود على الإيضاح ، أو لعل المؤلف قد سمع منه هذا الانفصال سماعًا .

(٢) انظر : ص ٢٣ . وأسماه ثمة : باب من إعراب الفعل . وفي الإيضاح ٢٣: باب إعراب الأفعال . ويتفق مع ما ورد هنا « باب إعراب الفعل » ما جاء في نسخة آياصوفيا التي رمز لها محقق الإيضاح بـ « د » .

(٣) دلالة المضارع على الحال والاستقبال فيها قولان : الأول أنها حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، والثاني أنها دلالة مشتركة في الحال والاستقبال ، لأن اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيها ، موضوع لكل واحد منهما ، فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة مُعَيَّنًا ، وكذا في الاستعمال ، والتباس ذلك « المُعَيَّن على السامع لا يخلّ بِكَوْنِه لأحدهما بعينه . انظر : شرح الرضي للكافية ق ١، مج١/ ٢٤، ٢٥.

(٤) قال : وقد تقع « نفعلُ » في موضع « فعلنا » في بعض المواضع (الكتاب ٣/ ٢٤) ، وعَلَّق هارون من شرح السيرافي : « إنما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خلقًا وطبعًا ، ولا ينكر منه في المضي والاستقبال ، ولا يكون لفعل فعله مرة من الدهر » .

قاله صحيح ، إلا أنه مِنْ وَضْع الشيء في غير موضعه اتّساعًا ، قال امرؤ القيس :

لَعَمْري لَقَوْمٌ قَدْ نَرى أَمْسِ فيهِمُ ... مَرابِطَ للإمْهارِ والعَكَرِ الدَّثِرْ[١]

فوضع « نرى » موضع « رأينا » .

ولا تضع العربُ الماضيَ موضعَ المستقبل إلا في الشرط[٢] ، قال [٢٩] أبو علي : « وفي القسم » وفي كلام سيبويه ما يدلُّ على ذلك[٣] ، قال اللَّه – سبحانه – : ﴿ لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ ﴾[٤] .

وأما قوله – سبحانه –: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾[٥] ، فليس من وضع الماضي موضع المستقبل ؛ لأن المستقبل إذا كان مقطوعًا بوقوعه صار شبيهًا بالماضي ، فيُعَبَّر عنه بالماضي .

وكذلك « قد قامت الصلاة » ، ليس من وضع الماضي موضع المستقبل ، إنما هو المستقبل إذا كان قريبًا من الوقوع صار عندهم كالواقع ، فيعبَّر عنه بما يعبر عن الواقع . واللَّه أعلم .

---

(١) من الطويل ، من قصيدته التي يمدح فيها سعد بن الضباب الإيادي ، ويهجو هانئ بن مسعود . والعكر الدَّثر : المال الكثير ، ولايُطْلَق إلا على الإبل ، وقال الخليل : العكر : ما زاد على خمسمائة من الإبل . والبيت في : الديوان ١١٢، وجمهرة اللغة ٧٧٠، ورصف المباني ١١١، واللسان (دثر) . واستشهد بصدره في : البسيط ١/ ٢٤١.

(٢) نحو قوله – تعالى – : ﴿إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة﴾ [الحجرات ٦] . وقال سيبويه (٣/٥٥) : « ولا يجوز » « فعلت » في موضع « أَفْعَل » إلا في مجازاة » .

(٣) يقصد ما حكاه سيبويه عن العرب : عَمْرَك اللَّه إلا فعلتَ . الكتاب ١/ ٣٢٢. وانظر : الملخص ١/ ١٢٨.

(٤) الروم ٥١.

(٥) النحل ١.

ومن هذا – والله أعلم – قوله – سبحانه –: ﴿ يَعۡلَمُونَ . إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ ﴾[1] . هذا شيء منتظر ، إلا أنه واقعٌ ولابدّ ، فدخلت عليه « إذ » كما تدخل على الواقع الماضي . والتعبير عن الشيء بما وضع في الأصل لشبيهه كثيرٌ في كلام العرب وقياس .

فقد صَحَّ بما ذكرتُه أن الأفعالَ ثلاثة : ماضٍ بالوضع ، ومستقبلٌ بالوضع ، وهو صيغة الأمر ، ومشتركٌ بالوضع بين الحال والاستقبال ، وهو الفعل الذي يتغير أوّلُه بالحروف بحسب ما يُسند إليه[2] . وسيأتي بيانُ كلّ نوع بأكملَ من هذا ، إن شاء الله ، في « باب إعراب الفعل »[3] .

قال ابن الطراوة : « يفعل » وما أشبهه إنما هو للحاضر ، وليس بمشترك بين الحال والاستقبال[4] .

---

(١) غافر ٧٠، ٧١.

(٢) هذا قول سيبويه وجمهور النحويين . ويرى أبو علي أن المضارع إذا وقع على الحال كان بحق الأصلية ، وإذا وقع على الاستقبال كان بحق الفرعية . واختاره السيوطي ، واستدل بحمله على الحال عند التجرّد من القرائن ، وهذا شأن الحقيقة . ويرى الزجاج أنه لا يكون إلا للمستقبل ، وابن طاهر عكس ما قال أبو علي . انظر : الهمع ١/ ١٧، ١٨.

(٣) انظر : ص ٢٣٠.

(٤) قال ابن الطراوة في الإفصاح (١٢) : « قعد : دليل على قعود انقضى بعد وجود ، و « سيقعد » : دليل على قعود يأتي وهو الآن في العدم ، و « يقعد » دليل على قعود في حال حديثك ، فخص المستقبل بالمتصدر بالسين . وقال تلميذه السهيلي في نتائج الفكر (١٢٠) : « فعل الحال لا يكون مستقبلًا وإن حسن فيه « غدٌ » ، كما لا يكون الفعل المستقبل حالًا أبدًا ، ولا الحال ماضيًا . هذا هو اختيار شيخنا » ، يقصد ابن الطراوة ، ثم قال : « وما أرى هذا الذي ذكره الشيخ إلا صحيحًا ، إذ الأصل ألا يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلا بدليل ، ولا للفظ واحد بمعنيين إلا بدليل » .

وقوله – سبحانه –: ﴿ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ ﴾[1] يَقْطَع به ويصحّح ما ذهب إليه النحويون[2] . والله أعلم .

فصــل

قال : « إذا دخلتْ عليه السينُ أو سوف اختصّ به المستقبلُ وخلَص له »[3] .

اعلم أن الفعل الذي في أوله زيادةٌ خاصة به ، إذا أردتَ أن تُخْلِصَه للاستقبال ، وتزيلَ عنه الاشتراك ؛ لا تريد غيرَ ذلك ، أدخلت[4] عليه السين أو سوف[5] ، ولا معنى لهما إلا التخليص للاستقبال .

وثَمّ كَلِمٌ أُخَر تدخل على هذا الفعل إذا أردتَ فيه الاستقبال ، إلا أنّ لها معانيَ سيقت لها لم يُؤْتَ بها للتخليص ، وإنما فُهم الاستقبال من جهة أنها لا تفيد معانيَها إلا في المستقبل ، فيكون هذا بمنزلة اللفظ المشترك الذي يَتَخلّص لأَحد معانيه بما قبله من الكلام أو بما بعده ، كما تقول : فُقِئَتْ عين زيد ، فتعلم

---

(١) لقمان ٣٤. ويستشهد بها بعد (ص ١٠٣٥) ، وانظر ما علقته ثمة (ح ٤) .

(٢) يَرِدُ على الجمهور ما أيّد به السهيلي كلام شيخه . والراجح أن ينصرف المضارع إلى الحال إلا إذا وجدت قرينة . انظر : شرح العكبري ٢/ ٥٠، والهمع ١/ ٧.

(٣) الإيضاح ٨، والمقتصد ١/ ٨٣.

(٤) في المخطوطة : إذا دخلت . وهو تحريف .

(٥) الجرجاني : « الدليل ... أنك لوقلت : سأقرأ الآن ، لم يجز ، لأجل أن قولك : الآن ، يدل على الحال ، ولا يصاحب المستقبل ... وقولك « سيفعل » بمنزلة « فعل » فإنه لما تمحّضَ لضرب واحد من الأزمنة لم يجز أن يصحبه من أسماء الزمان غير واحد ، فلا تقول : ضرب الآن ، على الحقيقة ، ولا غدًا ، لأنه لا يكون إلا للماضي ، كما أن « سيفعل » لا يكون إلا للمستقبل » . المقتصد ١/ ٨٣.

أنك تريد الجارحة من أجل «فقئت». ولولا ذلك لاحتمل أن يريد بالعين غير ذلك، مِمَّا اللفظُ دالٌّ عليه مِمَّا يمكن أن يُضاف إلى «زيد».

وكما كان في لسان العرب حروفٌ لا تدخل إلَّا على المستقبل، فثَمَّ أيضًا كَلِمٌ تختص بالحال. والنواصب كلُّها والجوازم كلها – ماعدا «لم» و«لمَّا» – لا تدخل على هذا الفعل إلا أن يكون مستقبلًا[1]. وكذلك النُّونُ الخفيفةُ والنونُ الشديدةُ[2]. [٣٠] وأما «لا» النافية فأكثرُ ما يُنْفَى بها المستقبل[3].

وأَما الذي يختصُّ بالحال فـ«اللام» في خبر «إنَّ». وقال سيبويه: أكثرُ ما توجد هذه اللام مع الحال. وتوجد مع المستقبل قليلًا[4]، قال اللَّه – سبحانه –: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[5]. قال أبو علي: لا توجد إلا مع الحال. وهذه

(١) قال سيبويه (٤/٢٢٠) عن «لن»: «(ولن) وهي نفي لقوله: (سيفعل)».

(٢) النون الخفيفة، والنون الشديدة، يُؤَكَّد بهما الأمر مطلقًا، والمضارع المستقبل وجوبًا، إذا وقع جواب قسم، بشروط أربعة، ذكرها المرادي. انظر: الجنى ١٧٥.

(٣) سيبويه (٤/٢٢٢): «وتكون «لا» نفيًا لقوله: «يفعل» ولم يقع الفعل، فتقول: «لا يفعل» ونَص الزمخشري (المفصل ١٤٢) على أنها تخلص المضارع للاستقبال. وهو ظاهر كلام سيبويه السالف. لكن ذكر البغدادي فى الخزانة (١/٣٦٢) أن «لا» ليست للاستقبال، على الصحيح، والمضارع المنفي بها يقع حالًا نحو: ﴿ما لكم لا ترجون لله وقارا﴾. وانظر تفصيلا في الجنى ٣٠٣ وما بعدها.

(٤) ليست هذه عبارة سيبويه، وعبارته بحروفها: «وقديستقيم في الكلام: إن زيدًا ليضرب وليذهب، ولم يقع ضرب. والأكثر على ألسنتهم – كما خَبَّرتُك – في اليمين، فمن ثَمَّ ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع، قال اللَّه – عز وجل –: ﴿..وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾. انظر: الكتاب ٣/١٠٩.

(٥) النحل ١٢٤.

حكاية حال تكون كما كانت في قوله – سبحانه –: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[1]؛ لأَنَّ «ربما» لا تدخل إلا على الماضي[2]، ودخلت على هذا، وهو مستقبل؛ لأنه مقطوعٌ به، والمستقبل إذا كان مقطوعًا به جرى مجرى الماضي، كما تقدَّم. ثم حُكيت حالة الماضي، كما جاء في قوله – تعالى –: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[3]، والإشارة لا تكون إلا لحاضر. وعلى هذا أخذ النحويون كلُّهم قوله – سبحانه –: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[4]، إلا الكسائي. وسيأتي الكلام معه[5]، إن شاء اللَّه.

وأمّا «ما» فأكثر ما يُنْفَى بها الحالُ[6]، وقالوا: «مَرِضَ حَتَّى لا يَرْجُونَهُ»[7]، فوضعوا «لا» موضع «ما»؛ لأَنه حال. وتقول: ما يقوم زيد غدًا، فيضعون كل واحد منهما موضع صاحبه، إلا أَن الأكثر ما ذكرتُه من اختصاص «لا» بالمستقبل و«ما» بالحال. فقد تحصل من هذا أن السين

(١) الحِجْر ٢. وانظر: البسيط ١/٢٤١. ويستشهد بالآية بعد (ص ٨٧٦).

(٢) نقل المرادي عن أبي علي قوله: «لما كانت «رب» لما مضى، وجب أن تكون «ربما» أيضًا كذلك، قال بعضهم: وقد أوّله العامة بإدخالها على المستقبل، نحو: ربما يقوم زيد، وأما قوله – تعالى –: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾، فظاهره الاستقبال، وتأولوه على تقدير: ربما ودّ، وجعل فيه المستقبل بمعنى الماضي لصدق الموعود به، ولقَصْدِ التقريب لوقوعه، فجعل – وإن كان غير واقع – كأنه واقع مجازًا». انظر: الجنى ٤٣٠.

(٣) القصص ١٥. ويستشهد بالآية بعد (ص ٩٩٣).

(٤) الكهف ١٨. ويستشهد بالآية بعد (ص ٩٩٣)، وانظر ما علقته ثمة (ح ١).

(٥) انظر: ص ٩٩٣.

(٦) سيبويه (٤/٢٢١): «وأما «ما»، فهي نفي لقوله: هو يفعل، إذا كان فى حال الفعل، فتقول: ما يفعل، وتكون بمنزلة «ليس» في المعنى».

(٧) القول ورد في الكتاب (٣/٢٠). واستشهد به المؤلف في: البسيط ١/٢٤٢ و٢/٩٢٠.

وسوف ؛ حالُهما في الفعل، كحال الألف واللام في الاسم، إنما جيء بِهِنّ لزوال الشياع والاختصاص[١].

فلذلك[٢] لم يذكر أبو علي في التخليص للاستقبال، إلا «السين» و«سوف». وكذلك فعل أبو القاسم[٣]، رحمه الله.

فصل

قال: «**والحرفُ: ما جاءَ لمعنًى، لَيْسَ باسْمٍ ولا فِعْلٍ**»[٤].

أي ليس ذلك المعنى معنى اسم ولا فعل. لَمّا بيّن أن الاسم يُسند ويُسند إليه، ولا ينافرهما وضعُه، وأن الفعل يُسْنَد ولا يُسْنَد إليه، وأن ذلك مقتضاه بوضعه، أخذ يُبيِّن الحرف، فقال: كل ما جاء لمعنى ؛ ذلك المعنى لا يوجد للاسم ولا للفعل، فهو حرف، فَصَحّ أن الحرف هو: ما لا يُسنَد ولا يسند إليه ؛ إذ لو كان يُسند إلى شيء لكان كالفعل والاسم، ولو كان يُسند إليه

---

(١) سيبويه (١/١٤): «وتقول: سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك، فتُلحقها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة». والمعنى الذي قصده سيبويه هو زوال الشياع بين الحال والاستقبال، واختصاصه بالمستقبل.

(٢) أي لأن السين وسوف وحدهما يصرفان المضارع للمستقبل دون احتمال الحال.

(٣) الزجاجي. انظر: الجمل ٨.

(٤) الإيضاح ٨، والمقتصد ١/٨٤. وفي شرح العكبري (٢/٥٣): «والحرف ما جاء لمعنى ليس غير». وفي بعض النسخ: ليس باسم ولا فعل» وأشار محققه إلى أنّ «ليس غير» يوافق ما في نسخة الظاهرية ٢/ب من الإيضاح. وأقول: لم يشر المؤلف إلى هذه الرواية. أما «ليس باسم ولا فعل» فهي عبارة سيبويه (١/١٢). وحدّه آخرون: ما دل على معنى في غيره، أو ما جاء لمعنى في غيره. وإنما سُمّي الحرف حرفًا، لأنه يأتي في طرف الكلام. وانظر: نتائج الفكر ٦٤، والحدود في النحو ١٠٢، ١٠٣.

شيءٌ لكان كالاسم.

والضمير الذي في «ليس» عائدٌ على «المعنى»، وهو على حذف مضاف ؛ تقديرُه: ليس ذلك المعنى بمعنى اسم ولا فعل. ولا يجوز أن يكون الضمير في «ليس» عائدًا على «الحرف»[١]، ويكون التقدير: ليس الحرف باسم ولا فعل ؛ لأن هذا إخبارٌ بغير فائدة ؛ لأنه حين قال: الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء، قد أعطى أن كُلَّ واحد مخالفٌ لصاحبه ؛ إذ لو كان إياه لكان في التقسيم تداخلٌ، ولم يكن تقسيمًا صحيحًا.

ثم قال: «**نحوُ**: [٣١] **لامِ الجرِّ وبائِه**»[٢].

اعلم أن الحرف يأتي لمعنى في الاسم، ولمعنى في الفعل، ورابطًا بين اسمين، ورابطًا بين فعلين، ورابطًا بين اسم وفعل، ورابطًا بين جملتين، ودالًّا على معنى في الجملة، وتوكيدًا، وزائدًا[٣]، ونائبًا مناب

---

(١) أجاز العكبري (شرح الإيضاح ٢/٥٣، ٥٤) ذلك، قال: «وقيل: هو نعت للحرف، كأنه وصفه بوصفين: أحدهما: إثبات، وهو ما دلّ على معنى فقط في غيره، والآخر: سلب، أي الحرف: ما لا تحسن فيه علامات القسمين الآخرين».

وأقول: توجيه العبارة على هذا النحو فيه قَسْر للألفاظ، وتحميل لها أكثر مما تحتمل.

ووجّه الجرجاني (المقتصد ١/٨٤) رواية «ليس غير» أيضًا بإعادة الضمير في «ليس» على الحرف، كأنه قال: ليس الحرف غير ما ذكرنا من أنه جاء لمعنى. والمقصود: معنى غير متصرف، أي لا يكون فاعلًا ولا مفعولًا ولا مضافًا إليه.

وأقول في هذا التوجيه ما قلت في سابقه.

(٢) الإيضاح ٨، والمقتصد ١/٨٤.

(٣) إلى هنا والكلام بحروفه تقريبًا للجزولي، وشَرَحَهُ الشلوبين شيخ ابن أبي الربيع. ومن أمثلة المعاني المقصودة التي يأتي لها الحرف: في الاسم: لام التعريف، وفي الفعل: حرفا التنفيس، والربط بين الاسمين والفعلين: واو العطف، والربط بين الاسم والفعل: مررت بزيد، والربط بين جملتين: =

الفعل[1] ، ونائبًا مناب الجملة[2] . وسيأتي بيان هذا مكملًا في أبوابه ، إن شاء الله .

* * *

= واو العطف أيضًا . والدلالة على معنى في الجملة : النفي في نحو : ما قام زيد ، أو الاستفهام نحو : هل قام زيد ؟ أو التأكيد نحو : إنَّ زيدًا قائم . وقد يأتي الحرف لمجرد الزيادة ، نحو : ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ ، أو : ما إن قام زيد . وانظر : شرح المقدمة الجزولية ١/٢١٨ - ٢٢٧، والتوطئة ١١٣، ١١٤.

(١) مثل « يا » الندائية ، نابت مناب الفعل « أدعو » .

(٢) مثل أحرف الجواب : « نعم » ، و« بلى » ، و« لا » . كقوله - تعالى - : ﴿ ألست بربكم قالوا بلى ﴾ ، أي : أنت ربنا . هذا وللجرجاني كلام نفيس في انقسامات الحروف ، انظره في : المقتصد ١/٨٥ - ٩١.

بـــاب

ما إذا ائْتَلَفَ من هذه الكَلِمِ الثلاث كــان كــلامًا مُسْتَــقِلًا[1]

اعلم أنه لما أَعطى في الباب المتقدم أن الكلام يتركَّب من أجزاء : الاسم ، والفعل ، والحرف ، أخذ يُبيِّنُ أنه ليس كل جزأين - أيِّ جزأين كانا - إذا ركَّبتَهما كانا كلامًا ، فقال : إنما ذلك في بعضها ، فلهذا هو وضع الباب .

و« ما » هنا واقعة على اثنين ، وهما اللذان إذا رُكِّبا كانا كلامًا ، فكأنه قال : باب اللفظين اللذين إذا ائتلفا كانا كلامًا ، فأعاد الضمير على اللفظ[2] ، ولو أعاده على المعنى لجاز ، كما قال[3] :

* نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ[4] *

أي مثل اللذين يصطحبان .

ولو كانت « ما » واقعة على واحد ، لكان التقدير : باب الجزء الذي إذا

(١) الإيضاح ٩، والمقتصد ١/٩٣، والإفصاح ١٥، وشرح العكبري ٢/٦٠.

(٢) الضمير في « ائتلف » يعود على لفظ « ما » .

(٣) الفرزدق .

(٤) من الطويل ، وصدره :

* تَعَشَّ فإنْ عاهدْتَنِي لا تخونُني *

والشاهد فيه : تثنية « يصطحبان » حملًا على معنى « مَنْ » ، وقد فصل بين « مَنْ » وصلتها بالنداء . والبيت في : ديوانه ٢/٣٢٩، والكتاب ٢/٤١٦، والمقتضب ٢/٢٩٥، والخصائص ٢/٤٢٢، والمحتسب ١/٢١٩، وابن يعيش ٢/١٣٢.

ائتلف كان كلامًا، وهذا لا يصحُّ إلا على حذف وتقدير، لا يُحتاج إليه مع ماذكرتُه. واللَّه أعلم.

فصل

قال: «**فالاسمُ يأتلفُ مع الاسمِ، فيكونُ كلامًا مفيدًا**»[1].

قوله: «مفيدًا»، وفي الترجمة: «مستقلًّا» من الصفة المؤكِّدة؛ لأن الكلام لا يقع إلا على المفيد[2]، إلا أنه قد يوجد، بحكم الاتساع في كلام سيبويه، إطلاق الكلام على آحاد الكلام التي منها قام[3].

والصفة المؤكِّدةُ جاءت في كلام العرب[4]. قال اللَّه – سبحانه –: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾[5].

اعلم أن الكلام لا بُدَّ أن يكون فيه مسندٌ ومسند إليه، على حسب ما تقدَّم. وقد تقدم أن الاسم يُسند ويُسند إليه، والفعل يُسند ولا يُسند إليه، والحرف لا يُسند ولا يُسند إليه. فإذا كان معك اسمان جعلت أَحَدَهما مسندًا إلى الآخر

(١) الإيضاح ٩، والمقتصد ١/٩٣.

(٢) سيبويه (١/١٤): «ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلامًا».

(٣) ومن ذلك قوله (١/٢٠): «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنًا». فأنت تراه قد جعل الأفعال كلامًا، كما جعل الأسماء كلامًا، وهذا منه اتساع.

(٤) ابن أبي الربيع: «ويجيء النعت توكيدًا، ومثاله: ﴿لا تتخذوا إلهين اثنين﴾ فاثنان نعت لإلهين، والمراد بذلك التوكيد». البسيط ١/٢٩٧.

(٥) النحل ٥١. وبعضهم يُخرج الآية من باب النعت أصلًا، ويجعل «اتَّخَذَ» ناصبة لمفعولين: أولهما (اثنين) وثانيهما (إلهين) قدم المفعول الثاني على الأول. انظر: الدر المصون ٧/٢٣٥، وانظر أيضًا: الكشاف، وإعراب القرآن للنحاس، في موطن هذه الآية.

فكان كلامًا. وكذلك إذا كان معك فعل واسم، جعلت الفعل مسندًا إلى الاسم، فكان كلامًا. وأما إذا كان معك اسم وحرف، أو فعل وحرف، أو فعلان، أو حرفان، فلا يكون كلامًا؛ لما ذكرته من أن الحرف لا يُسند ولا يُسند إليه، والفعل يسند ولا يسند إليه.

ولأجل هذا – واللَّه أعلم – بَنَى أبو علي [٣٢] بيانَ الاسم والفعل والحرف على الإسناد، ليبني عليه هذا البابَ. واللَّه أعلم.

ثم جاءَ بالمثال فقال: «**عمرٌو أخوك**»[1].

جاء بعض المتأخرين[2]، فقال: إنما كان ينبغي أن يأتيَ باسمين[3] على شرطه، فيقول: ذا زيد، وأَما «عمرو أخوك»، فهي ثلاثة أسماء.

فالجواب: أن الاسم الثالث إنما جيء به؛ لبيان الاسم الثاني وتعريفه، ثم بعد ذلك وقع الإسناد بين الأول والثاني، ولاحظَّ للثالث في الإسناد.

وكذلك المثالُ الذي بعده؛ الاعتراض فيه والجواب كما تقدَّم. والإسناد إنما وقع بين الاسمين، فصار هذا بمنزلة لو قال: ذا زيد.

(١) الإيضاح ٩، والمقتصد ١/٩٣.

(٢) منهم: ابن الطراوة. انظر: الإفصاح ١٥.

(٣) علّق محقق الإفصاح من حواشي نسخته الخطية كلامًا للشلوبين، قال فيه: «إنما كان يلزم أبا علي هذا الاعتراض لو كان مراده بقوله: فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا: أنه إذا ائتلف لفظ واحد مع لفظ واحد.. ولم يرد ذلك قط، وإنما أراد أنه إذا ائتلف شيء من هذا الجنس مع شيء منه.. وقولنا «شيء» لا يقتضي لفظًا واحدًا دون غيره ...».

فصـــل

قال: « **ومن ذلك: زيدٌ في الدار** »[١].

اعلم أنَّ من الناس[٢] من قال: إن الإشارة إلى ائتلاف الاسم والاسم[٣]؛ لأن التقدير: زيد مستقر في الدار. وكذلك: زيد عندك؛ هو من تأليف الاسم مع الاسم؛ لأن التقدير: زيد مستقر عندك. ولا بُدَّ من تقدير هذا؛ لأَن الظرف والمجرور لابُدَّ لهما من متعلَّق؛ فعلٍ أو معنى فعل.

وكان الأستاذ أبو علي يذهب إلى أَنَّ الإشارة إلى « الباب »[٤]، التقدير: ومن الباب: زيد في الدار، ويقول: أبو علي قد بَيَّنَ هذا في غير هذا الكتاب[٥]، فقال: إن الجمل ثلاث: زيد أخوك، وقام زيد، وزيد في الدار، فلا يُحمَل كلامه في هذا الكتاب إلا على ما قاله، وتَبَيَّن من مذهبه. ثم كان يقول: وهو الصحيح؛ لأن المجرور والظرف في هذا الموضع وما جرى مجراه قد ناب مَناب ما يَتعلَّقان به؛ لأنه لا يظهر. وكل محذوف التزم حذفه، فلابد أن

---

(١) الإيضاح ٩، والمقتصد ١/ ٩٤، وشرح العكبري ٢/ ٦١.

(٢) هو ابن الطراوة. انظر: الإفصاح ١٥.

(٣) الذي سبق في كلام أبي علي، فقد قال: « فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلامًا مفيدًا... ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون ذلك ...». الإيضاح ٩.

(٤) في قول أبي علي: باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم...

(٥) انظر: المسائل العسكرية (١٠٥ - ١٠٩). وقد أطال أبو علي الكلام ثَمَّة في المسألة، وجعل نحو « زيد في الدار » قسمًا برأسه من أقسام الكلام. وهو مذهبه الذي يشير المؤلف إليه. وقد سبقه إليه الأخفش. فما صُدِّر بظرف أو جار ومجرور؛ قسم ثالث غير الجملتين الاسمية والفعلية.

يكون ذلك لإنابة شيء مُنابه[١]. فإذا تَقرَّر أن هذا الظرفَ وهذا المجرورَ قد ناب مَنابه، لَزِمَ أن يتولَّيا عملَه، ويكونَ الحكمُ لهما حتى كأنَّ ذلك لم يكن، فينبغي أن يُدَّعى أن الضمير الذي كان في « مستقر » صار هنا في الظرف والمجرور.

فإن قلتَ: وكيف يُقال: إن « مستقرًا » هنا لا يظهر، وقد قال- سبحانه-: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾[٢]، فيجوز على هذا أن تقول: زيد مستقر عندك؟

فالجواب: أن ﴿ مُسْتَقِرًّا ﴾ في الآية غير « مستقر » المقدَّر هنا؛ لأن ذلك لا يُفْهَم منه لو ظهر إلا ما يُفْهم من الظرف والمجرور، ولو فُهِم منه شيء زائد لم يَجُزْ حذفُه، ولا أُنيبا مُنابه؛ لأنه كان ينقض المعنى، و﴿ مُسْتَقِرًّا ﴾ في الآية يفهم منه غير ما يفهم من « عند »، ألا ترى أَنَّك تقول: زيد عندي، وإن لم يكن حاضرًا، لكنه بحيث لو وجهتَ إليه لأتاك، والمراد في الآية: فلما رآه حاضرًا بين يديه قال: هذا من فضل ربي[٣].

فإن قلتَ: فقد صَحَّ أن « مستقرًا » هنا لا يظهر، فمَنْ قال: إن العرب
[٣٣] جعلت حكمه للظرف، وإن العرب لم تراعه؛ إذ كان محذوفًا لا يظهر؟

فالجواب عن ذلك أمران:

أحدهما: ماذكرتُه أولًا من أن الشيء لا يُلْتَزَمُ حذفُه إلا لإنابة غيرِه مُنابه.

---

(١) انظر ما عَلَّقه محقق الإفصاح (١٥) من حواشي نسخته الخطية، من كلام أبي علي الشلوبين، وهو لا يخرج عما هنا، وإن اختلفت الألفاظ.

(٢) النمل ٤٠.

(٣) صَرَّح في البسيط (١/ ٥٤٩) بأن هذا الانفصال للشلوبين.

الثاني: أنهم يقولون: زيد في الدار قائمًا، وزيد عندك جالسًا، ولا يقولون: زيد قائمًا في الدار، ولا زيد جالسًا عندك. ولو كان العامل في الحال «مستقرًا» لكان حكم الحال والظرف سواء؛ لأنهما متعلقان بشيء واحد، فجاز لكل واحد منهما أن يتقدَّم صاحبه، فيُقال: زيد في الدار جالسًا، وزيد جالسًا في الدار، كما تقول: زيد ضارب في الدار قائمًا، وزيد ضارب قائمًا في الدار، فعدم تقدم الحال هنا عليهما دليلٌ على أن العامل في الحال الظرف أو المجرور بما فيهما من معنى الفعل، ونيابتهما منابه، والحال إذا عَمِل فيها المعنى لم تتقدَّم عليه. وهذا الذي قاله الأستاذ أبو علي، وحَكَى أن الفارسيَّ ذكره في غير هذا من كتبه، صحيحٌ؛ لما ذكره من النيابة. والاستدلال صحيح، ولأنَّ المسموعَ ليس هو إلا الاسمَ والظرفَ أو المجرور، وما يتقدر من «مستقر» إنما هو صنعة؛ لأنهما لا بُدَّ لهما من متعلّق، وأما الإفادة فلم تحصل إلا من الملفوظ به. والله أعلم.

وقد وجدتُ لأَبي علي في «العسكريات»: «وقد جعل أبو بكر[1] «زيد في الدار» في بعض كتبه قسمًا برأسه. وذلك مذهبٌ حسن؛ ألا ترى أن «زيدًا في الدار» كلام؟ وهو - وإن كان لا يخلو من الفعل أو الاسم؛ لأن المجرور يطلب ما يتعلق به - قد صار له الآن حكمٌ خرج به عن الأصل؛ يدلُّك على ذلك قولهم: إن في الدار زيدًا، ولا تدخل «إنَّ» على الفعل، ولا يصحُّ أن يكون المتعلق به المجرور اسمًا؛ لأنه لو كان كذلك لم ينتصب «زيد».

(١) أبو بكر بن السراج، شيخ أبي علي، وصاحب «الأصول في النحو». انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ١١٢ - ١١٤، وإنباه الرواة ١٤٥/٣ - ١٥٠.

ونقلتُ كلامه بالمعنى[1]، فلعل الأَستاذ أبا علي يريد هذا الذي ذكره في «العسكريات»، ويمكن أن يكون وقف على كلامٍ آخرَ يقتضي هذا.

فصـل

قال: «**وَيَدْخُلُ الحَرْفُ على كُلِّ وَاحِدَةٍ من [هاتين] الجُمْلَتَين، فيكونُ كلامًا**»[2].

جاء بعض الناس فقال: ما ذكرتموه من أن الجمل ثلاثٌ، وقلتم: إن ذلك مراد أبي علي في هذا الكتاب = باطلٌ؛ لأنه لو كان ذلك مُرادَه، لقال: ويدخل الحرف على كُلٍّ واحدة منها، ولم يقل: من الجملتين، فدلَّ ذلك على أن الإشارة في «ذلك»، إنما هي لائتلاف الاسم مع الاسم.

الجواب: أنها ثلاثٌ من جهة المسند، وهي من جهة البناء على الأول تنقسم قسمين: إما أن يبنى الكلام على الاسم، وإما أن يبنى على الفعل.

(١) نص كلام أبي علي في المسائل العسكرية (١٠٥ وما بعدها): «وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسمًا برأسه، وذلك مذهب حسن؛ ألا ترى أن الكلام - وإن كان لا يخلو مما ذكرنا في الأصل - فقد صار له الآن حكم يخرج به عن ذلك الأصل؟ يَدُلُّك على ذلك قولك: إن في الدار زيدًا، فلا يخلو ذلك المقدر المضمر من أن يكون اسمًا أو فعلًا - كما أعلمتك - فلو كان فعلًا لم يجز دخول «إن» في هذا الكلام؛ ألا ترى أن «إنَّ» لا مدخل لها في الأفعال؟ وكذلك أخوات «إن» ...». وعرض المؤلف في البسيط أيضًا (١/ ٥٤٧، ٥٤٨) للمسألة، وردّ على من يخطئ القول بأن خبر المبتدأ يكون على ثلاثة أقسام لا قسمين.

(٢) «واحدة» في اثنين من الأصول الخطية للإيضاح (٩)، والمقتصد (١/ ٩٤). وفي ثلاثة من أصول الإيضاح، وشرح العكبري (٢/ ٦١): «واحد». وفي هذا المصدر الأخير زيادة «هاتين» قبل «الجملتين».

وقولُهم: «زيد أخوك» و«زيد في الدار»، وإن اختلفا من جهة المسند، فقد اتفقا في أن كلَّ واحد منهما يُبْنَى [٣٤] الكلام فيه على الاسم.

وقوله: «**فيكونُ كلامًا**».

يريد أن الحرف إذا دخل على هذه الجمل لم يُزِلْها عن أن تكون كلامًا مُسْنَدًا ومُسْنَدًا إليه. والإسناد بالحقيقة إنما وقع بين الاسمين أو بين الاسم والفعل، ولا حظَّ للحرف في الإسناد، وإنما دخلَ لمعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: هل زيد قائم؟ فالإسناد إنما وقع بين «زيد» و«قائم»، وإنَّما دخل الحرف؛ ليجعل الكلام استخبارًا؛ ألا ترى أنك لو أزلت الحرف لبقي مسندٌ ومسندٌ إليه، إلا أنه على غير ذلك المعنى، ولو أَزلتَ أحد الاسمين لم يَبْقَ كلامٌ؛ لأنه لم يَبْقَ مُسْنَدٌ ومُسْنَدٌ إليه.

وكذلك إذا قلت: هل قام زيد؟ إن أزلتَ الاسم أو الفعل لم يبقَ مسند ومسند إليه، ولو أزلت الحرف لبقيا.

وكذلك جميع الحروف الداخلة على الجمل، إذا أزلْتَها لم يختلَّ الإسنادُ، وهو الضَّمُّ على جهة الإفادة. وإنما يزول بزوالها المعنى الذي جيء بها إليه، فيُعْلَم بذلك أن الإسناد إنما وقع بين ما عداهما من الكَلِم[1].

---

(١) لم يخرج ابن أبي الربيع عما قاله الجرجاني والعكبري. انظر: المقتصد ١/ ٩٤، وشرح الإيضاح ٢/ ٦١.

فصـل

قال: «**وما عدا ماذُكِرَ مما يمكنُ ائتلافُه من هذه الكلم فَمُطَّرَح**»[1].

يريد - واللَّه أعلم - ماعدا الاسم والاسم، أو الاسم والفعل، مِمّا يمكن أن يُضَمَّ إليهما، فَمُطَّرَحٌ في الإسناد، أي لاحظَّ له في الإسناد، كما ذكرتُه في الفصل الذي يليه هذا[2]. وقد بَيَّنْتُه بما أمكنني.

ثم قال: «**إلا الحرفَ مع الاسمِ في النّداء**»[3].

رَدَّ عليه كثير من الناس في هذا الموضع، فقالوا: لابُدَّ في النداء من فعل، ولولا ذلك لم تجد للاسم ناصبًا إذا قلت: يا عبد اللَّه. وإنما التقدير: أريد عبد اللَّه، وأنادي عبد اللَّه، فهنا فعل مقدَّر، وبذلك صَحَّ النصب[4].

---

(١) الإيضاح ٩، والمقتصد ١/ ٩٥.

(٢) في المخطوطة: «يلي هذا». وهو تحريف، إذ قال قبل: «ذكرته». والعبارة تستقيم بما أثبته. وقد تكرّر. انظر: ص: ١٥٤.

(٣) الإيضاح ٩، والمقتصد ١/ ٩٥. وقال أبو علي في المسائل العسكرية (١٠٩): «فأما قولهم في النداء: يا زيد، واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلف من اسم وحرف، فذلك لأن الفعل هاهنا مراد عندهم».

(٤) نَصْبُ المنادى بفعل لازم الإضمار هو مذهب سيبويه (الكتاب ١/ ٢٩١). وكلام المبرد في المقتضب (٤/ ٢٠٢) يوافق كلام سيبويه، ونسب الرضي له (شرح الكافية ق ١، مج ١/ ٤٠٨) إجازة نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل، وعقّب: «وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل، فلا يكون - إذن - من هذا الباب، أي مما انتصب المفعول به بفاعل واجب الحذف». ومفهوم كلام ابن أبي الربيع هنا أنه يتابع المبرد في الرأي الذي نسبه الرضي إليه. في حين صَرَّح في البسيط (١/ ١٦٢)، والملخص (١/ ٤٥٥) بأن المنادى منصوب بإضمار فعل لا يظهر. وهو ما يفهم من كلام أبي على في المسائل العسكرية ١٠٩، ١١٠. وانظر في المسألة أيضًا: ابن بَرْهان ١/ ٢٧١، وابن يعيش ١/ ١٢٧.

الجواب: أنَّ هذا الفعل لم يظهر قطّ، وأن حرف النداء أُنيب مُنابَه، والحكمُ للنائب[1].

ومما يدلُّك على أن حرف النداء أُنيب مُناب الفعل أنهم لم يميلوا من الحروف إلا حرف النداء و«بلى»، أمالوا حرفَ النداء؛ لتنزله منزلةَ الفعل بالنيابة[2]، و«بَلَى»؛ لشبهها بالاسم[3]. وحُكي إمالة «إمّالا» قليلًا، وذلك للنيابة[4]. وسيأتي الكلام في هذا مستوعبًا في «باب الإمالة»[5]، إن شاء الله.

فلما لم يظهر الفعل، ولم يكن الظاهرُ والمسموعُ للمخاطَب إلا الحرفَ والاسم، ومنهما فهم السامع مقصود المتكلم ومرادَه، جعل الائتلافَ وقع بين الاسم والحرف، فالكلامُ هنا كالكلامِ في قولك: «زيد في الدار». وقد وقفتُ على مثل هذا في «العسكريات»، لأبي علي[6]. وبهذا الوجه جعل أبو القاسم «حتى» و«لام الجحود»، و«الفاء»، و«الواو»، نواصبَ؛ لأنَّ «أنْ» لا

---

(١) إنما أُنيب «يا» مُناب الفعل لئلا يلتبس النداء بالخبر، ألا ترى أنك لو قلت: أدعو عبد الله، لم يُعلم أنك تناديه، أو تُخبِرُ أن من نيتك دعاءَه. انظر: المسائل العسكرية ١١٠، والمقتصد ١/ ٩٥.

(٢) ذكر العكبري (شرح الإيضاح ٢/ ٦٢) دليلين آخرين لنيابة «يا» عن الفعل: عملها النصب، وتعلّق حرف الجر بها.

(٣) في قيامها بنفسها ونيابتها عن الجملة. انظر: ابن بَرْهان ١/ ٢٧٢، وشرح العكبري ٢/ ٦٢.

(٤) حكى الإمالةَ الزجاجُ، لأنها صارت بمنزلة كلمة واحدة، فأُميل الألفُ الآخِرُ منها، كما أُميل الألف في «حبارى» و«حبالى». و«إما لا» من قولهم: إما لا فافعل هذا، أي إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا. وهي مركَّبة من «إن» و«ما» و«لا»، حُذف الفعل لكثرة الاستعمال، وزيدت «ما» عوضًا عنه، فصارا بمنزلة حرف واحد. انظر: الكتاب ١/ ٢٩٤، وكتاب الشعر ١/ ٥٩، والإنصاف ١/ ٧٢.

(٥) انظر: ٥١/٤ وما بعدها (نسخة الحمزاوية).

(٦) انظر: المسائل العسكرية ١٠٩ وما بعدها.

تظهر بعدها، وصارت نائبة مَنابها[1]. وإذا تَتَبَّعْتَ هذا في الصنعة وجدتَهم يراعونه ويبنون [٣٥] عليه. والله أعلم. ولابن الطراوة هنا اعتراض آخر، قال: ليس النداء كلامًا[2]!

والكلام معه هنا في حد الكلام، ولا أعلم خلافًا بين النحويين أن الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع. وإذا نظرتَ إلى النداء وجدتَ هذا الحدَّ واقعًا عليه، فإن وافقَنا في حَدِّ الكلام، فكلامه هنا ساقطٌ. وإن خالف في حَدِّ الكلام، فهو مخالف لكلام النحويين ونَقَلَةِ كلام العرب، فكلامه أيضًا ساقط. والله أعلم.

* * *

---

(١) الجمل ٢٢. وانظر: البسيط ١/ ٢٣٥، ولكنه ثمة أشار إلى أنه قال في «باب حتى» (الجمل ٢٠١): إن الفعل ينتصب بعد «حتى» بإضمار «أن»، فيظهر من هذا أنَّ جعله «حتى» و«لام الجحود» من النواصب مسامحة.

(٢) ليست هذه عبارته، ولكنَّها مفهومة من كلامه في الإفصاح (١٦، ١٧) فقد أخرج النداء عن المعاني الثلاثة: الدعاء والسؤال والخبر، وجعله بمنزلة الأصوات، نحو: «حَوْب»، وهو زجرٌ للخيل، و«غاق»، وهو صوت الغراب.

بابُ

حَـدّ الإعرابِ[(١)]

انتُقِدَتْ عليه هذه الترجمة ؛ لأنه ذَكَر في الباب حدَّ الإعراب ، وأنه يكونُ بالحروف ، ويكونُ بالحركات ، ويكون الإعراب في اللفظ ، والتقدير . وذكر فيه أيضًا ما يُعْرَب من الأسماء بالحروف ، وغير ذلك مما احتوى عليه الباب ، فكان ينبغي له أن يقول : باب الإعراب[(٢)] ، كما قال غيره .

كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا بأن يقول : ترجم الباب بأوّل ما ذُكر فيه ، وأول ما ذكر في الباب حدُّ الإعراب ، كما قالوا : كتاب الحماسة[(٣)] ، وفي الكتاب : الحماسة والمراثي والأدب والنَّسيب ، وغير ذلك . وكما قالوا : كتاب « اطْرَغَشَّ وابْرَغَشَّ » ، وفي الكتاب ذُكر كل ما هو على هذا الوزن من اقْشَعَرَّ واقْسَأَنَّ[(٤)] ، لكن أَوَّل ما ذُكر فيه : اطرغشَّ المريض ، وابرغشَّ ، إذا أفاق من

(١) كذا في أربعة من الأصول الخطية للإيضاح ١١، والإفصاح ١٩، وشرح العكبري ٢/ ٦٤. وفي المقتصد (١/ ٩٧) ونسخة دار الكتب المصرية من الإيضاح ، سقطت كلمة « حد » .

(٢) هي رواية من روايات الإيضاح ، انظر : ح السالفة . وعليها لا داعي لانفصالَي الشلوبين ، والمؤلف .

(٣) كتاب الحماسة ، من اختيار أبي تمام من عيون الشعر العربي ، وهذا العنوان غلب على هذا الكتاب عند المتأخرين تسمية له بأول أبوابه ، ويليه أبواب : المراثي والأدب والنسيب والهجاء ، والوصف والمديح والصفات والملح وخدمة النساء . وللكتاب عدة طبعات وشروح . ولأبي تمام كتاب آخر يطلق عليه « الحماسة الصغرى » ، أو « الوحشيات » وهو كسابقه في اشتماله على فنون مختلفة . وهو مطبوع .

(٤) اقْسَأَن الشيء ، والليل : اشتدَّ . والرجل : كَبِر وعَسِي . وقال صاحب اللسان (قسن) : والقِسْيَنّ : الشيخ القديم . وكذلك البعير .. فإذا اشتقُّوا منها فعلًا على مثال « افعالّ » همزوا ، فقالوا : اقْسَأَنَّ » . وأقول : الفعل على هذا ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف ، ووزنه : افعالَّ ، والمؤلف يريد : افعلَلَّ .=

مرضه[(١)] . وكذلك كتاب الحماسة ، كأنه قال : الكتاب الذي ذكر في أوله الحماسة ، وكأنه قال : الباب الذي ذُكِر في أوَّله حَدُّ الإعراب[(٢)] .

ويُحْتَمل عندي أن يريد أبو علي أن يذكر حَدَّ الإعراب لاغير ، وتطرَّق من ذكر الحد إلى ذكر ما ذكره في الباب ؛ لما فيه من بيان الحد ولتعلُّقِه به ؛ ألا ترى أن الحدَّ إنما هو أن يختلف الأواخر لاختلاف العوامل ، فَبَيَّنَ الاختلاف ، فقال : يكون بالحركات ، ويكون بالحروف ، وإذا كان بالحركات فيكون لفظًا وتقديرًا ، ثم تطرَّق من ذلك إلى ما ذُكر ؛ لما فيه من التعلُّق بالحدّ . واللَّه أعلم .

فصـــل

قال : « **الإعراب أن يختلف أواخرُ الكَلِمِ لاخْتِلافِ العوامل** »[(٣)] .

اعتُرِض هذا الحد بالمصادرِ التي لا تتصرف[(٤)] وبالظروف التي لا تتصرف[(٥)] ، نحو : سبحانَ اللَّه ، ومعاذَ اللَّه ، وريحانه[(٦)] ، وسَحَرَ ، إذا أردته

= واستشهد أبو علي بـ« اقسأن » في التكملة (٥٢٤) ، ضمن « باب الفعل الرباعي » . وانظر : الكافي ٤/ ٤٦ (الحمزاوية) .

(١) انظر : لسان العرب والتاج (برغش وطرغش) . ولم أهتد إلى صاحب هذا الكتاب .

(٢) هذا الانفصال ليس في حواشي الشلوبين على الإفصاح ، فلعله في « شرح الإيضاح » المفقود .

(٣) « يختلف » (كذا) في أحد أصول « المقتصد » (١/ ٩٧) ، وفي الإيضاح (١١) : تختلف . و« العوامل » (كذا) في أصلين من أصول الإيضاح ، وفي الأصول الثلاثة الباقية ، والمقتصد : العامل .

(٤) عقد سيبويه (١/ ٣٢٢) لها بابًا : هذا بابٌ أيضًا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره .

(٥) من أجل هذا الاعتراض عرَّف في الملخص (١/ ١٠٤) الإعراب بأنه : تهيؤ الكلمة لتغير آخرها لاختلاف العوامل عليها .

(٦) سيبويه (١/ ٣٢٢) : « كأنه حيث قال : « سبحان اللَّه » قال : تسبيحًا ، وحيث قال : « وريحانه » ، قال : واسترزاقًا ، لأن معنى الريحان الرزق ... وكأنه حيث قال : « معاذ اللَّه » ، قال : عياذًا باللَّه ، وعياذًا انتصب على أعوذ باللَّه عياذًا ، ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا كما لم يظهر في الذي قبله » .

ليوم بعينه[1]، وما أشبهها، فإنها لم يختلفْ أَواخرها، وأَلزمتها العرب طريقةً واحدة.

الجواب: إن هذه الأسماء، وإن لم تختلف أواخرها، وألزمتها العرب طريقة واحدة، لو قُدِّرت العوامل مختلفة لاختلفت أواخرها، فهي لذلك معربة[2]؛ لأن الأسماء هذا أصلها [٣٦] ولا تُوجد مبنيَّةً إلا لأسباب، على حسب ما يذكر بعد، وتلك الأسباب معدومة في هذه الأسماء، فهي لذلك مما يختلف آخره لاختلاف العوامل، لكنَّ العربَ ألزمتْها طريقةً واحدة، فليس ذلك بالمُخرِجِ لها عن أن تكون معربة؛ لأنها لو اختلفت عليها العوامل لاختلف آخرها[3].

فعلى هذا: الأسماء المعربة على قسمين:

أحدهما: متصرفة، تُستعمل فاعلة ومفعولة، وغيرَ ذلك مما تكون عليه الأسماء في الكلام، فهذه اختلافها.

الثاني: غير متصرفة، وهي التي تلزم طريقةً واحدة، ولا تُوجد على غيرها، إلا أنها بصفة تلك، فتحكم بأن العربَ لو أَدخلت عليها العواملَ،

---

(١) ذلك أن يكون ظرفًا غير مصروف، ليس غير، فإذا كان سحرًا من الأسحار كان مصروفًا، واستُعمل ظرفًا واسمًا. انظر: العضديات ٥٥.

(٢) في المخطوطة: معرفة، تحريف.

(٣) هذا الرد هو رد شيخه الشلوبين على من اعترض أيضًا حَدَّ الإعراب عند الجزولي، وقال: إن تلك الأسماء - يريد المصادر والظروف الملازمة للنصب - أصلها أن تختلف لاختلاف العوامل لأنها غير مشبهة للحروف، ولكن منع ذلك قلة تمكنها ... وقوانينهم إنما يعقدونها أبدًا على الأصول لا على العوارض. انظر: شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٥١.

واستعملَتْها في تلك المواضع، لاختلفت أواخرها، فيصحُّ لها بذلك أَن توصف بأنها معربة، وأَنَّها تختلف أواخرها لاختلاف العوامل، وهذا كما تقول: زيد شجاع، وإن كان لم تر له ثباتًا في مواضع الشِّدَّة، لكنه بصفةِ من عُلمِ ذلك منه، وكما تقول: هذا الصبيُّ كريمٌ، لأنك ترى له صفاتِ عُهِدَ الكرم معها، وكذلك تقولُ: هذا الصبيُّ نجيبٌ؛ لأنه بصفة عُهدت معها النّجابة. واللَّه أعلم.

فصل

قال: «**فالآخِرُ من هذا الاسم قد اخْتَلَفَ باعْتِقابِ الحركاتِ على آخرِه**»[1].

من النَّاس من أعادَ الضمير في «آخِرِه» إلى «الآخِر»، فرَدَّ عليه، وقالَ: أيُّ آخِرٍ للآخِرِ؛ الآخِر هي اللامُ من «رَجُل»؟

الجواب: أن الضَّميرَ يعودُ إلى «الاسم»، والعائدُ إلى المبتدأ، وهو «الآخر» مستترٌ في «اختلف». والتقدير: فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخر الاسم.

فإن قلتَ: فما فائدة تكرار اللفظ، وكان أخصر من هذا أَن يقول: فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات عليه؟

قلتُ: لو قالَ هذا لأمكن أن يُعادَ الضميرُ على الاسم، ويكونَ التقديرُ:

---

(١) سقطت «على آخره» من نسخة دار الكتب من الإيضاح (١١). وفي المقتصد (١/ ٩٧): «عليه» مكان «على آخره».

فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على الاسم ، فأظهر ذلك ، ليُعْلَم أنَّ التَّعاقُبَ على الآخر . وبهذا رأيتُ بعضَ الناس يعتلُّ لهذا الموضع[١] .

وفي بعض النسخ : « فالاسم قد اختلف باعتقاب الحركاتِ على آخره »[٢] .

وفي بعضها : « والآخِرُ من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات عليه »[٣] ، إلا أن أكثر الكتب على ماذكرتُه أولًا . وهاتان الروايتان أبْيَنُ[٤] .

واللَّه أعلم .

فصــل

قال : « **واعتقابُ هذه الحركاتِ المختلفةِ على الآخِرِ ، إنَّما هو لاختلافِ العوامِلِ الدَّاخِلَةِ عليه التي هي : « هــذا » و « رأيت » و « الباء »**[٥] .

واختلف النَّحْويون في العامل في خبر المبتدأ[٦] :

فمنهم من ذهب إلى أن المبتدأَ يعملُ في الخبر . وهو [٣٧] مذهب

(١) لم أهتد إلى من يشير إليه .
(٢) هذه الرواية لم ترد في الأصول الخمسة التي اعتمدها محقق « الإيضاح » ، ولا أصول « المقتصد » .
(٣) هذه رواية أربعة من أصول الإيضاح ، وأصول المقتصد .
(٤) لعدم ورود اعتراض عليهما .
(٥) « المختلفة » سقطت من أحد أصول « الإيضاح » (نسخة دار الكتب المصرية) . وفى أصلين من أصول « الإيضاح » : « على الأواخر » ، وسقطت من نسخة دار الكتب المصرية ، كما سقطت من شرح العكبري ٢/ ٦٩. ومن الإيضاح (١١) ، والمقتصد (٩٧/١) سقطت « الداخلة عليه » . و « هذا » و « رأيت » و « الباء » مأخوذة من أمثلة أبي علي قبلُ : هذا رجل ، ورأيت رجلًا ، ومررت برجل .
(٦) ذكر العكبري (اللباب ١٢٨/١ وما بعدها) خمسة أقوال فيه : الابتداء ، والمبتدأ ، والابتداء والمبتدأ جميعًا ، والتعري من العوامل ، وأنه والمبتدأ يترافعان . وانظر في المسألة : مصادر الحواشي التالية .

سيبويه[١] . وهو ظاهر كلام أبي علي هنا ؛ لأنه قال : لاختلاف العوامل التي هي « هذا »[٢] .

ومنهم من ذهب إلى أن الابتداءَ يعملُ في المبتدأ والخبر[٣] .

ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء عاملٌ في المقدَّم منهما ، والمقدَّم عاملٌ في المؤَخَّر . فإذا قُلْتَ : « زيد قائم » . فالابتداء عامل في « زيد » ، و « زيد » عامل في الخبر . فإذا قلت : « قائم زيد » ، فالابتداء عاملٌ في الخبر ، والخبرُ عاملٌ في المبتدأ[٤] .

والصحيح الأول[٥] . وسـيأتي الكــلامُ في هذا في « باب

(١) يرى سيبويه أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ، صَرّح بهذا في أكثر من موضع من كتابه ، قال (١/ ٢٧٨) : « فأما الذي يُبنى عليه شيءٌ هو « هو » ، فإن المبنيَّ عليه يرتفعُ به ، كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد اللَّه منطلق » . وانظر : أيضًا الكتاب ١/ ٨١، ٤٠٦، ٢٩٢. وهذا المذهب هو مذهب جمهور البصريين ، ونُسب إلى المبرد . انظر : التبيين ٢٢٩، والارتشاف ٢/ ٢٨.
(٢) فقد جعل « هذا » التي تقع مبتدأ من العوامل . والمعمول هنا هو خبره . وصرَّح بنسبته إليه وإلى ابن جني العكبريُّ في : التبيين ٢٢٩.
(٣) هذا مذهب الأخفش ، وابن السرّاج في ما نسبه إليه أبو حيان والعكبري والرّماني والزمخشري . (انظر : المفصل ٢٤، والتبيين ٢٢٩، واللباب ١/ ١٢٨، والارتشاف ٢/ ٢٨) . ورَدَّه ابن مالك من أربعة أوجه ، انظرها في : شرح التسهيل ١/ ٢٧٠.
(٤) نسبه في « باب الابتداء » إلى الكوفيين (انظر ص ٢٩٤) ، واستبعده في « باب خبر المبتدأ » لأن الخبر إنما يقدم على نية التأخير ، فهو – وإن كان مقدمًا – في نية التأخير . (انظر : ص ٣٩٦) . ولم أجد في المصادر التي وقعت تحت يدي هذا المذهب لا منسوبًا للكوفيين ولا لغيرهم ، والمنسوب للكوفيين مذهبان : أحدهما أن المبتدأ والخبر يترافعان ، والثاني أن المبتدأ يرتفع بالعائد من الخبر . انظر : التبيين ٢٢٤ وما بعدها ، وشرح التسهيل ٢٧٢/١ والارتشاف ٢/ ٢٨، ٢٩.
(٥) لسلامته من الاعتراضات التي تَرِد على الآراء الأخرى ، ولأن الابتداء يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، والطالب إنّما يعمل في ما يطلبه . (انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٤٣، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٠) . وضَعَّفه العكبري من وجهين . انظر : اللباب ١/ ١٢٨.

الابتداء»(١)، إن شاء الله.

ومن النّاس(٢) من رَدَّ على أبي علي قولَه: «ورأيت»، وقال: إنما كان ينبغي أن يقول: «ورأَى»؛ لأن الفاعل لا حظَّ له في العمل في المفعول(٣)، إنَّما العاملُ في الفاعل والمفعول الفعلُ(٤).

وهذا الذي قاله صحيحٌ، لكنَّ العذر لأبي علي أنه لما كان الفاعل هنا قد اتَّصل بالفعل حتى صار كجزء منه، وصارت الكلمة كلُّها كأنها واحدة، ولذلك سُكِّنَتِ اللام من الماضي أَتى بهما معًا، ولم يَفْصل الفاعل من الفعل، وهذا الفاعل عندهم متى كان ضميرًا متَّصلًا، كان مع فعله كالشَّيْءِ الواحد، ويدلُّ على ذلك أشياء(٥)؛ أَذكرها، إن شاء الله، في باب الفاعل.

فصـل

قال: «**فالاختلافُ في اللَّفْظِ على ضربَيْن: أحدهما بتعاقب الحركات،**

(١) انظر: ص ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) لم أهتد إلى من يريد.

(٣) يرى الكوفيون والفراء أن العامل في المفعول هو الفعل مع الفاعل، كما نسب القول بأن العامل في المفعول هو الفاعل إلى هشام بن معاوية الضرير أحد أصحاب الكسائي: انظر: الإنصاف ١/ ٧٨، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/ ٥٢.

(٤) هذا رأي البصريين، لأن الفعل هو المقتضي للفضلات. انظر: شرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/ ٥٣.

(٥) يريد: امتناعهم من العطف على ضمير الفاعل، ومن جواز تقديم الفاعل على الفعل، ومجيء علامة الرفع في «يقومان» بعد الألف التي هي ضمير الفاعلين. وهناك أشياء أخرى بلغت خمسة، انظر التفاصيل في: سر الصناعة ١/ ٢٢٠ وما بعدها، وانظر أيضًا: باب الفاعل من هذا الكتاب ص ٥٧٢.

والآخَرُ بالحروف»(١).

اعترض بعضُ الناس(٢) هذا، فقال: كان ينبغي أن يقول: بتعاقب الحركات والسكون؛ ألا ترى أن الفعل المضارع يُرْفَع ويُنْصَب ويُجْزَم؟

الجواب - والله أعلم -: أنه لَمَّا مَثَّل بالاسم، فقال: هذا رجل، ورأيت رجلًا، ومررت برجلٍ، ولم يُمَثِّلْ بالفعل، ولا جرى له ذكرٌ على الخصوص، أخذ يتكلم في إعراب الاسم، وهو لا يكون إلا بالحركات - وسيأتي في «باب إعراب الفعل»(٣) بيانُ الأفعال ومعربها، وأنه يُرْفع وينصب ويجزم، وبيانُ عواملها، إن شاء الله - ولأن الجزم شبيهٌ في اللفظ بالحالة التي كانت الكلمة عليها قبل دخول العوامل، والحركاتُ ليست كذلك. والله أعلم.

فصـل

قال: «**وحركاتُ الإعراب ثلاثٌ: رفع ونصب وجرٌّ**»(٤).

لم يُرد أن يُبَيِّنَ أن جميع الحركات يكونُ بها الإعرابُ؛ لأنه قد بَيَّنَ ذلك بالمثال حين قال: هذا رجلٌ، ورأيت رجلًا، ومررت برجلٍ، ولا أراد أن يُبَيِّنَ الحركاتِ؛ لأن هذا أَمْرٌ لا يُشْكِل، ولا يجهلُه أحد.

(١) «الآخر» سقطت من أحد أصول الإيضاح ١١. وانظر: المقتصد ١/ ١٠٢.

(٢) لم أهتد إلى من يريد.

(٣) أسماه في موضعه: «باب من إعراب الفعل» (انظر: ص ٢٣٠). وهو في الإيضاح: باب إعراب الأفعال. وفي إحدى نسخ الإيضاح: «الفعل»، كما ذكر هنا.

(٤) الإيضاح ١١، والمقتصد ١/ ١٠٢.

وإنما أَراد – والله أعلم – أن يبين ألقابَ حركات الإعراب؛ لأن الحركات في الأواخر على ثلاثة أقسام:

منها ما يُوجد بالعوامل، ويختلف باختلافها.

ومنها ما يلزم الآخِر.

ومنها ما لا يلزم، لكنه يُوجد بالعوامل التي لها أَثَرٌ في الآخر، نحو حركة التقاء الساكنين، [٣٨] فسَمَّى النحويون حركاتِ الإعراب: رفعًا ونصبًا وجرًّا، والحركاتِ الأُخَر: ضمًّا وفتحًا وكسرًا. وكذلك الجزمُ والسكون: الجزم لما عمله عامل. والسكون لما يوجد في الآخر مبنيًّا عليه، قال صاحب «الكُرَّاسة»[1]: «ألقاب الإعراب: رفع ونصب وخفض وجزم. وألقاب البناء: ضم وفتح وكسر ووَقْف». وقال صاحب «الكتاب»: «والأواخر تجري على ثمانية مجارٍ: النصب والرفع والجر والجزم. والفتح والضمّ والكسر والوقف»، ثم قال: وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب»[2]. وقد ذكره أبو القاسم – رحمه الله – في «باب المعرب والمبني»[3].

---

(١) هي المقدمة الجزولية، وصاحبها هو عيسى بن عبد العزيز الجزولي، أخذ عن ابن بَرِّي، توفي ٦٠٧هـ. و«الكراسة» مقدمة في النحو جعلها كالحواشي على «جمل الزجاجي»، وتسمَّى أيضًا: القانون. وقد شرحها جماعة، منهم: الشلوبين وابن معطٍ وابن مالك. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨، وما كتبه د. تركي العتيبي في تقديمه «شرح المقدمة الجزولية الكبير» ١/ ٥١- ٧٥.

(٢) الكتاب ١/ ١٣.

(٣) الجمل ٢٦١، ٢٦٢.

ولا أعلم أحدًا من النحويين إلَّا نَبَّه على هذا، وبَيَّنَ الاصطلاح فيه[1]، فجاء أبو علي بما جاء به غيره، ونَبَّه على ذلك.

ويمكن أن قال هذا[2] من أجل الاسم الذي لا ينصرف، والجمع المؤنث السالم، فإنَّهما ليس لهما في الإعراب إلا حالتان، لكنَّ الحالةَ الواحدة تختلفُ بحسب العامل، فلها اسمان لذلك، فتقول في «أحمد» من «جاءني أحمد»: مرفوع، ومن «رأيتُ أحمد»: منصوب، ومن «مررتُ بأحمد»: [مجرور][3]، وإن كان لفظه في النصب والخفض واحد. فيريد بقوله: «وحركات الإعراب ثلاث»، أي: لها هذه الأسماء؛ اختلفت في اللفظ أو اتفقت. والله أعلم.

فصل

قال: «وقَدَ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ما يَخْتَلِفُ آخِرُه بها قَبْلُ»[4].

جعل بعضُ الناس[5] «ما» هنا بمنزلة «الذي»، واعترَض هذا الكلامَ: فقال: التقدير: ذِكْرُ الذي يختلف آخره بها، ثم قال: ومتى ذَكَرَ ما يختلف آخره بالحركات من الأسماء ومن الأفعال؟ الذي يختلف آخره بالحركات من الأسماء: المفردُ وجمع التكسير والجمع المؤنث السالم، ولم يذكر من هذه

---

(١) المخطوطة: «في». ولعله تحريف.

(٢) أي: رفع ونصب وجر.

(٣) زيادة مني.

(٤) الإيضاح ١١.

(٥) لم أهتد إلى من يريد.

الأنواع نوعًا ، إنما ذكر مثالًا من النوع الواحد ، وهو المفرد .

الجواب : أن « ما » هنا – واللَّه أعلم – مصدرية ، والتقدير : وقد تقدم ذكر اختلاف آخره بها ، والهاء من « آخره » تعود إلى الاسم ، كأنه قال : تقدم ذكر اختلاف آخر الاسم بها ، وبالمثال يحصل ذكرُ الاختلاف ، كما قال اللَّه – سبحانه –: ﴿ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ﴾[١] ، أي لا أعبد عبادتكم ، وكذلك قولُه – سبحانه –: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾[٢] ، وكذلك قولُه – سبحانه –: ﴿ وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ ﴾[٣] ، أي وَدُّوا عَنَتَكم . وجاء في « الكتاب » : « ائتني بعد ما تفرغ »[٤] ، أي بعد فراغك . وذلك كثير .

فصل

قال : « **واختلاف[٥] الآخِر بالحروف : في[٦] الأسماء ، كقولهم : أخوك وأبوك وحموك[٧] وفوه » ، وقال : « وهنوك »[٨] .**

(١) الكافرون ٢.

(٢) الشمس ٥.

(٣) آل عمران ١١٨.

(٤) سيبويه (٣/ ١١) : « ومن ذلك أيضًا – يريد دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء – : « ائتني بعدما تفرغ ، فـ « ما » و « تفرغ » بمنزلة الفراغ ، و « تفرغ » صلة ، وهي مبتدأة ... » .

(٥) كذا . وهو موافق لما في المقتصد (١/ ١٠٢). وفي الإيضاح (١٢) : « والاختلاف » . وأظنه الصواب ، وما قبله تحريف ، إذ المقصود : والنوع الآخر من الاختلاف الذي يكون في الأواخر ، لا اختلاف الآخر .

(٦) في إحدى نسخ الإيضاح : مثاله في الأسماء .

(٧) ساقطة من الإيضاح ، والمقتصد . وفي هذا الأخير : أخوه وأبوه وفوه .

(٨) ساقطة من الإيضاح ، والمقتصد .

أنكر بعض الناس هذه الكاف[١] ، وقال : هذه الكاف تقتضي أن يكون قد أبقى من الأسماء التي تعرب بالحروف [٣٩] شيئًا لم يذكره ، وما بقي منها شيء ، فكان الأَولى أن يقول : قولهم : أخوك وأبوك .

ورأيتُ بعضَ من يُقْرِئُ هذا الكتاب يذهب إلى أن الكاف هنا زائدة[٢] ، ويجعلها مثل قوله – سبحانه –: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾[٣] ، التقديرُ – واللَّه أعلم –: ليس مثله شيء ؛ لأنه – سبحانه – لامثل له .

وهذا التأويل في لفظ أبي علي عندي بعيد ؛ لأنها إنَّما تُزاد توكيدًا للتشبيه ، وعلى هذا هي [في][٤] الآية[٥] . وأما قوله : « كقولهم » ، فلا تشبيه هنا ، فيؤكَّد – واللَّه أعلم – إلَّا أن تجعله مثلَ قوله[٦] :

* لوَاحِقُ الأَقْرابِ فيها كالْمَقَقْ[٧] *

(١) يقصد الكاف في قوله : « كقولهم » .

(٢) الكاف تأتي زائدة مؤكِّدة بمنزلة الباء في خبر « ليس » و « ما » ، ومِنْ وغيرِ ذلك من حروف الجر . انظر : سر الصناعة ١/ ٢٩١.

(٣) الشورى ١١.

(٤) زيادة مني .

(٥) ولولا الحكم بزيادتها لفسد المعنى ؛ لأنه يُثْبِتُ للَّه – سبحانه – مِثْلًا . هذا وجه ، والآخَر : أن الشيء إذا أَثْبَتَّ له مِثْلًا فهو مِثْلُ مِثْله . انظر كلام ابن جني في الآية في : سر الصناعة ١/ ٢٩١، وانظر أيضًا : صنعة الشعر ١٦١.

(٦) رؤبة .

(٧) من الرجز . لواحق : ضوامر . الأقراب : الخواصر . يصف خيلًا بأنها ضامرة طويلة . والشاهد : زيادة الكاف ، إذ لا يقال : فى الشيء كالطول ، ولكن : فى الشيء طول . والبيت في : الديوان ١٠٦، والمقتضب ٤/ ٤١٨، والبغداديات ٤٠٠، وسر الصناعة ١/ ٢٩٢، ٢٩٥، ٨١٥، واللمع ١٥٨، والإنصاف ١/ ٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤، والخزانة ١/ ٨٩.

أراد: فيها المَقَق، وهو الطُّول، وهذا لا يكاد يُعرف في الشعر، فكيف يُستعمل في الكلام؟

والذي يظهر لي أنه ذَكَرَ هذه الأسماء مضافةً للضمير المخاطب، وهي تُعرب بالحروف في كل أحوالها مضافةً، فلو قال: «قولهم: أخوك وأبوك» لظنَّ السامع أن هذه الأسماء إنما تُعْرَب بالحروف، إذا كانت مضافة إلى المضمر، على حسب ما ذكر، فقال: «كقولهم»؛ لِيُعْلِمَ السامع أن هذه الأسماء تُعربُ بالحروف، وإن كانت مضافةً إلى الظاهر، وإلى غير المضمر المخاطَب من الضمائر. واللَّه أعلم. وهذه الأسماء تُعْرب بالحروف[1] ما كانت مضافة، إلا أنْ تُضاف إلى ياء المتكلم، فيزولُ إعرابها[2].

اعلم أن هذه الأسماءَ الستة؛ اختلف النَّحْويُّون في إعرابها[3]: فمنهم من قال: إنها معربةٌ بالحروف[4]. وهذا يردُّه في: «فيك»، وفي: «ذي مال» بقاءُ الاسم

---

(١) أصل الإعراب بالحركات، والعدول عنها لسبب، وإنما جعلوه بالحروف في «أخوك» ونحوه؛ لاستثقالهم الحركة على حرف اللين. انظر: المقتصد ١/١٠٣.

(٢) بالحروف، إذ تحذف أحرف علتها، إلا عن «فوك»، فإنها تكون مع ياء المتكلم ياء على كل حال، أو يُبدل منها ميم. انظر: شرح الرضي للكافية ق ١، مج٢/٩٤٨ وما بعدها.

(٣) انظر: البسيط ١/١٩٠ وما بعدها. والأسماء الستة تجرى مجرى التثنية والجمع في الإعراب. ولابن جني كلام نفيس عن الألف والواو والياء، في المثنى والجمع، انظره في: سر الصناعة ٢/٦٩٥ - ٧١٧. وإعراب الأسماء الستة من مسائل الخلاف، انظر آراءهم في: الإنصاف ١/١٧ - ٣٣، والتبيين ١٩٣ - ٢٠٠، وشرح العكبري ٢/٧٢ - ٧٧، وابن يعيش ١/٥١ - ٥٥، والبسيط ١/ ١٩٣ - ١٩٥، والارتشاف ١/٤١٥ - ٤١٧، والهمع ١/١٢٢ - ١٣٢.

(٤) هذا رأي قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام والفراء من الكوفيين. (انظر: سر الصناعة ٢/ ٦٩٥، والارتشاف ١/ ٤١٥). ورجّحه ابن مالك، ووصفه بأنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، قال: «لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدَّر=

على حرف واحد، وإن كان مبنيًا، وإنما يُوجد ذلك في الأسماء المضمرة المتَّصلة[1].

وأما قولُهم: مُ اللَّهِ، وأَيْشٍ هذا[2]، فجاء لكثرة الاستعمال، وهما مع ذلك لا نظيرَ لهما.

ويردُّه في باقي الأسماء أنها قبل الإضافة معربةٌ بالحركات، فكيف تُعرَب بعد الإضافة بغير ما أُعربت به قبل الإضافة؟ ألا ترى أنَّك لا تجدُ اسمًا يختلف إعرابه إذا أضيف، وكلُّ ما يُعرب به الاسمُ قبل الإضافة يُعْرَبُ به بعد ذلك، ومع ذلك فإنها أسماءٌ مفردات، والأسماء المفردة كلُّها تعرب بالحركات، وليس منها شيء يُعرب بالحروف[3].

ومنهم من قال: إنها معربةٌ بالحركات التي قبل الواو والألف والياء[4]،

= متنازع فيه دليلًا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف؛ لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلًا كان أو زائدًا». أما ابن جني فوصفه بأنه أبعد الأقاويل عن الصواب، ونقل عن أبي علي سببين آخرين لردِّه لم يذكرهما ابن أبي الربيع، هما: أنها لو كانت - أي ألف التثنية ... - إعرابًا لوجب أن يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالًّا من معنى التثنية على ما كان يدلُّ عليه والألفُ فيه، لأنك لم تعرض لصيغة الاسم، وإنما حذفتَ إعرابه .. كما أن الألف لو كانت إعرابًا، لوجب أن تُقْلَب الواو في «مذروان» ياء، لأنها رابعة وقعت طرفًا، إذ الألف بعدها إعراب. انظر: سر الصناعة ٢/٧١٦.

(١) نحو: الكاف من «ضربك»، والياء من «غلامي».

(٢) سبق أن استشهد بهما، انظر: ص ٥١. وزد على ما علَّقته ثمة: المسائل العسكرية ١٧٥، فقد حكى أبو علي عن أبي بكر أنه كان يقول: إن «م اللَّه» ليست محذوفة من «ايمن اللَّه»، وإنما هي من: «من اللَّه»، فحذفت النون لالتقاء الساكنين.

(٣) ذكر هذه الردود في البسيط ١/ ١٩٠.

(٤) هذا رأي المازني، واختاره الزجاج (انظر: التبيين ٩٠، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/ ٧٢،=

وهذه الحروف متولِّدة عن إشباع الحركات، فالأصل: أَخُك، وأَخَك، وأَخِك، ثم أُشبعت الضمةُ فتَوَلَّد عنها واو، وأُشبعت الفتحةُ فتولّد عنها ألف، وأُشبعت الكسرةُ فتولَّد عنها ياء.

ويردُّ هذا القول في: «فيك»، وفي: «ذي مال»، بقاءُ الاسم على حرف واحد. ويردُّه في الجميع أنَّ إشباع الحركات حتى تَتَولَّد عنها حروف، لا يكون إلا في الشعر لإقامة وزنه أو قافيته[1]، كما قال[2]:

* ...أَدْنو فأَنْظورُ[3] *

أراد: [٤٠] فأَنْظُرُ. وقد جاء في «أخذتيه»[4]، ولا يُقاس عليه.

= وابن يعيش ١/ ٥٢، والارتشاف ١/ ٤١٥، ٤١٦). وقال في البسيط (١/ ١٩٣): «الأصل: جاءني أخُك، ورأيت أخَك، ومررت بأخِك، كما كان ذلك قبل الإضافة، ثم أُشبعت الحركات فتولّد عنها حروف مجانسة لها».

(١) قال في البسيط (١/ ١٩٤): ولا يقول أحد في ما أعلمه: جاءني أَخُك، وإن جاء هذا في الشعر، فقد يكون على حذف الواو للضرورة.

(٢) إبراهيم بن هَرْمة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو آخر الشعراء الذين يُحْتَجُّ بشعرهم. توفي ١٧٦هـ. ترجمته وأخباره في الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٣، ٧٥٤، والخزانة ١/ ٤٢٥.

(٣) من البسيط، والبيت كاملًا:

وأَنَّني حَيثُما يَثْني الهوى بَصَري ... مِنْ حَيثُما سَلكُوا أدْنُو فأَنْظُـــورُ

والشاهد فيه: إشباع حركة الظاء للضرورة الشعرية. وهو مع بيت قبله في: ملحق الديوان ٢٣٩، والخصائص ٢/٣١٦ و ٣/ ١٢٤، وسر الصناعة ١/ ٢٦، ٣٣٨ و ٢/ ٦٣٠، والمحتسب ١/ ٢٥٩، وما يجوز للشاعر ٢١٢، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٧ و ٢/ ٤١٩، والإنصاف ١/ ٢٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٥، والهمع ٥/ ٣٣٣، والخزانة ٢/١٢١ و ٣/ ٤٧٧، ٥٤٠.

(٤) «أخذتيه» أشبع كسرة تاء المخاطبة، فصارت ياء، ومثلها إشباع الفتحة فتصير ألفا، انظر: ما يجوز للشاعر ٢١٢.

ومنهم من قال: إن هذه الأسماء معربةٌ بشيئين: بالحركات، والحروف[1]، فـ «أخوك» مرفوعٌ بضم الخاء والواو.

وقائلُ هذا يُرَدُّ عليه بما رُدَّ على الأول[2]، وبأنه لم تُوجد قطّ في كلام العرب كلمةٌ معربةٌ بإعرابين[3].

ومنهم من قال: إن هذه الأسماء في الرفع فيها النقلُ، وفي النصب البدل، وفي الخفض النقل والبدل[4]. والأصل في «جاءني أخوك»: جاءني أَخَوُك، فنُقِلت حركة الواو إلى الخاء، فصار «أَخُوك»، فهو مرفوع بضمة الخاء، وهي منقولة من الواو، والواو لام الكلمة، وهو محلُّ الإعراب، لكن نُقِل منها إلى ماقبلها.

وأما النصب فكان الأصلُ: «رأيت أَخَوَك»، تَحَرَّكت الواو وقبلها فتحة، انقلبت ألفًا، فنصبُها بحركة مُقَدَّرة على الألف.

وأما الخفضُ فكان الأصل: «مررت بأَخَوِك»، فنُقِلت حركةُ الواو إلى

---

(١) هذا رأي الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين، واحتجوا بأن الحركات تكون إعرابًا في الإفراد، والإضافة طارئة على الإفراد، فتبقى الضمة والفتحة والكسرة على ما كانت عليه، بدليل تغير الحركات في حالات الرفع والنصب والجر، وتجري الواو والألف والياء بعدها مَجْراها في كونها إعرابًا. انظر: المقتضب ٢/ ١٥٣، والإنصاف ١/١٧ - ١٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٣، وابن يعيش ١/ ٥٢، والارتشاف ١/ ٤١٦.

(٢) يريد: بقاء الاسم على حرف واحد، وهذا لا ينطبق إلا على «ذي مال» و «فيك».

(٣) هذا يشمل الجميع، ويضاف في «أخيك» و «أبيك» و «حميك» وجه ثان، هو أنها تُعْرَبُ قبل الإضافة بإعراب واحد، فيجب أن تكون في الإضافة كذلك. انظر: البسيط ١/ ١٩٤.

(٤) هذا رأي الرَّبَعي. وحكم عليه ابن أبي الربيع في البسيط (١/ ١٩٥) بالفساد. وانظر: شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٢٢، والإنصاف ١/ ١٧، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/ ٧٢، وابن يعيش ١/ ٥٢، والارتشاف ١/ ٤١٦.

الخاء، فصار: «بأخِوك»، فانقلبت الواو ياء؛ للكسرة التي قبلها. وكذلك الكلامُ في الأسماء الباقية.

وهذا القولُ يردُّه أن الإعراب لا يُنْقَل عن الآخِرِ إلى ما قبل الآخِرِ، إلا بشروط خمسة: ثلاثة منها لم يوجد هنا منها واحد: أحدها: أن يكون الآخِر صحيحًا، وهذا ليس بصحيح. وفي هذا نظرٌ. ويظهرُ من أبي علي أنه لا يشترطه. الثاني: أن يكون ما قبل الآخِرِ ساكنًا. وماقبل الآخِر هنا متحركٌ. الثالث: أن يكون ذلك في الوقف. وهذا ليس بوقف. وتبيين باقي الشروط في الوقف[1]، إن شاء الله.

ومنهم من قال: إنَّها معربةٌ بالحركات مقدرةً في الآخر، وما قبل الآخِرِ مُتْبَعٌ الآخِرَ[2]، فإذا قلتَ: «جاءني أَخوك»، الأصل: «أَخْوُك»، فأُتبع ما قبل الآخِرِ الآخِرَ، فجاء «أَخُوُك»، استُثْقِلت الضمةُ على الواو، فحذُفت، فصار «أَخوك».

(١) باب الوقف من الأبواب المفقودة من الجزء الثالث من نسخة الحمزاوية. والشروط الباقية: أن لا يكون مدغَمًا في الحرف الأخير، نحو: «لعلّ»، وأن لا يؤدي النقل إلى عدم النظير في الأسماء، إلا أن يكون مهموزًا، فلا يُنْقَل في «بُسْر» مجرورًا، فتقول: «بُسِرْ». وأن لا تكون الحركة المنقولة فتحة. انظر التفاصيل في: الارتشاف ٣٩٨/١ وما بعدها، والأشموني ٢١٠/٤ وما بعدها.

(٢) هذا رأي جمهور البصريين وأبي علي. وهو ظاهر كلام سيبويه، كما قال ابن أبي الربيع. وإنما قال: «ظاهر»، لأن سيبويه لم يتحدث عن إعراب الأسماء الستة، لكنه تحدث عن إعراب المثنى والجمع (الكتاب ٣/ ٤١٢)، وهي تجري مجراهما. وفهم مثلَ ذلك ابن جني في سر الصناعة (٢/ ٧٠٠)، وكذلك الرضي في شرح الكافية (ق ١، مج ١/ ٧٠)، وأبو حيان في الارتشاف (١/ ٤١٥)، وفهم ابن الحاجب أن ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف، قال: لأنه قدَّر الحركة، ثم قال في الواو: وهي علامة الرفع. (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٦)، وانظر أيضًا: شرح العكبري ٧٢/٢ وما بعدها.

وأَما: «رأَيت أخاك»، فالأَصل: «أَخَوَك»، تَحَرَّكت الواوُ، وقبلَها فتحة، انقلبتْ أَلفًا.

وأَما: «مررتُ بأخيك، فالأَصل: «بأَخَوِك»: أُتبع ماقبل الآخِرِ الآخرَ، فصار: «بأَخِوِك»، استُثْقِلت الكسرةُ على الواو، فحُذفت، فجاءت الواوُ ساكنةً بعد كسرة، فقُلبت ياءً.

ونظيرُه: «امْرُؤ» و«امْرَأً» و«امرِئٍ»، فالإعراب في الهمزة، وما قبل الهمزة مُتْبَعٌ الهمزةَ.

وكذلك «ابنم». وقالوا: «أنا أُجُوؤُكَ»، يريدون: «أنا أُجِيئُك»[1].

وإتباع ما قبل الآخِرِ الآخِرَ كثير، ولو تُتُبِّع لطال الكلام في هذا التقييد. وهذا هو الصَّحيح في هذه الأَسماء. وهو ظاهرُ كلام سيبويه[2] - رحمه الله - وكلامِ أَبي علي في النصف الثاني من هذا الكتاب[3].

فجاء بعضُ المتأخرين، ورَدَّ عليه هذا الموضع، فقال: لا هو سلك طريق الصواب، ولا تَبِع سيبويه، ولا بَقِي على قولٍ واحد، وتَنَاقَض.

(١) أتبعوا الآخِرَ الأولَ، فقالوا: ابنِم وابنُمٌ وابنَمًا. وفي «أُجُوؤُك» ضموا الجيم بضم الهمزة، فجاءت الياء بعدها ساكنة، فانقلبت واوًا؛ لانضمام ما قبلها. انظر: الكتاب ٥٢٣/٣ و ٤/ ١٠٩، والمنصف ٢/ ٢٢٤.

(٢) إنما قال: «ظاهر» لأن سيبويه لم يعرض لإعراب الأسماء الخمسة أو الستة، لكن بعضهم فهم من كلامه في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم أنَّ إعرابهما بحركات مقدَّرة، والبابان يجريان مجرى واحدًا. انظر: الكتاب ١/ ١٧، ١٨، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/ ٧٠، ٧١، ٧٩، ٨٠.

(٣) انظر كلام أبي علي في: التكملة ٢٣٤ وما بعدها (باب إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم)، وهو من الأبواب المفقودة من الجزء الثالث من الكافي (نسخة الحمزاوية).

[٤١] فالجوابُ: أن كلامه هنا مسامحة[١]، وماقاله في النِّصف الثاني؛ هو مذهبُه. وإنَّما قال هنا: إن هذه الأَسماء معربة بالحروف – وإنْ كانت عنده معربةً بالحركات –؛ لأَن الحركاتِ لا تظهر، وصار الذي يُفْهَم منها يُفْهَم من الحروف، ومن الحركات التي قبل الحروف؛ ألا ترى أَنك متى رأَيتَ هذه الأَسماء بالواو، علمتَ أَنها مرفوعة، كما أَن الضمة لو ظهرتْ، لعُلِم منها ذلك، وكذلك الألف يُعْلَم منها ما يُعْلَم من الفتحة. وكذلك الياءُ يُعلم منها ما يعلم من الكسرة لو ظهرت، فلما كانت هذه الحروف قد قامت مَقام الحركات، ونابت مَنابها، وفُهِم منها ما يُفْهَمُ منها، نُسِب الإعراب إليها، وإنْ كانت بالحقيقة للحركات، على حسب ما بيَّنه في النصف الثاني، وهذا نظير ما صنع في: «زيد في الدار»[٢]، وفي النداء[٣]. وهذا كثيرٌ إذا تتبعتَه.

ولعلَّ الذي قال: إن هذه الأَسماء معربةٌ بالحركات التي قبل هذه الحروف، والذي قال: معربة بإعرابين، هذا أراد، وتَسامح في عبارته، على حسب ما تسامح أَبو علي، فيكون العذرُ لهما ولأَبي علي واحدًا.

فصـــل

قال: «وتثنيةِ الأَسماءِ، وجمعِها على حَدِّ التثنية، وهو جمعُ السَّلامة، نحو: مسلمان، ومسلمون»[٤].

---

(١) اعتذر بمثل ذلك للزجاجي في البسيط (١/٢١١)، قال: هذا – يريد إعراب الأسماء الستة بالحركات المقدرة – مذهب أبي القاسم، وهو الظنّ به. وإنما قال: بالياء مسامحة.

(٢) انظر: ص ١١٢.

(٣) انظر: ص ١١٧ – ١١٩.

(٤) الإيضاح ١٢. وفي نسخة دار الكتب المصرية التي اعتمدها محقق المقتصد (١/١٠٢) سقطت «وهو جمع السلامة». وفي الأصلين الآخرين للمقتصد: «جمع السلامة».

ذهب الكوفيون إلى أن التثنية إنما هي معربةٌ بالحركات، وهي مقدَّرة في الحرف الذي لحق من آخر التثنية[١]. وكذلك الجمعُ.

ولو كان كذلك لكانت الألفُ باقيةً في الأحوال الثلاثة، ولم تنقلب الألف ياء في النصب والخفض؛ ألا ترى أن الاسم المفرد إذا كان آخره ألفًا، فإنها تبقى في الأحوال الثلاثة[٢].

ومن العرب من يُجري التثنية مُجْرَى المفرد، فيقول: جاءني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان[٣]، فعلى هذه اللغة يكون الإعرابُ بالحركات مقدَّرًا، فتُرفع بالضمة، وتُنْصب بالفتحة، وتُخْفَض بالكسرة[٤].

والصوابُ ماذهب إليه جمهور النحويين، وهو أَن الألف فيها شيئان: أَحدهما: الدلالة على التثنية. الثاني: الدلالةُ على الرفع. والياء فيها شيئان: أَحدهما: الدلالة على التثنية، الثاني: الدلالة على النصب، أَو الخفض،

---

(١) ليس هذا ما ذهب إليه الكوفيون، فهم يرون أَن الألف والواو والياء هي الإعراب، ووافقهم الفراء والزيادي وقطرب والزجاجي، وطائفة من المتأخرين، كما نُسب إلى الزجاج. (سر الصناعة ٢/٦٩٥، والإنصاف ١/٣٣). والذي نسبه ابن أبي الربيع إلى الكوفيين هو مذهب الأخفش والمبرد والمازني. (شرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/٨١، والارتشاف ١/٢٦٤). وعليه فحركات الإعراب مقدَّرة في ما قبل الألف والواو والياء، وهذه الحروف دلائل على الإعراب، ومنع من ظهور الإعراب شغلُ ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف.

(٢) رُدَّ أيضًا بأن الإعراب عليه مقدَّر في غير الآخِر، والإعراب لا يكون إلا آخِرًا. انظر: الهمع ١/١٢٥.

(٣) هذه لغة بني الحارث بن كعب، وبطون من ربيعة وكنانة، وبني العنبر، وبني الهُجَيْم، وبكر بن وائل، وزُبَيد، وخَثْعمُ، وهَمْدان، وفزارة، وعُذْرة. انظر: سر الصناعة ٢/٧٠٤، والهمع ١/١٣٣.

(٤) الألف في التثنية ليست إعرابًا، ولا يقدر فيها إعراب عند سيبويه. (الكتاب ١/١٧، ١٨)، وانظر أيضًا ما قاله أبو علي وابن جني تأييدًا لمذهب سيبويه، في: سر الصناعة ٢/٧٠٦، وما بعدها.

فحرف المد واللين دليلٌ على التثنية، وكونه ألفًا دليل على الرفع، وكونه ياء دليل على النصب والخفض. فقد صَحَّ بما ذكرتُه أَنَّ التثنية والجمع ليسا معربين بالحركات. وسيأتي الكلامُ في بيان هذا مكمَّلًا في «باب التثنية والجمع»[(١)]، إن شاء اللّه.

فصل

قال: «و(كِلا) إذا أُضيفت إلى المضمر»[(٢)].

اختلف البصريون والكوفيون في «كلا»:

فذهب البصريون إلى أَنها مفردةٌ في اللفظ، تثنيةٌ في المعنى[(٣)]، وهي نظيرة «كُلّ»[(٤)]، فإن «كلا»[(٥)] مفردةٌ في اللفظ، جمعٌ في المعنى، وإنها بزنة «مِعًا»[(٦)]، إلا أنها لا تستعمل إلا مضافة، فأشبهت[٤٢] لذلك «لَدَى» في النصب، وفي الخفض «على»[(٧)]. و«على» و«لدى» إذا أُضيفتا إلى الظاهر

(١) انظر: التكملة ٢٢١. و«باب التثنية والجمع» من الأبواب المفقودة من الجزء الثالث من «الكافي» (نسخة الحمزاوية).

(٢) الإيضاح ١٢، والمقتصد ١/ ١٠٢، وفيهما: أُضيف.

(٣) انظر الخلاف في: الإنصاف ٢/٤٣٩ - ٤٥٠، وشرح العكبري ٢/ ٧٨، واللباب ١/٣٩٨ - ٤٠٢.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١١٦، والمقتضب ٣/ ٢٤١، والاقتضاب ١/ ٢٨٤، وابن يعيش ١/ ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٥، والهمع ١/ ١٣٦، ١٣٧، والخزانة ١/ ٦٣، وزد عليها مصادر ح السالفة.

(٥) سيبويه (٢/ ١١٦): «وكلاهما وكلتاهما، وكلهن يجرين مجرى (كلهم)».

(٦) سيبويه (٣/ ٣٦٤): «ف(كلا) ك(مِعًا) واحد الأمعاء».

(٧) سيبويه (٣/ ٤١٣): «وسألت الخليل عمن قال: رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، ثم قال: مررت بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة «عليك» و«لديك» في الجر والنصب، لأنهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجعل «كلا» بمنزلتها حين صار في موضع الجر والنصب. وإنما شبَّهوا «كلا» في الإضافة بـ«على»؛ لكثرتهما في كلامهم، ولأنهما لا يخلوان من الإضافة».

بقيت الألف على حالها[(١)]. وإذا أُضيفتا إلى المضمر، انقلبت الألفُ ياءً، ففعلت العرب بـ«كلا» في النصب ما فعلت بـ«لَدَى»، وفعلت بها في الخفض ما فعلت بـ«على»، فقلبوا الألف فيها ياء، إذا أُضيفت إلى المضمر، ولم يقلبوها إذا أُضيفت إلى الظاهر، وبقيت في الرفع إذا أُضيفت إلى الظاهر وإلى المضمر؛ لأَنها لم تُشبه في الرفع ما تنقلب أَلفُه، فلزم عن هذا أَن تكون «كلا» إذا أُضيفت إلى الظاهر، بالألف على كل حال، وإذا أُضيفت إلى المضمر تكون في الرفع بالألف، وفي النصب والخفض بالياء مثل التثنية، وليس بتثنية[(٢)]، قال الخليل - رحمه اللّه -: «ومن لا يقلب ألف «لدى» و«على» إذا أضيفتا إلى المضمر، فيقول: «لَدَاك» و«عَلَاك»، يقول: رأيت كلاهما، ومررت بكلاهما، فيجعلهما مع المضمر على حالهما مع الظاهر»[(٣)]. وهذا مذهب سيبويه. وقد نَصَّ على هذا أبو علي في النصف الثاني[(٤)]، على حسب ما يأتي، إن شاء اللّه.

وذهب الكوفيون إلى أنها تثنية[(٥)]؛ ولذلك قُلبت الألفُ ياءً في النصب والخفض.

(١) ويكون الإعراب بحركات مقدرة، كالمقصور. انظر: البسيط ١/ ٢٥٠.

(٢) القلب في «كلا» عند الإضافة إلى المضمر ليس بسبب العامل، إذ لو كان له، لكان القلب عند الإضافة إلى الظاهر، كما كان عند الإضافة إلى المضمر، وإنما القلب بالحمل على «لدى» و«على»، للزوم كل واحد منهما الإضافة. انظر: البسيط ١/ ٢٥١.

(٣) الكتاب ٣/ ٤١٣. وقال المؤلف في البسيط (١/ ٢٥١): «وهي لغة قليلة». وهي لغة بني الحارث ابن كعب. وانظر: التصريح ١/ ٦٨، والهمع ١/ ١٣٦.

(٤) يريد: التكملة، انظر: ص ٢٢٨ منها.

(٥) لفظًا ومعنى. انظر: معاني القرآن ٢/ ١٤٢، ١٤٣، والإنصاف ٢/٤٣٩ وما بعدها، وابن يعيش ١/ ٥٤.

وأدِلَّة البصريين على صحة ماذهبوا إليه خمسة :

أحدها : أنها لو كانت تثنية[1] لانقلبت الألف ياء في النصب والخفض ؛ في الإضافة إلى الظاهر وإلى المضمر ، وما اختصَّ بالمضمر .

الثاني : أن العرب تُعيد الضمير إلى « كلا » ، مفردًا وتثنية ، فتقول : كلا الرجلين فعل كذا ، وفعلا كذا ، فمن قال : « فعلا » ، أعاد الضمير على المعنى . ومن قال : « فعل » ، أعاد الضمير على اللفظ . وهذا كما تقول : كلُّ الناس فعل هذا ، وكلُّ الناس فعلوا . ولو كانت تثنية لم تقل إلا « فَعَلَا » ليس غير ، كما تقول : الزيدان قاما ، قال اللَّه – سبحانه –: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[2] .

الثالث : أنَّ العرب أخبرت عنها بالمفرد ، قال[3] :

كلا يَوْمَيْ أُمامةَ يَوْمُ صَدٍّ ... وإنْ لَمْ نَـأْتِـهـا إلَّا لِمامـا[4]

وبهذا البيت استدلَّ أبو علي بعد هذا على أَنها مفردةٌ في اللفظ ، ولو كانت تثنية لقال : « يَوما » .

---

(١) يريد تثنية لفظية ، إذ إن « كلا » مثنى في المعنى ، كما قَرَّر من قبل . انظر حججهم في : الإنصاف ٢/٤٣٩ – ٤٥٠، واللباب ١/ ٣٩٩، ٤٠٠.

(٢) الكهف ٣٣.

(٣) جرير بن عطية ، يكنى أبا حَزْرة ، من تميم ، مشهور ، عَدّه ابن سلام (٢/ ٣٧٤– ٤٥١) في الطبقة الأولى من فحول الإسلام ، من أحسن الناس تشبيهًا وأشدهم هجاء ، نُعت بالعفة ، وفضَّله بعضهم على الفرزدق ، وأخباره كثيرة . انظر : الشعر والشعراء ١/٤٦٤ – ٤٧٠، والأعلام ٢/ ١١٩.

(٤) من الوافر ، و « اللِّمام » : الفينة بعد الفينة . والشاهد في الإخبار عن « كلا » بالمفرد ، مما يدل على أنها مفرد . ولو قال في النثر : « يوما صَدّ » ، لجاز حملًا على معنى « كلا » . كما أن « كلا » لو كانت مثناة حقيقة لانقلبت ألفها ياء ، لإضافتها إلى الظاهر . والبيت في : الديوان ٧٧٨، والتكملة ٢٢٨، وابن بري ٢٩١، والإنصاف ٢/ ٤٤٤، وابن يعيش ١/ ٥٤، واللسان (كلا) . واستشهد به في : الملخص ١/ ١٠٩.

الرابع : أن « كلا » لو جعلْتَها تثنية ، لكانت تثنيةً لا مفرد لها . فإن قلتَ : هي تثنية لمفرد لم يستعمل ، قلتُ : هذا لا يقال ما وُجد عنه مندوحة ؛ لقلة ما جاء من هذا النوع .

الخامس : ما حكاه الخليل أن الذي يقلب « لدى وعلى » مع المضمر هو الذي يقلب ألف « كلا »[1] .

والخلاف في « كلتا » ، كالخلاف في « كلا » ، فعلى هذا إعرابُها بالحركات ، وهي مُقَدَّرة في الألف ، ولما كانت الياء بدلًا من الألف ، لم يظهر فيها الإعراب ، كما لم يظهر في الألف ، ولأَنها لو تحركت لانقلبت ألفًا ؛ لانفتاح ما قبلها ، وعن الألف انقلبت الياء ؛ [٤٣] لما[2] ذكرتُه من الشبه ، فكان يكون ذلك نقضَ الغرض .

فإن قلتَ : فما وجهُ إدخال أبي علي « كلا » في ما يُعْرَب بالحروف ، و « كلا » معربٌ بالحركات ، على حسب ما بَيَّنْتُه ، وعلى حسب ما قاله في داخل الكتاب ؟

قلت : لَمَّا كانت الحركات لا تظهر ، وكانت الألف يفهم منها الرفع ، وإذا رَأَيْتَها بالياء علمت أنها غير مرفوعة ، صارت بمنزلة التثنية ، تُعْرَب بالحروف ؛ ولأن الانقلاب يوجد مع العوامل ، وإن لم يكن الانقلاب لها جعلها إعرابًا مسامحة ، كما فعل ذلك في الأسماء الخمسة . واللَّه أعلم .

---

(١) الكتاب ٣/ ٤١٣.

(٢) لما لما (كذا) مكررة في المخطوطة .

فصــل

قال : « **وفي الأفعال** »[1] .

لمَّا بَيَّنَ أنَّ من الأسماء ما يُفْهَم إعرابُه من تَغَيُّر الحروفِ في آخرِه ، وقال : إنها أربعةٌ : أحدها : الأسماء الستة إذا كانت مضافة . الثاني : التثنية . الثالث : الجمع . الرابع : « كلا » إذا أُضيفت إلى المضمر - أخذ يُبَيِّنُ ما يُعْرَب من الأفعال بالحروف ، فقال : - هي[2] ثلاثة ، وأعطى من كُلٍّ واحد مثالًا ، وهي كلُّ فعل لحقه ألف الاثنين ، تكون ضميرًا ، وتكون حرفًا ؛ أو واو الجمع ، تكون ضميرًا ، وتكون حرفًا ، أوياء التأنيث ، قال سيبويه : هي اسم[3] ، وقال أبو الحسن : هي حرف[4] - فقال : **نحو : يضربان ، ويضربون ، وتضربين** .

ولم يُبَيِّن في هذا الباب كيفية الاختلاف ؛ ألا ترى أنه ذكر الأسماء الخمسة - وفي بعض النسخ : « هَنُوكَ » - وأنها تُعْرَب بالحروف ، ولم يبيِّنْ أنها في الرفع بالواو ، وفي النصب بالألف وفي الخفض بالياء ، وكذلك ذكر التثنية والجمع ، وأنهما يختلفان بالحروف ، ولم يُبَين كيفية اختلافهما ، وأن التثنية تُرفع بالألف ، وتنصب وتخفض بالياء ، وأن الجمع يُرفع بالواو ، ويُنصب

(١) الإيضاح ١٢، والمقتصد ١/ ١٠٢، وشرح العكبري ٢/ ٨٢.

(٢) من هنا إلى « فقال » التالية ، كلام المؤلف ، فهو اعتراض بين كلام أبي علي .

(٣) نَصَّ على ذلك في « باب وجوه القوافي في الإنشاد » . انظر : الكتاب ٤/ ٢١٣.

(٤) فهي علامة التأنيث ، والفاعل مضمر لم يظهر . وناقش ابن أبي الربيع قولي سيبويه والأخفش بعد (ص ٢٥٤ - ٢٥٥) وفي البسيط (١/ ٢٠٦، ٢٠٧) ، ورَجّح قول سيبويه . وانظر أيضًا : رصف المباني ٤٤٥.

ويخفض بالياء ، وذكر « كلا » ، وأَنها تُعرب بالحروف إذا أضيفت إلى المضمر ، ولم يذكر كيفية إعرابها بالقانون ، لكن ذكر ذلك بالمثال ، وكذلك ذكر في الأفعال ما يُعرب بالحروف ، ولم يذكر كيفية الاختلاف ، فقال : يضربان ، ويضربون ، وتضربين ، أي هذه الأنواع الثلاثة ؛ هي التي تُعرب بالحروف . وسنذكر كيفية الاختلاف ، وأَنها كلها تُرفع بالنون ، وتنصب وتجزم بحذف النون ، في « باب إعراب الأفعال »[1] ، إن شاء اللّه .

واحتجتُ إلى هذا الكلام ، وإشباع القول فيه ، على ما ترى ؛ لأن ابن الطراوة أخذ يردُّ على أَبي علي ، فقال : هذا الرجلُ كان عند هذا القول نائمًا ! أيظن أحد أن هذا الاختلاف ، وهو كونُ الفعل تارةً بالألف ، وتارة بالواو ، وتارة بالياء ، هو الإعراب ؟ وإنما هذا الاختلاف لمكان اختلاف الضمير : فإذا كان الفعل مسندًا إلى ضمير الاثنين ، كان بالألف ، وإذا كان مسندًا إلى ضمير الجمع ، كان بالواو ، وإذا كان مسندًا إلى ضمير المؤنثة المخاطبة ، [٤٤] كان بالياء . والاختلاف للعامل المسمى إعرابًا : إثباتُ النون وحذفُها[2] .

وهذا اعتراض لا يَخْفَى بطلانه ، وأن صاحِبَه وهم .

(١) انظر : ص ٢٥١ وما بعدها .

(٢) عبارة ابن الطراوة في الإفصاح (٢١، ٢٢) : ومن زعم أن هذا الاختلاف للإعراب فقد باء بإفك عظيم ، ووقع من الخطأ في أمر جسيم .. ثم قال : فجعل هذا الرجل - يريد أبا علي - تعاقب هذه الحروف في آخر الاسم ، لما يوجبه الإعراب فيه ، فتاه ما شاء في تَضَلُّل ، وأَدْمَنَ الحَزَّ ، وأَخطأَ المِفْصَل » . ولعل عبارته كما أوردها ابن أبي الربيع في كتابه « المقدمات » .

فصــل

قال : « **والاختلافُ الكائنُ في الموضِعِ دُونَ اللَّفْظِ** »[1] .

اعلم أن هذه الأسماء على ثلاثة أقسام :

قسم يكون إعرابه مقدَّرًا لا يظهر ، وهو ما آخره ألفٌ[2] .

وقسم يُقَدَّر بعضُه ، ويظهر بعضه ، وهو ما آخره ياءٌ قبلَها كسرةٌ[3] .

وقسم يظهر إعرابُه كلُّه ، وهو ما عدا ما ذكر من الأسماء .

وأما الأفعال المضارعة فحذفُها لا يكون إلا ظاهرًا[4] ، ويكون نصبُها ظاهرًا ؛ إلا في ما آخره ألف[5] ، ورفعُها يكون ظاهرًا ، إلا ما اللام فيه مُعتلَّةٌ[6] . وهذا كلُّه يأتي مكمَّلًا في أبوابه ، إن شاء اللّه ، تعالى .

فصــل

قال : « **والمُعْرَبُ من الكَلِمِ صِنْفان** »[7] .

الكَلِمُ : جمع كلمة ، وهي : اللفظة الدالة على معنى ، وهي تقع على

---

(١) الإيضاح ١٢، والمقتصد ١/ ١٠٥، وشرح العكبري ٢/ ٨٢.

(٢) يريد : المقصور .

(٣) يريد : المنقوص ، إذ تقدّر الضمة والكسرة على يائه ، وتظهر الفتحة .

(٤) إذا كانت معتلة وسبقها جازم ، أو مسندة إلى علامة التثنية أو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة وسبقها ناصب أو جازم . فالمعتلة تجزم بحذف حرفة العلة ، والمسندة تنصب وتجزم بحذف النون .

(٥) إذا كانت صحيحة ، أو معتلة بالواو والياء ، وسبقها ناصب .

(٦) إذ تقدر الضمة على الألف والواو والياء .

(٧) الإيضاح ١٢، والمقتصد ١/ ١٠٧، وشرح العكبري ٢/ ٨٤.

الاسم والفعل والحرف . ويروى : « من الكلام »[1] . وصحيحُ تقديرِه : المعرب من اللفظ المركب المفيد بالوضع صنفان[2] . ولمَّا ذكر حَدَّ الإعراب ، وهو تغيير الأواخر لدخول العوامل ، وكان من الأسماء ما لا يتصرف ، ويلزم طريقة واحدة ، نحو : « سبحانَ اللّه » و « معاذَ اللّه » و « رَيْحانَه » ، وما يجري مجرى ذلك من المصادر التي لا تتصرف ، والظروف التي لا تتصرف ، إلا أنه يُعْلَم بالصنعة أن العوامل لو اختلفت عليها ، لاختلفت أواخرها ، فهي لذلك مُعْرَبة[3] ، أخذ يبين الوصف الذي يُعْلَم به أنَّ الاسم معرب ، وأنه يتغير لدخول العوامل ، وإن كان لم يوجد فيه ذلك ؛ لأن العرب ألزمتْه طريقة واحدة .

وأمر آخر : أنه لما ذكر أنَّ الإعراب يكون مقدَّرًا ، احتاج إلى بيان الوصف الذي أعلمنا بتقديره ، وأنه ليس مبنيًا .

وكذلك بَيَّنَ الوصف الذي إذا وُجد في الفعل ، عُلم أنه مُعْرَب ، وأنه يتغير آخره ؛ لدخول العوامل ، فقال : « والمعرب من الكلم صنفان : الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة » ، فدلَّ هذا الكلامُ أنَّ التمكُّن في الاسم ، هو الوصفُ الذي معه يوجد الإعراب فيه ، وأن المضارعة أيضًا هي الوصفُ الذي يوجد معها الإعرابُ في الفعل ، وهذا كما تقول في الصبي : هذا شجاع ، وإن لم تظهر له

---

(١) هذه الرواية ليست واردة في أصول الإيضاح ، ولا المقتصد ، ولا شرح العكبري .

(٢) لعله قَدَّر هذا ، لأن « الكلم » ما تركَّب من ثلاث كلمات فأكثر ، أفاد ، أو لم يُفد ، فهو أخص من الكلام باعتبار اشتراط التركيب من ثلاث كلمات ، وأعم منه بعدم اشتراط الفائدة . انظر : شرح الحدود في النحو ٧٧، ٧٨.

(٣) في المخطوطة : « معرفة » . وهو تحريف .

نجدةٌ ، لكنّه بالوصف الذي أَلْفَيْتَ النَّجْدةَ معه .

فإذا نظرت إلى كلامه في هذه الفصول كلِّها ، رأيتَ لها تعلقًا بالحَـدِّ وإيضاحًا له ، فقد بيَّنَ وَجْهَ قولِه : « باب حد الإعراب » ، وزال عنه الاعتراضُ .

فصــل

قال : « **فالأَسْماءُ المتمكِّنة : ما لم تشابهِ الحُروفَ ، ولم تَتَضَمَّنْ مَعْناها** »[1] .

اعتُرض هذا بأن في كلام العرب أسماءً مبنيةً ، ليس فيها شبهُ الحروف ، ولا تَضَمُّنُ معاني الحروف ، وأن هناك أسبابًا للبناء غيرَ المضارعة [٤٥] والشبه ؛ ألا ترى أن ظرف الزمان ، إذا أضيف إلى الفعل الماضي ، فإنه يجوز بناؤه ، كما قال النابغة الذبيانيّ :

على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا ... وقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ ، والشَّيْبُ وازِعُ[2]

---

(١) الإيضاح ١٢، والمقتصد ١/١٠٧. وقد قسَّم ابن أبي الربيع في البسيط (١/ ١٧٣) الأسماء إلى ثلاثة أقسام : قسم أشبه الحرف ، كالأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة ، فهذا يكون مبنيًا . الثاني : ما تضمن معنى الحرف ، نحو : أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، فهذا أيضًا يبنى . الثالث : ما لم يتضمن معنى الحرف ، ولم يشبه الحرف ، فهذا هو المعرب .

(٢) من الطويل . صحا : أفاق . الوازع : الزاجر عن اللهو . والشاهد : بناء « حين » ، لإضافته إلى الفعل المبني « عاتبت » . وأُنشد بالخفض على الأصل . واستشهد المؤلف بالبيت في « البسيط في ثلاثة مواضع (١/ ١٦١، ١٧٤، ٤٩٨) ، والملخص (١٢٤) ، وهو في : الديوان (تح . أبو الفضل إبراهيم) ٣٢ و (تح . شكري فيصل ٤٤) ، والكتاب ٢/ ٣٣٠، ومجاز القرآن ٢/ ٩٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٠٩، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٥٣، والإيضاح في علل النحو ١١٤، وإعراب النحاس ١/ ٥٣٣، والمنصف ١/٥٨، وسر الصناعة ٢/ ٥٠٦، وأشعار الستة الجاهليين ١٩٨، والمفصل ١٢٦، والإنصاف ١/ ٢٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٦ و ٢/ ٣٢٨،=

ومن النحويين من ذهب إلى أنه يُبْنَى ، وإن أُضيف إلى الجملة الاسمية ، وإلى الجملة الفعلية ، والفعل المضارع[1] . وسيأتي الكلام في هذا ، إن شاء اللّه .

وكذلك ما يُضاف من الأسماء إلى الحروف ، فإنه يجوز بناؤه ، كما قال النَّابغة :

* مَقالَةَ أنْ قد قلتُ سوفَ أنالُهُ *[2]

وكما قال – سبحانه –: ﴿ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[3] ، في قراءة من فتح

= وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣، والهمع ٣/ ٢٣٠، والخزانة ٢/ ٤٥٦ و ٣/٤٠٧ و ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣.

(١) هذا مذهب الكوفيين وأبي علي وابن مالك (انظر : معاني الفراء ١/ ٣٢٦، ٣٢٧، وإعراب النحاس ١/ ٥٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥) . ويرى ابن أبي الربيع أنّها لا تبنى إذا لم تدخل على الماضي إلا بالسماع ، ولا تبنى بالقياس على بنائها إذا أُضيفت إلى الفعل الماضي ، فإنَّ الشاذَّ لا يقاس عليه ، ولأن القياس لا يصحّ ، وبين الفرع والأصل فارقٌ يمكن أن يراعى . انظر رأيه في : البسيط ١/ ٤٩٨.

(٢) من الطويل . وعجزه :

* وذلك من تِلْقاء مِثْلكَ رائعُ *

وقبله :

أتاني – أبَيْتَ اللَّعْنَ – أنَّك لُمْتَني ... وتلك التي تَسْتَكُّ منها المسامِعُ

من قصيدته في مدح النعمان بن المنذر ، والاعتذار إليه . أنالُه : أُصيبه بالأذى . مقالة : بدل من فاعل « أتاني » ، أو من « أنك لمتني » ، وبُني لإضافته إلى الحرف . ويروى : « مقالةٌ » بالرفع ، مع حذف التنوين للضرورة . وعليه فلا شاهد . ذلك : إشارة إلى معنى الجملة . رائع : مُفْزِعٌ . والبيت في : الديوان (تح . أبو الفضل إبراهيم) ٣٤ و (تح . شكري فيصل) ٤٨، وأشعار الستة الجاهليين ١٩٩، والمغني ٢/ ٦٧٢، وشرح شواهده ٢/ ٨١٦، ٨٨٥، واللسان (سكك) .

(٣) الذاريات ٢٣. وهي بتمامها : ﴿ فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ . ويستشهد بها بعد (ص ٨١١) .

اللام ، وهم : الحرميان[1] ، وأبو عمرو ، وحفص[2] ، وابن عامر . وكذلك « سِيبَوَيْهِ » و « عَمْرَوَيْهِ » ؛ بُنيا لتركيبهما مع الصوت ، وكذلك « لا رجلَ في الدار » ؛ بني[3] لتركيبه مع الحرف ، وليس في ما ذكرتُه شبهُ الحرف ولا تضمُّنُه . وإذا تتبعتَ كلام العرب رأيْتَ فيه مبنياتٍ ، غيرَ ما ذكرتُه[4] ، ليس فيها السببان المذكوران .

الجواب : أن كلامه في ما بني بأصل وضعه ، فإن الاسم إذا وُضِع مفتقرًا إلى غيره ، كوضع الحرف ، فإنه يُبْنَى ، وكذلك إذا وضع متضمِّنا معنى الحرف ، فإنه يُبنى ، فإنْ وُضع الاسم في أول وضعه عاريًا من السببين المذكورين ، استحقَّ الإعراب ، وعلمتَ أنه متى اختلفتْ عليه العواملُ اختلف آخرُه ، ما لم يَعْرِض عارضٌ في بعض الأبواب ، يوجب بناءَه ، نحو التركيب مع

---

(١) هما : ابن كثير المكي (ت ١٢٠هـ) ، ونافع المدني (ت ١٦٩هـ) . والمذكورون بعد : أبو عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤هـ) ، وعبد الله بن عامر (ت ١١٨هـ) ؛ الأربعة من القُرَّاء السبعة . أما حفص ، فهو راوية عاصم (أحد القراء السبعة) وربيبه ، وأضبط من روى عنه . انظر : مقدمة ابن مجاهد لـ « السبعة » .

(٢) قراءة الفتح هذه قراءته عن عاصم . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، وحمزة ، والكسائي : بالرفع : ﴿مثلُ﴾ . (انظر : السبعة ٦٠٩، وحجة القراءات ٦٧٩، والكشف لمكي ٢/ ٢٨٧) .
وقيل في توجيه قراءة فتح اللام : إن ﴿مثل﴾ حال من قوله – تعالى – : ﴿لحق﴾ ، أو من الضمير فيه و ﴿ما﴾ زائدة ، هذا على القول بأن الفتحة فتحة إعراب . أما على البناء – وهو إما للإضافة إلى الحرف ﴿أنكم﴾ ، أو للتركيب مع ﴿ما﴾ – فهي نعت لـ « حق » في محل رفع . انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٢٣، ٣٢٤، وإعراب النحاس ٣/ ٢٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٠٨، ٢٠٩، والدر المصون ٦/١٨٦ – ١٨٨.

(٣) يريد : « رجل » التي بنيت لتركيبها مع « لا » النافية للجنس .

(٤) مثل : شَبَه المبني من الأسماء ، نحو : « يسار » (من الميسرة) و « بداد » (من التبدُّد) ، وعدم التمكين في الكلام . انظر : البسيط ١/ ١٧٤.

الحرف ، فإنه عرض للنكرات الشائعة في باب النفي بـ « لا »[1] ، وكذلك عرض البناء لظرف الزمان عند إضافته للمبني ، وكذلك عرض البناء في « سيبويه » عند تركيبه ، وأصل الأسماء ألَّا تركَّب ، والتركيب ثانٍ فيها ؛ ولذلك كان التركيب من موانع الصرف ، على حسب ما أذكره بَعْدُ ، إن شاء الله .

وسيبويهِ لم يَقُلْ إلَّا المضارعة[2] ، ولم يذكر التَّضَمُّنَ ؛ لأن المتضمِّنَ للحرف مضارعٌ له ، فالمضارعة شاملة للنوعين . والله أعلم .

فصـــل

قال : « وهي في الأَمْرِ العامِّ لا تَخْلو من أن تكون ...» إلى آخر الفصل[3] .

احترز بقوله : « في الأمر العام »[4] من الأسماء المرتجلة ، نحو : « فقعس »[5] ، ومن الأسماء المنقولة من الأفعال ، نحو : « يزيد » و « يشكر » ، وغيرِ ذلك ، فإن

---

(١) وذلك إذا أعملتَ « لا » عملَ « إنَّ » ، وكان اسمها مفردًا ، فإنه يركَّب معها ، ويُبنى على الفتح . أما إذا أُعملت عمل « ليس » فإنه لا يركَّب ، وكذلك إذا كان مضافًا ، أو شبيهًا بالمضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . انظر : الملخص ١/ ٤٩٩.

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٢٩٩.

(٣) الإيضاح ١٢، وشرح العكبري ٢/ ٨٥، وفي أصلين من أصول المقتصد (١/ ١٠٩) : « والأسماء المتمكنة » في موضع « وهي » .

(٤) العكبري : إنَّما قال : « في الأمر العام » لأنه أَخَلَّ بذكر المرتجل ، لقِلَّته وعُسْر فهم معناه . (شرح الإيضاح ٢/ ٨٦) . وتنبَّه ابن أبي الربيع أيضًا إلى إخلاله بالأسماء المنقولة من الأفعال .

(٥) « فقعس » : أبو حَيٍّ من أَسَد بن خُزَيمة .. علم مرتجل قياسي ، قال الأزهري : ولا أدري ما أصله في العربية . اللسان ، والتاج (فقعس) .

الأسماء الأَعلام تُوجد منقولةً من أسماء الأجناس[1] ، ومن المشتقات منها ، ومن الأفعال ، ومن الأصوات . وتوجد مُرْتَجَلَةً ؛ لامادةَ لها معلومةٌ[2] . وتوجد مُرْتَجَلَةً ؛ لا تُعْلَمُ في النَّكِرات ، إلا أن مادَّتَها معلومةٌ[3] ،وعلى هذا كثيرٌ من الأسماء الأعلام ، لكن الأكثر في الأسماء[4] أن تكون - كما قال أبو علي - منقولةً من أسماء الأجناس ؛ أعيانِها ومعانيها ، ومن الأسماء المشتقات .

والأسماءُ المشتقاتُ إنما تُشْتَقُّ من المصادر ، والمصادرُ تكون على وجهين : مرتجلة ، [٤٦] ومشتقَّة من الأعيان ، نحو : « بطنتُه » ، إذا ضربتَ بطنه ، و « صَلَوْتُه » : ضربتُ صَلْوه ، وهذا كله مشتقٌّ من المصادر ، والمصدرُ مشتقٌّ من العين . وكذلك « رَأَسْتُه » : ضَرَبْتُ رأْسه ، و « أَفَخْتُه » ، إذا ضربتَ يافوخَه ، و « رأيته » ، إذا أَصبتَ رِئَتَه ، وهو كثير .

---

(١) مَثَّل له أبو علي بـ « أسد » أو « ثور » اسمًا لرجل ، ولم يمثِّل للأعلام المنقولة من المشتقات ، والأفعال ، والأصوات ، ومَثَّل لها الجرجاني بـ « زيد » من الزيادة ، و « يشكر » ، و « أحمد » من « شكر » و« حمد » ، و « بَبّة » ، وهذه الأخيرة حكاية صوت الصبيّ . (انظر : المقتصد ١/ ١١٠) . وفي المفصل (٧) : « والمنقول على ستة أنواع : منقول عن اسم عين . وعن اسم معنى ..، وعن فعل ؛ إما ماض ، وإما مضارع ، وإما أمر ، ومنقول عن صوت ... وعن مركَّب » .

(٢) وذلك نحو « غطفان » لأنه ليس هناك شيء يُسَمَّى « غطفان » . ونحو « إِصمِتْ » اسمًا للفلاة الخالية ، عند ابن مالك ، خلافًا لغيره ممن جعله منقولًا عن فعل الأمر بالصمت . انظر : المقتصد ١/ ١١٠، وشرح التسهيل ١/ ١٧١، ١٧٢.

(٣) وذلك نحو « مَحْبَب » ، فهو « مَفْعَل » من الحب ، إلا أنه عدل به عن نظيره في النكرات ، فجاء « محبب » بفك الإدغام ، والقياس أن يكون « مَحَبّ » بالإدغام ، لأن ذلك حكم كل « مَفْعَل » مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد . ويأتي العدول عن النظير في صور أخرى ، ذكرها ابن مالك ، انظرها في : شرح التسهيل ١/ ١٧٢.

(٤) يريد : الأسماء الأعلام .

ومن الناس من ذهب إلى أن الأعلام لا تكون إلا منقولةً ، والنقل يكون من مقدَّر ، ومنطوق به ، فـ « فَقْعَس » ، وإن لم يكن معلومَ الأصل ، فلم يُنْقَل حتى قُدِّر له أصلٌ في النكرات وإن لم يُنْطق به ، وأَجراه مُجرى الجمع ، نحو : « مذاكير » ، فإنه جمعٌ لما لم يُنْطق به ، وقد يكون الأوَّلُ عَلِم ما لم يَعْلَمْه الآخِر .

وهذا تكلُّف كثير لا يُحتاج إليه ؛ لأنه لا مانعَ للأعلام من الارتجال ، فكما ارتُجِلَتِ الأسماءُ في النكرات ، تُرْتَجل في العلم ؛ لأن كُلَّ واحد منهما وُضع دالًّا على مُسَمَّى ، إلا أن مسمى النكرات متعدِّد ، ومُسَمَّى العلم غير متعدِّد ، وهذا لا يمنع الارتجال . وأما الجمع فلا يَرِد إلا على مفرد ، فلا بُدَّ من تقديره ، وإن لم يُنْطَقْ به . واللّه أعلم .

فصل

قال : « **وهذه الأسماءُ [المعربة][1] تكونُ على ضربين : منصرِفٍ وغيرِ منصرف** » .

سمعت الأُستاذ أبا علي يذكر في هذا الاصطلاح[2] ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأسماء المنصرفة سُمِّيت بذلك ؛ لأن فيها صوتًا زائدًا ، وهو النون الساكنة ، نحو : « زيد » و « جعفر » ، وما أشبه ذلك . و « الصَّريف » هو :

---

(١) زيادة من الإيضاح ١٣، والمقتصد ١/ ١١٢، وشرح العكبري ٢/ ٨٨. وفي هذا الأخير سقطت «تكون» .

(٢) يريد قوله : منصرف وغير منصرف .

الصوت ، قال النابغة :

*له صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بالمَسَدِ[1] *

الثاني : أن الأسماء المنصرفة تُخْفَضُ بالكسرة ، وكانت في النصب بالفتحة ، فقد انصرفت في الخفض إلى حالةٍ غيرِ حالة النصب ، والأسماءُ غير المنصرفة نصبُها وخفضها واحدٌ ، فلم تنصرفْ عن حالة النصب إلى حالة الخفض . ويدخل على هذا : التثنيةُ والجمع السالم ، مذكرًا كان أو مؤنثًا ؛ فإن نصبهما وخفضهما واحد .

الثالث : أن الأسماء المنصرفة قد انصرفت عن شبه الفعل ، وغيرَ المنصرفة قد أشبهت الفعلَ ، فلم تنصرف عن شبهه[2] .

وسيبويه – رحمه اللّه – قال في المنصرف : « متمكن أمكن » ، وفي غير المنصرف : « متمكن غير أمكن » . ثم جاء في أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف ، فسَمَّى « المتمكن الأمكن » : منصرفًا ، وسَمَّى « المتمكن غير

---

(١) من البسيط ، وصدره :

* مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بازلُها *

دخيس النحض : اللحم المتداخل المتراكب . البازل : السن تخرج عند بزول الناقة ، وذلك في السنة التاسعة من عمرها . الصريف : صوت أنيابها إذا احتكَّت ببعضها . القعو : ما تدور عليه البكرة إذا كان من خشب ، فإذا كان من حديد ، فهو خطاف . المسد : حبل من ليف أو جلد . والشاعر يصف ناقة قوية نشطة ، فكأنها تقذف اللحم من كثرته عليها .

واستشهد به ابن أبي الربيع هنا على أن « الصريف » بمعنى الصوت . ويستشهد بالبيت على انتصاب « صريف » على أنه مصدر تشبيهي ، العامل فيه مضمر دَلَّ عليه ما قبله .

والبيت في : الديوان ١٦، والكتاب ١/ ٣٥٥، والجمهرة ٥٧٨، ٧٤١، ٩٩٤، ومجالس ثعلب ٣٢٠، والبسيط ١/ ٢١٤، واللسان (صرف ، بزل ، قعو ، دخس) ، والهمع ٣/ ١٢٦.

(٢) ذكر ابن أبي الربيع هذه الأوجه الثلاثة في البسيط (١/ ٢١٤، ٢١٥) ، غير منسوبة لأستاذه الشلوبين ، كما أنه لم يعترض ثمة على الوجه الثاني .

الأمكن » : غير منصرف[1] . واللّه أعلم .

اعلم أن الأَسماء ، أصلُها أن تكون معربةً منصرفةً ، فما جاء منها مبنيًا في جميع أحواله ؛ فلأنه وُضع وضع الحرف مبهمًا ؛ يفتقر في بيان ما يقع عليه إلى غيره ، وما جاء منها معربًا غيرَ منصرف ؛ فلشبهه بالفعل في الوجوه التي تُذكر بعد هذا[2] ، إن شاء اللّه .

فصــل

قال : « **وغَيْرُ المُنْصَرِفِ : ما كانَ ثانيًا من جهتين من الجهات التسع** »[3] .

---

(١) استخدم سيبويه « الأمكن » و « أشد تمكنًا » و « غير متمكن » ، و « تمكَّن في الكلام » ، في مواضع مختلفة . (انظر : فهارس عضيمة ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٧٤) ، ونسب إليه الجرجاني (المقتصد ١/ ١١٣، ١١٤) أنه يسمي نحو « زيد » : « الأمكن » ، ونحو أحمد وأحمر : « المتمكن » ، وأشار إلى أن هذا الأخير لا يُسَمَّى « الأمكن » ، بينما يُسَمَّى « الأمكن » : « متمكِّن » ، فكأن المنصرف يسمى : متمكن أمكن ، وغير المنصرف : متمكن فحسب ، ورأيت الأعلم في نكته (١/ ١٠٦) يشعر بأن ما نسبه ابن أبي الربيع لسيبويه ، ليس له ، إذ قال : « وكان بعضهم يُسَمِّي الاسم المستوفي للتمكن : الاسم الأمكن ، ويجعل كل ما استحق الإعراب متمكِّنًا » . والحقّ ما قاله المؤلف ، وإن لم يقرن سيبويه بين اللفظين ، فلم يقل : « متمكن أمكن » و « متمكن غير أمكن » ، ولعل الأعلم يقصد الجرجانيَّ . هذا وقد استعمل سيبويه لفظ التمكن في الظروف ولم يُرِدْ بها الإعراب . انظر : شرح سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٤، ٤٥.

(٢) انظر : الفصل التالي .

(٣) الإيضاح ١٣. وقال الجرجاني : « وهي – أي هذه العبارة – مما لم يُسْبَق إليه الشيخ أبو علي » ، وشرحها قائلًا : « وهذه الأسماء التي تنصرف يكون في كل واحد منها سببان فرعان ، تقول : سعاد ، فيكون فيه التعريف والتأنيث ، وكل واحد منهما فرع ، لأن الشيء يكون منكورًا ، ثم يعرَّف ، وكذا التأنيث مرتبته بعد التذكير ، وكذا الأسباب التسعة فروع كلها ... فـ « سعاد » لما دخله فرعان ، شابَهَ الفعل من وجهين من حيث إن الفعل فرع ، وهذا الاسم قد دخله فرعية من وجهين . فبعد هذا البيان يعرف معنى قوله : ما كان ثانيًا .. وذلك أن كل فرع ثاني الأصل ، والأصل أول =

لا أعلم خلافًا بين النحويين [٤٧] المتقدِّمين أَنَّ موانع الصرف تسعة: التعريفُ، والتأنيث، والوصف، والجمع، ووزن الفعل، والتركيب، والعدل، والعجمة، وزيادة الألف والنون.

وجاء بعض المتأخرين[١]، وزاد فيها عاشرًا، وهو: ألف الإلحاق، فقال: النحويون كلُّهم يقولون: إن «أرطى»[٢] إذا سُمِّي به مذكرٌ، فإنه لا ينصرف، ولا مانعَ إلا التعريفُ، وزيادةُ الألف.

وثَمَّ من زاد حاديَ عَشَرَ، وهو: شَبَه ما لا ينصرف[٣]، فقال: إن سيبويه يقول: إنك إذا سَمَّيتَ رجلًا بـ«أحمر»، لا ينصرف؛ لوزن الفعل، والتعريف، فإذا نَكَّرتَه فإنه لا ينصرف، وليس فيه إلا وزنُ الفعل؛ لأن الوصف

= له، فالتأنيث ثان للتذكير، والتعريف ثان للتنكير، وكذا جميع الأسباب». (انظر: المقتصد ١/ ١١٥). وقد قال ابن أبي الربيع مثل هذا الكلام بعد، فلعله استقاه من الجرجاني، أو من شارح أفاد من الجرجاني.

(١) منهم السيرافي. الإرشاد ٤٠٤.

(٢) «أرطى»: شجر ينبت بالرمل (اللسان: أرط). وهو نكرةً مصروف، لأن ألفه ليست للتأنيث، بدليل قولهم: أرطاة. وشَبَهُ أَلِفه بألف «سكرى» في منعها دخول التاء لا يقوى قوة سببين فيَمْنَعُ من الصرف. وهو مُسَمًّى به ممنوعٌ من الصرف عند الجميع. والخلاف بين المتقدمين وبعض المتأخرين لفظي، فكل ما في الأمر أنَّ المتأخرين أضافوا إلى العلل التسع علَّة عاشرة، هي ألف الإلحاق، في حين ألف الإلحاق داخلة عند المتقدِّمين ضمن ألف التأنيث لشبهها بها.
و«أرطى» عند سيبويه «فَعْلى»، وألفها للإلحاق، وهي ممنوعة في حال التسمية بها، لاجتماع سببين: التعريف وزيادة الألف. وعند أبي الحسن «أفعل»، وألفها منقلبة عن لام الكلمة، وهي ممنوعة لسببين: وزن الفعل، والتعريف. انظر: الكتاب ٤/ ٣٠٨، والتكملة ١٢٠، ١٢١، وسر الصناعة ١/ ٤٢٨، والمقتصد ١/ ١٠٠٠، ١٠٠١.

(٣) سَمّاه الجزولي: «شبه الوصف». (شرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٨٢، ٩٨٣). ونسب الكيشي لأبي علي علة أخرى، هي زيادة الطول: نحو «سراويل». الإرشاد ٤٠٤.

قد زال بالتسمية، والتعريفَ قد زال بالتنكير، ووزنُ الفعل وحده لا يمنع الصرف؛ ألا ترى أن «أفكل» ينصرفُ في النكرة، فلا بُدَّ من زائد، ولا زائد إلا شَبَهُ الأصل[١].

الجواب: أنهم كَنَّوْا عن هذا كله بـ«زيادة الألف والنون»؛ لأن زيادة الألف والنون لم تمنع الصرف من حيث هما زائدتان، ألا ترى أن «عفريتًا» ينصرف إذا سُمِّي به مذكَّر، وفي آخره زيادتان: الياء والتاء. وإنما مَنَعَتا؛ لشبههما بهمزة التأنيث، لأنهما زيادتان زيدتا معًا في آخر كلمة، الأولى منهما ألفٌ، قبل الألف ثلاثةُ أحرف، فأكثر لا يلحقهما تاءُ التأنيث. وسيأتي بيانُ هذا في بابه[٢]، إن شاء الله.

وكذلك ما آخرُه ألفُ الإلحاق[٣]؛ إنما [لا][٤] ينصرفُ في المعرفة؛ لِشَبَهِ

---

(١) انظر: الكتاب (باب ما ينصرف وما لا ينصرف - باب أفعل، ص ٣/ ١٩٣). وخالف أبو الحسن؛ فإنه يصرف «أحمر» إذا نُكِّر بعد التسمية، وتبعه جماعة من البصريين والكوفيين، اعتمادًا على أن «أحمر» في حال التنكير ليس فيه إلا وزن الفعل؛ لأن معنى الصفة قد ذهب منه عند التسمية، وبقي على ذلك الذهاب مع التنكير بعد التسمية، فينبغي أن يُصرف، قال الشلوبين: «هكذا ينقل النحويون عن أبي الحسن، وكذلك ثبت في طُرُره الملحقة بالكتاب. والذي عليه كلامه في «الأوسط» أن خلافه في ذلك إنما هو في مقتضى القياس. وأما السماع فإنما هو على ماقدَّمناه». (شرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٨٢، ٩٨٣). وأجاز أبو علي في بعض كتبه صرفه وعدم صرفه. وانظر في المسألة: المقتصد ٢/ ٩٧٩، ٩٨٠، وحاشية الصبان ٣/ ٢٧١، ٢٧٢.

(٢) انظر: ٣/١٢ وما بعدها (نسخة الحمزاوية).

(٣) ألف الإلحاق ألفٌ مزيدة في آخر كلمة لتُلحقها بوزن كلمة أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها، ولا دلالة فيها على تأنيث، فـ«أرطى» مثلًا ملحقة بـ«جعفر»، وتفارق ألف التأنيث بأنها تقبل تاء التأنيث عند إرادته، نحو: «أرطاة»، كما تقبل التنوين. انظر: الأشموني ٣/ ٢٦٢.

(٤) زيادة، بها يستقيم الكلام، ولعلها سقطت من الناسخ.

ألفِ الإلحاق بألف التأنيث[1] . فلَمَّا كانت هذه الثلاثةُ[2] تَرْجِعُ إلى الشَّبه ، أَتَوا بواحدٍ منها ، واستَغْنَوا عن الاثنين الباقِيَيْن .

فإن قلتَ : فَلِمَ لَمْ يَسْتَغْنُوا بألفِ الإلحاق ؟

قلتُ : ألفُ الإلحاق لا أَثَرَ لها إلا مع التَّعْريف ، والألفُ والنُّونُ يمنعان مع التعريف ، ومع الوصفِ في النكرة ؛ في « فَعْلان » الذي مؤنَّثُه « فَعْلَى » .

فإنْ قلتَ : قد تقدَّم في الفصل الذي يليه[3] هذا أنَّ ما لا ينصرفُ يُشْبِهُ الفعلَ . فإذا كانَ في الاسمِ واحدٌ من هذه العِلَل ، فما وَجْهُ شَبَهِه بالفعل ؟

قلتُ : إنَّ الفعلَ بوضعِه يَقْتَضِي أنْ يكون ثانيًا عن الاسم ؛ لأنه إنَّما اشْتُقَّ من الحَدَثِ ليُسنَدَ إليه ، على حسب ما تقدَّم ، فلا غِنَى له عن الاسم ، لأنَّه إنَّما جِيء به له ، وليُستفادَ منه في الاسم شيءٌ لم يَعْلَمْه المخاطَب . وهذه الأوصافُ الثمانيةُ هي ثوانٍ ، فالتَّعريفُ ثانٍ عن التنكير ، والتأنيثُ ثانٍ عن التذكير ، والوصفُ ثانٍ عن الموصوف ، والجمعُ ثانٍ عن المفرد ، ووزنُ الفعل ثانٍ عن وزن الاسم ؛ لأن الاسم هو الأول ، فأوزانُه هي الأُوَل ، والعدلُ ثانٍ عن المعدول ، والتركيبُ ثانٍ عن المفرد ، والأسماءُ الأعجمية ثانيةٌ عنِ الأسماء العربية . فإذا

---

(١) من وجهين : أنها زائدة ، ليست مبدلة من شيء ، بخلاف الممدودة ، فإنها مبدلةٌ من ياء ، وأنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث ، نحو « أرطى » ، فإنَّه على مثال « سَكْرى » . انظر : الأشموني ٣/ ٢٦٢.

(٢) يريد : نحوَ « أرطى » ، إذا سُمِّي به مذكر ، و « أحمر » إذا سُمِّي به رجل ، وما زيد فيه الألفُ والنون .

(٣) المخطوطة : « يلي هذا » . وفيها إحالة . واستقامتها كما أثبتّ . ولعلَّه تحريف نسخ . وسبق أن وقع مثله (ص ١١٧).

كان في الاسم واحدٌ منها ، غَلَبَ عليه قُوَّةُ الاسمية ، فلم يَظْهَرْ أثرُها فيه ، لكنَّها هَيَّأَت الاسمَ لِمَنْعِ الصَّرفِ ، إذا وُجِدَتْ فيه عِلَّةٌ ثانيةٌ ، فلا يمتنع الاسم [٤٨] من الصَّرف إلا لعِلَّتين من العِلَل التِّسع ، إلَّا الجمعَ الذي لا نظيرَ له في الآحاد ، وألفَ التأنيث ؛ فإنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يقومُ مَقام عِلَّتَيْن[1] ، على حسب ما يتبيَّنُ في بابه[2] ، إن شاء اللَّه .

فإن قلتَ : فهل لذلك شروطٌ ، أو مهما اجتمعت عِلَّتان في الاسم منها ، فإنه لا يَنْصَرِفُ ؟

قلتُ : ليس كُلُّ علتين إذا اجتمعتا في الاسم تَمْنَعان الصَّرْفَ ؛ ألا ترى أنَّ العُجْمَةَ لا تمنع إلا مع التعريف ، وكذلك التركيبُ ، وكذلك العدلُ عن « فاعل » . فلو سَمَّيْتَ امرأةً بـ « إبراهيم » ، ثم نَكَّرْتَ الاسمَ ، لَانْصَرَفَ ، وإن كان فيه التأنيثُ والعجمة . وسيأتي بيانُ هذا مكمَّلًا في أبوابه[3] ، إن شاء اللَّه .

فإن قلتَ : فلِمَ لَمْ تمنعْ واحدةٌ ، والاسمُ بها مضارِعٌ الفعل من جهة الثَّنَوِيَّةِ ، كما أنَّ شَبَهَ الحرفِ مانعٌ[4] ، وإنْ كان من جهة واحدة ؟

---

(١) الجمع الذي لا نظير له في الآحاد هو الذي يكون ثالثه ألفًا ، وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف ، أوسطها ساكن . وأصل هذا الباب مبنيٌّ على نحو « أكالب » و « أراهط » ، لأنه قد جُمع مرتين ، فحصل فيه سببٌ متكرِّرٌ ، ونحو « مساجد » و « منابر » محمول على « أَكَالب » ، لمشابهته له في الوزن ، وامتناعه أن يُجْمَع مَرَّةً أُخرى .

وألفُ التأنيث قائمة مقامَ علتين ، لأن الألف للتأنيث ، والكلمة تُصاغُ عليها ، إذ ليس في الكلام نحوُ « حُبْل » و « بُشْر » ، ففي « حبلى » و « بشرى » عَلَم تأنيث بإزاء التاء في « طلحة » ، ولزوم التأنيث . انظر : المقتصد ٢/ ٩٨٥.

(٢) انظر : ٣/ ١٢ وما بعدها (الحمزاوية) .

(٣) انظر : ٣/ ١٢ وما بعدها (الحمزاوية) .

(٤) يريد : شبه الاسم للحرف مانع من البناء .

قلتُ : الاسمُ إذا وُضع مُبْهَمًا مُفْتَقِرًا في الدلالة على مُسَمَّاه لغيره ، كان فيه معنَى ما وُضِعَ الحرفُ له ، حتى إنَّ من الناس من سَمَّى هذه الأسماء حروفًا[1] ؛ لأنَّ فيها حقيقةَ الحرف ، لكن سَمَّاها النَّحْويون « أسماء » من جهة أحكامها ، وهي من جهة معانيها حروفٌ .

وليست الأفعالُ كذلك ؛ ليست تَنْوِيتُها هي ثنوية الأسماء ، لكنَّها مُشْبِهَةٌ لها في الثنوية خاصَّةً . فلذلك قَوِيَت الأسماءُ على واحدةٍ منها ، ولم تَقْوَ على اثنتين ، على حسب ما يتبَيَّنُ في بابه ، إن شاء اللَّه .

فصـــل

قال : « **وكانَ في مَوْضِعِ الجرِّ مَفْتُوحًا** »[2] .

اختلف النحويون في الاسم [غير][3] المنصرف :

فذهب أبو الحسن إلى أن الفتحةَ ليست علامةَ الخفض ، وعلامةُ الخفض الكسرةُ التي زالت لشبه الفعل ، كما زال التنوينُ لذلك ، فلَمَّا بقي الاسمُ ساكنًا لزوالِ حركته ، كَرِهُوا بقاءَ ذلك لِشَبَه المبنيّ ، فَحرَّكوه بالفتح . فهذه الحركةُ ليست حركةَ إعراب على هذا القول ، فتسميتهم لها فتحةً صحيحٌ ؛

---

(١) هم المنطقيون ، فقد جعلوا الأسماء المضمرة من باب الحروف ، وسموها : الخوالف كأنها خلف عن الأسماء الظاهرة . انظر : الرد على المنطقيين ٣٤، ٣٥.

(٢) الإيضاح ١٣، والمقتصد ١/ ١١٣، وشرح العكبري ٢/ ٩١، وسياق العبارة : « فلم يدخله الجرُّ مع التنوين ، وكان في ...» والعبارة عبارة سيبويه ، عَبَّر بها عن منع صرف نحو : « أبيض » و « أسود » ، لمضارعتهما الفعل المضارع ، وموافقته في البناء . انظر : الكتاب ١/ ٢١.

(٣) زيادة ، بها يستقيم الكلام ، ولعلها سقطت من الناسخ .

لأنها ليست حركةَ إعراب[1] .

وأكثر النحويين[2] يذهبون إلى أنها حركة إعراب ، وأنَّ الاسم الذي لا ينصرف يُخْفَض بالفتحة ، والفتحة علامةُ الخفض . والفتح من ألقاب البناء . فيَعْرِضُ هنا سؤالٌ ، وهو أَنْ يقال : فكيف يُقال فيه : مفتوح وحركته حركة إعراب ؟

الجواب : أن هذه الحركة لما لم تكن مناسبةً للعامل ، وإنَّما تُشْبِه الكسر ، صارت كأنها وُجدت بغير عامل ، فأشبهت بذلك ما يُسَمَّى من الحركات فتحًا ؛ ولذلك قيل في الكلمة « مفتوحة » .

وأبو علي - رحمه اللَّه - لم يُبَيِّنْ مذهبَه في هذا الكتاب ؛ لأنه قال : « وكان في موضع الجر مفتوحًا »[3] ، ولم يَقُلْ : خُفِض بالفتحة ، فيمكن أن يكون مذهبُه

---

(١) ولا حركة بناء ، لأنهم هربوا من شبه المبني ، فهي مجرد حركة للتخفيف . وهو ما صَرّح به الكيشي ، ودافع عنه . وهذا ما أفهمه من كلام أبي الحسن ، وهو ظاهر قول سيبويه : « وكان في موضع الجر مفتوحًا » . ويرى الزجاج (ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢) أن حركة الممنوع من الصرف إذا دخله الجار بناءٌ . ونسب ابن يعيش (١/ ٥٨) إلى أبي الحسن والمبرد مثل ذلك . ولم أقف على مذهب أبي الحسن في معاني القرآن . وانظر : الإرشاد ٤٠٧، ٤٠٨.

(٢) في المخطوطة : النحويون ، تحريف نسخ . وما ذهب إليه أكثر النحويين هو مذهب المحققين ، وهو ما فهمه بعضهم من عبارة سيبويه ، وهو أيضًا مفهوم ما نقله ابن يعيش (١/ ٥٨) عن أبي علي : « لو جُرَّ الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه ، فقيل : مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه المبنيات ، نحو : « أمسِ » و « جير » ، ثم لما مُنع الجرَّ ، ولابد للجار من عمل وتأثير ، شارك النصب في حركته لتآخيهما ، كما شارك نصبُ الفعل جزمه في مثل : لم يفعلا ، ولن يفعلا » . وانظر : الكتاب ١/ ٢١، والإرشاد ٤٠٧.

(٣) للجرجاني كلام نفيس في المسألة ، مفاده أنّ سيبويه قال العبارة « وكان في موضع الجر مفتوحًا » تحقيقًا لا تسامحًا ، وأن « مفتوحًا » يقتضيه المعنى هنا ، خصوصًا إن لم يكن ما لا ينصرف مبنيًا ،=

مذهبَ أبي الحسن ، على أنه ينبغي أن يُقال في الفتحة : إنها علامةُ الخفض على كل قول ؛ لأنها صارت في موضع الكسرة ، فينبَغِي أن يُحْكَمَ لها بحكمها ، فيُنْسَبَ لها الإعراب ، كما فعل ذلك [٤٩] أبو علي في « أخيك » و « كليهما »[١] . واللَّه أعلم .

ومما يدلُّ على أنَّ الفتحةَ تَجْرِي عندهم مَجْرَى الكسرة أنَّهم يقولون : « رأيت جواريَ » ، ويُظهرون الفتحة التي هي علامة النصب ، فإذا قالوا : « مررت بجوارٍ » ، لم يُظْهِروا الفتحةَ التي هي علامة الخفض ، إلَّا في الشعر[٢] ، كما قال[٣] :

= وذلك لأن الفتحة هنا قائمة مَقام الكسرة ، ونائبةٌ عنها لعلة ، فلما كانت غَيْرَ دالَّةٍ على المعنى الذي لأجله سُمِّيَتْ نصبًا ، سُمِّي الاسم مفتوحًا ، كما يقال : وكان الاسم في موضع الجر محركًا بالفتحة ، ولو قلت : وكان في موضع الجر منصوبًا ، لم يصحَّ على الظاهر ، إذ كأنك تقول : وكان في موضع الجر مفعولًا ، ذلك أَنَّ حقيقة المنصوب أن يكون في الاسم فتحةٌ دالَّةٌ على المفعولية . انظر تفصيل كلامه ولفظه في : المقتصد ١/ ١١٦، ١١٧.
وأقول : إن استخدام أبي علي لعبارة سيبويه دليلٌ على اتِّباعه له في أنَّ فتحة الممنوع نائبةٌ عن الكسرة .

(١) يشير إلى إعراب الأسماء الخمسة ، أو الستة ، و « كلا وكلتا » ، فقد نسب أبو علي الرفع والنصب والجر للألف والواو والياء ، في الباب الأول . كما نسبه إلى الألف والياء في الباب الثاني . انظر : ص ١٣٠ ، ١٤٠.

(٢) على سبيل الضرورة ، على مذهب سيبويه والخليل والجمهور . ويرى يونس وعيسى بن عمر والكسائي إجراءه مُجرى الصحيح في ترك تنوينه ، وجَرَّه بفتحة ظاهرة . وهي لغة ضعيفة . انظر : الكتاب ٣/ ٣١٤، وابن يعيش ١/ ٦٣، والإرشاد ٤٢٨.

(٣) الفرزدق ، نسبه إليه الأزهري في التصريح (٢/ ٢٢٨) ، والشنقيطي في (الدرر ١/ ١٠٢) . وليس البيت في الديوان .

* قد عَجِبَتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيَا[١] *

فجاء هذا في الشعر ، كما جاءت الكسرة في الياء أيضًا ، قال[٢] :

لا باركَ اللَّهُ في الغواني هَلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ[٣]

وإنما ذلك ؛ لأن هذه الفتحة عِوَضٌ من الكسرة ، ونائبةٌ مَنابها ، فجرت عليها أحكامُها من الظهور والكُمون . واللَّه أعلم .

(١) من الرجز . وبعده :

* لَمَّا رَأَتْني خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا *

يُعَيْلَى : تصغير « يعلى » ، اسم رجل . الخلق : البالي . المقلولي : الذي يَتَقَلَّى على الفراش حزنًا ، أي يتململ . والشاهد : ظهور الحركة على الياء في حال الجر ، وكان القياس : « يُعَيْلٍ » مثل « جوارٍ » ، لكنه أَجراه على الأصل ، وجَرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة ، على الرغم من أن الكسرة لا تظهر هنا ، وهي لغة ضعيفة .
والبيت في : الكتاب ٣/ ٣١٥، والمقتضب ١/ ١٤٢، والعضديات ١٤٢، والمسائل العسكرية ٢٦٢، وضرورة الشعر ٦٦، والخصائص ١/٦ و٣/ ٥٤، والمنصف ٢/ ٦٨، ٧٩، وما يجوز للشاعر ١٩٧، والممتع ٢/ ٥٥٧، واللسان (علا ، قلا) ، والعيني ٤/ ٣٥٩، والهمع ١/ ١١٥، والأشموني ٣/ ٢٧٣. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٢٢٤).

(٢) عُبَيْد اللَّه بن قيس الرُّقَيَّات ، قُرَشيّ ، أُمَوِيّ ، لُقِّب بـ « الرقيات » ، لأنه شبّب بثلاث نسوة ، كل منهن « رقية » ، عَدّه ابن سَلَّام (٢/ ٦٤٧ - ٦٥٥) في الطبقة السادسة من الإسلاميين ، ووصفه بأنه كان « غَزِلًا » ، مَدَح مصعبًا ، وهجا عبد الملك بن مروان ، توفي نحو ٨٥هـ . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٥٣٩، ٥٤٠، والخزانة ٣/ ٢٦٥ - ٢٦٩، والأعلام ٤/ ١٩٦.

(٣) من المنسرح . يروى : « فما » ، و « ما » مكان « هل » . « في الغوان أما » . « يَبِتْنَ » مكان « يصبحن » . والشاهد : كسر ياء « الغواني » إجراءً لها مُجْرى الصحيح للضرورة الشعرية . والبيت في : الديوان ٣، والكتاب ٣/ ٣١٤، والمقتضب ١/ ١٤٢ و ٣/ ٣٥٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٥، والأصول ٣/ ٤٤٢، والخصائص ١/ ٢٦٢ و ٢/ ٣٤٧، والمحتسب ١/ ١١١، والمنصف ٢/ ٦٧، ٨١، وما يجوز للشاعر ١٩٦، وشرح العكبري ٢/ ١٥٠، وابن يعيش ١٠/ ١٠١، ورصف المباني ٢٧٠، والمغني ١/ ٣٢٠، وشرح شواهده ٢/ ٦٢٠، والهمع ١/ ١٨٤. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٢٢٤) .

فصل

قال: « **وإذا دخلت الألفُ واللامُ على ما لا ينصرف، أو أضيفَ، انْجَرَّ** »[1].

اعلم أن الأسماء التي لا تنصرف، وتنخفض بالفتحة، إذا دخل عليها الألفُ واللام، أو أُضيفت، فإنها تُخفض بالكسرة. وكذلك هذه الأسماء إذا لحقها التنوينُ في ضرورة الشعر، فإنَّها تُخفض بالكسرة، ويكون ذلك ؛ لأمرين في الإضافة:

أحدهما: زوالُ الموجب لمنع الصرف عند الإضافة، وذلك نحو « إبراهيم »، فإنه لا ينصرفُ في المعرفة، وينصرف في النكرة، فإذا قلتَ: « جاءني إبراهيم »، لم ينصرف للعُجْمة والتعريف، فإذا نُكِّر انصرفَ لزوال التعريف، والعجمةُ لا تمنع إلا مع التعريف، فإذا أُضيفت زال مانعُ الصرف ؛ لأن الإضافة لا تَرِدُ إلا على التنكير، فإذا أردتَ أن تُضيف فلابد من أن تُنكِّر، و « إبراهيم » إذا تَنكَّر انصرف، كما ذكرتُ لك.

وكذلك الكلامُ في الأسماء الأعجمية كُلِّها التي عُجْمَتها تمنعُ الصرفَ.

وكذلك « أحمد » ؛ لا ينصرف في المعرفة، فإن نُكِّرَ انصرفَ، وهو لا يُضاف حتى يُنَكَّر، فيجبُ أن يُخفض بالكسرة.

ولا يكون الجرُّ عند دخول الألف واللام لهذا الوجه، إنما يكون عند دخول الألف واللام للوجه الثاني.

---

(١) الإيضاح ١٣، والمقتصد ١/١١٣، وشرح العكبري ٢/ ٩٢.

الثاني: أن يكون مانعُ الصرف قائمًا، لكن للحاق الإضافة والألف واللام، حدث ما يعارض ذلك، فيَرْجِعُ إلى أصله، وأصلُه أن يُخْفَض بالكسرة، وذلك نحو « مساجد »، فإنه لا ينصرف، للجمع وعدم النظير في الآحاد، فإذا أَدْخلْتَ الألفَ واللام، أو أضفْتَ، لم يَزُلْ عنه ذلك ؛ لأنه الآن - كما كان - جمعٌ لا نظيرَ له في الآحاد، لكن حدث بدخولهما شَبَهُ الاسم المنصرف، فعارض شَبَهَ الفعل، فعاد إلى الأصل[1]، وهو الخفضُ بالكسرة ؛ ألا ترى أن « رجلًا » وجميع الأسماء المنصرفة إذا دخلت عليها الألف واللام، أوأضيفت، فإنها يُؤْمَنُ معها التنوين.

وكذلك الأسماءُ التي لا تنصرف ؛ إذا اضطرَّ الشاعر نَوَّنَها، فإذا دخلت الألف واللام، أو أضيفت، فإنها لا تُنَوَّن في الشعر، فيُؤْمن معها التنوين[2].

ويمكنُ أن يُقال: إن الألف واللام والإضافة [٥٠] معاقبتان للتنوين[3].

والعرب تحكم للمعاقِب بحكم ما عاقبه، فكما كانت الأسماء التي لا تنصرف ؛ إذا نُوِّنَتْ في الضرورة، خُفِضَتْ بالكسرة، صارت كذلك إذا دخلها معاقِبُهُ تُخْفَضُ بذلك.

ومنهم من قال: إن هذه الأسماء لَمَّا أشبهت الأفعال، زال التنوين بحكم

---

(١) وإذا أُمن التنوين عاد الجر، لأنه غير مقصود بالمنع، وإنما مُنع لأجل منع التنوين، إذ بينهما مناسبة وأخوة، ذلك أن المجرور يقوم مقام التنوين أبدًا. وللجرجاني كلام نفيس في المسألة في موضعين من المقتصد ١/ ١١٤، و ٢/ ٩٦٦.

(٢) لم يرتض الجرجاني هذا التعليل، فاللام عنده تدخل ولا توجب تَعَرِّي الاسم مما يمنع صرفه ... وليس يجوز أن يُعَلَّل بأن الاسم خرج به عن شبه الفعل، قياسًا على أن « حمراء » لا ينصرف لأنَّ فيه ألف التأنيث، فإذا أدخلتَ اللامَ جررت مع وجود ما كان يمنع الجر قبلها. انظر: المقتصد ٢/ ٩٧٠.

(٣) أي أنهما لا يجتمعان، وأحدهما يقوم مقام الآخر.

الشبه ، ثم تبعه الخفض فزال بزواله . وإذا دخلت الألف واللام ، أو أُضيف ، سَقَطَ التنوينُ لهما ، فلم يسقط للشَّبَه ، فيتبعه الجرُّ[1] .

والتعليل الأول هو الذي يظهر من كلام سيبويه[2] - رحمه الله - وبه كان يأخذ الأستاذ أبو علي[3] .

وقال أبو علي : « **لأَنَّ هـذا مَوْضِعٌ قد أُمِنَ فيه التَّنوِينُ** »[4] .

---

(١) هذه الأسماء لم تُشْبه الفعلَ بالتَّعَرِّي من الألف واللام والإضافة ، حتى يكون وجودهما فيه مُخْرِجًا له عن شبه الفعل . ولو كان الأمر كذلك ، لكان دخول حرف الجر على « مَنْ » مخرجًا لها من شبه الحرف . (المقتصد ٢/ ٩٦٩) . وإنما أشبهت هذه الأسماء الفعل في أنها ثقيلةٌ مثله ، وفي مشاركتها له في أنها ثانية عن أشياء ، كما أنه ثان عن الأسماء في افتقاره إليها ، لعدم قيامه بنفسه . انظر : ابن يعيش ١/ ٥٧، ٥٨، والملخص ١/ ١٠٧، والإرشاد ٤٠٥.

(٢) يقصد بالتعليل الأول أن عودة الجر مع أل والإضافة ، لشبه الاسم ، وأمن التنوين . وهو المفهوم من كلام سيبويه ، قال (٢٢، ٢٣) : « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها الجر ، كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التنوين » .

وفهم الجرجاني من كلام سيبويه أن عودة الجر مع أل والإضافة لأمن التنوين ، ليس إلا ، قال (المقتصد ٢/ ٩٧١) : « وكلامُ صاحب الكتاب يدلُّ على هذا النحو بعينه ، لأنه قال : إن هذا الباب مضارَع به الفعل ، فلا يجري مَجْراه ، فأشار إلى أن القصد أن يُمنع الجر في حال دون حال ... فإنه قد ترى كثيرًا منهم يقولون : إن اللام أخرجه من شبه الفعل ، فيحيلون إلى نفوسهم شيئًا لا يتحصل ، على أن الذي يغلب على الكتاب وكلام محققي أصحابنا هو الطريقة الأولى ، لأنهم يقولون أبدًا : أعادوا الجر حيث أمنوا لحاق التنوين » .

وأُراني أميل إلى فَهْم ابن أبي الربيع لكلام سيبويه ، وإن كنت مع الجرجاني في أن دخول أل والإضافة لا يُخْرج الاسم المنصرف من شبه الفعل ، ذلك لأن الشبه آتٍ من ناحية أخرى . وكلام الجرجاني نفيس في هذه المسألة ، انظره في : المقتصد ٢/ ٩٦٣ - ٩٧٣.

(٣) ليس ما أخذ به الأستاذ في شرح المقدمة الجزولية ، ولا التوطئة .

(٤) الإيضاح ١٣، والمقتصد ١/ ١١٣. وفي شرح العكبري (٢/ ٩٣) : « فأُمن فيه التنوين » .

فيحتمَل أن يريد الأول ؛ لأن أمن التنوين أَحَدُ الشبهين ، والآخرُ دخولُ الألفِ واللام والإضافة ، فذَكَرَ الخَفِيَّ ، وتَرَكَ ما هو ظاهرٌ . وسيبويه ذَكَرَهما جميعًا[1] .

ويمكن أنْ يُرِيد الثانيَ ، فيكونُ التقدير : لأَنَّ هذا موضع قد أُمن فيه التنوين لدخولِ معاقِبه ، فنبَّه على المعاقبة ، وقد تَقَرَّر أن العربَ تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه[2] .

ويمكن أن يُرِيد الثالثَ ، وهو أنَّ سقوط الجر لِشَبَهِ الفعل إنما يكون في ما سَقَطَ فيه التنوين للشَّبَهِ ، فيقول : إن هذا موضعٌ لا يدخلُه التنوين ، فلا يُسْقِطُه الشبهُ ، فيتبعه الجرّ . والأول أظهر . والله أعلم .

فصل

قال : « **والأفعالُ المُضَارِعَةُ : مالَحِقَتْ أَوَائِلَها زِيادَةٌ مِنْ هـذِه الزَّوائِدِ الأَرْبَع** »[3] .

المضارعة[4] : المشابهة ، فهذه الأفعال هي التي وُضِعَتْ شبيهة بالنكرات من

---

(١) انظر : ح ٢ من ص السالفة .

(٢) ذلك أنه بوجود أل والإضافة صار التنوين كأنه عاد . فإذا عاد التنوين عاد الجر ، لأنهما سقطا معًا . ووصف الجرجاني هذا بأنه « سديد واضح » . انظر : المقتصد ٢/ ٩٧١.

(٣) الإيضاح ١٣. وفي المقتصد (١/ ١١٧) : « أوله » ، « الزيادات » . وفي شرح العكبري (٢/ ٩٣) : « والفعل المضارع ما كان في أوله زيادة من الزيادات الأربع » .

(٤) المضارعة مشتقةٌ من « الضَّرْعين » ، سُمِّيا بذلك لتشابههما ، أو كأن المعنى أن الشيئين إذا تشابها ، فكأنهما رضعا من ضَرْع واحدٍ . انظر : شرح عيون الإعراب ٤٥، وشرح العكبري ٢/ ٩٣.

الأسماء[1] ، والنكرات من الأسماء هي الأُول ، والتعريف ثانٍ عن التنكير ، على حسب ما تقدم ، وذلك أنها وُضعت تقع على الزمانين : الحاضر والمستقبل ، وخُصِّصت لأحدهما بالحروف ، كما أنك إذا قلت : « رجل » ، احتمل عند مخاطبك أن تريد كلَّ واحد من هذا الجنس ؛لأن وقوعه على كل واحد من الجنس من جهة واحدة ، فإذا قلت : « الرجل » ، عَلِمَ مخاطَبُك أنَّك تريد الذي بينك وبينه فيه عهدٌ ، فاختصَّ به من بين سائر أمته . فَلمَّا وُضِعَتْ شبيهةً بالاسم ، خرجت عن أَصلها من البناء ، وأُعربت ، كما فُعِل بالاسم الذي وُضع وضع الحرف ، فإنه أُخرج لذلك عن أصله إلى البناء ، على حسب ما تقدَّم .

ولا تُوجد هذه الأفعالُ إلا مُعْرَبَةً ، إلَّا أن تلحقها إحدى النونات الثلاث[2] ، فإنَّها ترجع إلى أصلها من البناء عند لَحاق واحدةٍ منها . وسيأتي الكلامُ في هذا مُكَمَّلًا في بابه[3] ، إن شاء اللَّه .

وقوله : « **الَّتِي هي الهَمْزَةُ في (أَفْعَلُ)** »[4] .

إنَّما يريد الهمزةَ الدالَّةَ على المتكلِّم وحده ، والنونَ الدالة على المتكلم ومعه غيره – مذكرًا كان أو مؤنثًا – أو المعظِّم نفسه ، والياءَ الدالَّة على الغيبة ، والتاءَ الدالَّة على الخطاب أو التأنيث ؛ ولذلك قال : « **والتاءفي تفعل أنت ، أو**

---

(١) هذا وجه من وجوه ثلاثة ذُكرت في مشابهة الأفعال المضارعة للأسماء ، وهي : الشياع والعموم (هو الذي ذكره ابن أبي الربيع) ، ودخول لام الابتداء عليها في نحو : إن زيدًا ليخرج ، وهذا اللام مختصة بالأسماء ، ومجيئها على زنة اسم الفاعل في عدة الحروف والحركات والسكنات غالبًا ، فـ « يكتب » مثلًا على زنة « كاتب » . انظر : المقتصد ١/ ١١٩ ، ١٢٠ ، وشرح العكبري ٢/ ٩٤ ، ٩٥.

(٢) نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة ، ونون النسوة .

(٣) انظر : ص ٢٥٦ وما بعدها .

(٤) الإيضاح ١٣، والمقتصد ١/ ١١٧.

هي »[1] . نبَّه بـ « أنت » على الخطاب ، و « هي » على التأنيث .

وبَسْطُ هذا أن تقول : الفعل المضارع يُسند إلى الظاهر [٥١] وإلى المضمر ، فإذا أُسْنِدَ إلى المضمر المتَّصل : فإنْ كان متكلِّمًا وحده ، كان بالهمزة ، وإن كان متكلِّمًا ومعه غيره ، كان بالنون .

فإنْ كان المضمر مخاطَبًا ، فيكون الفعل بالتاء في كُلِّ حالٍ ، فتقول : أنت تضرب ، وأنتما تضربان ، وأنتم تضربون ، وأنتِ تضربين ، وأنتن تضربْنَ ، وأنتما تضربان .

فإنْ كان المضمر غائبًا : فإن كان مذكرًا ، فيكون بالياء على كل حال ، فتقول : زيد يضرب ، والزيدان يضربان ، والزيدون يضربون .

فإن كان مؤنثًا ، فيكون بالتاء في الواحدة والاثنتين ، وبالياء إن كان جمعًا ، فتقول : هند تضرب ، والهندان تضربان ، والهندات يضربن[2] .

والأصل الياء ، وتُقْلَبُ الياءُ تاءً دلالةً على التأنيث ، فمتى كان معك ما يدلُّك على التأنيث ، فإنَّك ترجع إلى الياء ؛ لأنها الأصل ، فإذا قلت : الهنداتُ يضرِبْن ، فالنُّونُ لا تكون إلا لجماعة المؤنث ، فلا تحتاج إلى نقل الياء إلى التاء ؛

---

(١) الإيضاح ١٣، والمقتصد ١/ ١١٧.

(٢) وبهذا تجد أن الزيادات فى أول المضارع أربعة أحرف يجمعها : نأيت ، أو أنيت ؛ وإنما كانت الزيادات في أول المضارع أربعًا ؛ لأن الفعل خبر لمخْبَرٍ عنه ، والمخبر عنه أربعة : المتكلم وحده ، أو هو ومن معه ، أو مخاطب مذكر ، أو مؤنث غائب ، أو مذكر غائب . فإن قيل : بقي قسم آخر وهو المؤنث الحاضر ، نحو : أنت تقومين ، قيل : قد حصلت الدلالة على ذلك بالياء التي هي ضمير ، ولم يمكن أن يظهر في بقية الأمثلة ضمير يدل على المعنى .

وللعكبري كلام في اختيار الألف والنون والياء والتاء دون غيرها ، وفي علة اختصاص كل حرف بما خُصَّ به . انظر : شرح الإيضاح ٢/٩٦ – ٩٩.

لأنه لو فُعل ذلك، كان جمعًا بين علامتي تأنيث، ولا يُجْمَع بينهما.

فإن أُسْنِدَ إلى الظاهر، فينقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون مذكرًا.

الثاني: أن يكون مؤنثًا حقيقيًا.

الثالث: أن يكون مؤنثًا غير حقيقي.

فإن كان مؤنثًا غير حقيقي، فأنت مُخَيَّر بين الياء والتاء، فتقول: تطلع الشمس، ويطلع الشمس.

وكذلك في التثنية، والجمع السالم، والجمع المكسَّر، فمن قال: طَلَعَ الشمسُ - ولم يُلْحِقْ علامَة التأنيث؛ لأنه غير حقيقي - قال: يطلع - بالياء - ومن قال: طلعت - فأعطى التأنيث حقَّه من لحاق الفعل علامتَه - قال: [تطلع][1] بالتاء.

فإنْ كان مذكرًا، كان الفعل بالياء، إن كان مفردًا، أو تثنية، أو جمعًا سالمًا، فتقول: يضرب زيد، ويضرب الزيدان، ويضرب الزيدون.

فإنْ كان جمعًا مكسَّرًا، جازت الياء والتاء، فتقول: يخرج الزيود، وتخرج الزيود، على حَدِّ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[2].

وأجرى الكوفيون الجمع السالم[3] مُجرى الجمع المكسَّر؛ لأنهما جمع[4]،

(١) زيادة مني.

(٢) الحجرات ١٤.

(٣) يقصد: الجمع السالم المؤنث.

(٤) قال في البسيط (١/ ٢٦٧): «وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يبعد أن يأتي في ضرورة، أو =

ولا يَبْعُدُ أن يُجْرِيَ العربُ الجمعَ السالم مُجْرَى الجمعِ المكسَّر في قليل من الكلام؛ لما ذكروه، إلا أن الأقيس والأكثر ما ذهب إليه البصريون؛ لسلامة الواحد.

فإن كان مؤنثًا حقيقيًا غير مقرون بـ«إلا»، فيكون بالتاء في المفرد والتثنية والجمع السالم، فتقول: تقوم هند، وتقوم الهندان، وتقوم الهندات.

فإن كان جمعًا مكسَّرًا، كان لك فيه وجهان: الياء والتاء، فتقول: تقوم الهنود، ويقوم الهنود، على حدِّ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[1].

والكوفيون يُجرون الجمعَ السَّالم هنا مُجرى المُكَسَّر، ولا يبعدُ أن يَأْتِيَ قليلًا، والأقيسُ ما ذكره البصريون لسلامة الواحد، وتقول: الرجالُ فعلت؛ لأنَّكَ تريدُ: هذه الجماعةُ فعلت، فالفاعل هنا جمعُ مفردٍ مؤنَّثٍ؛ تقديرُه: فعلتْ هي. وأما قولُ النَّابغة:

[٥٢] * قالتْ بَنُو عامِرٍ: خالُوا بَني أَسَدٍ[2] *

= في كلام قليلًا، لأنَّ كل واحد منهما جمع، إلا أن القياس ما ذهب إليه البصريون، لأنه الجمع الجاري على طريقة التثنية، فيلزم فيه ما يلزم في التثنية». وانظر: الملخص ١/ ٢٨١، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٤، والتصريح ١/ ٢٨٠، ٢٨١، والهمع ٦/ ٦٧.

(١) يوسف ٣٠.

(٢) من البسيط. وعجزه:

* يا بُؤْسَ للجهلِ ضَرَّارًا لأقوامِ *

خالوا: اتركوا وقاطِعوا. يا بؤس للجهل: ما أَضَرَّ الجهلَ على صاحبه، وهو تعنيف ودعاءٌ بالبؤس والجهل. ضَرَّارًا: حال من الجهل. والشاهد: تأنيث «قالت» مع «بنو»، وهو جمع سالم، وهو ما يجيزه الكوفيون. أما البصريون فيقصرونه على قلة من الكلام والضرورة. ويخرِّجونه هنا على أن «بنو» شبيه بالجمع المكسر. والبيت سائر في كتب النحو، يستشهدون به في موطنين: الأول أن «ضرارًا» حال من المضاف الذي هو «بؤس»، أو المضاف إليه «الجهل». والثاني: أن اللام في=

و « بنو » جمعٌ سالمٌ ، فهو - وإن كان سالمًا - فهو شبيهٌ بالمُكَسَّر ؛ لأَنَّ الواحدَ الملفوظَ به « ابن » و« بنون » جمعُ « ابن » مثلُ « أخ » ، استغنوا عنه بـ« ابن » ، ولو كان جمعُ « ابن » على لفظِه ، لقيل : « ابنون »[1] . واللَّه أعلم .

فإن كان مقرونًا بـ« إلا » نحو : ما يقومُ إلا هندٌ ، كان الفعلُ بالياء والتاء .

والمضمر المنفصل يَجْرِي في هذا مَجرى الظَّاهِرِ .

فصل

قال : « **فمُضَارَعَتُها الاسمَ أَوْجَبَتْ لها جُمْلَةَ إعْرابِها** »[2] .

اختلفَ النَّحوِيُّون في المضارعة التي أَوْجَبَتِ الإعْرابَ :

فذهب أبو علي إلى أنها العمومُ والاختصاصُ بالحرف ، على حسب ما تقدَّم ، ولم يَرَ أَكْثَرَ من ذلك[3] . وذهب غيرُه - وهو صاحبُ « الكُرَّاسة » ، وهو ظاهر

= « للجهل » زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، توكيدًا للإضافة .
والبيت في : الديوان ٨٢، والكتاب ٢/٢٧٨ والأصول ١/ ٣٧١، والجمل ١٧٢، والبصريات ٢/ ٥٥٩، والخصائص ٣/ ١٠٦، وابن برهان ١/٣١٣ و ٢/ ٧٠٠، والحلل ٢٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٣، ٣٠٧، والتوطئة ١٥٦، وابن يعيش ٣/٦٨ و ٥/ ١٠٤، والخزانة ٢/ ١٣٠، ١٣١، ١٣٢ و ١١/ ٣٣، ٣٥. واستشهد به في : البسيط ١/٢٢٧ و ٢/ ٨٥٣، والملخص ١/ ٢٨١.

(١) انظر : الملخص ١/ ٢٨١.

(٢) الإيضاح ١٤، والمقتصد ١/ ١٢٠، وشرح العكبري ٢/ ٩٩.

(٣) لم ير أكثر من ذلك في الإيضاح. أما في المسائل العسكرية (٢٥١) ، فقد أضاف إلى العموم والاختصاص الوجه الثاني المذكور بعد ، قال : « ومن شبه هذا الضرب أيضًا دخول لام الابتداء عليه في حال وقوعه خبرًا لـ « إنَّ » ، ووجه الشبه أن هذه اللام تختص بالدخول على الأسماء المبتدأة دون الأفعال » . ونسب هذا الوجه إليه أيضًا أبو حيان في الارتشاف (١/ ٤١٤) ، قال : وبه قال أبو علي في « الأغفال » .

كلام سيبويه[1] ، رحمه اللَّه - إلى [أنَّ][2] المضارعة التي أَوْجَبَتِ الإعرابَ ؛ هي من ثلاثة أَوْجُه[3] :

أحدُها : العموم والاختصاص[4] ، على حسب ما ذكر أبو علي .

الثاني : دخولُ اللَّامِ في خبر « إنَّ » فإنَّك تقولُ : إنَّ زيدًا لَيَقُومُ ، وإنَّ زيدًا لَقائمٌ[5] .

الثالث : الوقوعُ موقعَ الاسم ، نحو : مررت برجلٍ يقوم . فيقعُ مَوْقِعَ « قائم » .

والصَّوابُ ما ذهبَ إليه أَبو علي[6] .

أَمَّا دخولُ اللَّام ، فلم يكنْ إلَّا بعد الشَّبَه ؛ لأَنَّ هذه اللام هي لامُ الابتداء ، وهي تختصُّ بالأسماء ؛ لأن الابتداء لا يكون إلا في الأسماء ، فلم تدخل اللَّامُ

(١) انظر : الكتاب ١/١٤ و ٣/ ٩.

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٥٩، والأوجه الثلاثة التي ذكرها الجزولي هي : الإبهام ، والتخصيص ، ودخول لام الابتداء . أما الوقوع موقع الاسم فلم يذكره ، فلعل المؤلف وهم .

(٤) سيبويه (١/ ١٤) : « وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتُلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة » .

(٥) ذلك ما عَبَّر عنه سيبويه بمضارعة الفاعلين ، لاجتماعهما في المعنى ، قال (١/ ١٤) : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد اللَّه ليفعل ، فيوافق قولَكَ : لفاعل ، حتى كأَنَّك قلت : إن زيدًا لفاعل ، في ما تريد من المعنى : وتَلحقه هذه اللام ، كما لحقت الاسم » .

(٦) يقصد هنا - في الإيضاح - حيث اقتصر على الوجه الأول . ولعله لم يطلع على نص المسائل العسكرية (٢١٥) فقد أشار ثمة إلى الوجه الثاني . ولم يرتض ابن الطراوة مذهب أبي علي في المضارعة بين الأسماء والأفعال ، وتجافى الردَّ عنه ، قال : « وعندنا ألا نرد من قوله إلا ما تَفَرَّد به ، أو خالفَ سيبويه فيه ، ونَكِلُ غَيْرَ ذلك إلى « المقدمات » . انظر : الإفصاح ٢٣.

في الفعل المضارع حتى كان له شَبَهٌ بالاسم؛ ألا ترى أنها لا تدخلُ على الماضي، فاللَّامُ بمنزلة الإعراب؛ كلُّ واحد منهما؛ أصلُه أن يكون في الأسماء، ولا يُوجد في غيرها، فلم يُوجدا في الفعل، إلَّا بعد حصول الشَّبه، وليس قولُ من قال: إنَّ اللَّامَ سببُ دخولِ الإعرابِ بأَوْلَى من أن يقال: إن الإعرابَ سببُ دخولِ اللَّام. وكلا القولين باطلٌ. والصَّوابُ ما ذكرتُه.

وأما الوقوعُ موقعَ الاسم، فلم يُوجِبْ جُمْلَةَ الإعرابِ، إنما أَوْجَبَ الرَّفْعَ خاصَّةً، فالوقوعُ موقعَ الاسمِ نظيرُ الناصب والجازم، إنَّما أَوْجَبَ نَوْعًا وَاحدًا من الإعراب[1].

فإن قلتَ: إنَّ الرفع لم يَدْخُل في الفعل إلَّا بالتعري من العوامل الناصبة والجازمة.

قلتُ: إلى هذا ذهب الكوفيون[2]، وهو لا يَثْبُت؛ لأن التَعَرِّيَ قد صَحَّ عاملًا في المبتدأ، فكيف يكون عاملًا في الفعل؟ وقد فُهِم من العرب أنَّ عواملَ الأفعال غيرُ عواملِ الأسماء؛ ألا ترى أن نواصبَ الأسماءِ لا تَنصِبُ الأفعالَ، وكذلك نواصبُ الأفعال لا تَنصبُ الأَسْماءَ، وكذلك روافعُ الأسماءِ الظَّاهرة لا ترفعُ الأَفْعالَ، فيَنبَغِي للرافعِ للاسم المعنويِّ أَلَّا يعمل في الفعل.

فإذا بَطَل أنْ يرتفعَ الفعلُ بالتعرِّي؛ لأنَّه صَحَّ عاملًا في الأسماء، ولا بُدَّ للعمل من شيء يرتبطُ به؛ يُوجد بوجوده، ويُعْدَمُ بعَدَمِه، وإلَّا فلا يدخلُ تحت

---

(١) يعرض المؤلف بعد للخلاف في رافع الفعل المضارع. انظر: ص ٢٣٠ وما بعدها.

(٢) أكثرهم. أما الكسائي فقد ذهب إلى أن المضارع يرتفع بالزائد في أوله. وحجج الكوفيين والبصريين مبسوطة في: الإنصاف ٢/٥٥٠ - ٥٥٥.

قانونٍ، ثَبَتَ أنَّه بالوقوع موقعَ الاسم، إذ اسْتَقَرَّ في اللِّسان، فلم يُوجد غيرهما، فلَمّا بطل [٥٣] الواحدُ صَحَّ الآخَر[1]. فهذا معنى قولِ أبي علي: «فالرفع فيها خاصَّةً لوقوعها موقعَ الاسم خاصَّةً».

وقال بعد ذلك: «**فالمعنى الذي رُفِعَتْ به غيرُ المَعْنَى الَّذي أُعْرِبَتْ به**[2]».

يريد أن الوقوع لا يصحُّ أن يكون مُوجبًا لجملة الإعراب، ولا حظَّ له في ذلك؛ لأنَّه الذي ثَبَتَ بعد السَّبْرِ والتَّقْسِيم عاملًا الرفع، وما يوجب الجزءَ باختصاص، لا يُوجب الجميعَ.

وهذا بمنزلة التمكُّن في الاسم؛ هو الذي أَوْجَبَ فيه الإعرابَ، وهو تهيئته للتَّغَيُّرِ عند دخول العوامل. والفاعلية وما جرى مَجْراها، أوجبت الرَّفْعَ، والمفعولية وما جرى مجراها، أوجبت النَّصْبَ، والإضافة أوجبت الخفض. فهذه أربعة أوجبت أربعة. فكذلك الأفعال المضارعة أوجب لها الإعرابَ العمومُ والاختصاصُ، وهو تَهْيِئَتُها للتَّغَيُّر عند دخول العوامل. و«إنَّ» وأخواتُها أوجبت النصب. و«لم» و«إنْ» وأخواتهما أَوْجَبْنَ الجزم. والوقوع

---

(١) أفسد الأنباري القول بـ «التعري» من وجه آخر، مفاده أن ذلك يؤدِّي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبلهما، لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول، فالرفع قبل النصب، وأن يكون قبل الجزم أولى، فلمَّا أدَّى قولهم إلى خلاف الإجماع، وجب أن يكون فاسدًا. انظر: الإنصاف ٢/٥٥٣، وشرح العكبري ٢/١٠٠.

(٢) الإيضاح ١٤، والمقتصد ١/١٢٠، وشرح العكبري ٢/٩٩. وضبط محقق المقتصد «رفعت» و«أعربت» مَرَّةً بالبناء للمجهول، ومرة بالإسناد لتاء المخاطب!

موقع الأسماء أوجب الرفع. فكما أن موجب النصب والجزم لا حَظَّ له في المضارعة التي أوجبت الإعراب؛ فكذلك الوقوع موقع الاسم لا حَظَّ له في ذلك. فقد صَحَّ بما ذكرتُه ونَبَّهتُ عليه من كلام أبي علي أنَّ المضارعة، إنَّما هي العموم والاختصاص.

وأما كلامُ سيبويهِ فيُتأَوَّلُ، وليس بنَصٍّ على ذلك[1].

وسيأتي اعتراضُ الكوفيين على ما ادَّعى البصريون من «الوقوع»، والانفصالُ عنه بَعْدُ[2]، إن شاء اللَّه.

وهذا كلُّه مَبْنِيٌّ على أنَّ التَّعَرِّيَ والإسنادَ؛ هما العاملُ الرَّفْعَ في المبتدأ. وإذا قُلْنا: إن التَّعَرِّيَ ليس بعامل؛ لأنه عَدَمٌ، وإنما هو شَرْطٌ في عمل العامل، وهو الصَّحيح[3]، وعلى حسب ما يَتَبَيَّن في «باب الابتداء[4]»، فيبطل أن يكونَ التَّعَرِّي عاملًا في الفعل؛ لأنه عَدَمٌ. واللَّه أعلم.

* * *

(١) أوَّله قبل. ولعله أَوَّلَ كلام أبي علي في المسائل العسكرية، كما أشرت في: ح ٣، ص ١٧٢.

(٢) انظر: ص ٢٣١ - ٢٣٤.

(٣) المبتدأ مرفوع عند ابن أبي الربيع بالابتداء. والابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية والإسناد إليه. والتعرِّي شرط في العمل. والإسناد هو العامل. وعند مجموعهما يكون العمل. (البسيط ١/ ٥٤٣). وهذا ظاهر مذهب سيبويه - على ما ذكره ابن يعيش - ومذهب أبي علي وجمهور البصريين. انظر: الكتاب ١/ ٨٤، والمقتصد ١/ ٢١٥، والتبيين ٢٢٤، وشرح العكبري ٢/٢١٣ - ٢١٧، وابن يعيش ١/ ٨٤، ٨٥. وانظر تفاصيل الخلاف في رافع المبتدأ أيضًا في: الإنصاف ١/ ٤٤ - ٥١.

(٤) انظر: ص ٢٩٢ وما بعدها.

باب البنـاء

قال: «البِناءُ خِلافُ الإعْرابِ، وهو أَلَّا يَخْتَلِفَ الأَوَاخِرُ لاخْتِلافِ العَوامِلِ»[1].

قد تَقَدَّم أَنَّ الإعرابَ في الكلمة هو تَهْيِئَتُها لِتَغَيُّرِ آخِرِها عند دخولِ العوامل. والبناء ضِدُّه، فالبناءُ أَلَّا تتهَيَّأَ الكلمة لذلك، ولا تقبلَه. ويكون ذلك لِشَبَهِ الحرف، أو تَضَمُّن معناه. ويكون ذلك في الفعل بأَلَّا يكون له شَبَهٌ بالاسم.

وقد تَطْرأُ على مُعْرَبات الأسماء أمورٌ تُوجب بناءَها، وإن لم يقتضه أَصْلُها، ويكون ذلك في أبواب، فجرت عادةُ النحويين أن يذكروا تلك الموجبات العارضةَ في أَبوابها، وإنما يذكرون هنا ما يُوجب البناءَ للكلمة في أَصْلِها، وعند وَضْعِها[2]، وذلك نحوُ: «لا رجل في الدار»، فإن «رجلًا» يقتضي بوضعه الإعرابَ؛ لأنه لم يُشبه الحرف، ولا تَضَمَّنَ معناه، ثم طرأ له في هذا الباب تركيبٌ مع الحرف، فَبُنِيَ لذلك.

وكذلك: «يا زيدُ»، طرأ له في النداء ما أوجب بناءَه[3].

وكذلك: [٥٤] «خمسةَ عشرَ[4]»، وجميعُ الأسماء المركبة، وهي نكرات.

(١) الإيضاح (١٥)، والمقتصد (١/ ١٢٥)، وشرح العكبري (٢/ ١٠٢): «الآخر» مكان «الأواخر». والإيضاح والمقتصد: «باختلاف». وفيها جميعًا: «العامل» مكان «العوامل».

(٢) يقصد ما وضع مشبهًا للحرف، أو متضمنًا معناه.

(٣) وهو شبهه بالضمير في نحو: «يا أنت» في التعريف، والإفراد، وتَضَمُّنِ معنى الخطاب.

(٤) إنما بُني الصدر في نحو «خمسة عشر» لتَنَزُّله منزلة صَدْرِ الاسم، وبُنِي العَجُزُ لتضمُّنه معنى الحرف، لأن الأصل: «خمسة وعشر»، فلما تَرَكَّبا، ذهبت الواو من اللفظ، وتضمن معناها ثاني الجزأين.

وكذلك إضافة الظرف إلى الفعل الماضي، أو إلى الجملة، على من يرى ذلك[1].

وكذلك ما يُضافُ من الأسماء إلى الحرف وما بعده؛ لأنّه في تأويلِ المصدر[2]. وسيأتي بيانُ هذا في أبوابه، إن شاء اللّه.

وقد يطرأُ على مُعْرَبِ الأفعال - وهو الفعلُ المضارعُ - ما يوجب بناءَه، وذلك: النُّون الخفيفةُ، والنُّونُ الشديدة، ونونُ جماعةِ النسوة، على خلافٍ[3]، يُذْكَرُ هذا كلُّه في أبوابه.

وأما الحروف، فمبنيَّةٌ بأصلها، ولم يَعْرِضْ لها ما يُخْرِجُها عن البناء.

فقد تَحَصَّل مما ذكرتُه:

أنَّ أصلَ الاسم الإعرابُ، وأن البناء فيه؛ لأمرٍ وُجد له في أَصْلِ وَضْعِه، وهو: أنْ يُوضعَ وَضْعَ الحرف، أو يَتَضَمَّنَ معناه، أو لعارض يَعْرِضُ له في بعض مواضعه، على حسب ما يتبيَّنُ في أبوابه، إن شاء اللّه.

وأنَّ أصلَ الفعلِ البناءُ، وإنما يُعْرَبُ لعارضٍ، وهو الشَّبَهُ.

وأنَّ الحرفَ لا يكونُ إلا مَبْنِيًّا، وهو مقتضاه بأصل وضعه.

---

(١) مَثَّل له في البسيط (١/ ١٧٤) بقول النابغة:

* على حين عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا *

(٢) مَثَّل له في البسيط (١/ ١٧٤) بقراءة من قرأ بفتح: ﴿مثل﴾ في قوله - تعالى -: ﴿إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون﴾، كما سلف الاستشهاد بالآية للغرض نفسه. انظر: ص ١٤٥.

(٣) البسيط ١/ ٢٠٥، ٢٠٦. ومذهب الجمهور أن المضارع مبنيٌّ مع نون الإناث. ويرى ابن درستويه وتبعه السهيلي وابن طلحة وقوم أنّه معرب. وقال أبو حيان: «البناء مذهبُ الأكثرين من المتقدمين والمتأخرين، وهو ظاهر قول سيبويه». انظر: الارتشاف ١/ ٣١٥، ٤١٤.

وإنَّما كان ذلك في الاسم؛ لأنَّه تطرأُ عليه معانٍ عند التركيب، ويأتي على وجوه، فجَعَلَت العربُ الإعرابَ في الاسم؛ لبيانِ تلك الوجوهِ الحادثةِ عند التركيب.

وأما الفعلُ فأبنيته دلَّت على أَزْمِنَتِه، ودَلَّت على أنه أُخِذ من الحدث لِيُسْنَدَ إلى الفاعل، أو المفعول. وما احتيج إليه بعد ذلك، فقد وُضِعَ له حَرْفٌ يَدُلُّ عليه، فلا يَحْتاج إلى الإعراب.

وأما الحرف فإنما جيء به ليدلَّ على معنًى؛ ليس غير. وسبيلُه أن يُؤْتَى به للدلالة على ذلك المعنى خاصَّةً[1].

فإذا جاء الاسمُ مبنيًّا على السكون، ففيه سؤالٌ واحد: لم بُني؟ ولا يقال: لم بُني على السُّكون؟ لأَنه أصلُ البناء[2]؛ لأنَّ الحركة زيادةٌ على الحرف، والأصلُ أَنْ يُؤْتى بالحرف من غير زيادة[3].

وإذا جاء مبنيًّا على الفتح، ففيه سؤالان: لم بُني؟ ولِمَ لَمْ يُبْنَ على السُّكون؟ ولا يقال: لم خُصَّ بالفتح؟ لأنه أَخَفُّ الحركات.

فإذا جاء مبنيًّا على الكسر أو الضم، ففيه ثلاثةٌ: لِمَ بُني؟ ولِمَ لَمْ يُبْنَ على

---

(١) انظر الكلام في المستحِق للإعراب والبناء من الأسماء والأفعال والحروف مُفَصَّلًا بأدلة البصريين والكوفيين واحتجاجاتهم وردودهم في: إيضاح الزجاجي ٧٧ - ٨٢.

(٢) الكيشي: «وصورته - أي البناء - الأصلية: السكون، لكونه نقيض الإعراب، ويليه من الحركات الكسر، لقلة تصرُّفه». الإرشاد ٩١.

(٣) الكيشي: «ويُعْدَل عن السكون إلى الحركة لأحد أسباب ثلاثة: التقاء الساكنين، مثل «أين»، وتعذُّر الابتداء بالساكن، مثل كاف التشبيه، والفرق بين البناء العارض واللازم، مثل: يا عُمَرُ». الإرشاد ٩١.

السكون؟ ولم انتقل عن الفتح، وهو أَخَفُّ الحركات؟. وهنا سؤالٌ رابعٌ لا يَلْزَم، وهو: لِمَ خُصَّ بالضم أو الكسر؟. فإن وُجِدَ له علة فَحَسَنٌ. وإلا فلا يَلْزَم؛ لأنَّ علة الاختصاص لا تلزم[(١)].

وأما الفعلُ: فإنْ وُجِدَ مبنيًا على السكون، فلا سؤالَ فيه؛ لأنَّه أَصْلُه، والسُّكونُ أَصْلُ البناء.

وإذا جاء مبنيًا على الفتح، ففيه سؤالٌ واحدٌ، وهو: لِمَ انتقلَ عن السُّكون؟

ولا يُبْنَى على ضَمٍّ ولا كسر[(٢)].

وأما الحرفُ: فإذا جاء مبنيًا على السُّكون، فلا سؤالَ فيه، وإذا جاء مبنيًا على الفتح، ففيه سؤالٌ واحدٌ: لِمَ انتقل عن السكون؟ وإذا جاء مبنيًا على الكسر أو الضم، ففيه سؤالان: أحدهما: لِمَ انتقلَ عن السكون؟ الثاني: لِمَ انتقل عن الفتح؟ ويَعْرِضُ هنا سؤالٌ ثالثٌ: لِمَ خُصَّ بالكسرِ ولَمْ يُضَمَّ، أو خُصَّ بالضَّمِّ ولَمْ [٥٥] يُكْسَر؟. وهذا سؤالٌ إنْ وُجِد عنه انفصالٌ، فحسن. وإلا فلا يلزم؛ لأَنَّ علةَ الاختصاص لا تَلْزَم.

---

(١) علة الاختصاص هذه ليست نوعًا من أنواع العلل، ولكنها نسبة إلى السؤال الذي ذكره: لِمَ خُصَّ؟، فمثل هذا السؤال هو من قبيل الجري وراء العلة الجدلية النظرية على حد تعبير الزجاجي، أو العلل الثوالث على حد تعبير ابن مضاء، والنحوي ليس ملزمًا بالإجابة عليه، وتفسير العلة.

(٢) لا يبنى الماضي على كسر، ولا يُبنى على ضَمٍّ. وما درج بين الناشئة، واستقر لدى الطلبة من أن الماضي يبنى على الضم إذا اتَّصلت به واو الجماعة، نحو «كتبوا»، هو من قبيل التسهيل والتقريب. والحقُّ أن الضمة مع واو الجماعة عارضة لمناسبتها، نَصّ على ذلك ابن هشام في أوضح المسالك (١/ ٦١). وأشار إليه المؤلف في الملخص ١/ ١٢٨.

وكلُّ ما يُبْنَى من الأسماء أو الأفعال أو الحروف على الحركة، فإنَّما ذلك لأمورٍ خمسةٍ في الأمر العام[(١)]. ويأتي ذكرُها مع ذكر الأسماء المبنيّات، إن شاء اللّه.

والأسماء تُبْنَى على السكون، وعلى الفتح، وعلى الضم، وعلى الكسر.

والحروفُ تبْنَى على السكون، وعلى الفتح، ولا يُبْنَى على الكسر منها إلا حرفان: باء الجر، ولام الجر إذا دَخَلَتْ على الظاهر، ولم يكن منادَيًا واليًا حَرْفَ النِّداء، ولا يُبْنَى منها على الضَّمِّ إلا حرفٌ واحدٌ، وهو «منذُ» في مَنْ خَفَضَ بها[(٢)].

والأفعالُ تُبْنَى على السكون، وتُبْنَى على الفتح. ولا يوجد منها ما يُبْنَى على الضم، ولا على الكسر؛ لأن الأفعالَ ثلاثةٌ: أحدُها معربٌ، فلم يبق إلا اثنان: أحدُهما مبنيٌّ على السكون. الثاني مبنيٌّ على الفتح، فلم يَبْقَ ما يُبْنَى على الحركتين: الضمةِ والكسرةِ.

وكلُّ ما يوجد من الأفعال المضارعة مكسورَ الآخِر، فإنَّما هو مجزومٌ،

---

(١) تتلخص في: تعذر التقاء الساكنين، وشَبَه المعرب كالفعل الماضي، والتنبيه على التمكن في الأصل، مثل: «يا حكمُ» في النداء، واستحالة السكون كالحرف المبدوء به وما هو في حكم المبدوء به. انظر التفاصيل في: المقتصد ١/ ١٢٧، وشرح العكبري ٢/ ١٠٤، وابن يعيش ٣/ ٨٢، ٨٣.

(٢) قال: «في من خفض بها» احترازًا من حالها إذا رُفع ما بعدها، لأنها إذ ذاك اسم على المشهور. وفي «منذ» وأختها «مذ» خلاف كبير، في اسميتهما وحرفيتهما، وإعراب ما بعدهما، ومسائل أخرى. ويرى المؤلف أن «منذ» يجب أن يُحكَم عليها بالحرفية، إلا أن يقوم دليل، وذلك إذا ارتفع ما بعدها، أو وقع بعدها جملة. انظر: الملخص ١/ ١٢٦. وانظر أيضًا كلامه في: ٢/ ٢٣٤ - ٢٣٩ (الحمزاوية). وارجع إلى: الإيضاح ٢٦١، ٢٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٣ - ٦٣، والجنى ٤٦٤ - ٤٦٧.

حُرِّك ؛ لالتقاء الساكنين ، أو لإطلاق القوافي . وإلى التقاء الساكنين يَرْجِعُ الإطلاق . وكلُّ ما يُوجد من صيغةِ الأمر مكسورًا ، فإنَّما حُرِّكَ ؛ للأمرين المذكورين . وسيأتي بَسْطُ ما ذكرتُه بتعليله ، إن شاء اللّه .

قال : « **فالبِناءُ عَلَى السُّكُونِ في الاسْمِ ، نحوُ : (كَمْ) و(مَنْ) و(إذ)** »[1] .

اعلم أنَّ « كم » سيقت لغيرها ، فهي لذلك غير مُسْتَقِلَّةٍ بنفسِها ، كاستقلال الأسماءِ المعربةِ في تصوُّر مدلولاتها من ألفاظها ؛ من غير افتقارٍ إلى غيرها ، فيُسأل أولًا : ما الذي حملهم على أن قالوا فيها : إنها اسم ، وهي بصفة الحرف ؟

الجواب : أنَّ الكلام يَسْتَقِلُّ بها مع الاسم ، ولا يَسْتَقِلُّ الكلام من الحرف والاسم إلَّا في النداء ، على حسب ما تَقَدَّم ، فتقول : كم مالك ؟ ويَدْخل عليها حرفُ الجر ، وتعودُ عليها الضمائر . وبُنِيَتْ ، للتَّضَمُّنِ ، والافتقارِ ، فـ « كم » الاستفهاميةُ تَضَمَّنَتِ الهمزةَ ، و« كم » الخبريةُ مفتقرةٌ إلى غيرها ، فهي لذلك شبيهةٌ بالحرف[2] .

وأما « مَنْ » فالدليل على أنها اسمٌ ما [سبق][3] ذكره من الأدلَّة الثلاثة[4] ، وهي توجد على أربعة أقسام : استفهام ، وشرط ، فهذان مبنيّان ؛ لتضمنهما لمعنى الحرف ؛ الاستفهاميةُ تضمنت الهمزةَ ، والشرطية تضمنت « إنْ » .

---

(١) المخطوطة : « إذا » . والصحيح ما أثبتُّه . وهو متفقٌ مع الإيضاح ١٥، والمقتصد ١/ ١٢٥.

(٢) انظر : باب « كم » في الإيضاح ٢١٩ - ٢٢٦. وكلام المؤلف في « كم » تفصيلًا في : ٢/١١٣ - ١٢٧ (الحمزاوية) ، وزد على هذين : ابن يعيش ٤/١٢٦، والجنى ٢٧٥، والأشموني ٤/ ٧٩.

(٣) كلمة مطموسة ، ولا تخرج عن أن تكون « سبق » كما أثبتُّ ، أو « تَقَدَّم » أو نحوهما .

(٤) يقصد : استقلال الكلام بها مع الاسم ، ودخول حرف الجر ، وعودة الضمائر .

وموصولةً ، ونكرةٌ موصوفة[1] ، فهذان بُنِيا ، للافتقار ، وشَبَهِ الحرف بذلك .

وأما « إذ » فالدليل على أنها اسمٌ : الإضافةُ إليها ، وبُنِيَتْ لِشَبَهِها بالحرف في افتقارها ؛ في الدّلالة على مُسَمَّاها إلى غيرها[2] .

وأما الأفعالُ والحروف المبنية على السكون ، فلا سؤال فيها ؛ لأنها جاءت على أصلها من الوجهين ؛ لأنَّ أصلَها البناءُ ، وأصلُ البناءِ السكونُ .

وللكوفيين خلافٌ في صيغة [٥٦] الأمر ؛ فذهبوا إلى أنَّها معربة ، وأنَّها مختصرةٌ من الفعل المضارع المجزوم . فإذا قلت : « قُلْ » ، فأصلُه : « لِتَقُلْ » . وكذلك : « اضرب » ؛ أصلُه : « لِتَضْرِبْ »[3] .

---

(١) استشهد الجرجاني (المقتصد ١/ ١٢٨، ١٢٩) على « مَنْ » نكرةً موصوفةً بقول الشاعر :

وكفى بنا فضلًا على مَنْ غيرنا ... حُبُّ النَّبِيِّ محمدٍ إيانا

ولو قيل : « على من » ، لم يكن كلامًا . وانظر في « مَنْ » وما يتصل بها : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٨، ٤٥٩.

(٢) ذلك أنها لا تلزم الإضافة إلى الجمل ولا يُتَصَوَّر لها معنى دون الجملة بعدها . فإذا لم تضف لفظًا كانت الإضافة ثابتة في المعنى ، وهكذا جرت مجرى الموصول ، نحو « مَنْ » و« الذي » . ويوجد سبب آخر لبنائها لم يذكره ابن أبي الربيع ، هو تضمنها معنى « في » . انظر مزيدًا من التفصيل في : المقتصد ١/ ١٣٠، ١٣١، وشرح العكبري ٢/ ١١٠، والجنى ٢١١ - ٢١٥ و٣٦٠ - ٣٦٩.

(٣) حُذفت منه اللام وتاء الخطاب ، ثم جيء بألف الوصل ، للتوصل إلى النطق بالساكن . ويرى البصريون أنها صيغةٌ على حِدَتها ، وليست مختصرة من المضارع ، ولكنها جارية عليه ، حتى كأنها مختصرة منه . وصحَّح ابن أبي الربيع رأي البصريين في البسيط (١/ ٢٢٤) لأن حرف المضارعة لم يجئ قط محذوفًا ، وحذف الجازم لم يأت إلا في الشعر ، وصيغة الأمر هي الأكثر في كلام العرب ، ولم يجئ الأمر للمخاطب إلا بها . وقول الكوفيين يوقع في هذا الذي اطَّرد في كلام العرب وكثر في أمرين : أحدهما لا نظير له ، والآخر لا نظير له إلا في الشعر . انظر الخلاف في : الإنصاف ٢/٥٢٤ - ٥٤٩، وابن يعيش ٧/ ٦١. والتبيين ١٧٦ - ١٨٠، وشرح العكبري ٢/١١٠ - ١١٤.

وسيأتي الكلام معهم في هذا[1] .

قال سيبويه – رحمه الله –: « وأما الفعلُ ، فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداثِ الأسماء ، وبُنِيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » . ثم قال : « وأما بناءُ ما لم يقع فإنَّه قولك آمرًا : اذهب ، واضرب ، واقتل ، ومخبرًا : يذهب ، ويضرب ، ويقتل[2] » . فقد جعل « اذهب » بناءً على حِدَةٍ ، وليس مُخْتَصَرًا من « لتذهب » . وهو الصَّواب ، على حسب ما أُبَيِّنُه بَعْدُ[3] ، إن شاء الله .

فصل

قال : « **فالبناءُ على الفتح [يكونُ في الكَلِمِ الثَّلاثِ ، كما كان البناءُ على السُّكون كذلك]**[4] » .

يريد أَنَّ البناءَ على الفتحِ عند العرب ، كالبناءِ على السكون . والأسماءُ وُجِدَتْ مَبْنِيَّةً على السُّكون كثيرًا . وكذلك الحروفُ . وأما الفعلُ فوُجِد منه نوعٌ واحدٌ ، وهو المختصُّ بالمستقبل ، وذلك صيغةُ الأمر .

وكذلك الفتحةُ ، وُجِدَ من الأسماء ما بُنِيَ عليها كثيرًا . وكذلك وُجِدَ من الحروف ما بُنِيَ عليها كثيرًا . وأما الفعلُ فوُجِدَ منه نوعٌ واحدٌ ، وهو المختصُّ بالماضي .

---

(١) انظر : ص ٢٦٥.

(٢) الكتاب ١/ ١٢.

(٣) انظر : ص ٢٦٥.

(٤) الإيضاح (١٥) ، والمقتصد (١/ ١٣٣) : « الفتحة » . وما بين المعقوفين ساقط من أصلين من أصول المقتصد ، وثابت في نسخة الظاهرية . ولم يتنبه المحقق لذلك ، فظنه خلافًا في الرواية .

وليس كذلك البناءُ على الكسر ، والبناءُ على الضم ؛ لأَنَّهما لا يُوجَدان في الأفعال ؛ لِمَا تَقَدَّم من أنَّه لم يَبْقَ منها ما يبنى عليهما .

ولم يُبْنَ من الحروف على الكسر إلَّا حرفان ، ولا على الضَّمِّ إلا حرفٌ واحد ، على حسب ما يأتي بيانُه[1] ، إن شاء الله . فلذلك سَوَّى بين الفتحة والسكون ، ولم يُسَوِّ بين الضَّمَّةِ والكسرة والسُّكون . واللَّهُ أعلم .

ثم قال : « **فالمبنيُّ على الفتح من الأسْماءِ نحوُ : (أينَ) و(كيفَ) و(حيثَ)** »[2] .

الدليلُ على أَنَّ « أين » [اسمٌ][3] : استقلال الكلامِ بها مع الاسم . ولا يَستقِلُّ الكلامُ من الحرف والاسم إلَّا في النِّداء ، على حسب ما تَقَدَّم[4] ، ودخولُ حرفِ الجرِّ ، فتقولُ : أين زيدٌ ؟ وتقول : إلى أين تذهب ؟ ومن أين يأتي ؟

وبُنِيت ؛ لتَضَمُّنِها معنى الحرف ؛ لأن « أين » تكونُ استفهامًا ، وشرطًا[5] ،

---

(١) المبنيان على الكسر : لام الجر وباؤه ، والمبني على الضم : منذ . انظر : ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٢) الإيضاح ١٥. وفي المقتصد (١/ ١٣٣) : « فالبناء » ، « الفتحة » . ويبدو لي أن الناسخ وقع في سبق نظر ، فكتب : « فالبناء على الفتحة » ثم انتقل نظره ، فكتب : « في الأسماء » . وأسقط ما بينهما . وأورد أبو علي « حيثَ » مبنية على الفتح ، وهي لغة لبعض العرب . والأكثر بناؤها على الضم ، وبه جاء التنزيل . وحُكي فيها أيضًا الكسرُ . كما حكى البغداديون : « حَوْثَ » و « حَوْثُ » . انظر : المقتصد ١/ ١٣٥.

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر : ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٥) لم يذكر الجرجاني (١/ ١٣٤) تضمنها معنى الشرط في هذا الموطن.

فقد تَضَمَّنَتْ في الاستفهامِ الهمزة، وفي الشرط «إنْ». ولم تُبْنَ على السكون؛ لأن قبل الآخر ساكنًا، فوَجَبَ تحريكُ الآخِر[1]، فكان الفتحُ أولى؛ لخِفَّتِه؛ وليتبعَ ما قبلَه. والتَّحْريكُ بالإتباع في ما التقى فيه ساكنان من كلمة واحدة أَوْلى وأكثرُ في كلام العرب. وسيأتي بيانُ هذا – إن شاء اللّه – في أبواب التقاء الساكنين[2].

وأما «كيفَ»، فالدَّليلُ على أنَّها اسمٌ: استقلالُ الكلام بها مع الاسم، فتقولُ: كيف زيد؟ وحُكِيَ عن بعض العرب: «انظر إلى كيف يصنع زيد[3]». وبُنِيَتْ؛ لِتَضمُّنِها معنى الحرف؛ لأنَّها تكون استفهامًا، وتكون شرطًا. والكلام فيها كالكلام في «أين».

وأما «حيث» فالدليلُ على أنها اسم: دخولُ حرف الجر، تقول: جلس زيد بحيث أراه، [٥٧] وقد أخذته من حيث كان، واذهب إلى حيث تريد.

وبُنِيت لِشَبَهِها بالحرف؛ للافتقار، وأنها لا تفيد معناها إلَّا مضمومةً إلى

---

(١) الأصل التخلص من التقاء الساكنين بالكسر، واختيرت الفتحة في «كيف» و«حيث»، استخفافًا وفرارًا من الجمع بين الياء والكسرة. انظر: المقتصد ١/ ١٣٤، وشرح العكبري ٢/ ١١٤، ١١٥.

(٢) انظر: التكملة ١٦٧. و«باب حكم الساكنين إذا التقيا» من الأبواب المفقودة من نسخة الحمزاوية من «الكافي»، وموضعه في الجزء الثالث منها.

(٣) القول في: المرتجل ٢٦، والتبيين ١٣٠، وشرح العكبري ٢/ ١١٥. واستشهد به للاستدلال على اسمية «كيف» بدخول حرف الجر عليها. وفيه – على شذوذه – دليل على الاسمية. وذكر العكبري أدلة أخرى: دلالتها على معنى في نفسها مجردٌ عن الزمان، وإبدال الاسم منها؛ نحو: كيف زيد أصحيح أم مريض؟ والاسم لا يبدل إلا من الاسم، والإجابة عنها بالاسم، فإذا قيل: كيف زيد؟ تقول: صحيح أو مريض، ولا يجاب بالاسم إلا عن الاسم، وأخيرًا: السَّبْر، فتقول: لا يجوز أن تكون حرفًا لحصول الفائدة منها مع الاسم، ولا يجوز أن تكون فعلًا، لأن الفعل يليها بلا فصل، فلزم أن تكون اسمًا.

غيرها؛ لأنها وُضعت لتقعَ على الظرف بنسبة فعل قد عُلِم وعُمِل، فهي بذلك شبيهةٌ بالأسماء النواقص[1].

وحُرِّكَتْ بالفتح ولم تُبْنَ على السكون؛ لما ذكرتُه في «أين»[2].

ثم قال: **«وفي الأفعالِ جَمِيعُ أَمْثِلَةِ الماضِي»**[3].

اعلم أنَّ الأفعال أصلُها البناءُ، فلا يُسألُ عن الأفعال الماضية: لِمَ بُنِيَتْ؟ لكن يُسأل: لِمَ لَمْ تُبْنَ على السكون؟

فالجواب: أنَّها أفعالٌ وَقَعَتْ موقع المعرب من الأسماء[4]، فتقول: مررت برجل ضاربٍ أَمْسِ، وتقول: مررت برجل ضَرَبَ أَمْسِ. وكذلك تقع موقع المعرب من الأفعال، فتقول: إن قَمتَ قمتُ، فهو على معنى: إن تقم أقم.

فإن قلتَ: قد جاء: أمرته بأَنْ قُمْ، وأمرته بأن يقوم.

قلتُ: إذا قلت: أمرته بأَنْ قُمْ، فقد جئتَ باللَّفْظِ الذي به أمرت، وعَيَّنْتَ ما وقع به الطلب. وإذا قلت: أمرته بأن يقوم، فلم تُعَيِّن ما وقع به الطلب، بخلاف: «إن قمتَ قمتُ»، و«إن لم تقم أقم»؛ لا فرق بينهما في المعنى.

فلما وقعت موقعها كان لها بذلك مَزِيَّةٌ على صيغة الأمر، فانتقلت عن السكون

---

(١) الأسماء النواقص: التي لا تَتِمُّ بنفسها، وتحتاج إلى ما بعدها، نحو: الأسماء الموصولة. وأضاف الجرجاني سببًا آخر، هو: تضمنها معنى «في» كـ«إذ». انظر: المقتصد ١/ ١٣٥، ١٣٦.

(٢) حُرِّكَتْ بالفتح تشبيهًا بـ«أين». أما مَنْ حرَّكها بالضم، فقد شَبَّهها بـ«قبلُ» و«بعدُ». والتحريك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

(٣) الإيضاح ١٥، والمقتصد ١/ ١٣٣.

(٤) الجرجاني: «بَنَوا هذا القبيل على الحركة للدلالة على التمكن، وذلك أن مثال الماضي قد حصل له تمكُّن ليس لمثال الأمر». المقتصد ١/ ١٣٦.

إلى الحركة، وكان الفتح أَوْلى؛ لأنَّه أخفُّها[(١)].

ثم قال: «**وفي الحُروفِ نَحْوُ: «إنَّ»، و«لعلَّ»، و«ثم»، و«سوف»**»[(٢)].

هذه كلُّها بُنيت على الحركة؛ لأنَّ قبل الآخر ساكنًا، وقد تَقَدَّم أن الفتحَ أَوْلَى الحركات إذا طَرَأَ ما يَنْقُلُ من السكون.

فصل

قال: «**والبِناءُ على الكَسْرِ يكونُ في الاسم والحرفِ، فالاسمُ، نحوُ: (هؤلاءِ)، و(أمسِ)، و(حذارِ)، و(بدادِ)**»[(٣)].

«هؤلاءِ» بُنيت[(٤)]؛ لِشَبَهِها بالحرف؛ لأنَّها تفتقرُ في الدلالة على ما سِيقَتْ إليه إلى حضورِه والإشارةِ إليه[(٥)]. وهي مُبْهَمَة تقع على كل شيء بالشرطين المذكورين: الحضورِ، والإشارةِ إليه، فلم تَوضع لمعنًى مُتَصَوَّرٍ تَفْصِلُه عن غيره في جميع الأحوال[(٦)]، كـ: «رجل وفرس وفهم وفضل وعلم وعالم

(١) ولأن أمثلة الماضي كثيرة، والكسرة والضمة ثقيلتان. انظر: شرح العكبري ٢/ ١٢٢، والمقتصد ١/ ١٣٦.

(٢) الإيضاح (١٦): «(إنَّ) و(ليتَ) و(لعلَّ) و(ثُمَّ) و(سوفَ)». وذكر الجرجاني في المقتصد (١/ ١٣٨، ١٣٩) لِمَ اختير البناء على الفتح لكل منها؟.

(٣) الإيضاح ١٦. وفي أحد أصوله زيادة: «دون الفعل» بعد كلمة «الحرفان». والمقتصد ١/ ١٣٩، وذكر محققه أنه سقطت من نسخته (الأصل): «وحذار وبدار» (كذا) بالراء. وفي شرح العكبري (٢/ ١٢٣): «والمبني» مكان «والبناء».

(٤) إنما بُنيت على الكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ومثلها: «أمس».

(٥) يرى العكبري أن علة بنائها تضمنها معنى حرف الإشارة، وذلك أن الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني الحروف.

(٦) عَلَّلَ بمثل ذلك الجرجاني، فسبب البناء في «هؤلاء» أنه لا يلزم المسمى، ألا ترى أنك إذا قلت: هؤلاء إخوتك، فأشرتَ إلى جماعةِ حاضرين، ثم زالوا عن حضرتك، لم يبقَ عليهم هذا الاسم؟ انظر: المقتصد ١/ ١٤٠.

وفهم[(١)] وزيد وعمرو»، وإنما وُضِعت وضع الحرف.

وكذلك الكلامُ في جميع الأسماء المبهمة، والأسماء المضمرة[(٢)]، والأسماء الموصولة، نحو: «الذي، والتي»، فإن هذه الأسماء وضعت كوضع «من» و«إلى»؛ لأنها لم توجد لحقيقة موجودة، ولا لحقيقة متصوَّرة، وإنما وُضعت لتقع على كُلِّ شيء، فليست لذلك كالأسماء التي وُضعت دالَّةً على مُسَمًّى.

ومتى قيل في هذه المبنيات بأصل الوضع: «تدل على مسماها»، فهو مسامحة؛ لأنَّها لا مسمى لها، ألا ترى أنَّها لو كان لها مسمى، لم تَكُنْ مُبْهَمَةً تقع على كلِّ شيء؟.

ثم إن الخفاء من المُخْبِرِ عنها ثلاثةُ أقسام:

القسم الأول: أن تكون معلومةً عند المخاطب بمشاهدة، أو تَقَدُّمِ ذكر، أو ما يقوم مقام ذلك، مما يجعله معلومًا عند المخاطب، فحَقُّ هذا النوع أنْ يُعَبَّر عنه بالضمير.

[٥٨] **الثاني**: أن لا تكون معلومةً عند المخبر، لكنها حاضرةٌ بحيث يُنَبَّه المخاطَب عليها، فهذا النوعُ حَقُّه أنْ يُعَبَّر عنه بالإشارة.

(١) «فهم» سبقت قبل كلمات ثلاث، فلعله وهم نسخ، أو انتقال نظر.

(٢) ذكر الجرجاني سببًا آخر لبناء المضمرات، هو أن صيغها تدلُّ على الإعراب، فللمرفوع صيغة غير صيغة المنصوب، وكذا الباب، وإذا كان كذلك، كان الإعراب فيها بمنزلة إعراب الحروف في أنه تغييرُ لفظٍ لغير معنى. وهذا معنى صالح لأن يكون أصلًا لإيجاب البناء. ويمكن أن يكون متولدًا عن عدم لزومها المسمى. انظر: المقتصد ١/ ١٤٠، ١٤١.

الثالث: ما عَرِيَ عن الوصفين، فحقُّ هذا أن يُعَبَّرَ عنه بالأسماء الظاهرة الموضوعة دالَّةً مميِّزةً لها من غيرها.

وهذه الأسماءُ حقيقة. وغيرُها إنما أُطلق عليها «أسماءٌ» مسامحةً؛ لأَنها وُجد لها أحكامُ الأَسماء، أو بعضُ أحكامها.

فإذا تَقَرَّر ما ذكرتُه، فاعلم أَنَّ المضمر يفتقر إلى الخطاب، أو التكلم، أو تَقَدُّمِ الذكر، أو ما يجري مجراه. وقد تَقَدَّم ما يفتقر إليه المبهم[1].

وأما الأسماء الموصولة، فتفتقر إلى صلاتها، فبُنيت لذلك. والله أعلم.

وأما «أمسِ» فَتُسْتَعْمَلُ معرفةً بالألف واللام، أو بالإضافة، وتستعمل واقعة على ما كانت تقع عليه بغيرهما، فتقول: رأيته أمسِ، تريد اليوم المتقدم قبل يومك، كما تقول: رأيته بالأمس، ورأيته أمسِنا.

فإذا كانت بالألف واللام أو بالإضافة، كانت معربة.

فإذا كانت بغيرِهما:

فأهل الحجاز ينونها على الكسر على كل حال، وضَمَّنُوها الألف واللام[2]، فيقولون: «ذهب أمسِ بما فيه». وهي في موضع رفعٍ؛ لأنها فاعلة. ويقولون: «رأيت زيدًا أمسِ»، وهي في موضع نصبٍ على الظرف.

---

(١) يقصد: الحضور، والإشارة إليه.

(٢) هذا قول سيبويه (٣/ ٢٨٣). وتبعه أبو علي، صرح بذلك في العضديات ٢٤٤ - ٢٤٦ (مسألة ٩٨). وبه قال الجرجاني (المقتصد ١/ ١٤١). ويرى الزجاج أنها بُنيت، لتضمنها معنى حرف الإشارة. وحُكي عن الكسائي أنها بنيت وكسرت، لأنها على لفظ الأمر بالإمساء. انظر: شرح العكبري ٢/ ١٢٤.

وأما بنو تميم، فينظرون:

فإنْ كانت في موضع نصب أو خفض بغير «مُذْ» أو «منذ»، بَنَوْها على الكسر، ولَحَظُوا ما لَحَظَ الحجازيون من التَّضَمُّن.

وإنْ كانت في موضعِ رفعٍ أو خفضٍ بـ«مذ» أو منذ»، أجْرَوْها مُجْرَى ما لا ينصرف، ولَحَظُوا ما لَحَظَ جميعُ العرب في «سحر» إذا كان ليومٍ بعينه، من التَّعريف بالعلمية، والعدلِ عن الألف واللام. وإنَّما خُصَّ «منذ ومذ» من بين سائرِ جروف الجر؛ لأَنَّهم يرفعون بعدهما ويخفضون، فأرادوا أنْ يجريَ «أمس» بعدهما خافضتَين مَجْرَى «أمس» بعدهما رافعتَين، ومَجْرى «أمس» في الرفع كمجرى «سحر»، فقالوا: «ذهب أمسُ بما فيه»، ويقولون: «ما رأيته مذ أمسَ»، قال[1]:

* لقد رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسا[2] *

---

(١) نقل البغداديّ (الخزانة ٧/ ١٦٧) عن ابن المستوفي أنّ القائل العَجّاجُ، وشَكَّكَ في النسبة. ورجح مُحَقِّق ديوان العجاج (٢/ ٢٩٦) أنَّ الرجز (المستشهد به) مع أبيات أخرى منحولة، وضعها الرواة، أو النحويون، وجعلها ضمن «ملحقات مستقلة» بالديوان (٢/ ٢٩٦)، وذكر أنَّ كل من روى هذا الرجز رواه بلا نسبة، وأن بعضهم صرّح بأنه من الشعر الذي لا يُعرَف قائله.

(٢) من الرجز، وبعده:

* عجائزًا مثل الأفاعي خَمْسا *

والشاهد: إجراء «أمس» بعد «مذ» جارة مجراها بعد «مذ» رافعةً، قال أبو علي (العضديات ٢٤٦): فـ«أمسا» في هذا الموضع في موضع جر، ولا يجوز أن يكون موضعه رفعًا، لأنه لو كان مرفوعًا لضُمَّ الآخِرُ منه بعد تنوين، فعلمنا بذلك أنه في موضع جر، وأن «مذ» هي الجارة، وليست الرافعة، وأنها مع ما بعدها في موضع نصب». والبيت في: الكتاب ٣/ ٢٨٥، والجمهرة ٣/ ٣٢، والنوادر ٥٧، والحلل ٣٥١ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٠، وابن يعيش ٤/ ١٠٦، ١٠٧. والهمع ٣/ ١٨٩. واستشهد به في: البسيط ١/ ٤٨٣.

نَصَّ على هذا التقسيم في لغة بني تميم، وعلى الإطلاق في لغة أهل الحجاز: سيبويهِ في «الكتاب»[1].

وأما «حذارِ»، فهو اسمُ فعل[2]. ومن النحويّين من يرى أنَّ أسماء الأفعال ليست كالأسماء، وإنّما هي كالأفعال، تستحقُّ البناءَ بأصلها؛ لأن المعانيَ الموجِبةَ للإعراب في الأسماء منتفيةٌ عنها انتفاءها عَمَّا هي دليلةٌ عليه، وهي الأفعال.

وكان الأستاذ أبو علي – رحمه اللّه – ينسبُه إلى ابن مُلْكُون[3] – رحمه اللّه – ويزعم أنّه رأيُه، فعلى هذا المذهب لا يُسأل عن بنائها؛ لأنّه الأصل فيها، كما لا يُسأل في الفعل، ولا في الحرف عن بنائهما.

ومنهم من ذهب إلى أنّها في موضع نصبٍ[4]، وبُنيت؛ لتضمُّنِها

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٣.

(٢) هذا مذهب أبي علي، فأسماء الأفعال عنده أسماء، ولذلك ذكرها ضمن الأسماء هنا، وحشد الأدلة على ذلك حشدًا في كتاب الشعر ١/٥ وما بعدها. والقول باسمية أسماء الأفعال لفظًا ومعنى مذهب البصريين، ونسب للأخفش والجمهور. وحملهم على هذا أن يجعلوا اللفظ مطابقًا للمعنى. ولما كان الإعراب دليلًا على المعاني، ولما كان المسمى هنا هو الفعل، وهو لا يكون فاعلًا ولا مفعولًا ولا مضافًا، لم يكن لهذه الأسماء موضع من الإعراب. وهذا المذهب هو الأولى عند المؤلف (ص ١١٢١). وانظر في المسألة أيضًا: شرح الكافية للرضي ٢/٦٧ (ط. دار الكتب العلمية)، والأشموني ٣/ ١٩٦، و «اسم الفعل» ٢٠٨، ٢١١.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإشبيلي (ت ٥٨١هـ أو ٥٨٤هـ)، نحويٌّ بارع، من أهل إشبيلية، روى عنه ابن خروف والشلوبين، له: شرح الحماسة، وشرح جمل الزجاجي. انظر: ترجمته وأخباره في: البغية ١/ ١٨٨، والأعلام ١/ ٦٢.

(٤) على المصدرية، والناصب له فعل مضمر. ونسبه المؤلف في ما بعد «باب الأسماء التي سُمِّيت بها الأفعال»، إلى بعض المتأخرين، واعترض عليه ثمة، وتصوّر انفصالاتٍ، ورَدّها. وهو منسوبٌ أيضًا إلى سيبويه والجمهور والمازني، وأبي علي. انظر: الهمع ١/ ٥١، و «اسم الفعل» ٢٠٩، ٢١٠.

حرفَ الأمر[1]؛ لأنَّ معنى [٥٩] «حذار»: ليحذر. ويَنْبَني الخلافُ على تصوُّر اسم الفعل[2]. وسيأتي الكلامُ فيه في موضعه[3] – إن شاء اللّه – مستوفًى.

وأما «براءِ ولكاعِ وحلاقِ»[4]، فبُنِيَتْ بالحمل على «حذارِ، ونزالِ»؛ لأنها شبيهة بها؛ معدولة عن مؤنث. وسيأتي الكلامُ فيها في «باب ما ينصرف وما لا ينصرف[5]»، إن شاء اللّه.

وبُنيت هذه الألفاظ المذكورة كلها على الحركة؛ لأنَّ قبل الآخِرِ ساكنًا. وكُسرت؛ لأن أصل التقاء الساكنين: الكسرُ. وسيأتي الكلامُ على هذا[6]، إن شاء اللّه.

---

(١) إلى هذا ذهب ابن جني في الخصائص (٣/٤٩ – ٥١). وهو قول جماعة من النحويين. وما قاله المؤلف، ومَثّل به «حذارِ»، لم يشمل اسم الفعل الماضي، ولا اسم الفعل المضارع. وذُكر أنَّهما محمولان في بنائهما على اسم فعل الأمر، طردًا للباب. انظر: الهمع ١/ ٥١، و «اسم الفعل» ٢١٥، ٢١٦.

(٢) يريد أنَّ الخلاف مبنيٌّ على مذاهب النحويين في أسماء الأفعال. ومهما يكن، فإن القائلين باسميتها، وهم البصريون، والقائلين بفعليتها، وهم الكوفيون، يرون جميعًا أنَّها لا مَحَلَّ لها من الإعراب، وإن اختلفت الجهة، فالأولون: لأنها أسماء لأفعال، والفعل لا يكون فاعلًا، ولا مفعولًا، ولا مضافًا، والآخرون: لأنها أفعال وإن جاءت في ألفاظ الأسماء. ولم يتبقَّ إلا من أسماهم المؤلف «بعض المتأخرين». انظر: ح ٤ من ص السالفة.

(٣) انظر: ص ١١٢٠ – ١١٢٤.

(٤) هذه أوصاف غالبة، عدل بها إلى «فعالِ» لضرب من المبالغة، فـ «براء» معدولة عن «بريئة» و «لكاع» عن «لكعاء» و «حلاق» عن «حالقة»، وهذه الأخيرة علم على المنيّة، وقيل لها ذلك لأنها تحلق كل حيٍّ، من حَلْق الشَّعْر. انظر: ابن يعيش ٤/٥٦ وما بعدها، و «اسم الفعل» ٢٠٣ – ٢٠٥.

(٥) انظر: ٢/٣٥٦ (الحمزاوية).

(٦) انظر: ٢/٣٥٦ (الحمزاوية).

فصل

قال : « **والحرفُ نحوُ : باء الجر ، ولامه** »[1] .

اعلم أن الحروف التي على حرف واحد ، أصلها أن تُبْنَى على الفتح[2] ؛ لأنَّ السُّكونَ متعذِّر فيها ؛ لكونها على حرفٍ واحد ، والفتحَ أخفُّ الحركات ، فكان الأصلُ في باء الجر أن يُبْنَى على الفتح ، كما بُنِيَتْ واوُ العطف وفاؤُه وكافُ التشبيه ، لكنها لم تُسْتَعْمَلْ في الكلام إلَّا حرفًا مُضيفًا ، فهي لا تكونُ في الكلام إلا خافضةً مُقْتَضِيَةً الخفضَ بوضعها ، فبَنَوْها على الكسر ؛ ليوافقَ لفظُها عملَها ومقتضاها[3] ، بخلافِ كاف التَّشبيه ، فإنها - وإن كانت خافضة ، ولا توجد إلا كذلك - تُسْتَعْمَلُ اسمًا ، والاسمُ بوضعِه لا يقتضي أنْ يكون ملازمًا للخفض .

وما يقوِّي ذلك أنَّهم لما أبدلوا منها الواوَ في القسم ، عادت الفتحةُ ؛ لأنَّ الواوَ لا تلازم الخفضَ ؛ لأنها تُوجد عاطفةً ، وغَيْرَ ذلك . وسيأتي الكلام في هذا في « باب القسم »[4] بأوضحَ من هذا ، إن شاء اللّٰه .

وأما « لام الجر » فليست اللَّامُ ملازمةً للخفض ؛ لأنَّها توجد داخلة على المبتدأ ، وجوابِ القسم ، فكان أصلُها أن تُبْنَى على الفتح ، وإنْ كانت حرفَ

(١) الإيضاح ١٦. وفي أصلين من أصول المقتصد (١/ ١٣٩) : لام الجر وبائه .

(٢) انظر : سر الصناعة ١/ ١٤٤، ٣٢٥.

(٣) بهذا قال أبو العباس المبرد ، وحكاه عنه أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث ، شيخ الجرجاني ، وابن أخت أبي علي . وقد أُلْزِم بأن كاف التشبيه تعمل الكسر ، وهي مفتوحة ، فاحتجّ بما ذكره المؤلف من عدم لزومها الحرفية . وتابعهما الجرجاني . انظر : المقتصد ١/ ١٤٢.

(٤) انظر : ٢/٢٣٩ (الحمزاوية) .

جرٍّ ، وكذلك هي مع المضمر[1] ، ولا تُكْسَرُ معه في الأَشهر ، فتقول : لك وله ولكما ولهما ، وما أشبهَ ذلك .

وأما إذا دخلت على الظاهر ، فإنَّها تُكْسَرُ أبدًا ، فتقول : لِزيد ولِعمرو ، إلَّا أن تدخلَ على المنادى المستغاثِ به أو المتعجَّب منه ، وتلي حرفَ النداء ، فإنَّها تُفْتَح ، وذلك نحو : يا لَزيد ، ويا لَعمرو .

وإنما كُسِرَتْ إذا دخلت على الظَّاهر ؛ لأنَّها لو فُتحت لالْتَبَسَتْ بلام الابتداء ، إذا دخلت على الأسماء المبنية ، أو الأسماء المنقوصة ، أو الأسماء المقصورة ، نحو : لِهذا زيد ، ولِلْقاضي عمرو ، ولموسى خير ؛ ألا ترى أنَّك لو فتحتَها في هذه المواضع لأَشْكَل المعنى[2] ؟ فكُسِرَتْ في كُلِّ موضعٍ استظهارًا على هذه المواضع ، ولتكونَ مع الظاهر على حالةٍ واحدة .

وأما فتحُها إذا دخلت على المستغاث به أو المتعَجَّب منه بالشرط المذكور ، فيأتي الكلام فيه في « باب النداء »[3] ، إن شاء اللّٰه .

(١) يريد : مفتوحة . وإنما تركت مفتوحة مع المضمر لأمرين : زوال اللبس ، والرجوع إلى الأصل مع المضمر ، كما ذكر ابن جني (سر الصناعة ١/ ٣٢٦، ٣٢٧) . واستدلَّ الجرجاني على أن أصل هذه اللام الفتحُ ، بأنها رجعت مفتوحة مع المضمر . وعلَّل العكبري الفتح مع المضمر بأن كثيرًا من المضمرات يَفْرُق لفظه بين لام الجر ولام الابتداء ، فلم يُحتج إلى الكسر فارقًا ، فإذا قلت : « إنَّ هذا له » ، وأردتَ لام الجر ، كان الضمير هاءً فقط ، وإنْ أردتَ لام الابتداء قلت : « إنَّ هذا لهو » ، فانفصل الضمير . انظر : المقتصد ١/١٤٢ - ١٤٤، وشرح الإيضاح ٢/١٤٦، ١٤٧.

(٢) إشكال المعنى من التباس معنى الابتداء بمعنى الملك . ومَثَّل ابن جني لذلك بالقول : إن زيدًا لِهذا ، أي هو في ملكه ، وإن زيدًا لَهذا ، أي هو هذا . انظر : سر الصناعة ١/ ٣٢٥، ٣٢٦.

(٣) قال ثمة : « فإذا صَحَّ أنها - اللام - إنما كُسرت لِلَّبْس ، والمستغاثُ به والمتعجَّب منه لا يمكن أن يدخل عليهما لام الابتداء ، فلما أُمن اللَّبْس في هذا الموضع ، رجعوا إلى الأصل .. ومن النحويين من قال : أرادوا أن يفرقوا بين المستغاث به والمستغاث من أجله ، ألا ترى أنك إذا قلت : « يا لَزيد » ، =

فإن قلت[1] : وهذا اللَّبْسُ الذي يُخاف مع الظاهر حتى فُتِحَت له اللامُ قد وُجد مع المضمر ؛ ألا ترى أنك تقولُ : لهما الزيدان ، ولهم الزيدون ، ولهن الهندات[2] ؟

قلتُ : [٦٠] هذا لم يوجد مع المضمر إلا مع هذه الألفاظ الثلاثة إذا كان بعدهن ما يُجانِسُهُنَّ ، نحو : لهما الزيدان ، ولهن الهندات ، ولهم الزيدون .

فإن قلتَ : لهما الزيدون أو الهندات ، أو لَهُنَّ الزيدون ، أو لهم الهندات ، أو أوقعت بعدهن مفردًا لم يقع لَبْس ، وعُلِم أن اللاّمَ حرفُ جر ، وليست لامَ الابتداء ، واللَّبس في الأسماء الظاهرة موجود كثيرًا ؛ ألا ترى أنَّ الأسماء المبنيّات في كلام العرب كثيرةٌ . وكذلك الأسماء المنقوصة ، وكذلك الأسماء المقصورة . ومع هذا فإن المضمرَ يَرُدُّ الشيءَ إلى أصله في بعض المواضع ؛ ألا ترى أن واو القسم لا تدخلُ مع المضمر ، وكذلك « حتى » ، وكذلك كاف التشبيه . وسيأتي الكلام في هذا في أبوابه ، إن شاء اللّه .

ويمكن أن يقال : إنما يقع اللبس مع المضمر في غير الأصل ، فإذا صرتَ إلى المفرد المذكور – وهو الأصل – لم يوجد لَبْس ، ومن منازعهم في بعض المواضع

= وفتحتَ اللام ، عُلم أنَّه مستغاث به ، وإذا قلت : « يا لِزيد » ، وكسرت اللامَ عُلِم أنه مستغاث من أجله ، ثم جريا على هذا وإن اجتمعا .. وعلى هذا ظاهر كلام أبي القاسم . وهو عندي حسن» . انظر : ١٥٣/٢ (الحمزاوية) .

(١) هذا الاعتراض والانفصال عنه بعدُ ، في : سر الصناعة ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

(٢) الاستشهاد بهذه الأمثلة غامض ، وكان الأولى أن يأتي بالمثال كما أتى به ابن جني : الزيدون إن هؤلاء الغلمان لهم ، أي في ملكهم ، وكذلك إذا أردت لام الابتداء ، فإنك تقول : الزيدون إن هؤلاء الغلمان لهم ، أي : هم هم . انظر : سر الصناعة ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

أن يعتبروا الأصل[1] .

فصل

قال : « **وكذلك البناءُ على الضَّمِّ يكونُ فيهما دونَ الفعلِ** »[2] .

قد تقدم أنَّ الأفعال ثلاثةٌ : أحدها : معرب . الثاني : مبنيٌّ على الفتح . الثالث : مبنيٌّ على السكون . فلم يَبْقَ ما يُبنى على الضمِّ ولا على الكسرِ .

ثم قال : « **فأما الاسمُ المبنيُّ على الضَّمِّ ، فهو نَحْوُ « أوّلَ ، وقبلُ ، وبعدُ ، وعَلُ ، ويا حَكَم » [في النِّداء]**[3] » .

اعلم أن « أوّل[4] » يكونُ في كلامِ العرب على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون صفةً ، وذلك نحوُ : رأيته عامًا أَوَّلَ ، أي أَوَّل من عامنا ، فهو بمنزلة « أفضل » وما أشبهه ، لا ينصرفُ ما دام بـ« مِنْ » موجودةً ؛ أو مُقَدَّرَة ، فإنْ زالتْ عنه « من » انصرفَ في النكرة ، ولم ينصَرفْ في المعرفة[5] .

---

(١) اعتبر المؤلف الأصل ، واعتبر ابن جني الكثرة ، قال : « فلما كان الفرق في أكثره ماضيًا مستمرًا ، وثابتًا مستقِرًا ، حُملت البقية التي قد يَعْرِض فيها في بعض المواضع لَبْس على ما لا يعترضه لبْس » . سر الصناعة ١/ ٣٢٧.

(٢) الإيضاح ١٦. وسقطت من شرح العكبري (٢/ ١٢٨) كلمة « كذلك » . وفي المقتصد (١/ ١٤٤) : يكون فيها ما دون الفعل (كذا) .

(٣) زيادة من الإيضاح والمقتصد . ويبدو أنها سقطت من الناسخ ، فقد ذُكرت بعد .

(٤) انظر في « أول » وأحوالها : الكتاب ٢/ ٤٥، ٤٦، والمقتضب ٣/ ٣٤٠، وابن يعيش ٦/ ٣٤، ٩٧، ٩٨، وشرح الشافية ٢/ ٣٤٠.

(٥) « أفعل » لا ينصرف ما دام بـ« من » موجودة أو مقدرة ، لأنه معها وصف . فإنْ سُمِّي به معها ثم نُكِّر ظلَّ على امتناعه قولًا واحدًا . فإنْ سُمِّي به مجردًا منها ، ثم نُكِّر انصرفَ بإجماع ، لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة ، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة « من » لفظًا أو تقديرًا . انظر كلام المؤلف في : ٢/ ٣٢٢، ٣٢٥ (الحمزاوية) ، والأشموني ٣/ ٢٧٢.

الثاني : أن يكون ظرفًا ، فتقول : رأيت الهلال أوَّلَ الناس ، أي قبل الناس . وهذا هو الذي إذا قُطِعَ عن الإضافة بُني على الضَّمِّ[1] ، بمنزلة « قبلُ وبعدُ » ، فالكلامُ في بنائه على حسب الكلام في « قبل وبعد »[2] .

الثالث : أن يكون اسمًا بمنزلة « قديم » ، تقول : ما تركت له أولًا ولا آخرًا ، كما تقول : ما تركت له قديمًا ولا حديثًا . وينصرف ، ما لم يُسَمَّ[3] به . وسيأتي الكلام فيه مستوفًى في موضعه ، إن شاء الله .

وأما « قبل » فبُنيت على الضَّم ؛ لقطعِها عن الإضافة . وكل ما لا يُستعمل إلا ظرفًا ، فإنه إذا قُطع عن الإضافة يُبْنَى ؛ لأنه يصير حينئذ شبيهًا بالحروف وما جرى مجرى الحروف ، نحو الأسماء المبهمة ، وغيرها من المبنيات ؛ لأنها مبهمةٌ تقع على كُلِّ شيء ، فيُحتاج في بيانها لما تقعُ عليه إلى تقدُّم ذكرِه ، فتقول : رأيته قَبْلُ ، أي قبلَ ذلك ، فلولا تقدُّمه ما صَحَّ إطلاقُ « قَبْلُ » . فلو أُطلق من غير تقدُّم ذكرِه لم يَبِنْ ما يقعُ عليه ، قال اللّه – سبحانه –: ﴿ لِلَّهِ

(١) مذهب أكثر النحويين أن « أول » مبنيٌّ لتضمنه معنى الإضافة ، والإضافةُ معنًى من معاني الحروف . ومذهب المؤلف أن بناءه لقطع الإضافة . وذكر الجرجاني العلتين . انظر : المقتصد ١/ ١٤٥، وشرح العكبري ٢/ ١٢٨، وابن يعيش ٤/ ٨٦.

(٢) « قبل » و« بعد » تُقطعان عن الإضافة لفظًا ، فتُبنيان على الضم . فإذا صُرِّح بالمضاف إليه أُعربتا ، وكذا إذا نوي لفظُ المضاف إليه . وقد لا يُنوى بهما الإضافة فيعربان منكرين . ومثلهما « أوَّل ، وحسب ، وغير ، ودون ، وأسماء الجهات » . وحكى أبو علي « ابدأ بذا من أولُ » ، بالضم على البناء ، وبالفتح على الإعراب ومنع الصرف ؛ للوصفية الأصلية ووزن الفعل ، وبالخفض على نية ثبوت المضاف إليه . (شرح الألفية لابن الناظم ٤٠١، ٤٠٢) . وانظر أيضًا : الكتاب ٢/ ٤٤، والمقتضب ٣/ ١٧٤، ١٧٥، وأسرار العربية ٣١، وابن يعيش ٤/ ٨٨.

(٣) إذا سُمِّي به يمتنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[1] ، أي من قبلِ الغلب ومن بعدِه ، فلو لم يَتَقدَّمْ : ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾[2] ما صَحَّ إطلاقُ هذا ، ولبانَ [٦١] المضافُ إليه ظاهرًا .

فإن قلتَ : وكذلك « كُلٌّ وبعضٌ » والأسماءُ المقطوعة عن الإضافة ، فلِمَ لَمْ تُبْنَ الأسماءُ إذا قُطِعت عن الإضافة ؟

قلتُ : هذه الظروف أضعف من الأسماء ؛ لأنها لا تُستعمل إلا ظروفًا ، فقد لزمت في أصلِها طريقةً واحدة ، فقد خَرَجَتْ بذلك عن طريقةِ الأسماء ، فلما زاد على ذلك القطعُ عن الإضافة ، ازداد ضعفُها وشَبَهُها بالحروف ، فبُنِيَتْ .

وأما « كل وبعض وأيّ » فتُسْتَعْمَلُ فواعلَ ومفعولاتٍ ومجروراتٍ ومبتدآتٍ ، وعلى حسب ما تستعمل الأسماء ، قال اللّه – سبحانه –: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[3] . وقُرِئَ : ﴿ وكُلٌّ ﴾[4] .

(١) الروم ٤.

(٢) الروم ٢.

(٣) النساء ٩٥، والحديد ١٠.

(٤) هذه قراءة ابن عامر وحده في سورة الحديد ، كذا نسبها إليه ابن مجاهد (السبعة ٦٢٥) ، وقال : « وكذلك هي في مصاحف أهل الشام » ، وكذا فعل ابن مهران صاحب المبسوط (٣٦٢) . وذكر أبو حيان في البحر (٣/ ٣٤٧) القراءتين : النصب والرفع ، في آية النساء ، دون نسبة ، وزاد في آية الحديد نسبة قراءة الرفع إلى عبد الوارث عن طريق المادر . ونقل أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٥٢) عن المؤلف قوله : يجوز – يريد حذف الضمير – في قليل من الكلام ، ومنه قراءة ابن عامر . واستشهد المؤلف بالآية بعد (ص ٤٢٦) ، وفي البسيط أيضًا (١/ ٣٦٦) ، ونسبها إلى ابن عامر كذلك . وانظر : المقتنع ١٠٨، والنشر ٢/ ٣٨٤.

وحكى سيبويه: مررت بكلٍّ قائمًا[1]، وإن كانت «كل» إذا ظهرت إضافتُها نحوُ: «كلهم» لا تُستعمل إلا توكيدًا أو مبتدأ في الأمر العام، فلما كانت «كل وبعض» كذلك، لم يَضِرْهما قَطْعُهما عن الإضافة.

وبُنيت «قبل» على حركةٍ، ولم تُبْنَ على سكون؛ لأن بناءها طارئٌ عليها، والأصل أنْ تُستعمل معربةً مضافةً، فيُقال: قبلهم وبعدهم، ومن قبلهم ومن بعدهم، فأُعطيت الحركةَ؛ ليكون لها بذلك مَزِيَّةٌ على ما بناؤه بحقِّ الأصل[2]، وخُصَّتْ بالضَّمِّ؛ لأنَّها في أصلها وحالةِ إعرابِها تُنْصَب وتُخْفَض، فيقال: قبلَهم، ومن قبلِهم، ولا تُرفع؛ لأنها غير متصرفة، فأرادوا أن تُحَرَّكَ بحركةٍ لا تُوجد لها في حالة الإعراب[3].

وكذلك الكلامُ في «بَعْدُ» و«أوّلُ».

وأما «يا حَكَمُ» في النِّداء، وجميعُ المفردات المعارف المناديات، فإنما بُنيت؛ لتضمُّن حرف الخطاب[4]. وفي ظاهر كلام سيبويه: لِشَبَهِ الصَّوْت[5].

---

(١) الكتاب ٢/ ١١٤.

(٢) فكأن البناء على الحركة للفرق بين ما يكون البناء فيه عارضًا، وما يكون عريق البناء. انظر: المقتصد ١/ ١٤٦.

(٣) ذكر الجرجاني (المقتصد ١/ ١٤٦) علة أخرى، هي أن الضمة أقوى الحركات، والموضعُ موضع الدلالة على التمكُّن، فيُختار أقوى هذه الألفاظ، وصارت الضمةُ علمًا على الحذف.

(٤) الجرجاني (المقتصد ١/ ١٤٦): «إنما بني لوقوعه موقع المبنيات، نحو: أنت وإياك والكاف في «ذاك وهاك»؛ ألا ترى أن المنادى مخاطب، يدلُّك على ذلك أنَّك تقول: يا زيد فعلتَ كذا وكذا، ولا تقول: فعل كذا وكذا». وهذا هو قول أبي علي، قال في المسائل العسكرية (١٢٠): ألا ترى أن «شتان» و«سرعان» مشتقان، وقد بُنيا مع ذلك لوقوعهما موقع المبني... ومن هنا أيضًا بُني الاسم المفرد في النداء».

(٥) سيبويه (٢/ ١٨٥): «فأما المفرد إذا كان منادى فكلُّ العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنه كثر في كلامهم، فحذفوه، وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حَوْبُ، وما أشبهه».

واستحقَّت الحركة؛ لأن بناءها طارئ، وهي في جميع أبواب العربية مُعْربة إلَّا في النداء، كما تقدم في «قبل» وأخواتها؛ ولذلك عدل أبو علي عن «زيد وعمرو» إلى «حَكَم»؛ لأن ما قبلَ الآخِر متحرِّكٌ، ولو جاء بـ «زيد وعمرو»، لظُنَّ أنَّه بُني على الحركة؛ لِمَكَانِ السُّكون الذي قبل الآخِر.

وخُصَّ بالضم؛ لأنه لو كُسِر، فقيل: يازيدِ، لالْتَبَسَ بالمضافِ إلى المتكلم. ولم يُفْتح؛ لأنَّ المنادى المعربَ منصوبٌ، فأرادوا أن يكونَ مبنيًّا على غيرِ تلك الحركة؛ ليخالفَ المعربَ المبنيُّ في الحركة، كما فُعل ذلك في «قبل» و«بعد» و«أول». واللَّه أعلم. وسيعودُ الكلام في هذا في «النداء»[1]، إن شاء اللَّه.

وأما «عل»[2] فهي بمنزلة «فوق»، وهي من العُلُوِّ، ولا تُسْتَعْمَل مضافة[3]، ولا تكون إلا مقطوعةً عن الإضافة، أو نكرة: فإن كانت نكرةً، فهي معربةٌ، فتقول: من علٍ، وإن كانت مقطوعةً عن الإضافة، فتكون مبنيَّةً، وموجِبُ بنائها موجبُ بناءِ «قبل وبعد». والكلام فيه كما تَقَدَّم، بل هي أضعفُ منهما من حيث كانت لا تَسْتَعْمل إلا مقطوعةً عن الإضافة.

---

(١) انظر: ١٣٢/٢ (الحمزاوية)، وقال ثمة: «لكن العرب لم تبن المنادى على الفتح، لأنهم أرادوا أن يكون له في حالة البناء حركةٌ تخالفُ حركتَه في حالة الإعراب، والمنادى المعرب منصوب، فأرادوا أن يكون المنادى المبني مضمومًا أو مكسورًا، لكنهم لم يكسروا، لأنهم لو كسروه، لأشبه المضاف إلى المتكلم».

(٢) فيها لغات: عَلُوْ، وعَلِيْ، وعَلْوِ، وعَلَا، وعالِ، ومعالي أو معالِ. والبناءُ في ذلك كله، لقطعه عن الإضافة. انظر: شرح العكبري ٢/ ١٢٩.

(٣) نقل صاحب اللسان (علو) عن الجوهري: «أتيتُه من علِ الدار» بكسرِ اللام، أي: من عالٍ». وَعَدَّ ابنُ هشام ذلك من قبيل الوهم. انظر: المغني ١/ ٢٠٥.

وبُنِيَتْ على حركة ، لِشَبَهِها بما لا ينصرفُ في المعرفة ، وينصرفُ في النكرة ؛ [٦٢] لأنَّ « عل » إذا كانت معرفةً فلا يلحقُها تنوينٌ ، وإذا كانت نكرةً لحقها التنوين ، فصارت بذلك بمنزلة « أحمد » و « إبراهيم » و « زينب » ، فإنَّك لا تنوِّنُها معارفَ ، فإذا نَكَّرْتَها نَوَّنْتَها . ولا يقال في « عل » ما قيل في « قبل » ؛ لأنَّ « قبل » اسْتُعْمِلَتْ مقطوعةً وغَيْرَ مقطوعة .

فإذا كانت غيرَ مقطوعة جَرَتْ معربةً ، وإذا كانت مقطوعةً ، كانت مبنيَّةً ، فقد أَنِسَتْ بالحركة عند إعرابها ، فكرِهوا إذْ بنوها أنْ تزولَ عن الحركة .

و « عل » المعرفة لا تُسْتعمَل إلا مبنيَّةً ، فلولا الشَّبَهُ الذي ذكرتُه ، لكانت مبنيَّةً على حركة ؛ لأنَّها لم تُوضع موضعَ الحرف ، ألا ترى أنها نكرةً معربةٌ ، وما وُضع موضع الحرف لا يكون إلَّا مبنيًّا في كل حال .

وخُصَّتْ بالضم ؛ لأنها ظرفٌ بمنزلة « قبل » و « بعد » ، وبُنيت لِما بُنِيَتَا له ، واستحقَّتْ الحركةَ كما استحقَّتاها . وإذا كانت « حيث » قد بُنِيَتْ على الضَّمِّ حَمْلًا على « قبل وبعد » ؛ لأنها ظرف[1] ، فـ « عَلُ » أَوْلى بذلك ؛ لما بينهما من الأشباه .

و « حيث » تُبْنَى على الضم ، و الفتح ، والكسر[2] : فمن بناها على الفتح ؛

(١) الظرفية وحدها ليست كافية في الشبه ، إذ من الظروف ما يعرب ، وإنَّما وجه الشبه بينهما أنها لم تجئْ إلا مضافة إلى جملة ، فكأنها قُطعت عن الإضافة كـ « قبل وبعد » .

(٢) انظر في ذلك : الكتاب ٣/ ٢٩٢، والمقتضب ٣/١٧٥ - ١٧٨، والمقتصد ١/ ١٣٥، وشرح العكبري ٢/ ١١٨، وابن يعيش ٤/٩٠ - ٩٢، والارتشاف ٢/ ٢٦١. وبناؤها على الضم هو الأكثر ، وبه جاء التنزيل . ونسب أبو حيان بناءه على الفتح على كل حال إلى بني يربوع وطُهَيَّة . كما نسب البناء على الكسر إلى بني الحارث من أسد وبني فقعس . وحكى بعضهم أنها جاءت معربة . وانظر أيضًا : اللسان (حيث) .

فلِخِفَّتِها . ومن بناها على الكسر ؛ فلأنَّه أصلُ التقاءِ الساكنين الكسرُ . ومن بناها على الضم ؛ فلما ذكرتُه . ويُقال فيها : « حَوْثُ » ، بالواو[1] .

فصــل

قال : « ومثالُهُ في الحُرُوفِ : « مُنْذُ » ، في مَنْ جَرَّ بِها »[2] .

اعلم أنَّ « منذ » تُسْتَعْمَلُ حرفًا ، وتُسْتَعْمَل اسمًا[3] . ومعناها في الحالين واحدٌ ، فتقول : ما رأيته منذ يومين ، فتكون حرفَ جَرٍّ بمنزلة « مِنْ » في غير الزمان[4] ، وتقول : ما رأيته منذ يومان ، فيكون اسمًا .

ومنهم من ذهب إلى أنَّها ظرفٌ ، ومابعدها مبتدأٌ ، وهي خبره . والتقديرُ : بيني وبين لقائه يومان[5] .

(١) زعم ابن سيده أن « حوث » أصل « حيث » . وقال اللحياني : « حوث » لغة طيِّئٍ فقط . وذكر صاحب اللسان أنها إما لغة طَيِّئٍ، وإما لغة تميم . ومن العرب من يقول : « حَوْثَ » ، فيفتح . انظر : الارتشاف ٢/ ٢٦١.

(٢) الإيضاح ١٦، والمقتصد ١/ ١٤٤.

(٣) تتعيَّن الاسمية إن وليهما - أي مذ ومنذ - مرفوعٌ ، أو جملة تامة ، والحرفيةُ إن وليهما مجرور . ويجوز الأمران قبل « أنَّ » وصلتها . وقيل : هما اسمان مطلقًا . وإذا وليهما جملة تامة ، فهما عند سيبويه ظرفان مضافان إليها . انظر : الكتاب ٣/ ١١٧، والمقتضب ٣/ ٣٠ - ٣٣، وابن يعيش ٤/ ٩٥، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٦، والجنى ٣٠٩، ٣١٠، ٤٦٤ - ٤٦٦.

(٤) المبرد (المقتضب ٤/ ١٤٣) : « و « منذ » في الأيام والليالي لابتداء الغايات ، بمنزلة « من » في سائر الأسماء ، وذلك قولك : لم أره منذ يومين ، فالغاية في الرؤية مما يلي أول اليومين » .

(٥) إلى ذلك ذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين . ويرى المحققون من الكوفيين أن « منذ » ظرف مضاف إلى جملة حُذف صدرها . واختاره ابن مالك ، لأن فيه إجراءَ « منذ » في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى .. وفيه تخلّص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادُّعي التنكير ، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعي التعريف ، وفيه أيضًا تخلّصٌ من جعل جملتين في حكم جملة واحدة =

ومنهم من ذهب إلى أنَّها مبتدأ، ومابعدها خبرُها. والتقدير: أَمَدُ ذلك يومان. وهذا اختيار أبي[1] علي. وسيأتي الكلامُ في بيان هذا في موضعه[2]، إن شاء الله.

فإذا كانت حرفًا فلا يُسْأَل عنها: لِمَ بُنيت؟. وبُنيتْ على الحركة؛ لأنَّ قبلَ الآخِرِ ساكنًا. وخُصَّت بالضَّمِّ؛ إتباعًا للميم[3].

وأمّا إذا كانت اسمًا فبُنيت؛ لأنَّ معناها كمعنى الحرف، على حسب ما ذكرتُه. ولم تُبْنَ على السكون؛ للسَّاكن الذي قبلها. وخُصَّت بالضَّمِّ؛ إتباعًا. والله أعلم.

* * *

= من غير رابط؛ ظاهر ولا مقدر. (شرح التسهيل ٢/ ٢١٥، ٢١٦). ونُقل عن الفراء أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان. انظر: الجنى ٤٦٦.

(١) هذا مذهب المبرد وابن السراج وأكثر البصريين. وبه قال الجرجاني في المقتصد ١/١٤٨.

(٢) انظر: ٢/٢٣٤ - ٢٣٩ (الحمزاوية).

(٣) إذ ليس بين الذال والميم إلا حرف ساكن.

باب

مِنْ أَحْكامِ أواخرِ الأَسْماءِ المُعْرَبَةِ[1]

اعلم أن أواخر الأسماءِ بالنسبة إلى الإعراب على خمسةِ أقسام:

أحدها: أنْ يلحقَه، ويظهرَ فيه، ولا يتغير. وذلك ماآخِرُه صحيحٌ، أو آخرُه ياءٌ، أو واو، قَبْلَهما سواكن.

الثاني: أنْ يُقَدَّرَ فيه، ولا يظهر، ويبقى الآخِرُ على حالِه، وذلك كلُّ ما آخِرُه ألفُ التأنيثِ، أو ألفُ الإلحاق [٦٣]، أو ألفُ التَّطْويل، نحوُ «حبلى، وأرطى، وقبعثرى»[2].

الثالثُ: أنْ يَظْهَرَ فيه بعضُ الإعرابِ، وذلك كُلُّ ما آخِره ياءٌ، قبلها كسرةٌ، وهو يوجد على ثلاثة أقسامٍ:

أحدها: أنْ تكون الياءُ أصليةً، نحو «القاضي» و«أظب»[3].

(١) الإيضاح ١٧، والإفصاح ٢٤، وشرح العكبري ٢/١٣٦. وسقط من أصل المقتصد (١/ ١٥٥) كلمة «أواخر».

(٢) ألف التأنيث ألف زائدة تدلّ على التأنيث، وللمؤنث بها أوزان مشهورة، وهي نظيرة التاء في «فاطمة». وألف الإلحاق ألف زائدة في آخر كلمة لتُلحقها بوزن كلمة أخرى، ولا دلالة فيها على تأنيث، نحو: أرطى، ملحقة بـ«جعفر»، وهذه قد تلحقها تاء التأنيث عند إرادته، نحو: أرطاة. وألف التطويل هي ما يطلق عليها عند غيره: ألف التكثير، أي تكثير حروف الكلمة، ولا دلالة فيها على شيء عداه، نحو: قبعثرى، وهو الجمل الضخم الشديد الوبر، وتلحقها أيضًا التاء، فتقول: قبعثراة، وليست الألف للإلحاق، إذ ليس فوق الخماسي بناء أصليّ يُلْحق به.

(٣) جمع «ظبي» على: أَفْعُل، أصله: أُظْبُيٌ، أبدلوا ضمة العين كسرة لتسلم الياء، فصار: أَظْبِيٌ، ثم أُعِلَّ إعلالَ قاضٍ. اللسان (ظبي). وانظر: المنصف ٢/١١٧، ١١٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٦٠، ٤٦١.

الثاني: أن تكونَ الياءُ منقلبةً عن واو، نحو «الغازي» و«أجرٍ»[١].

الثالث: أنْ تكون الياءُ منقلبةً عن ألف الإلحاق، نحو «أُرَيْط»؛ تصغير «أَرْطَى». وكذلك «أَرَاطٍ»[٢]. فهذا النوع يظهرُ فيه النصبُ، ولا يظهر فيه الخفضُ، ولا الرفعُ - منصرفًا كان، أو غير منصرف - في الأكثر[٣].

الرابع: أنْ يَتَغَيَّرَ الآخِرُ عند لَحَاق الإعراب ولا يظهر، وذلك كُلُّ ما آخِرُه واوٌ، قبلها فتحةٌ، أو ياءٌ، قبلها فتحةٌ، نحو «عصا» و«رحى»، الأصل: «عَصَوٌ ورَحَيٌ»، فلمَّا لحق الإعرابُ تَحَرَّكت الياءُ والواو بحركة الإعراب، فانقلبتا ألفًا، وصار الإعرابُ مقدَّرًا؛ لأن الألفَ لا تتحرَّك.

الخامس: أن يَتَغَيَّرَ الآخِرُ، ويظهرَ الإعراب، وذلك إذا وقع قبل الألف ألفٌ ساكنةٌ، فإنَّها تنقلبُ همزة، ويظهرُ الإعراب[٤]. ومن ذلك «الياء والواو» إذا وقعتا طرفين، وقبلهما ألفٌ زائدةٌ، فإنهما تنقلبان ألفًا، وتنقلبُ الألف

---

(١) أَجْرٍ؛ أصله: أَجْرُوٌ، على: «أَفْعُل»، جمع جَرْو، مثلثة الفاء: جرو الكلب والأسد والسبع، والصغير من كل شيء. اللسان (جرو). وإنما صار إلى «أجرٍ» لأنه لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة، إلا ويجب قلب الواو ياء، والضمة كسرة، فصار: أَجْرِيٌ، ثم أُعِلَّ إعلال «قاض»، فصار: أَجْرٍ، بوزن: أَفْعٍ. انظر: المنصف ٢/ ١١٧، ١١٨ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٦٠، ٤٦١.

(٢) وذلك لوقوع الألف بعد كسرة، فيجب قلبها ياء. و«أراط» صيغة منتهى الجموع للمفرد «أرطى».

(٣) تبقى الياء، وتُفتح في الجر في لغة ضعيفة. والأكثرون على حذفها في الجر، كما في الرفع. فإذا حذفت، فإنَّ بعضهم يرى أن زوال الياء أزال صيغة الجمع المانع من الصرف. وهو مذهب الأخفش واختيار الجرجاني. ويرى سيبويه والمبرد أن المنع قائم، والتنوين فيه عوض. انظر: الكتاب ٣/ ٣٠٨، والمقتضب ١/ ١٤٣، والمقتصد ٢/ ١٠٢٩، والإرشاد ٤٢٨ - ٤٣٠، وابن الناظم ٦٤٦، ٦٤٧.

(٤) وذلك نحو: صحراء، وحمراء، وما أشبههما. انظر: سر الصناعة ١/ ٨٣، ٨٤.

همزةً، ويظهرُ الإعراب[١]. وسيأتي بيان هذا مفصَّلًا، إن شاء الله.

فصل

قال: «**فالصَّحِيحُ في هـٰذا البابِ**»[٢].

اعلم أنَّ الأسماء التي آخِرُها ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ، هي معتلَّةٌ في كُلِّ باب. وما آخِرُه همزةٌ يتنوَّعُ بحسب الأبواب: ففي بابٍ يجري مَجْرَى المعتلِّ، فيُلْحَقُ بالمعتلَّات، وفي بابٍ يجري مَجْرَى الصَّحيح، فلذلك قال أبو علي - رحمه الله -: «في هذا الباب»؛ لأنَّ ما آخِرُه همزةٌ سيأتي من الأبواب ما هو فيه من قبيلِ المُعْتَلَّات.

فصل

قال: «**ولا يَخْلُو ما قبلَ هـٰذِهِ الحُرُوفِ المُعْتَلَّةِ مِنْ أنْ يَكونَ ساكِنًا أو مُتَحَرِّكًا**»[٣].

اعترض بعضُ الناس من المتأخرين هذا الكلامَ؛ لأنَّ الألفَ لا يكونُ قبلَها ساكنٌ[٤]، والياءُ والواوُ؛ هما اللَّذان يمكن أَنْ يكونَ ما قبلَهما ساكنًا أو

---

(١) نحو: كساء ورداء، الأصل: «كساو»، و«رداو»، تطرَّفت الواو والياء بعد ألف زائدة، وهما ضعيفتان، فقلبتا ألفين، فالتقى ساكنان، فكرهوا حذف إحداهما، فحرَّكوا الألف الآخرة، فانقلبت همزة. انظر: سر الصناعة ١/ ٩٣، والممتع ١/ ٣٢٦.

(٢) الإيضاح ١٧، والمقتصد ١/ ١٥٥.

(٣) الإيضاح ١٧، والمقتصد ١/ ١٥٦. وفي شرح العكبري (٢/ ١٣٨): متحركًا أو ساكنًا.

(٤) أشار الجرجاني إلى هذا الاعتراض، وخَرّجه على جواز أن يكون قصد الواوات والياءات، ثم استدرك بقوله: «فإذا سكن ما قبل الواو والياء». ونقل عن شيخه أبي الحسين أنه تسامحٌ. أما العكبريُّ فنقل جوابين: أنه وصف جملة الثلاثة بهاتين الصفتين حتى كأنها حرف واحد، ولم يرد كلَّ واحد =

متحركًا .

الجواب : أنه يريدُ : في الأصل ، فإنَّ الياءَ يُوجد قبلها في الأَصل ساكنٌ ، ومفتوحٌ ، ومكسورٌ ، ومضمومٌ .

فإذا كان قبلَها ساكنٌ ، ظهرَ الإعرابُ كلُّه ، وجرى الاسمُ مَجْرى الصحيح ما لم يكن الساكنُ ألفًا زائدة .

فإنْ كان قبلها فتحةٌ ، انقلبتْ الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلها ، وكان الإعراب مقدَّرًا .

فإذا كان كسرة ، بقيتْ ، وكان الرفعُ والجرُّ مقدَّرَيْن ، وظهر النَّصْبُ .

فإذا كان قبلها ضمة ، رُدَّت الضمةُ كسرة ؛ لتصحَّ الياء ، وتُقَدَّرُ الضمةُ والكسرةُ ، وتظهرُ الفتحةُ .

وكذلك الواوُ يُوجد قبلها في الأصل سكونٌ ، وفتحةٌ ، وضمةٌ ، وكسرةٌ .

فإذا كان قبلَها ساكنٌ ، [٦٤] ظهر الإعرابُ ، كما يظهر في الصحيح ، ويجري مجراه ، إلا أن يكونَ الساكنُ ألفًا زائدة .

وإذا كان قبلها فتحةٌ ، انقلبتْ ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلَها .

وإذا كان قبلها كسرةٌ ، انقلبتْ ياءً .

وكذلك إذا كان قبلها ضمةٌ ، انقلبتِ الضمةُ كسرةً ، والواوُ ياءً ، وصار الرفعُ والخفض مقدَّرَيْن ، والنَّصْبُ ظاهرًا .

= منها ، وأنه أراد أصل الألف (وهو جواب المؤلف) ، وقد قيل : إنه حَكَم على الأكثر ، والأكثر تُتَصَوَّر فيه هذه القسمة . انظر : المقتصد ١/١٥٦، وشرح الإيضاح ٢/١٣٨، ١٣٩.

وأما الألف فيُوجد قبلها في الأصل سكونٌ ، وفتحةٌ ، وكسرةٌ :

فإذا وُجد قبلها ساكنٌ ، انقلبت همزةً ، وظهر الإعرابُ . وإذا كان قبلها كسرةٌ ، انقلبت الألفُ ياءً ، وكان النصب وحده ظاهرًا .

وإن كان قبلَها فتحةٌ ، بقيت ، وكان الإعراب مقدَّرًا .

فقد تحصَّل من هذا كلِّه أن الياء لا توجد إلا على قسمين : أحدهما : أن يكون قبلها ساكن . الثاني : أن يكون قبلها كسرةٌ . وأنَّ الواوَ توجد على قسم واحد ، وهو أنْ يكون قبلها ساكنٌ . وأما الألف فلا يمكن أن توجد ملفوظًا بها ، إلا وقبلها مفتوحٌ .

فيريد – واللّه أعلم – أن يقول : وهذه الحروفُ عند لحاق الإعرابِ تُوجد على ضربَيْن :

أحدهما : أن يَسكُنَ ما قبلها . الثاني : أن يتحرَّكَ ماقبلها . ثم يُبيِّنُ ما يحدثُ بعد لَحَاق الإعراب عند تحرُّك ما قبلَه ، وما يحدثُ بعد لَحَاق الإعراب عند سكونِ ماقبله ، على حسب ما يتبيَّنُ بعدُ ، إن شاء اللّه .

ثم قال : « **فإذا سَكَنَ ما قبلَ الياءِ والواوِ ...** »[1] .

وترك الألف ؛ لأنَّ الياءَ والواو إذا سَكَنَ ماقبلهما ، جرتا مَجْرَى الصحيح ، والألفَ إذا سكن ما قبلها ، لم تجرِ مَجْرَى الصحيح في كلِّ حال ؛ ألا ترى أنَّك تقلبها همزة ، وتَجْرِي مجراه في ظهورِ الإعراب .

ثم قال : « **والمُدْغَمُ فيهما كذلك ، نحوُ « كرسيّ »**[2] » إلى آخر الفصل .

---

(١) الإيضاح (١٧) : الواو والياء ، والمقتصد ١/١٥٦، وشرح العكبري ٢/١٣٩.

(٢) الإيضاح ١٧. وفي المقتصد (١/١٥٦) : نحو قولهم : كرسيّ.

الحرفُ المشدَّد عندهم حرفان . وكذلك هو في تقطيع الشعر ، فـ « مغزوّ » آخِرُه واوٌ قبلها واوٌ ساكنة ، فهو بمنزلة « غَزْو » ، و « مَرْميّ » آخره ياءٌ قبلها ساكن ؛ لأنَّ الياء الأولى ساكنة ، فهو في هذا بمنزلة « ظَبْي » .

ونبَّه على هذا ؛ لأنَّه خاف أن يُتَخَيَّل أنه[1] بمنزلة ما آخره واوٌ قبلها ضمة ، أو ياءٌ قبلها كسرة ؛ لأنَّهما صارا بالإدغام كحرفٍ واحد .

فصل

قال : « **ويَجْرِي هذا المَجْرَى كساء ، ورداءٌ ، وآيٌ ، ورايٌ** »[2] .

أما « كساء » ، فأصلُه « كِساو » ؛ لأنه من « كسوت » ، لكن لمَّا لحق الإعرابُ الواوَ ، انقلبتْ ألفًا ؛ لأنَّها بعد ألفٍ زائدة متولِّدة عن الفتحة ، فكأنها

---

(١) في المخطوطة : إليه . وهو تحريف .

(٢) الإيضاح ١٨، وسقط من أحد أصوله : « كساء ورداء » ورسم محققه « رأي » بالهمزة ، وهو تحريف نسخ ، أو وهم تحقيق ، إذ لو كانت بالهمزة لدخلت في باب « ظبي » . والإفصاح (٢٤) : « دواء وكساء » ، والمقتصد ١/ ١٥٩، ورسم محققه « رأي » بالهمزة أيضًا . ونبَّه الجرجاني إلى أنها « راي » بالألف ، وإن احتملت أن تكون جمع « راية » أو مخففة من « رأي » ، والأول أولى لأن الألف فيه أخلص ، والألف هي المقصودة . واعترض الجرجاني العبارة ، فقال : « اعلم أنَّ قوله : ويجري ... قريبٌ من السهو ، لأنَّ الهمزة حرفٌ صحيح يجري عليه الإعرابُ ، متحركًا كان ما قبله أو ساكنًا ... فليس جريُ الحركات على « كساء ورداء » لأجل سكون ما قبل الهمزة فيهما ، كما كان ذلك في « غزو وظبي » ، فليس ذا من الباب . وكان الشيخ أبو الحسين يعدُّه سهوًا . ويجوزُ أن يكون تخليطًا وقع من النقل » . وتبعهما العكبري ، فـ « كساء ، ورداء » عنده ليس من الباب في شيء ، وأشار إلى تعليل الجرجاني : « ويجوز أن يكون تخليطًا وقع من النقل » ، كما أشار إلى قول بأن أبا علي ذكرهما لأن الهمزة قد تُخَفَّف ، فيُظَنّ أنَّ الكلمة معتلة ، فبينَّ أن تخفيفها على هذا الحدِّ خطأ . انظر : شرح الإيضاح ٢/ ١٤١.

بعد فتحة ، والواوُ إذ لَحِقَها الإعرابُ ، وقبلها فتحةٌ ، تنقلبُ ألفًا ، فتنقلب هذه ألفًا ، فإذا انقلبت ألفًا ، صارت في اللفظ بعد ألف ، فجرت مجرى الياءِ بعد الياء الساكنة ، والواوِ بعد الواوِ الساكنة ، و الياءُ والواوُ إذا وقعتا هكذا ، ظهر الإعرابُ ، فوجب للألف إذا وقعت بعد ألف أن يظهر فيها الإعرابُ ؛ لتجريَ حروفُ المد كلها مَجْرًى واحدًا ، [٦٥] والألفُ لا تقبلُ الحركةَ ، فصيّروها همزةً[1] ، فظهر الإعرابُ فيها ، ومتى احتاجوا إلى تحريك الألف فلابُدَّ من قلبها همزةً ، أو رَدِّها إلى أصلها ، ولا يمكنُ الردُّ هنا ؛ لأنهم عنه فرّوا ، قالوا : « دأَبة وشأَبة »[2] ، كأنَّهم كرِهوا التقاء الساكنين ، فحرَّكوا الألفَ ، فوجبَ قلبُها همزةً . ولأجل هذا قال أبو علي : « ويجري هذا المجرى » - يريد مجرى الواو بعد الواو الساكنة ، والياء بعد الياء الساكنة - الألفُ بعد الألفِ في ظهورِ الإعرابِ[3] .

---

(١) الهمزة تبدل من الواو والياء إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة ، وذلك حملًا لهما على نحو « عصا » و« رحى » . وعَدّ ابن جني من ذلك : قضاء ، وسِقاء ، وشِفاء ، وكساء ، وشقاء ، وعلاء . انظر : الكتاب ٤/ ٢٣٧، ٣٨٥، وسر الصناعة ١/ ٩٣، ٩٧.

(٢) حكى ذلك أبو زيد في كتاب « الهمز » ، ونقل المبرد عن المازني ، عنه : « سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : ﴿ فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأَنّ ﴾ ، فظَننت أنه لحن حتى سمعت العرب تقول : « دأَبّة وشأَبّة » . وهو إبدال على غير قياس ، لجأوا إليه إذا كان بعد الهمز ساكن فرارًا من التقاء الساكنين ، وحرَّكوا الهمز بالفتح ، لأنه أخفُّ الحركات . انظر : الخصائص ٣/ ١٤٨، وسر الصناعة ١/ ٧٢، ٧٣ و ٢/ ٧٢٨، ٨٠٨، وشرح الشافية ٢/ ٢٤٨، وشرح شواهدها ١٦٨، ١٦٩، والممتع ١/ ٣٢٠، ٣٢١.

(٣) اعترض ابن الطراوة أيضًا عبارة أبي علي : « ويجري هذا المجرى كساء ورداء » ، ووصف حمل « رداء وكساء » على « رَمْي وغَزْو » ، ونحو « عَدُوّ ومَرْميّ » بأنه « وهم لا يُشتَقال ، كيف يجري =

فإن قلتَ : فكان يجب أن يَذْكُرَ « حمراء » ؛ لأن « حمراء » الهمزة فيها منقلبة عن ألف التأنيث ؛ لمجيئها بعد ألف .

قلتُ : لم يكن[1] القلبُ في « حمراء » بعد لحاق الإعراب ، بل قُلِبت الألف همزة ؛ لأنَّه لايمكنُ اجتماع ألفين ، ثم لَحِقَ الإعرابُ بعد ذلك عند التركيب . و « كساء » ؛ الأصل واو ، إنما انقلبت ألفًا عند التحرك ؛ لما ذكرتُه من أنها بعد ألف متولِّدة عن فتحة ، فكأنَّها بعد فتحة .ولأنَّ « حمراء » يَتَبَيَّنُ أمرُها من تبيُّنِ « كساء » ، ولا يتبيَّنُ حال « كساء » من تبيُّنِ حال « حمراء » ، فترك ذلك اختصارًا . والانفصالُ الأوَّلُ أحسنُ .

وكذلك « رداء » ، الأصل : رداي ؛ لقولهم : « فلان حَسَنُ الرِّدْيَة »[2] ، ولأنَّ الياءَ على اللَّامِ أغلبُ[3] مالم تكنْ محذوفةً ، فجاءت بعد ألفٍ زائدة متولِّدة عن فتحة ، فكأنها جاءت بعد فتحة ، فانقلبت ألفًا ؛ لتحرُّكها بحركة

= مجرى « غزو » وقد انقلبت الواو من « كسوت » ألفًا ، لوقوعها بعد ألف ، وهي والياء لا تسلم بعد الفتحة ، والألف في ذلك بمنزلة الفتحة » . وسبق إلى الاعتراض الجرجاني وشيخه أبو الحسين (ح السالفة) . وانظر : الإفصاح ٢٤، ٢٥.

ويبدو أن الاعتراضَ وجيهٌ ، فالإعلال سابقٌ للإعراب ، والإعرابُ حكمٌ لم يظهرْ إلا بعد أنْ حدث الإعلال .

(١) المخطوطة : يمكن ، تحريف .

(٢) « الرِّدْيَة » من « تَرَدَّى » و « ارتدى » ، أي لبس الرداء . وحَسَنُ الرِّدْية ، أي الارتداء . انظر : اللسان (ردي) .

(٣) الياء غالبة في موضع اللام في كلام العرب ، ولهذا أمالوا الألف في موضع اللام حتى لو كانت منقلبة عن الواو ، لأن اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قُلبت ياء ، والياء لا تقلب على هذه الصفة واوًا ، ألا تراهم يقولون : معديّ ومسنيّ ، والقُنيّ والعِصيّ ، والياءُ أخفُّ عليهم من الواو . انظر : الكتاب ٤/ ١١٩.

الإعراب وانفتاح ما قبلها ، ثم جاءت ألفٌ بعد ألفٍ ، فصارت في اللفظ بمنزلة الياء بعد الياء ، والواو بعد الواو ، فظهر الإعرابُ فيها ، فوجب لذلك قلبُها همزةً .

وأما « آي » ، فهو جَمْعُ « آية » ، وهو مما بين واحده وجمعه إسقاطُ التاء[1] ، نحو : « شجرة وشجر ، وتمرة وتمر » عند سيبويه[2] .

والعين فيها منقلبة عن ياء[3] ، وهو مما عينه ولامه ياء ؛ لأنهم قالوا : أياة الشمس[4] ، وهو ضوؤها ، والآية إنَّما سُمِّيَتْ بذلك ؛ لضيائها ، ولولا هذا الاشتقاق لحُكِمَ على العين بأنها واوٌ ؛ لأنَّ ماعينُه واوٌ ولامُه ياءٌ ، نحو « شويت ، ولويت » أكثر مما عينه ولامه ياءٌ أو واوٌ[5] ، ولا ينبغي أن تَحمل على الأقل ، وأنت قادر أن تحمل على الأكثر .

فعلى هذا يُدَّعى في « راي »[6] أن العين واو ؛ لأن اللام قد صَحَّ أنها ياءٌ ،

(١) المخطوطة : الياء ، تحريف .

(٢) الكتاب ٤/ ٣٩٨.

(٣) قال أبو علي بذلك في العضديات (٢٦٣) ، واستدل بتكسير « آية » على « آياي » في شعر أنشده أبو زيد . وانظر أيضًا : الكتاب ٤/ ٣٩٨.

(٤) نقل صاحب اللسان (أيا) عن الأزهري : « يقال : الأياء – مفتوح الأول ، بالمد – والإيا – مكسور الأول ، بالقصر – وإياة ، كلُّه واحد : شعاعُ الشمسُ وضوؤها ، قال : « ولم أسمع لها فعلًا » . وانظر كلامًا مستفيضًا في إثبات أنَّ العين في « آية » منقلبة عن ياء في : سر الصناعة ٢/ ٦٥٩، ٦٦٠.

(٥) عَبَّر ابن جني عن ذلك بالقول : وذلك أن باب « طَوَيت » و « لَوَيت » ... أكثر من باب « قوِيت » و « حوِيت » ... مما عينه ولامه واوان ، هذا هو القانون ، وبه وَصّى الصرفيّون . انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٧٨.

(٦) راي : جمع راية ، وهي العلم ، أو مفرد ، أي ما يؤدي إلى الاجتهاد . وفي الجمع ألفه غير منقلبة . وفي المفرد منقلبة عن الهمزة . ولا فصل بين الاثنين ، فالغرض أن يكون ما قبل الياء ألفًا ، قال الجرجاني : « إلا أن الأحسن أن يراد جمع « راية » ، لأنَّ القصد الألف ، فما كان ألفه أخلصَ ، فهو أشبه وأولى » . المقتصد ١/ ١٥٩.

فيُحْكَم على العين بالواو ؛ للدخول في الباب الأكثر[1] ، وليس في هذا اشتقاقٌ يخرج عن هذا القياس ، كما كان في « آي » . فعلى هذا ، الأصل في « راي » : رَوَيٌ[2] ، على مذهب الخليل ، و« رَوْيٌ » ، على مذهب سيبويه ، وما مادته الراء والواو والياء موجود ، ولم يوجد شيء من الراء والياء والياء . ثم إن الأسِنَّةَ توصف بالرِّيّ من الدماء وبالعطش ، كما قال[3] :

* يَنْهَلُ مِنْها الأَسَلُ النَّاهِلُ[4] *

مسألة

اختلف النَّحْويُّون في « آية وراية »[5] على ثلاثة مذاهب :

فذهب الخليلُ إلى أن وزنَهما : « فَعَل » ، مثلُ « طَلَل » ، وأَعَلُّوا العين ، وتركوا اللام[6] . وهذا لا نظيرَ[٦٦] له ؛ لأنَّ اللام أولى بالإعلال من العين ،

(١) هذا مذهب ابن جني ، فـ « راي » عنده مأخوذة من « روي » . سر الصناعة ٢/ ٥٧٨.

(٢) « روي » (كذا) في المخطوطة . والمنسوب للخليل في الارتشاف (١/ ١٤٧) أنها « ريي » ، من « ريَّيْنا تَرِيَّة » ، كـ « تحية » . وذكر ابن عصفور أنه لا يحفظ من كلامهم تركيب « ر ي ي » ، ومن كلامهم تركيب « روي » . انظر : الممتع ٢/ ٥٧٣.

(٣) النابغة الذبياني .

(٤) من السريع ، يمدح الحارث الأصغر ، وقيل : الأعرج ، وصدره :

* والطَّاعِنُ الطَّعْنَةَ يَوْمَ الوَغَى *

يروى : الطاعن . « يُعَل » بدل « ينهل » والبيت في : الديوان ١٢٦ ، واللسان (نهل) .

(٥) انظر الخلاف في : الكتاب ٤/ ٣٩٨، والمقتضب ١/ ١٥١، وسر الصناعة ١/ ٢٣، ٣٠٧، ٣٠٨، والنكت ٢/ ١٢١٩، ١٢٢٠ وابن يعيش ١٠/ ١٠٠، والممتع ٢/ ٥٨٢ – ٥٨٤، وشرح الشافية ٣/ ١١٨، والارتشاف ١/ ١٤٧. وانظر أيضًا : كلام المؤلف في ٥/ ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٦٣ – ٥٦٦.

(٦) الكتاب ٤/ ٣٩٨.

قالوا : الهوى والجوى ونواة ، وما أشبه ذلك[1] .

وذهب سيبويه إلى أنهما « فَعْل »[2] . وهذا أيضًا على غير قياس ؛ لأنَّ الياء الساكنة والواو الساكنة لا ينقلبان ألفًا بعد الفتحة إلا قليلًا . وأما قولهم : « حاحيت وعاعيت »[3] ، والأصل : « حيحيت وعيعيت » ، فلأنَّهم استقبحوا التكرار ، فردُّوا الياء ألفًا ؛ ليزول ما استقبحوا . ونظير هذا : دهديت : دهدهت[4] ، ثم قُلِبَتْ الهاءُ ياءً ؛ لما ذكرتُه من استقباح التكرار . وكذلك « مهما » عند الخليل ، الأصل : « ماما » ، فاستَقْبَحوا ، فقلبوا الألفَ هاءً[5] ،

(١) مثل : حياة ودواة ، وهي جميعًا جارية على القياس بإعلال اللام ، وترك العين بحالها ؛ إذ العين لا تُقلب إذا كانت اللام حرف علة ، سواء قُلبت اللام كما في « هوى » أو لم تقلب ، كما في « طويَ » .

(٢) المذهب منسوب إلى غير الخليل في الكتاب (٤/ ٣٩٨) ، قال سيبويه : « وقال غيره – أي غير الخليل – إنما هي أَيَّة وأَيّ : « فَعْل » ، ولكنهم قلبوا الياء ، وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما ، لأنهما تُكرهان كما تكره الواوان ، فأبدلوا الألف كما قالوا : الحيوان ... وهذا قول » . ونسبه ابن عصفور والرضيّ ، وجماعة من المتقدِّمين إلى الفراء . وكذا فعل أبو حيان ، وعَقَّب : « ويظهر أنه قول سيبويه » . وأقول : لعل المؤلف وأبا حيان قد وهما ، فعبارة سيبويه واضحة ، وأغلب المصادر على نسبته للفراء . وفي « آية » و « راية » مذاهب أخرى ، في أصلهما ووزنهما . انظر : المصادر المذكورة في ح ٥ من ص السالفة ، وزد عليها ما كتبه محقق شرح الشافية في حواشي ٢/ ٥١.

(٣) حاحيت وعاعيت وهاهيت : صَوَّتَ بالفم . وهي « فعللت » ، لا « فاعلت » ، بدليل « الحيحاء » و« العيعاء » ، ولو كانت الألف زائدة ، لدخل في باب قليل ، هو ما كان فاؤه وعينه من جنس واحد . والألف فيها منقلبة عن ياء ، قاله الأخفش ، وتابعه ابن أبي الربيع ، وعن واو ، قاله المازني . انظر : الممتع ٢/ ٥٩١، وشرح الشافية ٢/ ٣٦٨ و ٣/ ٦٨، والارتشاف ١/ ٩١.

(٤) دهديت الحجر : دحرجتُه ، وأصله : دهدهت ، ألا تراهم قالوا : هي دُهْدُوهة الجُعَل ، لما يُدحرجه . ومثله : « صهصيت » ، في : صهصهت بالرجل ، إذا قلتَ له : صَهْ صَهْ . انظر : سر الصناعة ٢/ ٧٤٠، ٧٤١، وكلام المؤلف في ٥/ ٦١٣، ٦١٥.

(٥) سيبويه (٣/ ٩٥) : « وسألت الخليل عن « مهما » فقال : هي « ما » أدخلت عليها « ما » لغوًا ، =

وسيأتي نظائرُ هذا، إن شاء اللّه.

وقالوا في «يَوْجَلُ»: «يَاجَلُ». وهذا مُطَّرد في «فَعَل يَفْعَل»، ممّا فاؤه واوٌ، من غير لزومٍ، والأكثرُ «يَوْجَلُ»[1]، قال اللّه - تعالى -: ﴿لَا تَوْجَلْ﴾[2].

وذهب الأخفشُ إلى أنَّ الأصلَ «فاعِل»، فحُذِفَتْ العين، كما حُذِفَتْ في اسم الفاعل، نحو: «هارٍ، وشاكٍ، ولاث»[3].

وأحسنُ المذاهبِ - واللّه أعلم - ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّ كلام الخليلِ لا نظيرَ له، وكلامَ الأخفش نظيرُه يُحفظ ولا يُقاسُ عليه في الباب الذي جاء فيه، وقولَ سيبويه نظيرُه كثيرٌ ومطَّرِدٌ في الباب الذي جاء فيه، مع أن البدلَ

= بمنزلتها مع «متى» ... وبمنزلتها مع «إن» و مع «أين» .. و .. مع «أي»، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا فيقولوا: «ماما» .. وقد يجوز أن يكون: «مه» كـ «إذ»، ضم إليها «ما». وانظر: العضديات ٤٥ - ٤٧.

(١) هذه لغة أهل الحجاز. و «ياجل» لغة لبعض العرب. وإنَّما قلبوا الواو ألفا كراهيةَ الواو مع الياء. ويقول آخرون: «يِيْجَل»، كأنَّهم لمَّا كَرِهوا الياء مع الواو، كسروا الياء لتُقْلَبَ الواوُ ياءً. (انظر: الكتاب ٤/ ١١١، ١١٢، وسر الصناعة ٢/ ٦٦٧). وعرض المؤلف للمسألة في أكثر من موضع: ٥/ ١٦٢، ١٩٩، ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٥، ٣٧٩، ٥٤٢، ٥٦٤، ٦٠٩، وذكر في الموضع الأخير (٦٠٩): أنَّ في «يوجل» وما أشبهه خمس لغات: بقاء الواو على كل حال. وبقاء الواو في الياء، وقلبها ياء في باقي حروف المضارعة. وقلب الواو ألفًا في كل حال. وقلب الواو ياء في كل حال. وكسر حروف المضارعة في كل حال.

(٢) ﴿قالوا لا توجل إنا نبشرك بغلام عليم﴾. الحجر ٥٣.

(٣) نُسب هذا الرأي إلى الكسائي في: الممتع (٢/ ٥٨٣)، وشرح الشافية (٢/ ١١٨)، والارتشاف (١/ ١٤٧). وإنما حُذفت الياء الأولى استثقالًا لاجتماع الياءين مع انكسار أولاهما. وأصل «هار، وشاك، ولاث»: هاور، وشاوك، ولاوث، حُذِفت العين، وصار الإعراب على الآخر. وفيها وجه آخر: القلب، فتصير منقوصة، فيعْمل بها ما يعمل في «غاز». والأول أكثر. انظر: الارتشاف ١/ ١٢٠.

أقربُ من الحذف[1]. واللّه أعلم.

قال أبو علي: «**ويجْرِي هـذا المجْرَى: آيٌّ، ورَايٌّ**»[2].

يُحْتَمل أَن يكونَ مذهبُه مذهبَ سيبويه، وقال هذا؛ لأن «أَيا»، أصلُه: «آيْيٌ»، وكذلك «راي»، أصله: «رَوْيٌ»، فتُقْلَبُ الواو ياءً، فيصيرُ «رَيًّا»، فقد صار هذا مثل «مَرْمِيٌ»[3]، ثم انْقَلَبَتْ الياءُ الساكنةُ ألفًا؛ لانفتاحِ ماقبلها؛ على الشُّذوذِ والتَّشْبيه بما ذكرتُه.

ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ مذهبُه مذهبَ الخليل، ويقول هذا؛ لأنَّها الآن ياءٌ بعد ساكنٍ، وهو ألف، وهي في الأصل بعد حركة، فتقول: إن الياء إذا وقعت بعد ساكن ظهر الإعراب، سواء كان في الأصل متحركًا أم ساكنًا.

فصل

قال: «**فإذا كانت الحركةُ فتحةً، كانَ الآخِرُ ألفًا**»[4].

---

(١) الحق أن جميع الوجوه لا تخلو من شذوذ في الحذف والقلب، كما قال الرضي، حتى ما نسبه المؤلف إلى سيبويه، وهو المنسوب إلى الفراء، وقد أفسده ابن عصفور بأنَّ فيه إعلال العين، وترك اللام، مع أن إبدال الياء الساكنة ألفًا ليس بمستمر. ويبدو لي أن ما ذهب إليه الخليل هو أقرب المذاهب، فالكلمة خرجت عن القياس بإعلال عينها دون لامها، وكفى. وهو ما استحبَّه المبرد، وجعله ابن عصفور «الأولى». انظر: المقتضب ١/ ١٥١، والممتع ٢/ ٥٨٤.

(٢) لفظ أبي علي: «وآي وراي» عطفًا على «كساء ورداء». ولعلَّ ابن أبي الربيع أعاد: «ويجري هذا المجرى» لأنه يريد أن يبني على العبارة فهمه لمذهب أبي علي.

(٣) مَرْمِيّ: مَرْمُوي، على وزن «مفعول»، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت في لام الكلمة، وكُسر المضموم لِتَصِحَّ الياء. الأشموني ٤/ ٣٢٦.

(٤) الإيضاح ١٨، والمقتصد ١/ ١٦٠.

هذا بيِّن ؛ لأنَّه إذا كان الآخِرُ حرفَ عِلَّة ، قبلَه فتحةٌ ، لم يَخْلُ من أنْ يكونَ ألفًا ، أو واوًا ، أو ياء : فإنْ كان ألِفًا بَقِيَتْ ، وإنْ كان ياءً أو واوًا ، تحرَّكتا بحركةِ الإعراب ، فانقلبتا ألفًا ، لانفتاح ما قبلهما .

فإنْ قلتَ : حركةُ الإعراب عارضةٌ .

قلتُ : لابُدَّ للاسمِ عند التركيب من جنس الإعراب ، وإعرابُه لا يكونُ إلا بالحركات ، فجنسُ الحركةِ لهذا الحرفِ لازمٌ ؛ ولهذا يجبُ أنْ تنقلبَ ألفًا ، بخلاف « ضَوْء » ؛ إذا سُهِّل ، فإنَّ الحركةَ في الواو لا تكونُ إلَّا في حال التَّسْهِيل ، وتَسْكُن الواوُ إذا لم تُسَهَّل[1] .

ثم إنَّ الألفَ التي تقع في آخر الاسم لا تخلو من خمسة أوجه :

أحدها : أنْ تكونَ منقلبةً عن ياء أصليَّة ، نحو « رحى »[2] .

الثاني : أنْ تكونَ منقلبةً عن واو أصليَّة ، نحو « عصا » .

الثالث : أنْ تكونَ للتأنيث ، نحو « حبلى وأنثى » .

الرابع : أنْ تكونَ [٦٧] للإلحاق ، نحو « أرطى »[3] .

الخامس : أنْ تكونَ للتَّطْويل ، نحو « قَبَعْثَرى »[4] .

ولا تُوجد ألفٌ آخِرَ اسمٍ معربٍ إلَّا وهي واحدةٌ من هذه الخمسة ، والإعرابُ في ما آخِره ألفٌ مقدَّرٌ ؛ لأنَّ الألفَ لا تتحركُ ، والإعرابُ مقدَّرٌ فيها ، فينبغي أن

---

(١) تسكُن الواو إذا لم تُسَهَّل ، لأن الحركة تكون على الهمزة .

(٢) ألف « رحى » منقلبة عن ياء ، بدلالة « رَحَيْتُ » ، ومعناها : عملتُ ، وبدلالة قولهم في التثنية : رحيان . انظر : الحلبيات ٩٣، ٩٤.

(٣) انظر : ص ٢٠٥، ح ٢.

(٤) انظر : ص ٢٠٥، ح ٢.

يَلْحقَها التنوينُ ، إلا أن يكونَ في الاسمِ ما يمنعُ الصَّرْفَ ، وهي في ذلك بمنزلة ما ظَهَرَ إعرابُه ، فيجرى « عصا » مَجْرَى « جمل » ، ويجري « أعمى » مجرى « أحمر » . ثم إنه إذا لَحِقَ التنوينُ ، زالت الألفُ ؛ لاجتماع الساكنين ، كما تزولُ الألَف ، للحاق ساكنٍ من كلمة أخرى ، نحو : « أعمى القَوم » . ويبقى الإعرابُ فيها ؛ لأنَّ إزالتَها عن القياس ، كما كان ذلك في « أعمى القوم » . وهذا في الدَّرْجِ[1] . فإذا وقفتَ على الكلمة ، وقفت على الألف[2] .

ثم إنَّ النَّحْويين اختلفوا في هذه الألف الموجودة في الوقف :

فذهب الكوفيون إلى أنها الألفُ الأصْلِيَّةُ ، وأنَّ التنوينَ ذهب في الوقف ؛ في الرفع والنصب والخفض[3] . وهذا هو ظاهرُ كلامِ سيبويه - رحمه اللّه - في « أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف »[4] ، واستدلُّوا على ذلك بالإمالة في الأحوال الثلاثة[5] ، وبوقوعها رَوِيًّا فيها .

---

(١) أي الوصل .

(٢) الوقف على التنوين بالألف إجماعًا . والخلاف في الألف عند الوقف إذا كان الاسم منصرفًا . فإنْ كان ممنوعًا ، نحو « أعمى وحبلى » ، فالألف في الوقف هي التي كانت في الوصل ، لأنَّ التنوين لا يلحق هذا فيُبْدَل منه . انظر : التكملة ٢٠٠، وشرح العكبري ٢/ ١٤٤. وفصَّل العكبري في التبيين ١٨٦ - ١٩٢ (المسألة ١٩) الخلاف تفصيلًا .

(٣) هو أيضًا قول السيرافي وجماعة ، منهم أبو عمرو ، والكسائي ، وابن بَرْهان . وعزاه ابنُ الباذَش في « الإقناع » إلى سيبويه والخليل . انظر : التبيين ١٨٧، وشرح العكبري ٢/ ١٤٥، وابن يعيش ٩/ ٧٦، والارتشاف ١/ ٣٩٣.

(٤) سيبويه (٣/ ٣٠٩) : « ولا تُحذف - أي الألفُ - في الوقف ، وحالُها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل ، إلَّا أنَّ الألف تُحذفُ لسكون التنوين ويُتِمُّون الأسماء في الوقف » .

(٥) إذ لو كانت بدلًا من التنوين لما أُميلت ، لأن ألف التنوين لا تُمال إلَّا للمناسبة . انظر : شرح الشافية ٣/ ١٣، ١٤.

وذهب أبو علي في داخلِ هذا الكتاب[1] إلى أنَّها في الرفع والخفض بدلٌ من الألف الأصلية، وفي النَّصب بدلٌ من التنوين؛ لأنَّ التنوين في الصحيح الذي يظهر فيه الإعرابُ يذهبُ في الرفع والخفض، ويُبْدَلُ ألفًا في النَّصب، فكذلك ينبغي أنْ يكونَ التنوينُ في المعتلِّ: يذهب في الرفع والخفض، فترجِعُ الألفُ الأصلية، لزوال ما أَوْجَبَ حذفَها، ويُبْدَلُ في النصب ألفًا، فتبقى الألف الأصليةُ محذوفةً؛ لوجود السَّاكنِ بعدها، كما حُذِفت في الدَّرْجِ لذلك.

واستدلَّ على ذلك بأَنَّ الأكثر في لسان العرب إمالةُ «مفترى» في الرفع والخفض، وعدمُ الإمالة في النصب؛ لأن ألف التنوين لا تُمال إلَّا للمناسبة.

واستدلَّ أيضًا بأنَّها قلَّما تُوجد رويًّا في النصب، ويكثرُ وجودُها في الرفع والخفض؛ لأن ألفَ التنوين لا تكون رَوِيًّا، وما جاء منها رويًّا في النصب، إنَّما جاء على مَنْ قال[2]:

* جَعَلَ القينُ على الدَّفِّ إِبَرْ[3] *

---

(١) قال في التكملة (١٩٩): «فالوقفُ .. في الأحوال الثلاث بالألف ..، إلا أنَّ الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفًا بدلٌ من التنوين، وفي الجرِّ والرفع هي التي تكون حرف الإعراب». وهو قول سيبويه، قال (٤/ ١٦٦): «أما كلُّ اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهيةَ أنْ يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادةٍ فيه لم تجئ علامة للمنصرف، فأرادوا أن يُفَرِّقوا بين التنوين والنون». وإنما قال المؤلف: «في داخل هذا الكتاب»، لأن لأبي علي رأيا آخر في «التذكرة» يوافق فيه الأخفش والفراء والمازني. انظر: شرح الشافية ٢/٢٨٠ - ٢٨٤، والارتشاف ١/ ٣٩٣.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) من الرمل، وصدره:

* شَئِزٌ جَنْبِي كأنِّي مُهْدَأٌ * =

وحَذْف التنوين في النصب.

وذهب المازنيُّ إلى أنَّها في الأحوال الثلاثة بدلٌ من التنوين، وأنَّه أُبْدِلَ هنا مطلقًا؛ لأنَّه جاء بعد فتحة، فتَنَزَّل لذلك في الرفع والنصب والخفض منزلةَ «رأيت زيدًا»[1].

والأحسن - والله أعلم - ماذهبَ إليه أبو علي[2]. وسيأتي الكلام فيه بأبسطَ من هذا، حيث ذكره أبو علي[3]، إن شاء الله.

فصــل

قال: «**وإن كانت الحركةُ التي قَبْلَ الآخرِ كسرةً**»[4].

= شَئِزٌ: قَلِقٌ غير مطمئن. مُهْدَأٌ: من «أهدأت الصبي» إذا جعلت تضرب عليه رويدًا بيدك لِينامَ. القَيْنُ: الحَدَّاد. الدَّفّ: الجَنْب. وفي ابن يعيش (٩/ ٦٩): قد جعل القَين.. وعليه فما استشهد به المؤلف بيت كامل من الرجز. ورواية المؤلف موافقة لما في الخصائص (٢/ ٩٩). يقول: إن الهموم أقلقته، فأصبح كصبي يتعاصى على النوم، فهو يُعَلَّل لِينام، أو كأن الحداد كوى جنبه بالإِبَرِ المُحَمَّاة. والشاهد: الوقوف على «إبر»، وهو اسم منصوب منوّن بالسكون، لا بالألف، على لغة بعض العرب، وهم ربيعة، وهي محكية عن الأخفش وأبي عبيدة، وقطرُب، وأكثر الكوفيين، ولم يحكها سيبويه. والبيت في: الديوان ٥٩، والخصائص ٢/ ٩٧، وشرح أبيات إصلاح المنطق ٣٢٩، ٣٣٠، وإيضاح القيسي ١/ ١٤٤، وابن يعيش ٩/ ٦٩، والمقرب ٢/ ٢٥، والصحاح، والأساس، واللسان، والتاج (هدأ). ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٩٠٩).

(١) وقال بهذا الرأي أيضًا: الأخفش، والفراء، وأبو علي في التذكرة. انظر: الارتشاف ١/ ٣٩٣.

(٢) هو رأي الجمهور، وسيبويه، كما سلف، وهو المختار. انظر: ابن يعيش ٩/ ٧٦.

(٣) انظر: التكملة ١٧٨. و «باب الوقف» من الأبواب المفقودة من الكافي، وموضعه في الجزء الثالث (الحمزاوية).

(٤) الإيضاح ١٨، ١٩، والمقتصد ١/ ١٦٢. وسقط من شرح العكبري (٢/ ١٤٦): «التي قبل الآخر».

اعلم أنَّه إذا كان الآخِرُ حرفَ عِلَّةٍ ، وأدَّى القياسُ إلى كسرِ ما قبلَه ، فإنَّه يكون ياءً ؛ لأنَّه إنْ كان ياءً ثَبَتَتْ . وإنْ كانَ واوًا ، فالواوُ إذا وقعتْ آخِرًا ، وقبلها كسرةٌ ، قلبت ياءً . وإنْ [٦٨] كان ألفًا ، فالألفُ لا يُمكن أن يُنْطَقَ بها بعد كسرةٍ ، فلا بُدَّ من قلبها ياءً[1] .

ومثال الواو : « الغازي والداعي » ، الأصل « الداعِو والغازِو » ؛ لأنهما من « دعوت وغزوت » ، فانقلبت ياءً للكسرة .

ومثالُ الألف « أُرَيْط » في تصغير « أَرْطَى » ؛ لأنَّ الألفَ في « أرطى » للإلحاق ، فلما صُغِّرَت الكلمة ، وَجَبَ كسرُ ما قبل الألف ؛ لأجل ياءِ التصغير ، فانقلبت ياءً .

فقد تَحَصَّل من هذا أنَّ الاسمَ الذي آخِرُه ياءٌ ، قبلَها كسرةٌ ، تكون على ثلاثة أقسام :

أحدها : أنْ تكونَ الياءُ من نفس الكلمة ، نحو « القاضي » .

الثاني : أنْ تكونَ الياءُ منقلبةً عن واو ، نحو « الغازي » .

الثالث : أن تكون الياءُ منقلبةً عن ألف ، نحو « أُرَيْطٍ وأَراطٍ » .

ثم قال : « **فيكونُ لفظُ الجرِّ كلفظِ الرَّفْعِ**[2] » .

الضمةُ والكسرةُ مستثقلةٌ في الياء إذا وقعتْ بعد كسرةٍ[3] ، والفتحةُ فيها

(١) هذا ما يطلق النحويون عليه : المنقوص ، لأنه نقص من إعرابه الضم والكسر ، وبقي له الفتح . شرح الإيضاح ٢/ ١٤٦.

(٢) الإيضاح (١٩) : « فيكون لفظ الجر والرفع واحدًا » . وفي أحد أصوله ، وفي المقتصد (١/ ١٦٢) : « فيكون لفظ الرفع كلفظ الجر » .

(٣) لأنَّ الياء مقدَّرة بكسرتين ، والضم والكسر في نفسه مستثقل ، فإذا اجتمعت له هذه الحركات ازداد ثِقَلًا ، وكان في النطق كُلْفَة على اللسان . شرح العكبري ٢/ ١٤٧.

خفيفةٌ ، فتقول : هذا القاضي ، ورأيت القاضيَ ، ومررت بالقاضي .

فإن قلتَ : هذا الذي قُلْتُموه في المنصرف صحيحٌ ، وأمّا غيرُ المنصرف ، فكان ينبغي على ذلك أنْ يظهرَ الخفضُ والنَّصْبُ ، ويُقَدَّرَ الرفعُ ؛ لأنَّ غيرَ المنصرفِ خفضُه ونصبُه واحدٌ ، فتقولُ : هؤلاء جوارٍ ، ورأيت جواريَ ، ومررت بجواريَ ، وهذا لم يقلْه العربُ في الأمر العام[1] .

قلتُ : هذه الفتحةُ هي بدلٌ من الكسرة ؛ لأنَّ الأصل في الخفض أنْ يكونَ بالكسرة ، وإنَّما خُفِض بالفتحة ؛ لزوال تنوينه بغير عِوَضٍ منه ، مع ما ثَمَّ من شَبَهِ الفعل . فإذا صَحَّ أن هذه الفتحة عِوَضٌ من الكسرة ، فلا تظهرُ إلَّا حيث تظهرُ الكسرةُ إبقاءً لحكم الأصل . وقد مضى الكلام في هذا[2] . وهذا الذي ذكرتُه عليه فصحاءُ العرب ، وبه جاء القرآن .

ومن العرب من يُجري الياءَ المكسورَ ما قبلها مُجرَى الألف ، فيُقَدِّر النصبَ ، كما يقدر الخفضَ والرفعَ[3] . ومنهم من يُجريه مُجرى الصحيح ،

(١) كان يونس يقيس نحو « جواري » إذا سُمِّي به على غير المعتل ، يقول : هذا جواري قد جاء ، ومررت بجواريَ قبل . وخطَّأه الخليل إذْ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خُلَقاء أنْ يُلْزِمُوه الرفعَ والجرَّ ، وأن ينصبوها في النكرة ، إذا كانت في موضع الجرِّ ، فيقولوا : مررت بجواريَ قبلُ ، لأنَّ ترك التنوين فيه معرفةً ونكرةً على حالٍ واحدة . انظر الكتاب ٣/ ٣١٢.

(٢) ص ١٠٩ وما بعدها . وخَصَّ العكبري إعراب الاسم المنقوص بمسألة في التبيين ١٨٣ : وانظر أيضًا : المقتضب ١/ ١٣٧، وابن الناظم ١٩.

(٣) وعليه جاء قوله :

ولو أنَّ واشٍ باليمامةِ دارُه ... وداري بأَعْلَى حضرموتَ اهْتَدَى ليَا

قال المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنَّه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر . (الأشموني ١/ ١٠٠، والتصريح ١/ ٩٠) . وكلام المبرد يشعر بأن هذا ليس لغة لبعض العرب ، =

فيُظْهِر الرفعَ والخفض[1] . وهاتان قليلتان ، لكن فصحاءَ العرب يرجعون إليهما عند الضرورة ، قال النابغة :

رَدَّتْ عَـلَـيْـهِ أَقَـاصِـيـهِ ولَـبَّـدَهُ ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بالمِسْحاةِ في الثَّأَدِ[2]

فسَكَّنَ الياءَ في النَّصْبِ ، وأجْراها مُجْرَى الألف ، وأنشد سيبويه :

لا بارك اللَّهُ في الغَوانِي هَلْ يُـصْـبِـحْـنَ إلا لَـهُـنَّ مُـطَّـلَـبُ[3]

فأَجراها مُجْرَى الصحيح ، وأنشد :

* قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيا[4] *

ولولا الضرورةُ لكان : « من يُعَيْلٍ » .

= وإنما هو ضرورة . ولم أعثر على نسبة الشعر ، ولا على نسبة اللغة إلى أصحابها . وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار ، وقال : إنه لغة فصيحة (الهمع ١/ ١٨٣). وجاء في كلام الصبان : « الأصحّ جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق : « من أوسط ما تطعمون أهاليكم » بسكون الياء [المائدة ٨٩] . وانظر تخريج القراءة في : البحر المحيط ، والدر المصون .

(١) يبدو أنه أيضًا من الضرورات ، فقد جاء في الهمع (١/ ١٨٣) : « ومن الضرورة أيضًا ظهور الفتحة والكسرة في ياء المنقوص » .

(٢) من البسيط ، من معلَّقته . أقاصيه : أطرافه . لبَّده : سكَّنه . الوليدة : الخادمة الشابّة . المسحاة : المجرفة من الحديد . الثَّأَدِ : الموضع النديّ التراب . يروى : « رُدَّت » بالبناء للمجهول ، قال التبريزي : « وهذه الرواية أجود ، لأنه إذا قال : ردت عليه أقاصيه ، فـ « أقاصِيه » في موضع رفع ، فأسكن الياءَ ، لأنَّ الضمّة فيها ثقيلة » . والمعنى : رَدّت الأَمَةُ ما تفرّق من التراب ، وألصقت بعضه ببعض حتى لا تذهب به الريح ، ويجترفه السيل . والبيت في : الديوان (تح . أبو الفضل إبراهيم) ١٥، و(تح . شكري فيصل) ٤، والمقتضب ٤/ ٢١، والكامل ٦/ ١٢٦، وشرح المفضليات للأنباري ٤٨٥، وشرح المعلقات للتبريزي ٣١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٨٧، والخزانة ٤/ ٥. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٩٠٩) ، كما يستشهد به في : ٥/ ٥٢٨.

(٣) تقدم في ص ١٦٣، والتعليق عليه ثمة .

(٤) تقدم في ص ١٦٣، والتعليقُ عليه ثَمَّة .

ثم قال : « **وكذلك : هذا غازيك ، وذاك قاضيك**[1] » .

يريد أنَّ الاسم الذي آخِرَه ياءٌ قبلَها كسرةٌ – كان منوَّنًا أو غيرَ مُنَوَّنٍ – فإنَّ الفتح ظاهرٌ ، والرفع والخفضَ مقدَّران ، ونبَّه على ذلك ؛ لما في التنوين من تحقيق الإعراب وتمكينه . واللَّه أعلم .

فصل

قال : « **ولَيْسَ في الأَسْماءِ اسمٌ آخِرُه حَرْفُ عِلَّةٍ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ**[2] » .

أما الألفُ ، فلا يُوجد ذلك فيها . كما وُجد قبلَهَا كسرةٌ ، فانقلبتْ ياءً في مثل : [٦٩] « أُرَيْطٍ وأَرَاطٍ[3] » ، على حسب ما يَتَبَيَّنُ .

وأما الياءُ ، فيُوجد ذلك فيها بالقياس ، لكنَّ العربَ رفضتْه وغَيَّرتْ الضمةَ للياء ، فقلبتْها كسرةً ، وذلك نحو « أَظْبٍ » ، الواحد : « ظَبْي » ، و« فَعْل » إذا كان صحيحَ العين ، يُجْمَع في القليل على « أَفْعُل » ، فكان القياسُ « أَظْبُيًا » ، نحو « أَكْلُب » ، فجاءت الياءُ بعد الضمة ، فقُلِبَت الضمةُ كسرةً ، فقالوا : أَظْبٍ[4] ، وصارت بمنزلة « قاضٍ ، ورامٍ » .

---

(١) الإيضاح ١٩. وفي المقتصد (١/ ١٦٢) : هذا قاضيك ، وذلك غازيك .

(٢) الإيضاح (١٩) : « في آخره » . وفيه ، وفي المقتصد (١/ ١٦٤) : وقبلها . واحترز الجرجاني بأن مقصبود أبي علي : الأسماء المتمكنة ، لأن غيرَ المتمكِّن يُوجد ذلك فيه .

(٣) « أُرَيْط » و « أَراطٍ » تصغير « أرطى » وجمعها . و « الأرطى » : شجر يُدْبَغُ به . وفي وزنه قولان : فعلى ، فألفه للإلحاق ، وأفعل ، فهمزته زائدة . انظر : المنصف ١/٣٦ و ٣/ ٧، واللباب ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩.

(٤) انظر : ص ٢٠٥، ح ٢.

وأما الواو، فيُوجد ذلك فيها بالقياس، إلَّا أنَّ العرب رفضتْ ذلك، فَرَدَّت الضمةَ كسرة، والواوَ ياءً، نحو: «حِقْو» و«أَحْقٍ»[1]، والأصل: «أَحْقُو»، مثلُ: «كلب وأَكْلُب»، فجاءت الواوُ بعد ضمة، فقُلِبَت الضمةُ كسرةً، والواوُ ياءً. وكذلك «أَجْرٍ»؛ لأنه جَمْع «جِرْو»، ولا يوجد «أَفْعِل» بكسر العين في الجموع إلَّا بالتاء، نحو «أرغِفة»، فدلَّ ذلك على أنَّه «أَفْعُل»، بضمِّ العين، فكان الأصلُ: «أَجْرُو»، بمنزلة «رِجْل، وأَرْجُل»، فجاءت طرفًا بعد ضمة، ففُعِل ما تَقَدَّم.

وكذلك «قَلَنْسٍ»، هو مما بين واحده وجمعه إسقاطُ التاء، والواحدة «قَلَنْسُوَة»[2]، فالجمع إذًا أصله: «قَلَنْسُو»، فجاءت الواوُ بعد ضمة، فقُلِبَت الضمةُ كسرةً، والواوُ ياءً.

وكذلك الكلام في: «عَرْقٍ»، الأصل: «عَرْقُوٌ[3]»؛ لأنَّه مما بين واحدِه وجمعِه إسقاطُ التاء، ففُعِل ما تقدَّم في «قَلَنْسٍ».

وإذا صار الآخِرُ ياءً، قبلَها كسرةٌ، جرى على حسب «داعٍ، وغازٍ»،

---

(١) الحقو، بفتح الحاء وكسرها: الكَشْح. وقيل: مَعْقِد الإزار. وجمعه: أَحْقٍ وأحقاء وحِقِيّ وحقاء. اللسان (حقو). وانظر كلام المؤلف على الكلمة في: ٥/ ٥٣٦، ٥٣٩.

(٢) القَلَنْسُوة، والقلساة، والقَلَنْسُوة، والقُلَنْسِية، والقلنساة، والقَلْنِيسَةُ: من ملابس الرءوس، والواو في «قلنسوة» للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى، وجمع القلنسوة، والقُلَنسية، والقلنساة: قلانس وقَلَاسٍ وقَلَنْسٍ. اللسان (قلس). وانظر كلام المؤلف على الكلمة في: ٥/ ١٠١، ١٠٤، ٥١٢، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٣، ومواطن أخرى.

(٣) العَرْقُوة: خشبة معروضة على الدَّلْو، والجمع: عَرْقٍ، وأصله: عَرْقُوٌ، حَوَّلوه إلى «عَرْقي»، ثم كَرِهُوا الكسرةَ على الياء، فأسكنوها، فالتقت ساكنةً مع التنوين، فحذفوا الياء، وبقيت الكسرة دالَّةً عليها. اللسان (عرق). وانظر: التكملة ٥٩٩، وكلام المؤلف في: ٥/ ٥١٢، ومواطن أخرى.

الضمةُ والكسرةُ مقدَّرتان، والفتحةُ ظاهرةٌ في أفصح اللغات، إلا أن يُضطرُّوا، على حسب ما تقدَّم في الفصل المتقدِّم.

مسألة

إذا سَمَّيْتَ بـ«يغزو» و«يدعو»: فإن نويتَ فيه ضميرًا، حكيتَ؛ [لأنك[1]] سميتَ بفعل وفاعل، فتصير كأنَّك سَمَّيْتَ بـ«قتلت» أو«قام زيد»، والعربُ إذا سَمَّتْ بجُمَلٍ، فإنَّها تحكيها[2].

فإنْ لم تَنْوِ أنَّ فيه ضميرًا أَعْرَبْتَ، وصار اسمًا آخِرُه واوٌ، قبلها ضمةٌ، فيجبُ أن يُفْعَلَ ما تقدَّم في «عَرْقٍ[3]»، فتنقلبُ الواوُ ياءً، والضمةُ كسرةً، فيقُال: «يَغْزٍ» في الرفع والخفض، وتقول في النصب: رأيت يَغْزِيَ[4].

ولا ينصرف لوزن الفعل والتعريف. والتنوينُ في الرفع والخفض تنوينُ عِوَض؛ لأنَّ كلَّ ما لا ينصرفُ مما آخِره ياءٌ، قبلَها كسرة، فإنَّ العرب تحذفُ الياءَ في الرفع والخفض، وتُعَوِّضُ منها تنوينًا، نحو: «جوارٍ، وغواشٍ»، وهو مذهب سيبويه والخليل[5].

---

(١) زيادة مني.

(٢) سيبويه (٣/ ٣٢٦): «هذا باب الحكاية التي لا تُغَيَّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبط شرًّا: هذا تأبط شرًّا، وقالوا: هذا برق نحره، ورأيت برق نحره، فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسمًا».

(٣) سيبويه (٣/ ٣١٦): «لأنه ليس في الأسماء واو، قبلها حرف مضموم، وإنَّما هذا بناءٌ اختصّ به الأفعال».

(٤) سيبويه (٣/ ٣١٦): «وسألته - الخليل - عن رجل يسمى «يغزو»، فقال: رأيت يغزيَ قبلُ، وهذا يَغْزٍ، وهذا يغزي زيدٍ». وعرض المؤلف للمسألة في: ٢/ ٣٣٢ (الحمزاوية).

(٥) الكتاب ٣/ ٣١٠.

وليونس هنا مذهبٌ يأتي في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف[١] » ، إن شاء اللّه .

ثم قال : « **فأُبْدِلَتْ من الضَّمَّةِ كَسْرَةٌ**[٢] » .

اختلف النحويون في هذا :

فذهب أبو علي هنا[٣] إلى أنها قُلِبَت الضمةُ أولًا كسرةً[٤] ، فجاءت الواوُ بعد كسرةٍ ، فانقلبت ياءً .

وذهب ابنُ جني إلى أنَّ الواو قُلبتْ ياءً أوّلًا ، ثم طَلَبَت الياءَ بكسرِ ما قبلها[٥] .

---

(١) مذهب يونس حمل « جواري » ونحوه معرفةً على نظيره من غير المعتلّ معرفةً أيضًا . وقد خطّأه الخليل . (انظر : الكتاب ٣/ ٣١٢) . وإحالة المؤلف إلى ما سيأتي في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » غير موجودة ، فـ « باب الجمع الذي لا ينصرف » ليس كاملًا في نسخة الحمزاوية . انظر : ١٨/٣ وما بعدها .

(٢) الإيضاح ١٩، والمقتصد ١/ ١٦٤. وتتمة العبارة : « فصار الآخِرُ ياءً مكسورًا ما قبلها ، فإذا صار كذلك ، كان بمنزلة القاضي والغازي » .

(٣) إنما قال : « هنا » لأن أبا علي عندما عرض للمسألة في موطنها (التكملة ٥٩٨)، لم يُبيِّنْ أن الضمة قلبت كسرة أولًا ، ولا أنَّ الواو قلبت أولًا . وقد وجّه ابن أبي الربيع كلامه هناك ، مشيرًا إلى أن مفهوم كلامه مستقيم مع ما هنا . انظر: ٥/ ٥٤١.

(٤) تابعه الجرجاني في المقتصد ١/ ١٦٦.

(٥) قال في المنصف (٢/ ١١٨) : « اعلم أن أصل « أَحْقٍ وأَدْلٍ » : أَحْقُو وأَدْلُو ، فكُرِهت الواوُ – لما أذكره لك – فأبدلت يـاء ، وأُبدل من الضمة التي كانت قبلها كسرةٌ لِتَصِحَّ الياءُ » ثم قال : « ولكن لو سَمَّيْتَ رجلا بـ « يغزو » ولا ضمير فيه لقلبتَ واوَه ياءً ، كما فعلت بـ (أَدْلٍ) » . وعقد لذلك ونحوه بابًا في الخصائص (٢/ ٤٧٢) أسماه : « باب في ملاطفة الصنعة » ، قال : « ولو بدأت فقلبت الواو ياء بغير آلة القلب من الكسرة قبلها ، لكنت قد استكرهتَ الحرف على نفسه تعاليًا وتعجرفًا ، لا رِفقًا وتلطُّفًا ، ولمّا فعلت ذلك في الضمة ، كان أسهل .. لأن ابتذالك الضعيف أقربُ مأخذًا من إنحائك على القويّ » .

وكان الأستاذ أبو علي – رحمه اللّه – يختار ما ذهب إليه أبو علي في هذا الموضع[١] ، ويقول : قَلْبُ الحركةِ أوّلًا أَوْلى ؛ لأنَّ الحركة ضعيفةٌ ، فَقَلْبُها لغير مُوجِبٍ أَوْلى من قلب الحرفِ لغير موجب ، فإنَّك إذا قلبتَ الواوَ أولًا ، ثم قلبتَ الضمةَ كسرةً ، فتكون قد [٧٠] قَلَبْتَ الحرفَ لغيرِ موجِب ، وقلبتَ الحركةَ لموجِب ، وإذا عُكِسَ كان قلبُ الحركةِ لغير موجِب ، وقلبُ الحرف لموجِب ، وهو انكسارُ ما قبله . وسيأتي الكلامُ في هذا مستوعَبًا[٢] ، إن شاء اللّه .

ثم أتى بقول الشاعر[٣] :

لَيثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِندَ خِيسَتِهِ ... بالرَّقْمَتَيْنِ له أَجْرٍ وأعراسُ[٤]

اللّيْثُ : الأَسَدُ . والهِزَبْر : الشديد . والخيسة : بيت الأسد . والرَّقْمتَان : موضعُ الأسد . والشاهد قوله : « أجرٍ » ، وهو جمع « جِرو » ، بمنزلة « رِجْل ، وأَرْجُل » ، وهو على غير قياس ؛ لأن القياس في « فِعْل » بكسر الفاء وتسكين العين أن يُجْمَعَ في القليل على « أفْعال » . ويتبيَّنُ هذا كله مكملًا في باب الجمع . والأعراس : جمع عِرْس ، والعِرْس : الزوجة .

---

(١) لم أقف على اختياره في التوطئة ، ولا في شرح المقدمة الجزولية ، وأشار إليه المؤلف مرة أخرى في ٥/ ٥٤٠.

(٢) انظر: ٥٣٦/٥ وما بعدها ، فثمة إفاضة في الكلام على المسألة عند قول أبي علي في التكملة (٥٩٨) : « وإذا كان آخر الاسم واوًا قبلها ضمة قلبت ياء » .

(٣) هو مالك بن خالد الخناعي ، على الأرجح ، كما في سيبويه ومعظم المصادر ، وحقَّقَه هارون . وقيل : أبو ذؤيب الهذلي . وقيل : أمية بن أبي عائذ الهذلي . وقيل : عبد مناف بن ربع الهذلي . وقيل : الفضل بن عباس بن عتبة . وقيل : أبو زبيد الطائي . انظر : مصادر ح ٤ .

(٤) من البسيط . يروى : « حول » مكان « عند » . « غابته » مكان « خيسته » . والبيت في : الوحوش ٢٤، وشرح أشعار الهذليين ٢٢٦/١ و ١/ ٤٤٢، والإيضاح ٢٠، والمخصص ٤/ ٤٧، والمقتصد ١/ ١٦٤، وابن بري ٦٩، وابن يعيش ١٢٣/٤ و٣٥/٥ و ١٠/ ٢٣. واللسان (عرس) . واستشهد المؤلف ببعض عجزه « له أجر وأعراس » مرة أخرى في : ٥/ ٥٤٣.

بـــاب

مِنْ إعرابِ الفِعْلِ[1]

قد ذَكَر في ما تَقَدَّم فصولًا من إعراب الفعل، فمنها أنَّ الإعراب يكونُ في الفعل بغير حَقِّ الأصل، وأن الإعرابَ فيه بالمضارعة، وبيَّن المضارعة، وأنَّه يُرْفَعُ بالوقوع موقع الاسم، وأنه يُعْرَب بالحروف من غير تعيين ما يُعْرَب بها، وإن كان قد أعطى مثالًا من كل نوع، فقال: نحو: يضربان، ويضربون، وتضربين، وأنه يُعْرَب بالحركات، وأن الحركاتِ تكون ظاهرةً، وتكون مُقَدَّرَة. ولم يذكر ما يظهر فيه جميعه، وما يظهر فيه بعضه، ولم يذكر أنَّ الفعل المضارع يُنْصَبُ ويُجْزم، ولا ذكر أنَّ هذا الفعل المضارع يُعْرَب، فإنْ لَحِقَه نونُ جماعة النسوة بُنِي، فَوَضَع هذا البابَ؛ لِيُبَيِّنَ ما أجملَه، ويَسْرُدَ ما فاتَه.

ثم قال: «**الأَفْعَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ**[2]».

قسَّم؛ ليستخرجَ من الأقسام ما وضع له الباب.

فصل

قال: «**فالرَّفْعُ خاصَّةً يكونُ فيها؛ لِما تَقَدَّمَ ذِكْرُه**[3]».

---

(١) الإيضاح (٢٣): «باب إعراب الأفعال». والمقتصد ١/ ١٦٧، وشرح العكبري ٢/ ١٥٢. وفي الإيضاح وحده جاء الباب بعد «باب التثنية والجمع».

(٢) الإيضاح ٢٣، والمقتصد ١/ ١٦٧، وشرح العكبري ٢/ ١٥٢.

(٣) الإيضاح ٢٣، والمقتصد ١/ ١٦٧. والإشارة في قوله: «لما تقدم ذكره» إلى قوله: «قيل: فأما الرفع فيها خاصة، فلوقوعها موقع الاسم خاصة» (الإيضاح ١٤). وانظر كلام ابن أبي الربيع ص ١٧٢ وما بعدها.

اعلم أنَّ البصريِّينَ يذهبون في الأفعال المضارعة أنَّها رُفِعت؛ لوقوعها موقعَ الأسماء[1].

وذهب الكوفيون[2] إلى أنَّها رُفِعَتْ؛ لِتَعرِّيها عن النواصب والجوازم، واحتجُّوا بأنَّا نجدُ أفعالًا مرفوعة في مواضعَ لا تقع فيها الأسماء؛ ألا ترى أن «السين وسوف وقد» يرتفعُ الفعلُ بعدها، وإن كانت الأسماء لا تقع بعدها.

وكذلك حروف العرض والتحضيض ترتفع الأفعالُ المضارعة بعدها، وهي مع ذلك مختصة بالأفعال[3].

وكذلك: «كاد زيد يقوم»، و«جعل زيد يخرج»، وما جرى مجراهما[4]، فإنَّ الفعل بعدها يرتفع، وإن كانت الأسماءُ لا تحلُّ محلَّها.

---

(١) سيبويه (٣/ ١١): «اعلم أنها - الأفعال المضارعة - إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها». وانظر: الإنصاف ٢/ ٥٥٠ - ٥٥٥.

(٢) الحق أن الكوفيين ليسوا على قول واحد، وما ذكره المؤلف هو قول أكثرهم، أو جمهورهم، ومنهم الفراء (معاني القرآن ١/ ٥٣). ويرى الكسائي أن عامل الرفع هو حرف المضارعة. ونسب العكبري (اللباب ١/ ١٢٦) القول بالتعري إلى المبرد وغيره، وعبارة المبرد في المقتضب (٤/ ١٢٦) لا تفيد ذلك، قال: «رفع المبتدأ بالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه، والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام». وأقول: ألا يقرب قوله: «التنبيه ... وهو أول الكلام» من قول البصريين: «الابتداء كونه أولًا مقتضيًا ثانيًا». وأفسد الأنباري حجج الكوفيين. انظر الخلاف في: أسرار العربية ٢٨، ٢٩، والإنصاف ٢/ ٥٥٠ - ٥٥٥ (المسألة ٧٤)، واللباب ٢/ ٢٥، ٢٦، والتبيين ٢٢٤ - ٢٢٨، وابن يعيش ٧/ ١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣١، وشرح عمدة الحافظ ١٠٩. وعرض له المؤلف في البسيط ١/ ٢٢٨ - ٢٣٠.

(٣) لم يورد الأنباري ولا العكبري هذه الحجج. انظر: الإنصاف، واللباب.

(٤) من أفعال المقاربة التي التُزم في خبرها أن يكون فعلًا مضارعًا إلا في ما ندر. انظر: ابن الناظم ١٥٣ وما بعدها.

والصَّحيحُ – واللَّه أعلم – ما ذهب إليه البصريون ؛ لأنَّ التَّعَرِّيَ قد ثبت من عوامل الأسماء، أو شرطًا في العمل، على حسب ما يتبيَّن في « باب الابتداء »[1] ، إن شاء اللَّه ، فلا يعمل في الأفعال ؛ ألا ترى أنَّ نواصبَ الأسماء خلافُ نواصبِ [٧١] الأفعال ؟ وكذلك روافعُ الأسماء الظاهرة ؛ لا تعمل في الأفعال ، فينبغي أن تكون عوامل الأفعال المعنويَّةُ خلافَ عوامل الأسماء المعنوية . ومع هذا فإن التَّعرِّيَ عَدَمٌ ، والعدمُ لا يكون عِلَّةً ؛ لا العامُّ منه ولا الخاصُّ عند المحققين[2] .

وأما العامل في المبتدأ فهو الإسناد[3] ، والتَّعرِّي شرطٌ في العمل ، والعَدَمُ

---

(١) انظر : ص ٢٩٢ وما بعدها .

(٢) سلف أن ذكر المؤلف ذلك (ص ١١٧ – ١١٩) ، وقال في البسيط (١/ ٢٢٩) : « والذي ذهب إليه المحققون من أهل النظر التسوية بين العدم المطلق والعدم المقيَّد ، لأن العدم ضد الوجود ، فما ليس موجودًا يستحيل أن يُوجِدَ غيره » . وقال العكبري (اللباب ١/ ١٢٦) : « ولا يجوز أن يكون تعرِّيه من العوامل اللفظية عاملًا ، لأنَّ ذلك عدمُ العامل ، وعدمُ العامل لا يكون عاملًا ، فإنْ قيل : العدم يكون أمارةً ، لا علةً ، قيل : الأمارة يُستدَلُّ بها على أن ثَمَّ عاملًا غيرها ، وقد اتفقوا على أنَّه لا عامل يُسْتَدلُّ عليه بالعدم . فإنْ قيل : التعري من العوامل ليس هو العامل ، بل صلاحية الاسم للعوامل اللفظية هو العامل ، قيل : هذا يرجع للمذهب الأول » . (انظر نحوًا من قوله هذا في : التبيين : ٢٢٦، وانظر أيضًا : ابن يعيش ٧/ ١٢، وشرح التسهيل ١/ ٢٦٩) . واختار ابن مالك مذهب الكوفيين لسلامته من النقض بنحو « هلا تفعل » و« جعلت أفعل » ، ورَدّ على القول بأن التجرد عدم بأنه لا يُسَلَّم بأن التجرد من الناصب والجازم عدمي ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصًا من لفظ يقْتضي تغييره ، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدميّ . وانظر : الأشموني ٣/ ٢٧٧.

(٣) الإسناد هو : الضَّمُّ على جهة الإفادة ، ومجيء المبتدأ ليُسْنَدَ إليه هو الذي أوجب رفعه ، وهو العامل ، والتعرية شرطٌ في العمل . (انظر : البسيط ١/ ٥٣٥) . ويأتي الكلام في هذا مفصلًا في « باب الابتداء » – ص ٢٩٢.

يكونُ شرطًا إذا كان خاصًّا .

وأما ما اعترضوا به ، فأنا أُبيِّنُ الانفصالَ عنه ، إن شاء اللَّه .

أما « السينُ » ، فهي مع الفعل بمنزلة شيءٍ واحد ؛ لأنَّها دخلت ؛ لتخصيصه بالزمان المستقبل ، فصار الحرفُ مع الفعل بمنزلة البِنْيَةِ الدالَّةِ على الماضِي ، والبنيةِ المختصَّة بالاستقبال ، فلا يُنْظَرُ للفعل دونَ حرفِهِ المُنَزَّل منزلةَ البِنْيَة ، و« سيقوم زيد » قد وقع موضع المبتدأ ؛ لأنَّ هذا كلامٌ بُني على الفعل ، فقد صار بمنزلة « زيد قائم » ؛ لأنَّ الكلام مبنيٌّ على الاسم . و« سوف » تتنزل منزلة « السين » .

وأما « قد » ، فليس لها معنى إلا تحقيقُ الفعل .

وأمّا حروف العرض والتحضيض ، فهي – وإن كانت مختصَّةً بالفعل – هي مُرَكَّبَةٌ من حروف لا اختصاصَ لها بالفعل ، و« هلّا » مركبةٌ من « هل » و« لا »[1] ، وكلٌّ واحدة منهما يقع بعدها الاسمُ والفعل ، فكان ينبغي لها من حيث هي مركبةٌ مِمّا ذكرتُه أن يقعا بعدها ، لكن حَدَث بالتركيب معنى التحضيضِ ، وهو طالبٌ بالفعلِ ، فالفعلُ بعدها واقعٌ موقعًا كان يَنْبَغِي للاسم أن يقعَ فيه ، بحقِّ الأصل ومراعاته ، لولا المعنى الطارئُ بالتركيب ، فصار كأنه واقعٌ موقع الاسم فارتفع ؛ ألا ترى أن المفعولَ معه لايتقدَّم ، فلا يُقال : استوى والخشبةَ الماءُ ، ولا : والخشبةَ استوى الماءُ ؛ مراعاة لأصلها ، وهو العطف ؟. وإذا تَتَبَّعْتَ هذا[2] وجدتَه كثيرًا .

---

(١) انظر الكلام في « هلا » وتركيبها في : الكتاب ٣/٥ و ٤/ ٢٢، وكتاب الشعر ١/ ٨٨، ٨٩.

(٢) أي مراعاة الأصل، أو التمسك بالأصل، وهو تمسُّك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة . انظر : الإنصاف ١/ ٣٩٦.

وأما « كاد زيد يقوم » ، فـ « كاد » داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، وكان الأصل « زيد يقوم[1] » ، لكن العرب التزمتْ ذلك ، فهو منها التزامٌ لأحد الجائزين ، فليس ذلك بالمُخرِج من أن يكون الفعلُ هنا قد وقع موقعَ الاسم ، وقد جاء[2] قليلًا ، قال تأبَّط شرًّا :

فأُبْـتُ إلى فَهْـمٍ وما كِـدْتُ آيبًا وكم مِثْلِها لاقيتُها وَهْيَ تَصْفِرُ[3]

وكذلك الكلامُ في « جعل » و« أخذ » ، وما جرى مجراهما .

فقد بان بما ذكرْنا من الاعتراض والانفصال والمباينة بين عوامل الأسماء وعوامل الأفعال أنَّ الأفعال المضارِعة رافعُها الوقوعُ موقع الأسماء ، مع ما ذكرتُه من أن التَّعَرِّيَ عَدَمٌ ، والتعليلُ بالعدم المطلق لا يمكن .

واختُلف في التعليل بالعدم المقيَّد ، فذهب كثيرٌ إلى منعه ، وهو الصَّواب[4] .

(١) فـ « يقوم » إذن واقع موقع الاسم ، (الخبر) ، لكنَّ العرب التزمت في هذا الباب الإتيان بالمضارع .
(٢) أي جاء الاسم خبرًا في باب « كاد » .
(٣) من الطويل . أُبْت : رجعت . فَهْم : قبيلة الشاعر . آيبًا : اسم فاعل من آب يؤوب ، أي رجع . تَصْفِر : تتأسَّف وتتحزّن . والبيت من مقطعة قالها تأبط شرًّا بعد أن تمكن من الفرار من بني لحيان . ويروى : وما كنت آئبًا ، وعليه فلا شاهد . والشاهد : مجيء خبر « كاد » اسمًا مفردًا ، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية ، فعلها مضارع . والبيت في : الديوان ٩١، والخصائص ١/ ٣٩١، وابن بري ٦٢٩، والإنصاف ٢/ ٥٤٤، وابن يعيش ٧/ ١٣، ١٩، ١٢٥، وتخليص الشواهد ٣٠٩، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٢، وابن الناظم ١٥٤، ورصف المباني ١٩٠، والعيني ٢/ ١٦٥، والهمع ٢/ ١٤١، والخزانة ٨/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٩/ ٣٤٧.
(٤) انظر : ص ١٧٦، ح ٣.

فصل

قال : « **وأما النَّصْبُ فيها فبالحروفِ الناصِبَةِ لها ، وهي : (أن ، ولن ، وإذًا ، وكي[1]) »** .

اعلم أنَّ « أنْ » توجد على ثلاثة أقسام :

أحدها : أنْ تكون محذوفةً ؛ [٧٢] لا يجوز إظهارُها .

الثاني : أنْ تكونَ ظاهرةً ، لا يجوز حذفها .

الثالث : أنْ تكون مُخَيَّرًا : فإنْ شِئْتَ أظهرتَها ، وإن شِئْتَ حَذَفْتَها .

فأما ما يلزَمُ فيه حذفُها ، فبعد « حتى » الجارة[2] ، وبعد « لام الجحود »[3] ، نحو : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[4] ، وبعد « كي » الجارة[5] ، وبعد

(١) الإيضاح ٢٣، والمقتصد ١/ ١٦٧، وفيهما : « كي وإذن » .
(٢) قيَّدها في الملخص (١/ ١٣٠) بأن يكون ما بعدها مستقبلًا ، فإذا كان ما بعدها ماضيًا في المعنى ، ولم يكن حالًا محكية ، أو كان حالًا حقيقة أو محكية ، كان الفعل مرفوعًا . وفي المسألة تفصيل ، انظره ثمة . وفي الأشموني (٣/ ٢٩٧) جعل معنى « حتى » الغاية ، أو التعليل ، وعلامتها أن يصلح في موضعها « اللام » ، أو « كي » . ويرى الكوفيون أن « حتى » هي الناصبة ، لأنّ « أنْ » لا تظهر معها ، فصارت بدلًا منها . انظر : اللباب ٢/ ٤٤.
(٣) لام الجحود هي المسبوقة بكون منفي ، وتسمى أيضًا : لام النفي . انظر : الملخص ١/ ١٣١، ١٣٢، والأشموني ٣/٢٩٧.
(٤) الأنفال ٣٣.
(٥) قال : « كي الجارة » ، ليفرقها عن « كي الناصبة » . وتتعين الناصبة في نحو : ﴿لكيلا تأسوا﴾ [الحديد ٢٣] ، إذا دخل عليها حرف الجر ، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر . وفي نحو : جئتك كي تكرمني ، كلاهما محتمل : فإن كانت الناصبة ، كان حرف الجر محذوفًا ، أي : لكي تكرمني ، وإن كانت الجارة ، كان الفعل منصوبًا بـ « أن » مضمرة . انظر : الملخص ١/ ١٣٢.

الفاء[1]، والواو[2]، و« أو »[3]، إذا كان المعطوفُ عليه مقدَّرًا؛ غيرَ ملفوظٍ به، ولا محذوف.

وأما ما يجوزُ فيه حذفها ولا يلزم فبعد « لام كي »[4]، وإذا كان « أن » والفعل معطوفَين على اسم ظاهرٍ قبلهما، قال[5]:

* لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عيني[6] *

---

(١) يقصد: فاء السببية، أو فاء الجواب، وهي التي يكون ما قبلها سببًا في ما بعدها. (الملخص ١/ ١٣٣). ويعبر عنها بـ « المسبوقة بنفي أو طلب ». والطلب يشمل: الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والاستفهام والتمني والرجاء. انظر: ابن الناظم ٦٧٧.

(٢) هي واو المعية أو المصاحبة. وفي الملخص (١/ ١٣٤): « ينصب الفعل بعدها بشرطين: أن يكون ما قبلها غير واجب، وأن تريد بها معنى الجمع، ولا تريد معنى العطف ».

(٣) « أو » هذه هي التي بمعنى « إلا أنْ »، نحو: لألزمنَّك أو تقضيني حقي، فالأول واقع ومستمر إلى أن يقع الثاني. الملخص ١/ ١٣٦.

(٤) سميت « لام كي » لأنها للسبب، كما أن « كي » للسبب، وذلك مشروط بأن لا يسبقها كونٌ ناقص منفي، ولم يقترن الفعل بـ « لا ». الملخص ١/ ١٣٦، والأشموني ٣/ ٢٩١، ٢٩٢.

(٥) ميسون بنت بَحْدَل، من بني حارثة بن جناب الكلبي، زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم يزيد، شاعرة من شواعر العرب، كانت بدوية، فثقل عليها الغربة لما زُفَّت إلى معاوية – رضي الله عنه – فسمعها تقول أبياتًا، منها هذا البيت الآتي بعدُ، فطلَّقها وأعادها إلى أهلها. انظر ترجمتها في: جمهرة النسب للكلبي ٥٠، والكامل لابن الأثير ٤/ ١٠.

(٦) من الوافر. وعجزه:

* أحبُّ إليَّ من لُبسِ الشُّفوفِ *

يُروى: ولُبْس. والعباءة: جبة الصوف. تقرّ عيني: تبرد؛ كناية عن السرور. الشُّفوف، جمع شِفّ، بكسر الشين: الثَّوْبُ الرقيق يَصِفُ البدن. والشاهد: نصب الفعل « تقر » بـ « أن » مضمرةً بعد الواو، وإنما قُدِّرت « أن » لأنَّ « لبس » اسم، و « تقر » فعل، فلم يمكن العطف. وبتقدير « أن » التي تكون مع ما بعدها اسمًا صَحَّ العطف، وجُعل الخبر عنهما واحدًا.

والبيت في: الكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٧، والجمل ١٨٧، والإيضاح ٣١٢، والمحتسب ١/ ٣٢٦، والنكت ١/ ٧١٩، والمقتصد ٢/ ١٠٥٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٠، واللباب ٢/ ٤٢، وشرح التسهيل ٤/ ٤٨، والبسيط ١/ ٢٣٣، والملخص ١/ ١٣٧، والأشموني ٣/ ٣١٣.

التقديرُ: لَلُبْس عباءةٍ وأَنْ تَقَرَّ عيني.

وأمَّا ما يلزمُ فيه إظهارُها، فما عدا هذه المواضعَ الثمانيةَ المذكورة، نحو: أريد أن تقوم. ويجوزُ حذفُها في الضَّرورة، قال طَرَفَة[1]:

أَلَا أَيُّها ذا الزَّاجِرِي أَحْضُر الْوغَى ... وأَنْ أَشْـهَـدَ الـلَّـذاتِ[2] ...

التقدير: أَنْ أَحْضَرَ، وكذلك قوله[3]:

* وَلَلَّهُ عَنْ يُشْقِيكِ أَغْنَى وأَوْسَعُ[4] *

---

(١) طَرَفة بن العبد، عَدّه ابن سَلام (١/ ١٣٧، ١٣٨) في الطبقة الرابعة من فحول الجاهليين. وانظر ترجمته وأخباره في: شرح السبع الطوال ١٣٢، والخزانة ٢/ ٤١٩.

(٢) من معلقته، من الطويل. وتتمة العَجُز:

* هَلْ أَنتَ مُخْلِدِي ؟ *

يروى: « اللائمي » مكان « الزاجري ». الوغى: الحرب. أشهد: أحضر. والمعنى: يا من يلومني على المشاركة في الحروب، وإنفاق المال، ما أنت بمخلدي حتى أقبل منك. وحكى أبو عثمان المازني عن ابن قطرب عن أبيه، أنه سمع من العرب من أنشد « أحضر » بالنصب، فلولا أنها في حكم الإثبات لم تنصب الفعل. والنصب بها محذوفةً مذهب الكوفيين. والبصريون وسيبويه يرفعون الفعل لحذف الناصب (الخلاف في الإنصاف ٢/ ٥٥٩ – ٥٧٠). والبيت في: الديوان ٣١، والكتاب ٣/ ٩٩، ١٠٠، والمقتضب ٢/ ٨٥، ١٣٦، ومجالس ثعلب ٣٨٣، والأصول ٢/ ١٦٢، ١٧٦، وكتاب الشعر ٢/ ٤٠٤، ٥٢٢، والمقتصد ١/ ٧٩، و٢/ ١٠٥٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٤ و٣/ ٢١٠، وشرح العكبري ٢/ ٤٤، والإنصاف ٢/ ٥٦٠، ٥٦٥، وإيضاح القيسي ١/ ٢٨٤، وابن يعيش ٢/ ٧ و٤/ ٢٨ و٧/ ٥٢، والمغني ٢/ ٥٠٢، ٨٤٠، وشرح شواهده ٢/ ٨٠٥، وشرح أبياته ٥/ ٥٨ و٦/ ٣٠٥، ٣٠٦، والهمع ١/ ١٢ و٣/ ٥١ و٤/ ١٤٢، والخزانة ١/ ١١٩ و٨/ ٥٧٩. واستشهد به المؤلف في: الملخص ١/ ٣٢٦.

(٣) قيل: هو أعرابيّ، أو أعرابيٌّ من هذيل. وقيل: مجنون ليلى (قيس بن الملوح)، شاعر أموي، مشهور. وأورد عبد الستار أحمد فراج البيت (المستشهد به) مع آخر في الديوان الذي جمعه وحققه (ص ١٨٩). وانظر: مصادر ح التالية.

(٤) من الطويل. وصدره: =

التقديرُ : عن أنْ يُشْقِيكِ .

وأما « لن » فتكونُ ظاهرةً ، ولا يجوز حذفها ، ولا تكون إلّا ناصبة .

وقال الخليل : أصلها : « لا أن »[1] . وسيبويه لا يرى فيها تركيبًا ، ويقول : هي حرفٌ بمنزلة « لم[2] » ، قال سيبويه : « ولن أضرب » جوابُ

= * رَعاكِ ضمانُ اللّه يا أمَّ مالكِ *

ضمان اللّه : حِفْظه . يروى : أن يُشْقِيكِ . وعليه فلا شاهد . وما قدره المؤلف « عن أن يشْقيك » هو تقدير الأعلم ، قال : « أراد : عن أن يُشْقيك ، فحذف (أن) وكسر الياء ضرورة » . ويجوز أن تكون « عن » في البيت « أن » قُلبت همزتها عينًا ، وهي لغة تميم ، وتعرف بعنعنة تميم . وعليه أيضًا فلا شاهد ، ويكون المحذوف حرف الجر « عن » . وروى المرزوقي : أن يشفيك ، بالفاء ، وقَدَّر حذف الباء ، فالمعنى عنده : وللّه بأن يشفيك ، وقال : « والجار يحذف مع « أن » كثيرًا ، لأن حذفه أظهر غناء وأوسع قدرة » .

وأقول : تقدير « عن » على هذه الرواية يفسد المعنى . وانظر البيت في : البيان والتبيين ٣/ ٣٣، والحيوان ٧/ ١٤٨، وشرح الحماسة للأعلم ٢/ ٨٤٦، وللمرزوقي ٣/ ١٣١٦. واستشهد به المؤلف في : الملخص ١/٣٢٧ برواية :

* واللّهُ عن يشفيكَ أغنى وأوسع *

وعليه ففي البيت « خرم » إذ حذف أول الوتد المجموع في « فعولن » فجاءت « واللّه » وهي « فَعْلُنْ » وهو ما يسمى بالثَّلْم ، زحاف جائز . وضبط المحقق الكاف من « يشفيك » بالفتح . ولعله وهم ، فصدر البيت يخاطب « أم مالك » .

(١) الكتاب ٣/ ٥. وهو رأي الكسائي أيضًا . ورُدّ القول بالتركيب من أوجه . ويرى الفراء أن « لن » هي « لا » أُبدلت ألفها نونًا ، وضعِّف . انظر : كتاب الشعر ١/ ٢٧٦، واللباب ٢/ ٣٢، ٣٣، وابن يعيش ٧/ ١٥، والجنى ٢٨٤.

(٢) سيبويه (٣/ ٥) : « وأما غيره – أي غير الخليل – فزعم أنه ليس في « لن » زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة « لم » في حروف الجزم ، في أنَّه ليس واحدٌ من الحرفين زائدًا ، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أمّا زيدًا فلن أضرب ، لأنَّ هذا اسم ، والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيدًا فلا الضرب له » . كذا عبر سيبويه : « وأما غيره » فهل يعني بـ « غيره » نفسه . ومهما يكن فإن القول ببساطة « لن » هو مذهبه المثبت له في المصادر ، وهو مذهب الجمهور . انظر مثلًا : الجنى ٢٨٤، ٢٨٥.

« سأضرب[1] » ، فهي على هذا لنفي المستقبل .

وأما « أنْ » فهي مع ما بعدها بتأويل المصدر .

وأما « كي » فتُوجد عند العرب على وجهين[2] :

أحدهما : أن تكون ناصبةً للفعل بمنزلة « أن » ، وذلك قولك : جئتك ؛ لكي تكرمني ، قال اللّه – سبحانه –: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾[3] .

فـ« كي » هنا ناصبةٌ للفعل ، وليست بجارةٍ ؛ لأن حروف الجر لا يدخل بعضُها على بعض . وأما دخول « مِن » على « على » و« عن » فلَمْ تدخلْ عليهما حتى صارتا عندهم اسمين[4] .

الثاني : أنْ تكونَ جارَّةً ، حُكي عن العرب : كَيْمَهْ[5] ؟ ، يُقال : جئتك ، فتقول : كَيْمَهْ ؟ كما تقول : لِمَهْ ؟ و« ما » اسمٌ ، وعوامل الأفعال لا تدخل على

---

(١) سيبويه (١/ ١٣٥، ١٣٦) : « ولن أضرب نفي لقوله : سأضرب » . ويرى الزمخشري أن النفي بها يفيد التَّأبيد ، نقل ذلك المرادي عنه في الأنموذج . انظر : الجنى ٢٨٤.

(٢) ذكر ابن هشام وجهًا ثالثًا : أنْ تكونَ اسمًا مختصرًا من « كيف » . المغني ١/ ٢٤١.

(٣) الحديد ٢٣.

(٤) وذلك في قوله :

ولقد أراني للرماح دريئةً ... من عن يميني تارةً وأمامي

وقوله :

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تَصِلُّ وعن قيض بزيزاء مجهل

انظر : الأشموني ٢/ ٢٢٦.

(٥) حكى ذلك في : الملخص (١/ ١٣٢) أيضًا . وذهب الكوفيون إلى أن « كي » في نحو : كيمه ؟ ، ليست جارة ، و « مه » منصوبة على المصدرية ، أي : كي تفعل ماذا ؟ . ورُدت مقالتهم بأنها دعوى لا دليل عليها ، وبأنه يلزم عليها تقديم الفعل على « ما » الاستفهامية ، وحذفُ ألفها بعد غير حرف الجر ، وحذف معمول الحرف الناصب للفعل . انظر : الجنى ٢٧٦، ٢٧٧.

الأسماء .

فإذا قلتَ : جئتُك ؛ كي تكرمني ، أمكن أنْ تكونَ حرفَ جَرٍّ ، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار « أن » ، وهي لا تظهر ، وأمكنَ أنْ تكون ناصبة للفعل ، وتكونَ مع الفعل بتأويل المصدر ، وحرفُ الجرِّ محذوفٌ ، كما تقول : جئتك أنْ تكرمَني ، التقديرُ : جئتك ؛ لأنْ تكرمَني .

وأمَّا « إذًا » ، فهي حرفُ[1] جوابٍ وجزاء[2] ، وهي لا تعمل إلا بشروطٍ ثلاثة : أنْ تقعَ أوَّلًا ، وأن يكون الفعلُ بعدها مُستقْبَلًا ، وألَّا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل بفاصل ، ما عدا القسمَ والنِّداء و« لا » ، فإنَّ الفصلَ بهذه الأشياء ، كلا فصلٍ[3] .

وإذا دخل عليها حرفُ العطف : فإن شئْتَ ألغيْتَها . وإن شئت أعملتَها ، فتقول : وإذًا أكرمُك وإذًا أكرمَك ، بالرَّفع والنصب . وسيأتي الكلامُ في هذه الحروف بأوعبَ من هذا[4] ، إن شاء اللَّه .

---

(١) هذا قول الجمهور . وقيل : هي اسم ، وأصلها « إذا » ، حُذفت الجملة بعدها ، وعُوِّض التنوين عنها ، وأُضمرت « أن » . وعلى قول الجمهور هي بسيطة ، ناصبة ، ولا توجد « أن » بعدها . انظر : المغني ١/ ٣٠.

(٢) هذا قول سيبويه (الكتاب ٤/ ٢٣٤) . ويرى أبو علي أنها كذلك في الأكثر . وقد تتمحّضُ للجواب . انظر : المغني ١/ ٣٠.

(٣) زاد في البسيط (١/ ٢٣١) : ولا يجوز حذفها . وانظر كلامه المُفَصَّل في « إذن » وما يتصل بها في : الملخص ١/١٣٨ - ١٤٠، وانظر أيضًا : اللباب ٢/ ٣٤، ٣٥، والجنى ٣٦١ - ٣٦٣.

(٤) لعله يقصد : في باب الأفعال المنصوبة ، وهو من الأبواب المفقودة من الجزء الثالث (الحمزاوية) .

فصل

قال : « **وينْتَصِبُ أَيْضًا بعد (حَتَّى)**[1] » .

[٧٣] لَمَّا ذَكَر النواصب بنفسها ، ذَكَرَ ما ينتصب بعده الفعل ، وإنْ لم يكنْ ناصبًا ، لكن من هذه الحروف ما يلزم حذف « أن » بعده ، ومنها ما يجوز إظهاره . فما يَلْزِم يَصِحُّ أنْ يُجْعَلَ ناصبًا ؛ لأنه ناب مناب الناصب ، وصار الناصبُ لا يَظْهَر[2] ، كما فعل في [« زيد » في النداء[3]] ، فإنه جعل الكلام مُرَكَّبًا من الحرف والاسم ؛ لنيابة الحرف مَنابَ الفعل ، على حسب ما تَقَدَّم[4] .

واللَّه أعلم .

ثم قالَ : « **وما كنتُ لأَضْرِبَكَ** »[5] .

---

(١) الإيضاح ٢٣، والمقتصد ١/ ١٦٧. ونصب المضارع بعد « حتى » بـ « أن » محذوفة لا يجوز إظهارها ، ومَثّل له في البسيط (١/ ٢٣٢) : بـ : سِرْت حتى أدخلَها ، قال : « إذا أردت معنى : سرت إلى أن أدخلها » .

(٢) يَعُدُّ المؤلف مثل هذا التعبير - « وينتصب أيضًا بعد حتى » - من قبيل المسامحة ، ذلك أنَّ « حتى » ليست ناصبة ، وإنما الناصب « أنْ » بعدها ، ولكن لَمّا كانت « أنْ » لا تظهر ، نُسب النصب إليها ؛ لأنها نابت منابها وعاقبَتْها ، والشَّيْءُ إذا عاقَبَ الشيءَ حُكِمَ له بحكمه . (انظر : البسيط ١/ ٢٣٥، ٢٣٦) . وهو مذهب أبي علي ، فقد قال بعدُ (الإيضاح ٣١٥) : « فالفعل بعد (حتى) ينتصب بإضمار (أن) . وحتى هذه الجارة الاسم .. وإذا ثبت أنها الجارة لم تعمل في الفعل شيئًا ، فإذا لم تعمل ، والنصب يقتضي عاملًا له ، ثبت أنه بإضمار (أن) » .

(٣) في المخطوطة : « زيد في الدار ، وكما فعل في الدار » . وأظن أن فيها تحريفًا ، إذ لا معنى لها ، وقد أثبتُّ ما رأيتُه صوابًا ، إذ مراده أنَّ « يا » نابت مناب الفعل ، ونصبت المنادى .

(٤) في « باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلامًا مستقلًّا » . وأشار ثمة إلى ائتلاف حرف النداء مع الاسم في كلام مفيد . انظر : الإيضاح ٩. وكلام ابن أبي الربيع ص ١١٧ ، ١١٨.

(٥) الإيضاح ٢٣، والمقتصد ١/ ١٦٧.

ذكر لام الجحود، وهي الواقعة بعد «كان» المنفية نحو: لم يكن زيد ليقوم. ومن النحويين من قال: هي الواقعة بعد النفي مطلقًا، فجعل: «ما تأتيني لتكرمني» لامَ الجحود[1]. وسيأتي الكلامُ في هذا، إن شاء الله.

ولم يذكر لام «كي»؛ لأنَّ لامَ «كي» يجوز أَنْ تظهرَ بعدها «أن»، فتقول: جئتك لتكرمني؛ ولِأَنْ تُكْرِمَني، وإنَّما قَصَدَ من الحروف ما لا يظهرُ بعده «أن». وقد تَقَدَّم الكلام في ما يظهر وفي ما لا يظهر[2].

ثم قال: «**وبعدَ الفاءِ في جوابِ النَّفْي وما أَشْبَهَهُ مِمّا كانَ غيْرَ وَاجب**[3]».

يريد: جوابَ غيرِ الواجب، والواجبُ هنا: الخَبَرُ المُثْبَتُ[4]، ومعنى الجواب: المُسَبَّب، فإنَّك إذا قلتَ: لا تدنُ من الأسد فيأكلَك، وإيتِ زيدًا فتَتَعَلَّمَ، فالدنوُّ سببٌ في الأكل، والإتيانُ سببٌ في التعليم.

ثم قال: «**وبَعْدَ الواوِ في نحوِ: لا تَأْكُلِ السَّمكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ**»[5].

يريد: إذا أردْتَ بالواوِ معنى الجمع[6]، كما قال[7].

---

(١) لم أقف على من قال بأن لام الجحود هي الواقعة بعد النفي مطلقًا، وإن كنت قد وقفت على أن النحاس يسمي لام الجحود: لام النفي. انظر: الأشموني ٣/ ٢٩٢.

(٢) انظر: ص ٢٣٥ وما بعدها.

(٣) الإيضاح ٢٣، وفيه زيادة: «والاستفهام» بعد «والنفي». والمقتصد ١/ ١٦٧.

(٤) هذا تعبير أبي علي، قال: «والواجب: الخبر المثبت». الإيضاح ٣١٢.

(٥) الإيضاح ٢٣، والمقتصد ١/ ١٦٧.

(٦) يريد بالجمع «المعية»، لأنَّ الواو في هذا المثال تصلح أيضًا للعطف، فيكون النهي مُسَلَّطًا على ما بعدها أيضًا، أي لا تفعل كلا الأمرين، كما تصلح أيضًا أن تكون للاستئناف، فيكون ما بعدها غيرَ مرتبط بما قبلها، فما قبلها هنا نَهْيٌ، وما بعدها إثبات. انظر: المقتصد ٢/ ١٠٧٠ وما بعدها، واللباب ٢/ ٤٠ - ٤٣.

(٧) أبو الأسود الدؤلي: أوّل من أسس العربية، وفتح بابها، من سادات التابعين وأعيانهم، وله شعر =

* لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ[1] *

لم يُرِدْ أن ينهاه عن واحدٍ منهما، المعنى: لا تَجْمَعْ بينهما حتى إنه لو نَهَى ولم يَأْتِ، أو أَتَى ولم يَنْهَ، لم يَكُنْ عنده بالقبح الذي هو عليه الآن. وسيأتي الكلام في هذه الأحرف كُلِّها في مواضعها مستوفًى[2]، إن شاء الله.

وترك[3] «أو»، وهي ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن» إذا أردت معنى: «إلا أن»، وإنما تركه؛ لأنه يذكره، ولما فيه من الخلاف[4]. وقال أبو القاسم -

---

= جيد، توفي ٦٩هـ (ترجمته وأخباره في: إنباه الرواة ١/ ١٣ - ٢٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٥٣٥ - ٥٣٩، والخزانة ١/ ٢٨١ - ٢٨٦). وقيل: الأخطل. وقيل: حسان بن ثابت. وقيل: سابق البربري. وقيل: المتوكل الليثي. ونقل البغدادي عن اللَّخْمِي أنه صحح أنه أبو الأسود. انظر: الخزانة ٨/ ٥٦٤ - ٥٦٧.

(١) من الكامل. وعجزه:

* عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ *

والبيت سَيّار، انظره مثلًا في: ديوان أبي الأسود ١٦٥، وشعر المتوكل الليثي ٨١، ٢٨٤، وديوان الأخطل ٣٩٧. وليس في ديوان حسان، وهو في: الكتاب ٣/ ٤٢، ومعاني الفراء ١/ ٣٤، والمقتضب ٢/ ٢٥، والأصول ٢/ ١٦٠، وإعراب النحاس ١/ ١٦٩، ٢٤١، والجمل ١٨٧، والإيضاح ٣١٤، والمقتصد ٢/ ١٠٧٠، ١٠٧٦، والحلل ٢٦١، وابن بري ٢٥٢، واللباب ٢/ ٤١، وإيضاح القيسي ١/ ٣٤٨، والبسيط ١/ ٢٣٢، وابن يعيش ٧/ ٢٤، وشرح التسهيل ٤/ ٣٦، والجنى ١٨٧، والخزانة ٨/ ٥٦٤، ٥٦٧. واستشهد به في: الملخص ١/ ١٣٤.

(٢) انظر: الإيضاح ٣٠٧ - ٣١٨ (باب إعراب الأفعال وبنائها). وهو من الأبواب المفقودة من الجزء الثالث من الكافي (الحمزاوية).

(٣) الضمير في «ترك» لأبي علي. وهو لم يذكر «أو» في هذا الموطن، لكنه ذكرها في باب الأفعال المنصوبة - (ص ٣١٥).

(٤) يرى الكوفيون والكسائي أن «أو» تنصب الفعل بنفسها، ويرى الفراء أن الفعل بعدها منصوب بالخلاف. انظر: الجنى ٢٤٨.

رحمه اللّه – إذا أردتَ معنى : « إلى أن » ومعنى « كي[1] » . وقال سيبويه : إذا أردت معنى : « إلا أن[2] » . وهو الصحيح[3] ، إن شاء اللّه .

فصل

قال : « **والجَزْمُ فيها بالحروفِ الجازمَةِ**[4] »

اعلم أنَّ الجوازمَ بحقِّ الأصل أَرْبَعَةٌ : **لامٌ**[5] الاقتضاء للفعل ، و« **لا** » التي لاقتضاء التَّرْكِ ، و« **إن** » الشَّرطيَّة .

وأمّا « لَمَّا » فأصلُها : « لَمْ » ، زيد عليها « ما[6] » ، و« ما » نظيرة « قد » في الواجب ، قال سيبويه – رحمه اللّه –: « تقول : لَمْ يَضْرِبْ ، فهذا جواب « ضرب » ، ولمّا يضرب : جوابُ « قد ضرب[7] » . وقد ذكر أبو علي بعد هذا

---

(١) البسيط ١/ ٢٣٣.

(٢) نص سيبويه (٣/ ٤٧) : « واعلم أنَّ ما انتصب بعد « أو » على « إلَّا أن » ... تقول : لألزمنَّك أو تقضيني .. فالمعنى : لألزمنَّك إلَّا أن تقضيني » .

(٣) لم يذكر في البسيط (١/ ٢٣٣) معنى « إلَّا أن » ، ولم يفاضل بينها وبين « إلى أن » ، ولم يذكر في الملخص (١/ ١٣٦) إلا معنى : « إلا أن » . ويبدو أنه في البسيط يعرض رأي صاحب المتن – « الجمل » – وفي الملخص يذكر رأيه .

(٤) الإيضاح ٢٤. وفي المقتصد (١/ ١٦٧) : « بحروف الجزم » .

(٥) المخطوطة : « ولام » . وهو وهم ، أو أن الأصل : و« هي لام » ، فسقطت « هي » .

(٦) هذا مذهب سيبويه والجمهور . وقيل : هي بسيطة . انظر : الكتاب ٤/ ٢٢٣، واللباب ٢/ ٤٨، والبسيط ١/ ٢٣٧، ٢٣٨، والجنى ٥٣٧.

(٧) الكتاب (٣/ ١١٧) : « وإذا قال : قد فعل ، فإنَّ نفيه : « لما يفعل » . والدليل على ذلك أنك لا تحذف الفعل بعد « لم » ، فلا تقول : جئتُ ولم ، تريد : جئتُ ولم أدخل ، وتقول : جئتك ولَمَّا ، تريد : ولما أدخل ، كما تقول : قد ، وتقف ، وأنت تريد : قد فعلت . انظر : البسيط ١/ ٢٣٧.

أنَّ « لما » مركبة من « لم » و« ما »[1] . ولا أعلم في ذلك خلافًا .

و« لا » التي للدعاء ، هي التي للأمر ، إلا أنهم استعظموا أن يقولوا في مثل قولك : يا رب لِتَغْفِرْ لي : أمرٌ[2] ، مع إطلاقهم الأمر في الدُّون ، فسَمَّوه : دعاءً ، والمعنى : طلبُ وقوع الفعل ، ويُسَمَّى إذا كان لمن دون المقتضي : أمرًا ، ويُسَمّى لمن فوقه : دعاءً ، ولمن [٧٤] هو مثلُه : طلبًا[3] ، والحقيقة في الثلاثة : اقتضاءُ وجودِ الفعل .

وكذلك « لا » ؛ حقيقتُها : اقتضاءُ الترك . ويَتَنَوَّعُ بحسب المقتضَى منه ، فيقُال في مثل « يا رب ، لا تعذبني » : دعاءٌ ، ويُقال إذا كان لمن دونك : نَهْيٌ .

والرابع : « إنْ » ، وهو أصلُ الجزاء ، وما عداها من حروف[4] الجزاء ؛ أسمائها وظروفها ، فهي مُتَضَمِّنَةٌ معنى « إنْ » ف« إن » هي الجازمة[5] ، وتجزم على ثلاثة أقسام :

أحدها : أنْ تكون مُضَمَّنَةً ، وذلك في جميع حروف الجزاء ، نحو : متى تكرمْني أكرمْك ، فالجازمُ « متى » بما فيها من معنى « إنْ » .

---

(١) الإيضاح ٣١٩.

(٢) المخطوطة : « أمرًا » . والصحيح ما أثبته ، فالمراد هنا الحكاية .

(٣) المشهور عند النحاة والبلاغيين أن طلب وقوع الفعل ممن يماثُلك يُقال له : التماس ، وأمّا الطلبُ فعامٌّ يشمل الثلاثة ، انظر : المقتضب ٢/ ٤٤، والأشموني ٤/ ٢.

(٤) يريد المؤلف بـ « حروف » هنا : أدوات ، بدليل قوله بعد : أسمائها وظروفها ، ففي إطلاقه تسامح .

(٥) قال في البسيط (٢/ ٦٤١) : « إن » هي أمُّ الباب ، وكلُّ شرط إليها ينحلُّ ... وليس لها معنى في الشرط إلا الدلالة على أنَّ الفعل الذي بعدها شرطٌ ، وما عدا « إنْ » من كلم الشرط تجد لها مفهومًا زائدًا على الشرط ... فاتُّسِعَ فيها لذلك ، ووليها الاسم ، ولم يَلِ غَيْرَها » . وانظر : الكتاب ٣/ ٦٣، واللباب ٢/ ٥٠.

وكذلك « أين » ، و« مَنْ » ، و« ما » ، و« أيّ » ، و« كيف » ، في من جَزَمَ بها[1] . وجميع حروفِ الجزاء ما عدا « إنْ » إنما جزمت ؛ لتضمُّنِها « إنْ » ، فـ« إنْ » هي الجازمة على الحقيقة وبحقِّ الأصل .

ولذلك لم تجزمْ « إذا » ؛ وإنْ كان فيها معنى السَّبَب ؛ لأنَّه ليس فيها معنى « إن » ؛ ألا ترى أنَّك تقولُ : إذا طلعت الشَّمْسُ فائتني ؟ ولا يصلحُ هنا « إنْ » ؛ لأن « إنْ » لا يكونُ معها القطعُ على أحد الخبرين[2] .

ومَنْ جَزَمَ بـ« إذا » في الشعر ، جَزَم بها ؛ لِشَبَهِها بـ« إنْ » ؛ بما فيها من السَّبَبِ ، وهذا ضعيفٌ[3] ، أو تكون قد ضُمِّنَت في ذلك الموضع معنى « إنْ » ، كما قال[4] :

---

(١) أجاز الكوفيون الجزمَ بـ « كيف » ، قياسًا . وأباه البصريون ، قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ ، قال : هي مستكرهة » . انظر : الكتاب ٣/ ٦٠، والإنصاف ٢/٦٤٣ (المسألة ٩١) ، واللباب ٢/ ٦٢، ٦٣، وشرح التسهيل ٤/ ٧١.

(٢) يريد أن أسلوب الشرط في الأصل مختصٌّ بما هو محتمل للكون ، أو المعاني التي ليست بواجبة الوجود ، فالجزاء موضوع على أن أحد الأمرين مفتقر إلى الآخر في كونه . وإنما لم يصلح : « إن طلعت الشمس فائتني » ، لأنها طالعة ، أتيتَ أم لم تأتِ ، وحسن : « إذا طلعت ... » لأن « إذا » يجازى بها الواجب الوجود ، وتستعمل في ما لابد من وقوعه ، قال سيبويه (٣/ ٦٠) : « وسألته – الخليل – عن « إذا » ما منعهم أن يجازوا بها ، فقال : « الفعل في « إذا » بمنزلته في « إذ » ، فـ « إذا » في ما يستقبل ، بمنزلة « إذ » في ما مضى ، ويبينٌ هذا أن « إذا » تجيء وقتًا معلومًا ، ألا ترى أنَّك لو قلت : أتيتك إذا احمرَّ البُسْرُ ، كان حسنًا ، ولو قلتَ : أتيتك إنِ احمَرَّ البُسْرُ ، كان قبيحًا ، فـ « إن » أبدًا مبهمة ، وكذلك حروفُ الجزاء ، و « إذا » توصل بالفعل ، فالفعل في « إذا » ، بمنزلته في « حين » اهـ . وانظر : المقتصد ٢/١١١٧ – ١١١٩، واللباب ٢/ ٥٥، ٥٦، وشرح التسهيل ٤/ ٨١.

(٣) سيبويه (٣/ ٦١) : « وقد جازوا بها في الشِّعْر مضطرِّين ، شَبَّهوها بـ « إن » حيث رأوها لِما يستقبل ، وأنها لابُدَّ لها من جواب .. وهو في الكلام خطأ » . وانظر : ما يجوز للشاعر ٣٤٣.

(٤) قيس بن الخَطيم الأنصاري ، شاعر ، فارس ، مات كافرًا ، وعَدّه ابن سَلاّم (١/٢١٥ – ٢٢٨) =

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كانَ وَصْلُها ... خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبِ[1]

ألا ترى أنَّه لو قال : إنْ قَصُرَتْ ، أو متى قَصُرَتْ ، لكان المعنى واحدًا ؟

الثاني : أنْ تكونَ محذوفةً ، وذلك إذا وقع الفعل جوابًا لغير الخبر[2] ، نحو : هل تأتيني أكرمْك ، التقدير : إن تأتني أكرمْك . وكذلك :

* قِفا نَبْكِ[3] *

التقدير : إنْ وقفتما نبك . وكذلك : لا تَدْنُ من الأَسد تَسْلَمْ ، التقدير : إنْ لم تَدْنُ من الأسد تسلمْ . وكذلك : أطع اللَّه يَغْفِرْ لك ، التقدير : إنْ تطع

= في شعراء القرى العربية ، وفَضَّله بعض الناس على حَسّان شعرًا . وانظر : معجم الشعراء ، والخزانة ٧/٣٤ – ٣٧.

(١) من الطويل . ومعنى البيت : إذا قصرت أسيافنا عن نيل الأعداء ، وصلنا إليهم بخطانا وإقدامنا . والشاهد : جزم « نضارب » عطفًا على موضع « كان » المجزومة في جواب « إذا » التي أُعملت عمل « إنْ » في الضرورة ، قال الأعلم : وكَسَر « نضارب » للوصل بعد الوقف على ما يجب في القوافي ، ولو أنَّ القافية مرفوعة لرفع « نضارب » ، ولم يكن في البيت ضرورة . والبيت في : الديوان ٤١، والكتاب ٣/ ٦١، وما يجوز للشاعر ٣٤٣، والنكت ١/ ٧٣٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٨٢، وابن يعيش ٤/ ٩٧، و٧/ ٧٤، وشرح التسهيل ٤/ ٨٢.

(٢) المقصود بـ « غير الخبر » : الأمر ، أو النهي ، أو الاستفهام ، أو التمني ، أو العرض . انظر : الكتاب ٣/ ٩٣، والملخص ١/ ١٥٦، والمقتصد ٢/١١٢٣ وما بعدها .

(٣) مطلع بيت لامرئ القيس ، من الطويل ، وهو كاملًا :

فانبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخُول فَحَوْمَل

والبيت في : الديوان ٨، والكتاب ٤/ ٢٠٥، ومجالس ثعلب ١٢٧، والأزهية ٢٤٤، وسر الصناعة ٢/ ٥٠١، والمنصف ١/ ٢٢٤، والإنصاف ٢/ ٦٥٦، وشرح الشافية ٢/ ٣١٦، وشرح شواهدها ٢٤٢، ورصف المباني ٣٥٣، والجنى ١٢٢، ١٢٣، والمغني ١/ ٢١٤، ٤٦٦، وشرح شواهده ١/ ٤٦٣، والهمع ٥/ ٢٢٥، ٢٣٢، والخزانة ١/ ٣٣٢، و٣/٢٢٤ و ١١/ ٦.

اللَّه يغفرْ لك[1].

الثالث: أن تكون ظاهرةً، وذلك في ما عدا ما ذُكر. ولأجلِ هذا قال أبو علي: « **وحرف الجزاء**[2] »، يريد « إنْ »، ولم يقل: وحروف الجزاء؛ لما ذكرته من أنَّها مُتَضَمِّنتُها. واللَّه أعلم.

فصل

[قال][3] « **فإن ثَنَّيتَ الفاعِلَ في الفعل المُضارِعِ المَرْفُوعِ، أَلحَقْتَه لِعَلامَةِ التَّثْنِيَةِ أَلِفًا، ولِعَلامَةِ الرَّفْعِ نُونًا مَكْسُورَةً**[4] ».

اعلم أن النَّحْويِّين اختلفوا في هذه الألف:

فذهب أبو عثمان المازني[5] إلى أنها علامةٌ للتثنية، وأنها حرفٌ[6]، والفاعلُ

(١) والجواب هنا مجزوم بـ « إن » المحذوفة مع فعل الشرط، والتقدير في نحو « أطع اللَّه يغفر لك »: أطع اللَّه فإنك إنْ تطعه يغفر لك، قال سيبويه (٣/ ٩٣): « وإنما انجزم هذا الجوابُ، كما انجزم جواب « إن تأتني » بـ « إن تأتني »، لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ « إنْ تأتني » غيرُ مستغنيةٍ عن (آتك) ».
وللجرجاني كلام نفيس، قال: « ولو حملت الكلام على ظاهره، أَحَلْتَ، لأجل أنَّ الأمر بالإتيان لا يكون موجبًا الإكرام، وإنّما يوجب ذلك الإتيان. ولو كان جَزْمُ « أكرمك » بنفس « ائتني » على مايَظُنُّه من لا خبرة له بهذا العلم، لوجب أنْ يُقال: إنَّ المعنى في قولك: « ائتني أكرمك »: « إنْ آمُرْك بالإتيان أكرمْك ». انظر: المقتصد ٢/ ١١٢٤.

(٢) الإيضاح ٢٤.

(٣) زيادة مني.

(٤) الإيضاح (٢٤): « ألحقت ». والمقتصد (١/ ١٧٢): « وللرفع » مكان: ولعلامة الرفع. وشرح العكبري ٢/ ١٥٨.

(٥) بكر بن محمد المازني، شيخ المبرد، صاحب « التصريف » الذي شرحه ابن جني. انظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين ٦٦ - ٧٢، وإنباه الرواة ١/ ٢٤٦.

(٦) مذهب المازني في: ابن يعيش ٧/ ٨٨، وشرح التسهيل ١/ ١٢٣.

يكون مضمرًا، ويكون ظاهرًا: فإذا كان مضمرًا كانت العلامةُ لازمةً. وإذا كان ظاهرًا، كان الأَكثرُ أَلّا تَلْحق، بخلاف علامة التأنيث؛ لأنَّ التثنيةَ غيرُ لازمةٍ للاسم، والتأنيثَ لازمٌ، فتقول: الزيدان يضربان، فالفاعل عنده مُضْمَرٌ، والألفُ عنده علامةٌ لتثنيةِ ذلك الضمير، بمنزلة التاء في قولك: « هند قامت »، فإنها علامةٌ للتأنيث، والفاعلُ مضمر، وهما لازمان.

فإنْ قلتَ: يضربان الزيدان[1]، فالفاعل « الزيدان »، والألف علامة للتثنية، بمنزلة التاء في: « قامت هند »، والأكثر أنْ تقولَ: يضربُ الزيدان، ولا تُلْحِقُ الفعلَ علامةً لتثنية الفاعل. ورأيت من المتأخرين [٧٥] من يرتضي ذلك، ويقدِّمه على غيره[2].

وذهب سيبويه - رحمه اللَّه - إلى أن هذه الألفَ تكونُ اسمًا، وتكون

(١) هذا ما يطلق عليه: لغة « أكلوني البراغيث »، وهي لغة منسوبة إلى طيِّئ وأزدشنوءة وبني الحارث بن كعب. وقال المرادي: « هي لغة ثابتة خلافًا لمن أنكرها »، وحمل بعض النحويين موضعين من القرآن عليها [المائدة ٧١، والأنبياء ٣]. وتكلم بهذه اللغة الرسول الكريم ﷺ: « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »، وهي لغة ضعيفة عند كثير من النحويين، وما ورد عليها يؤولونه. انظر: الكتاب ١/ ١٩، ٢٠، و ٢/ ٤٠، ٤١، و ٣/ ٢٠٩، ومعاني الفراء ١/ ٣١٦، والأصول ١/ ٧١، ١٣٦، ١٧٢ و ٢/ ٨٢ ، ٣٤٦، ٣٤٧، وكتاب الشعر ٢/ ٤٧٣، والمسائل المنثورة ٧٢، وسر الصناعة ٢/ ٦٢٩، والمقتصد ١/ ١٧٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٠٠، ونتائج الفكر ١٦٦، وإيضاح القيسي ١/ ٤٩٦، وشرح العكبري ٢/ ١٦٢، ٢٥٣، وابن يعيش ٣/ ٨٧ و ٧/ ٧، والبسيط ١/ ٢٨٤، ٢٨٦ و ٢/ ٦٩٢، ٦٩٤، ٦٩٥، ٧٠٧، وشرح أبيات المغني ٦/ ١٣٢، والخزانة ٥/ ٢٣٤ و ٧/ ٣٤٦.

(٢) لعله يريد: السهيلي، فقد جعل ألف التثنية وواو الجمع في نحو « أكلوني البراغيث » حروفًا لحقت، حرصًا على البيان، وتوكيدًا للمعنى، ولم يؤولها، كما فعل بعض النحويين. انظر: نتائج الفكر ١٦٦.

حرفًا[١] ، فإذا قلتَ : الزيدان يضربان ، فالألف فاعلةٌ ، وهي الضميرُ الذي أُسْنِدَ إليه الفعل ، وصِيغَ ؛ لِيُخْبَرَ به عنه ، فإذا قلتَ : يضربان الزيدان ، فالألف حرفٌ ، وعلامة للتثنية ، ونَظَّرَهَا بالتاء في : « قلتُ » و« قالت » ، فالتاء في « قلت » اسمٌ ، وهي في « قالت » حرفٌ . وعلى هذا أكثر النحويين . وإذا أَمكن أن تُجْعَلَ الألفُ ضميرًا ، فهو أولى مِنْ أنْ يُتَكَلَّفَ إضمارٌ . والله أعلم .

ومن النَّحْوِيِّين من ذهبَ إلى أنَّ هذه الألفَ اسمٌ في كُلِّ حالٍ[٢] ، فقالَ في « يضربان الزيدان » : هو بمنزلة : ضربته زيد ، وأخوه منطلقٌ عمروٌ ؛ الجملة خَبَرٌ مُقَدَّمٌ[٣] ، والأصلُ : الزيدان يضربان ، كما كان الأصل : زيدٌ ضربته ، وعمرٌو أخوه منطلقٌ . وقلةُ « يضربان الزيدان » ، وكثرة « أخوه منطلقٌ زيد » يدلُّ على فسادِ هذا القولِ .

والذي يظهر لي من كلام أبي علي مذهبُ المازنيّ ؛ لأنه قال : « **أَلْحَقْتَ[٤] لعلامةِ التثنيةِ ألفًا** » .

ثم قال : « **وَلِعَلامَةِ الرَّفْعِ نُونًا[٥]** » .

---

(١) الكتاب ١/ ١٩، ٢٠.

(٢) نسب المالقي هذا إلى غير البصريين . رصف المباني ١٨.

(٣) أو تكون الألف ضميرًا ، والاسمُ الظاهرُ بدلًا منها ، وهذا مذهب الفراء . وقال المرادي : « وهذان تأويلان صحيحان في ما سمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة . وأما أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح ، لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب » . انظر : معاني القرآن ١/ ٣١٦، وابن عصفور ١/ ١٦٧، والجنى ١٩٨.

(٤) يلاحظ أنه قال هنا : « ألحقت » ، وقال في مطلع الفصل : « ألحقته » ، والأولى هي الواردة في الإيضاح ، والمقتصد .

(٥) تتمة العبارة : « مكسورة » . (الإيضاح ٢٤) . وفي المقتصد (١/ ١٧٢) : وللرفع . وأبو علي =

اعلم أنَّ الفاعلَ إذا كان ضميرًا متصلًا فإنه يصير مع فعلها كالشيء الواحد . فإذا قلت : يضربان ، وأَلْحَقْتَ الألَف ، صارت مع الفعل كالشيء الواحد ، فوجب لذلك أن ينتقلَ الإعرابُ عنها ، ويصيرَ في الآخِرِ ؛ لأنَّها صارت وسطًا ، والإعرابُ لا يكونُ إلّا في الأواخِرِ . ولا يصحُّ أن ينتقلَ إلى الألف ؛ لأنَّها لو انتقلَ إليها الإعراب ، لوجب حذفها للجزم ، كما حذفت الألفُ في : لم تَخْشَ . فلَمَّا زالت الحركةُ من الفعل ، جعلوا عوضًا منها[١] النون ، فوَجَبَ لذلك ألّا تلحقَ مع الجازم ؛ لأنَّ الجازم يُذْهِبُ الحركةَ ، فصار في الجزم : لم يذهبا ، وفي الرفع : يذهبان . ثم حُمِلَ النَّصْبُ على الجزم ؛ لأَنَّ « يضربان » بمنزلة « الزيدان » ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما قد لَحِقَه[٢] ألفٌ دالَّةٌ على التثنية ، وإن اختلفا في الدلالة ، وبعد الألف في كل واحد منهما نون . وكُسِرَت النُّون هنا ، لِتَجْرِيَ مَجْرَى النون في « الزيدان » . وكما ناسبوا بين النونين في الحركة ، أرادوا أنْ يناسبوا بين « يضربان » و« الزيدان » في أنْ يكونَ له حالان ، وقد كان « الزيدان » وما أشبهه ؛ نصبه محمولٌ على خفضه ، والخفض في الأسماء نظيرُ الجزم في الأفعال ، فجُعِلَ نصبُ هذا الفعل كجزمه ،

= يدخل بهذا في إعراب الأفعال الخمسة ، وهي معربة ، وليس لها حروف إعراب ، على المختار ، بل إن إعرابها هو اختلاف حالها في الرفع عنه في النصب والجزم ؛ في الرفع تثبت النون ، وفي النصب والجزم تحذف . انظر : اللباب ٢/ ٢٧.

(١) فالنون إذن نائبة عن الضمة الإعرابية . وزعم الأخفشُ أنَّ هذه النون دليلُ إعراب مُقَدَّر ، قال ابن مالك : « وهو ضعيفٌ ؛ لأن الإعرابَ مُجْتَلَبٌ للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والنون وافية بذلك ، فادِّعاءُ إعرابٍ غيرها مدلول عليه بها مردود ؛ لعدم الحاجة إليه ، والدلالة عليه » . شرح التسهيل ١/ ٥١.

(٢) كذا ، ولعل الأنسب : « لحقته » ، لمناسبة « دالّة » ، التي جاءت بعدها .

فقالوا : لن يضربا[1] .

ثم قال : « **وإن جَمَعْتَه في الفعلِ المضارعِ المرفوعِ ، أَلْحَقْتَ لِلْجَمْعِ واوًا ، ولعلامةِ الرَّفْعِ نُونًا مَفْتُوحَةً**[2] »

الكلام في هذه الواو على حسب ما تقدَّم في الألف :

فمَن قال في الألف : حرفٌ على كُلِّ حال ، قال : هذه الواوُ علامةُ الجمعِ في كل حال . ومَن قال : إنها اسمٌ ، قال في الجمع كذلك . ومن فَرَّق على حسب ما ذكرتُه من مذهب سيبويه فَرَّقَ هنا[3] .

وكذلك هذه النون ، الكلام فيها كالكلام في النون [٧٦] في التَّثْنِيَة . وفُتِحَتْ هذه حملًا على نون الجمع المذكر السالم ، كما كُسِرَتْ نونُ « يضربان » حملًا على نونِ التَّثْنِية . واللَّهُ أعلم .

فصل

قال : « **فإنْ كانَ هذا الفعلُ لِمُخاطبٍ مُؤَنَّثٍ ، أَلْحَقْتَهُ لِعَلامَةِ التَّأْنِيثِ ياءً مَكْسُورًا ما قَبْلَها**[4] » .

---

(١) انظر فضل تفصيل عن اختيار النون لتكون علامة الإعراب ، والرد على عدم جعل الحروف قبل النون حروفَ الإعراب في : إيضاح الزجاجي ٧٣ - ٧٥، وشرح التسهيل ١/ ٥١.

(٢) الإيضاح ٢٤. وفي المقتصد (١/ ١٧٢) : فإنْ ، و « الجمعَ واوًا لعلامة الرفع نونًا مفتوحةً » . وهو تخليط ، فالعبارة فيها إحالة ، وكان أولى بالمحقق أن يختار « للجمع » من نسخة (ج) ، ويزيد [و] قبل « لعلامة » .

(٣) انظر : ص ٢٤٩، ٢٥٠، وحواشيهما .

(٤) الإيضاح ٢٤. وفي المقتصد : « ألحقت » مكان « ألحقته » .

اختلف النحويون في هذه الياء[1] :

فذهب سيبويهِ إلى أنَّها ضميرٌ ، وأنها الاسمُ الذي أُسْنِدَ إليه الفعلُ ، ونَصَّ على ذلك في : « باب وجوه القوافي في الإنشاد » ، فقال : « وقد دعاهم حذفُ ياء « يقضي » إلى أَنْ حَذَفَ ناسٌ كثيرٌ الياء التي هي علامةُ المُضْمَرِ[2] » ، وأَنْشَدَ قَوْلَ عَنْتَرَةَ بنِ شَدّاد[3] :

* يا دَارَ عَبْلَةَ بالجِواءِ تَكَلَّمْ[4] *

يريد : تكلمي .

وقَوْلَ ابنِ لَوْذان[5] :

---

(١) عرض المؤلف للاختلاف في : البسيط (١/ ٢٠٦، ٢٠٧) ، وزاد ثمة اعتراضات وانفصالات .

(٢) سيبويه (٤/ ٢١١) : وقد دعاهم حذف ياء « يقضي » إلى أنْ حَذَفَ ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمر . ولم تكثر واحدة منهما في الحذف ككثرة ياء « يقضي » لأنَّهما تجيئان لمعنى الأسماء ، وليستا حرفين بُنيا على ما قبلهما ، فهما بمنزلة الهاء في :

* يا عَجَبًا للدَّهْرِ شَتَّى طرائِقُهْ *

(٣) شاعر فارس ، عَدّه ابن سلام (١/ ١٥٢) في الطبقة السادسة من فحول الجاهليين ، من أصحاب المعلَّقات ، وهو أحد أغربة العرب الثلاثة (أمهاتهم سوداوات) . انظر ترجمته وأخباره في : الخزانة ١/ ١٢٨، ١٢٩.

(٤) من الكامل . وعجزه :

* وعِمِي صَبَاحًا دارَ عَبْلَةَ واسْلَمْ *

عبلة : محبوبة عنترة . الجواء : واد في ديار عبس وأسد . عم صباحًا : تحية ، و « عم » كأنها محذوفة من « نعم » ، من النعمة . والشاهد : حذف الياء من « تكلمي » ، للوقف . والبيت في : الديوان ١٨٧، والكتاب ٢/٢٦٩ و ٤/ ٢١٣، وشرح أبياته ١/ ٥١٧، وشرح الشافية ٢/ ٣٠٦، وشرح شواهدها ٢٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٠، والخزانة ١/ ٦٠ و ٦/ ١٦٩.

(٥) خُزَز بن لَوْذان ، شاعر جاهلي ، يقال إنه قبل امرئ القيس ، و « خزر » في الأصل : ذكر الأرنب . وحكى البغدادي عن الصغاني أن البيت موجود في ديوان عنترة . انظر : الخزانة ٦/ ١٩٠.

كَذَبَ العَتِيقُ وماءُ شَنٍّ بارِدٌ إن كُنْتِ سائِلَتِي غَبُوقًا فاذهبْ[1]

يريد : فاذهبي . وإنَّما جعلوا الياءَ ، وهي اسمٌ ، مِثْلَها ، وهي زائدةٌ . ويروى البيتُ الأخيرُ لعنترة .

وذهبَ أبو الحسن[2] إلى أنَّها علامةُ التأنيث بمنزلة التاءِ في : « قامت » . وأنا أُبيِّنُ ، إن شاء اللّه ، مَأْخَذَيْهما :

فاستدلَّ من ذهب إلى الأَوَّل بأن الياءَ لم تُوجَدْ علامةً للتأنيث ، وإنَّما علامةُ التأنيث : الأَلفُ ، والتاءُ .

واستدلُّوا أيضًا بأنَّها لو كانت علامةَ تأنيث لَثَبَتَتْ عند لحاق ضمير التثنية ، كما تثبت التاء في : قامتا ؛ ألا ترى أنَّك تقول : الهندان قامتا ، وتقول : أنتما يا هندان تضربان ، فتسقط ، ولو كانت علامة التأنيث ، لَوَجَبَ أنْ تقولَ : أنتما تضربيان .

---

(١) من الكامل . يُرْوى : كذب العتيقَ . وعليه فـ « كذب » اسم فعل أمر بمعنى احزَمْ . العتيق : ما قَدِم من التمر . الشن : القربة البالية ، تفضُل الجديدة ببرودة مائها . الغبوق : ما يشرب وقت العشي . اذهبي : انطلقي فلن أُقَدِّمَك على الفرس في إعطاء اللبن . ويروى : فاذهبي . وعليه فلا شاهد . والبيت في : ديوان عنترة ٢٧٣، وتخريجه في ص ٣٤٩، وفي : الكتاب ٤/٢١٣ (لخزز) ، وهو أيضًا في : سر الصناعة ٢/ ٥٢١، والصاحبي ٦٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٩٧، واللسان (كذب ، عتق ، نعم) ، والخزانة ٦/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٢.

(٢) يعني الأخفش ، وهو مذهب المازني أيضًا (الجنى ٢٠٥) ، وقال المالقي : والنحويون كلُّهم يخالفون له (كذا) - أي الأخفش - لأنهم يزعمون أنها اسم ، وهو الصحيح . ورد القول بحرفيتها من وجوه ، هي : ثبوتها مع تاء المضارعة ولو كانت حرفًا لاجتمعت علامتا تأنيث ، وعدم جواز حذفها مع بعض المؤنث ، وعدم اجتماعها مع ألف التثنية ، (ذكره المؤلف) ، وعدم وجود فعل مضارع فيه علامة تأنيث مختصة ، فيقاس عليه هذا . (رصف المباني ٤٤٤، ٤٤٥) . وانظر أيضًا : شرح التسهيل ١/ ١٢٤.

واستدلَّ أبو الحسن بأن المؤنثَ في باب الضمير موافق للمذكَّر في الكمون والظهور ، فمتى ظهر المؤنث ، ظهر المذكر ، ومتى استترَ أحدُهما ، استتر الآخر ، وأنت تقول : أنت يا زيدُ تضرب ، فيستترُ الفاعل في المذكر ، فيجب أن يَسْتَتِرَ في المؤنث ، فصَحَّ بذلك أنَّ الياء ليست ضميرًا ، فلم يَبْقَ إلا أن تكون دَالَّةً على تأنيثه .

والأقربُ ما ذهب إليه سيبويه - واللّه أعلم - ؛ لأنَّ الخروجَ من جهة واحدةٍ أَوْلَى من الخروج من جهتين[1] ، مع ما في ذلك من دَعْوَى الإضمار .

ويُعْتَذَر عما اعترض به أبو الحسن بأن يقال : لَمَّا لم يَقْدِروا على إلحاق علامةِ التأنيث الفعلَ دلالةً على تأنيث الضمير ، أَبرزوه ، وفي غير هذا الموضع قَدَرُوا على إلحاق علامة التأنيث ، فبقِي الضمير مستترًا ، كما كان في المذكَّر .

ويظهرُ من كلام أبي علي في هذا الموضع أنَّ مذهبَه مذهبُ أبي الحسن ، ونَصَّ في « باب التأنيث » على أَنَّ علامةَ التأنيث الألفُ ، والتاءُ ، وأَبْطَلَ أنْ يكونَ غيرُهما علامةً للتأنيث[2] . وهناك يُسْتَوْعَبُ الكلامُ في هذا ، إن شاء اللّه .

ثم قال : « **وللرَّفْعِ نُونًا مَفْتُوحَةً** »[3] .

لَمّا كانت الياء ضميرًا ، وصارتْ بمنزلةِ الألفِ والواو في « يضربان » و« يضربون » ، جرى عليها حكمٌ [٧٧] واحدٌ ، فنُصِبَتْ ، كما جُزِمَتْ ، وإنما

---

(١) يريد أن الاعتذار عن دليل أبي الحسن أولى من الاعتذار عن دليلي القائلين بالاسمية .

(٢) قال : « وعلامة التأنيث علامتان : الألفُ ، والتاءُ التي تُبدل منها في الوقف الهاء » . الإيضاح ٢٩٧.

(٣) الإيضاح ٢٤، والمقتصد ١/ ١٧٣.

جُعِلَ نصبُ هذا كجَزْمِهِ بالحَمْلِ على « يضربان » و« يضربون » ؛ لأنَّ « يضربان » نظيرُه في الأسماء « الزيدان » ، و« يضربون » نظيره في الأسماء « الزيدون » ، وليس لـ« تضربين » نظيرٌ في الأسماء .

وأما رفعُ « تضربين » بالنون ، وجزمها بحذف النون ، فمِنَ الوَجْهِ الذي رُفع « يضربان » « ويضربون » . وجُزما بحذفها ؛ لأنَّ حركة الإعراب ذهبت من الآخر عند لَحاقِ هذه الياء ، ولم ينتقل الإعرابُ إليها ؛ لأنَّه لو انتقل إليها الإعراب لحُذفت في الجزم ، كما حُذِفَ آخرُ « يرمي ، ويقضي » وما أشبهها ، والفاعل لا يُحذف ، فذَهَبَت الحركةُ من الكلمة ، وجُعِلَتِ النونُ عوضًا منها ، فلَزِم أنْ تثبتَ في الرفع ، وتُحْذَفَ في الجزم ، ثم حُمِلَ النَّصْبُ على الجزم ، كما حُمِلَ نصبُ « يضربان ، ويضربون » على جَزْمِهما . واللّه أعلم .

فصل

قال : « **فإنْ كانَ الفِعْلُ لجَماعَةٍ مُؤنَّثٍ ، قُلْتَ : أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ**[1] » .

يريد : ضميرَ جماعةٍ مؤنثٍ ، فحَذَفَ المضاف ، وبيَّنَ مُراده بالمثال ، ولأنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى الجمعِ الظاهرِ فإنَّه يُعرب ما لم تَلْحَقْه النونُ الخفيفةُ والنونُ الشديدة .

اعلم أنَّ الفعلَ المعربَ إذا أُسْنِد إلى ضمِيرِ جماعةِ المؤنَّثِ ، وهو النون ، فإنه يُبْنَى ، وإنما فُعل به ذلك ؛ لما يَطْرأُ عليه من شبه الفعل الماضي[2] إذا لَحِقَتْه هذه النون .

(١) الإيضاح ٢٤، والمقتصد ١/ ١٧٩.

(٢) انظر: المقتصد ١/ ١٧٩، ١٨٠، واللباب ٢/ ٢٨.

ووجه الشبه أن الفعل الماضي استحقَّ الحركةَ بوقوعه موقع المعرب من الأسماء ، وموقع المعرب من الأفعال . فإذا لَحِقَتْ هذه النونُ وجب تسكينُ آخِره ؛ لأنَّ الفاعل إذا كان ضميرًا مُتَّصلًا يصير مع فعله كالشيء الواحد . فلو لم يُسَكِّنُوا لتوالى في كلمة واحدة أربعُ مُتحركات ليس الآخِرُ علامةَ تأنيث ، وهذا لا يُوجد في كلام العرب ؛ لا في اسمٍ ولا في فعلٍ .

ولم يُسَكِّنُوا الوَسَطَ ؛ لأنَّ به معرفةَ وزنه ، ولا الأَوَّلَ ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لاحتاجوا إلى حرفٍ متحرِّكٍ يُبْتَدأُ به ، فسَكَّنُوا الآخِرَ ، فقالوا : ضَرَبْنَ .

وبهذا يُعلَّلُ جميعُ ما سكَنَ من الفعل الماضي عند لحاق الرفع ، نحو : ضربتُ ، وضربتَ ، وما أشبهَ ذلك .

وكذلك الفعلُ المضارع ، هو متحرِّكٌ بحركة الإعراب ، فإذا لحقتْه هذه النونُ زالَ الإعراب من الآخِرِ ؛ لأنَّه صار وسطًا من أجل لحاقِ الضميرِ المرفوع ، والضميرُ المرفوعُ يصيرُ مع فعله كالشَّيْءِ الواحِدِ ، والإعرابُ لا يكون وسطًا ، فلما زالَ الإعراب سَكَنَ ما كان متحركًا ، فصار « يضربن » بمنزلة « ضربن » ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما فعلٌ لَحِقَهُ ضميرٌ واحدٌ ، سَكَنَ منه لِلَحاقِهِ ما كان مُتَحَرِّكًا .

وقد كان الفعل المضارع أصلُه البناء ، وإنَّما أُعْرِب ؛ لشِبْهِهِ بالاسم من جهة العموم والاختصاص ، على حسب ما تَقَدَّم ، فأن يُرْجَعَ إلى أصله - بشبهه بفعلٍ مثله من وجهين - أقربُ وأَيْسَرُ . واللّه أعلم .

[٧٨] ثم قال : « **لِأَنَّها عَلامَةُ جَمْعٍ**[1] » .

(١) الإيضاح ٢٤، والمقتصد ١/ ١٧٩.

الكلامُ فيها كالكلامِ في الألفِ والواوِ ؛ في « يضربان » و« يضربون » :

فمن جعلهما حرفين ، جعلَ هذه النُّونَ حرفًا[1] . ومن جَعَلَهما ضميرين ، جَعَلَ هذه النُّونَ ضميرًا[2] . ومن فَرَّق فيهما ، فَرَّق هنا[3] .

فإذا قلت : يضربْنَ الهندات ، فعلى مذهب سيبويه ؛ هي علامةُ جمعٍ ، و« الهندات » فاعل . وإذا قلتَ : الهندات يضربن ، فالنُّونُ اسمٌ .

والمازني يَجْعَلُها حرفًا مطلقًا ، ويقول : الفاعلُ مضمرٌ .

ومنهم من جعل النون اسمًا في الموضعين ، وجعل « الهندات » إذا تأَخَّر يُراد به التقديمُ ، قال[4] :

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ[5] *

---

(١) هو المازني . انظر : ص ٢٥٤، ح ٣.

(٢) هم غير البصريين . انظر : ص ٢٥٤، ح ٣.

(٣) هو سيبويه . انظر : ص ٢٥٠، ح ١.

(٤) الفرزدق .

(٥) من الطويل . والبيت كاملًا :

وَلَـكِـنْ دِيـافِيٌّ أَبُـوه وأُمُّـهُ   بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

قاله ضمن قصيدة يهجو بها عمرو بن عفراء الضَّبِّيّ . دِياف : من قرى الشام ، أو الجزيرة ، تُنسب إليها الإبل والسيوف . حوارن : مدينة . السَّليط : الزيت . والشاهد : أن النون في « يعصرن » علامة تأنيث ، والفاعل : أقاربه . أو تكون النون ضميرًا ، وهي فاعل ، و « أقاربه » مبتدأ ، خبره مقدَّم « يعصرن » .
والبيت في : الديوان ٥٠، والكتاب ٢/ ٤٠، وابن السيرافي ١/ ٤٩١، والخصائص ٢/ ١٩٤، والنكت ١/ ٤٥٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٠١، وابن بري ٣٣٦، وإيضاح القيسي ١/ ٤٩٥، وابن يعيش ٣/٨٩ و ٧/ ٧، واللسان (سلط) ، والهمع ٢/ ٢٥٧، والخزانة ٢/٣٨٦ و ٣/ ٢٩٢، ٣٣٤ و ٤/ ٥٥٤. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٥٨٣ ، ٧٧٧ ، ١٠٣٢) . كما استشهد به في : البسيط ١/ ٢٦٩، ٥٨٤ و ٢/ ٧٠٧، ١٠٧٧، والملخص ١/ ١١٢، ٣٠٦.

مسألة[1]

تقولُ : الزيدون يغزون ، والهندات يغزون ، اللفظُ واحدٌ ، والتأويل مختلفٌ .

فالواو في « يغزون » من قولك : « الزيدون يغزون » ضميرٌ ، والنون علامة الرفع ، ولام الكلمة محذوفة ، حُذِفت ؛ لالتقاء الساكنين ، والأَصلُ : يغزوون ، بمنزلة « يقتلون » ، فاستُثْقِلت الضمةُ على الواو ، فحذُفت فقيل : يغزون ، فوزنُه على هذا « يَفْعُونَ » .

وأما الواو في « يغزون » من قولك : الهندات يغزون ، فلامُ الكلمة ، والنون فاعلةٌ ، التقديرُ : يَفْعَلْنَ ، كما تقول : الهندات يَقْتُلْن .

وإنْ أَدْخَلتَ الناصب أو الجازم ، تَبَيَّنَ الفرقُ بينهما ، فتقولُ : الزيدون لن يغزوا ، والزيدون لم يغزوا ، وتقول : الهندات لن يغزون ، والهندات لم يغزون ، قال اللَّه – سبحانه –: ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾[2] .

وكذلك « تغزون » بالتاء ، يكونُ على وجهين : إنْ كان للمذكر ، فالواوُ فاعلةٌ ، والنون علامة الرفع . وإن كان لمؤنَّث ، فالواوُ لامُ الكلمة ، والنُّونُ فاعلةٌ .

---

(١) انظر هذه المسألة أيضًا في : اللباب ٢/ ٢٩، وشرح التسهيل ١/ ١٢٦، ١٢٧.

(٢) البقرة ٢٣٧. وقال الفراء في معانيه (١/ ١٥٥) : ﴿ إلا أن يعفون ﴾ بالنون ، لأنه فعل النسوة ، وفعل النسوة بالنون في كل حال ، يُقال : هن يضربن ، ولن يضربن ، ولم يضربن ، لأَنَّك لو أسقطت النون منهن للنصب أو الجزم ، لم يَسْتَبِنْ لهنَّ تأنيث . وقال النحاس (إعراب القرآن ١/ ٣٢٠) : ﴿ إلا أن يعفون ﴾ في موضع نصب بـ« أنْ » ، وعلامة النصب فيه مُطَّرَحة ، لأنه مبنيّ .

مسألة

تقول : أنت يا هندُ تَرْمِين ، وأنتنَّ يا هنداتُ ترمين .

فأما « ترمين » في المسألة الأولى ، فمعربٌ ، والنونُ علامة الرفع ، والياء فاعلةٌ ، على مذهب سيبويه ، وعلامةٌ للتأنيث على مذهب أبي الحسن[1] .

أما « ترمين » في المسألة الثانية ، فالنونُ فاعلةٌ ضميرٌ ، والياءُ لامُ الكلمة ، بمنزلة الباء في « يضربن » ، ولامُ الكلمة الأولى محذوفةٌ ؛ لالتقاء السَّاكِنَيْن ، التقديرُ : تَرْمِيِينَ ، فاستُثْقِلَت الكسرةُ ، فحُذفت ، ثم حُذفت الياءُ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَين .

وأما « يرمين » بالياء ، فلا يكونُ إلا مبنيًا ، وتكون النون فاعلةً ، والياءُ لام الكلمة ؛ لأن الياء التي للمخاطبة لا تلحق إلا مع التاء ، قال زهير :

مَتَى تَأْتِيه تَأْتِي لُجَّ بَحْرٍ تَقَاذَفُ في غَوَارِبِهِ السَّفِينُ[2]

فالياء فاعلةٌ ، وحذفُ النُّونِ علامةُ الجزم ؛ لأَنه يخاطب مؤنثًا ؛ ألا تراه قال قبلَ هذا :

فَقِرِّي في بلادكِ إنَّ قومًا متى يَدَعُوا بلادَهُمْ يَهُونُوا

---

(١) انظر : ص ٢٥٤ ، ٢٥٥.

(٢) من الوافر . يمدح سنان بن أبي حارثة . لُجّ البحر : معظمه ، ضربه مثلًا لممدوحه في كثرة عطائه ، ووصف البحر بأنه يجيش لِعظمه ، فتتقاذف السفن فيه . والغوارب : الأمواج . وليس البيت في النسخة المعتمدة في الديوان (بشرح ثعلب) ، ولذلك فقد أثبته المحقق في الحاشية (ص ١٩٢) ، نقلًا عن إحدى النسخ ، ونقل معه شرح الأعلم له .

أو انتجعي سِنانًا حيث أمسى[1] ....

مسألة

تقول : أنتِ يا هند تَخْشَيْنَ ، وأنتنَّ يا هنداتُ تَخْشَيْنَ .

فأما « تخشين » في المسألة الأولى ، فمعربٌ ، والنونُ علامة الرفع ، والياءُ فاعلةٌ ، أو علامةٌ ، على ما تقدَّم ، والأصلُ : تَخْشَيِينَ ، ثم انقلبتْ أَلِفًا لتحرُّكِها [٧٩] وانفتاحِ ما قبلَها ، ثم حُذفت ؛ لالتقاءِ الساكنين ؛ لأنَّ « تخشى » بمنزلة « تسمع » ، وكما تقول : أنتِ يا هندُ تسمعين ، يجبُ من جهةِ القياس أن تقولَ : أنتِ يا هندُ تخشين ، لكنَّه أُعِلّ ، كما تقدَّم .

وأمّا « تَخْشَيْنَ » في المسألة الثانية فالنونُ فاعلة ، والياءُ لامُ الكلمةِ ، وهو مبنيٌّ للحاقِ جماعةِ النسوة ، فالياءُ هنا بمنزلةِ العينِ في « أنتن يا هندات تسمعن » .

وأما « يخشين » بالياء فلا يكونُ إلا لجماعةِ المؤنَّثِ ، والنون فاعلةٌ ، والياءُ لامُ الكلمة ، كما تقول : هن يَسْمَعْن .

اعلم أنَّ الفعل المضارعَ إذا كان بالهمزة أو بالنون فلا يلحقُه ضميرٌ . وإذا

---

(١) عجزه :

* فإنَّ الغيث مُنْتَجَعٌ مَعِينُ *

يروي : « فحِلِّي » بدل « فَقِرِّي » ، ومعنى الكلمتين : انزلي وأقيمي . انتجعي سنانًا : اطلبي خيره . معين : غزير ظاهر ، يقول لبني تميم بعد أن فخر عليهم : أقيموا في بلادكم ، ولا تتعرضوا لغزونا ، فتهونوا ، واطلبوا سنانًا ، فهو كالغيث المعين ، مَنِ انتجعه أصاب من خيره . والبيت « فانتَجعي ...» من الزيادات أيضًا مثل « متى تأتيه تأتي ...» ، انظر : الديوان ١٩٢.

كان بالياء فيلحَقه ضميرُ التثنية ، وضميرُ الجمع المذكَّر ، ونونُ جماعة المؤنث . وإذا كان بالتاء – والتاء للخطاب – فيلحقُه ضميرُ التثنيةِ ، وضميرُ جماعةِ المذكرِ ، ونونُ جماعة المؤنث ، وضميرُ المخاطبةِ المؤنَّثةِ ، وهو الياء . وإذا كان بالتاء – والتاءُ للتأنيث – فيلحقُه ضميرُ التثنية خاصَّةً .

وما لَحِقَه من الأفعال المضارِعَةِ نونُ جماعةِ النسوةِ بُني ، وما لَحِقَه ماعداها من الضمائر يُرْفَع بالنون ، ويُنْصَب ويُجْزَم بِحَذْفِها .

فصل

قال : « **وإذا كانَ آخِرُ الفِعْلِ ياءً ، أوْ وَاوًا ، أوْ ألِفًا**[1] » .

اعلم أن الفعل الذي آخِرُه ياءٌ ، أو واوٌ ، فيه ثلاثُ لغات :

أَفْصَحُها : أن تَسكُنَ الياءُ والواوُ في الرفع استثقالًا للضمة ، وتظهرَ الفتحةُ فيهما في النصب ، وتُحْذَفا في الجزم ؛ لِيخالفَ الجزمُ الرفعَ ؛ لأنَّ الجزمَ حذفٌ وإسقاطٌ ، فهو مُضادٌّ للحركة ، والرفعُ والنصبُ في الأصل إنما يكون بالحركة ، وكَرِهوا موافقةَ الجزمِ الرفعَ . وأما موافقةُ النصبِ الجزمَ في « يضربان » ، فقد مضت عِلَّتُه[2] .

واللُّغة الثانية : أَنْ يَجْرِيا مَجْرَى الصَّحيح[3] ، فيقُال : زيد يرميُ ، فتظهرُ الضَّمَّةُ في الرفع ، وتَسْكُنُ الياءُ في الجزم[4] ، قرأ قنبل : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي

(١) الإيضاح ٢٥، وفيه : واوًا أو ياء أو ألفًا . والمقتصد ١/ ١٨١، وشرح العكبري ٢/ ١٦٩.

(٢) انظر : ص ١٧٢، ١٧٣.

(٣) انظر : شرح العكبري ٢/ ١٤٦، ١٧١، والهمع ١/ ٥٣، ٥٤.

(٤) قصر الجمهور إسكان الياء في الجزم على الضرورة . وأجازه بعضهم في الكلام ، وجعله لغة . انظر : الهمع ١/ ٥٢.

وَيَصۡبِرۡ ﴾[1] ، فيمكن أنْ يكونَ على هذه اللغة[2] ، وهو الأظهرُ . والله أعلم .

ويُمكنُ أَنْ يكونَ على قوله[3] :

فاليومَ أَشْـــرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إثمًا من اللّه ولا واغِلِ[4]

واللُّغةُ الثالثة : أَنْ يَجْرِيا مَجْرى ما آخِرُه ألفٌ ، فتسكنُ الياءُ والواو في الرفع والنصب ، وتُحْذفان في الجزم .

وفصحاءُ العرب يرجعون إلى هاتين اللغتين عند الاضطرار ، قال[5] :

(١) يوسف ٩٠. وقرأ بهذه القراءة (بياء في الوصل والوقف) ابنُ مجاهد على قنبل ، ونصَّ على أنها قراءة ابن كثيرٍ وَحْدَه . أما الباقون فقرأوا بغير ياء في وصل ولا وقف . السبعة ٣٥١، والإتحاف ٢/ ١٥٣.

(٢) يرى سيبويه أن الجزم بحذف الحركة المقدرة ، وتَبِعَها حرفُ العلة في الحذف تفرقةً بين المرفوع والمجزوم (الكتاب ١/ ٣١٥) . وذهب بعضهم إلى أن ﴿ يتقي ﴾ في الآية مرفوعٌ ، و « من » موصولة ، والفعل صلتها . واعتُرِض بعطف ﴿ ويصبر ﴾ مجزومًا . انظر : الدر المصون ٤/ ٢١٢، ٢١٣.

(٣) امرؤ القيس بن حُجْر الكِنْدي .

(٤) من السريع ، قاله بعد أن أخذ ثأر أبيه ، وتحلَّل من نذره ألَّا يشرب خمرًا حتى يثأَر . يروى : « فاليوم أُسقَى » ، « فاليوم فاشْرَب » على الأمر لنفسه . وعليه فلا شاهد . استحقب : اكتسب . الواغل : الداخل على القوم في شرابهم ولم يُدْعَ . والشاهد : إسكان الباء من « أشرب » في الوصل . وحذف الإعراب مما أجازه قوم من النحويين للشاعر إذا احتاج إليه ، وقال القزاز : « وهذا لا يكاد يوجد عند أكثرهم في كلام ، ولا شعر » . والبيت من شواهد سيبويه (٤/ ٢٠٤) ، وهو في : الاشتقاق ٣٣٧، وإصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، والمحتسب ١/ ١٥، ١١٠، والخصائص ١/ ٧٤ و ٢/ ٣١٧، ٣٤٠ و ٣/ ٩٦، وما يجوز للشاعر ٢٢٥، والنكت ١/ ١٤٥ و ٢/ ١١١٨، وابن بري ٢٥٦، وابن يعيش ١/ ٤٨، والمقرب ٢/ ٢٠٥، ورصف المباني ٣٢٧، والخزانة ١/ ١٥٢ و ٣/ ٤٦٣ و ٤/ ١٠٦، ٤٨٤ و ٨/ ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥.

(٥) قيس بن زهير العبسي ، شاعر ، جاهلي ، فارس ، سَيِّدُ قومه ، داهيةٌ يُضْرَب به المثل ، فيقال : أَدهى من قيس . أدرك الإسلام ، فأسلم ، ثم ارتدَّ . انظر ترجمته وأخباره في : شرح أبيات المغني ٢/ ٣٥٦ - ٣٦١، والخزانة ٨/ ٣٧٢.

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنبـــاءُ تَنْمِي ... بما لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ؟[1]

جاء على هذه اللغةِ للضَّرورة[2].

فصل

قال: «والمَبْنِيُّ مِنَ الأَفْعالِ على ضَرْبَيْـنِ[3]».

هذا الفصلُ قد مضى الكلام فيه، وأنَّ الماضِيَ بُنِيَ على حركته؛ لوقوعه موقعَ المُعْرَبِ من الأسماء، وخُصَّ بالفتح؛ لخِفَّة الفتحة، وبَنَوْهُ على الحركة؛ ليكون له بذلك مَزِيَّةٌ على صيغة الأمر؛ لأنَّها لم تقع موقع المعرب من الأسماء،

---

(١) من الوافر. تَنْمِي: تَكْثُرُ. اللبون: ذات اللبن من الشاء والإبل. بنو زياد: بنو زياد بن سفيان العبسي: الربيع وعمارة وقيس وأنس. والمقصود بـ «لبون»: أم الربيع التي كانت تركب على راحلتها، فأخذها قيس بدرع كان أعارها للربيع. يروى: ألم يأتك، ألا هل أتاك. وعلى هاتين الروايتين يسقط الشاهد. والبيت من شواهد سيبويه (٣/ ٣١٦)، قال: «وكما أنشدنا من نثق بعربيته: ألم يأتيك ... فجعله حين اضطر مجزومًا من الأصل»، أي بحذف الحركة لا الحرف. ويجوز أن تكون الياء محذوفة، والياء الثانية نتيجةُ إشباع الكسرة. وهي لغة.
وانظر البيت أيضًا في: معاني الفراء ٢/ ١٨٨، ٢٢٣، والنوادر ٢٠٣، والأصول ٣/ ٤٤٣، والجمل ٤٠٧، والحلبيات ٨٥، والعضديات ٣٣، وكتاب الشعر ١/ ٢٠٤ و ٢/ ٤٤٠، والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٦، وسر الصناعة ١/ ٨٨ و ٢/ ٦٣١ وإفصاح الفارقي ١٧٠، وما يجوز للشاعر ١٥٨، والحلل ٤١١، والإنصاف ١/ ٣٠، وابن يعيش ٨/ ٢٤ و ١٠/ ١٠٤، والممتع ٢/ ٥٣٧، والجنى ١١٢، ورصف المباني ١٤٩، والمغني ١/ ١٤٦ و ٢/ ٥٠٦، والهمع ١/ ١٧٩ وشرح الشافية ٣/ ١٨٤، وشرح العكبري ٢/ ١٧٢ والخزانة ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢ و ٩/ ٥٢٤.

(٢) نسب سيبويه هذه اللغة لأعرابي من كليب، وقال أبو علي: وزعم سيبويه أن أعرابيًا من أفصح الناس من كليب أنشد لجرير.. انظر: الكتاب ٣/ ٣١٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٠٤.

(٣) الإيضاح ٢٩.

إلا أنَّ الكوفيِّين ذهبوا إلى أنَّ صيغةَ الأمر مختصرَةٌ من الأمرِ باللام[1]، فإذا قلت: [٨٠] اضرب، فأصلُه: لِتَضْرب، ثم حُذفت التاء اكتفاءً بالخطاب، فحُذِفت اللامُ؛ لزوال حرفِ المضارعة، فبَقِيَت الضَّادُ ساكنةً، فاجتُلِبَتْ لها أَلِفُ الوصل. واستدلُّوا على ذلك بأمرَيْن:

أحدهما: حذفُ الفاء من «عِدْ»، وما جرى مجراه.

والآخر: حذفُ اللام من «ارم»، وما أشبهه.

فقالوا: «لِيَعِدْ»، وحُذفت الفاءُ من المضارع؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، ثم حُمِل على الياء جميعُ حروفِ المضارعة، فلما حُذفت الياءُ ولامُ الأمر، بقي «عِدْ».

وكذلك «ارم»، أصلُه: لِتَرْمِ، فحذُفت اللام للجازم، فلما حذُفت التاءُ، ولامُ الأمر بقي «ارم»، محذوفَ اللام[2].

وأما البصريون فذهبوا إلى أنَّ صيغة الأمر مبنيةٌ على السكون - كما ذكرتُ - واستدلُّوا بأن حرفَ المضارعة لم يجئ قَطُّ محذوفًا في كلامِ العرب. وكذلك الجازمُ - وهي هنا لامُ الأمر - ولم تُحْذَف إلا في الشعر[3]، فادَّعى

---

(١) وعليه فهو معرب مجزوم. انظر رأيهم وحججهم في: الإنصاف ٢/ ٥٢٤ - ٥٤٩ (المسألة ٧٢)، وابن يعيش ٧/ ٦١، والهمع ١/ ٢٦، ٢٧. وانظر أيضًا كلام المؤلف في: البسيط ١/ ٢٢٤، والملخص ١/ ١٤٨.

(٢) احتجُّوا أيضًا بأن الأصل في الأمر للمواجَه: لتفعل، كقولهم في الأمر للغائب: ليفعل، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجَه، وجرى على ألسنتهم أكثرَ من الغائب، استثقلوا مجيء اللام، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف، ولم يُزل حذف اللام عن أصلها ولا أُبطل عملها. ولهم أدلّة أخرى، انظرها في: الإنصاف ٢/ ٥٢٤ - ٥٤٩ (المسألة ٧٢)، وابن يعيش ٧/ ٦١.

(٣) مِنْ حَذْفِها في الشعر: =

الكوفيون في هذا الذي كَثُرَ في كلام العرب واستمرَّ أمرين: أحدهما لا نظير له البتة[1]، والآخر لا نظيرَ له، إلا في الشعر[2]. وهذا لا ينبغي أنْ يُرْتَكَب.

وأما حذفُ الفاء من «عِدْ» واللام من «ارم»؛ فلأنه بمعنى «لِتَعِدْ» و«لِتَرْمِ»، فلَمَّا كان المعنى واحدًا، أَجْرَوْه مُجراه، وحَذَفوا من صيغة الأمر ما حذفوا من الفعل[3]. ولهذا نظيرٌ؛ ألا ترى أن «يعد» حُذفت منه الفاء؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، ثم حُملت حروفُ المضارعة على الياء؛ لِتَجْرِيَ مَجْرًى واحدًا. وكذلك «أُكْرِم»، الأصل «أُأَكْرِمُ»، فحُذِفَتِ الهمزةُ؛ لاجتماع همزتين، ثم حُمل سائر حُروفِ المضارعة على الهمزة، فقيل: نُكرم وتكرم ويكرم[4]. فقد صَحَّ بما ذكرتُه أن الأقربَ في صيغة الأمرِ أن يُدَّعى فيها أنَّها بِنْيَةٌ على حِدَة، وليست مختصرةً من الفعل المضارع[5]. واللَّه أعلم.

= مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ   إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالا

وقال سيبويه (٣/ ٨): «واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، وكأنهم شبهوها بـ «أن» إذا عملت مضمرة».

(١) يريد: حذف حرف المضارعة.

(٢) يريد: حذف لام الأمر.

(٣) هذا رَدُّ البصريين على الكوفيين الذين استدلُّوا بحذف حرف العلة في «ارم» ونحوه على أنه مجزوم بلام مقدرة، وقالوا: إنه محمول على «لم يرم» ونحوه. انظر: الإنصاف ٢/٥٢٤ - ٥٤٩ (المسألة ٧٢).

(٤) كان القياس قلب الثانية واوًا كما في «أويدم»، لكن الكلمة خُفِّفت بحذف الثانية لكثرة الاستعمال، ثم حُملت أخواتها من «تؤكرم ويؤكرم» عليها، وإن لم يجتمع همزتان. انظر: شرح الشافية ٣/ ٥٩، ٦٠.

(٥) انظر: البسيط ١/ ٢٢٤.

بـاب

التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ[1]

الاسم لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع إلا بشروط خمسة:

أحدها: أنْ يكون الاسمُ مفردًا. فإن سَمَّيْتَ رجلًا بجملة، نحو «تأبط شرًّا»، أو بجار ومجرور، والجار على حرف واحد، نحو «بزيد» و«لعمرو»، أو بحرف عطف ومعطوف، نحو «وعمرو»، أو بحرفين، نحو «إنما»، و«كأنما»، أو مبتدأ وخبر، نحو «زيد قائم»، فإنه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع[2]، ولكنَّك تقول: رأيت رجلين؛ اسمُ كلِّ واحدٍ منهما «تأبط شرًّا»، أو «بزيد»، أو «إنما»، وما أشبهَ ذلك.

الثاني: أن يكون الاسمُ مُعْرَبًا، فإنَّ الاسمَ المثنى يَلْزَمُه الإعرابُ؛ لأنَّ علامة التثنية لا بُدَّ أنْ تَتَغَيَّرَ بالعوامل، وما في الاسم من موجب البناء، وهو تَضَمُّن الحرف أو مضارعته، تَمْنَعُ من ذلك. وأما «اللذان» و«ذان»، فجاءا على طريقة التثنية، وليسا تثنيةً[3]. وسيأتي الكلامُ في هذا في موضعه، إن شاء اللَّه.

(١) الإيضاح ٢١، والمقتصد ١/ ١٨٣، وشرح العكبري ٢/ ١٧٥.

(٢) لأنَّ التثنية لابد من أن تُغَيَّر بالعوامل، والإعرابُ لا يدخل الجمل. انظر: البسيط ١/ ٢٤٥.

(٣) «الذي» ونحوه: مَبْنِيٌّ، لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الصلة والعائد. «وذا» ونحوُهُ مبنيٌّ، لأنه مُبْهَم يقع على كل شيء، وإن كان معرفة، لحضور ما يقع عليه. وكان القياس في الذي: اللذيان، إلا أنها لما كانت مبنية لم يكن لها حظ في التحريك، فلم يفتح قبل علامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فاجتمع ساكنان، فحُذف الأول منهما. انظر: البسيط ١/ ٢٨١، ٣٠٨، وابن الناظم ٨٢.

الثالث : التنكير ، ولا تُثنى المعرفة حتى تُنكَّر . والدليلُ على ذلك أنَّ العلم لا تدخله الألف واللام[(١)] ، فإذا ثُنّي دخَلَاه . فلو بَقِيَ على تعريفه لَمَا أمكن [٨١
دخولُ الألفِ واللام عليه ؛ لأن الاسم لا يُعَرَّف من جهتين . وأما « الضاربان » و« الرجلان » ، فلم يُثنَّيا بعد دخول الألف واللام ، وإنَّما دخلت الألف واللام على الاسم بعدما ثُنّي ، فقيل : رجلان وضاربان ، ثم دخلت الألفُ واللام . وأما « ذان واللذان » وما أشبههما ، فليست بتثنيةٍ ، وإنَّما هي جاريةٌ مَجْراها[(٢)] . وسيأتي الكلامُ في هذا في موضعه[(٣)] ، إن شاء اللّه .

الرابع : اتفاقُ اللفظين ؛ لأنَّ الأصلَ في التثنية والجمع العطفُ ، ثم إنَّ العرب تختصرُ ذلك ، فتَسْتَغْني باللَّفظ الواحد عن اللَّفظ الآخَر مع زيادة تلحقه[(٤)] ، وذلك قولك : زيدان وعمران ورجلان ، والأصل : زيد وزيد ، ثم استغنوا باللَّفظ الواحد عن الآخر بزيادة ألحقوها أحدَهما ، فلا يمكنُ ذلك إلَّا مع اتفاق اللفظين . وأما العُمَران - وهم يريدون أبا بكر وعمر - والقَمَران - وهم يريدون الشمس والقمر - فلاستوائهما وتشابههما صارا كاللذين أسماؤُهما

---

(١) فلا تقول في « زيد » : « الزيد » مثلًا . فإذا قلت : « زيدان » ، فقد نَكَّرْتَ « زيد » ، وجعلتَه مثل « رجل » ، ثم ثنيتَه . فإذا أردتَ تعريفهما قلت : الزيدان . انظر : البسيط ١/ ٢٤٦.

(٢) انظر : ح ٣ في ص السالفة .

(٣) انظر : التكملة ٢٣٣، ٢٣٤ « باب تثنية الأسماء المبهمة وجمعها » ، وهو من أبواب الجزء الثالث المفقودة من الكافي (نسخة الحمزاوية) .

(٤) الجرجاني : « اعلم أن التثنية والجمع يُقصد بهما الاختصار والإيجاز ، فكان الأصل أن يقال : جاءني زيد وزيد ، إلا أنهم رأوا ذلك يطول ... فكان يجب أن يقال : زيد وزيد وزيد ، إلى ما يطول جدًا ، فقالوا : الزيدان والزيدون ، فجعلوا الألف والواو عوضًا عن ضم الاسم إلى الاسم ، فحصل المعنى مع اختصار اللفظ » . المقتصد ١/ ١٨٣.

واحدة[(١)] .

الخامس : الاتفاق في الدلالة ، فتقول : عينين[(٢)] ، وأنت تريد عينين باصرتين ، أو عينين من ماء ، ولا تقول : عينان ، وأنت تريد العينَ الباصرة وعينَ الماء . وكذلك « العيون » تريد ثلاثًا مختلفة مِمَّا يقعُ عليه اسمُ الواحدة[(٣)] .

فإذا صَحَّ ما ذكرتُه ، فنرجع للفظ أبي علي .

قوله : « **لا يَخْلُو الاسْمُ المُثَنَّى** »[(٤)] .

يريد : لا يخلو الاسمُ الذي تُريد تثنيتَه ، كما قال اللّه - سبحانه -: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾[(٥)] ، المعنى : فإذا أردتَ أن تقرأ القرآن[(٦)] . وكذلك قوله - تعالى -:

---

(١) قال في البسيط (١/ ٢٤٥) : « لا تفعل هذا - يريد تثنية المختلفين في اللفظ - حتى تقدر فيهما الاتفاق ، فـ « القمران » ، كل واحد منهما قمر .. ولم يقولوا : « الشمسان » ، لأن القمر مذكر والشمس مؤنثة ، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غُلِّب المذكر ، لأنه الأصل ، والتأنيث فرع وثان » .

(٢) « عينين » كذا . وحقُّه أن يقول : « عينان » ، على الحكاية ، فلا معنى لنصب « عينين » هنا ، ولعله تحريف .

(٣) تأتي التثنية للمختلفَيْن في الدلالة في كلام المولّدين بقرينة تدل عليه ، على طريق الاستحسان ، لا على أنه من كلام العرب . ويرى ابن مالك أنه لا يُشترط الاتفاق في الدلالة ، قال في شرح التسهيل (١/ ٥٩، ٦٠) : « وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه . والأصح الجواز ، لأن أصل التثنية والجمع العطف ، وهو في القبيلين جائز ، باتفاق ، والعدولُ عنه اختصار ، وقد أوثر استعماله في أحدهما ، فلْيَجُزْ في الآخر قياسًا ، وإن خيف لَبْسٌ أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله » . وانظر : البسيط ١/ ٢٤٦، ٢٤٧، والهمع ١/ ١٤٣.

(٤) الإيضاح ٢١. وفي المقتصد (١/ ١٨٣) ، وشرح العكبري (٢/ ١٧٥) : « الاسم المثنى لا يخلو » .

(٥) النحل ٩٨.

(٦) هذا مذهب الجمهور من القراء والعلماء . وأخذ بظاهر الآية - فاستعاذ بعد أن قرأ - من الصحابة : أبو هريرة ، ومن الأئمة : مالك وابن سيرين ، ومن القُرّاء حمزة . (البحر المحيط ٥/ ٥١٧، والدر المصون ٤/ ٣٥٨) . ورَدَّ العكبري الظاهر ، فقال : المعنى فإذا أردت القراءة ، وليس المعنى : إذا فرغت من القراءة . انظر : التبيان ٢/ ٨٠٦.

﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾[1] ، المعنى – والله أعلم –: أردنا إهلاكها[2] ، ولا يبقى اللَّفْظُ على ظاهرِه ؛ لِأَنَّ الاسم الذي ثُنِّي واستقرَّ له ذلك لا تَلْحَقُه في الرفع ألفٌ ونون ، وفي النصب والخفض ياءٌ ونونٌ ، بل بهاتين العلامتين صار الاسمُ مثنى .

فصل

قال : « **فإنْ كان مرفوعًا لَحِقَتْه أَلِفٌ ونونٌ**[3] » .

اختلف النَّحْويون في حرف التثنية ، وفي إعراب المثنى[4] :

فذهب سيبويه – رحمه الله – في أوَّل الكتاب إلى أنَّ الذي أُلحق علامةً

---

(١) الأعراف ٤.

(٢) إنما كان المعنى كذلك ، لأن مجيء البأس يعقبه الإهلاك ، ولا يُتَصَوَّر العكس . قال أبو حيان : « فلا بد من تجوّز ؛ إما في الفعل بأن يراد به : « أردنا إهلاكها » أو « حكمنا بإهلاكها فجاءها بأسنا » . وإما أن يختلف المدلولان بأن يكون المعنى : أهلكناها بالخذلان وقلة التوفيق ، فجاءها بأسنا بعد ذلك . وإما أن يكون التجوز في « الفاء » ؛ بأن تكون بمعنى « الواو » ، وهو ضعيف ، أو تكون لترتيب القول فقط ، فكأنه أخبر عن قرى كثيرة أنه أهلكها ، ثم قال : فكان من أمرها مجيء البأس » . وقال الفراء : « إنّ الإهلاك والبأس يقعان معًا .. وإن شئت كان المعنى : وكم من قرية أهلكناها ، فكان مجيء البأس قبل الإهلاك ، فأضمرت (كان) » . وقيل : « الفاء ليست للتعقيب ، وإنما هي للتفسير » . انظر : معاني القرآن ١/ ٣٧١، والبحر المحيط ٤/ ٢٦٩، والدر المصون ٣/ ٢٣٣.

(٣) الإيضاح ٢١، والمقتصد ١/ ١٨٣.

(٤) انظر الخلاف في إعراب المثنى والجمع الذي على حَدِّه في : المقتضب ٢/١٥١ – ١٥٣ وإيضاح الزجاجي ١٣٠، والخصائص ٣/ ٧٣، وسر الصناعة ٢/٦٩٥ وما بعدها ، والمقتصد ١/١٨٧ – ١٩٠، والإنصاف ١/٣٣ – ٣٩ (المسألة ٣) ، وأسرار العربية ٥١، وشرح العكبري ٢/١٨١ – ١٨٥، واللباب ١/١٠٣ – ١٠٥، والتبيين ١٠٣، وابن يعيش ٤/ ١٣٩، والمقرب ١/ ٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٤، وشرح التسهيل ١/ ٧٣، ٧٤، ورصف المباني ٢١، والارتشاف ١/ ٢٦٤، والهمع ١/ ١٤٧، ١٤٨. وانظر أيضًا : البسيط ١/١٩٧ – ٢٠٢.

للتثنية حرفُ المدِّ واللِّين[1] ، وهو الذي أُلْحِق علامةً للجمع . وفَرَّقت العرب بينهما بانفتاح ما قبل حرف اللِّين ، جعلوا ما قبلَه في التثنية مفتوحًا ، وجعلوا ما قبلَه في الجمع غيرَ مفتوح .

ثم جعلوا في التثنية ألفًا مع عامل الرفع ، وياءً مع عامل الخفض ، ثم حملوا النَّصْبَ على الخفض[2] . وكان القياسُ أن يكونَ مع عاملِ الرفع واوًا ؛ لأنَّ الضمةَ من الواو ، ومع عامل النصب ألفًا ؛ لأنَّ الفتحة من الألف ، ومع عامل الخفض ياءً ؛ لأنَّ الكسرة من الياء ، فكان القياس أنْ يكون : جاءني الزيدَوْن ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدَين ، لكنهم قلبوا الواو ألفًا ، وجعلوه مثل[3]

---

(١) سيبويه (١/ ١٧، ١٨) : « اعلم أنك إذا ثَنَّيت الواحد ، لحقتْه زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب ... وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين » ، وقال مثل ذلك في الجمع ، ويقصد بقوله « حرف الإعراب » أنها كالدال في « زيد » والألف في « عصا » ، أي أن الإعراب مُقَدَّر عليها . هذا مذهب سيبويه وجماعة من أصحابه . ويرى بعض أصحابه أن حروف المد واللين اللاحقة للتثنية والجمع حروف إعراب ، ولكن لا يُقَدَّر عليها إعراب . انظر كلام المؤلف في : البسيط ١/ ١٩٧، والمقتضب ٢/ ١٥٣، وإيضاح الزجاجي ١٣٠ وما بعدها ، والتبيين ١٠٣، وابن يعيش ٤/ ١٣٩.

(٢) مذهب سيبويه أن حروف المد هي حروف الإعراب . وفَسَّر المالقي ذلك بأنها حروف يَحُلُّ فيها الإعراب ، إلا أنه لا يظهر ولا يُقَدَّر . ونقل العكبري أن أصحاب سيبويه اختلفوا ، فقال بعضهم : فيها إعراب مقدر ، وقال آخرون : ليس فيها تقدير الإعراب . ونسب المؤلف إلى سيبويه مذهبًا آخر يأتي بعد ، مفاده أن المثنى والجمع على حَدِّه معربان بالانتقال وعدمه . وهو مذهب الجَرْمي . ونقل الأنباري أن بعضهم زعم أن مذهب سيبويه أن حروف المدِّ هي الإعراب نفسه ، وقال إن ذلك ليس بصحيح . انظر : الكتاب ١/ ١٧، ١٨، ورصف المباني ٢١، واللباب ١/ ١٠٣، والإنصاف ١/ ٣٣.

(٣) نقل في البسيط (١/ ٢٠١) قول صاحب « الكراسة » : استُعْملت الضمة ومجانسها في الإعراب ، والكسرة ومجانسها ، والفتحة ولم يستعمل مجانسها وهو الألف ، فأرادوا أن يوفوا حَقَّ الفتحة في استعمال مجانسها . ومن كلامهم « ياجل » في « يَوْجَل » . وعَلَّق : « وهي لغة فاشية ، فقلبوا الواو في التثنية ألفًا ، فقالوا : الزيدان ، فالألف في الرفع منقلبة عن الواو ، كما كانت الألف في « ياجل » =

« ياجل » ، خيفةَ أنْ [٨٢] يلتبسَ بجمع المقصور ، نحو « جاءني المصطفَون » ، قال اللّه – تعالى –: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾[1] ، فصار في الرفع : جاءني الزيدان .

وأما في النصب ، فلم يجعلوه بالألف على القياس ؛ لأَمْرَيْن :

أحدهما : أنّ الرفع قد استحقَّ الألف ، فكرهوا مساواةَ النَّصبِ الرفعَ ؛ لأنَّ الرفعَ دليلُ العمد ، والنصبَ دليلُ الفضلات ، فأرادوا أن يساويَ الخفضَ ؛ لأن الخفض أيضًا إنما يكون في الفضلات .

الثاني : أنَّهم لو جعلوا التثنيةَ في النصب ألفًا ، لانبغى أن يكونَ الجمعُ الذي على حَدٍّ ما في النَّصْبِ أيضًا بالألف ، والألفُ لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحًا ، فيَلْتَبِسُ الجمعُ بالتثنية .

فإن قلتَ : إن النُّونَ في التثنية تكون مكسورةً ، والنون في الجمع مفتوحةٌ ، فذلك مُفَرِّقٌ بينهما .

فالجواب : أن النون لا تثبتُ في الإضافة ، وتَسْكُن في الوقف ، فلم يكتفوا بحركة النون مُفَرِّقَةً ، فوجب لذلك أن يُجْعَل الجمعُ في النصب على حاله في الخفض . والتثنيةُ كذلك ؛ لأنَّهما على طريقةٍ واحدة . وهذا[2] هو مذهبُ أبي علي ؛ لأنه قال : « فإن كان مرفوعًا لحقتْه ألفٌ ونون » ، فلم يَجْعَل الألفَ لاحقةً إلا مع عامل الرَّفع ، ولم يجعلْها لاحقةً قبل العامل .

= منقلبةً عن الواو في « يوجل » ، فمن قال : الألف علامة الرفع ، ومذهبه هذا الذي ذكرته ، راعى اللفظ ولم ينظر إلى الأصل ، لأن الأصل لم يظهر قط » .

(١) آل عمران ١٣٩، ومحمد ٣٥.

(٢) يريد : مذهب سيبويه ، وهو أن حروف المد هي حروف الإعراب .

وكذلك الياءُ إنما وُجدت مع عامل النصب والخفض ، ولو كانت إحداهما هي التي جُعلت دالَّةً على التثنية ، لوُجدت قبل العامل . وهذا هو مذهب أبي القاسم[1] – رحمه اللّه – ؛ لأنَّه قال : « رفعُ الاثنين من الأسماء بالألف ، ونصبهما وخفضهما بالياء » . وهو الصواب ، واللّه أعلم ؛ لأنَّ الذي تشترك فيه الياءُ والألف ؛ منه فُهم التثنية ، وإنَّما فُهم من الألف الرفعُ ، ومن الياء النصبُ والخفض .

فإن قلتَ : كُلُّ لفظٍ له وجودٌ قبل التركيب ، ويحدث مع التركيب الإعراب ، فكيف كانت التثنيةُ قبل التركيب ؟ فإن قلتَ : كان الزيدان ، بألفٍ ، فقد ثَبَتَ أنَّ الألف هي دالَّةٌ على التثنية .

قلتُ : وجودها كان قبل التركيب : زيدٌ وزيدٌ ، فلما وَقَعَ التركيب اختصروا وأزالوا أحد الاسمين ، وألحقوا ما ألحقوا دليلًا على التثنية .

وذهب المازنيُّ إلى أن الألف هي التي أُلحقت علامةً للتثنية ، وكان بقاؤها مع العوامل دليلًا على الرفع ، وانقلابُها إلى الياء دليلًا على النصب والخفض[2] .

ويظهرُ هذا من كلام سيبويه في « أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف[3] » .

---

(١) الزجاجي . انظر : الجمل ٩.

(٢) هذا مذهب الجَرْمي . ونقل أبو حيان عن السهيلي نسبته إلى المازني ، فلعل المؤلف أخذ عنه ذلك ، ونسبه المؤلف للمازني أيضًا في البسيط (١/ ١٩٨). ومذهب المازني في المصادر هو مذهب الأخفش الذي يرى أنَّ حروف المد ليست حروف إعراب ، بل دالَّة عليها . واختاره المبرد ، وزعم أنه لا يجوز غيره . انظر : المقتضب ٢/ ١٥٣، ١٥٥، واللباب ١/ ١٠٣، والارتشاف ١/ ٢٦٤.

(٣) سيبويه (٣/ ٢٠٩) : « ومن قال : هذا مُسْلِمُون ، في اسم رجل ، قال : هذا ضَرَبُونَ ، ورأيت ضَرَبِين ...» .

والأوّل أحسن ؛ لأن حرف المعنى لا تغيره العواملُ في ذاته[1] ؛ لأن المحافظة على معنى التثنية أوجبُ من المحافظة على ما يُحدثه العامل ؛ لأنَّ ما يحدثه العامل يُفْهَم من التركيب في الأكثر ، فقلّما يقعُ فيه اللبس ؛ ألا ترى أن الأسماء المبنية والمقصورة والمنقوصة يُفْهَم منها أنها فاعلة ومفعولة بتركُّبها [٨٣] مع العوامل ، وإن لم يكن الإعرابُ ظاهرًا .

ثم قال : « **نحوُ : رَجُلان ، وفَرَسان ، وشَجَرتان ، وحَجَران ، وضَرْبَتان**[2] » .

كَثَّرَ المُثُل لِيُعْلَمَ أنَّ التثنيةَ تكونُ في الأسماء كلِّها على اختلاف أنواعها ، فأَتى بمثال من الحيوان العاقل ، ثم أَتى بمثال من الحيوانِ غير العاقل ، ثم أَتى بمثال من غير الحيوان إلَّا أنه مُتَغَذٍّ ، ثم أَتى بمثال من غير المتغذي ، فقال : « حجران » ، ثم أتى بمثال من غير الجوهر ، فقال : « ضربتان » .

وإنّما احتاج إلى التنبيه على هذا ؛ لأن الجمع الذي على حَدِّ التثنية – وهو الجمع بالواو والنون – لا يكون إلا لمن يَعْقِل ، فاحتاج إلى الإعلام بمخالفة التثنية الجمعَ في هذا .

ثم قال : « **وإنْ كانَ مَجْرُورًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، لَحِقَتْه بدلَ الألِفِ ياءٌ**[3] » .

اعترض بعضُ الناس هذا ، فقال : كيف تكون الياءُ بَدَلَ الألف ، والياءُ تدلُّ على غير ما تدلُّ عليه الألفُ ؛ لأنَّ الألف تَدلُّ على الرفع ، والياءَ تدلُّ على

---

(١) استدلَّ العكبري على صحة مذهب سيبويه – (حروف المد هي حروف إعراب) – بخمسة أوجه ، غير ما ذكره المؤلف ، انظرها في : اللباب ١/ ١٠٣، ١٠٤.

(٢) الإيضاح ٢١، والمقتصد ١/ ١٨٣.

(٣) الإيضاح ٢١، والمقتصد ١/ ١٨٣.

النصب والخفض ؟

وهذا الاعتراضُ ضعيفٌ ؛ لأنَّ الياء واقعةٌ في الموضع الذى كانت فيه الألف ، ويقع بعدها ما كان بعد الأَلف ، وهو النونُ ، على حالها ، فقال لذلك : « بدلها[1] » . واللّه أعلم .

فصل

قال : « **والنُّونُ مَكْسُورَةٌ**[2] » .

كُسِرت النون ؛ لِيُفَرَّقَ بينها وبين النون في الجمع[3] ، ولولا طلبُ الفرق بينهما ، لكان الأقيسُ أنْ تكونَ مفتوحة ؛ لأن لغة المُتَّبِعين عند التقاء الساكنين

---

(١) اعتراض ضعيفٌ حقًّا ، لأنه اعتراض لفظي ، لا يُسْمِنُ ولا يُغْني .

(٢) الإيضاح ٢١، وفيه : « فالنون » ، والمقتصد ١/ ١٨٣. والنون في الأصل ساكنةٌ على ما هو حكم كل زائد . وإنما حُرِّكت بالكسر لما يذكره بعد . وبعض العرب يفتح النون إذا وقعت بعد الياء . ونَسَب أبو علي ذلك إلى البغداديين ، يريد : الكوفيين . انظر : كتاب الشعر ١/ ١٢٤.

(٣) وليس للتخلص من التقاء الساكنين ، لِما يذكره بعد ، من أنَّ التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما ألفًا لا يوجب الكسر . وهو مذهب سيبويه ، وحَسّنه الشلوبين لأنَّ فيه مراعاة أمرٍ زائد على ما يوجبه التقاء الساكنين ، ولأنهم يحركون عند الالتقاء بحركة أقربِ المتحركات في نحو : « انطلْقَ » في تخفيف « انطَلِقْ » ، فكيف إذا زاد على حركة أقرب المتحركات إتباعُ الألفِ معه . ونسب الشلوبين لغير سيبويه القول بوجوب الكسر مع الألف لالتقاء الساكنين . وعَلَّق محقق شرح المقدمة الجزولية (١/ ٤١٣ – ٤١٦) : « لعله أراد الإشارة إلى مذهب الفراء » ، وأحال إلى معاني القرآن (١/ ١٤٩) . ويبدو أنه وهم ، فنصُّ الفراء على جواز الكسر ؛ لا وجوبه ، وهو مذهب سيبويه . وأضاف الجرجاني إلى القول بالفرق سببًا آخر ، هو أن النون وقعت بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، فلم يُستثقل فيه الكسر . وعلل العكبري الكسر بأمرين : أحدهما : أنه الأصل ، إذ هو خصيصة في الأسماء إعرابًا ، والثاني : أنه أقلُّ من الضم في الكلام ، فاختير لأنه أقل الحركات وجودًا . انظر التفاصيل في : المقتصد ١/ ١٩٢، وشرح العكبري ٢/ ١٩٣ – ١٩٤.

هي الأكثر، قال الله – سبحانه –: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾[1]، وقال سيبويه – رحمه الله –: وإذا رخمت[2] «إسحارّ[3]» – اسم رجل – قلتَ على لغة من نوى[4]: «يا إسحارَ» بفتح الراء؛ لأن الراء الآخِرةَ لَمَّا حُذفت للترخيم، بقيت الأولى ساكنةً غيْرَ مدغمة، وقبلها ساكنٌ، وهو الألف، فوَجَبَ التحريك؛ لالتقاء الساكنين، فحُرك بالفتح للإتباع[5].

ولو رُخِّم على لغة من لم ينوِ، لوجب أن تُضَمَّ الراء[6]، على حسب ما يأتي في «باب الترخيم»[7]، إن شاء الله.

وإنَّما فرّقوا بين النونين؛ لأن النون تابعةٌ لما قبلها من علامة الجمع وعلامة

(١) البقرة ٢٣٣. والشاهد في قوله: ﴿لا تُضَارَّ﴾ على قراءة نافع وعاصم وحمزة والكسائي، يريد: «لا تضارَرْ»، وهو في موضع جزم، أو تكون «لا تضارِرْ»، فأُدغمت الراء الأولى في الثانية، وفتحت الثانية إتباعًا لالتقاء الساكنين. وهكذا يُفعل في المضاعف إذا كان قبله فتح أو ألف. ويجوز كسر الراء على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. ولا يجوز الضم إلا أن تكون الكلمة في معنى رفع. انظر: معاني الفراء ١/ ١٤٩، ١٥٠، وتفسير القرطبي ٣/ ١٦٧.

(٢) الترخيم: حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة في النداء بشرائط. المقتصد ٧٩١/٢ وما بعدها.

(٣) «إسحارّ» – بفتح الهمزة وكسرها –: بَقْلٌ يُسَمِّن عليه المال، واحدته: إسحارة، بفتح الهمزة وكسرها أيضًا. اللسان والتاج (سحر).

(٤) لغة من نوى، يُقصد بها: لغة من ينوي المحذوف، وعليها يلزم أن يبقى ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون، كأنك لم تحذف. أما على لغة من لم ينو، فإنك تَبني ما بقي على الضم. انظر: ٢/ ١٥٦، ١٥٧ (الحمزاوية).

(٥) عبارة سيبويه (٢/ ٢٦٤، ٢٦٥): «وأما رجل اسمه «أسحارٌ»، فإنَّك إذا حذفت الراءَ الآخِرة، لم يكن لك بُدٌّ من أن تحرِّك الراء الساكنة، لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان. وحركته الفتحة، لأنه يلي الحرفَ الذي منه الفتحة، وهو الألف».

(٦) لأن الراء المحذوفة عند من لم ينوِ ساقطةٌ لفظًا وحكمًا، فلابُدَّ من ظهور حركة الإعراب على الاسم، كأَنه لم يدخله حذفٌ.

(٧) انظر: ٢/ ١٥٦، ١٥٧ (الحمزاوية).

التثنية، وهما مختلفان في أنفسهما، وفي ما قبلهما، ومتفقان في أنهما حرفا المد واللين، فأرادوا أنْ تكونَ النونُ التابعةُ على تلك الحالة، فخالفوا بينهما في أنفسهما، وفي ما قبلهما، وإن كانا متفقين في أن كل واحدة منهما النونُ، والله أعلم، فكان جَعْلُ النون في الجمع غيرَ مكسورة أولى؛ لأنك لو كسرت نونَ الجمع، لجاءت بعد ضمة في الرفع، وهذا مُسْتَثْقَلٌ، ولو ضممتَها لجاءت نونٌ بعد كسرة في النصب والخفض، وهذا مستثقل. ولم يمكنهم أن تكون في الرفع مضمومة، وفي النصب والخفض مكسورة؛ لأنهم قد أرادوا أن تكون على حالة واحدة في الرفع والنصب [٨٤] والخفض، فجعلوها مفتوحةً لذلك[1]، ثم كَسَروا النون في التثنية؛ لِيُفرِّقَ بينهما. والله أعلم.

والذي يظهر لي أن التثنية ليست بمنزلة: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾، ولا بمنزلة «يا إسحار» إذا رُخِّم على من نوى؛ لأنَّ ما قبل هذين ألِفٌ لازمةٌ لا تتغير، فوجَبَ لذلك أن تكون الراءُ مفتوحةً؛ لتناسِبَ حرَكتُها الألفَ.

وأما علامةُ التثنية، فليست الألفَ على ما تَقَدَّم، وإنَّما الألفُ تجيء مع عاملِ الرفع. وإذا أَتَوا بعامل النَّصب أو الخفض، كانت ياءً، فليست الألفُ بلازمة، فيلزم أن تكون النونُ مفتوحةً، فكان الكسرُ أولى؛ لأنه الأصلُ في التقاء الساكنين إذا تَعَذَّر التحريكُ للإتباع[2]. والله أعلم.

(١) الجرجـــاني: «فيُختار فيه – أي في نون الجمع – الفتح، ليعادل خفتُه ثِقَلَ الضمةِ والواو، والكسرةِ والياء». المقتصد ١/ ١٩٢. والعكبري: «وأما فتح النون فلئلا تقع الياء بين كسرتين، وفُتحت في الرفع لئلا تقع الكسرة بعد واو وضمة، فتجتمع أشياء مستثقلة». شرح الإيضاح ٢/ ٢٠٣.

(٢) لعلَّ هذه التفرقة بين «إسحار» و «تضار» ونحوهما، ونون التثنية، من عند ابن أبي الربيع، إذ لم أجدها في المصادر التي اطلعتُ عليها.

ثم قال : « **وما قَبْلَ الياءِ والألفِ مَفْتُوحٌ** »[1] .

بهذا فَرَّقَت العربُ بين علامة التثنية وعلامة الجمع ؛ بفتح ما قبلَ حرفِ التَّثنية[2] .

قال : « **فأما الاسمُ الـمَجْمُوعُ** »[3] .

اعلم أنَّ الجمع كُلَّه ؛ كان تكسيرًا أو جمع سلامة ، لابُدَّ فيه من الشروط الخمسة المذكورة في التثنية ، وهي : الإفراد ، والإعراب ، والتنكير ، والاتفاق في اللفظ ، والاتفاقُ في الدلالة[4] .

ثم إنَّ جمع التكسير أكثرُ ما يكون في الأسماء ، ويكون فيها مطلقًا ، ولا يكون في الصفة إلا قليلًا[5] ، على حسب ما يتبين في « جمع التكسير » ، إن شاء اللّه .

ثم قال : « **فجَمْعُ التَّكْسِيرِ يَشْمَلُ أولي العلم وغَيْرَهم** »[6] .

يريد أنَّ جمع التكسير يكونُ لمن يَعْقِل ، ولما لا يعقل ، وأنَّه في ذلك بمنزلة التثنية ، إلا أنَّ التثنية تكونُ في الأسماء كلِّها ، وفي الصفات كلها ، وجَمْع

---

(١) الإيضاح (٢١) ، والمقتصد (١/ ١٨٣) : وما قبل الألف والياء .

(٢) سيبويه (١/ ١٧) : « ويكون في الجر ياء مفتوحًا ما قبلها ، ليُفصلَ بين التثنية والجمع الذي على حَدِّ التثنية » .

(٣) أنظر : البسيط ١/ ٢٥٢، والملخص ١/ ١١٥، ١١٦.

(٤) انظر : البسيط ١/ ٢٥٢.

(٥) الإيضاح ٢١، والمقتصد ١/ ١٩٢.

(٦) الإيضاح ٢١ والمقتصد ١/ ١٩٢، وفي شرح العكبري (٢/ ١٩٦) : « فأما جمع التكسير فيشمل ...» .

التكسير يَقِلُّ في الصفات ، فلا يُجْمَعُ جَمْعَ تكسيرٍ مطلقًا إلا الأسماء . وسيأتي هذا في « باب الجمع »[1] .

فصــل

قال : « **وأمَّا جَمْعُ السَّلَامَةِ ، فهو الجَمْعُ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ** »[2] .

اعلم أنَّ جمع السلامة يكون في الأسماء ، ويكون في الصفات ، ويكون مذكَّرًا ، ويكون مؤنثًا .

فجمع السلامة المذكر يكون في الأسماء بشروطٍ ثلاثة زائدة على الشروط الخمسة المذكورة في التثنية[3] ، وهي :

أن يكون الاسم واقعًا على من يَعْقِل .

وأن يكون الاسم خاليًا من تاء التأنيث .

وأن يكون تنكيرُه من علمية ، نحو : زيد ، وعمرو ، وجعفر ، وما أَشْبَهَ ذلك .

وأما « طلحة » فلا يُجْمَع عند البصريين بالواو والنون لمكان التاء[4] ،

---

(١) انظر : التكملة ٣٩٨ (باب جمع التكسير) ، وهو من الأبواب المفقودة من الكافي (نسخة الحمزاوية) .

(٢) الإيضاح (٢١) : « فأما » . والمقتصد ١/ ١٩٢ . وجمع المذكر السالم يسمى : جمع السلامة ، وجمع التصحيح ، وجمعًا على حَدِّ التثنية ، وجمعًا على هجاءين ، أي أنه يكون في الرفع بحرف ، وفي الجر والنصب بآخر ، وأنه في الرفع بالواو ، وفي الجر والنصب بالياء . انظر : شرح العكبري ٢/ ١٩٨، ١٩٩، واللباب ١/ ١١٢، ١١٣.

(٣) انظر : شرح التسهيل ٧٦/١ - ٧٩.

(٤) عقد الأنباري مسألة تحدث فيها عن الخلاف في جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم . والخلاصة أن البصريين يمنعون ولهم حججهم ، وابن أبي الربيع يتابعهم ، وأنَّ الكوفيين يجيزون ، =

قال[1] :

نَضَّر اللَّهُ أعظُمًا دفنوها   بِسجِستانَ طلْحَةِ الطَلَحاتِ[2]

وكذلك « رجلٌ » لا يُجْمَع بالواو والنون ؛ لأنَّ تنكيرَه ليس من علمية ، وكذلك « داحس » اسم فرس ، لا يُجْمَع بالواو والنون ؛ لأنه واقعٌ على ما لا يعقل .

ويكون في الصفات بشروطٍ ثلاثة أيضًا :

أحدها : أنْ تكون الصفةُ خاليةً من تاء التأنيث .

الثاني : أنْ تكون الصفة لمن يعقل .

الثالث : أنْ يكون [٨٥] مؤنَّثُها قد جُمِع بالألف والتاء .

واحترز بهذا الثالث من « أَفْعَل » الذي مؤنثه « فَعْلاء » ، ومن « فَعْلان »

= ولهم أيضًا حججهم . كما أن ابن كيسان يجيز ، إلا أنه يفتح اللام فيقول « طَلَحون » ، حملًا على « أَرَضون » . انظر التفاصيل في : الإنصاف ١/ ٤٠ - ٤٤ (المسألة ٤) ، وشرح التسهيل ١/ ٧٩.

(١) عُبَيْد الله بن قيس الرُّقَيَّات .

(٢) من الخفيف ، يرثي به طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي ، أحد أجواد العرب ، وكان واليًا على سجستان ، وتوفي ٦٥هـ . يروى : « رحم » مكان « نضر » . ويروى : « طلحة » بالنصب والجر ، ولكل منهما أوجه . والشاهد : جمع « طلحة » على « طلحات » على القياس ، ولم يجمع جمعًا مذكرًا سالمًا حتى لا يضيع لفظ التأنيث في المفرد . ويستشهد به أيضًا على حذف « أعظم » وبقاء « طلحة » على جره من غير عطف ولا إضافة إلى مثل المحذوف ، وعلى « طلحة » بالنصب على أنه بدل من « أعظُم » ، ففيه إثباتٌ لبدل الكل من البعض . والبيت في : الديوان ٢٠ ، والمقتضب ٢/ ١٨٨ و ٤/ ٧ ، والتكملة ٤٦ ، والمسائل العسكرية ٢٣٨ ، وابن برهان ٢/ ٧٠٤ ، وابن بري ٢٩٤ ، والإنصاف ١/ ٤١ ، وإيضاح القيسي ١/ ٤١٨ ، وابن يعيش ١/ ٤٧ ، وتخليص الشواهد ٢٨ ، ورصف المباني ٢٩٧ ، ٣٤٨ ، والجنى ٦٠٥ ، واللسان والتاج (طلح ، نضر) ، والهمع ٥/ ٢١٦ ، والخزانة ٤/ ٤١٤ و ٨/ ١٠ ، ١٤ و ١٠/ ١٢٨ . واستشهد به في : البسيط ٢/ ٨٨١ .

الذي مؤنثه « فَعْلَى » ، فجميع الصفات الجارية على المذكر ، وعلى المؤنث تُجمع[1] بطريقتين مختلفتين : تُجْمَع بالواو والنون للمذكر ، وبالألف والتاء للمؤنث ، إلا « فعلاء أفعل » و « فعلان فعلى » ، فإنَّ المذكر لا يجمع بالواو والنون ، لا تقول : « أحمرون » ، ولا « سكرانون » ، والمؤنث لا يجمع بالألف والتاء ، لا تقول : « حمراوات » ولا « سكرايات » ، وأما قوله - تعالى -: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾[2] ، فإنها أُجريَتْ مُجرَى من يعقل ، فجُمعت جمعَه ؛ لأنها وُصِفَتْ بما لا يكون إلا لمن يعقل ، وهو السجود .

ثم قال : « **فإنَّهُ يَكُونُ في الأَمْرِ العامِّ لِأُولي العِلْمِ** »[3] .

احترز بهذا[4] من مثل ما أنشد سيبويه - رحمه الله -:

قد شَرِبَتْ إلَّا دُهَيْدِهِينا   قُلَيِّصاتٍ وأُبَيْكِرينا[5]

(١) زيادة مني .

(٢) يوسف ٤ . ومثلها قوله - تعالى - : ﴿ كُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ، وقوله - تعالى - : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ ، وقال الجرجاني : « وذلك أنَّ هذه الأفعال لما كانت من خصائص ما يعقل ، ثم أُسندت إلى النجوم وما أشبهها حتى كأنها يعقل ، أجْرَى عليها الواوَ والنون ، كما يَجْرِي على ما يعقل » . انظرْ : المقتصد ١/ ٢٠٠ .

(٣) الإيضاح (٢١) ، والمقتصد (١/ ١٩٢) : « ويكون » مكان « فإنه يكون » .

(٤) الإشارة إلى قوله : « في الأمر العام » .

(٥) رجز مجهول القائل . يروى : رَوِيتْ . والشاهد فيه كما قال سيبويه (٣/ ٤٩٥) : فكأنَّه حَقَّر « دَهادِه » ، فردَّه إلى الواحد ، وهو « دهداة » ، وأدخل الياء والنون ، كما تُدخَل في « أَرَضِين » و « سِنِين » ، وذلك حيث اضطُرَّ في الكلام إلى أن يُدخل ياء التصغير . وأما « أبيكرينا » فإنه جَمَعَ « الأَبْكُر » ، كما يُجمع « الجُزُر » و « الطُرُق » ، فتقول : « جُزُرات » ، و « طرقات » ، ولكنه أَدْخَل الياء والنون ، كما أدخلها في « الدُّهيدهين » . اهـ . والبيت في : الكتاب ٣/ ٤٩٤ ، والجمهرة ١٣٣٤ ، وكتاب الشعر ١/ ١٣٨ ، ١٥٠ ، وسر الصناعة ٢/ ٦١٨ ، وشرح التسهيل ١/ ٧٩ ، وشرح الشافية ١/ ٢٧٠ ، وشرح شواهدها ١٠٠ ، ورصف المباني ٤٣٠ ، واللسان (بكر ، يمن ، دهده ، علا) ، والخزانة ٨/ ٣٢ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ .

فقال: دهيدهينا، وأبيكرينا، و«الدَّهْدَاه»: حاشية الإبل. و«أُبَيْكر»: تصغير أَبْكُر؛ جمع «بَكْر»، و«البكر»: الفَتِيّ من الإبل.

وقد جاء: «أهلون»، قال اللَّه - سبحانه -: ﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا ﴾[1]. وهذا قليلٌ؛ لأن تنكُّرَ «الأهل» ليس من علمية، وكأنهم - واللَّه أعلم - لَحَظُوا فيه الصفة[2]. وهذا توجيهُ ما خرج عن القياس، وشَذَّ عن الطريقة.

فصل

قال: «**وهـٰذِهِ النُّونُ الَّتي تَقَعُ في أَواخِرِ [هذه][3] الأَسْماءِ المُثَنَّاة والمَجْمُوعَةِ بَدَلٌ من الحَرَكَةِ والتَّنوينِ اللَّذَيْنِ كانا في المُفْرَد**».

اختلف النحويون في هذه النون[4]: فمنهم من ذهب إلى أنَّها التنوينُ نفسُه[5]. ومنهم من ذهب إلى أنَّها عِوَضٌ من الحركة[6]. ومنهم من ذهب إلى

(١) التحريم ٦.

(٢) ابن مالك: «وأهل» غير مستوف لشروط هذا الجمع، إذ ليس علمًا ولا صفة ... لكنه استُعمل استعمالَ «يستحق» في قولهم: هو أهلُ كذا، وأهلٌ له، فأُجري مُجْراه في الجمع». انظر: شرح التسهيل ١/ ٨١، ٨٢.

(٣) زيادة من الإيضاح ٢٢، والمقتصد ١/ ١٩٣.

(٤) انظر تفصيل آرائهم في: البغداديات ٤٨٦، ٤٨٧، والمقتصد ١/١٨٧ - ١٩١، والتبيين ٢١١ - ٢١٤، وشرح العكبري ٢/١٨٦ وما بعدها، واللباب ١/١٠٥ - ١٠٩، وابن يعيش ١/ ١٤٠، ١٤١، وشرح المقدمة الجزولية ١/٤٠٥ - ٤٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٢، ١٥٣ والبسيط ١/ ٢٥٦، والارتشاف ١/ ٢٦٥، والهمع ١/ ١٦٣، ١٦٤.

(٥) لا نون غيرها. وإلى هذا ذهب الفراء، كما ذهب إلى أنها فارقة بين التثنية والمنصوب المنوَّن في الوقف. وأفسد العكبري قوله بأنها فارقة من أربعة أوجه. انظر: اللباب ١/ ١٠٦، ١٠٩، والارتشاف ١/ ٢٦٥.

(٦) هذا مذهب الزجاج، نسبه إليه أبو حيان في الارتشاف (١/ ٢٦٤). ورَدّه ابن مالك في شرح =

أنَّها عِوَضٌ من الحركة والتنوين[1]. وهذا - واللَّه أعلم - هو الصحيح، وذلك أنَّ العرب لما ثَنَّت الاسم، وجَمَعَتْه جَمْعَ السلامة، أَلحقتْه حرف المد واللين، وكان ساكنًا غير متحرك ولا منون، فصار الاسم المثنى والمجموع قد ضَعُفَ آخِرُه عن آخر المفرد؛ لأنَّ آخر المفرد كان متحركًا ومنونًا، وآخِرَ التثنية والجمع غَيْرُ متحرك ولا مُنَوَّن، فلما ضَعُفَ هذا الآخِر عن آخر المفرد، أَلْحَقُوه النونَ تقوية للآخِرِ؛ لِما ذَهَبَ منه من الحركة والتنوين، فصارت النون كأنها عِوَضٌ منهما إذْ لَحِقَتْ تقويةً لِما ذهب. ولما صارت النونُ كأنها عوض منهما، أعطوها حكم الحركة في موضع، وحكم التنوين في موضع، فأسقطوها عند الإضافة تغليبًا لحكم التنوين، وأثبتوها مع الألف واللام، تغليبًا لحكم الحركة. ولو أسقطوها في الموضعين لأهملوا حكم الحركة. ولو أثبتوها فيهما، لأهملوا حكم التنوين[2].

= التسهيل (١/ ٧٥)، قال: «وأما النون فليست عوضًا من حركة الواحد، لأن الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات، قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة إلى التعويض».

(١) هذا مذهب جمهور البصريين، وسيبويه، ولفظه (١/ ١٨): «وتكون الزيادة الثانية (في التثنية) نونًا، كأنَّها عِوَضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين». وتبعه فيه المبرد، وابن ولّاد، وأبو علي، والعكبري، والجزولي، واختاره ابن طاهر، وابن أبي الربيع. وفَصَّل ابن جني (سر الصناعة ٢/٤٤٩ وما بعدها)، فقال: «إن لها ثلاثة أحوال: حال تكون فيه عوضًا من الحركة والتنوين، وذلك الاسم النكرة المنصرف نحو: رجلان. وحال تكون فيه بدلًا من الحركة وحدها، وذلك في: الاسم المعرف باللام، وفي: ما لا ينصرف، وفي: المنادى، وفي: اسم «لا». وحال تكون فيه عوضًا من التنوين وحده، وذلك في نحو «غلاما زيد»، لأنك تسقطها سقوط التنوين في نحو «غلام زيد»، والحركة لا تسقط مع الإضافة». وانظر: شرح العكبري ٢/ ١٨٧، والارتشاف ١/ ٢٦٥.

(٢) هذا كلامُ ابن جني بمعناه، فبعد أن فَصَّل أحوال النون، قال: «إلا أن أصل وضعها أن تكون داخلة عوضًا مما منع الاسم منهما جميعًا، ولو كانت عوضًا من الحركة وحدها لثبتت مع الإضافة ولام المعرفة، ولو كانت عوضًا من التنوين وحده لحُذفت مع الإضافة، ولام المعرفة، فجُعلت في موضع =

وإذا ثبت ما ذكرتُه تَبَيَّنَ بطلانُ قولِ من يقول : إنها عِوَضٌ من الحركة خاصة[1] ، إذ لو كانت كذلك ، لثَبَتَتْ مع الإضافة ، وقولِ من يقول : إنها عوض من التنوين[2] ، أو التنوين نفسه ؛ إذْ لو كانت [٨٦] كذلك لسقطا مع الألف واللام ، وفي الوقف .

ومن قال : عِوَضٌ منهما ؛ هذا أراد – واللّه أعلم – أي كَأَنَّها عِوَضٌ منهما[3] .

فإن قلتَ : فـ « أحمران » ، النُّونُ هنا عِوَضٌ من الحركة خاصَّةً ؛ إذْ لا تنوينَ في المفرد .

قلتُ : التنوينُ في التقدير ، وإن زالَ من اللفظ ؛ بدليل رجوعه عند

= عوضًا من الحركة ، فثَبتت كما ثبتت الحركة في موضع عوضًا من التنوين ، فحُذفت كما يحذف التنوين ليعتدل الأمران فيها » . سر الصناعة ٢/ ٤٦٤.

(١) إذ الحركة لا تُحْذَف عند الإضافة .

(٢) لم يشر المؤلف إلى هذا المذهب في مطلع كلامه في هذا الخلاف ، وهو مذهب ابن كيسان (الموفقي ١٠٨) . ونُسب أيضًا للزجاج (الارتشاف ١/ ٢٦٤، ٢٦٥) ، ووهم الشلوبين فنسبه إلى المبرد . والصحيح أنَّ المبرد يتابع سيبويه . (المقتضب ١/١٤٣ و ٢/ ١٥٣) . وقال الجرجاني (المقتصد ١/ ١٩٠، ١٩١) : « وكان الشيخ أبو الحسين – يقصد : شيخَه ابنَ أخت الفارسي – يذكر هذا الوجه ، وذكره مما يقصد به التقريب والتسهيل . وإلا فهذه الحالة عائدة إلى الحالة الأُولى (أي عوض من الحركة والتنوين) » . ورَدّه ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٧٥) : « وليست عوضًا من تنوينه لثبوتها في ما لا تنوين في واحده ، نحو : يا زيدان ، ولا رجلين فيها . وإذا لم تكن عوضًا من أحدهما ، فألَّا تكونَ عوضًا منهما أو من تنوينات فصاعدًا أحقُّ وأولى » .

(٣) يرى ابن مالك رأيًا لم يذكره ابن أبي الربيع ، مفاده أن النون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد : فلو لم يكن بعد الألف والواو والياء ، لم تُعْلَم إضافة من عدمها في نحو : رأيت بني كرماء ، وعجبت من ناصري باغين ، ورَفْع توهُّم الإفراد بَيِّنٌ في مواضع ، منها : تثنية اسم الإشارة ، وبعض المقصورات ، وجمع المنقوص في حال الجر . انظر : شرح التسهيل ١/ ٧٥، ٧٦.
وأُراني أَميل إلى هذا الرأي ، فهو أقرب إلى روح اللغة ووظيفتها ، بعيدًا عن الافتراضات التي لا طائل من ورائها .

الضرورة ؛ لأن ما لا ينصرفُ ينصرفُ في ضرورة الشعر[1] .

فإن قلتَ : فـ « هذان » ؛ النون موجودةٌ فيه ، وليس آخِرُ المفرد – وهو « هذا » – متحرِّكًا ، ولا منوَّنًا .

قلتُ : هذا جاء على طريقة التثنية ، وليس بها ؛ لأنَّ « هذا » لا يُنَكَّر ، ولا يُثَنَّى الاسمُ حتى يُنَكَّر[2] . وسيأتي الكلام على هذا في موضعه ، إن شاء اللّه .

فصــل

قال : « **فإِنْ كانَ المَجْمُوعُ مُؤَنَّثًا** »[3] .

هذا الكلامُ يحتاج إلى قيود :

أما الاسمُ المؤنث بغير علامة ، فلا يُجْمَع بالألف والتاء إلا بشرطين : أن يكون علمًا ، وأن يكون عاقلًا ، نحو : هندات ، وزينبات . وأما « حَمَّامات » و « سرادقات »[4]

---

(١) العكبري : « والذي أختاره أن النون لها حالة واحدة ، وهي دلالتها على الحركة والتنوين في كل موضع .. إلا أن في بعض المواضع يَمنع من زيادتها دليلًا عليهما مانعٌ ، فتبقى في ذلك الموضع دالة على المعنى الآخر . وهو أولى من الحكم عليها من الاختلاف المدَّعى » . شرح الإيضاح ٢/ ١٨٩.

(٢) أضاف العكبري ردًّا آخر ، مفاده أن « هذان » و « اللذان » بُنيا في الإفراد لشبههما بالحرف ، وبالتثنية زال ذلك ، إذ الحرف لا يثنى ، وإذا أُعربا استحقا الحركة والتنوين . (اللباب ١/ ١٠٨) . وانظر أيضًا : شرح الإيضاح ٢/ ١٩٢، ١٩٣، والمقتصد ١/ ١٩١.

(٣) تتمة العبارة : أُلحق ألفًا وتاءً . وانظر : المقتصد ١/ ٢٠٣، وفيه : « الجمع » مكان « المجموع » . وشرح العكبري ٢/ ٢٠٣.

(٤) الحَمّام : معروف . والسرادق : ما أحاط بالبناء . وكلاهما مُذَكَّر . وإنَّما جُمعا بالألف والتاء لأنهما لم يُكَسَّرا . وعقد سيبويه بابًا لما يجمع من المذكر بالتاء لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع ، وقال : فمنه شيءٌ لم يُكَسَّر على بناء من أبنية الجمع ، فجُمع بالتاء إذ مُنِع ذلك ، وذلك قولهم : سُرادقات وحَمّامات وإِوانات » . الكتاب ٣/ ٦١٥، وانظر : اللسان (سردق) .

فشاذ، وكذلك «جِمالَات» و«حُمُرَات»[1].

فإنْ كان الاسم المؤنث بألف التأنيث، جُمِع بالألف والتاء مطلقًا، وتُقْلَبُ الألف ياء[2] فتقول: حبليات، إلا «فَعْلَى فَعْلان»، نحو: «سكرى»، و«غضبى»، فلا تقول: «سكريات»، ولا «غضبيات»، ولا يُقال في المذكر: «سكرانون» ولا «غضبانون».

فإنْ سَمَّيْتَ رجُلا باسمٍ آخِرُه ألفُ التأنيث، فإنَّك تجمعه بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والخفض، فتقول: حُبْلَون وحُبْلَين، وكذلك تقول في «زكريا»: زَكَرِيّون، وزَكَرِيّين[3]. وكذلك لو سَمَّيْتَ رجلًا بـ«سكرى»، فإنه يُجمع بالواو والنون. ولو سَمَّيْتَ به مؤنثًا، لَجَمَعْتَه بالألف والتاء؛ لأنه قد انتقل، وليس الآن مذكره «فَعْلان».

فإنْ كان الاسمُ المؤنَّثُ بهمزة التأنيث، جُمع بالألف التاء، وتُقلب الهمزة

---

(١) الكلمتان من قبيل جمع الجمع: «جمالات»: جمع «جمال»، جمع «جَمَل». وإنَّما قالوا «جمالات»، كما قالوا: رجالات وكلابات، حملًا على «أرَضَات» و«عِيَرات». و«حُمُرات»: جمع «حُمُر»، جمع «أحمر»، جعلوا «فُعُلًا» إذ كانت للجمع كـ«فِعال» الذي هو للجمع. انظر: الكتاب ٣/٦١٨، ٦١٩.

(٢) إنَّما قُلبت لئلا تُحذف لالتقاء الساكنين، فيلتبس جمعُ مالا ألف في واحده بجمع ما في واحده ألف، وإنما قُلبت ياء لأن الألف تشبه الياء وتُمال إليها. انظر: شرح العكبري ٢/٢٠٦، ٢٠٧.

(٣) سيبويه (٣/ ٣٩٤): «فأما «حُبْلى»، فلو سَمَّيْتَ بها رجلًا، أو حمراءُ أو خنفساءُ، لم تجمعه بالتاء، وذلك لأن تاء التأنيث تدخل على هذه الألفات فلا تحذفها.. فلما صارت تدخل فلا تحذف شيئًا، أشبهت هذه عندهم: أَرَضات، ودرَيْهِمات، فأنت لو سميت رجلًا بـ«أرض»، لقلت: «أرْضون»، ولم تقل: «أرَضات»، لأنه ليس ههنا حرف تأنيث يُحذف، فغلب على «حبلى» التذكير حيث صارت الألف لا تحذف، وصارت بمنزلة ألف «حبنطى» التي لا تجيء للتأنيث، ألا تراهم قالوا: «زكريّاؤون» في من مَدّ، وقالوا: «زكريون» في من قَصَرَ».

واوًا، فتقول: «صحراوات»، إلا «فعلاء أفعل»، نحو: «حمراء وشقراء»، فلا يقال: «حمراوات»، كما لا يقال في المذكر: «أحمرون».

فإن سَمَّيْتَ رجلًا بما آخره همزةُ التأنيث، جَمَعْتَه بالواو والنون، فتقول: «حمراوون»، و«حمراوين»، وتَقْلِبُ الهمزةَ واوًا، قال سيبويه في رجل اسمه «ورقاء»: ورقاوون، و«ورقاوين»[1]. ولو سَمَّيْتَ امرأة بـ«حمراء» لجمعتها بالألف والتاء؛ لأنها قد انتقلت، وتَقْلِبُ الهمزة واوًا.

فإن كانَ الاسمُ آخِرُه تاء التأنيث، جمعتَه بالألف والتاء مطلقًا، وإن كان اسمًا لمذكر، نحو «طلحات»[2].

ثم قال: **«أُلْحِقَ أَلِفًا وتاءً»**[3].

هذه الألفُ فاصلةٌ بين التاء التي تلحق الواحد، والتاء التي تلحق الجميع، وكان القياس أن تكون التاءُ في النصب مفتوحة، إلا أنهم كسروها؛ ليجريَ الجمعُ المؤنث السالم مَجْرَى الجمع المذكر السالم؛ لأنَّ المؤنثَ فرعٌ عن المذكر. ولذلك إذا اجتمع التعريفُ [٨٧] والتأنيثُ، لم ينصرف الاسمُ.

ولَمَّا كانت التاءُ بحركتها تَتَنَزَّلُ منزلَةَ الواو والياء؛ لأن التاء يُفْهَم منها الجمع، ومن حركتها الإعرابُ، وكانت الواوُ والياء بعدهما النونُ، أرادوا أنْ

---

(١) سيبويه (٣/ ٣٩٤، ٣٩٥): «وإذا جمعت (ورقاء) اسم رجل بالواو والنون، وبالياء والنون، جئتَ بالواو ولم تهمز، كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء فقلت: (ورقاوون)».

(٢) سيبويه (٣/ ٣٩٤): «وزعم يونس أنك إذا سميت رجلًا: «طلحة» أو «امرأة» أو «سلمةَ» أو «جبلة»، ثم أردت أن تَجْمَع، جمعتَه بالتاء، كما كنت جامعه قبل أن يكون اسمًا لرجل أو امرأة على الأصل».

(٣) الإيضاح ٢٢. وفي المقتصد (١/ ٢٠٣): «لحقته». وشرح العكبري ٢/ ٢٠٣.

يكونَ بعد هذه التاء حرفٌ يُقابل النون ، فهذا هو تنوينُ المقابلة[1] ، ولا تُسْقِطُه العِلَلُ المانعةُ من الصَّرْفِ .

فلو سَمَّيْتَ رجلًا أو امرأة بـ« هندات » لَبَقِيَ التنوينُ ، فقلتَ : جاءني هنداتٌ ، قال اللّه – تعالى – : ﴿ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ ﴾[2] ، وهو اسمُ مَوضِعٍ .

وحكى سيبويه – رحمه اللّه –: « هذه عرفاتٌ مباركًا فيها »[3] ، فـ« عرفات » معرفةٌ .

والدليلُ على ذلك جعلُ الحال منها كثيرًا[4] ، وأنه لم يُسْمَع قَطّ : « عرفاتٌ مباركٌ فيها » . ولذلك قال أبو علي : **وَتَلْحَقُ التاءَ نونٌ ساكِنةٌ بمَنزِلَةِ النُّونِ في « مسلمين »**[5] . واللّه أعلم .

---

(١) هذا مذهب سيبويه والأكثرين ، فالتنوين بمنزلة النون ، وليس تنوين الصرف ، بدليل ثبوته في ما لا ينصرف ، نحو « عرفات » و « أذرعات » . وأبو علي وابن جني والجرجاني والعكبري وابن أبي الربيع على هذا . انظر : الكتاب ٣/ ٢٣٣، وسر الصناعة ٢/ ٤٩٥ وما بعدها ، والمقتصد ١/ ٢٠٥، وشرح العكبري ٢/ ٢٠٥.

(٢) البقرة ١٩٨.

(٣) هذا قولٌ نسبه سيبويه لـ « العرب » ، وساقه في موطن الاستشهاد على أن « عرفات » معرفة ، وعلى الرغم من ذلك صُرفت في القرآن . واستدلَّ على معرفتها أيضًا بعدم دخول الألف واللام عليها ، فهي عنده بمنزلة « أبانين » علم على موضع . انظر : الكتاب ٣/ ٢٣٣.

(٤) وعدم دخول الألف واللام عليها . واستدلَّ بالأمرين معًا الجرجاني والعكبري ، وقال الجرجاني : ولو كانت « عرفات » نكرة لما انتصب على الحال ، لأن النكرة لا يكون لها حالٌ إلا في لغة قليلة ، وهذا كلامُ جميع العرب . انظر : المقتصد ١/ ٢٠٨، وشرح العكبري ٢/ ٢٠٥.

(٥) الإيضاح (٢٢) : النون التي في مسلمين ؛ بزيادة : « التي » ، والمقتصد (١/ ٢٠٤) : « في مسلمون » .

بـاب

إعْرابِ الأَسْماءِ[1]

إنما أراد في هذا الباب بيانَ مراتبِ إعرابِ الأسماء ، وأنَّ مرتبةَ الرفع قبلَ النَّصب والجرِّ ، وأنه لذلك قَدَّم ذكرَ المرفوعات على غيرها ، فكان الأصلُ في الترجمة : « باب مراتب إعراب الأسماء » ، فحَذَفَ المضافَ ؛ للعلم به بما ذَكَر ؛ لأنه قد أكمل بيانَ الإعرابِ كلِّه ، وما يكون منه مقدَّرًا ، وما يكونُ منه ظاهرًا ، وما يُعْرَب بالحروف ، وما يعرب بالحركات .

ولَمّا بَيَّن إعراب الأسماء ، وبَيَّن أنه يكون رفعًا ونصبًا وجرًّا ، احتاجَ أن يُبَيِّنَ موقع الرَّفْعِ من الأسماء ، وموقع النَّصب منها ، وموقع الخفض منها ، فقدَّم الرفعَ عليهما . وقَدَّر قائلًا يقول له : لِمَ قَدَّمْتَ ذكر المرفوعات على المنصوبات والمجرورات ؟ فقال : لأنَّ الرفع قبل النصب والجر في الرتبة[2] ، فلذلك قدمته بالذكر .

فصـل

قال : « **وذلك أنَّ الرَّفْعَ يَسْتَغْنِي عَن النَّصْبِ والْجَرِّ** »[3] .

---

(١) الإيضاح ٢٧، والمقتصد ١/ ٢٠٩، وشرح العكبري ٢/ ٢١٠.

(٢) لفظه في الإيضاح (٢٧) : فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر . وكذا في المقتصد ١/ ٢٠٩.

(٣) الإيضاح ٢٧، والمقتصد ١/ ٢٠٩. وقال الجرجاني : « اعلم أن أسبق الحركات في الرتبة هو الرفع ، وذلك لأجل أنه يستغني عن صاحبيه ، وهما يفتقران إليه ، وتقول : قام زيد ، فتجد الكلام صحيحًا من غير النصب والجر . وإنَّما يكون للمنصوب والمجرور فائدةٌ لا يَبْطل بعدمها أصل الكلام » .

اعلم أن المسند والمسند إليه يكونان من اسمين، ويكونان من فعلٍ واسم، ويكونان من اسمٍ وظرف أو مجرور، على حسب ما تَقَدَّم في الباب الثاني[1].

فإنْ كانا من اسمين، فإن الاسمين يكونان مرفوعين، وإذا كانا من فعل واسم، فالاسمُ مرفوعٌ، وإذا كانا من اسم وظرف أو مجرور، فالاسمُ مرفوعٌ.

فقد تَحَصَّل من هذا أنَّ الرَّفع دليل العمد، ومالا يُسْتَغْنَى عنه، ثم ما جاء بعد المسند والمسند إليه من فضلة وشَيْءٍ لاحظَّ له في الإسناد، فإنَّه يكونُ منصوبًا، أو في موضع نَصْبٍ.

ثم إن أبا علي انْفَصَل عن اعتراض وَرَدَ عليه في هذا، فقال: «**فأمَّا قَوْلُهُمْ: إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ**»[2].

اعلم أنَّ العمدَ كلَّها مرفوعةٌ - كما ذكرتُ - إلا اسمَ «إن» وأخواتها، وخَبرَ«كان» وأخواتها، وخبر «ما».

فأما اسم «إن»، فأصلُه الرفعُ، وإنما نُصِبَ تشبيهًا بالمفعول المقدَّم، وشُبِّه: «إن زيدًا قائم» بـ«ضرب زيدًا عمرو»[3]. وكذلك خبر «كان» وما جرى مجراها؛ أصلُه الرفع؛ لأنها كلَّها [٨٨] داخلةٌ على المبتدأ والخبر، لكنه شُبِّه بالمفعول، فَشبه «كان زيد قائمًا» بـ«ضرب زيد عمرًا»، فالنصب سَرَى لها

---

(١) يريد: «باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث، كان كلامًا مُسْتَقِلًّا». انظر: ص ٧٤، والإيضاح ٩.

(٢) الإيضاح (٢٧)، والمقتصد (١/ ٢١١). وشرح العكبري (٢/ ٢١١): إنَّ زيدًا ذاهب. ولعله وهم، فليس في النسخ المعتمدة في الكتب الثلاثة «لقائم».

(٣) الشبه هنا في تقديم «زيدًا» على «عمرو»، ولكن هناك فرقًا يتمثل في أن «زيدًا» في «إن زيدًا ذاهب» واجب التقديم، وليس كذلك في المثال الثاني. ولهذا قال الجرجاني ناقلًا عن شيخه أبي الحسين (ابن أخت الفارسي): «التشبيه الجيد أن يقول إنه بمنزلة قولك: ضرب زيدًا غلامه، لأجل أن المفعول هنا يجب تقديمه من حيث إن تأخيرَه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر». المقتصد ١/ ٢١١.

من الشَّبَهِ بالمفعول.

فقد تَحَصَّل - بما ذكرتُه - أن النَّصْبَ لا يكونُ إلَّا في الفضلات، أو ما أشْبَهَ الفضلاتِ من العمد، وهو اسمُ «إنَّ»، وخبرُ «كان»، فاسم «إن» وخبر «كان» لم يَسْتَحِقَّا النَّصْبَ؛ لكونهِما يُسْتَغْنَى[1] عنهما، إنما اسْتَحَقَّا النصب؛ بكونهما مشبَّهين بالمفعول وما يُسْتَغْنَى عنه. واللَّه الموفِّق بفضله.

* * *

---

(١) في المخطوطة: «لا يستغني». وهو وهم.

بابُ الابْتِداءِ[(١)]

اعلم أنّ الابتداء عاملٌ معنويٌّ ؛ لأنه وصفٌ في الاسم المبتَدأ ؛ لم يُجْعل عليه دليلٌ من اللفظ ، فلو جيء بكلمةٍ دالَّةٍ على ذلك الوصف ، لنُسِبَ العملُ إليها ، كما يُنْسَبُ العمل إلى الفعل في الجملة الفعلية ، نحو : قام زيد ، وخرج عمرو ؛ ألا ترى أنَّ الفعل يُوجب في الاسم وصفًا ، وبذلك ارتفع الفاعلُ ، لكن نُسب العملُ إلى الفعل ؛ لأنَّه به يَحْدُثُ ، وبتقديمه وإسناده إلى الاسم حَدَثَ ذلك الوصفُ في الاسم .

وإذا نَظرْتَ إلى الرفع والنصب والجر ، وجَدتها حادثةً في الاسم بأوصاف : فما منها حادثٌ بلفظ ، نُسب العمل إلى ذلك اللَّفظ ، وما منها حادث بغير لفظ يقتضيه ويدلُّ عليه ، نُسب العمل إلى الوصف ، وقيل فيه : عاملٌ معنويٌّ .

وجميع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات هو من القسم الأول ، إلا المبتدأ فإنَّه من القسم الثاني ، فعاملُه معنويٌّ . وهذا معنى قوله : « **الابتداءُ وَصْفٌ في الاسم المُبْتَدَأ يَرْتَفِعُ به** »[(٢)] ، أي ليس له هناك لفظٌ يُنْسَبُ له العملُ ، فنُسب إلى الوصف .

فصــل

قال : « **وصِفَةُ الاسْمِ المُبْتَدَأ أنْ يَكونَ مُعَرًّى من العَوامِلِ الظَّاهِرَةِ ومُسْنَدًا**

(١) الإيضاح ٢٩، والمقتصد ١/ ٢١٣، وشرح العكبري ٢/ ٢١٢.

(٢) الإيضاح ٢٩، والمقتصد ١/ ٢١٣، وشرح العكبري ٢/ ٢١٢.

إليه شَيْءٌ »[(١)] .

إنَّما عَدَل أبو علي – واللَّه أعلم – عن أنْ يقول : وذلك الوصف هو التَّعْرِيَةُ والإسنادُ ، وقال : « الاسم المبتدأ » ؛ لأنَّ التَّعَرِّيَ ليس بعامل ، وإنما هو شَرْطٌ في العمل ، والعاملُ هو الإسناد ، فلو قال : وذلك الوصفُ هو التَّعْرِيَةُ والإسنادُ ، لاقْتَضَى أنَّ التعرِّيَ عاملٌ في الاسم ، وأنَّ له حظًّا في العمل ، وليس ذلك[(٢)] بشيء ؛ لأنَّه عَدَمٌ ، والعَدَم لا يُؤَثِّر ولا يُعَلَّل به ، ولولا الإسنادُ وانضمامُ الكلمة إلى الكلمة على جهة الإفادة ، ماجيء بالإعراب ، فهو المؤثِّر ، والتَّعَرِّي شرطٌ في عمله .

فقد تَحَصَّلَ من هذا ، ومن قوله في « باب حَدِّ الإعراب »[(٣)] : أَنَّ « هذا » من قولك « هذا رجل » عاملٌ في « رجل » الرفعَ ، أنَّ الابتداءَ يعملُ في المبتدأ ، والمبتدأَ يعملُ في الخبر . وهو مذهب سيبويه[(٤)] . وهو الصحيح[(٥)] ، إن شاء اللَّه . ومن الناس من ذهب إلى أنَّ الابتداءَ عاملٌ في المقدَّم من المبتدأ والخبر ، والمقدَّمَ عاملٌ في المؤخَّر ، فإذا قلتَ : زيد قائم ، فالابتداءُ عاملٌ في المبتدأ ، وهو « زيد » ، و « زيد » عامل في « قائم » . وإذا قلتَ : « قائم زيد » ، فالابتداء عاملٌ [٨٩] في « قائم » ،

(١) الإيضاح ٢٩. وفي المقتصد (١/ ٢١٣) ، وشرح العكبري (٢/ ٢١٢) : « وصفة المبتدأ » ، بإسقاط « الاسم » .

(٢) المخطوطة : بذلك ، تحريف . والصحيح ما أثبتُّه .

(٣) الإيضاح ١١، وما ذكره من قوله ليس لفظه ، بل هو مفهوم في ذلك الموضع .

(٤) سيبويه (٢/ ١٢٦) : « فأما الذي يبني عليه شيء هو هو ، فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد اللَّه منطلق ، ارتفع « عبد اللَّه » ، لأنه ذكر لِيُبْنَي عليه « المنطلق » ، وارتفع « المنطلق » لأن المبني على المبتدأ بمنزلته » .

(٥) انظر : ص ١٨٥، ح ١.

وهو الخبر، والخبرُ عامل في «زيد»، وهذا مذهبُ الكوفيّين[1]. وسيأتي الكلامُ معهم في هذا؛ في «باب خبر المبتدأ»[2]، إن شاء الله.

وقال الأَعلم[3] في قولهم: زيد اضربه، وزيد هل ضربته؟: «إن (زيدًا) هنا مرفوعٌ على الإهمال، و(زيد) في قولك: (زيد قائم)، مرفوعٌ بالتَّعَرِّي والإسنادِ» فجعل العاملَ المعنويَّ على قسمين: الإهمال، والتَعَرِّي والإسناد[4]. وسيأتي الكلامُ معه في هذا، في آخِر الباب[5]، إن شاء الله.

ثم قال: **«فـ«زيد» ارتفع بتَعَرِّيه من العوامل الظاهرة، نحو: «إنّ» و«كان» و«ظننـــت»، وإسنادِ الانطـلاقِ والذهابِ ونحوِ ذلك إليه»**[6].

اعلم أنَّ العواملَ الداخلة على الابتداء والخبر، لا تُخرِجُ الخبرَ من أن يكون مسندًا إليه؛ ألا ترى أنّك إذا قلتَ: إنَّ زيدًا قائم، فـ«زيد» سِيق؛ لِيُسْنَدَ إليه «قائمٌ». وكذلك: ظننت زيدًا عالمًا، فـ«عالم» مُسْنَدٌ إلى «زيد»، فكان يجب لذلك أنْ يكونَ مرفوعًا، لكن استَحَقَّتْ هذه الكلمة[7] - لشبهها

---

(١) انظر: ص ٣٩٤ - ٣٩٦ وحواشيها.

(٢) انظر: ص ٣٩٠.

(٣) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان، المعروف بـ«الأعلم الشنتمري» صاحب «تحصيل عين الذهب» و«النكت». توفي ٤٧٦ هـ. انظر: إنباه الرواة ٤/٥٩.

(٤) لم أقف على ما قاله الأعلم في مظانه؛ في «النكت»، «وتحصيل عين الذهب».

(٥) انظر: ص ٣٨٥، وح ١ فيها.

(٦) الإيضاح (٢٩): «من» قبل «نحو». والمقتصد (١/٢١٣): «وكأن» مكان «وكان»، وَهْمٌ من الناسخ أو المحقق، و«بإسناد» مكان «وإسناد»، و«نحوهما» مكان «ونحو ذلك».

(٧) يريد: «إنّ»، و«كان» «ظننت»، ونحوها.

بالعوامل الحقيقية[1] - أنْ تكونَ عاملةً في ما بعدها، على حسب ما يأتي بيانُه، إن شاء الله، فتعارَضَ اللفظيُّ والمعنويُّ، فكان العملُ للظاهر، وهو اللَّفْظِي؛ لأنه أَقْوى. وسيأتي لهذا نظائرُ في العوامل اللفظية. وفي «باب نواسخ الابتداء»[2] يُستوفى الكلام في هذا، إن شاء الله.

فصـل

قال: **«ومِن الأَسماءِ المُرْتَفِعَةِ بالابْتِداءِ»**[3].

لما ذَكَرَ حَدَّ المبتدأ، وأنَّه الاسمُ المُعَرَّى من العوامل اللفظية المُسْنَدُ إليه، ورأى أنَّ هناك من المبتدآت ما يُشْكِل فيه أَحَدُ الوصفين: التعرِّي والإسناد، ومنها ما يشكل فيه الوصفان، أتى بمسائل من ذلك؛ لِيُزِيل إشكالَها، وبذلك يَكْمُل البابُ ويتحصَّلُ، إن شاء الله، فقال: **«ومن الأَسماءِ المُرْتَفِعَةِ بالابتداءِ الاسمُ الواقع بعد (لولا)»**.

اعلم أنَّ «لولا» في كلام العرب على وجهين[4]:

---

(١) يريد: الأفعال، فـ«إن» وأخواتها شابهت الأفعال في اختصاصها بالأسماء، في دخولها على الضمائر، وفي أن معانيها معاني الأفعال، من التوكيد والتشبيه وغير ذلك، وفي أنها على ثلاثة أحرف؛ مفتوحة الآخر. أما «كان» وأخواتها فعملت لأنها أفعال متصرفة مؤثرة في معنى الجملة.

(٢) يريد: باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر. وانظر: ص ٧٤٢ وما بعدها.

(٣) الإيضاح ٢٩، والمقتصد ١/٢١٧.

(٤) ذكر ابن هشام أربعة أوجه لـ«لولا»، والوجهان الزائدان هما: أن تكون للتوبيخ والتنديم، فتختصّ بالماضي، وأنْ تكون للاستفهام. وأكثرهم لا يذكر الوجه الثاني. وذكر الهروي وجهًا خامسًا: أن تكون نافية بمنزلة «لم». انظر: المغني ١/٣٥٩ - ٣٦٤، والأزهية ١٦٩.

أحدهما: أنْ يكونَ حرف امتناع لوجود[1]. وهي هذه التي ذَكَرَ.

الثاني: أنْ يكونَ حرفَ تحضيض[2] كـ « هلَّا » و « لوما » و « ألا ». وهذه حروف التحضيض. وقد تُخَفَّفُ « هلَّا » وتُشَدَّد « ألا ». وأكثرُ ما يكونُ ذلك في الضرورة.

فأما « لولا » التي هي تدلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره، فتَطْلُبُ جملتين:

الأولى: مبتدأ[3] وخبر.

والثانية: فعل وفاعل، جملة الفعل والفاعل هي الممتنعةُ لوجود الأولى، والثانية هي جواب « لولا ». ويكونُ باللّام. وقد تُحْذَفُ اللامُ[4]، فتقول: لولا زيدٌ أكرمتك. والأصلُ: لأكرمتك.

---

(١) سبب ذلك أنها مركبة من « لو » و « لا » فـ « لو » يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، الامتناع نفي و « لا » نفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا، فـ « لا » ترفع أحد امتناعي « لو » فيصير وجودًا. انظر: كتاب الشعر ١/ ٨٨، وشرح العكبري ٢/ ٢١٧، ٢١٨.

(٢) وعندها لا يقع بعده إلا الفعلُ، إما مُظْهَرًا أو مُضْمَرًا. (المقتصد ١/ ٢٢١). وجعل ابن هشام هذا الوجه: للتحضيض والعرض، وعندها تختص بالمضارع أو ما في تأويله. انظر: المغني ١/ ٣٦١.

(٣) قال بعضهم إن المرفوع بعدها فاعل بفعل محذوف، أو بـ « لولا » نيابةً عنه، أو بـ « لولا » أَصالة. ورَدَّ ابنُ هشام ذلك. انظر: المغني ١/ ٣٥٩.

(٤) يكون جواب « لولا » باللام إذا كان ماضيًا مثبتًا، نحو: ﴿لولا أنتم لكُنّا مؤمنين﴾، ويكون بغير اللام إذا كان منفيًا، نحو: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُم وَرَحْمَتُهُ ما زَكَّى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾، وقد يخلو المثبت من اللام، نحو:

لولا الحَيَاءُ وباقي الدِّينِ عبتُكما ... ببعض ما فيكما إِذْ عبتما عوري

انظر: الجنى ٥٤١.

وخَبَرُ المبتدأ الواقعُ بعد « لولا » لا يكون إلَّا محذوفًا[1]، فتقول: لولا زيدٌ لأكرمتك، التقدير: لولا زيد حاضرٌ، أو في الوجود، لأكرمتك.

ومن الناس من قال: إنَّ خَبَرَ هذا المبتدأ يظهر إذا كان - على ماذكرنا - مما لا يقتضيه الكلام، فتقول: لولا زيدٌ ضاربٌ لأكرمتُك، ولولا زيد متكلم لَمشيتُ إليك. ولايجوز حذفُ هذا؛ لأنَّك [٩٠] لو حذفته لم يكن في الكلام ما يدلُّ عليه[2].

وأَكثرُ النَّحويِّين على أنّ هذا لا يُقال، وأَنَّ خبر هذا المبتدأ لا يكونُ إلَّا من جنس ماذكرتُه مما يقتضيه الكلام، وإنَّما تقولُ العرب إذا أرادت هذا المعنى: لولا ضربُ زيد لأكرمتُك، ولولا كلامُ زيد لمشيت إليك. وأما قولُ علقمة:

فواللَّهِ لولا فارسُ الجَوْنِ منهُمُ ... لآبوا خزايا والإيابُ حبيبُ[3]

---

(١) وهو كون مطلق، كذا قال الأكثرون. وإنَّما حُذف لطول الكلام بالجواب، الذي هو: لكان كذا وكذا، ولأنَّ الحال تدلُّ عليه. فإذا أريد الكون المقيد لم يجز « لولا زيد قائم »، ولم يجز الحذف، بل يُجْعَلُ المصدرُ هو المبتدأ، فتقول: لولا قيام زيد لأتيتك، أو تدخل « أنّ » على المبتدأ، وتصير مع صلتها مبتدأً محذوفَ الخبر وجوبًا. ويرى الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك أنه يكون كونًا مطلقًا، فيجب حذفه، ومقيَّدًا، فيجب ذكره، إن لم يُعْلَم. ويجوز الأمران إن عُلم. وزعم ابن الطراوة أن جواب « لولا » هو خبر المبتدأ. ورُدّ بأنه لا رابط بينهما. انظر: المقتصد ١/ ٢١٨، ورصف المباني ٢٩٣، والجنى ٥٤١ - ٥٤٣ والمغني ١/ ٣٥٩، ٣٦٠.

(٢) انظر: ح السالفة.

(٣) من الطويل، من قصيدة يمدح بها جبلة بن أبي شمر الغساني. فارس الجون: الممدوح. و « الجون »: اسم فرسه. آبوا: رجعوا، يقول: لولا الممدوح لرجعوا مهزومين، والهزيمة والنجاة من القتل حبيب، وإن كان فيه هوان. واستشهد المؤلف بالبيت في البسيط (١/ ٥٩٤)، وقال: « فقالوا: « منهم » هو الخبر، وقد ظهر، لأنك لو حذفته لم يُفْهَم من الكلام، وهذا ليس بدليل لأنه يحتمل التأويل، والشيء إذا احتمل فلا يُبنى عليه قاعدة. والبيت في: الديوان ٤٣، وشرح المفضليات ٧٦٥، ورغبة الآمل ١/ ٣٣.

فليس « منهم » خبرًا لـ « فارس » ، وإنّما هو متعلّق بـ « فارس » ، ومن صلته ، والتقدير : فواللّه لولا هذا العظيمُ منهم حاضرٌ أو موجودٌ ، لآبوا خزايا .

وأما قوله ﷺ لعائشة : « لولا قَوْمُكِ حديثٌ عَهْدُهم بكُفرٍ لأقمتُ البيتَ على قواعد إبراهيم »[1] فـ « حديثٌ عهدهم بكفر » جملة مستقلة بنفسها ، « وعهدُهم » مبتدأ ، « وحديثٌ » خبرهُ ، وهي مقدَّمة من تأخير ، والتقدير : لولا قومُكِ لأقمت البيتَ على قواعد إبراهيم ، ثم قال : عهدهم بالكفر حديثٌ ، كأنَّ ذلك الكلامَ جوابٌ لمن يَستَفهم ، ويقول : ما بالُ هؤلاء القوم يَمْتنِعُ من ذلك لأجلهم ؟ فقيل له : عَهْدُهم بالكفر حديثٌ ، كما قال اللّه – سبحانه –: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۙ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾[2] ، فـ ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ جملةٌ مفسّرَةٌ للموعود به . وهذا إذا تَتَبَّعْتَه في كلام العرب تَجِدُه كثيرًا ، على أنّ هذه الرواية لم أرها من طريقٍ صحيح[3] ، وإنما هو اعتُرِضَ

---

(١) الحديث بألفاظ مختلفة ، يشير المؤلف إليها بعد قليل ، والتخريج ثمة .

(٢) المائدة ٩. وانظر : ص ٤٢٣، ٦٩١ . وقال في البسيط (١/ ٤٥٣) تعليقًا على الآية : وهذا – أي التفسير – من فصيح كلام العرب . وعليه حمل سيبويه البيت (المنسوب للفرزدق) :

نُبِّئْتُ عبدَ اللّه بالجَوِّ أَصْبَحَتْ ... كِرامًا مَوَالِيها لَئِيمًا صَمِيمُها

يريد : نبئت عن عبد اللّه ، ثم جاء بالجملة « أصبحت ...» تفسيرًا للمخبر به عن عبد اللّه . اهـ بتصرف .

(٣) الرواية ثابتة ، فقد أخرج البخاري الحديث بلفظه في « باب من ترك بعضَ الاختيار مخافة أن يَقْصُرَ فهمُ بعض الناس عنه ، فيقع في أشد منه » – كتاب العلم ، وفي « باب فضل مكة وبنيانها من كتاب الحج » . انظر : صحيح البخاري ١/ ٤٣، ٤٤ و ٢/ ١٨٠ (١٢٦، ١٥٨٥، ١٥٨٦) .
كما أخرجه مسلم في « باب نقض الكعبة وبنائها » – كتاب الحج ، بلفظ : « لولا قومك حديثو عهد بكفر » . صحيح مسلم ٢/ ٩٦٨ (١٣٣٣) . =

به ، ولعلّه لم يأت من طريق يُعَوَّل عليه . وإن ثَبَتَ فتوجيهُه ما ذكرتُه . واللّه أعلم .

والروايات المشهورات في ذلك : لولا حِدثان قومك بالكفر لفعلت ، ولولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ، ولولا حداثة عهد قومك بالكفر ، ولولا حداثة عهدهم بالشرك ، ولولا أنَّ قومَكِ حديثٌ عَهْدُهم بالجاهلية ، ولولا أنَّ قومكِ حديثُ عهدٍ بجاهلية ، ولولا أنَّ قومَك حديثو عهد بجاهلية ، ولولا أنَّ قومك حديثو عهد بشرك ، ولولا أنَّ الناس حديثٌ عهدُهُم بكفر ، ولولا أنَّ قومكِ حديثٌ عَهْدُهم في الجاهلية .

وهذه الرواياتُ كلُّها مُخرَّجةٌ من الموطَّأ والبخاري ومسلم[1] ، وليس في واحدٍ منها ما يُعْتَرض به على من يقولُ بلزومِ حذف الخبر . واللّه أعلم .

وقال الكوفيون : إنَّ الاسمَ المرتفع بعد « لولا » فاعلٌ بفعل محذوف ، تقديره : لو زال زيد لأكرمتك ، ثم حُذف الفعل ، وجُعلت « لا » مكانه[2] ،

= والحديث أيضًا بلفظ « لولا قومكِ حديث عهد ..» في الموطأ ١/ ٣٦٣.
وأقول : على هاتين الروايتين : مسلم وابن حنبل ، الإشكال أيضًا واقع ، إذ إن الظاهر هو أن « حديثو عهد » و « حديث عهد » هو الخبر ، بل إن الإشكال هنا أقوى ، إذ لا يوجد خبر لـ « حديثو » و« حديث » فما بعدهما مضاف إليهما .

(١) انظر هذه الروايات بألفاظها وألفاظ أُخَر في الموطأ والبخاري ومسلم وغيرها من كتب السنة ، في غير موطن . والإحالات على هذه المواطن في « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي » .

(٢) بناء عليه قال الكوفيون بتضمن « لولا » معنى الفعل . وردَّ أبو علي ذلك (كتاب الشعر ١/ ٦٥) بأن اقتضاء الحرف للجواب لا يدلُّ على تضمنه معنى الفعل ، وقصر تضمُّن معنى الفعل على « أما » .
وحُكي عن المازني أن ناسًا زعموا أن الاسم بعد « لولا » مرفوعٌ بها ، وهؤلاء هم : الفراء وغيره من الكوفيين ، وقد أورد الأنباري (الإنصاف ١/ ٧٠ – ٧٨ – المسألة ١٠) حججهم ، وأيَّد ما ذهبوا إليه .

كما قالوا : « أما أنت منطلقًا انطلقت[1] معك » ، التقدير : أنْ[2] كنت منطلقًا ، فحُذِفَتْ « كان » وجُعِلَتْ « ما » مكانها ، فـ « أنت » هنا اسمُ « كان » ، وهي محذوفةٌ ، و « منطلقًا » خَبَرُها .

الجواب : أنَّ الحرفَ لا يَقْوَى أنْ يُحْذَفَ الفعلُ ، ويُجْعَلَ مكانَه ، وإنَّما فَعَلَت العرب ذلك في « كان » في هذا الموضع ؛ لضعف « كان » ، وأنَّها مجردةٌ مَن الحدث ، بدليل أنَّها لا تُؤَكَّدُ به ، فلا يُقال : كان [٩١] زيد قائمًا كونًا[3] . وسيأتي الكلام في ضعفها في بابها[4] ، إن شاء اللَّه .

وهذه « لولا » إذا دخلت على الظَّاهر ، فلا يكونُ إلا مرفوعًا . والكلامُ فيه كما تقدَّم .

وإذا دخلت على المضمر فالأكثرُ أنْ يكونَ ضمير رفع[5] ، ويكون على حسب ما تقدَّم في الظاهر[6] . ويكون قليلًا ضميرَ خفض ، فتقول : لولاك

(١) مثال دائر في كتب النحو ، خَصّه أبو علي بمسألة من مسائله المنثورة (١٥٨) ، وعرض له ابن جني في باب حذف الفعل (الخصائص ٢/ ٣٨٤) ، وقَدّره : « لِأَنْ كنت منطلقًا انطلقت معك » فحُذف الفعل ، فصار تقديره : لأن أنت منطلقًا . وكُرهت مباشرة « أن » الاسم ، فزيدت « ما » ، فصارت عوضًا من الفعل ، ومُصْلِحةً للفظ ، لتزولَ مباشرة « أنْ » الاسم » . وانظر القول في : شرح التسهيل ١/ ٢١٦، ٢٣٦، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج ٢/ ٨٠٣.

(٢) أن كنت .. أصلها : لِأَن كنت (انظر : ح السالفة) . وقَدّر أبو علي المثال : أَنطلق معك لأن كنتَ منطلقًا . انظر : المسائل المنثورة ١٥٨.

(٣) ضعّف أبو علي مذهب الكوفيين أيضًا بأن الحروف التي ترفع الأسماء الظاهرة تنصب كما ترفع ، نحو « ما » و« لات » و « إنّ » وأخواتها ، وليس فيها شيءٌ يرفع ولا ينصب . انظر : كتاب الشعر ١/ ٦٦.

(٤) انظر : ص ٧٦٨ ، وح ١ فيها .

(٥) منفصلًا .

(٦) في أنه رفع بالابتداء.

ولولاي لفعلت[1] كذا ، قال أبو الحسن[2] : الضمير المخفوض وُضِع مَوْضِعَ المرفوع .

وهذا الذي قاله أبو الحسن مُعْتَرَضٌ ؛ لأن الضمير المخفوض لا يكون إلا متَّصلًا ، ولا يَتَّصل الضمير إلا بعامله ، و « لولا » عنده ليست بعاملة ، وإنما هو في موضعٍ مرفوعٍ بالابتداء ، والابتداءُ عاملٌ معنوي ، ولا يكون الاتصال إلا بملفوظ به .

والصَّحِيحُ ما ذهب إليه سيبويه[3] ، وهو أن « لولا » تَنَزَّلت مع الضمير في لغة من يقول : « لولاك » و « لولاه » منزلة الباء في « بحسبك زيد » ؛ ألا ترى أن « حسبك » مرفوع بالابتداء ، ودخلت عليه الباء ، فعملت عملها المعهود لها ، وهو الخفض ، فُشبِّهت بها « لولا » ؛ لأن كل واحدة منهما حرفٌ مختص بالاسم قد دخل على المبتدأ والخبر ، فعمل في المبتدأ الخفض كذلك .

وهذا لم تفعله العرب إلّا مع الضمير قليلًا . والأكثر ماجاء به القرآن ، قال

(١) ليس في جواز هذا التعبير خلافٌ عند النحويين ، باستثناء المبرد ، فقد منعه ، وأوجب أن يقال : لولا أنا ، ولولا أنت ، كما جاء ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾ . انظر : المقتضب ٣/ ٧٣، والإنصاف ٢/ ٦٨٧.

(٢) الأخفش الأوسط . وما ذهب إليه هو مذهب الكوفيين . وأيّده الأنباري . واحتجُّوا بأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مَقامه رُفِعَ بـ « لولا » على مذهبهم ، وبالابتداء على مذهب البصريين ، فكذلك ما قام مقامه . انظر : المقتضب ١/ ٧٣، والكامل ٨/ ٤٨، ٤٩، والإنصاف ٢/٦٨٧ (المسألة ٩٧) .

(٣) عقد سيبويه (٢/٣٧٣ - ٣٧٦) بابًا أسماه : « هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسمُ متحوِّلًا عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم » ، وقال : « وذلك لولاك ولولاي ، إذا أَضْمَرْتَ الاسم فيه جُرّ ، وإذا أظهرت رُفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس ، لقلت : لولا أنت ... ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا . والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع » . ووصف سيبويه مذهب ناس يقولون إن الضمير في موضع رفع بأنه « وجه رديء » .

الله – تعالى – : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1] .

وذهب المبرد إلى أن « لولاك » مما اخْتصَّ بالشعر للضرورة[2] ، فهذا يدل على قِلَّته وضعفه ؛ لأنه تشبيهٌ وجارٍ على غير قياس .

ونظير هذا قولهم :

* لَـدُنْ غُـــدْوَةً[3] *

---

(١) سبأ ٣١.

(٢) قال في الكامل (٣/ ٣٤٦) بعد أن أشار إلى رأي سيبويه والأخفش في « لولاك ولولاي » : « والذي أقوله أن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت ، ومن خالفنا فهو لابُدّ يزعم أن الذي قلناه أجود ، ويَدَّعي الوجه الآخر ، فيجيزه على بُعده » . وانظر : الإنصاف ٢/ ٦٨٧.

(٣) أورد سيبويه هذا المثال غير مَرَّة (١/ ٥١، ٥٨، ١٥٩، ٢١٠ و ٢/ ٢٨١، ٣٧٥ و ٣/ ١١٩) ، وقال (١/ ٢١٠) : « كما أن « لدن » لها في « غدوة » حال ليست في غيرها تُنْصَب بها ، كأنه ألحق التنوين في لغة من قال « لَدُ » .

وأقول : جرى الناس بعد سيبويه على سوقه هكذا ، ولم يفطن كثير من المحققين إلى أنه بعض شعر ، فقد وردت « لدن غدوة » في ثلاثة أبيات ، اثنين عُرف قائلاهما ، والثالث لم أقف عليه . أما المعروفان ، فالأول :

ومازال مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ ... لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُروبِ

وقائله أبو سفيان بن حرب . والبيت في : الحيوان ١/ ٣١٨، واللسان (لدن) ، والعينـي ٣/ ٤٢٩، والأشمـــوني ٢/ ٣١٨، والهمع ٣/ ٢١٨، والدرر ٣/ ١٣٨.

والثاني :

لَدُنْ غُدْوَةً حَتّى إِذا امتدَّت الضُّحى ... وحَثَّ القطينَ الشَّحْشَحان المكلَّفُ

وقائله ذو الرمة . والبيت في : ديوانه ١٥٦٥، وابن يعيش ٤/ ١٠٢، واللسان (شحح) .

أما الثالث ، فهو :

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى أَلَان بخُفِّها ... بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ من الظِّلِّ قالِصِ

واستشهد به ابن يعيش (٤/ ١٠٠، ١٠١) . هذا واجتزأ أبو علي بالمثال في : كتاب الشعر ١/ ٩، والمسائل المنثورة ٢٩٨. وانظر الكلام مفصَّلًا في « لَدُن » وما يتعلق بها ، واختصاصها بنصب « غدوة » بعدها في : الهمع ٣/٢١٦ - ٢١٩.

ألا ترى أنّ « لدن » مع « غدوة » تَنَزَّلَتْ منزلة المنوَّن[1] فنَصَبَتْ مابعدها ، ولم يفعل العرب ذلك إلا مع « غدوة » خاصة ، وتشبيه « لدن » بالمنوَّن الذي ينتصب ما بعده أبعد من تشبيه « لولا » بحرف الجر ، والله أعلم ، فهذه نُكْتة ، وبسطُها في الكتاب ، إن شاء الله .

وأما « لولا » التي للتحضيض ، فلا تَقَعُ بعدها إلا الجملةُ الفعليةُ ، ويكون الفعلُ ظاهرًا ومحذوفًا ، فإذا كان ظاهرًا يكون مقدَّمًا ومؤخرًا ، تقول : لولا ضربتَ زيدًا ، قال الله – تعالى –: ﴿ لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا ﴾[2] ، وتقول : لولا زيدًا ، لمن يقول : اضرب عمرًا ، أي هَلَّا ضربت زيدًا ، قال الشاعر[3] :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرى لَوْلا الْكَمِيَّ المُقَنَّعا[4]

---

(١) يريد بالمنون : نحوَ « ضارب » ، شبَّهوا النون في « لدن » بالتنوين في « ضارب » ونصبوا « غدوة » تشبيهًا بالمميَّز ، نحو : عندي راقودٌ خلًّا ، وجُبَّةٌ صوفًا ، والمفعول في نحو : هذا ضاربٌ زيدًا . انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٤٢، ٥٤٣.

(٢) طه ١٣٤، والقصص ٤٧.

(٣) جرير . وجرير ، أو الأشهب بن رُمَيْلة (عَدّه ابن سلام في الطبقة الرابعة من الإسلاميين ، وترجمته في طبقاته ٢/ ٥٨٥) في : ابن يعيش ٨/ ١٤٥. والفرزدق في : الأزهية ١٦٨. وصحّح البغدادي أنه : جرير ، وقال : لا خلاف بين الرواة أنه من قصيدة لجرير (الخزانة ٣/ ٥٩) . وأرجع محقق أمالي ابن الشجري (١/ ٤٢٦، ح ١) الخلاف إلى أن للأشهب قصيدة من البحر نفسه ، والقافية نفسها ، يُهاجي بها الفرزدق .

(٤) من الطويل . يُروى : أفضل سعيكم ، هَلَّا الكميّ . والشاهد : حذف الفعل بعد « لولا » لتقدُّم ما يدلُّ عليه ، قال أبو علي (كتاب الشعر ١/ ٥٧) : « وتقديره : لولا تَلْقَوْنَ الكميَّ ، أو تبادِرون ، أو نحو ذلك ، إلا أنَّ الفعل حُذف بعدها ، لدلالتها عليه ، كما حُذف بعد « إنْ » كذلك . اهـ . وقال الجرجاني (المقتصد ١/ ٢٢١) : « التقدير : لولا تَعُدُّون الكميَّ ، أو لولا تعقرون الكميّ ، لأنه قد تقدَّم ذكر كلٍّ واحدٍ من العَقْرِ والعَدّ » . والبيت في : ديوان جرير ٢/ ٩٠٧، وشعر الأشهب ٢٣٧ (شعراء أمويون) ، ومجاز القرآن ١/ ٥٢، ٢٩١، ٣٤٦، والإيضاح ٢٩،=

كان الفرزدقُ يَفْخَرُ بما فعل جَدُّه من عَقْرِ النِّيب ، وهي الإبلُ المُسِنَّة ، فقال له جَرير : تحسبون عَقْرَ النيب أفضلَ شرفكم ، لولا تعقرون الكميَّ المقنعا . والكميّ الشجاع الذي تستتر شجاعة غيره عند شجاعته . والمُقَنَّع : اللابس المِغْفَرَ . وبني ضوطرى : يابني الحمقى[1] .

وتقول : لولا زيدًا ضربتَ ، فيكون « زيدًا » منصوبًا بالفعل المؤخَّر .

فإن قلتَ : فإذا كانت حروف التحضيض لا تطلبُ إلَّا الأفعالَ ، فلِمَ وَلِيَتْهَا الأسماءُ ؟ ولَمْ تكن كـ « قد » و « لم » و « لما » وجميعِ النواصب ، فإنَّها لا تليها إلا الأفعالُ ظاهرةً ، فلا تقول : قد زيدًا ضربْتُه ، ولا : لم زيدًا أَضْرِبْه ، [٩٢] ولا : لن زيدًا أضربَه ، ويكون « زيد » في جميع هذا منصوبًا بإضمار فعل .

قلتُ : لأن التحضيض شبيهٌ بالأمر من جهة المعنى ، وقَرَّبَه منه أنَّك إذا قلتَ : لولا تضربُ زيدًا ، فالمعنى : الأَوْلَى لك أَنْ تضربَ زيدًا ، فما بالُك لا تفعل ؟ فمعنى ذلك حَمْلُه على الفعل ، فهو بمنزلة طلبِ الفعل واقتضائه ، والأمرُ يتَقَدَّم فيه الاسمُ على الفعل ، فتقول : زيدًا اضْرِب ، ويُحْذَفُ فيه الفعل ، فتقول

= والمسائل العسكرية ١١٢، والخصائص ٢/ ٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٦، و ٢/ ٨٤، ٥٠٩، وابن بري ٧٢، وإيضاح القيسي ١/ ٦٧، وشرح العكبري ٢/ ٢٢٢، وابن يعيش ٢/ ١٠٢، وشرح التسهيل ٤/ ١١٤، وتخليص الشواهد ٤٣١، والإرشاد ١١٨، والجنى ٦٠٦، ورصف المباني ٢٩٣، والمغني ١/ ٢٧٤، وشرح شواهده ٢/ ٦٦٩، وشرح أبياته ٥/ ١٢٣، واللسان والتاج (ضطر) ، والهمع ٢/ ٢١١، والأشباه والنظائر ١/ ٢١٨، والخزانة ١/ ٢٦٦ و٣/ ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٠ و ١١/ ٢٤٥. ويستشهد به المؤلف بعد (ص ٩٤٤ ، ٩٤٩) ، واستشهد به في : البسيط ١/ ٤٣٤، والملخص ١/ ٢٦١. وزد مصادر ح السالفة .

(١) هذا هو المعنى الصحيح ، كما قال ابن سيده . وقيل : ضوطرى : حَيٌّ معروف . انظر : اللسان (ضطر) .

لمن رأيْتَه قد أَشَال سَوْطًا أو شَهَرَ سيفًا : زيدًا ، التقدير : اضْرِبْ زيدًا ، أو اقْتُل زيدًا ، فقدَّموا في التحضيض الفعلَ ، وأضمروه ، فقالوا : لولا زيدًا ضربتَ ، ولولا زيدًا[1] ضربتَه .

فإن قلتَ : فهلَّا قَدَّموا الاسم على الحرف ، فقالوا : زيدًا لولا ضربت ، حتى يكون الحرفُ وَالِيًا للفعل الذي يطلُبه .

قلت : حروفُ التحضيض[2] حروفُ صدور ، فلا يتَقَدَّم عليها ما كان في حَيِّزها ، بمنزلة حروف الاستفهام وحروف الشرط .

وجميعُ ما ذكرتُ لك في « لولا » يجوز في حروف التحضيض كلِّها . فأمَّا قولُ الشاعر[3] :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشفاعةٍ ... إليّ فَهلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها[4]

---

(١) المخطوطة : « زيدٌ » بالرفع ، وهمٌ ، لعله من الناسخ .

(٢) ذكر ابن أبي الربيع حروف العرض والتحضيض قبل (ص ٢٩٦) . وانظر أيضًا : الملخص ١/ ٥٠٨.

(٣) هو : قيس ليلى ، أو : إبراهيم بن العباس الصولي ، أو : ابن الدمينة ، أو : الصِّمَّة بن عبد الله القشيري . الأول : تقدمت ترجمته . والثاني : شاعر مجيد ، توفي ٢٤٣هـ (وفيات الأعيان ١/ ٤٤ - ٤٧) . والثالث : شاعر بدوي رقيق من شعراء العصر الأموي ، توفي نحو ١٣٠هـ . (الأعلام ٤/ ١٠٢) . والرابع : فارس شاعر جاهلي ، من جشم ، والد دريد الذي قُتل في حنين كافرًا . (شرح شواهد الشافية ٩٧، والخزانة ٣/ ٦٢، ٦٣) . وانظر الخلاف في النسبة أيضًا في : شرح شواهد المغني ١/ ٢٢١.

(٤) من الطويل . والشاهد : مجيء الجملة الاسمية بعد « هلا » شذوذًا ، وقال القيسي (١/ ٧٤) : « استعمَل الجملة من المبتدأ والخبر .. اتساعًا ، وهو في هذا الموضع عزيز جدًّا ، وإنما استُعمل ذلك مراعاة للمضارعة التي بين المبتدأ والفاعل ، وذلك أن كلَّ واحد منهما مُخْبَرٌ عنه ، وأنهما مرفوعان ، وكلُّ واحدة من الجملة تُعطف على الأخرى » . والبيت في : ديوان مجنون ليلى ١٥٤، وديوان إبراهيم الصولي ١٨٥ (ضمن كتاب الطرائف الأدبية) ، وديوان ابن الدمينة - صلة ديوانه ٢٠٦، وديوان =

فضرورةٌ وخروجٌ عن القياس، وجعلُ الجملة الاسمية مكانَ الفعلية[1].

وهذه[2] الحروف الأربعة تكونُ للتحضيض، وتكونُ للعرض، وأحكامُها في التحضيض والعرض واحدةٌ، فتقول: لولا ضربتَ زيدًا، ولولا زيدًا ضربته، على جهة العرض.

وإنما الفرقُ بين العرض والتحضيض من جهة المعنى؛ لأنك في العرض تَعرِضُ عليه الشيءَ؛ لِيَنْظُرَ فيه، وفي التحضيض تقول: إنه الأَوْلَى والأَلْيَقُ بك أن تفعل، فلا تتركْه، ولا يفوتنَّك؛ ولذلك يستغني النحويون بذكر أحدِهما عن الآخَر؛ لأنَّ الحروف واحدة، والأحكامَ كذلك.

وإنَّما كانت حروف التحضيض طالبةً بالفعل؛ لأنَّ التحضيض لا يقعُ بالأعيان، إنَّما يَقَعُ بالمعاني، وهذا معنى قول أبي علي:

«والتَّحْضِيضُ يَقَعُ على الفعلِ، والابتداءُ يَخْتَصُّ به الاسم»[3].

= الصِّمَّة ١١٣، والمرزوقي ٣/ ١٢٢٠، وشرح التسهيل ٤/ ١١٤، وتخليص الشواهد ٣٢٠، والجنى ٥٠٩، ٦١٣، ورصف المباني ٤٠٨، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٩، والمغني ١/١٠٣ و ٢/ ٧٥٩، وشرح شواهده ١/ ٢٢١، والعيني ٣/٤١٦ و ٤/ ٤٥٧، والهمع ٤/ ٣٥٣، والخزانة ٨/٥١٣ و١٠/٢٢٩ و١١/ ٢٤٥، ٣١٣. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٣١٤).

(١) لم يُسَلِّم ابنُ هشام بالحمل على الظاهر، وقال: «والصواب أن التقدير: فهلَّا كان، أي الأمر والشأن، والجملة الاسمية خبرٌ. (المغني ٢/٧٥٩)، وقال في موطن آخر (١/١٠٣ - الشاهد ١١٧): التقدير: فهلَّا كان هو، أي الشأن. وقيل: التقدير: فهلا شفعت نفس ليلى، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس، و«شفيعها» على هذا خبر لمحذوف، أي هي شفيعها». وسبق ابنَ هشام إلى هذا التخريج ابنُ مالك. انظر: شرح التسهيل ١/ ١١٤.

(٢) الإشارة إلى «لولا، لوما، هلا، ألا»، وذكرها المؤلف قبل (ص ٢٩٦).

(٣) الإيضاح ٣٠، والمقتصد ١/ ٢١٨، ٢٢٢. وإنما اختص الابتداء بالاسم، لأن الفعل خبر، والمبتدأ من شأنه أنْ يكون مخبرًا عنه. وانظر: المقتصد ١/ ٢٢٣.

أي التحضيض طالب بالفعل، فمتى جئتَ بحرف التحضيض، كأنَّك جئتَ بالفعل؛ لأنَّه طالبُه. ولو جئتَ بالاسم بعد الفعل، لم تجعلْه مبتدأً؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: قام زيد، أو ضربتُ زيدًا، لم يكن بُدٌّ من حمل الاسم على الفعل؛ لِتقدُّمِه وطلبه إياه؟ فكذلك إذا تَقَدَّم قبل الاسم ما يطلب الفعل ويقتضيه. والله أعلم.

ثم قال: **«فإذًا لا يَقَعُ الاسْمُ المُبْتَدَأُ بعد «لولا» هـذه التي[1] للتَّحْضِيضِ، كما لا يَقَعُ بَعْدَ «إنْ» الَّتي للشَّرْطِ والجَزَاءِ»[2].**

اعلم أنَّ حروفَ الشرط كلَّها ماعدا «إنْ» لا يليها إلَّا الفعل، ولا يليها الاسمُ مَحْمُولًا على فعلٍ إلَّا في الضرورة، كما قال[3]:

* أَيْنما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ[4] *

---

(١) المخطوطة: «إلا». والتصحيح من الإيضاح.

(٢) الإيضاح ٣٠، والمقتصد ١/ ٢٢٢. وعقد أبو علي (كتاب الشعر ١/٥٧ - ٦١) بابًا أسماه «من الحروف التي يحذف بعدها الفعل وغيره»، وذكر من هذه الحروف «لولا».

(٣) كعب بن جُعَيْل، أو حسام بن ضرار الكلبي. والأول من بني تغلب بن وائل، وهو شاعر إسلامي مشهور، كان في أيام معاوية (الخزانة ٣/ ٤٩). والثاني: أمير حازم شجاع فصيح شاعر، تولَّى إمارة الأندلس، في عهد هشام بن عبد الملك، توفي ١٣٠هـ (الأعلام ٤/ ١٠٢).

(٤) من الرمل. وصدره:

* صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائِرٍ *

صعدة: قناة تنبت مستقيمةً لا تحتاج إلى تثقيف. الحائر: المكان المنخفِض ذو الحروف المرتفعة، شبَّه امرأة بقناة لدنة مستوية في مكان مطمئن، والريح تميلها فتميل معها. والشاهد: مجيء الاسم بعد «أينما» ضرورة، والنحويون يرون أنّ الأسماء لا تَلي أدوات الشرط، إلا في الضرورة، باستثناء «إنْ» لأنَّها أم الباب، ويخرِّجون مثل ذلك عند وقوعه على أن الاسم مرفوعٌ بفعل يفسِّره المذكور. والبيت في: الكتاب ٣/ ١١٣، ومعاني الفراء ١/ ٢٩٧، والمقتضب ٢/ ٧٥، وما يجوز للشاعر ٢٣٨، وتحصيل عين الذهب ٤٢٨، والإنصاف ٢/ ٦١٨، واللباب ٢/ ٥٧، وابن يعيش =

وقال[1] :

ومَتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ه وتُعْطَفْ عليه كَأْسُ السَّاقي[2]

لأن الشَّرْطَ [٩٣] طالبٌ بالفعل ، فلا تقع بعده الجملةُ الاسمية ؛ لما ذكرتُه في التحضيض ،من أنَّ الحرفَ الطَّالبَ للفعل إذا تَقَدَّم ، فكأَنَّ الفعلَ متقدِّمٌ ، ولا يكونُ الابتداءُ مع تَقَدُّم الفعلِ ، وليس لها شَبَهٌ بالأمر ، فيتَقَدَّمَ الاسمُ فيها قبل الفعل ، كما كان ذلك في التحضيض[3] .

وأما « إنْ » فهي أمُّ بابِ الشَّرطِ ، وهي الأَصْلُ فيه ؛ لأنَّها لا معنى لها في الشرط إلا ذلك ، ولأنَّ كُلَّ شرطٍ ينحلُّ إليها مع زيادةٍ ، فإذا قلتَ : متى تأتني آتِك ، فمعناه : إن تأتني يوم السبت أو يوم الأحد[4] . وكذلك سائرُ حروف الشرط ، عدا « إن » ، فجعلُوها تليها الأَسماءُ[5] بشرط أنْ تكونَ محمولةً على

= ٩/ ١٠، والارتشاف ٢/ ١٨١، واللسان (حير) ، والهمع ٤/ ٣٢٥، والخزانة ٣/٤٧ و ٩/ ٣٨، ٣٩، ٤٣. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٤٠٥ ، ٦٠٠) ، كما استشهد به في : البسيط ١/٤٤١ و ٢/ ٦٤٢، والملخص ١/ ١٩٧.

(١) عديّ بن زيد العباديّ .

(٢) من الخفيف . يروى : فمتى . الواغل : الداخل على جماعة الشَّاربين من غير دعوة . يَنُبْهُم : ينزل بهم . والشاهد : مجيء الاسم « واغل » بعد « متى » ضرورة في الشعر . والبيت في : ملحقات ديوان عدي ١٥٦، والكتاب ٣/ ١١٣، والمقتضب ٢/ ٧٤، وابن السيرافي ٢/ ٨٨، وإعراب النحاس ١/ ٤٥٧، وتحصيل عين الذهب ٤٢٧، والإنصاف ٢/ ٦١٧، واللباب ٢/ ٥٨، وابن يعيش ٩/ ١٠، وشرح التسهيل ٤/ ٧٥، والهمع ٤/ ٣٢٥، والخزانة ١/٤٥٦ و ٣/ ٦٣٩. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٤٠٥ ، ٦٠٠) ، كما استشهد به في : البسيط ٢/ ٦٤٢، والملخص ١/ ١٩٨.

(٣) انظر : ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٤) ذكر العكبري وجهًا آخر ، مفاده أنها حرفٌ ، وغيرها من أدوات الشرط اسم ، والأصل في إفادة المعاني الحروف . اللباب ٢/ ٥٠.

(٥) المخطوطة : تلي الأسماء ، تحريف . والصواب ما أثبتُّه .

الفعل ، ولا يكونُ ذلك حتى يكون الفعل ماضيًا .

فإنْ كان مضارعًا فلا بُدَّ من ولايتها الفعلُ ظاهرًا إلا في الشعر ، فلا تقول : إنْ زيدٌ يُكرمْك أُكرمْه ، وتقول : إنْ زيدٌ قام أكرمتُه[1] ، قال اللَّه – تعالى –: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[2] . وهذا كثيرٌ . فما قَدَّمْتُه من قول الشاعر :

* أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ *

شاذٌّ من وجهين : أحدهما : ولاية الاسم لـ « أين » ، والثاني : أنَّ الفعل مُضارعٌ . ولو جاء في الشعر : متى زيد قام[3] ، لكان أقربَ من هذا . وكذلك : إنْ زيد يقم[4] . واللَّه أعلم .

ثم قال : « **ولا بَعْدَ (إذا) في نحوِ** ﴿ **إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ** ﴾[5] » .

اعلم أن « إذا » تكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون فيها معنى الشرط[6] .

---

(١) كما يجوز أن تقول : إنْ زيدٌ لم يأْتني آتِه ، فتفسرُ الفعلَ المضمر بفعل مضارع منفي بـ « لم » . انظر : شرح التسهيل ٤/ ٧٤.

(٢) التوبة ٦، وتمامها : ﴿ فأجره حتى يسمع كلام اللَّه ﴾ . وعقد الأنباري مسألة (الإنصاف ٢/ ٦١٥ – ٦٢٠) لعامل الرفع في الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية ، وخلاصتها أن الكوفيين يرون أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل ، ويرى البصريون أنه يرتفع بتقدير فعل . أما الأخفش فهو عنده مرفوع بالابتداء . وانظر : اللباب ٢/ ٥٧، ٥٨.

(٣) لأن فيه شذوذًا من جهة واحدةٍ ، هو ولاية الاسم لأداة شرط غير « إن » .

(٤) لأن فيه شذوذًا من جهة واحدة ، هو كون الفعل المفسّر مضارعًا .

(٥) الانشقاق ١. وانظر : الإيضاح ٣٠، والمقتصد ١/ ٢٢٣.

(٦) هذا هو الغالبُ فيها . انظر : شرح التسهيل ٤/ ٨١.

الثاني : أن يكون فيها معنى المفاجأة .

فإذا كان فيها معنى الشرط ، فهي ظرفُ زمانٍ لما يُستقبل[1] .

واختلف النَّحْوِيُّون فيها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : ما ذهب إليه أبو علي من أنَّها لا يليها إلا الجملةُ الفعلية[2] ، فمتى جاء بعدها الاسم مرفوعًا أو منصوبًا ، فلا يكون إلا محمولًا على فعل محذوفٍ أو مؤخَّر . ولا يكونُ محمولًا على فعل مؤخَّر إلا إذا كان منصوبًا ؛ لأن الشرط طالبٌ بالفعل ، فلا يقعُ بعده المبتدأُ والخبر ؛ لما ذكرتُه . وإلى هذا ذهب ابن جني[3] .

---

(١) سيبويه (٤/ ٢٣٢) : « وأما « إذا » فلِما يُستقبل من الدهر ، وفيها مجازاة ، وهي ظرف » . وزعم بعضهم أنها تكون للحال ، وجعل منه قوله – تعالى – : ﴿والنجم إذا هوى﴾ . الارتشاف ٢/ ٥٤٩.

(٢) هذا مذهب الجمهور ، فـ « إذا » لابُدَّ أنْ يليها فعل ظاهر أو مُقَدَّر (المقتضب ٢/ ٧٦، ٧٧، والمغني ١/ ١٢٧) وهو المشهور في النقل عن سيبويه . وذكر المرادي (الجنى ٣٦٠، ٣٦١) أن السهيلي نقل عن سيبويه جواز الابتداء بعد « إذا » الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلًا . وأقول : لعل نقل السهيلي اعتمادًا على عبارة سيبويه (١/ ١٠٧) : « والرفع بعدهما – يقصد : إذا وحيث – جائز ، لأنك قد تبتدئ بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد اللّه جالس ، واجلس إذا عبد اللّه جلس » . وسبق أن قال سيبويه في الموطن نفسه : « ويقبح إن ابتدأتَ الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل ، لو قلت : اجلس حيث زيد جلس وإذا زيد يجلس ، كان أقبح من قولك : إذا جلس زيد وإذا يجلس ، وحيث يجلس وحيث جلس » .
وأُراني أميل إلى ما نقله السهيلي ، فنصُّ سيبويه صريح بالجواز ، وإن وصف ذلك بالقبح .

(٣) أجاز ابن جني (الخصائص ١/ ١٠٥، ١٠٦) ارتفاع الاسم بعد « إذا » بالابتداء ، واستدلَّ بقول ضيغم الأسدي :

إذا هو لم يَخَفْني في ابن عَمِّي — وإن لم أَلْقَه – الرجلُ الظَّلومُ

فقد جاء « هو » بعد « إذا » ، وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده ، وقال : « وفي هذا =

والذي تتعلّق به لا يكونُ إلا بعدها ، وهو جوابها[1] ، فمتى قلت : أُكرمُك إذا أكرمتني ، فلا بد من جواب محذوف يَدُلُّ عليه « أكرمك » ، ويَتَنَزَّلُ منزلة : أكرمُك إن أكرمتني . وهو الصَّحيح . واللّٰه أعلم . وعلى هذا أكثرُ النحويِّين المتأخِّرين[2] ، وهو أقرب ؛ لأَنها ظرفٌ ، وتكون الجملة التي بعدها في موضع خفضٍ بها ، ويلزمُ الفعلُ . والتقدُّمُ لما فيها من السَّبب[3] .

ومن الناس من ذهب إلى أنَّ « إذا » تتعلق بالفعل الذي بعدها[4] ، وإن كان

= البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد « إذا » الزمانية بالابتداء » . وعلَّق ابن مالك في شرح التسهيل (٤/ ٢١٣) : « وبقوله – الأخفش – أقول لأن طلب « إذا » للفعل ليس كطلب « إنْ » .
وأقول : لعل مذهب ابن جني الذي أشار إليه المؤلف في كتاب آخر غير الخصائص .

(١) التعلُّق كناية عن أن العامل فيها هو الجواب . وهذا مذهب الجمهور ، وعليه أبو علي ، وابن جني (المحتسب ٢/ ٣٠٧) ، وابن أبي الربيع . وضَعّف أبو حيان ما ذهب إليه الجمهور بأن الجواب يقترن به ما لا يعمل بعده في ما قبله كالفاء الرابطة و « إذا » الفجائية و « إن » و « ما » النافيتين ، كما أن وقتي الشرط والجواب قد يختلفان في بعض المواضع ، نحو : إذا جئتني غدًا أجيئك بعد غد ، ووصف ما ذهب إليه بأنه الصحيح المنصور ، وإن كان المشهور غيره . انظر : البحر ١٠/ ٥٦، والجنى ٣٦١، وانظر أيضًا : « دراسات » الشيخ عضيمة ق ١، ج ١/ ١٩٩، وما بعدها ، والإحالات على المصادر ثمة .

(٢) نسب أبو حيان هذا إلى الزمخشري والحوفي ، ونقل عنهما أن « إذا » من قوله – تعالى – : ﴿إذا جاء نصر اللّٰه﴾ منصوب بـ ﴿فسبح﴾ ، ورَدَّه بأنه لا يصحُّ إعمال ﴿فسبح﴾ لأجل الفاء ، انظر : البحر ١٠/ ٥٦٢، والدر ٦/ ٥٨٤، و « دراسات » الشيخ عضيمة ق ١، ج ١/ ١٠٠.

(٣) أدوات الشرط عبارة عن كلمات وُضعت لتدلَّ على التعليق بين جملتين ، والحكم بسببية أولاهما ، ومسبَّبِيَّة الثانية . انظر : شرح التسهيل ٤/ ٦٦.

(٤) أي تُنْصَب به . وهذا مذهب أبي حيان الذي يرى أن « إذا » معمولة للفعل الذي بعدها ، لا لفعل الجواب . وأفسد مذهب الجمهور من وجوه . انظر : ح ١ .

مرفوعًا؛ لما فيها من السببية. ولا خلاف أنَّها إذا جزمت[1] ما بعدها، لا تتعلَّق إلا بمجزومها، وتجري مَجْرى «متى» و«أين». والله الموفق بفضله.

الثاني: أن «إذا» يقع بعدها الفعل والفاعل، ويقع بعدها المبتدأ والخبر بشرط أن يكون الخبر فعلًا[2]، ولا يقع بعدها المبتدأُ، والخبرُ ظرفٌ أو مجرورٌ أو مفردٌ، [٩٤] فلا تقول: إذا زيدٌ في الدار أَكْرِمْه.

ويظهر هذا من كلام سيبويه في باب الاشتغال[3]، وكأنَّه لما كانت «إذا» ظرفًا في أصلِها، والظرف يُضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية، روعي فيها ذلك، فأُضيفت إليهما. ولمَّا دخلها معنى الشرط، استحقت بذلك ألا تخلوَ جملتُها من فعل؛ لما ذكرتُه من أن الشرط طالبٌ بالفعل، فإذا تقدَّم، فكأن الفعل متقدِّم، ولو تقدَّم الفعل لم يكن إلا الحملُ عليه، ويُعَضِّدُه قولُ عَلْقَمَة:

وَقَدْ يَسَرْتُ إذا ما الجُوعُ كُلِّفَهُ   مُعَقَّبٌ مِنْ قِداحِ النَّبْعِ مَقْرُومُ[4]

فليس «الجوع» محمولًا على فعل؛ لأَنَّ ضميره منصوب؛ ألا ترى أنَّك

---

(١) «إذا» لا تجزم عند الجمهور إلا في الضرورة، وذلك لمخالفتها «إنْ» في أنها تدخل على المتيقَّن وجوده أو المرجح، بينما تدخل «إن» على المشكوك فيه. انظر: المغني ١/١٢٧، والجنى ٣٦٧.

(٢) انظر: ص ٣١٠، ح ٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٠٦، ١٠٧.

(٤) من البسيط: يَسَرْتُ: ضربتُ بالقداح وقامرت. إذا ما الجوع كُلِّفه: اشتدت الحالُ عليه. المعقب: قدح مشدود بالعقب. النَّبع: شجر تُتَّخذ من أغصانه السهام. مقروم: مُعَلَّم. والمعنى أنه إذا ما اشتد الزمان أَيْسَرَ وأطعم ضعفاءَ الحيّ، ولم يكن يُيْسِرُ إلا المعروفُ بالكرم. والمقصود بـ «المعقب» السهم النفيس المعلوم بالفوز. والشاهد: حمل «الجوع» على الابتداء لعدم إمكان حمله على الفعل بعده، لأنه مرفوع وضميره منصوب. والبيت في: الديوان ٧٧. واستشهد به ابن أبي الربيع في: البسيط ٢/٨٧٦.

إذا قلتَ: أزيدٌ ضربته، ورفعت «زيدًا»، لم يكن إلا مبتدأ، ولم يجز رفعُه على إضمار الفعل، ويكون هذا الظاهرُ تفسيرَه؛ لأَنَّ هذا مبنيٌّ للفاعل، ولو قدَّرْتَ هنا فعلًا رافعًا لـ«الجوع»، لم يكنْ إلا مبنيًّا للمفعول[1].

وأما إذا قلتَ: [إذا][2] زيدًا ضربته، وإذا زيدٌ قام، فلا يكون إلا محمولًا على الفعل بلا خلاف؛ لأَنَّ «إذا» طالبة للفعل عندهم كُلِّهم.

الثالث: أن «إذا» يقع بعدها الجملُ كلُّها؛ اسميةً كانت، أو فعليةً، وعلى أي وجهٍ كان الخبرُ، وهو الذي يُنْسَب إلى أبي الحسن، فأجاز أن تقول: إذا زيد قائم أكرمتك[3].

وهذا لا يَنْبَغِي أن يُؤْخَذَ به؛ لِما ذكرتُه، وإنَّما جاء قليلًا في الشعر، والشعرُ موضعُ ضرورةٍ. وفي السيرة[4]:

مِنْ كُلِّ غَيْثٍ في السِّنِيـ   ـنَ إِذَا الْكَواكِبُ خاوِيَةْ[5]

---

(١) وفي باب الاشتغال يُشترط تساوي الاسم والضمير: فإن كان الضمير منصوبًا، كان الاسم كذلك، وإن كان الضمير مرفوعًا كان الاسم كذلك. فإن كان مخفوضًا نُظر في موضعه: فإنْ كان نصبًا، نُصِب الاسم، وإن كان رفعًا، رُفع. وانظر: البسيط ٢/٦١٦، ٦١٧.

(٢) زيادة مني.

(٣) انظر: الخصائص ١/١٠٥، وشرح التسهيل ٢/٢١٣، وما عَلَّقْتُه في ح ١، ص ٣١٢.

(٤) سيرة ابن هشام. ففيها (٢/٣٩) البيت منسوبًا لهند بنت عتبة، زوج أبي سفيان.

(٥) من مجزوء الكامل، من أبيات قالتها هند في وقعة بدر، أولها:

لِلَّـهِ عَـيْنا مَـنْ رأى   هـلـكًا كَـهَـلْـكِ رجالِـيَهْ

غيث: مطر. خاوية، من خوت النجوم: أَمْحَلَتْ، وذلك إذا سقطت ولم تمطر في نَوْئِها. والشاهد بَيِّنٌ. والبيت في: شرح شواهد المغني ١/٤١٠.

وجاء هذا كما جاء :

* فهلا نَفْسُ ليلى شفيعُها[١] *

والتحضيض - بلا اختلاف - لا يقع بعده إلا الفعلُ والفاعل .

وأما « إذا » التي للمفاجأة ، فلا يقعُ بعدها إلا الجملةُ الاسمية[٢] ، تقول : خرجتُ فإذا زيدٌ ، ومشيت فإذا عمرٌو صاحبُك .

واختلف الناس في « إذا » هذه :

فمنهم من جعلها حرفًا[٣] .

ومنهم من جعلها ظرف مكان[٤] ، وجَعَلَها خبر المبتدأ في قوله : فإذا زيدٌ . وجعل التقدير : فبالحضرة زيد ، وبالمكان عمرو . وهذا - واللَّه أعلم - أقربُ في هذا المثال .

---

(١) تقدم قبل (ص ٣٠٥) . والتعليق عليه ثمة .

(٢) ذكر المرادي خمسة فروق بين « إذا » الشرطية و « إذا » الفجائية : الأول : أنَّ « إذا » الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ، والفجائية لا يليها إلا جملة اسمية . الثاني : أن الشرطية تحتاج إلى جواب ، والفجائية لا جواب لها . الثالث : أنّ الشرطية للاستقبال ، والفجائية للحال . الرابع : أن الجملة بعد الشرطية في موضع خفض بالإضافة ، وبعد الفجائية لا موضع لها . والسادس : أنَّ الشرطية لها صدر الكلام ، والفجائية لا تقع صدرًا . انظر : الجنى ٣٧٣، ٣٧٤.

(٣) هذا مذهب الكوفيين . وحُكي عن الأخفش . واختاره الشلوبين في أحد قوليه . وإليه ذهب ابن مالك . انظر : الجنى ٣٦٦، والمغني ١/ ١٢٠.

(٤) هذا ظاهر مذهب المبرد ، وأبي علي ، وابن جني ، ونُسب إلى سيبويه ، واختاره ابن عصفور . واستدلَّ هؤلاء بوقوعها خبرًا عن الجثة . وقال الزجاج : هي ظرف زمان ، ونُسب إلى المبرد ، وقيل : هو ظاهر كلام سيبويه ، واختاره الزمخشري . انظر : المقتضب ٣/ ١٧٨، والجنى ٣٦٥، ٣٦٦، والمغني ١/ ١٢٠ وما بعدها . وانظر أيضًا : « دراسات » الشيخ عضيمة ق ١، ج ١/ ١١٣ وما بعدها .

وقد جاء : بينما أنا أمشي فإذا إنّ زيدًا يفعل كذا . والظاهر في هذا أنَّها حرفٌ ؛ لأنك إنْ جعلتَها ظرفًا ، وعَلَّقْتَها بـ « يفعل » ، فهو ممتنع ؛ لأن « إنَّ » من حروف الصدور ، وحروفُ الصدور لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ، إلا أن تقول : تُعَلَّق بمعنى ما بعدها . والأول أظهر[١] . واللَّه أعلم .

واختلف الناس في الفاء الداخلة عليها :

فمنهم من جعلها رابطة[٢] .

ومنهم من جعلها زائدة[٣] ، وهو الأحسن - واللَّه أعلم - ؛ لأنَّ الربط إنما يقع بـ « إذا » التي للمفاجأة ، ولا تُسْتَنْكَر الزيادة في الحروف .

مسـألة

اعلم أن ألف الاستفهام تقعُ بعدها الجملةُ الاسمية والجملةُ الفعلية . والأحسنُ أن يقع بعدها الفعل والفاعل ؛ لما فيها من الشَّبه بحرف الشرط[٤] ،

---

(١) من الواضح أن ابن أبي الربيع يرى أنها ظرف مكان ، متابعًا المبرد وأبا علي ، أو حرف متابعًا الكوفيين ، كلٌّ في الموطن الذي يصلح له . كما أنه يُفَضِّل الحكم بحرفيتها ، إذا عرض ما يمنع تعلقَها بالعامل .

(٢) نَسب ابن جني القول بأنها عاطفة إلى مبرمان تلميذ المبرد . وقوّى هذا الرأي . وقال الشيخ عضيمة : وهو ظاهر قول المبرد . انظر : المقتضب ٣/ ١٧٨، والخصائص ٣/ ٣٣٠، و« دراسات » الشيخ عضيمة ق ١، ج ١/ ١١٩.

(٣) ذلك قول المازني وأبي علي . وضعَّفه الرضي ، مستدلًّا بأنه لا يجوز حذفها . وقيل : إنها للجزاء ، قال بذلك الزيادي ، وقال الرضي : لعله أراد أنها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها . انظر : الخصائص ٣/ ٣٣٠، والجني ١٢٨ ، و« دراسات » الشيخ عضيمة ق ١، ج ١/ ١١٩.

(٤) وجه الشبه أنها جميعًا حروف تحدث قبل الجمل فتغير معانيها . (البسيط ٢/ ٦٣٢) . وقال سيبويه (١/ ٩٩) : « فلهذا اختير النصب ، وكرهوا تقديم الاسم لأنها - حروف الاستفهام - حروفٌ =

فتقول : أزيدٌ قام ؟ ، و : أزيدٌ ضربته ؟ . والأحسن [٩٥] أن تقول : أزيدًا ضربته ؟ ، ويكون منصوبًا بإضمار فعل ؛ ليقعَ بعد الهمزة فعل وفاعل .

وأما غيرُ الهمزة من حروف الاستفهام ، فيقعُ بعدها المبتدأ والخبر بشرط ألا يكون فعلًا[1] ، فلا تقول : هل زيدٌ ضربته ؟ ولا : أَين زيدٌ جلس ؟ ولا : متى عمرٌو ضربته ؟ ولا بُدَّ أن يليها في هذا الموضع الفعلُ ظاهرًا ، فلا يجوز أن تقول : هل زيدًا ضربته ؟ ولا : متى زيدًا أكرمته ؟ لما ذكرته من شبه حروف الاستفهام بحروف الشرط ، وإنما جاز ذلك في الهمزة ؛ لأنها أمُّ الباب[2] ، كما جاز في « إن » الشرطية ما لم يجز في أخواتها من حروف الشرط[3] .

ويجوز أن يقعَ بعد حروف الاستفهام كلِّها المبتدأُ والخبر[4] ، إذا كان الخبرُ

= ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه ، وقد يصير معنى حديثها إليه ، وهي غير واجبة كالجزاء » .

(١) سيبويه (٣/ ١١٥) : « واعلم أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام اسم وفعل ، كان الفعل بأن يلي حرفَ الاستفهام أولى ، لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل » . وقال أيضًا (١/ ٩٩) : « فإن قلت : هل زيدًا رأيت ، وهل زيد ذهب . قَبُح ، ولم يجز ، إلا في الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل » . وأجاز الكسائي وقوع الاسم بعده فعل بعد « هل » ، وذكر الشيخ عضيمة أن السيوطي نقل عن أبي حيان أنه مع الجمهور في المنع ، ولكن أبا حيان أجاز في قوله – تعالى – : ﴿ هل من خالق غير اللَّه يرزقكم ﴾ أن يكون ﴿ يرزقكم ﴾ خبر المبتدأ . وتبعه السمين الحلبي . انظر : « دراسات » عضيمة ق ١، ج ٣/ ٤٨٧.

(٢) سيبويه (١/ ٩٩) : « وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز ، كما جاز ذلك في « هلا » ، وذلك لأنها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره » .

(٣) انظر : البسيط ٢/ ٦٣٢، ٦٣٣.

(٤) سيبويه (١/ ٩٨) : « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل ، إلا أنهم قد توسَّعوا فيها ، فابتدأوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك » .

غيرَ فعل ، تقول : هل زيد جالس ؟ وهل زيد في الدار ؟ وإنَّما الذي لا يجوز : أن يكون في جملتها فعلٌ ، ثم لا يليها ذلك الفعلُ ظاهرًا[1] . واللَّه أعلم .

فصــل

قال : « **ومِمَّا يَرْتَفِعُ من الأسماءِ بالابتداءِ « زيد » في قولِهم : أَيـنَ زَيْدٌ ؟ ، وكَيْفَ عَمْرٌو ؟** »[2] .

اعلم أنَّ الإسنادَ هنا مُشْكِلٌ ؛ لأنَّ من شرط المسند إلى المبتدأ أنْ يكون بعده . وإن قُدِّم عليه ، فهو مُقَدَّم من تأخير . فإذا قلتَ : قائم زيد ، فالأصلُ : زيد قائم ، ثم قُدِّم على جهة الاتِّساع ، فلا يكون المقدَّمُ على الاسم المبتدأ مُسْندًا إليه حتى يكونَ مِمَّا يصحُّ تأخيرُه .

فإذا كان لا يصحُّ تأخيرُه من جهة الكلام ، فكيف يكون مسندًا إليه ؟ وليس مَعَنا ما يكون مسندًا إلى « زيد » في قولك : أين زيد ؟ إلَّا « أين » ، و « أين » تَطْلُبُ بالتقديم ؛ لدلالتها على الاستفهام ، فكيف تكون « أين » مسندةً إلى « زيد » مع طلبها بالتقديم ؟

قلتُ : بيانُ ذلك أنْ تقول : « أين » وُضعت موضع المسند إلى المبتدأ

---

(١) سيبويه (١/ ١٠١) : « اعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يُصَيَّر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت : هل زيد قام ، وأين زيد ضربته ، لم يجز إلا في الشعر . فإذا جاء في الشعر نصبتَه ، إلا الألف ، فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم » .

(٢) الإيضاح ٣٠، والمقتصد ١/ ٢٢٤. وفي شرح العكبري (٢/ ٢٢٦) : « زيد » في نحو قولك : « أين وكيف » . وقال الجرجاني : « اعلم أنَّ التقدير في قول الشيخ أبي علي : « زيدٌ » في قولهم : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ على قولك : و « عمرو » في قولهم : كيف عمرو ؟ إلا أنه يحذفه للاختصار » .

وحرفِ الاستفهام وما يصيرُ به استفهامًا عن التعيين ؛ لأنَّ الأصل : أفي الدار زيدٌ أم في السوق أم في الحانوت ؟ إلَّا أنَّ العربَ أرادت الاختصارَ ، فوضعت « أين » موضعَ هذا كلِّه ، وأنتَ إذا قلتَ : أفي الدار زيد أم في السوق ؟ فقولك : « في الدار » هو المسند إلى « زيد » ، وهو مما يصحُّ تأخيره ؛ ألا ترى أنه يجوزُ أن تقول : أزيد في الدار أم في السوق أم في الحانوت ؟ ولا يصحُّ أنْ توضع « أين » موضع هذا الخبر مع أداة الاستفهام ، على حسب ما ذكرتُه ، إلَّا في حال تقديمه ، لكنَّها لما وُضعت موضِعَه تَضَمَّنت الاستفهامَ ، والاستفهامُ يَطْلُب بصدر الكلام ، وكأنهم إنَّما وَضَعُوا « أين » موضع : « أفي الدار أم في السوق أم في الحانوت زيد ؟ » . واللّه أعلم .

وكذلك الكلامُ في : « كيف زيد؟ » ، الأصل : أصحيحٌ زيد أم مريضٌ[1] ؟ وكذلك : متى القيام؟ وُضعت « متى » موضع : « أيومَ السبت أم يوم الأحد القيامُ » ؟ فبوضعها موضع الظرف كانت خبرًا ، وبوضعها موضعَ الهمزة فُهم منها الاستفهامُ ، وبوضعها موضع « أم » كان السؤالُ سؤالًا عن التعيين .

---

(١) يريد أنها اسم لا ظرف ، وهو ما ذهب إليه الأخفش والمبرد والسيرافي . وظاهر كلام سيبويه في غير موطن ، والمبرد أنها ظرف (الكتاب ٢/ ٣٥، ٤٤) و (المقتضب ٣/ ١٧٨) . ولم يرتض ابن مالك الظاهر ، فقال ما معناه : « لم يقل أحد : إن (كيف) ظرف ، إذ ليست زمانًا ولا مكانًا ، ولكنها لما كانت تفسَّر بقولك : (على أي حال) ، لكونها سؤالًا عن الأحوال العامة ، سُمِّيَت ظرفًا ، لأنها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليهما مجازًا » . وأيّد هذا التفسير ابن هشام في المغني (١/ ٢٧٢) ، ووصفه بأنه حسن ، يؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل : كيف أنت ؟ أصحيحٌ أم سقيم ؛ بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب . اهـ . هذا ولا يخرج إعراب « كيف » عن كونها خبرًا أو حالًا أو مفعولًا مطلقًا . وانظر في مواقع « كيف » من الإعراب : « دراسات » الشيخ عضيمة ق ١، ج ٢/٤١٦ وما بعدها .

ومِنَ الناس مَنْ يجعل « كيف » [٩٦] ظرفًا[1] ، ويجعلُ التقدير : أفي حالة كذا زيدٌ أو في حالة كذا ؟

والأول عندي أظهر – واللّه أعلم – لقُرب المأخَذِ ، ولأنَّ العربَ كما اختصرت الظروف ، فقالت : أين زيد ؟ اختصرت الأسماء ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مَنْ زَيْدٌ ؟ فالأصل : أهذا زيد أم هذا ؟. وكذلك : ما رَكِبْتَ ؟ الأصل : آلفرسَ ركبتَ أم البغل؟ فيقوى بذلك أن يكون الأصل في : « كيف زيد ؟ » : « أصحيح زيدٌ أم مريض ؟ » ثم وضعوا « كيف » مكان هذا طلبًا للاختصار ، ولأن الصفاتِ أسماءٌ .

فإن قلتَ : وإذا قلتُ : زيد في الدار ، وزيد عندك ، فأين المسندُ إلى المبتدأ ؟

قلتُ : الظرفُ وُضع موضع المسند إلى المبتدأ ، التقدير : زيد مستقرٌ في الدار ، وزيد كائن عندك ، وما أشبه ذلك من التقدير ، ثم أُنيب الظرف والمجرور مُنابه ، فصار : « أين » على هذا في الدرجة الثالثة[2] .

فإن قلتَ : فهل يجوزُ أنْ يكونَ « زيد » من قولك : أين زيد ؟ فاعلًا بـ « أين » ؟ كما يجوزُ إذا قلت : أفي الدار زيد أم في السوق ؟ أن تجعل « زيدًا » محمولًا على المجرور ؛ لاعتماده على الاستفهام . وأبو الحسن يجيزه ، وإنْ لم يكن مُعْتَمِدًا[3] ،

---

(١) ذلك ظاهر مذهب سيبويه والمبرد . انظر : ح ١ من ص السالفة .

(٢) يعني أن الظرف والجار والمجرور نحو : « في الدار » و « عندك » ناب مناب الخبر ، فهو في الدرجة الثانية ، و « أين » ناب مناب الظرف والجار والمجرور ، فهو إذن في الدرجة الثالثة .

(٣) هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . والقول بأن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه هو مذهب الكوفيين ، والأخفش في أحد قوليه ، والمبرد من البصريين . انظر حجج كل واعتراضاته في : الإنصاف ١/٥١ – ٥٥ (المسألة ٦) . وعرض ابن أبي الربيع للمسألة في البسيط (١/ ٥٨٥، ٥٨٦) . وانظر أيضًا : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٣.

على حسب ما يأتي بيانُه[1]، إن شاء الله.

قلتُ: ليس «أين زيد؟» بمنزلة: «أفي الدار زيد؟» من هذه الجهة؛ لأن الاستفهام طالبٌ بالفعل، فصار قولُك «أفي الدار زيد؟» من هذه الجهة بمنزلة: أستقر في الدار زيدٌ؟ لأن الهمزة هي التي للاستفهام، ويتنزَّل الذي بعدها منزلة الفعل، فيرتفعُ الاسم الذي بعده كارتفاعه بالفعل. و«أين» هي التي للاستفهام[2]، وبعدها الاسمُ، فإن جعلتَ «زيدًا» فاعلًا، فقد وقع الاسمُ بعدها غيرَ محمولٍ على فعل، فتكونُ قد تكلَّفْتَ حملَ الاسمِ على الفعل، وليس موجودًا، لغير شيء، إلَّا أنك[3] في الحالين قد أَوْلَيْتَ أداةَ الاستفهام الاسمَ.

وأمرٌ آخَرُ: أنَّك إذا قلتَ: أفي الدار زيد أم في السوق؟ فيُحتمل أنْ يكونَ «زيد» فاعلًا بـ«في الدار» وتقدِّر المحذوفَ الفعلَ، ويحتمل أن يكون «زيد» مبتدأً، ويكون «في الدار» خبرًا، إلَّا أن «أين» لم تَقُم مَقامَ «أفي الدار» إلَّا على الوجه الآخَرِ[4]؛ لأنَّه قد ثَبَتَ في قولهم: من أخوك؟ أنَّ «من» نائبةٌ منابَ الخبرِ وألفِ الاستفهام وتابعِه[5]، ولم يثبتْ مثلُ هذا في الفعل والفاعل،

(١) انظر: ص ٩٨٧، ٩٩٥.

(٢) وليست متعلِّقة أو معتمِدة على الفعل، كما في الهمزة.

(٣) المخطوطة: «لأنك». والكلام يستقيم بما أثبتُّه.

(٤) وهو كونها خبرًا للمبتدأ.

(٥) نابت مناب الخبر لما فيها من الظرف، ومناب ألف الاستفهام فاستحقَّت التقديم، ومناب التابع، أي «أم» لما فيها من سؤال عن التعيين. انظر كلام ابن أبي الربيع في المسألة نفسها في: البسيط ١/ ٥٨٦ وما بعدها.

فما ثَبَتَ أَوْلى أنْ يُقال. والله أعلم.

ثم قال: **«والاسْتِفْهامُ لا يَتَقَدَّمُ عليه ما كانَ في حَيِّزِه»**[1].

يريد أنَّ الاستفهامَ لا يعملُ ما بعده في ما قبله، ولا ما قبلَه في ما بعده، ولا يعمل فيه ما قبله؛ لأنَّ له صدرَ الكلام.

وكذلك حروفُ التحضيض، وحروفُ الشرط. وكذلك «ما» النافية[2]، بخلاف «لا»[3]، فإن «لا» إذا دخلت على الجملة الفعلية لا تكون صدرًا، إلا إذا كانت جوابًا لِقَسَم؛ لأن الحروف التي يُتَلَقَّى بها القسمُ، كلّها حروفُ صدور، فلا يجوز أنْ تقول: زيدًا ما أضربُه، ولا: زيدًا هل ضربتَه؟ ولا: زيدًا هلا ضربتَه، ويجوزُ أن تقول: زيدًا لا أضرب، ولا يعملُ في [٩٧] الأسماء التي تَضَمَّنَتْ حروفَ الصدور إلا ما بعدها، ولا يعملُ فيها ما قبلَها إلا الابتداءُ أو حروفُ الجر، نحوُ: بمن مررتَ؟ وعلى مَنْ عَوَّلْتَ؟ وعلامَ تضرب؟ وغلامَ مَنْ تضرب؟ لأنَّ الخافضَ والمخفوضَ كالشيءِ الواحد.

ثم قال: **«لأنَّ ظُروفَ الزَّمانِ لا تَتَضَمَّنُ الجُثَثَ»**[4].

كان الأستاذ أبو علي – رحمه الله – يقول: هذا على حذف مضاف،

(١) الإيضاح ٣١، والمقتصد ١/ ٢٤٤.

(٢) أجاز الكوفيون أن يعمل ما بعد «ما» في ما قبلها، لأنها بمنزلة «لم» و«لن» و«لا» في أنها نافية مثلها. ورد البصريون ذلك بأن «ما» معناها النفي، ويليها الاسم والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، وحرفُ الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله، فكذلك «ما». انظر: الإنصاف ١/ ١٧٢، ١٧٣، واللباب ١/ ١٧٧، ١٧٨.

(٣) «لا» حرف متصرِّف، يعمل ما قبله في ما بعده، وما بعده في ما قبله. انظر: الإنصاف ١/ ١٧٣.

(٤) الإيضاح ٣١، والمقتصد ١/ ٢٢٨.

تقديرُهُ : لا تتضمن فائدة الجثث ، وإلا فظروفُ الزّمان تحتوي على الجثث ، وعلى الأحداث . وسيأتي الكلام في هذا مستوفًى في « باب خبر المبتدأ »[١] ، إن شاء اللّه ، تعالى .

فصـــل

قال[٢] : « **ومما يَرْتَفِعُ بالابْتِداءِ قَوْلُهم : « عبد اللّه » ، في نحوِ : عبدُ اللّه ضَرَبْتُهُ** »[٣] .

ووجه الإشكال في هذا أن « زيدًا » يرتفع بالابتداء ، وهو مُعَرًّى من العوامل ، ولم يُسْنَدْ إليه شيءٌ .

فإنْ قلتَ : إنَّ « ضربته » هو المسند إلى « زيد » .

فالجواب : أنَّ الفعل أُسْنِدَ إلى ضمير المتكلم ، وقد استقلَّ بإسناد الفعل إليه الكلامُ ، وحصلت منه الإفادة ، ومن شرط المسند والمسند إليه أن يكون كلُّ واحد منهما لا يستقلُّ بالإفادة ، والإفادة حاصلة من إسناد أحدهما إلى الآخر ، نحو : زيد قائم ، و : عمرو أخوك ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ واحد منهما لا يفيد ، وإنما يُفهم منه معنى ، وإذا ضُمَّ أحدهما إلى الآخر ، حصلت الفائدة .

الجواب : أن هذه الجملةَ في موضع المسند إليه[٤] ، وأنَّ الأصل : زيدٌ

---

(١) انظر : ص ٤٣٥ وما بعدها . كما استوفى مسألة عدم جواز الإخبار بظروف الزمان عن الجثث في : البسيط ١/٦٠٠ - ٦٠٥.

(٢) زيادة مني .

(٣) الإيضاح ٣١. وفي المقتصد (١/ ٢٢٩) : ومما يرتفع بالابتداء « عبد اللّه » ، في نحو ... وفي شرح العكبري (٢/ ٢٣٠) : ومما يرتفع من الأسماء بالابتداء : « عبد اللّه » في نحو قولك ..

(٤) الخبر أصله أن يكون مفردًا . فإذا كان جملة ، كما في المثال ، لم يجئ على الأصل ، ويكون ذلك =

مضروبٌ لي ، وعمروٌ مكرمٌ ، ثم وُضع « ضربته » موضع « مضروب » ، و « أكرمته » موضع « مكرم » ، فلما وقعت الجملةُ موقع المسند إلى « زيد » ، قيل فيها : مسند إليه . وهذا يجوز فيه الرفع والنصب : فالرفعُ على الابتداء ، والنصبُ على إضمار فعل ، تقديره : ضربت زيدًا ، فلما حُذف الفعل ، فُسِّر بـ « ضربته » . وهذا مما يخرج عن القياس ؛ لأنه حذفٌ على شريطة التفسير ، وقياسُ كل محذوف أن يكون قبله ما يفسره[١] ، لكن جرى هذا في الحذف مَجْرَى « نِعْمَ رجلًا زيد » في الإضمار ؛ لأنَّ فاعل « نِعْمَ » ضميرٌ يُفَسِّره ما بعده[٢] ، وجرى مجرى ضمير الأمر والشأن ، ومَجْرَى كل ضمير وُضع على أنْ يفسِّرَه ما بعده . وبهذا نظَّره سيبويه ، رحمه اللّه[٣] .

وردَّ أبو الحسين بن الطراوة هذا ، فقال : كُلُّ محذوف لا يُحذف إلا بثلاثة شروط :

[**الأول**][٤] : أنْ يكونَ في الكلام ما يطلب به .

= لما فيه من التوكيد ، من قبل أنك تذكر المبتدأ ظاهرًا ومضمرًا . انظر كلام ابن أبي الربيع بتفصيل في : البسيط ١/ ٥٥٣، ٥٥٤.

(١) سواء كان لفظًا أو قرينة حال . انظر : البسيط ٢/ ٦١٦.

(٢) ابن يعيش (٧/ ١٣١) : « فإن قيل : فلم خُصَّت « نعم وبئس » بهذا الإضمار فيهما ، قيل : لأنَّ المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شَبَهٌ من النكرة ، إذ كان لا يفهم إلى من يَرْجِع حتى يُفَسَّر ... و « نعم وبئس » لا تليهما معرفة محضة ، فضارع المضمر هنا ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس » .

(٣) سيبويه (١/ ٨١) : « ومثل ترك إظهار الفعل ها هنا - زيدًا ضربته - تركُ الإظهار في الموضع الذي تقدَّم فيه الإضمار » . وعَلَّق هارون : « ورد في الأصل .. ما يتعينَّ أن يكون حاشيةً لهذا الكلام ، وهو : « وقوله ترك الإظهار في هذا الموضع الذي تقدم فيه الإضمار ، يعني « نعم رجلًا » ، لأنَّ في « نعم » اسمًا مقدَّمًا مضمرًا لا يجوز إظهاره » .

(٤) زيادة مني .

الثاني: أن يكون في الكلام ما يُفسِّره.

الثالث: أن يكون إذا ظَهَر لم يُخِلَّ بالمعنى. وهذا يُخِلُّ بالمعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيدًا ضربته، فـ«ضربته» هنا مفيد. وإذا قلت: ضربت زيدًا ضربته، كان «ضربته» توكيدًا، فهذا إخلال[1].

الجواب: أنَّ الشروط التي ذَكَر، لا خلافَ فيها، وأنها مشترطةٌ في كل محذوف، وهي هنا موجودةٌ:

أما الطالب، فالنصبُ يطلب [٩٨] ناصبَه.

وأما المفسِّر، فالفعل الذي بعد. وفَسَّر هذا الفعلُ ماقبله، كما كان ذلك في ما أُضمر على شريطة التفسير.

وأما إذا ظهر هذا المحذوف فيزول هذا الظاهر؛ لأنَّ هذا الظاهر إنما هو تفسيرٌ للمحذوف، وحقُّ التفسير أن يزول إذا ظهر المفسَّر، فإذا قلت: ضربت زيدًا، فلا تقول: «ضربته» إلا على جهة التأكيد، لا على جهة التفسير، فإذا حذفتَ «ضربت»، أَتَيْتَ بـ«ضربته» على جهة التفسير.

وأمر آخر: أنَّ المُفسَّر متى ظهر مع مفسِّره، لَزِمَ أنْ يكونَ توكيدًا؛ ألا ترى

(١) عرض في البسيط (٢/ ٦٢٨) لرد ابن الطراوة ففصَّل كلامه، ونقل عنه أنه قد عُدِم من الشروط الثلاثة اثنان: الثاني والثالث. ورَدّ عليه هناك بتفصيل أيضًا، كما عرض لكلامه بعد (انظر: ص ٤٣٥). ولم أجد كلام ابن الطراوة في الإفصاح، فلعله في «مقدماته» المفقودة. و «زيدًا» في المثال عند ابن الطراوة منصوبٌ بعامل معنوي، هو القصد، نقل ذلك عنه تلميذه السهيلي في نتائج الفكر (٧١)، قال: «ومما انتصب لأنه مقصود بالذكر (زيدًا ضربته) في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين».

أنك إذا قلت: نعم رجلًا، ثم أظهرتَ المفسَّر مع مفسِّره[1]، فقلت: نعم الرجل رجلًا، كان المفسَّر توكيدًا[2]؟ وحُكي: «نعم القتيل قتيلًا أصلح اللّٰه به بين فئتين»[3].

وكذلك إذا قلتَ: عندي عشرون درهمًا، فـ«درهم» مفسِّر لـ«العشرين». فإن قلتَ: عندي من الدراهم عشرون درهمًا، كان «درهم» توكيدًا. والتفسير هنا يكون بالمعنى، ويكون باللفظ، فإذا كان باللفظ، كان التفسيرُ أقوى، وكان النصب أقوى.

ومن شرط التفسير في هذا الباب أن يَتَنَزَّل منزلةَ العامل، فلا يُفَسِّر إلا ما يصحُّ أن يعمل، فلذلك جعله بعض الناس عاملًا، فقالوا في «زيدًا ضربته»: إن «زيدًا» منصوب بـ«ضربته»[4].

ويَبْطُل هذا بأن الفعل إذا طلب معنًى، فلا يُعْطَى منه إلا لفظٌ واحد، و«ضربت» يطلب مفعولًا، وقد تعدَّى إلى الضمير، فنَصَبَه، فلا يصحُّ أنْ

(١) المخطوطة: «مفسّر». والصواب ما أثبته.

(٢) المؤلف يتابع في هذا المبرد وأبا علي والزمخشري الذين أجازوا: «نعم الرجل رجلًا زيد»، على جهة التأكيد لا التفسير، في حين منع سيبويه هذا الأسلوب، وتابعه السيرافي وابن السراج. (انظر: المقتضب ٢/ ١٥٠، والأصول ١/ ١٣٨، وابن يعيش ٧/ ١٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٦). وعرض المؤلف للمسألة بتفصيل بعدُ (ص ٧٠٠، ٧٠١)، وحررتُ ثمة حاشية وافية، كما عرض لها في: الملخص ١/ ٤٤٧.

(٣) القول للحارث بن عُبَاد، ويعرض المؤلف لحكايته ص ٧٠٠. وتعليقي عليه ثمة.

(٤) هذا مذهب الكوفيين، ونسبه ابن عصفور للفراء، انظر حججهم في: الإنصاف ١/ ٨٢ (المسألة ١٢)، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠٩، ٤١٠.

ينصبَ غيره[١] إلا على جهة التبعية ، ولا يمكن التبعية ؛ لِتَقَدُّمِه[٢] .

فإن قلتَ : اجعلْ « زيدًا » منصوبًا بـ « ضربت » ، والضميرُ بدلٌ من الأول .

فالجواب : أنَّ البدل على تقدير تَكْرار العامل ، ولا يَتَّصل الضَّميرُ إلا بعامله ، فإذا قلت : ضربت زيدًا أخاك ، فـ « أخاك » منصوب بـ « ضربت » مقدَّرًا ؛ لا بهذا الظاهر[٣] ، على حسب ما يَتَبَيَّنُ في « باب البدل »[٤] .

فإن قلت : زيدًا ضربت إيّاه ، كان بدلًا ؛ لأن المضمر يبدل من الظاهر . وكذلك إذا قلت : بزيدٍ مررت به ، فـ « به » بدل من « بزيد » لا غير . وكذلك إذا قلت : « يومَ الجمعة سرت فيه » ، يجوز أن يكون بدلًا من « يوم الجمعة » ؛ لأن الظرف إذا أضمر عاد إليه حرف الجر . ويجوز في « يوم الجمعة سرت فيه » أن يكون من باب الاشتغال ؛ لأن الأول قد انتصب بالفعل ، وسقط منه حرف الجر ، فتَنزَّل منزلة « زيدًا ضربته » .

وأما « بزيد مررت به » فلا يكون من باب الاشتغال ؛ لأنَّ الفعلَ المحذوف

---

(١) رَدّ الفراء بأنه لما كان المفعول هو الضمير في المعنى ساغ أن يعمل عنه ، نقل ذلك عنه ابن عصفور ، وأفسده بقولهم : « زيدًا مررت به » ، و « مررت » لا تعمل نصبًا ، فثبت إضمار الفعل . انظر : شرح الجمل ٢/ ٤١٠.

(٢) يقصد بالتبعية : الإعراب على البدلية ، ولا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه . وعليه فلا يصحُّ إعراب « زيدًا » على أنّه بدلٌ من الهاء في « ضربته » .

(٣) العامل في البدل مثار خلاف بين النحويين ، والمؤلف يتابع القائلين بأن العامل في البدل غيرُ العامل في المبدل منه . ومن القائلين بهذا : أبو علي والأخفش والرماني وجماعة من محققي المتأخرين . ويرى سيبويه والمبرد والسيرافي أن العامل واحد . ولكل حججه . انظر : المقتضب ٤/ ٢٩٥، ٣٩٩، واللباب ١/ ٤١٤، ٤١٥، وابن يعيش ٣/ ٦٧.

(٤) انظر : ٢/ ٢٨٥، ٢٨٦ (الحمزاوية) .

في باب الاشتغال لا يصل إلا بنفسه ، ولا يُحذف الفعل الذي يصل بحرف الجر على شريطة التفسير ؛ لضعفه ، والحذف على شريطة التفسير لا يُقْدَمُ عليه بالقياس ، وإنما يُقال منه ما قالت العرب ، وهي لم تقلْه إلا في ما كان الفعل فيه يصل بنفسه . واللّٰه أعلم .

[٩٩] وأمرٌ آخر : أنَّك إذا قلت : بزيد مررت به ، وجعلت « بزيد » محمولًا على فعل محذوف ، على حسب ما فعلت في « زيدًا ضربته » ، لم يكنْ معك ما يقتضي ذلك الفعلَ ، كما كان معك في « زيدًا ضربته » ؛ لأنه يمكن في « بزيد مررت به » أن يكون « بزيد » متعلقًا بـ « مررت » ، و « به » بدل ، ولا يمكن ذلك في « زيدًا ضربته » ؛ لما ذكرتُه من اتِّصال الضمير[١] .

مســألة

تقول : زيدٌ جلست عنده ، وزيدٌ ضربتُ ضَرْبَهُ ، بالرفع .

واختلف النحويون في النصب[٢] :

فمنهم من أجازه ، فقال : أنصبه بإضمار فعل ، وأُقَدِّر الفعل في « زيدًا ضربت ضربه » : ماثلت زيدًا ضربت ضربه ، وتقدر في « زيدًا جلست عنده » : لاصَقْتُ زيدًا ، وما أشبه ذلك . ويُذْكَر أن أبا الحسن أجازه[٣] .

---

(١) بعامله . وإعرابه بدلًا يجعله في تقدير الانفصال ، وهو غير جائز .

(٢) إنما اختلفوا لأن من شروط الحذف على شريطة التفسير أن تكون جهة النصب واحدة . و « زيدًا » في المثال مفعول به ، و « عنده » ظرف ، ولا يجوز نصبه على المفعولية اتساعًا ، لأنه من الظروف التي لا تتصرف . وانظر الشروط مفصلة في : البسيط ٢/٦١٦ وما بعدها .

(٣) لم أقف على مذهب الأخفش في المصادر التي اطَّلَعْتُ عليها .

ومنهم من منع النصب، فقال: لا يجوز النَّصبُ في الاسم حتى تكون جهةُ نصبه وجهةُ نصب سَبَبِه واحدةً، و«زيد» هنا منصوبٌ على أنه مفعولٌ به، وسَبَبُه في «ضربت ضربه» منصوبٌ على المصدر، وفي: «جلست عنده» منصوبٌ على الظرف، فقد اختلفت جهتا النصب.

وإنما الذي يجوز: زيدًا ضربت أخاه؛ لأن «الأخ» مفعول به و«زيدًا» كذلك. وهذا هو الذي كان الأستاذ أبو علي يختار[1]. وهو - عندي - الصحيح؛ لأن هذا الباب - كما تَقَدَّم - بابٌ خارج عن القياس؛ لِما فيه من الحذف على شريطة التفسير، فلا يقال منه إلا ما قالته العرب[2].

وكذلك لا يُقال: أزيدٌ ضربتَه؟، على أن يكون «زيد» مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله، وتُقَدِّر الفعلَ: أَضُرِبَ زَيْدٌ ضربتَه؟؛ لأنَّ ضميره منصوبٌ، فلا يكونُ هذا إلا منصوبًا[3].

وإنَّما يرتفع الاسم بإضمار فعل إذا كان ضميرهُ مرفوعًا، أو في موضع رفع، أو يكون سببُه كذلك، فمثالُ ما ضميرُه مرفوعٌ قولهم: أزيدٌ ضُرب؟ ومثال ما ضميرُه في موضع رفع قولهم: أزيدٌ مُرَّ به؟ وكذلك: أزيد ضُرِب

---

(١) لم أقف على اختياره في التوطئة، ولا في شرح المقدمة الجزولية.

(٢) انظر: البسيط ٢/ ٦١٧.

(٣) إذ من شروط الحذف على شريطة التفسير أن يكون الاسم مساويًا للضمير أو السبب، فإن كان الضمير أو السبب منصوبًا، كان الاسم كذلك، وإن كان الضمير مرفوعًا كان الاسم كذلك. انظر: البسيط ٢/ ٦١٦.
وخلاصة القول في المسألة أنه يجوز: أزيدٌ ضربته و: أزيدًا ضربته، والنصب أحسن؛ لأن الاستفهام مشبه بحروف الشرط، وحروف الشرط لا يقع بعدها إلا الفعل. وفي حال الرفع فإنه على الابتداء، لا على تقدير فعل؛ لعدم مساواة الاسم للضمير، فالاسم مرفوع والضمير منصوب.

أخوه؟ و: أزيدٌ سِير بأخيه؟

مسـألة

أزيدٌ عَمْرًا يضربه؟ وأَأَنْتَ[1] عمرًا ضربتَه؟

أجاز أبو الحسن أن يكون «زيد» مرفوعًا بإضمار فعل، ويكون ذلك الفعلُ ساقطًا على «عمرو»، ويكون مُفَسِّرُ ذلك الفعل «يضربه»، التقدير: أيضرب زيد عمرًا يضربه؟. وكذلك: أأنت عمرًا ضربته؟ ويكون «أنت»[2] مرفوعًا بإضمار فعل، ويكون ساقطًا على «عمرو»[3].

وظاهرُ كلامِ سيبويه[4] مَنْعُه؛ لأنَّ هذا الفعلَ المقدَّر في باب الاشتغال إنما يعملُ في واحد، ولا يَقْوَى أن يعملَ في اثنين[5]، ولكن تجيز هذه المسألة على وجهين:

أَحدهما: أنْ يكونَ «زيد» مرفوعًا بالابتداء، و«عمرو» منصوبًا بإضمار

---

(١) المخطوطة: «أنت»، وهم نسخ، وجاءت الكلمة بعدُ: أأنت، على الصحيح.

(٢) المخطوطة: «أأنت»، وهم نسخ، والصحيح ما أثبته.

(٣) أي واقعًا عليه ناصبًا له. ورأي أبي الحسن هذا في تعليقاته على حواشي بعض نسخ الكتاب، وأثبته هارون في ح١ (١/ ١٠٤).

(٤) سيبويه (١/ ١٠٤): «وتقول: أأنت عبدُ اللَّه ضربتَه؟ تجريه هاهنا مُجْرى «أنا زيدٌ ضربتُه»، لأن الذي يلي حرف الاستفهام «أنت»، ثم ابتدأت هذا، وليس قبله حرفُ استفهام، ولا شيءٌ هو بالفعلِ وتقديمِه أولى، إلا أنَّك إن شئتَ نصبتَه، كما تنصب «زيدًا ضربتُه» فهو عربيٌّ جيد، وأمره هاهنا على قولك: «زيد ضربته». اهـ. يقصد بقوله: وأمره ... أنه مرفوعٌ على الابتداء. هذا هو ظاهر كلامه، فهو لم يُقَدِّر المحذوف قبل «أنت».

(٥) الاثنان في المسألة هما: «زيد» و«عمرًا»؛ فاعلًا ومفعولًا به. ومن شروط الحذف على شريطة التفسير ألا يعمل المحذوف إلا في واحد.

فعل يفسِّره « ضربته » الظاهرُ ، وتكونُ الجملةُ خَبَرَ المبتدأ ، فلو قلتَ على هذا : هَلَّا زيد عمرًا يضربه ، فينبغي على هذا الوجه ألَّا تجوز هذه المسألة ؛ لأن « هَلّا » لا يقع بعدها مبتدأٌ ، وكذلك جميعُ حروف التحضيض و « إنْ » الشرطية .

ويقتضي كلامُ أبي الحسن أن يجيز هذا المسألة ، ويكون التقدير : هَلَّا يضرب زيد عمرًا ، [١٠٠] فيكون « زيد » مرفوعًا بفعل ؛ ذلك الفعل واقعٌ على « عمرو » .

الثاني : أن يكونَ الظاهرُ مرفوعًا بفعلٍ يفسِّره الفعلُ المحذوف الساقطُ على « عمرو »[١] ؛ لأنه لما فُسِّر بـ « ضربته » صار كأنه ظاهرٌ ، فكأنك قلتَ : أأنت ضربت عمرًا ؟ وأزيد يضرب عمرًا ؟. ولو قلتَ هذا ، كان « أنت » و « زيد » مرفوعين بإضمار فعل . وعلى هذا الوجه يجوز : « هَلَّا زيدٌ عمرًا يضربه » . واللّٰه أعلم .

والذي يظهرُ لي ماذهب إليه سيبويه[٢] - رحمه اللّٰه -؛ لأنَّ هذا الباب لا يُتَعَدَّى منه ما سمع ؛ لما ذكرتُه ، ولا يَقْوَى هذا المضمرُ قُوَّةَ الظاهر ، فيتعدى إلى جميع ما يتعدى إليه الظاهر ، فلا يَنْصِبُ إلا واحدًا . واللّٰه أعلم .

---

(١) وعليه فالفعل المحذوف الواقع على « عمرًا » فَسّر المحذوفَ الرافع لـ « زيد » . وقد أورد ابن أبي الربيع سؤالًا ، فقال : « فإن قلت : كيف يفسر المحذوف محذوفًا ؟ قلت : كما يعود الضمير على ضمير فيفسره ، لأنه قد يفسَّر » .

وفي المسألة قَول ثالث أن يكون « عمرًا » منصوبًا بفعل محذوف ، و « زيد » مرفوع أيضًا بفعل محذوف ، و « يضربه » الظاهر مفسِّرٌ للفعلين من غير أن يكون الفعل الظاهر مفسرًا للفعل الناصب لـ « عمرو » والفعل الناصب لـ « عمرو » مفسِّرٌ للفعل الرافع ، بل فَسَّر الفعلين من غير تدريج ، وهذا القول فيه بُعد الفصل . انظر : البسيط ٢/ ٦٢٠، ٦٢١.

(٢) انظر : ص ٣٢٩ ، ح ٤ .

مســألة

أيومُ الجمعة أنت أميرٌ فيه ؟

لا يجوز في هذا إلا الرفع[١] ؛ لأنك إنْ نصبتَ « يوم الجمعة » ، لا يخلو أن تَنْصبَه بفعل ، أو بمعنى فعل .

أما الفعلُ فلا يصحُّ ؛ لأنَّ المفسِّر « أمير » ، وهو معنى الفعل ، وسبيل المفسَّر في هذا الباب أن يكون على حسب المفسِّر فلا يفسِّر الفعلَ إلا الفعلُ .

وأما معنى الفعل فلا يُقَدَّر ؛ لضعفه ، ولا دخولَ له في هذا الباب ؛ ألا ترى أن الفعلَ الصَّريحَ إذا تَعَدَّى بحرف الجر ، فلا يدخل في هذا الباب ؛ لضعفه ، ومعنى الفعل - بلا شك - أَضْعَفُ منه ، وهذا لا أَعلم فيه خلافًا .

فعلى ماذكرتُه : باب الاشتغال يحتاج إلى سبعة شروط[٢] : ثلاثة منها في المحذوف[٣] ، وهي :

[**الأول**][٤] : أن يكون فعلًا ، ولا يكونَ معنًى .

الثاني : أن يكون الفعلُ يصل بنفسه ، ولا يصل بحرف الجر .

الثالث : أن يعملَ في واحدٍ . وخالف في هذا أبو الحسن ، على حسب ما ذكرته .

---

(١) يجوز النصب على أن يكون « يوم » ظرفًا متعلقًا بـ « أمير » ، ويكون « فيه » بدلًا منه ، فلا يُحتاج إلى تكلُّف الإضمار على شريطة التفسير ، ذكر ابن أبي الربيع هذا الوجه في البسيط (٢/ ٦٢٥) ولم يذكره هنا .

(٢) ذكرها في البسيط (٢/٦١٦ - ٦٢٥)، لكنه ثمّة لم يُصَنِّفْها .

(٣) هو المفسَّر .

(٤) زيادة منِّي .

وشرطان في الاسم المشتغَل عنه، وهما:

أن يكون إعرابُه كإعراب ضميرِه أو سَبَبِه. فإن كان ضميرُه منصوبًا أو سَبَبُه، كانَ هو كذلك.

وأن تكون جهةُ النصب واحدةً. وقد مضى الخلافُ في ذلك.

وشرطان في المفسّر، وهما:

أن يكون فعلًا، أو ما جرى مجرى الفعل، وذلك اسمُ الفعل.

وأن يكون الفعل مما يصحُّ أن يعمل في الاسم، لو تجرَّد عن الضمير أو عن السَّبَب؛ لأنه لا يفسِّر إلَّا ما يصحُّ أنْ يعمل.

فإن قلتَ: كيف جاز: أزيد قام أخوه؟ و«زيد» مرفوعٌ بإضمار فعلٍ يفسره ما بعده. ولو تجرد «قام» عن «الأخ» ما جاز أن يُرفع «زيد»؛ لأَنَّ الفعلَ لا يرفع الفاعلَ، والفاعلُ مقدَّم؟

قلتُ: إنما لم يتقدَّم الفاعل على الفعل - كما يتقدَّم المفعولُ على الفعل -؛ لأن الفعلَ وفاعلَه كالشيء الواحد؛ لطلبه له بالبنية[1]، فإذا صار مشتغلًا بضميره، وصار هذا مفسِّرًا، زال عن أنْ يكون معه كالشيء الواحد، فصار كالمفعول، فتَقَدَّم.

فإذا جَرَّدْتَه عن ذلك الفعل المحذوف، وصار هذا الظاهر عاملًا فيه، لَزِمَ أنْ يتأخر؛ لأنه صار معه كالشَّيء الواحد، فقد صَحّ بذلك أن يعملَ فيه، إلا أنه إذا عمل فيه تَأَخَّر. وإذا [١٠١] عمل فيه محذوفٌ تَقَدَّم، بخلاف: زيد هل

(١) استدلَّ أبو علي على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة، وزاد عليها ابن جني خمسة أدلة أخرى، انظرها مفصَّلة في: سر الصناعة ١/ ٢٢٠ وما بعدها.

ضربته؟ لأن الاستفهام من حروف الصدور، فيمتنع أنْ يعملَ ما قبلها في ما بعدها، وما بعدها في ما قبلها؛ لما يلزم فيها من توسُّطها، وهذا باقٍ مع التفسير. واللَّه أعلم.

مسألة

تقول: آليومَ زيدًا ضربته؟

يُخْتَار النصبُ؛ لأنَّ الاستفهامَ بالفعل أولى؛ لِما ذكرته.

فإن قلتَ: فقد حالَ بين الهمزة والاسمِ الظرفُ.

قلتُ: الظرف حائلٌ غيرُ حصين فلا يُعْتَبر. فلو قلتَ: أأنت زيدًا ضربتَه؟ كان المختارُ في «زيد» الرفعَ بالابتداء؛ لأنَّ الاستفهام قد حِيل بينه وبين الاسم بغير الظرف والمجرور، وبما يُعْتَبَرُ حائلًا.

فإنْ قلتَ: فهذا الظَّرْفُ بِمَ يَتَعَلَّقُ؟

قلتُ: يتعلَّق بالفعل الظاهر، ولا يتعلَّق بالمحذوف؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّ المحذوفَ في هذا الباب لا يَعْمَلُ إلَّا في معمول واحد[1]، كما ذكرته.

الثاني: أن الفعلَ الذي بعده لم يشتغل عنه بضميره ولا بسببه، فيُحتاج إلى أنْ يُقَدَّرَ له عامل. واللَّه أعلم.

(١) أبو الحسن الأخفش يجيز أن يعمل المحذوف في معمولين. وعليه فلا مانع أن يتعلق «اليوم» بالمحذوف. لكن ذلك غيرُ وارد هنا؛ لأن الظاهر لم يشتغل بضمير الظرف ولا بسببه، حتى يحتاج إلى أن يقدر له عامل. ولو جاز ذلك، لجاز أن يقال في: «زيدًا ضربت»: «زيدًا» منصوب بإضمار فعل يفسره الظاهر. وعرض ابن أبي الربيع لهذا التفصيل في: البسيط ٢/ ٦٢١، ٦٢٢.

فصـــل

قال : « فإنْ عَطَفْتَ »[١] .

اعلم أَنَّك إذا قلتَ : زيدٌ ضربته ، فالمختارُ الرفعُ[٢] ؛ لأنه - وإنْ كانت الجملة قد وُضعت موضع المفرد المسند إلى المبتدأ - أَيْسَرُ من الحذف والإضمار ، لاسيما حذفٌ[٣] على شريطة التفسير . وقد تقدَّم أن ذلك خارجٌ عن القياس ؛ لا يُقال منه إلا ما قالتْه العرب .

والنَّصْبُ في هذه المسألة أحسنُ من النصب في : « زيدٌ مررت به » ، ومن النصب في : « زيدٍ لقيت أخاه » ؛ لأن التفسير في : « زيدٍ ضربته » من اللفظ ، وهو في هاتين المسألتين من المعنى[٤] .

والنَّصْبُ في هاتين المسألتين أقربُ من النصب في : « زيد مررت

(١) الإيضاح ٣١، وشرح العكبري (٢/ ٢٣٥) : فإن عُطف . وسياق الكلام : فإنْ عُطِف هذا الاسم الذي يُختار فيه الرفع بالابتداء على فعل وفاعل اختير فيه النصبُ . وفي المقتصد (١/ ٢٣٥) ، كما في المخطوطة : فإن عطفت .

(٢) سيبويه (١/ ٨٢) : « فالنصب عربي كثير ، والرفع أجود ، لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول : ضربت زيدًا ، وزيدًا ضربت ، ولا يُعمل الفعل في مضمر ، ولا يتناول به هذا المتناوَلَ البعيد » .

(٣) حذف حذف (كذا) مكررة في المخطوطة .

(٤) سيبويه (١/ ٨٣) : « فإن قلت : زيد مررت به ، فهو من النصب أبعدُ من ذلك ؛ لأن المضمر قد خرج من الفعل ، وأضيف الفعل إليه بالباء ، ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ ، فصار كقولك : زيد لقيت أخاه . وإن شئت قلت : زيدًا مررت به ... كأنك قلت إذا مثلت ذلك : جعلت زيدًا على طريقي مررت به ، ولكنك لا تظهر هذا الأول ... وإذا نصبت : زيدًا لقيت أخاه ، فكأنه قال : لابست زيدًا لقيت أخاه . وهذا تمثيل ولا يُتَكَلَّم به ، فجرى هذا على ما جرى عليه قولك : أكرمت زيدًا » .

بأخيه »[١] .

ومتى ضَعُفَ النصب قَوِيَ الرفع ، فالرفع في : « زيد مررت بأخيه » ، أقوى من الرفع في : « زيد ضربته »[٢] ، والرفع في : « زيدٌ مررت به » أَقوى منه في : « زيدٌ ضربته »[٣] .

وكلُّ مسألة من هذا ، فالرفعُ فيها أقوى من النصب ، وهو الذي ذكرتُه ، ما لم يطرأْ على الجملة طوارئُ ، فإنَّ هذه الجملة قد يَطْرَأُ عليها ما يُلْزِم الرفع ، وذلك شيئان :

« إذا » التي للمفاجأة ، نحو : بينما أنا أمشي فإذا زيد يضربه عمرو ؛ لأنها لا يليها إلا المبتدأ[٤] . وقد تَقَدَّم ذلك[٥] .

وإذا وقع حرفٌ من حروف الصدور[٦] بين الاسم والفعل ، نحو : زيدٌ هل ضربْتَه ؛ وزيدٌ ما أضربُه ، وزيدٌ إن ضربتَه ضربتُه ، وزيدٌ هلا ضربتَه ؛ لأنك لو نصبته في هذا كله ، نصبته بإضمارِ فعل ، تفسيرُه هذا الظاهر الذي بعد حروف الصدور ، ولا يُفَسِّر إلا ما يصح أن يعمل ، ولا يعملُ مابعد حروف الصدور في ما قبلها[٧] .

(١) لأمرين : الأول : تفسير « مررت » بالمعنى ، والثاني : أن الظاهر ناصبٌ للسبب ، لا للضمير .

(٢) لأن النصب في : « زيدًا مررت به » يستلزم التفسير بالمعنى ، وليس كذلك في : « زيدًا ضربته » .

(٣) أيضًا لأن النصب في : « زيدًا مررت به » يستلزم التفسير بالمعنى ، وليس كذلك في : « زيدًا ضربته » .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ١٠٧.

(٥) انظر : ص ٣١٢.

(٦) حروف الاستفهام والشرط والتحضيض و « ما » النافية .

(٧) كما لا يعمل ما قبلها في ما بعدها . ومتى تأَخَّر الاسم عن أداة الاستفهام ، فلا بدَّ من مجيئه بعد الفعل ، فتقول : هل ضربت زيدًا ؟ ولا يجوز : هل زيدًا ضربت ؟ ؛ لأَنَّ حروف الاستفهام طالبة =

وقد تطرأ عليها طوارئ تُلْزِم النصبَ ، وذلك أن يَدْخُلَ على الجملة ما يطلب الفعل ، ولا يليه المبتدأ ، وذلك نحو حرف التحضيض وحرف الشرط ، لا يكونان إلا بالفعل . وقد تقدَّم الكلامُ في هذا[1] بما يغني عن الإعادة ، إن شاء الله .

وقد تطرأ طوارئ [١٠٢] تُحَسِّنُ النصبَ حتى يصيرَ أحسنَ من الرفع ، وذلك ثلاثةُ أشياء :

أحدها : دخول الاستفهام[2] ، نحو : أزيدًا ضربته ؟ فالنصب والرفع جائزان ، إلا أن النصب أحسن ؛ لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى . وقد تَقدَّم الكلام في هذا[3] .

الثاني : المشاكلة ، وهي تكونُ في ثلاثة مواضع :

أحدها : العطف . والثاني : الجواب . والثالث : التفسير[4] .

فأما العطفُ ، فلا يخلو أن تَعْطِفَ على جملة فعلية ، أو على جملة اسمية ، خبرُ المبتدأ فيها جملةٌ من فعل وفاعل ، أو على جملة اسمية ، خَبَرُ المبتدأ فيها غَيْرُ ذلك .

فأما إذا عُطِفَ على جملة فعلية ، فيُختارُ النصب ، والحملُ على الفعل ،

= الفعل ، فإذا لم يجز : هل زيدًا ضربت ؟ ويلي الاسمُ الاستفهام ، لم يجز : هل زيدًا ضربته ؟ انظر : البسيط ٢/ ٦٣٢.

(١) انظر : ص ٣٠٣ - ٣٠٦.

(٢) الكلمة مطموسة ، لكن السياق يكشف أنها المقصودة .

(٣) انظر : ص ٣١٢.

(٤) أسماه في البسيط (٢/ ٦٥١) : التفصيل .

نحو : قام زيد ومحمدًا أكرمته ، ومررت بعمرٍو ومحمدًا أكرمته ، وأعطيت زيدًا ومحمدًا أكرمته ؛ لأن المختارَ في عطف الجمل المشاكلةُ ، فتُعْطَفُ الفعليةُ على الفعلية ، والاسمية على الاسمية ، وإن كان يجوزُ غَيْرُ ذلك[1] .

وأما إذا عطفتَ على اسمية ، وخبرُها فعلٌ وفاعل ، نحوُ : زيد أعطيته ، ومحمدًا أكرمته :

فإن عطفتَ على الجملة الكبرى ، وهي المبتدأ والخبر ، اختير الرفعُ من وجهين :

أحدُهما : عدم الإضمار . الثاني : المشاكلة .

وإن عطفت على الجملة الصغرى ، اختير النَّصبُ على إضمار فعل .

وظاهر كلام سيبويه أن ذلك[2] جائز مطلقًا[3] ، كان في الجملة المعطوفة

---

(١) المشاكلة مذهب سيبويه . والرفعُ عربيٌّ جيد ، كما نَصَّ . انظر : الكتاب (١/٨٩ - ٩١) . وأشار في البسيط (٢/ ٦٤٤) إلى أن المخالفة في عطف الجمل عندهم يضعف ، وإن كان جائزًا . ومنع ابن الطراوة العطف إلا بشرطين : المساواة في المعنى ، والمساواة في النظم . ومن الناس من أجاز دون الشرطين . وفريق ثالث اشترط المساواة في المعنى فحسب . وأيَّد هذا المذهب الأخير ابن أبي الربيع في البسيط ؛ لأن المساواة في النظم أمرٌ لفظي لا يُبالى به .

(٢) الإشارة إلى العطف على الجملة الصغرى .

(٣) الكتاب ١/ ٩١. والأخذ بظاهر كلام سيبويه هو فَهْم أبي علي وتأويله لعبارته ، قال في التعليقة (١/ ١٢٢) : « حكم المعطوف أن يكون على لفظ المعطوف عليه : إن كان اسمًا ، فالمعطوف عليه اسم ، وإن كان المعطوف فعلًا ، فالمعطوف عليه فعل . فإذا جاءت الجملة مركبة من فعل وفاعل ، ووقعت بعدها جملة يجوز أن يبتدأ بها ، نحو « زيد كلمته » فالاختيار فيها أن تُحْمَلَ على فعل مضمر ، ويُنْصَبَ الاسم به ، ليقع العطف في جملة مشاكلة للجملة الأولى في أنه من فعل وفاعل ، لأن المركبة من فعل وفاعل أشبه من المركبة من المبتدأ وخبره » . وصرح ابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ٦٥٠) بأن تأويل أبي علي هذا هو الذي يظهر له .

ضميرٌ يعود على المبتدأ أو لم يكن ، فأجاز أن تقول : زيد ضربته ، ومحمدًا أكرمته ، وتكون هذه الجملةُ الثانية معطوفةً على « ضربته » ، وإن لم يكن فيها ضميرٌ يعود على « زيد » .

ومن الناس من لم يُجِزْ هذه المسألةَ ؛ لأن المعطوف يتنزَّل منزلةَ المعطوف عليه ، ولا يجوز : زيد محمد أكرمته ؛ لأنه لا ضميرَ يعود إلى « زيد »[1] .

وأبو علي جرى على ظاهر كلام سيبويه ، وقال : لمَّا لم يظهر الإعرابُ في خبر المبتدأ ، صارت الجملةُ كأنها منقطعةٌ ليست خبرًا ، فعَطَفَ عليها ما بعدها[2] . وهو الصحيح . والله أعلم .

---

(١) هذا مذهب الأخفش والسيرافي اللذين يشترطان أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ ، لأن المعطوف شَرِيكُ المعطوف عليه ، والأُولى خبر عن المبتدأ ، فيلزم أن تكون الثانية خبرًا عنه ، ولابد في الجملة إذا وقعت خبرًا من ضمير يعود على المبتدأ . والمثال الذي يستوي فيه الرفع والنصب عندهما نحوُ : زيد لقيته وعمرو رأيته معه .
وقد رُدَّ عليهما بالآية ﴿ والسَّماءَ رَفَعَها ووَضَعَ الميزَانَ ﴾ [الرحمن ٧] ، التي اتفقوا على النصب فيها ، وكذلك الآية : ﴿ والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنازِلَ ﴾ [يس ٣٩] ، التي قرأها الحرميان وأبو عمرو بالرفع ، في حين قرأ الباقون بالنصب ، وكلاهما من قبيل العطف على جملة ذات وجهين ، فالأُولى معطوفة على ﴿ والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدان ﴾ [الرحمن ٦] ، والثانية على ﴿ والشَّمْسُ تَجْرى لِمُسْتَقَرٍّ لها ﴾ [يس ٣٨] ، وإنَّما جاز العطف على الفعلية مع عدم تضمن الجملة المعطوفة ضميرًا يعود على المبتدأ ، لأنَّ عمل المبتدأ لمّا لم يظهر في الخبر - الجملة ، سقط حكمه . انظر : المحتسب ٢/ ٣٠٢، وكشف المشكلات ٢/ ١٣٠٣، ١٣٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٧، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٦٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٣، ١٤٤.

(٢) لم أصب كلام أبي علي هذا في موطنه من الإيضاح ، لا بحروف ، ولا بمعنى . ولعله في كتاب آخر لم أقع عليه . وقال الباقولي أثناء كلامه عن ﴿ والنجم والشجر يسجدان * والسماء رفعها ﴾ [الرحمن ٦، ٧] : « والوجه فيه ما قال أبو علي من أن المعطوف على الشيء لا يعتبر فيه حال ذلك الشيء » . انظر : كشف المشكلات ٢/ ١٣٠٤.

وأما إذا عطفت على جملة اسمية ، والخبرُ غيرُ ذلك ، ازداد الرفعُ حسنًا ، وذلك نحوُ : زيد قائم ، وعمرو أكرمته ، وكذلك : زيد في الدار ، ومحمد أكرمته .

وأما الجوابُ فيكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون جوابًا لفعل وفاعل ، وذلك إذا قيل لك : أَيَّهم أكرمت ؛ فتقول في الجواب : زيدًا أكرمته[1] .

الثاني : أن يكون جوابًا لمبتدأ وخبر[2] ، فيُسْتَحَبُّ الحملُ على الابتداء ؛ ليوافق الجوابُ السؤالَ[3] . ويجوز في الجواب ما جاز في العطف من المخالفة ، فيأتي بالجملة الاسمية في الجواب ، والسؤال قد وقع بالجملة الفعلية ، وبالعكس .

مسـألة

إذا قال لك : أَيُّهم ضربتَه ؟ بالرفع ، فتقول في الجواب : زَيْدٌ ضربتُه . ولا

---

(١) ليكون الجواب على حَدِّ السؤال ، وجرى هذا في الجمل مجرى المفرد ؛ ألا ترى أنه لو قيل لك : من أخوك ؟ لقلت : زيدٌ ، بالرفع . ولو قيل لك : من ضربتَ ؟ لقلت : زيدًا ، بالنصب . البسيط ٢/ ٦٥٠.

(٢) نحو : أَيُّهم ضربتَه ؟ بالرفع .

(٣) قال في البسيط (٢/ ٦٥٠) : « ولا يَسْتَحِبُّ سيبويه غير ذلك . وأبو الحسن يستحسن هنا الرفع والنصب ، ويكون ذلك على قصدين ، على حسب ما تقدم في العطف ، فتقول : زيدًا ضربته ، وتنظر إلى الجملة الصغرى ، وتقول : إن الهاء عائدة على « أيِّهم » المتضمنة للاستفهام . وأكثر الناس على ما ذهب إليه سيبويه ، لأن الجواب إنما هو لجملة الاستفهام ، والاستفهام إنما فهم من « أيهم » . وقال سيبويه (١/ ٩٣) : « فإن قال : من رأيتَه ، وأيُّهم رأيته ، فأجبتَه ، قلتَ : زيدٌ رأيته ، إلا في قول من قال : « زيدًا رأيته » في الابتداء ؛ لأن هذا كقولك : أيُّهم منطلق ، ومن رسولٌ ؟ فيقول : فلان » . وأقول : نَصُّه هذا لم أستطع أن أفهم منه عدم استحبابه النصب ، وكلام المؤلف في المسألة التالية يشير إلى جواز النصب عند سيبويه .

يُقال النصبُ إلّا على الجواز. وهذا ظاهر كلام سيبويه[1].

وأجاز أبو الحسن هنا ما أجاز [١٠٣] في العطف، فقال: إن حملت على «أيُّهم ضربته؟» رفعت. وإن حملتَ على «ضربته» نصبت[2].

وما ذهب إليه سيبويه أصحُّ؛ لأنَّ «ضربته» عارٍ من الاستفهام.

وأما التفسير، فنحوُ قولك: أيَّهم ضربته؟: أزيدًا ضربته أم عمرًا؟ فالنَّصب هنا يُختار لأمرين: للهمزة، وللمشاكلة. فلو قلت: أيُّهم ضربته؟، برفع «أيّ»، لكان الأحسنُ: أزيد ضربته أم عمرو؟، لِيُشاكلَ ما قبلَه، قال الشاعر[3]:

ألا تَسْأَلان المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ ... أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ[4]

فقوله: «ماذا يحاولُ؟»: مبتدأٌ وخبرٌ، وليس «ماذا» مفعولًا بـ«يحاول»؛ إذ لو كان كذلك، لكان الاختيار: أنحبًا فيقضى؟ وعلى

---

(١) الكتاب ١/ ٩٣.

(٢) البسيط ٢/ ٦٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٩.

(٣) لبيد بن ربيعة العامري، فارس شجاع، عَذْب المنطق، رقيق حواشي الكلام، عَدّه ابن سلام (١/ ١٣٥) في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية. وانظر: الشعر والشعراء ١/٢٧٤ - ٢٨٥.

(٤) من الطويل، يروى: فيقضي، بالبناء للفاعل، والمفعول. النَّحْب: النَّذْر. والمعنى: اسألوا المرء عما هو فيه: أنذر لا بدَّ من فعله، أم هو ضلال وباطل؟ واستشهد به سيبويه على إجراء «ذا» مجرى «الذي»، فما بعدها صلة، ولذلك لا يعمل ما بعدها في ما قبلها. و«ما» مبتدأ، خبره «ذا». وعليه جاء: «أنحب» التقدير أهو نحب، بالرفع، ردًّا على «ما» ولولا ذلك لقال: «أنحبًا»، لتحقيق المشاكلة. والبيت في: الديوان ٢٥٤، والكتاب ٢/ ٤١٧، ومعاني الفراء ١/١٣٩ والجمل المنسوب للخليل ١٦٠، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٦٢، والجمل ٣٤٩، والأزهية ٢٠٦، وكتاب الشعر ٣٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٤٤ و ٣/ ٤. واستشهد به المؤلف في: البسيط ٢/ ٦٥١.

ماذكرتُه أخذه أبو القاسم[1]، رحمه الله.

الثالث[2]: أَن يكون في الجملة معنًى يطلبُ بالفعل، وذلك الأمر والنهي، وما في معناهما من الاقتضاء، فتقول: زيدًا اضْرِبْه، وزيدٌ اضربه، وعمرٌو لا تضربه، وعمرًا لا تضربه. والنصبُ أحسن. وسيأتي الكلام في هذا في آخر هذا الباب[3].

وقد تطرأ طوارئُ تُحَسِّن النصبَ حتى يصير مساويًا الرفع، وذلك «ما» النافية و«لا» النافية[4]، فتقول: ما زيد أَضربه، وما زيدًا أَضْرِبُه، وكذلك: لا زيدًا أُكْرِمُه، [و: لا زيدٌ أُكْرِمُه][5]، وهما سواء[6].

ومن الناس من ذهب إلى أنَّ النَّصْبَ أحسنُ. والأوَّلُ هو ظاهرُ كلامِ سيبويه[7]. وهو الصوابُ، إن شاء الله.

---

(١) الزجاجي، وما أخذه أبو القاسم مُثْبَتٌ في جُمَلِه؛ في باب «ماذا». ص ٣٤٩، ٣٥٠.

(٢) هذا «الثالث» هو الوجه الثالث من الأوجه التي يُختار فيها النصب.

(٣) انظر: ص ٣٧٩ وما بعدها.

(٤) لأنهما مشبَّهتان بحروف الاستفهام والجزاء في أنهن غيرُ واجبات، وذلك أنَّ حروف الاستفهام والجزاء لا يُذْكَر بعدها إلا الفعل، ولا يليها غيرُه؛ مظهرًا، ولا مضمرًا، وإن توسَّعوا فيها أحيانًا. وانظر: الكتاب ١/١٤٥ - ١٤٧.

(٥) زيادة مني.

(٦) هما سواء؛ لأن «ما» تقع بعدها الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والاختيار الفعلية، لأن «ما» تغيِّر معنى الجملة بعدها، فأشبهت حروف الاستفهام التي يُستحسن فيها ولايةُ الفعل، لكن في ذلك تكلُّف الإضمار، فحَسُن الرفع، ففَضُل من جهة، وفَضُل النصب من جهة أخرى، فتعادلا. انظر فَضْلَ بيان في: البسيط ٢/ ٦٣٥.

(٧) ابن أبي الربيع صريحٌ في أن سيبويه يرى أنهما سواء، وسيبويه (١/ ١٤٦) صريح في أن الرفع أقوى، قال: «وإن شئت رفعت، والرفع فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الاستفهام .. ولم يبلغْن أن يكنَّ مثل ما شُبِّهْنَ به».

مسألة[1]

إذا كان معك سببان : أحدُهما منصوبٌ ، والآخرُ مرفوعٌ ، فاحمل الاسمَ على أيِّهما شئت ، نحوُ : أزيدٌ ضربَ أخوه غلامَه[2] ؟

وكذلك إذا كان معك ضميرٌ وسببٌ ، والضميرُ منفصل[3] ، نحو : أزيدٌ لم يضرب أخاه إلا هو ؟ ، وأزيدٌ لم يضربْ أخوه إلا إياه[4] ؟ :

فإن كان الضمير متَّصلًا ، فاحمْل الاسم على حسب الضمير : فإن كان الضميرُ مرفوعًا ، فارفعْه ، وإن كان منصوبًا ، فانصبْه ، نحوُ : أزيدٌ لم يضربْ إلا أخاه ؟ ، لا يجوز النصب ؛ لأنَّك إنْ نَصَبْتَ ، صار كأنه مفعولٌ بالفعل المفسَّر ، ولا يتعدَّى فعلُ المضمر إلى ظاهرِه في باب من أبواب العربية .

فإن قلتَ : أزيدًا لم يضربْه إلا أخوه ؟ ، فلا يجوز الرفع في « زيد » ؛ لأنك إن رفعتَه ، صار كأنه فاعل بالمفسَّر[5] ، ولا يتعدى فعلُ الظاهر إلى مضمَره إلا في باب « ظننت » ، تقول : ظَنَّه زيد منطلقًا ، إذا ظنَّ نفسَه ، فيجوز على هذا : أزيد ظنه أخوه منطلقًا ؟ ، بالرفع والنصب . وكذلك إذا كان له ضميران : أحدهما منفصل ، والآخر متصل ، يَجْرِي الاسمُ على ما أجريتَه قَبْلُ .

وأما إنْ كان للاسم ضميران متَّصلان ، فلا يجوز إلا في باب

---

(١) عرض المسألة في : البسيط ٢/ ٦٥٩، ٦٦٠.

(٢) و : أزيدًا ضرب أخوه غلامَه . وانظر : الكتاب ١/ ١٠٣، والبسيط ٢/ ٦٥٩.

(٣) لأنَّ الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر السببي .

(٤) وتقول : أزيدًا لم يضرب أخاه إلا هو ، و : أزيدًا لم يضرب أخوه إلا إياه .

(٥) لأن هذا الفعل هو المفسِّر للفعل الرافع له ، والمفسِّر يتنزَّلُ منزلة المفسَّر .

« ظننت[1] » . ويجوز هناك أن تَرفع وتنصب ، فتقول : أأنت ظننتك منطلقًا ؟ و :أإياك ظننتك منطلقًا ؟

فصل

قال : « **ومثلُ ذلك قولُه – تعالى –** : ﴿ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾[2] ، فقوله – تعالى – : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ﴾ **محمولٌ على فعلٍ مُضْمَرٍ ، كأنَّه قال : وابتدعوا رهبانية** [١٠٤] **ابتدعوها**[3] » .

هذه الآية أخذها الناسُ على وجهين :

أحدهما : ما ذكره أبو علي[4] . ويكون التقدير : وجَعَلْنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ، وابتدعوا رهبانيةً ، أي فعلوها من تلقاء أنفسهم[5] ، أي لم

---

(١) لأنه لا يقال : ضربتُني ، ولا أكرمتَكَ . وإنما تقول العرب : أكرمتَ نفسَك ، وضربتُ نفسي . وانظر : البسيط ٢/ ٦٦٠.

(٢) الحديد ٢٧.

(٣) الإيضاح ٣٢، ٣٣، والمقتصد ١/ ٢٣٨، وسقطت منهما كلمة « مضمر » .

(٤) هو الإعراب على الاشتغال ، وهو قول الجمهور ، وتبع فيه أبا علي الزمخشريُّ في الكشاف (٢/ ٤٣٧) والعكبري في شرح الإيضاح (٢/ ٢٤١) والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ٢٦٣) . وقال أبو حيان (البحر ٨/ ٢٢٦) بعد أن أورد مذهب أبي علي : « وهذا إعراب المعتزلة ، وكان أبو علي معتزليًا ، وهم يقولون : ما كان مخلوقًا لله لا يكون مخلوقًا للعبد ، فالرأفة والرحمة من خلق الله ، والرهبانية من ابتداع الإنسان ، فهي مخلوقةٌ له . وهذا الإعراب ليس بجيِّد من جهة صناعة العربية ، لأنَّ مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفعُ بالابتداء ، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله : ﴿ ورهبانية ﴾ لأنَّها نكرة لا مسوغ لها من المسوِّغات للابتداء بالنكرة » . ولم يرتض السمين الحلبي رَدَّ شيخه ، قال : وفيه نظر لأنا لا نُسَلِّم أوَّلًا اشتراط ذلك – يريد جواز الرفع بالابتداء – ... ولئن سلَّمْنا ذلك ، فثَمَّ مسوِّغ ، وهو العطف . انظر : الدر المصون ٦/ ٢٨١.

(٥) وسبب هذا الإعراب أن العطف يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيجب أن تكون =

يُلْزَموها ، كما قال – سبحانه –: ﴿ما كتبناها عليهم﴾[1] ، أي ما فرضناها عليهم ، لكن قيل لهم : إن التَزَمْتُموها لَزِمَتْكُم ، وصارت فرضًا عليكم ، كما جاء في مِلَّتنا : من نَذَرَ طاعةً لزمتْه ، وصارت فرضًا عليه ، وصار عاصيًا بتركها. وكان النصبُ الاختيارَ ؛ لأن الجملة معطوفةٌ على « جعلنا » ، وهي فعلية[2] .

الثاني : أن تكون ﴿رهبانية﴾ معطوفةً على الرحمة والرأفة ، ويكون التقدير : وجعلنا في قلوبهم الرهبانية ؛ لأنَّ كلَّ شيء هو – سبحانه – خالقُه ، ولا فعلَ إلا له ، من خيرٍ وغيره ، قال اللَّهُ – سبحانه –: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ﴾[3] ، تعالى اللَّه عن أن يكون في ملكه ما لا يريد ، ويكون : ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾ على هذا صفةً للرهبانية ، أي جعلنا في قلوبهم رهبانية مبتدعة ، أي لم يؤمروا بها[4] .

= الرهبانية من جعل اللَّه – سبحانه – كما كانت الرأفة والرحمة كذلك ، وهذا ممتنع لأنه وصف الرهبانية بابتداعهم إياها ، وما يجعله اللَّه لا يبتدعه غيره . انظر : شرح العكبري ٢/ ٢٤١.

(١) تتمة الآية موضوع الفصل : ﴿ابتدعوها ما كتبناها عليهم﴾ .

(٢) انظر : المقتصد ١/ ٢٣٩. ولم يَتنبَّهِ الجرجاني لمسألة كون « رهبانية » نكرة ، وما يتصل بذلك من جواز الابتداء بها أو عدم الجواز ، واكتفى بالقول : ولو لم يضمر هذا الفعل « ابتدعوا » لقيل : ﴿ورهبانيةٌ ابتدعوها﴾ ، فرفع بالابتداء ، وذلك يُبْطِلُ المشاكلة ، لعطفِكَ جملةً من الاسم على جملةٍ من الفعل .

(٣) الحديد ٢٣.

(٤) السمين الحلبي (الدر ٦/ ٢٨١) : « إنما خُصَّتْ – يريد الرهبانية – بذكر الابتداع ، لأن الرأفة والرحمة في القلب أمر غريزة لا يكتسب الإنسان فيها ، بخلاف الرهبانية فإنها أفعال البدن ، وللإنسان فيها تكسب » . و ﴿ابتدعوها﴾ على القول الأول لا موضع لها ، وعلى الثاني في =

وقوله : « **لأنَّ ما يَجْعَلُه هو – تعالى – لا يَبْتَدِعُونَه هُمْ**[1] » .

كلامٌ ظاهرُه الخطأ ، والخروجُ عن السنة ، والعدولُ إلى مذاهب المعتزلة[2] ، وإن كان قد يقبل التأويل ، ويكون معنى « يجعله » : يفرضه ويأمر به ، كما تقول لمن ذَكَّرك ووعَظك : جعلتَ في قلبي خيرًا ، أي أوقَعْتَه ، ولا يُقال في ما كُتِب وفُرِض وخُوِّف تاركُه ورُجِّي فاعلُه : قد ابتدع زيد كذا ؛ ألا ترى أن الرجل إذا صَلَّى لا يقال : ابتدع ، إنما يقال : ابتدع في ما لم يُكْتَبْ عليه . وقوله تعالى : ﴿مَا كَتَبْنَـٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ بدلٌ من قوله تعالى : ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾ ؛ لأن المعنى واحد . واللَّه أعلم .

ثم قال : « **وجَعَلَ هـٰذه هِيَ الَّتِي تَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ**[3] » .

يريد أن « جعل » تكون على وجوه ، على حسب ما يذكر .

وقوله – سبحانه –: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[4] ، هنا – واللَّه أعلم – معطوفٌ محذوفٌ ، تقديرُه : والبرد ؛ لأن الذي يَقِي الحرَّ يَقِي

= موضع نصب صفة لـ ﴿رهبانية﴾ ، وفي الكلام حذفُ مضاف تقديره : ابتدعوا فرضها . انظر : شرح العكبري ٢/ ٢٤٢.

(١) الإيضاح ٣٢، والمقتصد ١/ ٢٣٩.

(٢) الحق أن كلام أبي علي محمول على ظاهره ، وقد فهمه الزمخشري وأبو حيان على ذلك ، وكذا أبو البقاء ، وذلك أن أبا علي متهم بالاعتزال . وتأويل ابن أبي الربيع مجرد تأويل من عنده ، وليس مقصودًا لأبي علي . وقد حقق د. شلبي اعتزال أبي علي ، في كتابه « أبو علي الفارسي ، ص ٧٦ – ٨١، وانظر أيضًا في اعتزاله : مقدمة « الحجة في القراءات السبع » ح ٤ ، ص ١٨ (رسالتي للماجستير) .

(٣) الإيضاح ٣٢، والمقتصد ١/ ٢٣٩، وكلام المؤلف عن « جعل » استطراد تابع فيه أبا علي ، وكذا فعل الجرجاني ، والعكبري .

(٤) النحل ٨١. ويستشهد بالآية بعد (ص ٤٩٠) ، وانظر ما علَّقته ثمة (ح ١) .

البرد، وحَذْفُ المعطوف قد جاء في كتاب الله، تعالى، قال الله – تعالى –: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[1]، المعنى – والله أعلم –: بين أحد منهم وصاحبه، وكذلك: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[2]، المعنى: ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل؛ لأن «بين» و«يستوي» طالبان بشيئين[3].

ثم إنَّ «جعل» يُسْتَعمل على وجهين:

أحدهما: أنْ تَرْفَعَ الفاعلَ، ثم تطلبَ بعد ذلك متعدًّى إليه.

والآخر: أنْ تدخلَ على المبتدأ والخبر بمنزلة «كاد».

أمّا الأولى، فتنقسم قسمين:

أحدهما: أن ترفع الفاعل، ثم تَتَعَدّى إلى مفعولين، لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، فتكون بمنزلة «ظننت» [١٠٥] وأخواتِها.

الثاني: أن ترفع الفاعل، ثم تنصبَ واحدًا[4].

والأولى تنقسم ثلاثة أقسام:

تكونُ تَصييرًا، كما تقول: جعلتُ الطين خزفًا، وجعلت الكَتّان ثوبًا.

وتكون اعتقادًا، كما قال – سبحانه –: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ

(١) البقرة ١٣٦. وانظر: ص ٤٨٩.

(٢) الحديد ١٠.

(٣) انظر مواضع حذف المعطوف في القرآن الكريم، في: «دراسات» الشيخ عضيمة ق ١، ج ٣/ ٥٦٩.

(٤) وتكون بمعنى «عمل» و«خلق». وهي التي سبقت في الآيات التي استشهد بها أبو علي.

عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾[1]، أي اعتقدوا فيهم ذلك.

وتكون تسميةً، كما تقول: جعلتُ ولدي خالدًا، أي سَمَّيْتُه بذلك.

وأطلق أبو علي على هذه الأقسام الثلاثة: تسميةً[2]، مسامحةً؛ لأنهم إذا اعتقدوا في الملائكة أنهم إناث، فقد سَمَّوْهم بأسماء الإناث، وكذلك إذا صَيَّرْتَ الشيء إلى الشيء، فقد صار اسمَه.

وأما التي تنصب واحدًا، فتكون على قسمين:

أحدهما: أن تطلبَ بعد ذلك مَحَلًّا تصل إليه بحرف الجر.

الثاني: ألّا تطلب ذلك.

الأول يكون فيه معنى «ألقى»، فإنَّها تتعدَّى إلى واحد بنفسه، وللآخر بحرف الجرّ، بمنزلة «ألقى»، فتقول: جعلت الشيء من يدي، وجعلت الشيء على الشيء، كما تقول ذلك في «ألقى».

الثاني بمنزلة «عمل» و«خلق»، فتتعدَّى إلى واحد؛ لا تطلب غيره، فتقول: جعلت الشيء، أي عملته، قال اللهُ – سبحانه –: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[3]، أي خَلَقَهما. ومن هذا – والله أعلم – قولُه – سبحانه –: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ۝١٠ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾[4]. ويكون: ﴿لِبَاسًا﴾

(١) الزخرف ١٩.

(٢) وذلك قوله: والثاني أن يكون – يريد «جعل» – بمعنى التسمية، فيتعدى إلى مفعولين.. انظر كلامه والأمثلة التي ضربها في: الإيضاح ٣٢.

(٣) الأنعام ١.

(٤) النبأ ١٠، ١١.

حالًا ، أي جعلناه مُقَدِّرين أنْ يكونَ لباسًا ، كما تقول : مررت برجل معه صقر صائدًا[1] به غدًا ، أي مُقَدِّرًا الصَّيْدَ به غدًا .

ثم قال : « ولـ « جَعَلَ » قِسْمٌ آخَرُ[2] » .

إنما قال هذا ، ولم يَقُلْ : ولـ « جعل » قسمٌ رابعٌ ، وهو قد ذكر لها ثلاثة أقسام ؛ لما ذكرتُه من أنَّ تلك ترجع إلى واحد ؛ لأنها كلَّها رفعت الفاعلَ ، وطلبت بعد الفاعل ما تنصبُه . وقد مضى الكلامُ في هذا مستوعبًا . وهذه قسمٌ آخر تدخلُ على المبتدأ والخبر بمنزلة « كاد زيد يقوم » .

والدليل[3] على أن « كاد » تدخل على المبتدأ والخبر دخول « إنْ » المخففة من الثقيلة عليها ، قال اللّه – سبحانه –: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ ﴾[4] . و« إنْ » هذه لا تدخل إلا على الابتداء أو على نواسخه ، فهي على هذا من باب « كان » إلا أنَّ « كان » وأخواتها يكون خبرُها مفردًا وجملةً ، وخبرُ هذه لا يكون إلا فعلًا مضارعًا ؛ فاعلُه ضميرُ الأول .

ولـ « جعل » هذه أخواتٌ تَجْري مَجْراها في المعنى والأحكام ، وهي : « أخذ » و« أنشأ » و« طفق » ، ومعناها : الأخذ في الفعل . و« كاد » و« كرب » لمقاربة ذات الفعل . والفعل مع « جعل » وأخواتها لا يكون إلا حالًا ، فلا تُوجد « أنْ » معها أبدًا ؛ لأنَّ « أنْ » تُخْلِصُ للاستقبال . وأما « كاد وكرب » فالفعل معهما مستقبلٌ ، إلا أنَّه قريبٌ من الحال ، فلقربه من الحال لا يستعملان بـ « أنْ »

(١) من أمثلة سيبويه . (الكتاب ٢/٤٩) . ويستشهد به المؤلف بعد (ص ١٠١١، ١٠٢٨) .
(٢) الإيضاح ٣٣. وتمام عبارته : « وهو أن تُسْتَعْمل استعمالَ الأفعال التي لمقاربة الفعل ، والأخذ فيه ... إلخ » .
(٣) استطراد من ابن أبي الربيع .
(٤) القلم ٥١. ويستشهد بها بعد (ص ٩٠٤) .

في الكلام ؛ ولما كان الفعلُ معهما مستقبلًا في الحقيقة ، جاز دخولُ « أنْ » معهما في الشعر ، قال[1] :

* قَدْ كـادَ مِـن طُولِ البِـلى أنْ يَمْصَـحا[2] *

[١٠٦] وقال[3] :

* وقد كَرَبَتْ أَعْناقُها أَنْ تَقَطَّعا[4] *

(١) رؤبة بن العجاج ، كذا قال سيبويه .
(٢) من الرجز . وقبله :

* رَسْمٌ عَفَا من بعدِ ما قدِ امَّحَى *

البِلَى : من بَلِي الثوبُ ، إذا أخلق . يَمْصَح : يذهب وينقطع ، وفي المخطوطة : يفصحا . ولعله تحريف ، فلم أقف على رواية بهذا اللفظ . كما أن « الإفصاح » ليس مقصودًا . وقد ضبط محقق « الملخص » يمصحا : يُمَصِّحا ، فكسر البيت ! يصف الشاعر منزلًا بالقِدَم وعفوّ الأَثَر . والشاهد اقتران خبر « كاد » بـ « أن » على التشبيه بـ « عسى » . والبيت في : ملحقات الديوان ١٧٢، والكتاب ٣/ ١٦٠، والمقتضب ٣/ ٧٥، والجمل ٢٠٢، والإيضاح ٨٠، وتحصيل عين الذهب ٤٤٣، والمفصل ٢٧٠، والاقتضاب ٣/ ٢٦١، والإنصاف ٢/ ٥٦٦، وابن يعيش ٧/١٢١ وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٢، والتوطئة ٢٩٩، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٧٣، والهمع ٢/ ١٣٩، والخزانة ٩/ ٣٤٧، ٣٥٢. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٧٨) ، كما استشهد به في : الملخص ١/ ٤٤٢.
(٣) أبو زيد الأَسْلَمِي ، شاعر مغمور ، ذكره المرزباني في « باب ذكر من غلبت كنيته على اسمه من الشعراء المجهولين والأعراب المغمورين » . وله قصة مع أبي وجزة السعدي ، ذكرها العيني في مقاصده على هامش الخزانة (٢/ ١٩٣، ١٩٥) . وانظر : معجم الشعراء ٥١٠، والكامل ١/ ١٨٨.
(٤) من الطويل . والشاعر يهجو إبراهيم بن هشام ، والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك ، وصدره :

* سَقَاها ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا على الظَّمَا *

الضمير في « سقاها » للعروق المذكورة قبل ، و « الأحلام » : العقول . ويروى : ذوو الأرحام . و« السَّجْل » : الدَّلْو فيها الماء . والمعنى : أن هذه العروق التي مدحْتُها فردَّتْني ، إنما هي عروق ظلت =

وأما « عسى » و« يوشك » فلمقاربة الفعل في الرجاء ، فتقول : عسى زيد أن يحج ، وهو لم يَبْرَحْ من مكانه ، فلم يُستعملا إلا بـ « أن » . وقد أُسقطت معهما « أن » في الشعر ، قال[1] :

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه ... يَكُونُ وَراءَه فَرَجٌ قَرِيبُ[2]

وقال[3] :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابنِ قادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ[4]

= في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو العقول بعد أن أوشكت أن تموت . والشاهد : اقتران خبر « كرب » بـ « أن » على التشبيه بـ « عسى » . والبيت في : المقرب ١/ ٩٩، وتخليص الشواهد ٣٣٠، وشرح عمدة الحافظ ٨١٥، وأوضح المسالك ١/ ٣١٦، والمساعد ١/ ٢٩٦، والعيني ٢/ ١٩٣، والهمع ٢/ ١٣٩. ويستشهد المؤلف به (ص ٦٧٨) ، كما استشهد به في : الملخص ١/ ٤٤٣.

(١) هُدْبَة بن الخَشْرَم العُذْري ، شاعر حجازي ، كان راوية للحطيئة ، وقُتل في خلافة معاوية . انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٦٩١ - ٦٩٥، والاشتقاق ٣٢٠، والخزانة ٩/ ٣٣٤ - ٣٤٠.

(٢) من الوافر . يروى : عسى الهم . والشاهد : سقوط « أن » من خبر « عسى » على التشبيه بـ « كاد » . والبيت في : شعر هدبة ٥٩، والكتاب ٣/ ١٥٩، والمقتضب ٣/ ٧٠، وابن السيرافي ٢/ ١٤٣، والإيضاح ٨٠، والمقتصد ١/ ٣٦٠، وتحصيل عين الذهب ٤٤٢، والنكت ٢/ ٧٩١، والحلل ٢٧١، وأسرار العربية ١٢٨، وابن يعيش ٧/ ١١٧، ١٢١، والتوطئة ٢٩٩، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٧٠، ٩٧٣. وشرح عمدة الحافظ ٨١٦، وتخليص الشواهد ٣٢٦، والمقرب ١/ ٩٨، والمغني ١/ ٢٠٢ و ٢/ ٧٥٤، والهمع ٢/ ١٤٠، والخزانة ٩/ ٣١٦. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٧٧) ، كما استشهد به في : البسيط ٢/ ٦٧١، والملخص ١/ ٤٤٢.

(٣) لهدبة بن الخشرم . وقيل : لسماعة بن الأشول النعامي . وقيل : لرجل من باهلة . انظر : ابن السيرافي ٢/ ١٤١، وابن بري ٦٢٠.

(٤) من الطويل ، من أبيات يهجو بها رجلًا من نمير ، ثم أحد بني عجرد . المنهمر : المطر الكثير . الجون : الأسود - وهو المراد - والأبيض . الرَّباب : جمع ربابة ، وهو السحاب . السَّكُوب : كثير الصَّبّ . والبيت في : شعر هدبة ٨١، والكتاب ٣/ ١٥٩ و ٤/ ١٣٩، والمقتضب ٣/ ٤٨، ٦٩، والتكملة ٥٣٧، وابن السيرافي ٢/ ١٤١، ١٤٢، والنكت ٢/ ٧٩١، وتحصيل عين الذهب ٤٤٢، =

وقال[1] :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها[2]

وسيأتي الكلام في « عسى » و« يوشك » في « باب الأفعال التي لا تتصرف »[3] مستوعبًا ، إن شاء اللَّه .

ثم قال : « **وهو أنْ تُستَعْمَلَ اسْتِعْمالَ الأَفْعالِ الَّتي لِمُقارَبَةِ الْفِعْلِ والأَخْذِ فيه**[4] » .

هذا من قبيل اللفّ[5] ، والمخاطَب يَرُدُّ كُلَّ واحد منهما لما يصلُحُ له ،

= وإيضاح القيسي ٢/ ٨٨٩، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ١١٤٨، وابن يعيش ٧/ ١١٧ و ٩/ ٦٢، واللسان (عسا) ، والخزانة ٩/ ٣٢٨. وزد عليها ما في حواشي شعره . ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٧٧) .

(١) أمية بن أبي الصَّلْت ، شاعر جاهلي حكيم ، أدرك الإسلام ، ولم يسلم (الشعر والشعراء ٤٥٩ - ٤٦٢) . أو : عمران بن حطان ، تابعي مشهور ، وأحد رؤوس الخوارج (الخزانة ٢/ ٤٣٦ - ط بولاق) ، أو : رجل من الخوارج قتله الحجاج . انظر : تخليص الشواهد ٣٢٩، ومصادر ح التالية .

(٢) من المنسرح . يوشك : يقارب . غِراته : غفلاته . والمعنى أنه لا يُنجي من الموت شيء . والشاهد : مجيء خبر « يوشك » ، وهو « يوافقها » دون « أن » على التشبيه بـ « عسى » ، وهو قليل ، وإنما جاء في الشعر ، و « أن » وعدمها سواء عند ابن مالك . والبيت في : ديوان أمية ٤٢، وديوان عمران ١٢٣، والكتاب ٣/ ١٦١، والأصول ٢/ ٢٠٨، وابن السيرافي ٢/ ١٦٧، والنكت ٢/ ٧٩١، وتحصيل عين الذهب ٤٤٣، وابن يعيش ٧/ ١٢٦، والتوطئة ٢٩٧، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٧١، والمقرب ١/ ٩٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٢، وشرح عمدة الحافظ ٨١٨، واللسان (بيس) و (كأس) ، والعيني ٢/ ١٨٧، والتصريح ١/ ٢٠٧، والهمع ٢/ ١٣٥، ١٤٠. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٧٧) .

(٣) انظر : ص ٦٦٦ وما بعدها .

(٤) الإيضاح ٣٣.

(٥) من مصطلحات البلاغيّين ، وهو : « أن تجمع شيئين ، ثم تأتي بتفسيرهما جملة ، ثقة بأن السامع يَرُدُّ إلى كل واحد منهما ما له » . وقد يُسَمَّى : الترتيبَ أيضًا . التعريفات للجرجاني ١٩٣.

فالمقاربة تُرَدُّ لـ « كاد » وما في معناها ، وهو « كرب » ، والأخذ يُرَدّ لـ « جعل » ، وما هو في معناها ، وهو : « أخذ » و« أنشأ » و« طفق » . وهو نظيرُ قوله – سبحانه –: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾[1] ، والمخاطَبون يعلمون أنَّ السُّكون راجعٌ لليل ، والابتغاء راجعٌ للنهار . ويُسَمَّى هذا في صنعة البديع[2] : اللفّ ، وهو من حسن الكلام ، وهو في القرآن كثيرٌ .

ثم أنشد[3] :

وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبي فأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[4]

(١) القصص ٧٣.

(٢) البديع ثالث الأقسام الثلاثة لعلم البلاغة ، والأول هو : علم المعاني ، والثاني هو : علم البيان .

(٣) أي أبو علي . والقائل : أبو حَيّة النُّمَيْرِيّ (اسمه : الهيثم بن الربيع ، وترجمته في : الشعر والشعراء ٢/ ٧٧٤، والمؤتلف والمختلف ١٤٥) ، كذا في : الحيوان ٦/ ٤٨٣، والبيان والتبيين ٣/ ٧٦، والخزانة ٩/ ٣٥٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١١. أو : الحكم بن عَبْدَل الأسديّ (ترجمته وأخباره في الأغاني ٢/ ٤٠٤ – ٤٢٨) ، نسبه إليه القيسي في إيضاحه (١/ ٧٧) . أو : عمرو بن أحمر الباهلي . انظر : ملحقات ديوانه ١٨١، والخزانة ٩/ ٣٥٥، والدرر ١/ ١٠٣.

(٤) من البسيط . يروى :

وقد جعلتُ إذا ما نِمْتُ أوْجَعَني ظهري وقمتُ قِيامَ الشَّارِبِ الظَّهِرِ

كما يروى : « السَّكِرِ » مكان « الثملِ » . يقول : ضعفت قوتي لفقد شبابي حتى عجزتُ عن حمل ثوبي ، فإذا أردتُ النهوض أثقلني ، فأمشي مشي السكران . والشاهد : استعمال « جعل » لمقاربة الفعل ، كـ « كاد » وأخواتها . والبيت موجود فضلًا عن المصادر المذكورة في الحاشية السالفة في : شعر أبي حية ١٤٠، وابن بري ٧٣، وشرح العكبري ٢/ ٢٤٣، والمقرب ١/ ١٠١، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٠، ٣٩٨، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٣٢، والعيني ٢/ ١٧٣، والتصريح ١/ ٢٠٤، والهمع ٢/ ١٣٢، ١٤٤، ونتائج التحصيل ج ١، مج ٤/ ١٢٩٩، ١٣١٧، ١٣٣١، وشرح أبيات المغني ٧/ ٢١٣.

يقول القائل : قد قلتم إنَّ « جعل » هذه تدخلُ على المبتدأ والخبرِ ، والخبرُ فعلٌ ، فاعلُه ضميرٌ يعود إلى المبتدأ ، وأنَّ العرب لا تقول : جعل زيد يقوم أخوه[1] ، وهذا البيتُ نظيرُ هذا المثالِ الممنوع .

قلتُ : كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا بأن يقول : « هو من إقامة السَّبب مقام المُسَبَّب ، بمنزلة : أعددت الخشبةَ أن يَميل الحائط فأدعمَه ، فلم يُعِدَّ الخشبة لأنْ يَميل الحائط ، إنما أَعَدَّها ؛ لأن يَدْعَمَ الحائط إذا مال ، ولما كان الميلُ سببًا في الدعم ، أقامه مُقامه . وكذلك كان الأصل في البيت : وقد جعلت إذا ما قمت أنهض نهض الشارب الثمل ؛ لإثقال ثوبي إياي ، فلما كان الإثقال سببًا في النَّهْضِ على هذه الصفة ، أقامه مُقامه .

ويَنْظُر هذا لقوله – تعالى –: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[2] ، إنما جعلت المرأتان للتذكير إذا وقع الضلالُ ، لا ليقع الضلالُ ، فلما كان الضلال سببًا للتذكير أُقيم مُقامه ، وإقامةُ السَّبَبِ مُقام المُسَبَّب من فصيح كلام العرب وبديعه ، وهو في القرآن كثير .

و« إذا ما قمت » يتعلق بـ « أنهض » أو بما يدل عليه « أنهض » ، على حسب الخلاف في تعلُّق « إذا »[3] .

(١) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٩٨، ٣٩٩، والارتشاف ٢/ ١٢٥، ١٢٦. ومثل « جعل » في هذا أخواتها من أفعال المقاربة ، باستثناء « عسى » ، فقد ذكر أبو حيان أن « بعض أصحابنا » أجاز أن ترفع السببي .

(٢) البقرة ٢٨٢.

(٣) يبدو أن كلام الشلوبين ينتهي هنا . واختلفوا في متعلَّق « إذا » المضمنة معنى الشرط : أهو شرطها أم جوابها ؟ وفي ذلك تفصيل ، انظره في : المغني ١/ ١٣٠ وما بعدها ، والجنى ٣٦١ وما بعدها . وانظر كلام المؤلف قبل (ص ٣١١) .

وهذا الذي انفصل به الأستاذ أبو علي صحيح.

ويمكن عندي انفصالٌ آخر، وهو: أن يريد: وقد جعلت إذا ما قمت أضعف عن حمل ثوبي، فأنهضُ نَهْضَ الشارب الثمل [١٠٧]، ثم وَضع موضع «أضعف عن حمل ثوبي»: «يثقلني ثوبي»، كما وَضع «الحوادث» موضع «الحَدَثان» في قوله[١]:

فإمَّا تَرَيْـنِي ولِي لِـمَّـةٌ　　فإنَّ الحوادثَ أَوْدَى بها[٢]

وكما وضع «الحَدَثان» موضع «الحوادث» في قوله[٣]:

وحَـمَّـالُ المِئِينَ إذا أَلَـمَّـتْ　　بنا الحَدَثانُ والأَنِفُ النَّصُورُ[٤]

---

(١) الأعشى.

(٢) من المتقارب. ويروى: فإن تعهديني، فإنْ تعهدي مكان «فإما تريني». «لامرئ» مكان «ولي»، لِمَةً، بالنصب. ألوى، أزرى مكان «أودى». والشاهد: قوله: أودى، مذكرًا على الرغم من وجوب تأنيثه، لأن «الحوادث» في معنى «الحَدَثان»، وذلك خاص بالشعر. والبيت في: الديوان ١٧٦، والكتاب ٢/ ٤٦، ومعاني الفراء ١/ ١٢٨، ومعاني الأخفش ١/ ٥٥، ٥٩، والأصول ٢/ ٤١٣، ونتائج الفكر ١٦٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٥٩، ٣٤٦ و٣/ ١٢٨. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٤٠٢، ٤٢١، ٧٢٩، ٨٥٧، ٨٥٩، ٩٣٢)، كما استشهد به في: البسيط ١/٣٢٧ و٢/ ٩١٧.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) من الوافر، أنشده الكسائي للفراء، وقبله:

ألا هَلَكَ الشهاب المستنيرُ　　ومِدْرَهُنا الكَمِيُّ إذا نَغِيرُ

والشاهد: تأنيث «أَلَمَّ» وهو مُسْنَد إلى الحدثان - المذكر، لأنه في معنى الحوادث، قال أبو عليّ (كتاب الشعر ٢/ ٥٣٠): «وكأنه جعله اسمًا للجنس، وحمل الكلام على المعنى لأنه جمع، فَأَنَّثَ على ذلك. وقيل: أنث الحدثان على معنى الحادثة». والبيت في: معاني الفراء ١/ ١٢٩، ومجالس ثعلب ٤٢١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٢٢، والمخصص ١٦/ ٨٢، وأمالي ابن الشجري ١/١٥٩ و٣/ ٢٠٢، والإنصاف ١/ ٧٦٦، واللسان (حدث). ويستشهد المؤلف به بعد غير مرة (ص ٧٢٩، ٨٥٧، ٨٥٩، ٩٣٢)، كما استشهد به في: البسيط ١/ ٣٢٧.

والعربُ تضع الشيء موضِعَ الشيء إذا كان معناهما واحدًا.

والانفصالُ الأوَّل أَعْرَفُ وأَقْوَى.

ثم قال[١]: «**وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْه**[٢]»:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ　　لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها»[٣]

أنشد سيبويه هذا البيت على وضع المتصل موضعَ المنفصل للضرورة، وكان الأصلُ أن يقول: «لضغمهما إياها»؛ لأن الأصل: إذا[٤] أضيف إلى

---

(١) أبو علي. انظر: الإيضاح ٣٤.

(٢) القائل: مُغَلِّس بن لَقِيط الأسدي، كذا ذكر القيسي في إيضاحه (١/ ٨٣). ومغلس شاعر جاهلي (انظر: معجم المرزباني ٣٠٨، والخزانة ٥/ ٣٠٥). وقيل لقيط بن مُرَّة الأسدي، كذا ذكر ابن الشجري في أماليه (٢/ ٤٩٤).

(٣) من الطويل، من قصيدة في رثاء أخي الشاعر أُطَيْط، وهجاء مُرَّة بن عَدّاء، ومُدْرِك بن حِصْنِ الأَسَدِيين. ويروى البيت في الخزانة (٥/ ٣٠٥) هكذا:

فقد جعلت نفسي تهمُّ بضَغْمَةٍ　　على عَلٍّ غيظ يَقْصم العظمَ نابُها

وعليه فلا شاهد. الضغمة: العَضَّة. ومنه قيل للأسد: ضيغم. والهاء الأخيرة من «ضغْمهماها»: ضمير النفس، أو الضغمة، وقد أوقع المتصلَ موقع المنفصل، أي: لضغمهما إياها إذا أعيد الضمير على النفس. فإن أعيد على الضغمة كان ضمير النفس محذوفًا، أي لضغمهما إياها إياي. يقرع العظم: مبالغة في شدة العض. الناب: السنّ التي خلف الرباعية. وأنشد أبو علي البيت للاستشهاد على استعمال «جعل» لمقاربة الفعل. واستطرد ابن أبي الربيع فتحدث عن وضع الضمير المتصل موضع المنفصل متابعًا استشهاد سيبويه. والبيت في: الكتاب ٢/ ٣٦٥، والنكت ٢/ ٦٥٩، وأمالي ابن الشجري ١/١٣٤ و٢/ ٤٩٤، وابن بري ٧٥، وشرح العكبري ٢/ ٢٤٣، وابن يعيش ٣/ ١٠٥، واللسان (جعل، ضغم). ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٥٧٠)، كما استشهد به في: الملخص ١/ ٢٥٩، وزد على هذه المصادر ما ذُكر في ح ٢.

(٤) المخطوطة: «راذا»، تحريف، فالحرف المرسوم كالراء في بداية الكلمة لا معنى له، ولم أتمكَّن من توجيه القراءة إلا كما فعلت.

المضمر ، ثم جيء بعده بمضمر في درجته ، أو أقربَ من درجته ، فلا يكونُ إلّا منفصلًا ، فتقول : عجبت من ضربه إياها ؛ هذا هو الذي في درجته ؛ لأنهما غائبان ، وتقول : عجبت من ضربه إيّاك ، ومن ضربك إيّاي ، هذا هو الذي هو أقرب ؛ لأَنَّ ضمير المتكلم في الدرجة قبل ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب قبل ضمير الغائب . فلو قلتَ : عجبتُ من ضربك إياه ، جاز أن يأتي بالمتصل والمنفصل ، والانفصالُ أحسن ، فيجوز على [.....][1] : مِن ضَرْبِكَهُ .

وقوله : « لضغمة » ، أي لِعَضَّة . وقوله : « يقرع العظم نابُها » في موضع الصفة لـ « الضغمة » ، والهاء عائدة إلى « الضغمة » ، التقدير : وقد جعلت نفسي تطيبُ لضغمة يَقْرَعُ العظمَ نابُها لضغمهما نفسي مثلها ، فوضع المتصل موضع المنفصل في ضرورة الشعر . ولا أعرفُ مثل هذا في « ضَرْبِهِ إيّاك[2] » في الشعر .

ولهذا البيت ثلاثَةُ معان :

أحدها : أنهم ضغموني ؛ فنفسي تُريد الانتصارَ منهم ، وأنْ تَضْغَمَهُمْ كما ضغموها .

الثاني : أن يكون المعنى : وقد جَعَلْتْ نفسي تطيب ، أي تُسَرُّ بما يَحُلُّ بهم ؛ لما فعلوا معها .

الثالث : أن يكون المعنى : وقد جَعَلَتْ نفسي تطيب لضغمة يقرع العظم نابُها ،

---

(١) كلمة لم أتمكن من قراءتها . وهي أقرب ما تكون إلى « الجواز » ، فتكون العبارة « فيجوز على الجواز » ، ولعل هناك وهمًا ، صِحّته : « فتقول على الجواز » .

(٢) يريد أنه لم يأت وصل الضمير الثاني ، وهو أقرب في الدرجة من الأول ، في الشعر .

أي قد أَنِسَتْ بذلك ؛ لِما فعلوا معها ، أي لا تُبالي بالرزايا لهذا الرُّزء الجليل .

فصل

قال : « **ومِمَّا يَرْتَفِعُ الاسمُ فيه بالابتداء قولُهم : ضَرْبي زَيْدًا قائمًا**[1] » .

الإشكالُ هنا من جهة الإسناد ، لا من جهة التَّعَرِّي[2] ؛ لأن « ضربي » مُعَرًّى من العوامل اللفظية[3] ، فقال أبو علي : إن الحال سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر ، وجعل التقدير : ضربي زيدًا إذا كان قائمًا ، أو إذ كان قائمًا[4] .

---

(١) الإيضاح ٣٤، والمقتصد ١/ ٢٤٠. وفي شرح العكبري (٢/ ٢٤٦) : ومما يرتفع من الأسماء بالابتداء... وعقد ابن أبي الربيع لهذا المثال مسألة في البسيط ١/ ٥٥٦، ٥٥٧. و « ضربي زيدًا قائمًا » مثال نحوي سَيّار ، قلما يخلو كتاب في النحو منه ، وفيه خلاف كثير ، انظره في مصادر الحواشي التالية .

(٢) لهذا قال العكبري في هذا الموطن : الأحق بهذه المسائل بابُ خبر المبتدأ ، لأن كون هذه الأسماء مبتدأً ظاهرٌ ، وإنما الإشكال في خبرها ، إلا أن شبهته في ذكرها هنا أنَّ هذه الأسماء مصادرُ في الأصل ، والمصدر قد ينتصب ولا يكون مرفوعًا ، فتبينَّ أن هذه المصادرَ خارجةٌ إلى باب الأسماء في الإخبار عنها . شرح الإيضاح ٢/ ٢٤٦.

(٣) أي أنه مبتدأ ، وهو مذهبُ الجمهور . ويرى بعض النحويين أنه فاعل لفعل محذوف ، تقديره : « يقع » . والقائلون بأنه مبتدأ اختلفوا : فذهب بعضهم إلى أنه لا خبر له ، مثل : أقائم الزيدان . وقيل : له خبر : فذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان إلى أن الحال بنفسها هي الخبر ، لا سادة مَسَدَّه . وقيل : الخبر محذوف ، فقدَّره بعضهم : « ضربه » . وقيل : الحال سَدَّت مسد الخبر كالظرف ، مثل : أكثر شربي يوم الجمعة . وقدَّر الكوفيون الخبر محذوفًا بعد الحال ، أي : واقع أو ثابت . وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الخبر زمانٌ مضاف إلى فعله ، تقديره إن كان الضرب لم يقع : إذا كان ، وإن كان قد وقع : إذ كان . وأبو علي على هذا المذهب الأخير . وتبعه الجرجاني والعكبري . انظر : الارتشاف ٢/ ٣٣، ٣٤، والمقتصد ١/ ٢٤٠، وشرح الإيضاح ٢/ ٢٤٧.

(٤) الجرجاني : « ولا يكون الكلام على غير هذا الإضمار ، لأجل أنَّك إذا لم تضمره ، كان بمنزلة أن تقول : ضربي زيدًا ، وتسكت ، وذلك أن قولك : قائمًا ، ليس يصح أن يكون خبرًا عن « ضربي » .. وإذا كان كذلك ، علمتَ أنَّ التقدير ما ذكرنا ، إلا أنهم استغنوا عن ذكر قولك : إذا كان ، لأنَّ =

اعترض ابنُ الطراوة هذا، وقال: إذا كان الموضع يصلح لـ «إذا» و«إذ» فما الذي يَفْصِلُ بينهما، و«إذ» ظرف زمان للماضي، و«إذا» ظرف لما يُستقبل[1]؟

واعترض غَيْرُه بأن قال: وإذا كان التقدير: إذا كان قائمًا، فلم جعلتم «قائمًا» حالًا يسدُّ مسد الخبر، وجعلتم «كان» تامة، والأكثر في «كان» أن تكون ناقصة، ويكون «قائمًا» خبرًا لها؟

فالجواب عن الاعتراضَيْن: أنّ [١٠٨] العرب لا تحذف «إذا كان» و«إذ كان» إلا بشرطين:

أحدهما: أنْ يكون مضى من سياق الكلام والحالِ ما يفسِّر هذا المحذوفَ.

الثاني: أنْ تكون «كان»[2] تامة، وما بعدها حالٌ[3] من الضمير الذي فيها.

وهذا الذي قاله أبو علي هو الذي نَصَّ عليه سيبويه في الكتاب[4].

وحملهم على ذلك لزومُ التنكير مع الحذف، فيقولون: ضربي زيدًا إذا كان صاحبك، ولا يقولون: ضربي زيدًا صاحبك، ويقولون: ضربي زيدًا

= الحال الذي هو «قائمًا» يدل عليه، لكونه متعلقًا بـ «كان» المضاف إليه «إذا» في قولك: إذا كان، كما يتعلق بـ «وجد» إذا قلت: وُجِدَ زَيْدٌ قائمًا». المقتصد ١/ ٢٤١.

(١) ليس اعتراضه في الإفصاح، ولعله في «المقدمات» المفقودة.

(٢) إنما قُدِّرت «كان» التامة بعينها دون أي فعل آخر، لأنها عبارة عن الحدوث المطلق الذي تدلُّ الحال عليه. انظر: شرح العكبري ٢/ ٢٤٧.

(٣) المخطوطة: «حالًا» بالنصب، ولعله وهم، أو تحريف.

(٤) الكتاب ١/ ٤٠٠ وما بعدها.

قائمًا، وضربي زيدًا إذا كان قائمًا، فدلَّ هذا على أنَّ «كان» محذوفةٌ إذا كانت تامة، والمنصوبُ بعدها حالٌ، وليست محذوفةً إذا كان المنصوبُ خبرًا؛ إذ لو كان خبر «كان» ينوبُ مَناب الخبر، لجازَ أن ينوب مَنابَه وهو معرفةٌ ونكرةٌ. وإذا صَحَّ أنه محذوفٌ من الحال، دَلَّ على أن «كان» هنا تامةٌ.

وبَسْطُ الكلام أن تقول: إن العرب تقول: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، وإذا قالت هذا أمكن أن يكون «قائمًا» خبر كان، وتكون ناقصة، وأمكن أن يكون حالًا، وتكون تامة، فإذا جعلت «كان» ناقصة و«قائمًا» خبرها، لزم الظهور، ولم تحذف[1]، وإذا جعلت «كان» تامة و«قائمًا» حالًا، جاز الحذف إذا عُلم.

والدَّليل على أن العرب هكذا تفعل أنَّها لا تقول: ضربي زيدًا صاحبك، وتقول: ضربي زيدًا إذا كان صاحبك.

ثم قال: «**وأَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا**[2]».

(١) لأن الناقصة دخلت لتدلّ على زمان الخبر، فلو حذفت لاختلّ الغرض. أما «التامة» فإن الحال يكون دالًّا عليها، إذ يستحيل وجود حال دون ذي حال، وصاحب الحال مضمر في «كان» هذه، ودليل على الخبر المحذوف الذي هو الظرف «إذا» أو «إذ». وذهب الكوفيون إلى أن «قائمًا» حال من «زيدًا»، وخبرُ «ضربي» محذوف للعلم به، والتقدير: ضربي زيدًا قائمًا كائن. انظر: شرح العكبري ٢/ ٢٤٨، والارتشاف ٢/ ٣٤.

(٢) الإيضاح ٣٤، والمقتصد ١/ ٢٤٠. والمثال من الأمثلة النحوية السَيّارة (انظر: المقتصد ١/ ٢٤٢، واللباب ١/ ١٤٦، وابن يعيش ١/ ٩٧). وفي حاشية الأصل بخط دقيق نَقْلٌ عن العبديّ، وهو من شراح الإيضاح، أمكن أن أقرأ منه: «ما هنا مصدرية: تقديره: أخطب كونه، و«أفعل» إنما هي بعض ما تُضاف إليه، والشيء لا يكون بعضًا لنفسه، فلابد أن يكون «الكون» في حكم الأكوان، فيُصرف إلى تأويل الجنس، وفيها اتساع بأنك صَيَّرت الكون خطيبًا، والخطابة من صفتك، لا من صفة حالك ... إلخ. ويعرض ابن أبي الربيع للمثال مرة أخرى في: باب الحال ٢/ ٧١ (الحمزاوية).

«ما» هاهنا مع الفعل بتأويل المصدر[1]، والتقدير: أخطب أكوان الأمير إذا كان الأمير قائمًا، فنسب الخطبة إلى الأكوان[2]، كما تقول: نهاره صائم، وليله قائم.

وعلى هذا: «أَرْخَصُ ما يكونُ البُرُّ قَفِيزَيْنِ بِدِرْهَم[3]»، التقدير: أرخص أكوان البُرِّ إذا كان قفيزين بدرهم، أي إذا كان مُسَعَّرًا بهذا التَّسْعِير، فنسب الرُّخْصَ إلى «الأكوان»، وإنما هو لـ«البُرّ»، على حسب ما ذكرتُه. وهذا هو نَصُّ سيبويه[4].

ويجوز الرفعُ، فتقول: أرخص ما يكون البُرُّ قفيزان بدرهم. ويكون على حسب ما تقدَّم من الاتِّساع، ولو نُطِق بالأصل لقيل: أرخص البُرِّ قفيزان بدرهم، كما كان أصل المسألة الأولى: أرخص البر إذا كان قفيزين بدرهم.

فإن قلتَ: فهل يجوز في «أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمًا» الرفع، كما جاز في مسألة «البُرّ»؟

---

(١) والمصدر يدل على الزمان على تقدير حذف المضاف، كقولهم: جئتك مقدم الحاج، أي زمن قدوم الحاج، فالتقدير: أخطب أوقات كون الأمير، يعني أخطب أوقات وجود الأمير. انظر: المقتصد ١/ ٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) على الاتساع، لأن «أفعل» لا يُضاف إلى ما لا يكون منه، والأوقات ليس من جنس «أخطب» الذي هو كناية عن الأمير، وجاء الاتساع من جعل أيام الأمير خاطبة، لكونه خطيبًا فيها، حتى كأنه قيل: خَطَبَتْ أيامُ الأمير. والحال هنا متعلق بالخبر المحذوف، كما في: «ضربي زيدًا قائمًا» انظر: المقتصد ١/ ٢٤٣.

(٣) من أمثلتهم المشهورة. ويَرِد أحيانًا: «مُدَّان» في موضع «قفيزان». انظره في: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٩، والحلبيات ١٨٦ - ١٩٦، والمسائل المنثورة ٢٤.

(٤) انظر لفظ سيبويه في: الكتاب ١/ ٤٠١، ٤٠٢.

قلتُ: يظهرُ من كلام سيبويه منعُ ذلك[1]. ومن الناس من يُجيزه، ويُسوِّي بينه وبين مسألة «البُرّ»[2].

والذي يظهر لي بُعْدُ الرفع؛ لأنه يكون التقدير: أحسن أكوانِ الأمير قائمٌ، أو أخطبُ أكوانِه قائمٌ. وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ من أكوانه القيام، وحَدُّ الكلام في مثل هذا أن نقول: أحسن أكوان زيد القيام، ونقول: الأمير أخطب ما يكون قائمًا، ويكون «قائمًا» حالًا يسد مسد خبر «أخطب»، والجملة خبر «الأمير». وكذلك تقول: البر أرخص ما يكون [١٠٩] قفيزين بدرهم، على الحال وسَدِّها مَسَدَّ الخبر. ويجوز الرفع ويكون خبر «أرخص»، والجملة خبر الابتداء، على حسب ما ذكرتُه. وأنشد سيبويه[3]:

الحَرْبُ أَوَّلَ ما تكونُ فُتَيَّةً   تَسْعَى بِبِزَّتِها لكلِّ جَهُولِ[4]

---

(١) سيبويه (١/ ٤٠٢): «وأما: عبدُ اللَّه أحسن ما يكون قائمًا»، فلا يكون فيه إلا النصبُ، لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحواله قائمًا على وجه من الوجوه».

(٢) ذلك قول الأخفش والمبرد، قال السيرافي: «كأن التقدير إذا قلت: أحسن ما يكون، فقد قلت: أحسن أحواله، وأحسن أحواله هو «عبد اللَّه»، ويكون «قائمًا» خبرًا له»، وصَحَّح السيرافي مذهب سيبويه: «لأنا لو قلنا: زيد أحسن أحواله قائم، لم يَجُزْ، لأن «قائمًا» ليس من أفعاله». انظر: الكتاب ١/٤٠٢ - ح ٢.

(٣) القائل: عمرو بن معد يكرب الزبيدي.

(٤) من الكامل. يروى: بزينتها. فُتَيَّة: تصغير فتاة، أي تبدأ صغيرة، ثم تذكو وتشتعل. البِزة، بالكسر: اللِّباس. والمعنى أن الحرب تغري من لم يجربْها فيدخلَها ليكون هلاكه. والشاهد: رفع «أول» ونصب «فتية» والعكس، ورفعهما معًا، ونصبهما معًا، والبيت في: ديوان عمرو ١٥٤، وملحقات ديوان امرىء القيس ٣٥٣، والكتاب ١/ ٤٠١، ٤٠٢ والمقتضب ٣/ ٢٥١، والحلبيات ١٨٩ - ١٩٣، وشروح سقط الزند ١٦٧٨، والمرزوقي ٢٥٢، ٣٦٨، ٤٠٨، واللسان (خدع).

يجوز في هذا البيت أربعةُ أوجه :

أحدها : أن يُرْفَع « أول » و« فُتية » ، ويكون على حسب ما تقدَّم في مسألة « البر أرخص ما يكون قفيزان بدرهم » ، ويكون التقدير : الحربُ أول أكوانها « فتية » ؛ هذه صفتُها ، فنَسب « الفُتية » إلى أول أكوان الحرب اتِّساعًا ؛ على قولهم : نهارُه صائم . ولو جاء على الأصل ، لكان : « أول الحرب فُتَيَّةٌ » ، كما كان « أرخص البر قفيزان » .

الثاني : رفع « أول » ونصب « فتية » على الحال ، وسَدَّت مَسَدَّ الخبر ، ويكون بمنزلة ما تقدم في مسألة « البُرّ » إذا نصبتَ « القفيزين » ، ورفعتَ « أرخص » ، ويكون التقدير : الحرب أولُ أكوانها إذا كانت فُتَيَّةً .

الثالث : نصب « أول » ، ورفع « فتية » ، ويكون التقدير : الحرب فُتَيَّةٌ في أول أكوانها . ويجوز على هذا : البُرُّ أرخصَ ما يكون قفيزان بدرهم ، ويكون التقدير : البر قفيزان بدرهم إذا كان أرخص ما يكون .

الرابع : نصب « أول » و« فتية » ، ويكون « تسعى » خبرًا عن « الحرب » ، ويكون التقدير : الحرب تسعى بِبِزَّتها لكل جهول أَوَّلَ أكوانها ، وهو قوله « فُتَيَّة » ، فـ « فُتَيَّة » على هذا بدلٌ ، كأنه قال : الحرب تسعى فُتَيَّة .

ولا يُتَصَوَّرُ هذا في مسألة « البر » ؛ لأنَّك إذا نصبتَها لم يَبْقَ ما يكون خبرًا عن « البر » .

ولذلك لم يذكر سيبويه في البيت هذا الوجهَ الرابع[1] ؛ لأنه أتى بالبيت

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٤٠١، ٤٠٢.

على مثال المسألة في « البر » . وذكر النحويون في البيت الوجوهَ الأربعة[1] ، وهي على ما ذكرتُه . والله أعلم .

مسألة

تقول : زيدٌ أحسنُ ما يكونُ يوم الجمعةِ .

يجوز في « يوم الجمعة » الرفعُ والنصب :

فإذا نصبتَ ، فيكونُ « يوم الجمعة » خبرًا لـ « أحسن »[2] ، والجملة خبرًا لـ « زيد » .

وإذا رفعتَ ، فيكون التقديرُ : أحسن أكوانه يومُ الجمعة ، كأنَّه قال : أحسن أيامه يومُ الجمعة[3] ، كما قالوا : نهاره صائم .

فإذا قلت : زيد أحسنُ ما يكونُ في يوم الجمعة ، فيكون المجرور خبرًا لـ « أحسن » ، والجملة خبرًا لـ « زيد » . وعلى هذا جاء الحديث : « كان رسولُ الله ﷺ أجودَ الناس . وكان أجودُ ما يكون في رمضان »[4] . فقوله : « في

---

(١) هذه الأوجه الأربعة في : التبصرة والتذكرة ١/ ٣٠١، ٣٠٢، وانظر فضل بيان في : الحلبيات ١٨٩ - ١٩٣.

(٢) ذلك أن ظرف الزمان يكون خبرًا عن المصادر ، و « أحسن » جار مجرى المصدر ، فليس في المثال إلا وصف الكون بالحسن ، وهو مجاز .

(٣) العكبري : « وأما الرفع فيوجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى ، ولن يصح ذلك إلا على تقدير حذف وتجوُّز ، فالحذف أن تقدر : أخطب أيام أكوان الأمير يومُ الجمعة ، فـ « أخطب » بعضُ الأيام . ويوم الجمعة بعضُ الأيام أيضًا ، فالخبر هو المبتدأ . والتجوّز وصف الأيام بالخطابة ، ووجه ذلك أن الخطابة تقع في الزمان ، فجاز أن يوصف بها للملازمة التي بينهما » . شرح الإيضاح ٢/ ٢٥١.

(٤) أخرجه البخاري بلفظه في كتاب الصوم - باب أجود ما كان النبي (ﷺ) يكون في رمضان =

رمضان » خبر لـ « أجود » والجملة خبر لـ « كان » واسم « كان » مُضْمَرٌ يعودُ إليه ، عليه السلامُ . وسيأتي الكلامُ في « باب الحال » في قول العرب : « هذا بسرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا »[1] . ويأتي في « باب خبر المبتدأ » الكلامُ في قولهم : السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ[2] ، إن شاء اللّه .

فصل

قال : « **ومن ذلك قولُهم : أَقائمٌ أخواك ، وأَذاهبٌ الزيدان** »[3] .

إشكالُ هذا من جهة الإسناد ، وذلك أنَّ المسند إليه هو المُخْبَرُ عنه ، وأنت إذا قُلْتَ : أقائم أخواك ، فـ « أخواك » [١١٠] هو الذي أُخبر عنهما بالقيام ، فكيف يكون « قائم » مرفوعًا بالابتداء ، وهو الخبر ، و« أخواك » المخبَر عنهما ؟ [فأخذ يُبيِّن هذا ، فقال : إن الفاعل سَدَّ مَسَدَّ المخبر عنهما[4]] .

وبَسْطُ هذا أنْ تقول : إنَّ « قائمًا » اسمٌ قد جيء به أوَّلًا مُعَرًّى عن[5]

= (حديث ١٩٠٢) - ٣/ ٣٣، ومواطن أخرى (٤/ ١٣٧، ٢٢٩ و ٦/ ٢٢٩، و ٨/ ١٦)) . كما أخرجه مسلم في كتاب الفضائل - باب كان النبي (ﷺ) أجود بالخير من الريح المرسلة (حديث ٢٣٠٨) - ٤/ ٢٨٠٣.

(١) انظر : ٢/ ٧١ (الحمزاوية) . والقول دائر في كتب النحو . انظر : الكتاب ١/ ١٩٩، والمقتضب ٣/ ٢٥١ . وعرض له أبو علي في الحلبيات (١٧٦) بتفصيل ، وكذا فعل السهيلي في نتائج الفكر ، إذ خَصَّه بمسألة (٣٩٩ - ٤٠٥) ، وعرض له ابن الشجري في ثلاثة مواطن من أماليه (١/ ٢٥٧ و ٣/ ٧، ٢٢، ٩٨) . وفي الأشباه والنظائر (٤/ ٦٥٢ - ٦٦٢) رسالة « تحفة النجبا في قولهم : هذا بسرًا أطيب منه رُطَبا » للسيوطي ، اعتمد فيها كلام السهيلي . وانظره أيضًا في : الهمع ٤/ ٣١.

(٢) انظر : ٤١٦ وما بعدها .

(٣) الإيضاح ٣٤، والمقتصد ١/ ٢٤٦، وشرح العكبري ٢/ ٢٥١.

(٤) ما بين المعقوفين مكرر في المخطوطة ، وهم نسخ .

(٥) مثله مثل : زيد في : « أزيد قائم » ، قال الجرجاني : « فكما أن « زيدًا » .. مرفوع بالابتداء لتعرِّيه من =

العوامل اللفظية[1] ، وجيء بعده باسم ضُمَّ إليه ، فحصل من ذلك كلامٌ : خَبَرٌ ومُخْبَرٌ عنه ؛ لأنَّ الفاعل مُخْبَرٌ عنه ، فلما كان في « أقائم أخواك » ما يكون في « أخواك قائمان » وفي « زيد ذاهب » ، اكتُفِي به عن الخبر ، فـ « قائم » على هذا شبيهٌ بالمبتدأ في أنه اسم جيء به أولًا ، وجيء بعده بما إذا انضمَّ إليه حصل منه كلامٌ مفيد ، وإنْ لم يكن مثلَه في أَنَّ المبتدأ مخبر عنه ، و« قائم » هنا هو الخبر لـ « أخواك » ، فلما كان شبيهًا بالمبتدأ ارتفع ، وصار من قَبِيلِه .

وهذا عند سيبويه مُقيَّد بالاعتماد ؛ لأن اسم الفاعل والصفة المشبهة به لا يعملان حتى يعتمدا ، والاعتمادُ أن يكونا خبرين أو صفتين أو حالين ، أو يتقدَّمَ عليهما ما هو بالفعل أولى ، وذلك الاستفهام والنفي .

واسم المفعول يجرى مَجْرَى اسم الفاعل . وكذلك أمثلة المبالغة . وكذلك المجرور والظرف لا يَرفعان ما بعدهما بالفاعلية إلا إذا اعتمدا ، فكانا صفتين أو خبرين أو حالين ، أو يتقدمهما الاستفهامُ أو النفيُ ، فتقول على هذا : أقائم زيدٌ ؟ وأَحَسَنٌ عمرو ؟ وأمضروبٌ عمرو ؟ وأفي الدار أخوك ؟ وأعندك زيدٌ ؟

والأسماء المرتفعة في هذه المُثُل كُلِّها ، وما جرى مجراها يجوز أن تُرْفَعَ بما قبلها ارتفاعَ الفاعل[2] ؛ لأن قبلها ما يطلب الفعل ويُقَوِّيه . ويجوزُ أن تُرْفَعَ

= العوامل اللفظية ، فكذلك « قائم » .. يرتفع بالابتداء لمساواته « زيدًا » في التعري من العوامل الظاهرة » . المقتصد ١/ ٢٤٧.

(١) الكتاب ٢/ ٣٦ وما بعدها ، والاعتماد هو مذهب جمهور البصريين . انظر : اللباب ١/ ١٣٤، ١٣٥، وشرح العكبري ٢/ ٢٥٤، وابن يعيش ٦/ ٧٨، والارتشاف ٢/ ٢٦.

(٢) فهي فاعل سد مسد خبر المبتدأ في هذه المُثُل ، وذلك في غير اسم المفعول ، فإنه يعرب نائب فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر .

بالابتداء، وما قبلها خَبَرٌ: فإذا جعلتَها فواعلَ، فالاختيار أن تبقى الصفةُ على حالها في التثنية والجمع؛ لأنَّها جرت مَجْرَى الفعلِ المقدَّم[1]، فتقول: أقائم أخواك؟ وأذاهب الزيدان؟ وأَحَسنٌ العمران؟ وأَمضروب أبواه؟ وكذلك: أذاهب الزيدون؟ وأمضروب العمرون؟ فيجري هذا كلُّه مَجْرى: يذهب الزيدون، ويضرب العمرون.

ومن قال: يذهبان الزيدان، وأكلوني البراغيث[2]، فيلزم أن يقول هنا: أذاهبان الزيدان؟ وأذاهبون العمرون؟ ويكون «الزيدان، والعمرون» فواعلَ بما قبلها.

فإن جعلتها مبتدآت، وما قبلها خبرُها، فلا بُدَّ من التثنية والجمع، فتقول: أقائمان أخواك؟ وأذاهبان الزيدان؟ لأنه في تقدير التأخير، فكأنك قلت: أأخواك قائمان؟ وآلزيدان ذاهبان؟ فكما لا يكون في التأخير إلا على حسب الأول، فكذلك يكون مع التقديم؛ لأن المرادَ به التأخيرُ.

فإن قلتَ: قائمٌ زيدٌ، وفي الدار عمرو، لم يكن عند سيبويه إلا مرفوعًا بالابتداء، وما قبلَه خبرُه، فلا بُدَّ من التثنية والجمع، فتقول: قائمان الزيدان.

وأبو الحسن يُجري هذا والأولَ مُجْرًى واحدًا، فيُجْرِي جميعَ ما ذكرتُه،

---

(١) والفعل لا يثنى ولا يجمع مع مرفوعه الظاهر، في لغة العرب المشهورة. قال الفارقي: لأنه ليس مما تجب له التثنية والجمع في نفسه، وإنما يجب ذلك لفاعله، فإذا ظهر الفاعل بعده لم يبق فيه ما يثنى ويجمع، وكان الظاهر أحق بذلك، فوجب توحيد لفظه. انظر: تفسير المسائل المشكلة ٢٩٨، ٢٩٩.

(٢) تنسب هذه اللغة إلى طيِّئ، أو أزدشنوءة، أو بني الحارث. وأشار ابن مالك وأبو حيان إلى أن هذا مذهب الأخفش والكوفيين. انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٣، وأوضح المسالك ٢/ ٩٨، والارتشاف ٢/ ٢٦.

[١١١] وإن لم يعتمد مُجراه مُعْتَمِدًا[1]. وسيأتي الكلام مع أبي الحسن في هذا في «باب اسم الفاعل[2]»، إن شاء الله.

مسألة

جاء في الحديث: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هم؟»[3]، فالظاهرُ أنَّ «مُخْرِجِيَّ» خَبَرٌ مقدَّم، و«هم» مبتدأ، والتقدير: أو مُخْرِجُويَ هم؟، وسقطت نون الجمع للضمير، ثم قُلبت الواو ياءً؛ لاجتماعها مع الياء، وسَبْقِها بالسكون، وقُلبت الضمة كسرةً؛ لِتَصِحَّ الياءُ[4]. وكذلك كُلُّ جَمْعٍ بالواو والنون إذا أضفتَه إلى ياء المتكلم، فإنه يصير في الرفع على حالته في النصب والخفض. وسيأتي هذا في «باب الإضافة إلى ياء المتكلم[5]».

ويجوز أنْ يكونَ «هم» فاعلًا، ويكونُ على لغة «أكلوني البراغيث». ولو جاء على الأكثر وهو: أقائم الزيدان؟ لقال ﷺ: أو مخرجِيَّ هم؟، بسكون

---

(١) وذهب الكوفيون إلى نحو مذهب الأخفش، من عدم اشتراط الاستفهام والنفي إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعًا بما بعده، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم، ويوافقونه في التزام إفراده وتجرّده من ضمير، ويجيزون إجراءه مُجرى اسم جامد، فيطابق ما بعده، ويجيزون أيضًا جعله نعتًا منويًا مطابقًا للآخر في إفراده وتثنيته وجمعه، ولا بُدَّ إذ ذاك من مطابقة النعت. انظر مذهب الأخفش والكوفيين في: اللباب ١/ ٣٥، وشرح العكبري ٢/ ٢٥٤، وابن يعيش ٦/ ٧٨، ٧٩، والارتشاف ٢/ ٢٦.

(٢) انظر: ص ٩٨٧، ٩٨٨.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في غير باب، منها باب التعبير وأول ما بدئ به رسول الله (٩/٣٧)، ومسلم في كتاب الإيمان - باب بدء الوحي، حديث ٢٥٢ (١/ ١٣٩- ١٤٢).

(٤) والأصل: مخرجون لي هم، حذفت لام الجر للتخفيف، فاجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، ثم كسر ما قبل الياء المشددة للمناسبة.

(٥) اسم الباب: «باب إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم»، وهو من الأبواب المفقودة من الجزء الثالث من الكافي (الحمزاوية). وانظر: التكملة ٢٣٤.

الياء، وفتحها خفيفة.

مسألة

قال اللّه – سبحانه –: ﴿ فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[1].

يجوز في ﴿ قلبه ﴾ أن يكون مبتدأ و﴿ آثم ﴾ خبره. ويجوز أن يكون فاعلًا بـ﴿ آثم ﴾، وهو أحسن؛ لأن الصفة إذا اعتمدت، فالأحسنُ أنْ تَرْفَعَ ما بعدها. واللّه أعلم.

فصل

قال: «**ومِمّا يَرْتَفِعُ بالابْتِداء: كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه**[2]».

الإشكالُ هنا من جهة الإسناد؛ لأنَّ «وضيعته» معطوفٌ على «كل رجل»، فيجب لذلك أن يكون مبتدأً؛ لأن المعطوفَ على الشيء يتنزَّل منزلتَه، فيَحْتَاجان إلى خبرين.

(١) البقرة ٢٨٣. وانظر: ص ٧٧٨، وما علقته في ح ٣، ٤.

(٢) الإيضاح ٣٥، والمقتصد (١/ ٢٤٩)، وشرح العكبري (٢/ ٢٥٥): ومما يرتفع بالابتداء قولهم. والمقصود بـ«ضيعته» هنا: الحرفة، كذا قال الجرجاني نقلًا عن أبي الحسين ابن أخت الفارسي، عنه، وقال: «وليست الضيعة الموضع، لأن كل رجل لا تكون له ضيعة، ولكل رجل حرفة، فكأن المعنى أنّ الإنسان تضيع الأشياء كلُّها عنده، لأجل ما يتعاطاه من الحرفة». والمثال في الخصائص (١/ ٢٨٤): كل رجل وصنعته، وساقه ابن جني في «باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى»، قال: «معناه. كلُّ رجل مع صنعته، فهذا يوهم أن الثاني خبر عن الأول، وليس الأمر كذلك، بل لعمري إن المعنى عليه، غير أن تقدير الإعراب على غيره.. والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كل رجل وصنعته مقرونان».

والمثال من أمثلة سيبويه (١/ ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٩٣)، وأبي علي (الحلبيات ١٤٩)، وهو من المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبًا. وانظر: البسيط ١/ ٥٩٦.

فالجوابُ: أنَّ المعطوف سَدَّ مَسَدَّ الخبر، وناب مَنابه، وكلُّ مبتدأ؛ المسنَد إليه مصاحِبٌ ومُقْتَرِنٌ، وما أَشْبَه ذلك، فالعربُ تجعلُ المعطوفَ نائبًا منابه، وسادًّا مَسَدَّه، فتقول: «زيد وكتابُه»، أي زيدٌ لا يفارق كتابَه، و«عمرو وفرسُه»، أي مقترنٌ بفرسه لا يفارقه[1]، و«زيد ومعيشتُه».

ويجوز أن تدخلَ نواسخُ الابتداء على هذا، فتؤثرَ فيه تأثيرَها في كُلِّ مبتدأ، فتقول: إن زيدًا وكتابَه، أي هو لا يفارقه، قال عنترةُ:

فَمَـنْ يَـكُ سَـائِـلًا عَنِّـي فإِنِّـي ... وجِـرْوَةَ لا تَـرُودُ ولا تُـعَـارُ[2]

أي لا أفارقها. و«جِرْوة»: اسمُ فرسه، وسَدَّ المعطوفُ مَسَدَّ الخبر.

وكذلك تقول: كان زيدٌ وضيعته، قال امرؤ القيس:

فكَـانَ تَنادِينا وعَقْدُ عِـذارِهِ ... وقال صِحابي: قد شَأَوْنَكَ فاطلُبِ[3]

(١) وكتابه لا يفارقه، وفرسه لا يفارقه، جريًا على تقديره في المثال هنا، وفي: البسيط ١/ ٥٥٤، ٥٥٥، والملخص ١/ ١٧٣.

(٢) من الوافر. جروة: فرس. لا ترود: لا تذهب وتجيء. ولا تُعار: من الإعارة، أي أنها لا تُتْرَك لتذهب وتجيء مع الخيل، ولا تُعار لأحدٍ ضَنًّا بها. والشاهد: نصب «جروة» عطفًا على اسم «إن»، والخبر محذوفٌ ناب المعطوفُ منابه. والبيت في: الديوان ٣٠٩، والكتاب ١/ ٣٠٢، والارتشاف ٢/ ٣٢. واستشهد به في: الملخص ١/ ١٧٤.

(٣) من الطويل. تنادينا: نداءُ بعضنا بعضًا للخروج إلى الصيد. عقد عذاره، أي عقد عذار الحصان من الخلف بسبب العجلة. والشاهد: حذف خبر «كان»، وسَدُّ المعطوف مسدَّه. وقد وهم محقق «الملخص» فضبط «وعقد» بالنصب، فأخرج المثال عما سيق لأجله. وقدّر ابن أبي الربيع موطن الشاهد: كان تنادينا مع عقد عذاره، وعقد عذاره مع تنادينا، فحذف من الأول ما أثبت نظيره مع الثاني، ومن الثاني ما أُثبت نظيره مع الأول.

والبيت في: الديوان ٥٠، وصدره في: الملخص ١/ ١٧٤.

جعلهما مقترنين ؛ لقربِ ما كان بينهما .

وكان الأصل في هذا - والله أعلم -: كل رجل مع ضيعته وضيعتُه معه[1] ، و:زيد مع كتابه وكتابه معه ، فحُذفت « مع » لمكان واو العطف ؛ لأنَّها قد تكون مع المصاحَبة ، فتقول : استوى زيد وعمرو ، أي استوى معه ، واختصم زيد وخالد ، أي اختصم معه ، ثم حُذف من خبر الأول ما أُثبِتَ نظيرُه في الثاني ، وحُذف من الثاني ما أُثبت نظيرُه في الأول ، فقالوا : كل رجل وضيعته ، وزيدٌ وكتابُه ، وهذا الاختصار من بديع الكلام[2] [١١٢] قال أبو صَخْرِ الهُذَلِيّ[3] :

وإني لَتَعْرُوني لِذِكرِكِ فَتْرَةٌ ... كما انْتَفَضَ العُصْفُور بَلَّله القَطْرُ[4]

(١) ما يقدره النحويون في هذا المثال ونحوه : مشغولان أو مقرونان أو متلازمان أو مجتمعان . وجعل ابن أبي الربيع الكلام جملتين ، إذ قال هنا : فيحتاجان إلى خبرين ، وقدَّر : مصاحب أو مقترن مُفْرَدًا خبرًا عن « كُلّ » ، ففهم أن هناك مقدرًا مثلَه خبرًا عن « ضيعته » ، وقال أبو حيان (التذييل ١/ ٤٦ - ٤٨) : « وما قدره الجمهور أَوْلى مما قدرّه الأستاذ أبو الحسين - يريد ابن أبي الربيع - إذ قدَّروا المحذوف خبرًا ، وجعلوا الكلام جملة واحدة ، وجَعَلَ الكلام جملتين » .

(٢) هذا ما يطلق عليه النحويون : الاتساع . وهو ضرب من الحذف في كلام العرب أكثر من أن يُحاط به ، وقد فرقّوا بينه وبين الحذف بأن المتوسع فيه يقوم مقام المحذوف ، ويأخذ إعرابه . وعقد له ابن السراج بابًا في الأصول (٢/ ٢٦٥) ، وتتبعه السيوطي في عدد من أبواب العربية ، وأشبع القول فيه . انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٢٩ - ٣٨.

(٣) عبد الله بن سَلْم السَّهْمي ، شاعر أموي فَصِيح ، له مدائح كثيرة في عبد الملك بن مروان وأخيه عبد العزيز . انظر : سمط اللآلي ١/ ٣٩٩، والخزانة ٣/ ٢٦١ - ٢٦٣.

(٤) من الطويل . يروى : لذكراك . والوزن مستقيم . ويروى الصدر :

* إذا ذُكِرتْ يرتاحُ قلبي لذكرها *

كما يروى : « هِزّة » ، « نُفْضَة » مكان « فترة » . تعروني : تصيبني . فترة : سكون . انتفض : ارتعد . القطر : الماء . ويستشهد الكوفيون بالبيت على أن « بَلّله القطر » جاءت حالًا ، على الرغم من أنها =

كيف تُشَبَّه « الفترة » بـ« الانتفاض » ؟ فالأصل - والله أعلم -: وإني لتعروني لذكرك فترة وانتفاض بعدها ، أي إذا خَطَرْتِ بخاطري عراني فترةٌ وسكونٌ ، ثم أهيج بعد ذلك . وشَبَّه حالَه في الفترة والهيج بحال الطائر[1] المُبْتَل ، فكان الأصل : فترة وانتفاض كفترة الطائر وانتفاضه ، ثم حَذَف من الأول « الانتفاض[2] » ، ومن الثاني « الفترة[3] » .

وقال الله - سبحانه -: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ﴾[4] . والمراد - والله أعلم - في الآية : تشبيه الكفرة بالغنم[5] ؛ لأنَّ داعيَ الكفار يدعوهم ، فلا يفهمون كلامه ، ولا يعقلون مَقاله ، إنَّما يسمعون أصواتًا ولا يفهمون معنى ، كالغنم إذا نعق بها ناعق ، تسمع صوتًا ولا تعقل معنًى ، فالمعنى : مَثَلُك يا محمد ، ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق بها . ثم اختصر فحَذَفَ من الأول ما أثبت نظيرَه في الثاني ، وحَذَفَ من الثاني ما أثبت

= فعلية خالية من « قد » . والبصريون يرون أن « قد » مقدرة . والبيت في : شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، والأمالي للقالي ١/ ١٤٩، والإنصاف ١/ ٢٥٣، وابن يعيش ٢/ ٦٧، والمقرب ١/ ١٦٢. واللسان (رمث) ، والعيني ٣/ ٦٧، والهمع ٣/ ١٣٢، والخزانة ٣/ ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٠، واستشهد به في : البسيط ١/ ٥٥٥.

(١) المخطوطة : « الطاري » . والصحيح ما أثبتُّه .

(٢) لدلالة « كما انتفض » عليه .

(٣) لدلالة « لذكرك فترة » عليه .

(٤) البقرة ١٧١. وانظر كلام المؤلف على الآية بعد (ص ٤١٨) .

(٥) لأبي علي توجيهٌ آخر للآية ، فقد حملها على حذف مضاف ، التقدير : مثل داعي الذين كفروا ، أو قَدَّر الحذف من الثاني ، ويكون التقدير : مثل الذين كفروا كمثل المنعوق به . ووصف ابن أبي الربيع التخريجين بالحُسْن ؛ لأن حذف المضاف ثابت في كلام العرب ، وحذفُ شيء لدلالة مقابله عليه ثابت أيضًا . انظر : البسيط ١/ ٥٥٥، ٥٥٦.

نظيره في الأول. ويوجد هذا النوع في كلام سيبويه كثيرًا[1].

ثم قال: «وَأَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ[2]».

اعترض الناسُ هذا، وقالوا: ليس المعطوف هنا سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ لأن خبر الأول ظاهر، وخَبَرَ الثاني محذوفٌ؛ لدلالة خبر الأول عليه، فهذا بمنزلة: زيد قائم وعمرو قائم، فليس بمنزلة «كل رجل وضيعته»، فذِكرُه معه غَلَطٌ[3].

الجوابُ: أنَّ المبتدأ هنا جيء له بالخبر، وهو: «أَعْلَمُ». وكمال هذا الخبر بالمتعلِّق به؛ لأن المعنى: أنت أعلم بربك، وربك أعلم بك[4]. ولولا هذا التقدير لم تحصل الفائدةُ، ولكان المعنى آخَرَ، لكن حَذَفَ «بربك» الذي به كمالُ الخبر الأول؛ لدلالة الثاني عليه، وحَذَفَ خبر الثاني؛ لدلالة خبر الأول عليه، وحَذَفَ كماله وهو «بك»[5]؛ لدلالة الأول عليه، واستَغْنَى عن الباء؛

---

(١) عقد سيبويه (١/٢١١ - ٢١٦) بابًا أسماه: «هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتِّساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار»، وأورد فيه الآية الكريمة المستشهد بها، وقدّر معناها، كما أورد أمثلة كثيرة للاتساع في كلام العرب.

(٢) الإيضاح ٣٦، والمقتصد ١/٢٤٩، ٢٥٠، وشرح العكبري ٢/ ٢٥٦. والمثال أيضًا في: الارتشاف ٢/ ٣٢.

(٣) الاعتراض وجيه، والجمع بين «كل رجل وضيعته، وأنت أعلم وربك» لا يستقيم، ففي المثال الأول لا خبر مذكور. وفي الثاني الخبر مذكور، والمعنى في الأول: كل رجل مع ضيعته، وليس المعنى كذلك في الثاني.

(٤) في المثال تقديران آخران: أحدهما للعبدي، وهو: أنت وربك أعلم من غيركما. والثاني للجرجاني، وهو: أنت أعلم وربك كافيك. ومنع الجرجاني التقدير الأول لأنه يوجب مشاركة المخلوق الخالق في العلم. وردّه العكبري بأن ما قاله يستقيم لو ادُّعِي الاشتراكُ في العلم على الاطلاق. فأما في أشياء متيقَّنة فيصحُّ أن يستويَ علم الله وعلم المخلوق فيها، ثم قال: وما قدَّره الجرجاني من المكافأة والجزاء أولى، لأنه أبلغ. انظر: المقتصد ١/ ٢٥٠، وشرح العكبري ٢/ ٢٥٦، ٢٥٧.

(٥) المخطوطة: «بربك». والصحيحُ ما أثبته.

لأن الواو فيها الاجتماع، وتكونُ فيها المصاحبة، والباء إنما هي للمصاحبة، فصار هذا بمنزلة: كل رجل وضيعته؛ لأن هذا حُذِف خبره، وذلك حُذِف منه كمال الخبر، فكأنه حُذِف خَبَرُ الأول؛ لدلالة الثاني عليه، وخَبَرُ الثاني؛ لدلالة الأول عليه. والله أعلم.

مسألة

جاء[1] في الحديث في المرأة التي شَكَتْ زوجها، فقالت: «لا أَنا، وثابِتٌ»[2]. فـ«أنا» مبتدأ، و«ثابت» معطوفٌ عليه سَدَّ مَسَدَّ الخبر، كما تقول لمن قال: زيد وكتابُه: ما زيد وكتابه، أي ليس زيد ملازمًا لكتابه.

ودخلت «لا» على الجملة الاسمية ولم تُكَرَّر[3]، وهذا قليلٌ، وكأنه حسَّنه قليلًا أنَّ هذه الجملة في معنى الفعلية[4]، فكأنها قالت: لا أُلازم ثابتًا ولا

---

(١) فاعل «جاء» ضمير يعود على ما سبق، من مجيء المعطوف سادًّا مسد الخبر، كأنه قال: جاء العطف سادًّا مَسَدَّ الخبر في الحديث..

(٢) المرأة هي حبيبة بنت سهل الأنصاري. و«ثابت» زوجها. والعبارة قالتها تُخالع زوجها. ويروى: لا أنا، ولا ثابتُ بن قيس. والحديث بالرواية الثانية في الموطأ (باب الخلع ٣٤٨، ٣٤٩) ط. دار الشعب.

(٣) إنما وجب تكرير «لا» إذا دخلت على معرفة لأنها جواب لمن قال: أزيد عندك أم بكر؟ فوافق الجواب السؤال، فإن قال السائل: أزيد عندك؟ قال المجيب: «نعم» أو «لا». ونقل ابن الشجري عن أبي علي: «ويقبح أن تقول: (لا زيد عندي) حتى تتبعه بشيء، فتقول: (ولا عمرو)». انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٣١.

(٤) إنما لم يُحتَج إلى تكرير «لا» إذا دخلت على الفعل، لأن الأفعال تقع موقع النكرات؛ أوصافًا وأحوالًا. هذا تعليل المبرد. وردّه السيرافي، وعلّل عدم لزوم تكريرها بأنها جواب يمين، واليمين قد تقع على فعل واحد منفي. وهناك تعليلات أخرى، انظرها في: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٢، ٣٦٣.

أَبْقَى معه ، كما جاء « لانَوْلُكَ[1] أن تفعل » ؛ لأن « نولك أن تفعل » في معنى « ينبغي لك أن تفعل » . وكذلك « لا أنا وزيد » في معنى « لا أصاحبه » .

ويمكن أن [١١٣] يُقال : إنَّ هذه[2] وإنْ لم تُكرَّر ؛ هي في تقدير التكرار ، ألا ترى أنك إذا قلت : كل رجل وضيعتُه ، فالمعنى : كل رجل مع ضيعته وضيعته معه . فإذا قلت : [لا[3]] كل رجل وضيعته . فهو على تقدير : لا كل رجل مع ضيعته ولا ضيعته معه . فكذلك : « لا أنا ، وثابت » ، هو في معنى لا أنا مع ثابت ولا هو معي ، فجاز لذلك ، وإن لم يَتَكَرَّرْ في اللفظ . وهذا توجيه ما شَذَّ عن القياس من هذا . وإنما يُنْفَى هذا بـ « ما » أو بـ « ليس »[4] .

وسيأتي الكلام في هذا في « باب لا » ، إن شاء اللّٰه .

قال : « **وتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ والْعَدَمُ**[5] » .

اعلم أن « سواء » فيه ضمير يعود إلى الرجل ؛ لأنه صفة ، وكل صفة ترفع

---

(١) « نولك » مأخوذ من التناول للشيء ، ويريدون به : الاختيار ، ومعنى القول : لا ينبغي لك أن تفعل ، ووجه الاستشهاد به دخول « لا » على « نولك » وهو بمعنى الفعل . ولذلك لم تكرر ، و « نولك » مبتدأ و « أن تفعل » فاعله . وتكَلَّم على هذا القول سيبويه في : الكتاب ٢/ ٣٠٢، وأبو علي في : المسائل المنثورة ١٠١، وابن الشجري في أماليه ١/ ٣٦٢، و٢/٥٣١ ، ٥٣٢ ، وأبو حيان في : الارتشاف ٢/ ٢٤. وانظر : اللسان (نول) .

(٢) يقصد « لا » في « لا أنا ، وثابت » .

(٣) زيادة بها يستقيم الكلام .

(٤) يريد أن نفي المعرفة دون تكرار أداة النفي يكون بـ « ما » و « ليس » .

(٥) الإيضاح ٣٦، والمقتصد ١/ ٢٥٠. وفي شرح العكبري (٢/ ٢٥٧) : ومما يرتفع من الأسماء بالابتداء قولهم : مررت برجل ... وعرض ابن أبي الربيع للمثال بتفصيل في : البسيط ٢/١٠٧١ وما بعدها . وهو من أمثلة سيبويه (٢/ ٣١، ٣٤) ، والمبرد (المقتضب ٣/ ٢٤٨) ، وابن السراج (الأصول ٢/ ٢٨) ، وابن الشجري (أماليه ١/ ٣٦٠) .

المضمرَ . وإنما تختلف الصفات في رفع الظاهر : فما ثُنِّي وجُمِع من الصفات رَفَعَ الظاهر ؛ تشبيهًا باسم الفاعل ، نحو : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه . وما لم يُثَنَّ ولم يجمع لم يَرْفَع الظاهر في الأشهر[1] ، فلا تقول : مررت برجل مثلِك أبوه ، ويكون « أبوه » فاعلًا بـ « مثلك » ، و « مثلك » جارٍ على الرجل . وإنما يقال هذا بالرفع ويكون خبرًا للأب مقدَّمًا عليه ، والتقدير : مررت برجل أبوه مثلُك .

و « سواء » لا يُثَنَّى ولا يجمع[2] ، فقياسُه ألا يَرْفَعَ الظاهر في الأَشهر ، إلا أنَّ العرب جعلت « سواء » يرفع الظاهر[3] ، بشرط أنْ يكون الظاهرُ معطوفًا على المضمر . وهذا[4] مما أُجيز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف[5] عليه . وسيأتي لها نظائرُ ، إن شاء اللّٰه .

فإن قلتَ : قد قال أبو علي في داخل هذا الكتاب : إن « سواء » يُجمع ولا

---

(١) قال في البسيط (٢/ ١٠٧٠) : « من العرب من يرفع بـ « مثلك » وأشباهه ، وبالأسماء الجامدة التي أُجريت مُجْرَى المشتقة ، إلا أنها لغةٌ قليلة ، لا يُعَوَّل عليها ، ولا يُعمل بها ، لأَنَّها لغة قليلة ، لم يجئ بها القرآن » .

(٢) لأنه مصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، وأما « سواسية » فهي اسم جمع ونقل ابن منظور عن الجوهري : لا جمع لـ « سواء » ، هما في هذا الأمر سواء ، وإن شئت : سواءان ، وهم سواء للجمع ، وهم أسواء ، وهم سواسية ، أي أشباه . انظر : لسان العرب (سوا) . اهـ . وكأن الجوهري يرى أنها تُثنى وتُجمع .

(٣) البسيط (٢/ ١٠٧٦) : لأَنَّ قولك : مررت برجل سواء هو والعدم بمنزلة : مررت برجل مستوٍ هو والعدم .

(٤) المخطوطة : « وهذا مما أجيز .. ما لا يجوز » (كذا) . والعبارة فيها إحالة . والصحيح ما أثبتُّه .

(٥) « يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه » قاعدة مقررة عندهم . المقتضب ٤/ ١٦٣، ١٦٤، والخصائص ٢/ ٢٠.

يُثَنَّى ، فيقال : سواسية ، وهو جمع سواء[1] .

قلتُ : لم يُرِدْ أبو علي أن « سواسية » جمع « سواء » في اللفظ ، وإنَّما هو جمع له في المعنى[2] ، وإلا فـ « سواسية » من غير مادة « سواء » . وإنَّما « سواسية » جمعٌ لشيء ، لم يُنْطَق به ؛ هو في معنى « سواء » ، وكأنه جمع « سَوْساة » ، والأصل : سَوْسَوَة ، وهو مما تضاعف فاؤه وعينه كـ « لولو[3] » و « ذلذل[4] » ، وهو كثير[5] ، ثم قلبت الواو الأخيرة ياء ؛ لوقوعها رابعة طرفًا بعد فتحة ، فجاء « سَوْسَيَةٌ » ، ثم قُلبت الياءُ ألفًا ؛ لِتَحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها ، فجاء « سوساة » ، ثم جُمع : « سواسية » ، كما يُقال : ذلاذل ، وقراقر ، فـ « سواسية » على هذا بمنزلة « مذاكير[6] » ، وهو جمع « مذكار » وإن لم يُنْطَقْ به[7] ، وكان القياس أن يُجْمَعَ [على][8] أذكار ، فاستُغني بـ « مذاكير » عن

---

(١) لفظه : « ومِمّا جمع ولم يُثَنَّ قولهم : هما سواء ، وقالوا في الجمع : سواسية » . التكملة ٢٢٨.

(٢) والدليل على تفسير ابن أبي الربيع هنا أن أبا علي قَرَنَ هذا الجمع بقوله : « ومما ثُنِّي ولم يُجْمَع قولهم : امرؤ ، وامرؤان ، وفي الجمع « رجال » ، وامرأة وامرأتان ، وفي الجمع نسوة ، ألا ترى أن « رجال » ليس من لفظ « امرؤ » حتى تكون جمعًا لها ، وكذلك « نسوة » ليست من لفظ « امرأة » ، حتى تكون جمعًا لها .

(٣) كذا في المخطوطة ، ولعله تحريفُ « قرقر » بدليل ما يأتي بعد قليل .

(٤) الذلذل ، بسكون اللام الأولى وكسر الذالين أو ضمهما : ما يلي الأرض من أسافل القميص . وفيه لغات أخرى . اللسان (ذلل) .

(٥) ذكر ابن أبي الربيع كلمات أخرى من هذا النوع . انظر : ٥/ ٦١١.

(٦) جمع « ذَكَر » ، على غير قياس ، كأنهم فرّقوا بين الذكر الذي هو الفحل ، والذكر الذي هو العضو . وقال الأخفش : هو من الجمع الذي لا واحد له من لفظه ، مثل : العباديد والأبابيل . (اللسان - ذكر) . وسبق للمؤلف أن أورد هذه الكلمة . وتتكرر .

(٧) بعد « به » كلمة « ذكر » ، ولا مكان لها هنا ، فلعله انتقال نظر من الناسخ ، إذ وردت الكلمة في السطر التالي .

(٨) زيادة مني .

« أذكار » ، فكأنه جمع « ذكر » ، وكأن « سواسية » جمع « سواء » . فلذلك - والله أعلم - تَسامَح العرب فيها ، فرفعوا الظاهر إذا كان معطوفًا على المضمر ، ولم يرفعوا بها الظاهر من غير عطف ؛ لأنَّها لم تُجْمَع بالحقيقة . وكذلك قال سيبويه - رحمه الله -: إنَّ « سواء » يَرْفَعُ الظاهر إذا كان معطوفًا على المضمر[1] ، وقد حكى أن مِن العرب مَن يَرْفَعُ بها الظاهرَ مطلقًا ، فيقول : مررت برجل سواءٍ عليه الخيرُ والشَّرُّ[2] ، إلا أنَّ الأكثرَ ما ذكرتُه .

وعلى هذه[3] اللغة - والله أعلم - جاء قوله - تعالى -: [١١٤] ﴿ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ ﴾[4] ، في قراءة حفص . وقرأ حفص وحمزة والكسائي : ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْۚ ﴾[5] ، والقراءُ كلُّهم إنما قرأوا برفع ﴿ سواءٌ ﴾ على أن

---

(١) سيبويه (٢/ ٣١) : وأما قوله : مررت برجل سواء والعدمُ ، فهو قبيح ، حتى تقول : هو والعدم ، لأن في « سواء » اسمًا مضمرًا مرفوعًا .. فإن تكلمتَ به على قبحه ، رفعت « العدم » . وإن جعلته مبتدأ ، رفعت « سواء » . اهـ .

(٢) حكى سيبويه (٢/ ٢٧) أن ناسًا من العرب يُجْرون هذا - يريد : مررت برجل سواء أبوه وأمه - كما يُجْرون : مررت برجل خَزٍّ صُفَّته . وعَلّق هارون (ح ٢) من شرح السيرافي : « كأنهم يتأولون في ذلك تأويل اسم الفاعل ، فيتأولون في : سواء أبوه وأمه : مستوٍ أبوه وأمه » .

(٣) أي لغة من يرفع بـ « سواء » الظاهرَ . وليس معطوفًا على مضمر .

(٤) الحج ٢٥. وقرأ السبعة ﴿ سواء ﴾ بالرفع ، إلا حفصًا عن عاصم (السبعة ٤٣٥) . والاستشهاد بكون ﴿ العاكف ﴾ مرفوعًا بـ ﴿ سواء ﴾ دون أن يكون معطوفًا على مضمرٍ . ويجوز أن يكون الوقف على ﴿ سواء ﴾ ، أي الذي جعلناه للناس سواء ، ثم ابتدأ : العاكفُ فيه مساويًا الباديَ لا يَفْضُلُ أحدهما الآخر . وعلى هذين الوجهين لا يحسن الوقف على ﴿ الناس ﴾ . انظر : إيضاح الوقف ٢/ ٧٨٤، والبسيط ٢/ ١٠٧٢.

(٥) الجاثية ٢١. ومطلع الآية ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ (انظر القراءة في : السبعة ٢٩٥) . وفي قراءة نصب ﴿ سواء ﴾ يكون إعراب ﴿ مَحْياهم ﴾ فاعلًا بـ ﴿ سواء ﴾ على اللغة المشار إليها . ومن النحويين من قال : =

يكونَ خبرَ مبتدأ مقدمًا[1] ، وما بعده مبتدأ .

ثم قال : « **والأَحْسَنُ أنْ تُؤَكِّدَ**[2] » .

لأنَّ المضمرَ المرفوع ، المختارُ ألّا يُعْطَف عليه إلا بعد أنْ يُؤَكَّد بضميرٍ منفصل[3] . وسيتبيَّن هذا في « باب العطف[4] » ، إن شاء اللّه .

ثم قال : « **وإن شِئْتَ رَفَعْتَ « سواء » ، فقلتَ : سواءٌ هو والعدمُ ، فيَرْتَفِعُ « هو » بالابتداء ، و« العدمُ » معطوفٌ عليه ، و« سواءٌ » خبرٌ مقدَّم**[5] » .

من أجل هذا ذكر هذه المسألة في هذا الباب . ووجه الإشكال أنَّ « سواء » قد اعتمد على ما قبله ، ورُفع المضمر والظاهر بالعطف عليه ، فصار كالفعل حتى صار قولُك : مررت برجل سواءٌ هو والعدم ، بمنزلة : يستوي هو والعدم .

وأنت لو جئت بالفعل لم يجز الحمل على الابتداء ؛ لأنه يكون فيه تهيئة العامل للعمل وقطعُه عنه . وهذا لا يجوز ، فنبَّه على أن الصفة – وإن عملتْ عمل الفعل إذا اعتمدت – فلا تقوى قوةَ الفعل ، فيجوز ألا يُجْعلَ ما بعدها

= ﴿محياهم﴾ مبتدأ ، و ﴿مماتهم﴾ معطوف عليه ، ويكون الوقف على ﴿سواء﴾ ، والخبر محذوف . وأجاز ابن أبي الربيع أن يكون ﴿محياهم ومماتهم﴾ خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : المتباينان . انظر : البسيط ٢/ ١٠٧٢، ١٠٧٣.

(١) المخطوطة : مقدَّم . والصحيح ما أثبتُّه ، لأن « مقدمًا » صفة لـ « خبر » لا لـ « مبتدأ » .

(٢) الإيضاح ٣٦، والمقتصد ١/ ٢٥٠.

(٣) أبو علي وابن أبي الربيع في هذا على مذهب البصريين الذين لا يجيزون العطف على المضمر المرفوع إذا لم يكن هناك تأكيد أو فصل إلا على قبح في ضرورة الشعر ، خلافًا للكوفيين الذين يجيزون ذلك في الاختيار . انظر : الإنصاف ٢/٤٧٤ – ٤٧٨ (المسألة ٦٦) .

(٤) عقد لذلك مسألة ، انظرها في : ٢/٣٢٠ (الحمزاوية) ، وأحال المؤلف هنا إلى « باب العطف » . والحق أن اسم الباب « باب حروف العطف » ، كذا في الإيضاح ، والمقتصد ، وفي « الكافي » نفسه .

(٥) الإيضاح ٣٦، والمقتصد ١/ ٢٥٠.

مبنيًا عليها ، وتُجعل هي مبنيةً عليه ، فتقول : مررت برجلٍ قائمٌ أبوه ، وإن كنت تقول : قائمٍ أبوه ، فيجري مجرى « يقوم أبوه » ، لكن يجوز في « الأب » بعد « قائم » أن يرتفع بالابتداء ، وترفع « قائمًا » بالإسنادِ إليه . ولا يكون ذلك في الفعل ؛ لأن الفعل طالبٌ بما يُسْنَد إليه بنية ، فلا يصحّ أن يُقْطَعَ عنه ، على حسب ما يُذكر في « باب الفاعل[1] » ، إن شاء اللّه .

وكذلك لا يجوزُ : « ضربت زيد » ، على تقدير الابتداء ؛ لأن الفعل قد تهيأ للعمل في المفعول بالتقديم عليه ، فلا يصحُّ أنْ يُقْطَعَ عنه .

فإنْ قلتَ : « زيد ضربت » ، جاز على ضَعْف[2] ؛ لأنه لم يتهيأ للعمل فيه ؛ لتأخُره . وهذا مما يدل على أنَّ العامل إذا تأخر ضَعُفَ[3] . وسيأتي الكلام في هذا في « باب الحال[4] » مكمَّلًا ، إن شاء اللّه .

فصل

قال : « **ومما يَرْتَفِعُ بالابْتِداءِ قَوْلُهم : زيدٌ اضْرِبْه ، وعمروٌ لا تُكْرِمْه**[5] » .

(١) انظر : ص ٦٠٦ وما بعدها ، ٦١٢ وما بعدها .

(٢) نَصَّ على ذلك سيبويه ، قال : « ولا يحسن في الكلام أن يَجْعَل الفعلَ مَبْنيًا على الاسم ، ولا يَذْكُرَ علامة إضمار الأول ، حتى يَخْرج مِنْ لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ، ويُشْغِلَه بغير الأول حتى يمتنع من أن يكونَ يعملُ فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر . وهو ضعيف في الكلام » . الكتاب ١/ ٨٥.

(٣) مرتبة العامل أن يكون مُقَدّمًا على المعمول . انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٥٣٧.

(٤) انظر : ٢/٦٥ (الحمزاوية) .

(٥) الإيضاح ٣٦، والمقتصد ١/ ٢٥١. وفي شرح العكبري (٢/ ٢٦٠) : وتقول : زيد اضربه . والرفع بالابتداء ليس الاختيار ، لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل ، مظهرًا أو مضمرًا ، فكان الأولى =

الإشكالُ هنا من جهة الإسناد؛ لِأَنَّ « اضرب » إنّما هو مُسْنَدٌ للضمير المخاطَب، والهاءُ مبنيةٌ على الفعل ومعمولتُه ومتصلةٌ به، فليس معك مسندٌ إلى « زيد ».

فإن قلتَ: الجملة كلُّها مسندة إلى المبتدأ[1].

قلت: من شرط المسند والمسند إليه ألا يفيدَ أحدُهما إلا بصاحبه، ولا يجد المنشئ كلامًا من الإتيان بهما بُدًّا، وأنت إذا قلت: « اضرب » من غير أن تأتي بـ « زيد » كان كلامًا مُسْنَدًا ومُسْنَدًا إليه.

ولا يمكنُ أنْ يقال هنا ما قيل في « زيد ضربته »: إن « ضربته » في موضع « مضروب »؛ ألا ترى أنك إذا قلت: « زيد مضروب لي »، أَعْطَى من المعنى ما يعطيه « زيد ضربته ». وكذلك: « أنا أضرب » يعطيك من المعنى ما يعطي: « أنا ضارب ». وكذلك: « أنت أكرمت »، يُعطيك من المعنى ما يعطي: « أنت [١١٥] مُكْرِم ». ولا تجد في « زيد اضربه » لفظًا مفردًا إذا وُضع موضع « اضربه » أَعْطَى من المعنى ما يُعْطِي « اضربه ».

وجاء بعض الناس وقال: التقدير: زيد مَقُولٌ فيه اضربْه[2]. وليس هذا بقويٍّ؛ لِأَنَّكَ إذا قلت: زيد اضربه، فأنت امرؤ مُنْشِئٌ للاقتضاء. وإذا قلتَ:

= أنْ يُبتدأ بالفعل، فيقال: اضربه، أو يقال: زيدًا اضربه، على تقدير: اضرب زيدًا اضربه. وانظر كلام سيبويه في المسألة في: الكتاب ١/١٣٧ وما بعدها.

(١) الجملة الطلبية تقع خبرًا، خلافًا للأنباري ومن وافقه من الكوفيين. والمؤلف يقول بما يقول به الجمهور، لكنه هنا يورد اعتراضًا لينفصل عنه، ويوجّه الجملة.

(٢) إلى ذلك ذهب ابن السراج (الأصول ١/٧٢). وانظر أيضًا: الارتشاف ٢/ ٤٩.

زيد مقولٌ فيه: اضربه، فأنت مُخْبِرٌ، فليس المعنى واحدًا[1].

والذي يظهر لي في هذه المسألة أنَّ « زيدًا » في قولك: زيد اضربه، جاء مجيء « زيد ضربته »؛ لأنَّ الأصل في « زيد ضربته »: ضربت زيدًا، لكنك قدَّمت « زيدًا » وأضمرته؛ ليكونَ في ذلك توكيد بذكر « زيد » مرتين. وكذلك « زيدٌ اضربه »، الأصل: اضرب زيدًا، ثم قدَّموا « زيدًا »، وشَغَلوا الفعل بضمير « زيد »؛ ليكون قد ذُكر « زيد » مرتين: ذُكر ظاهرًا، ومضمرًا، ففي ذلك من التوكيد ما في الأول. وقد ذكر سيبويه - رحمه الله - هذا[2]، فقد صار « زيد » في « زيد اضربه » بمنزلة « زيد » في « زيد ضربته »؛ لأنَّ كُلَّ واحد منهما اسمٌ تعرّى من العوامل اللفظية، ضُمَّ إليه بعده ما يكون الأولُ معه كلامًا مؤكَّدًا، فلما صار مثله ارتفع ارتفاعَه، وأُعرب إعرابه، فجاء رفع « زيد اضربه » على هذا ثانيًا عن « زيد ضربته ». ولذلك ضَعُف الرفع في « زيد اضْرِبْه »، وقوي النصبُ، وقوي الرفع في « زيد ضربته »، وضعف النصبُ؛ لأن المشبَّه لا يقوى قُوَّةَ المشبَّه به. واللَّه أعلم.

وإذا صَحَّ أن الأمر والنهي وما جرى مجراهما من الدعاء، يضعفُ فيها

---

(١) إضمار القول - في رأي عبد القاهر - مستمر، كقوله - تعالى -: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾، أي يقولون: سلام. وهو في التنزيل كثيرٌ جدًّا. كما أنه خَرَّج المثال تخريجًا آخر، بالحمل على المعنى، كأنه قيل: أوجب عليك ضَرْبَه. وهذا خبر، فجاز أن يكون « زيد » مبتدأ. انظر: المقتصد ١/ ٢٥٢، ٢٥٣.

(٢) لفظه: « وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ اللَّه اضربه، ابتدأت « عبد اللَّه » فرفعته بالابتداء، ونبَّهت المخاطب له لتُعَرِّفه باسمه، ثم بَنَيْتَ الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر ». الكتاب ١/ ١٣٨.

الابتداءُ، ويقوى فيها الحملُ على الفعل، فإنَّ الاسم يكون بحسب ضميره أو سببه:

فإن كانا مرفوعين أو في موضع رفع، كان الاسمُ مرفوعًا بإضمار فعل.

وإن كانا منصوبين أو في موضع نصب، فيكون الاسمُ منصوبًا بإضمار فعلٍ تفسيرُه هذا الظاهر[1]، فعلى هذا قول الشاعر[2]:

أَرَواحٌ مُـوَدِّعٌ أم بُكُـــورُ   أنتَ فانظُـرْ لأَيِّ ذاكَ تَصِيـــرُ[3]

يجوز في «أنت» أن يكون محمولًا على فعل رافع[4]، التقدير: انظر أنت. ويجري مجرى «زيدًا فاضرب»، التقدير: اضرب زيدًا، فحُذِف الفعل وفُسِّر، والفاءُ لَحِقَتْ جوابًا لشرطٍ محذوف، تقديره: مهما يكن من شيء فانظر لأي ذاك تصير، أي لا يمنعك شيء عن النَّظر والتَّفكُّرِ في ما يؤول إليه أمرُك.

---

(١) هذا كلام سيبويه بتصرف. انظر: الكتاب ١/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) عديّ بن زيد العِباديّ.

(٣) من الخفيف. يروى: «لأي حالٍ». الرواح: السَّيْر بالعشي. البكور: السير في أول النهار. و«رواح مودِّع» مثل «ليل نائم». ونقل ابن الشجري عن أبي علي أنه لو أنشد «مودَّع» جاز، والتقدير: مودَّع فيه. والمعنى: أن الموت مدرك كل شيء، إن لم يدرك في وقت أدرك في وقت آخر، وليس يَعْرِف أحد ما كُتب له. وعرض أبو علي للبيت بتفصيل في كتاب الشعر (٣٢٥/١ وما بعدها)، كما عرض له المؤلف بعد (ص ٤٨٥)، والشاهد: «أنت فانظر»، ف «أنت» مرفوع بفعل يفسره الفعل بعده. وفيه أوجه أخرى. والبيت في: الديوان ٨٤، والكتاب ١/ ١٤٠، وإعراب الزجاج ٢٠٩، ٥٤٨، ٩١٥، والنكت ١/ ٢٦٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٣١، وتذكرة النحاة ٣٦٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٠.

(٤) مضمر.

ولا يجوز هذا عند البصريِّين إلا في الجملة الفعلية[1]، فلا تقول: زيد فقائم، على تقدير: مهما يكن من شيء فزيد قائم. وأجازه الكوفيون[2].

ويجوز[3] [مع[4]] «أمّا» في الاسمية والفعلية، فتقول: أما زيد فقائم، وأما زيدًا فاضربه، وأما أنت فانظر. وسيعود الكلام في هذه المسألة مستوفًى، إن شاء اللّه.

ويجوز في «أنت» أن يكون خَبَرَ مبتدأ محذوفٍ، تقديره: الهالك أنت، أو يكون مبتدأً محذوفَ الخبر، التقدير: أنت المراد فانظر[5].

ويحسن هذان الوجهان من جهة تكثير الجمل؛ لأنَّ تكثير الجمل مطلوبٌ في مواضعِ التفخيم.

[١١٦] فقد صَحَّ بما ذكره أبو علي أَنَّ الاسم المبتدأَ يوجد على أربعة أقسام:

أحدها وهو الأصل -: أن يؤتى بعده بخبرٍ مفرد لا يَسْتَقِلُّ به كلامٌ، فإذا

---

(١) أجازوا ذلك وسَهّله عندهم كونُ الخبر أمرًا؛ لأن الأمر يُطْرِقُ إلى ما يعلَّق به معنى المجازاة. ولا يلزم من جواز هذا، جوازُ «زيد فمنطلق»، إذ ليس الخبر أمرًا. انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣١.

(٢) والأخفش. وضعَّف ابنُ مالك هذا، لعدم ورود سماعٍ به، وأوَّل ما ورد من السماع في ذلك. انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٠.

(٣) أي يجوز دخول الفاء على الخبر. والحقُّ أن استعماله كلمة «يجوز» من قبيل التسامح، فدخول الفاء في جواب «أمّا» واجبٌ لا جائز، لما في «أمّا» من معنى الشرط. انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٨، والارتشاف ٥٦٨/٢ وما بعدها.

(٤) زيادة منِّي.

(٥) الأوجه الثلاثة التي ذكرها المؤلف في الكتاب (١/ ١٤١)، ونقلها الأعلم في نكته (١/ ٢٦٦، ٢٦٧)، وزاد عليها: رفع «أنت» ب «بكور»، لأن المصدر يعمل عمل الفعل.

ضُمَّ إلى الأول جاء منه كلامٌ، نحو: زيد قائم، وعمرو أخوك، ومحمد كريم، وما أشبهَ ذلك.

الثاني: أن يُؤتَى بعده بما يقوم مَقام المُسْنَدِ إليه، وذلك الجملةُ إذا وقعت مسندة إلى المبتدأ، نحو «زيد ضربته» و«محمد أكرمته». ومن ذلك الظرف والمجرور، فإنهما سادّان مسد الخبر. فإذا قلتَ: زيد عندك، فالأصل: زيد مستقرٌ عندك، أو استقر عندك، ثم حُذِف وأُقيم معمولُه مُقامه، وسَدَّ مَسَدَّه، حتى لا يظهر معه.

ويجري مَجْرى الظرف: «أين زيد؟» و«متى القيام؟»؛ لأن التقدير: أفي الدار زيد أم في السوق؟. وقد مضى الكلام في هذا[1]. ويجري مجرى هذا: ضربي زيدًا قائمًا؛ لأَن الأصل: إذا كان قائمًا، فحُذف «إذا كان» وأُقيم مُقامَه الحال. وقد مضى هذا مبيَّنًا بما يغني عن الإعادة[2]. ويَجري مجرى هذا: «كلُّ رجل وضيعته»؛ لأَن الخبر حُذف، وسَدَّ المعطوفُ مَسَدَّه.

الثالث: أن يكون الاسم مُشَبَّهًا بالمبتدأ، وليس به بالحقيقة، وذلك: أقائم زيد؟؛ لأن «زيدًا» هو المُخْبَرُ عنه في الحقيقة، لكنه شبيهٌ بالمبتدأ؛ لأنه اسم عُرِّيَ عن العوامل، وجِيء بعده بما يستقلُّ معه الكلام. وقد مضى الكلام في هذا مستوفًى[3].

الرابع: «زيد اضربه» وما جرى مجراه؛ لأَنَّه شبيهٌ بقولك: «زيد ضربته»

---

(١) انظر: ص ٣١٧.

(٢) انظر: ص ٣٥٧.

(٣) انظر: ص ٣٦٤.

وثَانٍ عنه؛ كما ذكرتُه. فلذلك ارتفع الاسم. وقال الأعلم: إن «زيدًا» في قولك: زيد اضربه، مرفوعٌ على الإهمال[1]، واضطُرَّ إلى هذا؛ لأنه لم يجد ما يكون مُسْنَدًا إلى الأول.

وأقرب المآخذ عندي ما ذكرتُه. وهو الصحيح. واللّٰه أعلم.

مسألة[2]

المبتدأُ لا يكون نكرة[3] إلّا في مواضع، منها:

أن يكون فيه معنى الفعل، ويكون الذي تَقَدَّم هو المسند إليه في الحقيقة، وذلك نحو: أقائم أخواك؟ وأَحَسَنٌ الزيدان؟ وقد مضى الكلام في هذا بما يغني عن الإعادة[4]، إن شاء اللّٰه.

ومنها: أن يكون الكلام فيه معنى الدعاء، وذلك نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾[5]؛

---

(١) لم أظفر برأي الأعلم في كتابيه: «النكت» و«تحصيل عين الذهب». وجاء في البحر المحيط، في تفسير قوله - تعالى -: ﴿يُقالُ لَهُ إبْراهِيمُ﴾ [الأنبياء ٦٠]: «وذهب الأعلم إلى أن «إبراهيم» ارتفع بالإهمال؛ لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، إذ القول لا يؤثر إلا في المفرد المتضمن لمعنى الجملة، فبقي مهملًا، والمهمل إذا ضُمَّ لغيره ارتفع، نحو قولهم: واحد، اثنان، إذا عدّوا، ولم يدخلوا عاملًا لا في اللفظ، ولا في التقدير، وعطفوا بعض أسماء العدد على بعض». وانظر: الارتشاف ٢/ ٢١.

(٢) هذه المسألة لمسوغات الابتداء بالنكرة، انظر: باب المبتدأ والخبر في كتب النحو، ومنها: اللباب ١/ ١٣١، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٤٤، ٧٤٥، وشرح التسهيل ١/٢٨٩ - ٢٩٦، والمغني، ٢/ ٦٠٨ - ٦١٥، والأشباه والنظائر ٢/١٠٩ - ١١٤. وانظر: الملخص ١/١٦٠ - ١٦٣.

(٣) لأنّ الفائدة لا تحصل بالإخبار عما لا يُعرف. اللباب ١/ ١٣٠.

(٤) انظر: ص ٣٦٢.

(٥) الأنعام ٥٤، والأعراف ٤٦، والرعد ٢٤، والنحل ٣٢، والقصص ٥٥، والزمر ٧٣. وسلف أن استشهد بالآية (ص ٤١)، وانظر ما علَّقْتُه ثمة في ح ٢.

لأن الأصل أن يكون الدعاء بالجملة الفعلية، ثم إن العرب جعلت الاسمية في موضع الفعلية.

ويجري مجرى ذلك أن يكون في الكلام معنى الأمر؛ لأن الأمر، أصلُه أن يكون بالجملة الفعلية، ثم وُضعت الاسميـة موضعـها، وعليه – والله أعلـم – جاء قـوله – سبحانه –: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾[١].

ويجري مجرى ذلك أنْ يكون في الكلام معنى الحصر، وذلك نحو: «شَرٌّ أهر ذا ناب»[٢]، و«أمرٌ ما جاء بك»[٣]؛ لأن الموضع موضعُ الفعل؛ لأنَّ الأصل: ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ، وما جاء بك إلا أمر، فيجمع هذا كلَّه أن يكون الموضع موضع الجملة الفعلية، فتُوضع الاسمية موضعها، فإن المبتدأ يوجد في مثل هذا نكرة.

ومنها: أن تكون مُخَصَّصَةً، وتخصيصُها يكون بوجهين: [١١٧] بالصفة، وبأن تُقَيَّدَ بمعمول: فمثال الصفة: رجل عاقل أتاني اليوم. ومثال التقييد بمعمول: خير من زيد أتاني.

وقد جعلوا المعرفة خبر هذا المبتدأ[٤]، حكى سيبويه: إن خيرًا منك زيد،

(١) البقرة ٢٤٠. والاستشهاد بالآية على قراءة الرفع، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي. وقرأ حفص عن عاصم، وابن عامر وأبو عمرو وحمزة: بالنصب. انظر: السبعة ١٨٤.

(٢) من أمثال العرب. وسبق أن استشهد المؤلف به (ص ٤١). وعلَّقتُ عليه ثمة.

(٣) مثال نحوي في الكتاب ١/٣٢٩، وتجده في كتب النحو، ومنها: النكت ١/٣٧٥. وسبق أن استشهد به المؤلف (ص ٤١).

(٤) النكرة.

وإن مثلك عمرو[١]. وهذا إجراءٌ لها مُجْرَى المعرفة؛ حتى إنهم أَخبروا عنها بما يخبرون به عن المعرفة، إعلامًا بأنَّ التَّخْصيصَ يَقْرُبُ من التعريف.

ومنها: أَنْ يكونَ الخبر ظرفًا أو مجرورًا[٢]، ثم يتقدَّم عليها، فتقول: في الدار رجل، وعندك فرس؛ لأن الإخبار هنا بالحقيقة عن «الدار»؛ لأن المعنى: الدار ساكنها رجل؛ لأن مطلوب المخبِر حالُ الدار: أمعمورة هي أم خالية؟ وإذا كانت معمورة: بمن عُمِرَت؟ وهذا المأخذ كان الأستاذ أبو علي يأخذ في هذا[٣]. وإنه لحَسَنٌ. والله أعلم.

ومنها: أنْ يكونَ في النكرة معنى العموم. وذلك نحو: كل رجل فعل كذا. وإنما جاز هذا في العموم؛ لأن الإخبار بالحقيقة عن جميع الناس، فكأنه قال: الناس كلهم فعلوا كذا. وكذلك إذا قلت: ما أحدٌ مثلَك، هو في معنى: ما الناس مثلَك، فكأنه إخبارٌ عن المعرفة. وهذا المأخذ أيضًا كان الأستاذ أبو علي يأخذ هنا[٤].

وقد جاء الابتداء بالنكرة قليلًا، وإنْ لم يكن شيئًا مما ذكرتُه، قالوا: «أَمْتٌ

(١) لم يَرِدْ نصه في الكتاب، ولكن ورد نظيره في قوله (٢/١٤٢): «وتقول: إن قريبًا منك زيدٌ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيدًا قريبٌ منك، أو بعيد منك؛ لأنه اجتمع معرفة ونكرة».

(٢) يشترط هنا أن يكون الظرف معرفة، فلو قلت: في دار رجل، لم يجز. انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٤٤، ٧٤٥.

(٣) الشلوبين: «لو قلت: في دار رجل، لم يجز. وقد كان ينبغي للمؤلف – الجزولي – أن يشترط هذا الشرط فيه، ولا يُطلِق القول فيه فيوهم جواز ما لا يجوز». شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٤٥.

(٤) مَثَّل الشلوبين بـ «كل أحد يموت»، وليس ما قاله في شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٤٥.

في الحجر لا فيك[1] » ، حكاه سيبويه على غير معنى الدعاء[2] ، وكان الأصلُ : في الحجر أَمْتٌ لا فيك ، على أن المبرد أخذ هذا على معنى الدعاء[3] ، وسيبويه نقله على غير معنى الدعاء . وهو أَقْعَدُ بالموضع منه ؛ لأنه باشَرَ العربَ[4] .

وقد جاء في الشِّعر مثلُ هذا لأن الشِّعر موضعُ ضرورة ، ومن ذلك قولُ امرئ القيس :

مُـرَسَّـعَـةٌ بَـيْـنَ أَرْسـاغِـهِ   بـه عَـسَـمٌ يَـبْـتَـغِـي أرنبا[5]

---

(١) مَثل ، معناه : اعوجاج في الحجر لا فيك . ويروى : في حجر ، بدون « أل » . وهو في : المستقصى ١/ ٣٦٠، والكتاب ١/ ٣٢٩، والخصائص ١/ ٣١٨، والنكت ١/ ٣٧٦، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/ ٢٦٠. واستشهد به في : البسيط ١/ ٥٤٠، والملحض ١/ ١٦٣.

(٢) سيبويه (١/ ٣٢٩) : وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى - يقصد معنى « شيء ما جاء بك » - وعلى غير ما فيه معنى المنصوب - يقصد النصب في نحو « الحمدَ للّٰه » على المصدر - وليس بالأصل ، قالوا في مَثَلٍ : « أَمْت في الحجر لا فيك » .

(٣) نسب المؤلف مثل ذلك إلى المبرد في البسيط (١/ ٥٤٠) . وتبع المبرد ابنُ يعيش (١/ ٨٧) ، وشرح ابن جني القول : أي ليسلِّم اللّٰه عليك . وليلزمه الويل ، وليكن الأَمْت في الحجارة لا فيك . ولم أجد كلام المبرد في المقتضب ، ولا في الكامل ، ونقل الأعلم في نكته (١/ ٣٧٦) عن المبرد : « أُريد به معنى الدعاء ، كأنهم قالوا : جعل اللّٰه في الحجر أَمْتًا لا فيك » . وذكر محقق « النكت » أن قول المبرد في الانتصار لابن ولاد ٤٤ (مخطوط) ، وعَلَّق هارون (الكتاب ١/ ٣٢٩) من شرح السيرافي : « جعله - أي المثل - سيبويه إخبارًا محضًا ، وقال المبرد إنه خبر مراد به الدعاء » . وحكاه ابن جني في الخصائص (١/ ٣١٥) غير منسوب .

(٤) وصف ابن أبي الربيع هذا المثل بالشذوذ في الملخص (١/ ١٦٢) ، ورَدَّدَ ما قاله عن سيبويه والمبرد في البسيط (١/ ٥٤٠) ، وقال مفسّرًا المثل : « كأن قائلًا قال - واللّٰه أعلم - : فِيَّ أمت ، فقال له قائل : أَمْتٌ في الحجر لا فيك ، أي ليس فيه غِلَظٌ ، والغلظ في الحجر » .

(٥) من المتقارب . مُرَسَّعة : التميمة . والعَسَم : اليبس في الرُّسْغ . والشاهد في « مرسعة » ، فهي مبتدأ ، خبرها الظرف « بين أرساغه » . ولو أنها تأخرت عنه ، كما في « في الدار رجل » لجاز . واستشهد =

وأما الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، فسيأتي الكلام فيه في « باب كان »[1] ، إن شاء اللّٰه .

* * *

= به ابن أبي الربيع في : البسيط ١/ ٥٤٠. والبيت في : الديوان ١٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٢، والارتشاف ٢/ ٤٠، واللسان (رسع) .

(١) انظر : ص ٧٥٣ - ٧٥٧ .

باب

خَبَرِ المُبْتَدأ[1]

لما أكمل الكلام على المبتدأ، وبيّن أنه المُعَرَّى عن العوامل اللفظية؛ المُسْنَدُ إليه، أخذ يُبيِّن المسندَ إليه وأقسامَه وأحكامَه وشروطَه، فقال: «**خَبَرُ المُبْتَدأ يَكونُ على ضَرْبَيْـنِ: مفردٍ وجُمْلَةٍ**»[2].

قد تقدم أنَّ الأصلَ هو المفرد، وأنَّ الجملةَ وُضعت موضعه، وأنَّ الجملة التي في الأمر والنهي وما جرى مجراهما مُشَبَّهَةٌ بما وُضِعَتْ موضع المفرد، وقد تَقَدَّم الاستدلال على ذلك بأنَّ الجملة مستقلةٌ بنفسها، ولا يُحْتَاج في الاستقلال والإفادة إلى غيرها، فلا فائدة في الإعادة[3].

فصل

قال: «**فالمُفْرَدُ على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهما اسمٌ لا ضميرَ فيه يَرْجِعُ إلى المُبْتَدأ، والآخَرُ ما احْتَمَلَ ضَمِيرًا راجِعًا إلى المُبْتَدأ**[4]».

---

(١) الإيضاح ٣٧، والمقتصد ١/ ٢٥٥، وشرح العكبري ٢/ ٢٦٢.

(٢) الإيضاح ٣٧. وسقطت «يكون» من المقتصد (١/ ٢٥٥)، وشرح العكبري (٢/ ٢٧٠). وهذا التقسيم تقسيم الجمهور. وذهب ابن السراج إلى أن الظرف والمجرور قِسمٌ برأسه، ونقل أبو حيان عن أبي علي أنه استحسنه. انظر: الارتشاف ٢/ ٤٥.

(٣) انظر: ص ٣٢٢.

(٤) الإيضاح ٣٧، والمقتصد ١/ ٢٥٥. وفي شرح العكبري (٢/ ٢٧٠): «يعود على» مكان «يرجع إلى»، «ما فيه ضمير يعود» مكان «ما احتمل ضميرًا راجعًا».

اعلم أن المفرد لا يحتاج إلى ضمير يرتبط به[1]؛ لأن ارتباطه يكون بإعرابه؛ ألا ترى أنك إذا جئت بالاسم مرفوعًا، ولم تُدخل عليه عاملًا، علمتَ أنه [١١٨] مبتدأ فيطلب الخبر، فإذا جئتَ بعده باسمٍ مرفوعٍ علمْتَ أنه الخبر، كما أنك إذا جئتَ بالاسم بعد الفعل مرفوعًا علمتَ أنَّه الفاعل.

فإن قلتَ: وقد يُؤْتى بعد المبتدأ بمرفوع، ويكون تابعًا للأول، ولا يكون خبَرَه.

قلتُ: إذا كان الاسم كذلك، فلا بُدَّ بعده مما يكون [خبرًا[2]]، فإذا أنت لم تأتِ بما يكون خبرًا، عُلم أنه المسندُ إلى الأول.

وقد نبَّه أبو علي على هذا بقوله: «**وإعْرابُه إذا كانَ مُفْرَدًا رَفْعٌ**[3]»، إلّا أنَّ المفرداتِ إذا كانت مشتقاتٍ، فإنَّها تتحمَّل الضميرَ؛ لشبهها بالفعل ووقوعِها موقعَه، ووجهُ الشَّبَه الاشتقاق من المصدر؛ ألا ترى أن «حَسَنًا» قد أُخذ من «الحسن»؛ لوصف الشخص به، كما أخذ منه «حَسُن»؛ للإخبار عن الشخص به. وكذلك «ضارب» و«مضروب» و«قائم»، وغير ذلك من المفردات المشتقات، إنما أُخذت؛ لوصف الفاعل، كما أنَّ الأفعال أُخذت من الحدث؛ للإسناد إلى الفعل.

---

(١) هذا مذهب البصريين، وخالف الكوفيون - إلا الكسائي - فزعموا أن خبرًا ما لا يَعْرَى عن ضمير المبتدأ، واحتجوا لذلك. انظر: الإنصاف ١/ ٥٥ - ٥٧ (المسألة ٧)، والتبيين ٢٣٦ - ٢٣٨ (المسألة ٣٠)، وشرح العكبري ٢/ ٢٧٢ وما بعدها، والارتشاف ٢/ ٤٦.

(٢) الكلمة مطموسة في المخطوطة، لكنها مفهومة من السياق.

(٣) الإيضاح ٣٧، والمقتصد ١/ ٢٥٥.

وأما الوقوعُ موقعها ، فأنتَ إذا قلتَ : زيد قائم ، تريد بـ « قائم » ما تريد بـ « يقوم » حتى كأنَّك نطقتَ بـ « يقوم » ، وكذلك إذا قلت : مضروب ، كأنك قلت : يُضْرَبُ .

ولا تكون الدلالةُ على الوقوع في الصفات كلِّها ، إنَّما تكون في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : زيد حسن ، فليس المعنى : زيد يحسن . فيتحصَّل من هذا أن تَحَمُّلَ اسم الفاعل ، وما ذكرتُه أنَّه جرى مجراه ، أَقْوَى من تَحَمُّلِ « حسن » وما أشبهه ؛ لأنَّ الموجِب لاسم الفاعل وما جرى مجراه الاشتقاقُ والوقوعُ ، والموجب لـ « حَسَن » وما أَشبهه الاشتقاق .

ثم أَخَذَ يستدلُّ على أنَّ الاسمَ المشتق يتحمل الضميرَ .

اعلم أنَّ الصفاتِ على قسمين :

منها ما يرفع الظاهر ، وذلك : اسمُ الفاعل ، واسم المفعول به ، إذا كان بمعنى الحال والاستقبال ، وأمثلةُ المبالغة إذا كانت كذلك أيضًا ، وقد قيل في أمثلة المبالغة : إنها تعمل بمعنى الماضي ، والصَّحيح ما ذكرتُه أولًا . وسيأتي الكلامُ في هذا[1] ، إن شاء الله ، والصفاتُ المشبَّهات باسم الفاعلين .

ومنها ما لا يرفعُ الظَّاهرَ . فاستدلَّ على ما لا يرفع الظاهر بقول العرب : « مررت بقوم عربٍ أجمعون »[2] . واستدلَّ على ما يرفَعُ الظاهرَ بهذا ، وبرفعه الظاهرَ .

---

(١) انظر : ص ٩٧٧ وما بعدها .

(٢) القول في : الكتاب ٢/ ٣١، والحلبيات ٢١٢، والمقتصد ١/ ٢٦٢، والبسيط ١/ ٥٥١ و ٢/ ١٠١١، ١٠٧٠، ١٠٧٦، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج ٢/ ٩٨٢.

ووجه الدليل من قولهم : « مررت بقوم عربٍ أجمعون » أن « عربًا » هو في الأصل [جامد][1] ، ثم لَمَّا لحظت العرب فيه معنى المشتق – وهو « فصحاء » – تَحَمَّلَ الضمير ، بدليل رفع « أجمعين » ؛ لأنَّ « أجمعين » لا يكون إلا توكيدًا ، وهو مرفوع ، فلا بد أن يجري توكيدًا على مرفوع ، وليس في الكلام مرفوع يمكن أن يكون « أجمعون » جاريًا عليه توكيدًا إلا الضمير الذي [في][1] « عرب » ، والجامدُ لا يتحملُ الضمير ، فلم يَبْقَ إلا أنه تحمل الضمير ؛ لكونه لُحِظَ فيه الاشتقاق .

فإذا كان الجامد يتحمَّل الضمير بوقوعه موقع المشتق وملاحظة الاشتقاق [١١٩] فيه ، فأنْ يتحملَه المشتق أَوْلى وأَحْرَى ؛ إذ لو لم يَتَحَمَّلْه المشتقُّ ، ما تحمله ما هو في معناه .

وكذلك قولهم : « مررت بقاع عرفجٍ كلُّه[2] » ؛ لأن « عرفجا » نبات يَنْبُتُ في الأرض الصُّلْبَة ، ولا يعنون[3] به إلَّا هي ، فصار لذلك بمنزلة « خَشُن » و« صُلْب » ، فتحمَّلَ الضمير الذي كان في « خشن » و« صلب » ؛ لأنَّه ناب مَنابه وتَنَزَّل منزلته ، والدليلُ على تحمُّله الضميرَ قولُهم : « كُلُّه » بالرفع . والأحسنُ في « كله » أن يكون تابعًا أو مبتدأ ، وليس في الكلام ما يصحُّ أنْ يجريَ عليه إلا الضمير الذي في « عرفج » .

---

(١) زيادة بها يستقيم الكلام .

(٢) القول في : المقتصد ١/ ٢٦٢، والبسيط ١/ ٥٥١ و ٢/ ١٠١١، ١٠٧٠، ١٠٧٦، وشرح الرضي للكافية ق ١، مج ٢/ ٩٨٢.

(٣) « يعنون به » غير واضحة ، والموجود كأنه : يعنو به ، واجتهدتُ في قراءتها على ما أثبتُّ .

وكما تحمل الجامدُ الضميرَ إذا كان في معنى المشتق، خُلِع الضمير من المشتق إذا جرى مجرى الجامد ووَلي العوامل، كـ« صاحب » لا ضمير فيه؛ لإجرائه مُجْرَى الجامد؛ ألا ترى أنك تقول: جاءني صاحبي، ورأيت صاحبي، ومررت بصاحبي.

فقد تَحَصَّل بما ذكرته أن الأسماء على أربعة أقسام:

أحدها: أنْ يكون مشتقًا، فأصلُه أن يكون تابعًا، ولا يلي العواملَ.

الثاني: أن يكون جامدًا، فأصلُه أن يلي، ولا يكون تابعًا.

الثالث: أن يكون مشتقًّا جرى مَجْرَى الجامد حين لم يُسْتَعْمَلْ تابعًا.

الرابع: أن يكون جامدًا أُجرِيَ مُجرى المشتق، وجُعِلَ تابعًا.

فأما المشتقُّ والجامدُ الذي أُجري مُجْراه فيَتَحَمَّلان الضميرَ. وأما الجامدُ وما أُجري مُجْراه من المشتقات فلا يتحملان الضمير. وأما الاستدلال برفعه الظاهرَ على رفعه المضمرَ، فوجهُه أنه لم يرفع الظاهر حتى أُجري مُجرى الفعل؛ لأنَّ الأصل في هذا العمل إنما هو للفعل، فإذا كان قد رفع الظاهر بذلك الشَّبَه، فتَحَمُّلُه الضميرَ ورَفْعُه له أَيْسَرُ. واللّه أعلم.

وقوله: « **وإعرابُه إذا كانَ مُفْرَدًا رَفْعٌ**[1] ».

لم يذكر هنا ما عَمل فيه الرفعَ، وذكره في « باب حَدِّ الإعراب » فإنَّه[2]، قال: « فهذه عواملُ؛ كُلُّ واحدٍ منها غيرُ الآخر ». وقال قبل ذلك في الباب

---

(١) الإيضاح ٣٧، والمقتصد ١/ ٢٥٥.

(٢) « ما بِهِ ». (كذا) في المخطوطة. والصحيح ما أثبتُه.

نفسه: التي هي: « هذا » و« رأيت » و« الباء[1] ».

فجعل « هذا »[2] عاملًا، وهو مذهبُ أكثر النحويين؛ لأن المبتدأَ عاملٌ في الخبر، ولأن الابتداءَ عاملٌ في المبتدأ. وهو الصَّوابُ. وذلك أن المبتدأ هو طالب بالخبر، فلما طلبه جَعَلَت العرب في آخره الرفعَ بإزاء ذلك الطلب؛ لِيُعْلَمَ أنه مطلوبُه، كما فعلت ذلك في الفاعل والمفعول الجاري مجراه، فإذا كان الرفع فيها منسوبًا للفعل؛ لأنه طالبُهما، والرفع إنما جُعِل في الآخر بإزاء ذلك الطلب، فكذلك ينبغي أن يُنْسَب الرفعُ في الخبر للمبتدأ؛ لأنه طالبُه، وبإزاء طلبه رُفِع الخبر.

ومن الناس من قال: إن الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر معًا[3]. وهذا بعيد؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّ الابتداء لا طلب له بالخبر، وإنما سيق الخبرُ؛ لِيُحْمل على المبتدأ حتى يستقلَّ الكلام بهما، فالمبتدأ هو الطالب به. وإنما طَلَبَ الابتداءُ - وهو التعريةُ والإسنادُ - المبتدأَ.

الثاني: أن الابتــداء مَعنًى، والعاملُ المعنويّ أضعفُ من العامل اللفظيّ.

---

(١) انظر: ص ١٢٤، والإيضاح ١١.

(٢) يريد أن المبتدأ هو العامل في الخبر. وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، ونسب للمبرد. وبه قال أبو علي، وتابعه المؤلف. وضَعَّفه العكبري من وجهين: أن المبتدأ كالخبر في الجمود، والجامد لا يعمل، وأن المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي، لأنه لفظي أيضًا، ومن مذهبه - أي أبي علي - أن العامل اللفظي لا يعمل في المبتدأ والخبر. انظر: إصلاح الخلل ١٤٩، والإنصاف ١/٤٤ - ٥١ (المسألة ٥)، واللباب ١/ ١٢٨، والارتشاف ٢/ ٢٨.

(٣) هذا مذهب الأخفش وابن السراج والرماني والجَرْمي وكثيرٍ من البصريين. انظر: اللباب ١/ ١٢٨. والارتشاف ٢/ ٢٨، والمساعد ١/ ٢٠٦، والهمع ٢/ ٨.

فإذا [١٢٠] كان العامل اللفظي لا يرفع اسمين إلا بالتبعيّة، فكذلك المعنوي لا يرفع اسمين إلا بالتبعية.

ومنهم من قال: إن الابتداء عَاملٌ في المقدَّم منهما، والمقدَّم عاملٌ في المتأخِّر[1]. فإذا قلت: زيد قائم، فالابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر. وإذا قلت: قائم زيد، فالابتداء عاملٌ في الخبر، والخبرُ عاملٌ في المبتدأ. وهذا أيضًا بعيد؛ لأن الخبر إنما يُقَدَّم على نية التأخير، فهو - وإن كان مُقَدَّمًا - في نية التأخير، بدلالة جواز: أخوه منطلقٌ زيد؛ لأنَّ الضميرَ متقدِّم في اللفظ مؤخَّر في المرتبة. وسيأتي الكلام في هذا في «باب الفاعل[2]» مكملًا، إن شاء اللّه.

فصل

قال: «**ولَمَّا كان اسمُ الفاعل يَتَضمَّنُ هذا الضميرَ الذي ذكرتُ لك[3]، ولَم يَكُنْ كالضمير الذي في الفعل في البيانِ والظهورِ الذي في اللَّفْظِ بالعلامات [الموضوعةِ للمُضمَرين[4]] أَبرَزُوه إذا[5] جَرَى على غَيْرِ مَنْ هو له**».

(١) لم أظفر بهذا الرأي في مظانه من كتب النحو. وسبق أن نسبه (ص ٢٩٤) إلى الكوفيين. ويبقى من الآراء في رافع المبتدأ والخبر: أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وهو قول أبي إسحاق وأصحابه، ونُسب للمبرد، كما نسبه الأنباري (أسرار العربية ٧٦) لسيبويه، وأنَّهما ترافعا، أي رفع كل منهما الآخر، وهو قول الفراء والكوفيين وابن جني، وسَمَّوهما المترافعين، وشبَّهوهما بأسماء الشرط. وردَّ عليهم أبو إسحاق والعكبري. انظر: إصلاح الخلل ١٤٩، وأسرار العربية ٦٧، ٦٨، واللباب ١/١٢٩، والمساعد ١/٢٠٦، والهمع ٢/٧، ٨.

(٢) انظر: ص ٥٨٠ وما بعدها.

(٣) «لك» سقطت من الإيضاح ٣٨، والمقتصد ١/٢٦٣، وشرح العكبري ٢/٢٧٧.

(٤) زيادة من الإيضاح. وفي المقتصد: «المصوغة (كذا) للمضمرين»، وهو تحريف.

(٥) المقتصد: «إذ»، وهم نسخ.

اعلم أن حكم الضمير في الصفة مخالفٌ لحكم الضمير في الفعل، وتَبْيِينُ هذه المخالفة بأنْ أذكرَ حكم الضمير في الفعل، ثم أُرْدِفَه بذكر الضمير في الصفة.

اعلم أنَّ الأفعالَ ثلاثةٌ: فعلٌ خاصٌّ بالاستقبال، وفعلٌ خاصٌّ بالماضي، وفعل مُشْتَرَكٌ بين الحال والاستقبال.

فأما الفعلُ الخاصُّ بالاستقبال، وهو صيغة الأمر، فلا يكون إلا مسندًا لضمير المخاطب. وهو يَسْتَتِر في المفرد المذكر، ويَظْهَر في ما عدا ذلك، فتقول: اضرب، فيستتر، ثم تقول: اضربا[1]، واضربوا، واضربي[2]، واضْرِبْنَ.

وأما الفعل الماضي فيظهر الضميرُ فيه مطلقًا، إلا أن يكون مفردًا غائبًا، فتقول: ضربتُ، وضربْنا، وضربتَ، وضربتِ، وضربتما، وضربتم، وضربتنَّ، وضربوا، وضربا، وضَرَبْنَ.

فإن أسندتَه إلى غائب مفردٍ، قلت: زيد ضرب. وكذلك في المؤنث تقول: هند ضربتْ، فالتاء علامةُ التأنيث، والفاعل مستترٌ، ولا تجعلُ التاءَ الضميرَ؛ لأنك تقول: الهندان ضربتا[3].

فإن كان الفعلُ مضارعًا: فإن أسندتَه إلى ضمير المتكلم وحده، أو المتكلم ومعه غيرُه، كان الضميرُ مستترًا لا يظهر، فتقول: أنا أضربُ، ونحن نضربُ.

(١) في المخطوطة: اضربان، وَهْمٌ.

(٢) بعد «واضربي»: «واضربا»، وقد سبقت، وهو وَهْمٌ، سببه انتقال النظر.

(٣) المخطوطة: «ضربتان»، وَهْمٌ.

وإن أُسْنِد إلى ضمير المخاطب ظَهَرَ إلا في المفرد المذكر، فتقول: أنت تضرب، فالضمير مستتر. وتقول في التثنية: أنتما تضربان، و:أنتم تضربون، في الجمع، وأنت يا هند تضربين، وأنتما يا هندان تضربان، وأنتن يا هندات تضربن، فيظهر الضميرُ. وقد مضى الكلام في الياء في «تضربين[1]».

وإنْ أُسند إلى ضمير غائب اسْتَتَر في الإفراد، وظَهَرَ في التثنية والجمع، فتقول: زيد يضرب، وهند تضرب، والزيدان يضربان، والهندان تضربان، والزيدون يضربون، والهندات يضربن، بالياء، هكذا حال الضمير في الأفعال الثلاثة في كل حال حيثما وقع واحدٌ من هذه الأفعال، لا تجد الضميرَ ينتقل عن ذلك.

وأما الصفةُ فإنها إذا جَرَتْ على من هي [١٢١] له في المعنى، فإن الضميرَ يَسْتَتِر في كل حال[2]؛ مذكرًا كان أو مؤنثًا، مثنًّى كان أو مجموعًا، متكلِّمًا كان أو مخاطَبًا أو غائبًا، ولا تبالِ[3]: أكانت خبرًا أم حالًا أم صفة، فتقول: أنا ضارب، ونحن ضاربون، وأنتَ ضارب، وأنتما ضاربان، وأنتم ضاربون وأنتِ ضاربة، وأنتما ضاربتان، وأنتن ضاربات، وزيد ضارب، والزيدان ضاربان، والزيدون ضاربون، وهند ضاربة، والهندان ضاربتان، والهندات ضاربات وضوارب، ففي «ضارب» في جميع هذه الأحوال ضميرٌ لا يظهر.

---

(١) انظر: ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٢) كلامه يوهم الإجماع على الاستتار، والحقُّ أنَّ لك أنْ تبرز الضمير أو لا تبرزه. فإذا أُبرز فعلى وجهين: أحدهما أن يكون تأكيدًا للضَّمير المستكِنّ، والثاني أن يكون فاعلًا بالصفة، وعليه فلا ضمير فيها. ويظهر الفرق بين الوجهين في التثنية والجمع. انظر فضل بيان في: الارتشاف ١/ ٤٧.

(٣) المخطوطة: لا تبالي، بالياء، تحريف، أو وهم نسخ.

فإن قلتَ: فلم لا يكونُ الألف في «ضاربان»، والواو في «ضاربون» ضميرين، كما كانتا في: الزيدان يضربان، والزيدون يضربون؟

قلتُ: لو كانتا كذلك لما تغيَّرتا بالعوامل؛ لأن الفاعلَ لا يَتَغَيَّر، ولكانا كالنون في جمع المؤنث، كما تقولُ: الهندات تضربن، وإنَّما الواوُ والألف هنا بمنزلتهما في: «الزيدان» و«الزيدون»؛ الألفُ علامةُ التثنية والرفع، والواوُ علامة الجمع والرفع، والفاعلُ مضمرٌ في الأحوال كلِّها.

فلما كانت الصفةُ إذا جرتْ على من هي له في المعنى يَسْتَتِرُ الضميرُ فيها مطلقًا، ولم تكن كالضمير في الفعل في الكُمون والظُّهور، واستتر في الصفة في موضع ظهر فيها في الفعل، جعلوها إذا جرتْ على غيرِ من هي له يَظْهَرُ ضميرُها مطلقًا[1]؛ ليظهَرَ فيها في مواضعَ كَمَن فيها في الفعل، كما استتر في مواضع ظهر فيها في الفعل، فكأنَّ هذه معاوَضَةٌ، واللَّه أعلم، فتقول: زيدٌ مررت بامرأة ضارِبها هو، فـ«ضارِبها» نعت للمرأة، و«الضارب» في المعنى «زيد»، فبرز الضمير، وهو «هو».

وهذا لا يكون إلَّا في الصفة التي ترفع الظاهرَ. ولا يكون هذا في اسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي[2]؛ لأنهما لا يرفعان الظاهرَ؛ لأنَّ

---

(١) هذا مذهب البصريين. وذكر الأنباري حجتين أخريين غير التي ذكرها ابن أبي الربيع، الأولى: أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير، والمشبه أضعف من المشبه به. فإذا حمَّلناه الضمير في حالتي جريانه على من هو له، وعدم جريانه، نكون قد سوَّينا بين الأصل والفرع. وهذا لا يجوز. والثانية: أنه لو لم يبرز الضمير لأدَّى ذلك إلى الالتباس، فلو قلت: زيد أخوه ضارب، وجعلت الفعل لـ«زيد»، ولم تبرز الضمير، لسبق إلى فهم السامع أن الفعل لـ«الأخ» دون «زيد». انظر: الإنصاف ١/ ٥٩، ٦٠.

(٢) اسم الفاعل والمفعول لا يعملان إذا كانا بمعنى الماضي، ليس في ذلك خلاف بين البصريين =

الضمير المنفصل يتنزَّل منزلةَ الظاهر، فلا يرفعُه إلا ما يرفعُ الظاهرَ، ويكون حكمُه إذا رَفَعَ هذا المضمر، حُكْمَه إذا رفع الظاهر[1]، فيجري «ضارب» في المسألة التي ذكرت مَجرى «قائم» في قولك: أقائم الزيدان؟ فلا يُثَنّى ولا يجمع؛ لأنه جرى مَجْرَى الفعل المقدَّم، فتقول: الزيدان مررت بامرأة ضاربِها هما، والزيدون مررت بامرأة ضاربها هم، فلا تُثَنِّي «ضاربًا» ولا تجمعه، كما تقول: أقائم الزيدان؟ فلا تُثَنِّي «قائمًا» ولا تَجْمَعُه.

ومَنْ قال: قاما الزيدان، وأكلوني البراغيثُ، و:

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقاربُه[2] *

فينبغي أن يقول في هذه المسألة: الزيدان مررت بامرأة ضاربَيْها هما، والزيدون مررت بامرأة ضاربِيها هم. وهذه اللغة قليلةٌ.

فإنْ جئتَ تجمع جمعَ التكسير، جَرَى مجرى المفرد[3]، فتقول: الزيدون مررت بامرأة ضُرَّابِها هم. وإنَّما يَتَحَبَّبُ[4] العربُ في الصفة إذا رَفَعت الظاهرَ أو المضمَر المنفصل التثنيةَ والجمعَ السالم، قال اللّه - عز وجل -: ﴿ خُشَّعًا

= والكوفيين، إلا الكسائي، فإنه أعملهما بمعنى الحال والاستقبال، ولم يجعل عملهما بالشبه. ورَدَّ عليه في البسيط ٢/ ٩٩٩، ١٠١١ وما بعدها.

(١) انظر: البسيط ٢/ ١٠١٠.

(٢) تقدم في ص ٢٥٨. والتعليق عليه ثَمَّة.

(٣) في رفعه ما يرفعه، ونصبه ما ينصبه، وإضافته المفعول طلبًا للتخفيف. وعدم إعماله إن كان بمعنى الماضي، وإن زال منه الجريان على الفعل، لأنه ناب منابه، انظر: الملخص ١/ ٣٠٣.

(٤) أي يقولونه على سبيل التحبُّب، إنما الأصل الجمع المكسر، ثم الإفراد، قال في الملخص (١/ ٥٥٩): وأما الجمع المكسر، فهو أحسن من الإفراد، فالأحسن أن تقول: «مررت برجل حسان آباؤه وكرام أعمامه، ثم مررت برجل كريم أعمامه، ثم مررت برجل كريمين أعمامه».

أَبْصَـٰرُهُمْ ﴾[1]، ونَصَّ على هذا سيبويه[2] وابنُ السراج[3]، وقالا [١٢٢]: إنها أكثر من ﴿ خَـٰشِعًا أَبْصَـٰرُهُمْ ﴾[4]. والزمخشري في التفسير سَوّى بين التكسير والجمع السالم[5]. وهو غَلَطٌ، وسيأتي الكلامُ في هذا مكمَّلًا[6]، إنْ شاء اللّه.

وكلامُ أبي علي في هذه المسألة بَيِّنٌ، لا إشكالَ فيه لمن تدبّر وفَهِم جريانَ الصفة على من هي له، وجريانَها على غير من هي له.

ومن النَّاس[7] من [ذهب][8] إلى أنه يجوز استتارُ هذا الضمير في الصفة الجارية على غير من هي له، فيقول: زيد مررت بامرأة ضاربها، ولا يذكر «هو»، ويَدَّعي أنه محذوف، ويَبني هذا على حذف الفاعل، والفاعلُ لا يُحذف.

(١) القمر ٧. وعرض المؤلف للآية في موطنين من الملخص: ١/ ٣٠٧، ٥٦٠، وقال في (٥٦٠): و«خشع» أكثر في كلام العرب، والقراءة الأخرى - خاشعًا - كثيرة».

(٢) قال (الكتاب ٢/ ٤٣): «واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون، نحو: حسن وحِسَان، فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسان قومُه، وما كان يجمع بالواو والنون، نحو: منطلق ومنطلقين، فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررت برجل منطلقٍ قومُه».

(٣) انظر: الأصول ١/ ١٣٦.

(٤) قرأ: ﴿ خاشعًا أبصارهم ﴾ أبو عمرو وحمزة والكسائي. وقرأ الباقون: ﴿ خشعًا أبصارهم ﴾. انظر: السبعة ٦١٧، ٦١٨، والنشر ٢/ ٣٨٠.

(٥) لم يصرح الزمخشري بالتسوية، وإنما ذكر القراءات: ﴿ خاشعًا أبصارهم ﴾، ﴿ خاشعة أبصارهم ﴾، ﴿ خُشَّعًا أبصارهم ﴾، ﴿ خُشَّع أبصارهم ﴾. انظر: الكشاف ٤/ ٣٦.

(٦) انظر: ص ٧٧٧.

(٧) في حاشية المخطوطة تعليق طويل، لم أتبينَّ منه سوى: «هم الكوفيون». وهم حقًّا الكوفيون، وحججهم في: الإنصاف ٢/٥٧ (المسألة ٨).

(٨) المخطوطة: هي. ولعله انتقال نظر من الناسخ، فقد وردت كلمة «هي» في السطر التالي مسبوقة بـ«من» كما هنا. وقد أثبتُّ ما رأيته صوابًا.

وأما قوله – تعالى –: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾[1] فليس ﴿خَـٰضِعِينَ﴾ حالًا من الهاء، فتكون الصفةُ جاريةً على غيرِ من هي له. ثم لم يظهر [الضمير][2]، وإنما ﴿خَـٰضِعِينَ﴾ حالٌ من الفاعل المستتر في الجار والمجرور؛ لأنَّه تحمَّله؛ لنيابته مَناب « مستقر »، لا لأنه خبر « ظَلَّ ». وهذا كما تقول: فلانٌ لِما به، إذا ملكه المرض، فكأنه قال: فلان مملوك للمرض. وكذلك ما هنا. واللَّه أعلم.

فإن قلتَ: كان يَنْبَغي أن تكون « خاضعَة ».

قلتُ: هذا محمولٌ على المعنى، وعلى ما يصحُّ أن يقعَ في هذا الموضع مما معناه كمعناه، وكأن الذي حُمل عليه هذا: فَظَلُّوا لها خاضعين، كما جاء:

إنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِها[3]

لأنه في معنى « الحدثان ».

---

(١) الشعراء ٤. وانظر: معاني الأخفش ٢/٤٢٢ – ٤٢٦، ومعاني الفراء ٢/ ٢٧٦، ٢٧٧، ومجاز القرآن ٢/ ٨٣، والمقتضب ٤/ ١٩٨، ١٩٩. والأصول ٣/ ٤٧٩، ٤٨٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤١، وكشف المشكلات ٢/ ٩٨٢.

(٢) الكلمة مطموسة. وما أثبتُّه منسجم مع السياق. وما نفاه المؤلف هو ما قال به الفراء، ورُدَّ بجريان اسم الفاعل على غير من هو له، دون أن يبرز الضمير فيه، فيقال: خاضعين هم، وقد خُرِّجت الآية تخريجات أخر، منها: أن التقدير: فظلت أصحاب الأعناق، فيكون الإخبار عن المضاف المحذوف. وإن شئت قلت: إن المعنيَّ بالأعناق: الرؤساء، أي فظلت الرؤساء خاضعين لها. وهذا الأخير أحد أقوال الفراء، وما قبله قول ابن السراج. انظر: مصادر ح السالفة.

(٣) تقدم في ص ٣٥٤. والتعليق عليه ثمة. ويأتي بعد (ص ٤٢١، ٧٢٩، ٨٥٧، ٨٥٩، ٩٣٢). ويلاحظ أن الشعر ورد في هذا الموطن: إن الحوادث .. ففي التفعيلة الأولى « ثَلْمٌ » إذ حُذف المتحرك الأول من « فعولن »، فصارت « عولن »، ثم نُقلت إلى « فَعْلُن ».

ولا يجوز أن يكون ﴿خَـٰضِعِينَ﴾ حالًا من الضمير المضاف إليه « الأعناق »؛ لأن العامل في الحال هو العاملُ في صاحب الحال[1]، ولا يَعْمَلُ في الحال إلا الفعلُ، أو معنى الفعل[2].

ولا يجوز أن يكون حالًا من الضمير الذي في « ظلّوا »[3]؛ لأنَّ « كان » وأخواتها لا تنصب إلا الخبر، ولا تعمل في حال، ولا في ظرف ولا في مجرور. وهذا كلُّه سيأتي بيانُه في أبوابه، إن شاء اللَّه.

ويجوز أن يكون « خاضعين » خبرًا عن « ظلوا » و « لها » متعلق به، ويكون التقدير: فظلوا خاضعين لها.

وقد جاءوا بالصفة جاريةً على غير من هي له، ولم يبرز الضمير في الشعر؛ في قليل منه، ولا يقوم بقليل الشعر حُجَّة، ولا يُكْسَرُ به ما اطَّرد في كلام العرب؛ لأنَّ الشعر موضعُ ضرورة.

ثم قال: « **وتقُول: زَيْدٌ الخُبزُ آكِلُه هو** »[4].

الظَّاهر ما أخذ أبو علي عليه هذا المثال[5].

---

(١) هذا مذهب الجمهور. وجَوَّز ابن مالك أن يعمل فيه غيرُ عامل صاحبه بقلة، وخرج عليه قوله – تعالى –: ﴿إن هذه أمتُكم أمة واحدة﴾ ف ﴿أمتكم﴾ صاحب الحال، والعامل فيه « إن »، والعامل في الحال: الإشارة. وانظر فضل بيان في: الهمع ٤/ ٣٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٤، والمقتضب ٤/ ٣٠٠، والأصول ١/ ٢٦١، وتفسير المسائل المشكلة ٣٩٦، والهمع ٤/ ٣٦. والمراد بما فيه معنى الفعل: الظرف، والجار والمجرور، وهاء التنبيه، واسم الإشارة، وليت، ولعل، وكأن، ومعنى الاستثناء، وكاف التشبيه. وفي ذلك كله خلاف.

(٣) انتقل من الكلام على الآية إلى ما حملت عليه، فليس في القرآن: فظلوا لها خاضعين.

(٤) الإيضاح ٤١، والمقتصد ١/ ٢٧٢، وشرح العكبري ٢/ ٢٨٤.

(٥) وهو أن « زيد » مبتدأ، و « الخبز » مبتدأ ثان، و « آكله » خبر المبتدأ الثاني، و « هو » فاعل، ولزم ظهوره لأن اسم الفاعل جرى على غير من هو له، فهو يعود على « زيد » لا على « الخبز ».

ويجوز أن يكون « هو » مبتدأ، وخبرُه « آكله »، وهومقدَّم عليه، والجملة خبرُ « الخبز »، و« الخبز » وخبره خبرُ « زيد »، والضمير العائد على « زيد »: « هو ». ويكون في « آكل » ضميرٌ يعود على « هو »؛ لا يظهر؛ لأنه جارٍ على مَنْ هو له.

وتقول في التثنية على مأخذ أبي علي - وهو الأظهر -: الزيدان الخُبْزُ آكِلُهُ هما، وفي الجميع: الزيدون الخبزُ آكله هم. ولا يُثَنِّي « آكِلًا » ولا يجمعه؛ لأنَّه رَفَعَ الضميرَ المنفصل؛ وذلك يجري مَجْرى رفع الظاهر.

ويجوز أن يُثَنَّى « آكل » ويُجمع على من قال: أكلوني البراغيث، و:

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ *[1]

وأما على المأخذ الآخر فلابُدَّ من تثنية « آكل » وجمعِه[2].

ثم قال: [١٢٣] « **فإنْ نَصَبْتَ « الخُبْزَ » على قَوْلِ مَنْ قَالَ: زَيْدًا ضَرَبْتُه** »[3].

اعلم أن اسم الفاعل يجري في باب الاشتغال مجرى الفعل، ذكر سيبويه: أزيدًا أنت ضاربُه[4]؟ وقال: النَّصب على إضمار فعل أحسن، تقديرُه: أتضرب زيدًا؟ وفَسّره: « أنت ضاربه »، فكذلك يقدَّر هنا: أزيد يأكل الخبز؟

---

(١) تَقَدَّم غير مرة (٢٥٨، ٤٠٠).
(٢) فتقولُ: الزيدان الخبزُ آكلاه هما، والزيدون الخبزُ آكلوه هم، لأن الضمير الظاهر ليس مرفوعًا باسم الفاعل، واسم الفاعل رَفَعَ ضميرًا مستكنًّا فيه، لا يظهر، لأنه جار على من هو له.
(٣) الإيضاح (٤١)، والمقتصد (١/ ٢٧٢): « فإن نصبتَ على قول ...»، بإسقاط « الخبز ».
(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٠٨.

أو آكل الخبز؟؛ لأن اسمَ الفاعل عَمَلُه قويٌّ، فيعمل ظاهرًا، ومقدَّرًا، ومقدَّمًا، ومؤخَّرًا[1]، ويكون « آكله » الظاهرُ مُفَسِّرَهُ[2]، والمحذوفُ خبر المبتدأ.

فإن قلتَ: فكيف ارتفع هذا الظاهر وليس بخبر، وإنما جيء به مُفَسِّرًا للخبر، وإنما الخبر هو الذي نصب « الخبز »؟

قلتُ: ارتفع؛ لأنه قد قام مقام الخبر وسَدَّ مَسَدَّه وعاقَبَه، فمتى ظهر الخبر حُذف، ومتى حُذف الخبر ظَهر، فتَنَزَّل منزلةَ الخبر، فاستحقَّ إعرابه؛ ولذلك لم يظهر ضميرُه المستتر فيه؛ لأنه كأَنَّه جارٍ على مَنْ هو له.

والدليل على أن العرب تحكم للمفسِّر هنا بحكم المفسَّر قولُ الشاعر:

* ومتى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ *[3]

فـ« واغل » فاعلٌ بفعل محذوف هو فعل الشرط، و« يُحَيُّوهُ » جواب الشرط، و« يَنُبْهُمْ » مفسِّرٌ لفعل الشرط الذي رفع « واغلًا »، والجزم؛ لأنه مفسِّرُ ما هو مجزومٌ. وكذلك قوله:

* أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ *[4]

وهذا المأخذُ كان الأستاذ أبو علي يأخذ في هذه المسألة. وهو صحيحٌ.
وقد أشكل هذا على بعض الناس، ومَنَعَ هذه المسألة، وخَطَّأ أبا علي.

---

(١) سيبويه (١/ ١٠٨): « لأنه - اسم الفاعل واسم المفعول - يجري مجراه - الفعل - ويعمل في المعرفة كلِّها والنكرة، مقدَّمًا ومؤخَّرًا، ومظهرًا ومضمرًا ».
(٢) في المخطوطة بعد « مفسره »: « لذلك المحذوف »، وعليها شطب، كأنها ملغاة.
(٣) تقدم (ص ٣٠٧). والتعليق عليه ثمة. ويأتي بعد (ص ٦٠٠).
(٤) تقدم (ص ٣٠٨). والتعليق عليه ثمة. ويأتي بعد (ص ٦٠٠).

فصل

قال: «وأمَّا الجُمْلَةُ الَّتي تَكُونُ خَبَرَ المُبْتَدأ، فَعلى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ»[١].

اعترض بعض الناس هذا التقسيم، فقال: إن الخطأ يدخل في التقسيم من أربعة أوجه:

أحدُها: الزيادة، والثاني: النقصان، والثالث: المداخلة، والرابع: المنافرة.

فالزيادة أن تقول ثلاثة ثم تأتي باثنين، والنُّقصانُ ضدُّه. وليس من هذين شيء في هذا التقسيم.

وأما المداخلةُ فأنْ تذكر قسمين يرجعان إلى قسم واحد، وهذا موجود في هذا التقسيم؛ ألا ترى أنه ذكر الفعل والفاعل، وذكر الشرط والجزاء، والشرطُ والجزاء فعلٌ وفاعل[٢].

وأما المنافرة فأن تذكر من جملة الأقسام ما لا يَصْدُقُ عليه الأعلى، وهو المُقْسَم. وهذا موجودٌ هنا؛ لأنه ذكر من جملتها الظرفَ والمجرور، ولا يَصْدُقُ عليهما اسمُ الجملة؛ ألا ترى أن الجملة لا بد فيها من مسند ومسند إليه، والظرف ليس فيه ذلك. وكذلك المجرور.

الجوابُ: أن الشرط والجزاء مُرَكَّبٌ من جملتين: الأولى تكون فعلية. والثانية تكون فعليةً، وتكون اسميةً، فكيف يدخلُ الشرطُ والجزاء في الفعل

---

(١) الإيضاح ٤٣، والمقتصد ١/ ٢٧٣. وفي شرح العكبري (٢/ ٢٨٥): «خبرًا عن المبتدأ».

(٢) عَلَّل العكبري جعل أبي علي الجملة الشرطية قسمًا برأسه، بأنَّ حقيقة الجملة الفعلية أن تستقل بالفعل والفاعل، والشرطية تفتقر إلى جملتين إحداهما معلَّقة بالأخرى. وصَوَّب ابن هشام أنها من قبيل الفعلية. انظر: المغني ٢/ ٤٩٢.

والفاعل، وجملةُ الفعل والفاعل إنما هي مُرَكَّبةٌ من مفردين؟

فإن قلتَ: قد نَقَصَه القَسَمُ والجواب؛ لأن جملتَه أيضًا مركَّبةٌ [من جملتين][١]، كالشَّرْط والجزاء.

قلتُ: استَغْنَى بِذِكْرِ إحداهما عن الأخرى؛ لاتِّفاقهما في التركيب [١٢٤] من جملتين.

وأما المنافرةُ التي أُلزم من ذكر الظرف والمجرور في أقسام الجمل، فساقطةٌ عنه؛ لأن الظرف إذا وقع خَبَرَ المبتدأ، فلا بُدَّ له من متعلَّق، ومتعلَّقه محذوفٌ لا يظهر. ويمكن أن يُقَدَّر فعلًا[٢]، ويمكن أن يُقَدَّر اسمًا[٣]: فإن قُدِّر فعلًا، ثم حُذف الفعل، وأُنيب المجرور مُنابه، فقد ناب المجرور مَناب فعل، وتَحَمَّل الضميرَ الذي كان فيه، فصار لذلك من قبيل الجمل؛ لنيابته مناب الجمل. وإن قَدَّرْتَه اسمًا، ثم حُذف أُنيب المجرور مُنابه، فقد ناب مَناب مفرد مشتقٍّ، فهو على ذلك من قبيل المفردات المشتقات، فتَحَمَّلَ من الضمير ما يَتَحَمَّلُه.

وقد ذكر ابن السَّرَّاج أن المجرور إذا وقع خبرًا للمبتدأ، فيمكن أن يُقَدَّر له فعلٌ، فيكون التقدير: زيد استقر في الدار. ويمكن أن يُقَدَّر له اسم، فيكون

---

(١) الموضع مطموس في المخطوطة، ولا يخرج ما فيه عما أثبتُّ.

(٢) هذا مذهب الأكثرين، أو الجمهور، أو معظم البصريين. انظر: الإنصاف ١/٢٤٥ وشرح العكبري ٢/ ٢٨٧، ٢٨٨، والتبيين ٢٤٩ - ٢٧٦، واللباب ١/ ١٣٩، ١٤٠، والارتشاف ٢/ ٥٤.

(٣) هذا مذهب بعضهم، واحتجوا بأن جانب الإفراد أرجح، لأن الأصل المفرد، والأصل في الخبر أن يكون مفردًا، فقد حصلت له الأصالة من وجهين، ولأنه لو كان جملة لكان من المتصوَّر أن يستقلَّ دون المبتدأ، ولا يصحّ ذلك. انظر: مصادر ح السالفة.

التقدير: زيد مستقر أو ثابت[1]. فجعله أبو علي في هذا الموضع نائبًا مناب الجملة، على تقدير أنْ يتعلق بالفعل، وجاء في «باب النفي بـ (لا)» وجعله[2] متعلقًا بمفرد[3]؛ لجواز الأمرين عنده. وكلُّ ما مضى في المجرور جارٍ في الظرف.

وكذلك الظَّرفُ والمجرور إذا وقعا صلتين، فلا بدّ أن يتعلّقا بفعل؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة. فإذا قلت: الذي في الدار، فتقديره: الذي استقر في الدار. ولا يقال: إن الأصل: الذي مستقرٌ في الدار؛ لأنَّ هذا قبيحٌ؛ لحذف الضمير المبتدأ. و«الذي في الدار» كثيرٌ في كلام العرب.

فكأن أبا علي قال: الجملة تكون جملة بنفسها، وتكون جملة بالنيابة. فإذا كانت جملة بنفسها، فتكون مركَّبةً من جملتين، وتكون مركبة من مفردين، فالجملة المركبة من جملتين: الشرط والجزاء، والقسم والجواب، فذكر إحداهما، واستغنى بها عن الأخرى. فإذا كانا مفردين فتكون اسميَّةً وتكون فعلية، فهذه أربعة أقسام. والله أعلم.

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٦٣. ولم يصرح ابن السراج بالقاعدة، وإنما فسر تعبيرًا، قال: «وأما الظرف من الزمان فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخوص يوم الخميس، كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة، أو وقع في يوم الجمعة، والشخوص واقع في يوم الخميس، فتحذف الخبر، وتقيم الظرف مقام المحذوف». ومعلوم أن الجار والمجرور أخو الظرف.

(٢) المخطوطة: «وجعلته». وما أثبتُّه يناسب السياق.

(٣) قال: «وتقول: لا مرور بزيد، ولا نزول على عمرو، وإن جعلت «على» و«الباء» متعلّقين بمحذوف، كأنك قلت: لا مرور ثابتٌ، ولا نزول واقعٌ على عمرو ...». (الإيضاح ٢٤٧). وليس قوله هذا في «باب النفي بـ (لا)»، ولكنه في «باب المنفي المضارع للمضاف».

ثم قال: «وقام في مَوْضِعِ خَبَرِه»[1].

قد تقدَّم الكلام في هذا[2]، وأنَّ الجملة إذا وقعت خبرًا لمبتدأ، فهي في موضع المسند، وليست مُسْنَدَةً بنفسها؛ لأن شرط المسند والمسند إليه ألَّا يستغنيَ أحدهما في الإفادة عن الآخر، وأنت إذا أخذت الجملة مُجَرَّدة عن المبتدأ وجدتَها مستقلَّةً بالإفادة.

فصـــل

قال: «**وهذا الذِّكْرُ يَعودُ إلى المبتدأ الذي هو «زيد»، ولولا هذا الذِّكْرُ لم يَصِحَّ أنْ تكونَ الجملةُ خَبَرًا عن المبتدأ**»[3] إلى آخر الفصل.

اعلم أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له إذا كان خبرُه جملةً من ضمير يعود إليه، به يرتبط الكلامُ. وإلا فيكون مجيء الاسم الأول بغير إسنادٍ إليه ولا إفادةِ شيءٍ في حقِّه؛ ألا ترى أنك لو قلت: زيد قام عمرو، لكان الكلام قائمًا من «قام عمرو»، والإتيان بـ«زيد» ليس له معنى. ثم إنك جئت به؛ لِتَضُمَّ إليه ما يستقلُّ معه كلام، فلم تفعل. ولو قلت: إليه، أو بسببه، أو ما أشبه ذلك لكان كلامًا، وارتبط الجملةُ به.

فإن قلتَ: يكونُ «عمْرو» صَاحَبَ [١٢٥] «زيدًا»، وبادأ زيدًا وأخاه، أو غَيَّرَ ذلك، فكأنَّك إذا قلت: زيد قام عمرو، قلتَ: زيد قام صاحبه، أو قام أخوه، إن كان أخاه.

---

(١) الإيضاح ٤٣، والمقتصد ١/ ٢٧٣.

(٢) انظر: ص ٣٢٢.

(٣) الإيضاح (٤٣)، والمقتصد (١/ ٢٧٣): «خبرًا عن هذا المبتدأ» بزيادة «هذا».

قلتُ : هذا ارتباطٌ من جهة المعنى . ولم يُجِزْه سيبويه[1] ، رحمه اللّه . وأجازه أبو الحسن[2] ، واستدلَّ عليه بقول الشاعر[3] :

إذا المَرْءُ لم يَغْشَ الكريهةَ أَوْشَكَتْ حِبالُ الهُوَيْنَىٰ بالفتى أَن تَقَطَّعا[4]

والمعنى - بلا شك -: أو شكت حبالُ الهوينى به أن تَقَطَّعا ، ثم وَضَعَ « الفتى » موضع الضمير . فكذلك يجوز : زيد قام عمرو ، إذا كان عمرو صاحبه ، فكأنك إذا قلت : قام عمرو ، قلت : قام صاحبه ، أو قام أخوه ، أو ما أشبه ذلك .

وكان الأستاذ أبو علي يقول[5] : ليس البيتُ مثلَ هذا ؛ لأن البيتَ شرطٌ

---

(١) الكتاب ١/ ٦٣.

(٢) انظر : الخصائص ٣/ ٥٣. وفي الخزانة (١/٣٨٦) : « ويجوز عند الأخفش سواء كان في شعر أم في غيره كهذا البيت » .

(٣) الكلحبة اليربوعي أو العريني ، واسمه هبيرة بن عبد اللّه ، و « الكلحبة » : لقب ، معناه : صوت النار ، وهو من فرسان تميم في الجاهلية . (ترجمته في : الخزانة ١/ ٣٨٧) . وقيل : القائل : الأسود بن يعفر (ترجمته في : العيني ٣/ ٤٤٢) . ونسبه القيسي للجُمَيْح ، وهو شاعر فارس جاهلي (معجم الشعراء ٣٢٩) .

(٤) من الطويل . والغشيان : الإتيان . والكريهة : الحرب ، أو شدتها ، أو النازلة . أوشكت . قاربت ودنت . والحبال ، المراد بها الأسباب . الهوينى : الرفق والراحة . والشاهد : خلو جملة الخبر « أوشكت » من ذكر يعود على المبتدأ « المرء » ، وخرّج على إعادة الظاهر « بالفتى » . والقياس « به » . كما يستشهد بالبيت على مجيء خبر « أوشك » مقترنًا بـ « أن » . والبيت في : النوادر ١٥٣، والخصائص ٣/ ٥٣، والمفضليات ٣٢، وشرحها للتبريزي ، وابن بري ١٠٣، وإيضاح القيسي ١/ ١٢٤، وشرح عمدة الحافظ ٨١٧، وتخليص الشواهد ٣٢٢، والعيني ٣/ ٤٤٢، والخزانة ١/ ٣٨٦، ٣٨٧. وانظر أيضًا : اللسان (وشك) . ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٧٥) ، كما استشهد به في : البسيط ١/ ٥٦٣.

(٥) ذكر ابن أبي الربيع انفصال الأستاذ أبي علي هذا في البسيط (١/ ٥٦٤) أيضًا ، ولكن بألفاظ =

وجزاء ، ولا يلزم أن تكون جملة الجزاء بضمير يعود إلى اسم في جملة الشرط ؛ ألا ترى أنك تقول : إذا قام زيد قام عمرو ، ويرتبط الجزاءُ بالشرط وإن لم يكنْ هناك ضميرٌ ، بخلاف الخبر ، فإنه لا يرتبطُ بالمبتدأ إلا بالضمير أو ما يقوم مَقام الضمير ، مما صَحَّ أن العرب أقامته مُقامه . والذي صَحَّ من ذلك ثلاثة أشياء[1] ، ولم يذكر سيبويه - رحمه اللّه - غيرها :

أحدها : اسمُ الإشارة ، قال اللّه - تعالى -: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[2] ، فجملة ﴿ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ هي المسندة إلى ﴿ كَانَ﴾ ، والرابط ﴿ كُلُّ﴾ ، وهو اسم الإشارة ، ووُضع موضعَ الضَّمِير . ولو جيء بالضمير لقال - تعالى -: « كلها كان عنه مسؤولًا » و﴿ كَانَ﴾ وما بعدها خبر لـ﴿ كُلُّ﴾ فيُحتاج أيضًا إلى ضمير يعود على ﴿ كُلُّ﴾ ، وذلك الضميرُ هو المخفوضُ بـ« عن » ، وفي ﴿ كَانَ﴾ ضميرٌ هو اسمها يعود إلى المكلَّف ؛ صاحب السمع والبصر والفؤاد ، فإن المكلَّف مسؤولٌ عن ذلك كله ، و﴿ عَنْهُ﴾ في موضع نصب متعلِّق بـ« مسؤول » ، وفي « مسؤول » ضميرٌ هو المفعولُ المسندُ إليه « مسؤول » . وقد غلط الزمخشري هنا

= أخرى . وأضاف انفصالًا من عنده ، هو أن يقال : إنه على حذف الضمير ، لأن « المرء » إنما يراد به الناس كلهم ، و « الفتى » إنما يُراد به من عَظُم من الناس ، فكأنه قال : إذا الناس لم يغشوا الكريهة أوشكت حبال الهويني بالعظيم منهم أن تقطعا ، فوضع مكان الناس « المرء » ، ومكان العظيم « الفتى » ، وحذف « منهم » .

(١) عقد المؤلف مسألة لما تضعه العرب موضع الضمير في جملة الخبر . انظر : البسيط ١/٥٦١ - ٥٦٥.

(٢) الإسراء ١٦.

غلطًا بيِّنًا ، فجعل ﴿ عنه ﴾[1] في موضع رفع[2] . وهذا المفعولُ يجري مَجْرى الفاعل ، لا يقدَّم على عامله أبدًا ؛ ألا ترى أنَّك لا تقول : مررت برجل أبوه مضروب - بخفض مضروب - على تقدير : مررت برجل مضروب أبوه . وكذلك لا تقول : مررت برجل عنه مسؤولٍ ، على تقدير : مسؤولٍ عنه[3] .

الثاني : أن يتكرَّر المبتدأ بلفظه ، ولا تفعل العرب هذا في السَّعة والأكثر ، إلا حيث تُعَظِّم ، كما قال الله - تعالى -: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾[4] و ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾[5] ، وأنشد سيبويه[6] :

لا أرى المَوْتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرا[7]

---

(١) في المخطوطة : « هنا » وهو خطأ ، ووضعت مكانها « عن » لأنها المقصودة ، كما هو واضح . ولعل انتقال النظر وراء كتابة « هنا » التي ذكرت قبل ثلاث كلمات . وانظر : البسيط ١/ ٥٦١.

(٢) انظر : الكشاف ٢/ ٤٤٩.

(٣) قال في البسيط (١/ ٥٦١) : « لا تقول : بزيد مُرَّ ، تريد : مُرَّ بزيد . وإذا قلت : زيدٌ ضُرب ، فليس « زيد » هو الذي أُسند إليه الفعل ، إنما هو مبتدأ . والذي أسند إليه الفعل ضمير مستتر يظهر في التثنية والجمع » .

(٤) الحاقَّة ١، ٢.

(٥) القارعة ١، ٢.

(٦) الكتاب ١/ ٦٣. والقائل : عديّ بن زيد العِباديّ . ونسبه ابن السيرافي لابن عدي : سواد أو سوادة . وقيل : أمية بن أبي الصَّلْت . انظر : مصادر ح التالية .

(٧) من الخفيف . والشاهد : تكرير « الموت » للتعظيم ، والاستغناء بذلك عن ذكر الضمير . والأصل أن يُقال : لا أرى الموتَ يسبقه شيء . والبيت في : ديوان عدي ٦٥، والكتاب ١/ ٦٢، ومعاني الأخفش ٤١٧/١، وابن السيرافي ١٢٥/١، والنكت ١٩٨/١، والخصائص ٣/ ٥٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٠ و ٢/ ٦، وشرح العكبري ٤١٥/٢، والمغني ٢/ ٦٥٠، وشرح شواهده ٨٧٦/٢، وشرح أبياته ٧٧/٧، والخزانة ٣٧٨/١، و٩٠/٦، و٣٦٦/١١. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٩٦) ، كما يستشهد به في : البسيط ١/ ٥٦٢.

فجملة « يسبق الموت شيء » في موضع المفعول الثاني لـ « أرى » ، والأول « الموت » ؛ لأن « أرى » هنا بمعنى « أعلم » ، فهي داخلة على المبتدأ والخبر .

الثالث : أن يأتي باسم الجنس ، كما قالوا : زيد نعم الرجل . وأنشد أبو علي على هذا في « باب نعم وبئس »[1] :

* فأما الصُّدُورُ لا صُدُورَ لجَعْفَرٍ *[2]

[١٢٦] فجملة « لا صدور لجعفر » خَبرٌ عن « الصدور » ، فلابُدَّ فيها من ضمير ، أو ما يقوم مقام الضمير ، وليس مَعَنا ضمير ، لكن معنا ما يقوم مقامه ، وهو أنَّ الصدور الثانية عامَّةٌ دخل فيها الصدور الأُوَلُ وغَيْرُها ، فأغنى عن

---

(١) الإيضاح ٨٦.

واختُلف في نسبة البيت ، فقيل : لتوبة بن حُمَيِّر ، وهو من الفرسان العشاق ، أحب ليلى الأَخْيلية ، وتوفي ٨٥هـ (المؤتلف والمختلف ٩١) . وليس البيت في ديوانه . وقيل : لرجل من الضِّباب ، اسمه معاوية بن كلاب ، وسُمِّي الضِّباب بأسماء أولاد ابنه عمرو : ضب ومضب وضباب (الخزانة ٤/ ٥٥١) .

(٢) من الطويل . وعجزه :

* ولكِنَّ أَعْجازًا شَدِيدًا ضَرِيرُها *

يروى : فأما صدورٌ . عجز الشيء : آخره . الضرير : حرف الوادي ، وأصل الضرر : المشقّة . والشاعر يهجو بني جعفر ، فيقول إنهم لا صدور لهم ، والصدور كناية عن رجالهم ، بل أعجاز ، كناية عن نسائهم ، يعني أن شرفهم إنما هو من قبل مناكح نسائهم ، لا من قبل أحساب رجالهم . والشاهد : عدم تضمن جملة « لا صدور لجعفر » ذكرًا عائدًا على المبتدأ ، استغناء بما فيها من نفي عام ، قال في البسيط (١/ ٥٦٣) : « جعل الصدور الأول خاصة ، وجعل الصدور الثانية عامة ، وكأن المعنى : فأما الصدور التي ادعيتم لأنفسكم ، فلا صدور لكم ، أي ليست لكم هي ولا غيرها » . والبيت في : التعليقات والنوادر ٢/ ٢٨٨، وسر الصناعة ١/ ٢٦٥، والمقتصد ١/ ٣٦٦، والاقتضاب ١/ ٣٩٣، وأسرار العربية ١٠٦، وابن بري ١٠٢، وإيضاح القيسي ١/ ١٢٣، وابن يعيش ١٣٤/٧ و ٩/ ١٢، واللسان (ضرر) ، والخزانة ٤٥٢/١ و٥٢٥/٧ و ١١/ ٣٦٤، ٣٦٥. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٩٣ ، ٦٩٦) ، كما استشهد به في : البسيط ١/ ٥٦٣.

الضمير . وسيأتي الكلام على هذا في « باب نعم وبئس »[1] .

فهذه الثلاثة هي التي صَحّت وثبتت من لسان العرب ، وأما غيرُها فلم يَثْبُتْ ، فلا سبيلَ إلى دعواه[2] بالإمكان ؛ إذ ليس كل ممكن راعتْه العرب ؛ إذ هناك ممكناتٌ رَفَضَتْها . واللّٰه أعلم .

وقوله : « **والثاني أنْ يكونَ خَبَرُ الابتداء** »[3] .

أي خبرُ ذي الابتداء ؛ لأنَّ الخبرَ إنما هو للمبتدأ ، لا لوصفه ، والابتداءُ إنّما يَطْلُبُ بالمبتدأ . واللّٰه أعلم .

فصــل

قال : « **وَقَدْ تُحْذَفُ الرَّواجِعُ** »[4] .

اعترض بعضُ الناس هذا الكلامَ ، وقال : ذكر سيبويه - رحمه اللّٰه - أنَّ الضَّمير لا يُحذف من خبر المبتدأ إلَّا في الشعر أو في قليل من الكلام[5] . وكذلك الضمير لا يُحْذَفُ[6] من الصفة إذا كانت الصفة جملة[7] . وحذفُ

---

(١) انظر : ٦٩٣ ، ٦٩٤.

(٢) يشير إلى دعوى أبي الحسن الأخفش . انظر : ص ٤١٠.

(٣) الإيضاح (٤٤) ، والمقتصد (١/ ٢٧٤) : « المبتدأ » مكان « الابتداء » .

(٤) الإيضاح ٤٤. وفي المقتصد (١/ ٢٨٠) : يُحْذَفُ الراجع .

(٥) سيبويه (١/ ٨٥) : « ولا يحسن في الكلام أن يَجْعَلَ الفعل مبنيًّا على الاسم ، ولا يذكرَ علامة إضمار الأول حتى يخرجَ من لفظ الإعمال في الأوَّل ومن حال بناء الاسم عليه ، ويشغَلَه بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر . وهو ضعيف في الكلام » .

(٦) زيادة مني .

(٧) استشهد سيبويه على ذلك بالبيت : =

الضمير من الصفة أقلُّ قبحًا من حذفه من الخبر ؛ لقرب الصِّفةِ من الصِّلة[1] ، والحذفُ إنما يَحْسُنُ في الصلة إذا كانت الشروط التي بها يُحذف الضمير ، على حسب ما يتبيَّن في الصلة[2] ، إن شاء اللّٰه .

الجواب : أنَّ سيبويه - رحمه اللّٰه - إنما تَكَلَّم في حذف الضمير من الخبر ، إذا كان يؤدي إلى تهيؤ العامل للعمل وقطعِه عنه ، أو يكون شبيهًا بذلك[3] .

وعلى حسب قُوَّة التهيؤ وضعْفه يكون القبح : فإذا كان العاملُ متقدمًا كان التهيؤ قويًّا ، فلا يجوز في الشعر ولا في غيره . وإذا كان العامل متأخِّرًا كان التهيؤ ضعيفًا ، فهذا يجوز في الشعر وفي قليل الكلام ، وذلك نحو : زيد ضربته ، فإنَّك إنْ حذفتَ الضمير ، فقلتَ : « زيد ضربت » كان الفعل مهيأً للعمل في « زيد » ؛ لعدم اشتغاله بالضمير وجواز عمل العامل مؤخَّرًا ، فلم يجز إلا في الشعر أو في قليل من الكلام . وجاز ؛ لأنه - وإنْ كان العامل لا يصحُّ أن يعملَ في الاسم - قد ضَعُفَ عن عمله فيه ؛ لتأخُّره عنه .

فإن قلتَ : « ضربته زيد » لم يجز حذفُ الضمير بوجهٍ في شيء من

= قد أصبحت أم الخيار تدعي   عليّ ذنبًا كُلُّه لم أصنعِ

ولم يفرِّق بينه وبين نحو « زيد ضربت » في القبح . وفرَّق السهيلي بينهما ، بأن الجملة في الشعر صفة ، ولو نصب « كله » لولي الاسمَ غيرُ الصفة ، كما أنَّ « كلًّا » يقبح أن يليه العوامل اللفظية لأنه في الأصل توكيد ، ويحسن رفعه بالابتداء ، إذ الابتداء ليس بعامل لفظي . انظر : الكتاب ١/ ٨٥، ونتائج الفكر ٤٣٧.

(١) السهيلي : « الحذف في الصفة أحسن منه في الخبر » ، وابن هشام : « والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ، ومن الصفة أقوى منه من الخبر » . انظر : نتائج الفكر ٤٣٧، والمغني ٢/ ٦٥٥.

(٢) يريد في : « باب من الابتداء بالأسماء الموصولة » . انظر : ص ٥١٤ وما بعدها .

(٣) ذلك ما عَبّر عنه سيبويه : « حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول » . انظر : ح ٥ من ص السالفة .

الكلام ؛ لأنَّ العامل مقدَّم ، فالذي أجاز : « زيد ضربت » على ضعفه معدومٌ في « ضربت زيدٌ » .

ففي مثل هذا تَكَلَّم سيبويه . وأبو علي إنما تكلم في حذف الضمير من الخبر ، إذا لم يكن في حذفه تهيُّؤُ العامل للعمل بوجه ، ولا هو شبيهٌ بذلك ، نحوُ المسألةِ التي ذَكَر ، وهي : « السمن منوان بدرهم »[1] ، فإنه ليس له هنا عاملٌ تهيَّأ للعمل عند حذف الضمير .

وضابطُ هذا أن تقول : إذا كان الخبر جملة فعلية ، فيقبح حذفُ الضمير . و إذا كان الخبر جملةً اسمية ، فيجوزُ حذفُ الضمير إذا كان معك ما يدلُّ عليه[2] .

وهذه المسألةُ يجوز أن تُؤْخَذ على ما قال أبو علي ، وتكون من باب الإخبار عن المبتدأ بجملة ، ويكون [١٢٧] الضميرُ محذوفًا . ويجوز أن تؤخذ على غير ذلك .

وكذلك « البُرُّ قَفيزان بدرهم » ، الكلامُ فيهما واحد ، فأتكلَّم أولًا على ما قال أبو علي فأقول :

---

(١) مثال متداول في كتب النحويين ، انظره في : الأصول ١/ ٦٩، ٣٠٢، وكتاب الشعر ١/ ٢٤٧، ٣١٤ و ٢/ ٥٤٨، والمقتصد ١/ ١٨١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٦، وشرح العكبري ٢/ ٢٩٠، والبسيط ١/ ٥٦٨، والارتشاف ٢/ ٣٩.

(٢) ذكر في البسيط (١/ ٥٦٥) شرطين لحذف الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ : أن يكون في الكلام ما يدلُّ عليه ، أو قرينة حال ، وألا يكون في الكلام ما يصحُّ أن يعمل في المبتدأ . واستدل على صحة جواز حذف الضمير بأن الخبر كله يجوز حذفه وإن كان جملة ، فتقول : زيد ضربته وعمرو ، تريد : وعمرو ضربته .

جعل « المنوين » مبتدأ ، و « بدرهم » خبرَ « المنوين » ، والجملة كلها خبر « السمن » ، والضميرُ محذوفٌ ، وتقديره : السمن منوان منه بدرهم ، و « منه » صفة لـ « المنوين » ، ولما كان هذا الضميرُ معلومًا في الموضع ومقتضًى لسياق الكلام ، صار ذكرُه كالحشو وما لا يُحتاج إليه ، فَحَسُن حذفه مع أنه ليس هناك فعلٌ تهيَّأ للعمل عند حذف الضمير ، وكُلُّ جُزْءٍ في الكلام لا يُوقِع حذفُه لَبْسًا ، ويكون مَعَنا في الكلام ما يَقْتَضِيه ويُفَسِّره يجوز حذفه إلا ما يطلبه الفعل ببنيته - كالفاعل أو حرف الجر - فإنه لا يُحذف إلا بالسماع ، وهذا الرابط هو جزءٌ من الكلام لا يطلبه فعل ببنيته ، فيجوز حذفُه إذا فُهِم ذلك ، ويكون ذكره وعدمه سواءً ؛ لأن معنا في الكلام ما يطلبه ويُفَسِّرُه . وسيأتي الكلام في « باب الفاعل » ، لِمَ لَمْ يجز حذفُه ؟ وما في ذلك من الخلاف[1] . وكذلك الكلامُ في حذف حرفِ الجر يأتي ، إن شاء اللّه .

فإن قلتَ : زيدٌ إن أكرمتَ أكرمتُ ، تريد : إن أكرمتَه أكرمتك ، قَبُحَ دون قُبْحِ « زيد ضربت » ؛ لأنه شبيهٌ به من جهة أن « زيدًا » بعده فعلٌ وفاعل ، هو متعلَّقه من جهة المعنى ، وإن كان لا يصحُّ أن يعملَ فيه ؛ لأجل حرف الشرط ، فهذا هو المراد بشبهه ذلك ، فيجب على هذا إذا أدخلتَ على هذه الجملة « كان » وأخواتِها أن تقول : كان السَّمنُ منوان بدرهم ، وكان البُرُّ قفيزان بدرهم[2] ، كما يقول : كان زيد أبوه منطلق ؛ لأن « كان » لا تؤثِّر في الجمل ،

---

(١) انظر : ٦٠٨ وما بعدها .

(٢) حكى سيبويه (١/ ٣٩٣) دخول « كان » على هذين المثالين ، وذلك في سياق الاستغناء عن « بدرهم » فيهما ، للعلم به ، قال : « وأما قول الناس : كان البر قفيزين ، وكان السمن منوين ، فإنما استغنوا هاهنا عن ذكر « الدرهم » لما في صدورهم من علمه ، ولأن « الدرهم » هو الذي يُسَعَّر عليه » .

إنما تنصب الخبر إذا كان مفردًا ، نحو : كان زيدٌ منطلقًا .

ويجوز أن يكون « منوان » خبرًا لـ « كان » ، ويكون « بدرهم » في موضع الصفة ، ويكون على حذف مضاف من الأول أو من الثاني : فإنْ كان من الأول فتقديرُه : رطل السمن رطل بدرهم ، وكذلك : قفيز البرقفيز بدرهم . وإن كان من الثاني فتقديره : السمن ذو رطل بدرهم ، أي صاحب هذا ، أي المُسَعَّر بهذا .

وكذلك قوله – تعالى –: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[1] على حذف مضاف من الأول أو من الثاني : فإنْ جعلتَه من الأول ، فالتقدير : ولكن ذو[2] البر من آمن بالله . وإن جعلته من الثاني فيكون التقدير : ولكن البرَّ بِرُّ من آمن بالله .

واختار ابن جني أن يكون الحذفُ من الثاني ؛ لأن الأواخر أَوْلى بالتغيير من الأوائل[3] . وإنه لَحَسَنٌ . وعلى هذا أخذ أبو علي قوله – سبحانه –: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ﴾[4] ، فقدَّره : مثل داعي الذين كفروا كمثل الذي يَنْعِق ، أو مثل الذين كفروا كمثل منعوقِ الذي ينعِق[5] .

---

(١) البقرة ١٧٧.

(٢) قدّر « ذو » ، وكان الأفضل أن يقدر « ذا » ، لأنه مسبوق بـ « لكنّ » .

(٣) ابن جني (الخصائص ٢/ ٣٦٤) : « وقد حذف المضاف ، وذلك كثيرٌ واسع ، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه ، نحو قول اللّه – سبحانه – : ﴿ ولكنَّ البر من اتقى ﴾ [البقرة ١٨٩] أي بِرُّ من اتقى . وإن شئت كان تقديره : ولكن ذا البر من اتقى . والأول أجود ، لأن حذف المضاف ضربٌ من الاتّساع ، والخبر أولى بذلك من المبتدأ ، لأنَّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور » .

(٤) البقرة ١٧١. وسلف أن استشهد بها (ص ٣٧١) .

(٥) انظر : البسيط ١/ ٥٥٦.

فإن أدخلتَ « كان » على قولك : السمن منوان بدرهم – على هذا الوجه – قلتَ : كان السمن منوين بدرهم ، وتنصب « المنوين » ؛ لأنَّك أخبرت عن اسم « كان » بالمفرد .

وكذلك تقول : كان البر [١٢٨] قفيزين بدرهم . وحكى سيبويه أن بعض العرب يقول : كان البرقفيزين بدرهم[1] ، فهو على ما ذكرتُه .

وجاء بعض الناس ، وردَّ على أبي علي بما حكاه سيبويه ، وليس عندي بِرَدٍّ ؛ لأن سيبويه لم يَحْكِ أنَّ العرب لا تقول إلا هذا . وإذا كان الموضع يحتمل وجهين جاز أن يَنْطق عربيٌّ بواحدٍ من الوجهين ، فيَحْكِي ذلك مَنْ سمعه .

ثم أتى أبو علي بالآية ، وهي قوله – تعالى –: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[2] .

اختلف النَّاسُ فيها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تجعل الرابطَ اسمَ الإشارة ، ويكونَ التقديرُ : إن الصابر لمن عزم الأمور . وفي هذا اتِّساعٌ[3] ، كما جاء : ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[4] ؛ لكثرة عجلته . ويمكن أن يكون على هذا قوله – سبحانه –: ﴿ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ

---

(١) سيبويه (١/ ٣٩٣) : « وأما قول الناس : كان البر قفيزين ، وكان السمن منوين ، فإنما استغنوا هنا عن ذكر « الدرهم » لما في صدورهم من علمه » . ويلاحظ هنا أن سيبويه لم يذكر « بدرهم » في الحكاية .

(٢) الشورى ٤٣. وانظر : الإيضاح ٤٥، والمقتصد ١/ ٢٨١، وشرح العكبري ٢/ ٢٩٢.

(٣) إذ التقدير : إن صبر الصابر .

(٤) الأنبياء ٣٧. ويستشهد بالآية بعد (ص ٨٨٧) .

﴿ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ﴾[1]، ولا يكون «شَرّ» للتفضيل[2].

الثاني: أن يكون الضميرُ محذوفًا، تقديره: إن ذلك الصَّبْرَ منه لَمِنْ عزم الأمور، ويكون «ذلك» هنا بمنزلة «ذلك» في قوله - سبحانه -: ﴿عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾[3]، أي بين الفارض والبكر، وكذلك «إن ذلك»، أي إن الصبر والغفران، ولو كان «ذينك» لكان جائزًا، وجاز ذلك هنا - والله أعلم - على تقدير «إنَّ المذكور»، وكذلك ﴿عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ أي بين ماذُكر. وعلى هذا أخذ سيبويه - رحمه الله - قولَ العرب: «هو أحسنُ الفِتْيان وأَجْمَلُه»[4]، أي أَجْمَلُ مَنْ ذُكِر.

وعلى هذا جاء الحديث: «جاء نعم النساءُ، نساءُ قريش، أحناه على ولد»[5]، ولم يقل: أحناها، فهو على تقدير: أَحْنى مَنْ ذُكر.

---

(١) الأنفال ٢٢.

(٢) هذا هو الوجه الأقرب من جهة اللفظ، وتكون «شر» بمنزلة: في فلان شر، ويكون المعنى: شر الدوابِّ الصُّمُّ، على الاتساع. وفي الآية وجه ثان أقرب من جهة المعنى، هو أن تكون «شر» أفعل التي للتفضيل، وتكون بمنزلة: إن خيرًا منك زيد، فأخبر بالمعرفة عن النكرة، لأَنَّ في النكرة تخصيصًا. انظر: البسيط ١/ ٥٦٩، ٥٧٠.

(٣) البقرة ٦٨.

(٤) تمام القول: وأكرمُ بَنيه وأنبلُه. وورد أيضًا: «هو أظرف الفتيان وأجمله»، وهو على إضمار شيء يكون في اللفظ واحدًا، وهو مما لا يقاس عليه. انظر: الكتاب ١/ ٨٠.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب النكاح (٦/ ١٣٠) بلفظ: «خير نساء ركبن الإبل صالحو نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده»، وفي كتاب النفقات - بلفظ: «خير نساء ركبن الإبل نساء قريش، وبلفظ: صالح نساء قريش». واستشهد به المؤلف في: البسيط (٢/ ٧٨٣) بلفظ «نعم النساء المهاجرات: أحناه على ولد»، على أنه مما يُحكى، لا على أنه حديث. كما استشهد به بعد (ص ٦١٠) بلفظ البخاري في كتاب النفقات.

وأجرى أبو علي «هو أحسن الفتيان وأجمله» على قول الشاعر:

فإن الحوادث أودى بها[1]

وكلاهما مَأْخَذٌ حَسَن، وكان أبو علي رأى هذا الوجه أحسنَ؛ لما في الأول من المجاز والاتِّساع، فرأى الحمل على اللفظ[2] أولى من الحمل على المعنى.

الثالث: وهو الذي ذهب إليه ابن طاهر[3]، وهو: أن تجعل «ذلك» إشارة إلى «الصبر» المُقيَّد بصاحبه، فأغنى عن الضمير، كأنّ الأصل: إن صبره لمن عزم الأمور، ثم جعل مكان «صبره» «ذلك».

وإذا حُقِّقَ هذا الثالثُ ومُحِّص صار من قبيل حذف الضمير للعلم به، فإنَّ الإشارة لا تكون إلا لشيء واحد، فالإشارةُ إنما هي للصبر والغفران، وحُذِف «منه»[4] لَمَّا قُيِّدَ الصبرُ أوّلًا بـ «مَنْ»؛ لأنه جَعَلَ فاعلَه ضميرَ مَنْ هو صلةٌ له.

وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ

---

(١) تقدم في ص ٣٥٤، ٤٠٢. والتعليق عليه في الموطن الأول. ويأتي بعد (ص ٧٢٩، ٨٥٧، ٨٥٩، ٩٣٢).

(٢) يريد بالحمل على اللفظ أنه أعاد الضمير على كلمة «فتى»، التي ترادف «فتيان»، فإذا نطق بها فكأنه نطق بالأخرى.

(٣) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي الفاسي، ويعرف بـ «الخِدَبّ» أي الرجل الطويل. أخذ «الكتاب» عن ابن الرماك، وله طرر على «الكتاب» و«الإيضاح» وتعليق على «الأصول» و«معاني القرآن» للفراء. من تلاميذه: ابن خروف. توفي نحو ٥٨٠هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٢٨.

(٤) كان حقه أن يقول: وحذف الضمير، لأنه قَدّر «إن صبره»، ولعله قدر «منه» لأن أبا علي قَدّر: «إن ذلك الصبر منه»، والتقديران لا يبعدان.

بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾[١] في من جعل الخبر ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ؛ لأن النون عائدة على « الأزواج » ، فالأصل : يتربص أزواجهم ، فوضع الضمير موضع « الأزواج » ؛ لتقدُّم ذكرها ، فأغنى عن الضمير[٢] .

وتمحيصُ هذا أن تقول : إن الضمير يعود على « الأزواج » ؛ لأنه قد عُلِم أن هؤلاء الأزواج المتوفين[٣] .

ويمكن أن يكون الخبر محذوفًا ، ويكون التقدير : ومما يُبيَّن لكم حكم المتوفين التاركين أزواجًا ، ثم جاء ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ مفسِّرًا[٤] .

وعلى هذا أخذ سيبويه [١٢٩] قوله سبحانه -: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[٥] ، وقوله - سبحانه -: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[٦] ، التقدير : ومما يُقصُّ عليكم حكم الزانية والزاني ، ثم

---

(١) البقرة ٢٣٤.

(٢) ينسب هذا الرأى إلى الكسائي والفراء (الدر المصون ٢/ ٤٧٦) . وقد ألزم المؤلف في البسيط (١/ ٥٧٠) ابنَ طاهر بهذا ، وردّه بأنَّ الضمير لابد أن يعود إلى مذكور ، وهو هنا عائد إلى الأزواج ، وهذا ليس فيه ضمير يقع به الربط .

(٣) كذا في المخطوطة . ولعلها : أزواج المتوفين أو الأزواج للمتوفين . والحقُّ أن هذا التمحيص ليس ذا بال . والأَولى ما خرَّج به الآية بعد .

(٤) ينسب هذا الرأي إلى سيبويه . وذكر ابن أبي الربيع في البسيط (١/ ٥٧٠) وجهًا آخر نسبه إلى بعض الناس ، وهو أن يكون هناك مضاف محذوف ، تقديره : وأزواج الذين يتوفون .. ولم أعثر على نسبته في كتب إعراب القرآن التي وقعت تحت يدي . ومهما يكن فإنه وجه ضعيف ، إذ التقدير عليه : وأزواج الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا ، ولا معنى لتكرار ﴿ أزواجًا ﴾ بعد ﴿ يذرون ﴾ . انظر : الدر المصون ٢/ ٤٧٧، ٤٧٨.

(٥) النور ٢. وتقدير سيبويه (١/ ١٤٣) : « في الفرائض الزانية والزاني ، أو الزانية والزاني في الفرائض ، ثم قال : فاجلدوا ، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع » .

(٦) المائدة ٣٨. وانظر كلام المؤلف على الآية (ص ٤٨٥ ، ٤٩٣ ، ٥٢٧) . وقدَّر سيبويه =

جاء : ﴿ فَٱجْلِدُواْ ﴾ جملةً أخرى . وكذلك : مما يبين لكن حكم السارق والسارقة .

وكذلك أخذ قوله - تعالى -: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[١] ، التقدير عنده : ومما يُقص عليكم مَثَل الجنة[٢] . وجاء : ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ تفسيرًا لذلك ، وبيانًا لحالها . ومثل هذا : ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ ﴾[٣] . ومن هذا القبيل أيضًا قوله - سبحانه -: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾[٤] جاءت الجملةُ مفسِّرة للموعود[٥] . واللَّه أعلم . وكذلك قوله - سبحانه -: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[٦] . وفي سورة يس : ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[٧] ، فجملة « إنَّ » مفسِّرةٌ للسبب الذي من أجله قيل له : ﴿ لَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ .

= (١/ ١٤٣) : في ما فرض اللَّه عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة في ما فرض عليكم .

(١) الرعد ٣٥. وانظر : ص ٤٨٦ .

(٢) أو : من القصص مَثَلُ الجنة . الكتاب ١/ ١٤٣.

(٣) سورة محمد ١٥. وأُخذت هذه الآية على وجوه أخرى ، منها : أن تكون « مثل » زائدة ، والتقديرُ : الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار ، فيكون « فيها » خبرًا عن « الجنة » و « أنهار » فاعل بالمجرور لأنه قد اعتمد . ويجوز أن يكون « فيها » خبرًا مقدمًا ، و « أنهار » مبتدأ ، والجملة خبر عن « الجنة » . وهذه طريقة الكوفيين الذين يرون زيادة الأسماء . ومنهم من جعل « مثل » ، و « فيها أنهار » ، خبر ، وعاد الضمير مؤنثًا ؛ لأن مَثَلَ الجنة جنة ، فهو مؤنَّثٌ في المعنى . واستبعده في البسيط ١/ ٥٧٢.

(٤) المائدة ٩. ويستشهد بها بعد (ص ٦٩١) .

(٥) هو رأي الزمخشري . انظر : الكشاف ١/ ٦١٣.

(٦) يونس ٦٥.

(٧) يس ٧٦.

وهذا النحوُ كثير في القرآن والحديث وكلامِ العرب .

ثم قال : « **وقد جاءتْ هــذه الجُمْلَةُ بِأَسْرِها مَحْذُوفَةً إذا كانَتْ خَبَرًا . فإذا جازَ حَذْفُ الجملةِ كُلِّها كانَ حَذْفُ شَيْءٍ مِنْها أَسْهَلَ** »[1] .

لَمَّا ذكر حذف الرابط من الخبر إذا فُهم وعلم ، ولم يوجب حَذْفَه تهيئةً وقطعًا ، ولا فيه شُبْهَةٌ بما فيه تَهْيِئَةٌ وقطع ، أخذ يقوّي ذلك ، فقال : إذا كان الخبر يُحذف ، وهو جملةٌ ، للعلم به ، وبلاشك أنه إذا حُذف الخبر حُذف الرابط ؛ لأنه من جملة الخبر ، ولا يمكن حذف جملة الخبر وإبقاء الرابط ، فقد صَحَّ حذفُ الرابط - إذا عُلم - حين يحذف الخبر كُلُّه = فأنْ تحذف الرابط وحده - إذا علم - أقربُ وأَيْسَرُ[2] . والله أعلم .

ثم قال : « **كما يُحْذَفُ المُفْرَدُ لذلك في نحوِ : زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو** »[3] .

وقَدَّر قائلًا يقول له : وكيف يُحذف الخبر وهو جملة ، وحذفُ الجملة صعبٌ ؟ فقال : الخبرُ إذا كان جملةً فهو في موضع المفرد .

وقد مضى الكلام في هذا في غير موضع[4] ؛ لأنَّ الجملة مستقلةٌ بالإفادة ، ومن حقِّ المسند والمسند إليه ألا يفيد أحدُهما إلا بالآخر . فإذا ثبت أنَّ الخبر أصلُه أن يكون مفردًا ، والمفردُ يُحذف للعلم به ، فالجملة التي وُضعت موضعه يجوز أن تُحذف ، وإذا حُذفت الجملةُ بأسرها حُذف الرابط ؛ لأنه من جملة

(١) الإيضاح ٤٥، والمقتصد ١/ ٢٨٣.

(٢) عبارة أبي علي : « فإذا جاز حذفُ الجملةِ كُلِّها كان حذفُ شيءٍ منها أسهلَ » . الإيضاح ٤٥ .

(٣) الإيضاح ٤٥، والمقتصد ١/ ٢٨٣.

(٤) انظر : ص ٣٢٢ ، ٤٠٩ .

أجزائها . وإذا صَحَّ حذف الرابط مع حذف غيره ، فمن باب الأحرى والأولى أن يُحذَف وحده ، هذا معنى كلامه في هذا الفصل .

ثم قال : « **ومما حُذِفَ خَبَرُه من المبتدأ - والخبرُ جُمْلَةٌ - قَوْلُهم : زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَباه وعَمْرٌو** »[1] .

إنْ رفعتَ « عمرًا » ، فالمضروبُ أبوه . وإن نصبتَه فالمضروبُ هو نفسُه ، بخلاف « زيد ضربته وعمرو » ، فإن « عمرًا » هو المضروب ؛ رفعْتَه أو نصبته .

مســألة

تقول : زيد وعمرو قائمان ، فيكون « قائمان » خبرًا [١٣٠] عن « زيد » و« عمرو » . ويجوز : قائمان زيد وعمرو - على تقديم الخبر - ولا يجوز : زيد قائمان وعمرو ؛ لأنَّ المبتدأ عامل في الخبر ، و« قائمان » خبر عنهما ، فـ« زيد » و« عمرو » ، هما العاملان فيه ، فينبغي أن يوجد مؤخَّرًا عنهما أو مقدَّمًا عليهما ، ولا يكون متوسِّطًا بينهما ؛ لأن المعمول لا يتوسَّط العاملَ .

وكذلك تقول : الزيدان والعمران قائمون ، وقائمون الزيدان والعمران . ولا يجوز : الزيدان قائمون والعمران ؛ لِما ذكرت لك من توسُّط المعمول العامل .

فإن قلتَ : الزيدون قائمون والعمرون ، جاز على وجهٍ ، ولم يجز على آخر : جاز على أن يكونَ « قائمون » خبرًا عن « الزيدين » ، ويكون خبرُ « العمرين » محذوفًا ، والتقدير : والعمرون قائمون . ولا يجوز على أن يكون

(١) الإيضاح ٤٦، والمقتصد ١/ ٢٨٣.

الأصل: الزيدون والعمرون قائمون، ثم قدَّمْتَ «قائمين» على «العمرين»؛ لأنه يأتي المعمولُ قد توسَّط العاملَ.

وأما قولُه - سبحانه -: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾[1] فخبرُ ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ جملة الشرط والجزاء، وهي ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾، وخبر ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾، محذوفٌ دَلَّ عليه جواب الشرط، فدلَّ عليه خبرُ الأَوَّل؛ لأنَّ «اللَّائي لم يحضن» لا ريبةَ في حَقِّهِنَّ، وعِدَّتهُنَّ ثلاثة أشهر. واللَّه أعلم.

ثم قال: «**وتَقُولُ: أَنْتُمَ كُلُّكُمْ بَيْنَكُم دِرْهَمٌ**»[2].

اعلم أن «كُلًّا» إذا كانت مضافةً للمضمر، نحوُ: كلُّهم وكلُّنا وكلُّكم، فلا تُستعملُ في الأكثر إلا توكيدًا بمنزلة «أجمعين»، أو مبتدأة مبنيًّا عليها، نحو: كلهم فعلوا كذا. ولا تستعمل فاعلةً ولا مفعولة ولا مجرورة، إلا في الشعر، أو في قليلٍ من الكلام.

فإن قُطعت «كلًّا» عن الإضافة لم تُسْتَعْمَل توكيدًا، وكانت مبتدأةً وفاعلة ومفعولة ومجرورة، قال اللَّه - سبحانه -: ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْۚ﴾[3]، وقال - تعالى -: ﴿وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[4] و«كلًّا» مفعولٌ

---

(١) الطلاق ٤.

(٢) الإيضاح ٤٦، والمقتصد ١/ ٢٨٤، وشرح العكبري ٢/ ٢٩٦.

(٣) الأنعام ١٣٢.

(٤) النساء ٩٥، والحديد ١٠. وسلف أن استشهد بها (ص ١٩٩)، وانظر ما علقته ثمة (ح٤).

مقدَّم، قال الشاعر[1]:

بِكُـلٍّ تَداوَيْنـا فَلَـمْ يُشْـفَ مـا بِنـا ... على أنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْـرٌ مِنَ البُعْدِ[2]

وكذلك إذا كانت مضافة إلى غير المضمر، نحو، أَكْرِمْ كلَّ الناس، وأكرم كلَّ رجل يأتيك، وكلُّ رجل يَأْتِيني فله درهم.

فـ«كل» تستعمل مبتدأةً على الإطلاق وفي كل حال، ثم تنظر: فإنْ كانت بصورةِ ما يُستعمل توكيدًا لم تكن فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة إلا قليلًا. وإنْ كانت على غير ذلك استُعملت كما تُستعمل الأسماء المتصرفة، ولم تكن توكيدًا.

فإن جعلت «كلكم» في هذه المسألة[3] بمنزلة «أجمعين» توكيدًا لـ«أنتم» كان خبر «أنتم»: «بينكم درهم»، ويكون الضمير العائد إلى المبتدأ من الخبر الكاف والميم من «بينكم»؛ لأن المبتدأ إذا كان ضميرًا مخاطبًا فالعائدُ عليه ضميرُ مخاطب، تقول: أنت فعلتَ. وإذا كان ضميرًا متكلمًا فالعائدُ عليه متكلم، فتقول: أنا فعلتُ. وإن كان ضميرًا غائبًا فالعائد عليه غائبٌ، فتقول:

---

(١) فيه خلاف: عبد اللَّه بن الدمينة (شاعر إسلامي، له غزل رقيق، كانوا يتغنون بشعره). أو: يزيد بن الطثرية (شاعر أموي مطبوع، صاحب غزل، وفيه خلاعة، عَدّه ابن سلام (٢/ ٧٧٧) في الطبقة العاشرة من فحول الإسلام). أو: قيس ليلى. وحقق البغدادي أنه ابن الدمينة. انظر الخلاف في النسبة في: شرح أبيات المغني ٣/٢٦٣ - ٢٦٥.

(٢) من الطويل. وقال البغدادي: يشف: بالبناء للفاعل، ويجوز بالبناء للمفعول. والشاهد: مجيء «كل» مجرورة، لا توكيدًا، لأنها مقطوعة عن الإضافة. كما يستشهد به على مجيء «على» للاستدراك والإضراب. والبيت في: ديوان ابن الدمينة ٨٢، وشعر يزيد ٧١، وديوان مجنون ليلى ٨٩. وهو أيضًا في: المغني ١/ ١٩٣، وشرح شواهده ١/ ٤٢٥، وشرح أبياته ٣/ ٢٥٩، ٢٦٣.

(٣) مسألة: أنتم كلكم بينكم درهم.

هو ضربه زيد . وإن كان المبتدأ اسمًا ظاهرًا فالعائد عليه ضميرٌ [١٣١] غائبٌ ، فتقول : زيد ضربه عمرو .

ولك في « بينكم درهم » وجهان من الإعراب :

أحدهما : أن تجعل « بينكم » خبرًا مقدمًا ، و « درهمًا » مبتدأً .

ولك أن تجعل « بينكم » خبرًا لـ « أنتم » و « درهم » فاعلٌ بالظرف ؛ لأن الظرف والمجرور يجريان مجرى الصفة ، فيرفعان إذا اعتمدا ، أو تَقَدَّم[1] عليهما حرفٌ طالب بالفعل ، نحو : أفي الدار زيد ؟ وأعندك عمرو ؟ .

وقوله : « **فيكونُ بِمَنْزِلَةِ (أَجْمَعِين)** »[2] .

لأنَّ « أجمعين » لا تكون إلا توكيدًا ، ولا تلي العواملَ ، ولا تكون مبتدأةً ، فخالفت في هذا « كُلًّا » .

ثم قال : « **فإن جَعَلْتَ « كلًّا » ابتداءً ثانيًا على قِياسِ مَنْ قَرَأَ** : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾[3] **بالرَّفْعِ** » .

هذه قراءةُ أبي عمرو . والقراء كلُّهم يقرأون بالنصب على التوكيد[4] ،

---

(١) المخطوطة : يتقدم ، وهو تحريف .

(٢) الإيضاح (٤٦) : فيكون « كل » بمنزلة أجمعين . وكذا في أصلين من أصول المقتصد . وفي المقتصد (١/ ٢٨٤) : « فإن (كل) بمنزلة ..» .

(٣) آل عمران ١٥٤. وفي الإيضاح (٤٦) : على قياس من قرأ [قيله] ! (كذا) . وعَلَّق المحقق في الحاشية بأنها زيادة من (أ) . ولم أستطع توجيهها وأُراها محرَّفة من « كله » . كما سقطت كلمة « بالرفع » . وضبط المحقق ﴿ كله ﴾ بالنصب . وهو وهم . وفي المقتصد (١/ ٢٨٤) كما في المخطوطة .

(٤) انظر : السبعة ٢١٧، والنشر ٢/ ٢٤٢.

ويكون المجرورُ خَبَرَ ﴿ إنّ ﴾ . ومن قرأ بالرفع فيكون مبتدأً ، ويكون المجرور خبرًا له ، والجملة خبر « إن » .

وكذلك يجوز في « أنتم كلُّكم بينكم درهم » أن يكون « كل » مبتدأ ، وخبره « بينكم درهم » على الوجهين المذكورين : أن يكون « درهم » مبتدأ ، وما قبله خبره ، وأن يكون « درهم » فاعلًا بالظرف ، ويكون « كلكم » وخبره خبرًا لـ « أنتم » ، كما كان ﴿ لِلَّهِ ﴾ خبرًا لـ ﴿ ٱلْأَمْرَ ﴾ ، فيُحتاج إلى ضميرين : أحدهما يعود إلى « أنتم » ، والثاني يعود إلى « كل » : فأما الضمير العائد إلى « أنتم » ، فهو ما أضيف إليه « كل » ، وهو مخاطَبٌ جمعٌ مثل « أنتم » . وأما الضمير العائد إلى « كل » فهو الذي أُضيف إليه « بين » ، فيُتصور فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مفردًا غائبًا إن أَعَدْتَ على اللفظ ؛ لأن لفظ « كل » مفرد ظاهر ، فيعود عليه مفردٌ غائب ؛ لأن الظاهر يُنَزَّلُ منزلة الضمير الغائب ، على حسب ما تقدَّم ، فتقول : أنتم كلكم بينه درهم .

الثاني : أن تُعيد على معنى « كلكم » في هذه المسألة ، فتقول : بينكم ؛ لأن معنى « كلكم » في هذه المسألة جمع مخاطَب ، فيتنزل منزلة « أنتم » فيعود الضمير عليه ، كما يعود على « أنتم » ، فتقول : بينكم .

الثالث : أن تعيد على معنى « كل » في أصل وضعها من غير أن تأخذها مقيَّدة بمثال ، ومعناها في أصل وضعها جمع ، وهي مجرَّدة من الخطاب والغيبة والتكلم ؛ لأنها وُضعت صالحة للجميع ، وهي اسم ظاهر ، فتقول : بينهم درهم ؛ لأنَّ « كلًّا » بالنظر إلى معناها في أصل وضعها تتنزل منزلة « غلمان »

من حيث لم تكن مختصة بخطاب ولا غيره .

ولا يجوز : أنتم كلكم بينكَ درهم ؛ لأنَّك لم تُعِد على اللفظ ؛ لأن اللفظ غائب ، ولا معنى في هذه المسألة ؛ لأن المعنى جمعٌ مخاطبٌ .

فإن قلتَ : أخذتُ من اللفظ الإفرادَ ، ومن المعنى الخطابَ .

قلتُ : لم يصحَّ عن العرب مثلُ هذا ، إنما صَحَّ عنهم الحملُ على اللفظ ، أو الحملُ على المعنى . ومع ذلك فإنه بعيدٌ ؛ لأنك إذا نظرت إلى اللفظ قام معك مع الإفراد الغيبةُ . وإذا نظرت إلى المعنى قام معك الجمعُ مع الخطاب ، فكيف تأخذ واحدًا من هذا وواحدًا من هذا ؟! .

فإن قلتَ : وكذلك فعلتم حين قلتم : بينهم درهم ؛ لأن الغيبةَ راجعةٌ
[١٣٢] إلى اللفظ ، والجمعَ راجعٌ إلى المعنى .

قلتُ : حين قيل : « بينهم » ، إنما أعدت إلى معنى « كل » في أصل وضعها ، ومعناها في أصل وضعها الجمعُ مجرَّدًا من الغيبة والخطاب والتكلُّم . وهذا هو المفهومُ من معناها في أصل الوضع . فلما لم تَقْتَضِ في أصل وضعها خطابًا ولا تكلُّمًا ولا غيبة ، كان الضمير العائد عليها غائبًا ؛ لأنها اسمٌ ظاهر ، وأنت إذا نظرت إلى معناها في هذه المسألة كان جمعًا مخاطبًا ، فليس لك أن تترك بعضًا وتأخذ بعضًا . واللَّه أعلم . وقد ذكر أبو علي في التذكرة[1] :

---

(١) من كتب أبي علي ، وسماها البغدادي : التذكرة القصرية . ويُطْلَق عليها : التذكرة الأدبية . وذكر ابن خير أنها تقع في عشرين مجلدًا . وقال ابن العديم : وهو كتاب عزيز كثير الفائدة . وقال محقق الإيضاح إنه في زنجان . انظر : الخزانة ١/ ١٨، وفهرست ابن خير ٢/ ٣١٨، ومقدمة الحجة - ج ٤/ ٢١ (رسالة ماجستير ، من تحقيقي ، بمكتبة كلية اللغة) .

« بينك » ، ولم يستحسنْه ، وقال فيه : إنه اتِّساع بعد اتِّساع .

وتقول : نحن كلنا بيننا درهم ، إن جعلت « كلًّا » توكيدًا . وإن جعلتَهَا مبتدأةً قلت : نحن كلنا بينه درهم - إن أعدتَ إلى لفظ « كل » - ومن قال : أنتم كلكم بينهم درهم يقول : نحن كلنا بينهم درهم . ومن قال : أنتم كلكم بينكم درهم ، فأعاد الضمير على معنى « كل » في هذه المسألة ، قال هنا : نحن كلنا بيننا درهم .

وإنَّما لم يذكر أبو علي « بينه »[1] ؛ لأنه إنما تكلَّمَ في الإعادة على المعنى في أصل الوضع ، أو على المعنى في هذه المسألة ، واللَّهُ الموفِّق بفضله ، وقد ذكره[2] في « التذكرة » ، وأجازه على حَدِّ ما ذكرته .

فصــل

قال : « **والثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ المُبْتَدأ شَرْطًا وَجَزاءً** »[3] .

اعلم أنه لا يُريد بقوله : « شرطًا وجزاء » : مايَجْزِمُ الأفعالَ من حروف الشرط ، إنما يريد كلَّ جملتين[4] ؛ إحدهما سببٌ للأخرى ، فيدخل في ذلك الجملتان المرتبطتان بـ« لما » ، نحو : زيد لما جاءني عمرو كلمني . وكذلك

---

(١) لم يذكر هذا الوجه أبو علي ، كما قال المؤلف . ولم يذكره الجرجاني . وذكره العكبري ، وأشار إلى عدم ذكر أبي علي والجرجاني له ، واستشهد بقوله - تعالى - : ﴿ وكل أتوه داخرين ﴾ [النمل ٨٧] ، لكنه لم يعتذر لأبي علي ، في حين اعتذر له المؤلف . انظر : شرح الإيضاح ٢/ ٢٩٩، ٣٠٠.

(٢) الضمير المتصل يرجع إلى « بينه » ، والمستتر إلى أبي علي .

(٣) الإيضاح ٤٧، والمقتصد ١/ ٢٨٦، وشرح العكبري ٢/ ٣٠١.

(٤) في المخطوطة : جملة ، وهو وهم . والصحيح ما أثبته ، بدليل قوله بعد : إحداهما .

جملتا «لو» و«لولا»، نحو: زيد لولا عمرو لأتاني، وعمرو لو ركبت الفرس لأتيته. وكذلك يجري القسمُ وجوابُه إذا وقعا خبرًا لمبتدأ. فحكم الجملتين في هذا كله حكم جملتي الشرط والجزاء، وهاتان الجملتان لابُدَّ فيهما من رابط، وقد يكون الرابطُ في الجملة الأولى، ولا يكون في الثانية. وقد يكون في الثانية، ولا يكون في الأولى. وإذا كان في كلتا الجملتين ضمير، فالرَّبْطُ[1] واقع بأحدهما، والآخر جاء لمقتضى المعنى، ويكون ذلك بمنزلة الجملة الواحدة إذا كان فيها ضميران، نحو: زيد رأيته في داره، فيُعلم أنه لو زال أحدهما لبقي الارتباط بالضمير الباقي، فيُعلم أنَّ الرَّبْطَ بأحدهما، والآخَر إنما جاء من أجل المعنى، فتقول: زيد إن تكرم عمرًا أكرمه، وقد وقع الارتباط بالضمير الذي في الجملة الثانية. وكذلك: محمد لولا زيد لأتيتُه.

فإن قلتَ: زيد إن تُكْرِمْه أُكْرِمْه، ففي الجملتين ضميران، يُعْلَمُ أنه لو زال أحدُهما لم يَبْطُل أن يكونا في موضع المسند إلى المبتدأ، لكن يَبْطُلُ المعنى المقصود.

ونظيرُ ذلك: أزيدٌ ضَرَبَ أخوه غلامَه؟ فمع «زيد» سببان: أحدُهما مرفوعٌ، والآخَرُ منصوبٌ، فلك أن تُجْرِيَ «زيدًا» مُجْرَى الأخ فترفعه، وتجعل «الغلام» كأنه أجنبيٌّ، وكأنك قلت: أزيد ضرب أخوه عمرًا؟ ولك أن تجري «زيدًا» مُجْرَى الغلام [١٣٣] فتنصبه، وتُنَزِّلَ «الأخ» منزلة الأجنبي، فتقول: أزيدًا ضرب أخوه غلامه؟

ومما يجري مَجْرَى الشرط والجزاء الجملتان إذا عطفتَ إحداهما على الأخرى

---

(١) في المخطوطة: «يتنزلا» (كذا)، خطأ.

بالفاء على معنى السبب، فقلتَ: زيد جاءني عمرو فأكرمته، فقولك: «جاءني عمرو فأكرمته» خبرٌ عن «زيد»، والارتباط وقع بالضمير في الثانية؛ لأنهما يتنزّلان[1] منزلة: زيد لمّا جاءني أكرمته. وعلى هذا قولُ زهير:

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدَّ البَيْنُ فانْفَرَقا[2]

وقع الارتباط بالضمير الذي في «انفرقا»، ويكون «البين» مرفوعًا بـ«أجدّ»؛ لأنه يقال: جَدَّ الشيءُ وأَجَدَّ، على معنى واحد. وروي: أَجَدَّ البينَ، بالنصب، وهو بيِّنٌ؛ لأنه يقال: جد الشَّيْءُ وأَجَدَّه غيرُه، فيكون الارتباطُ وقع بأحد الضميرين.

وأما إن عطفتَ إحداهما على الأخرى بغير الفاء من حروف العطف[3]، فلا بُدَّ في الجملة الأولى من ضمير[4]. واختلفوا في الجملة الثانية:

فمنهم من اشترط ذلك، وقال: لأنَّك عطفتَ خبرًا على خبر، فلا بُدَّ في

---

(١) في المخطوطة: فالرابط. والصحيح ما أثبتُّه.

(٢) من البسيط. وعجزه:

وعُلِّق القلبُ من أَسْماءَ ما عَلِقا

من قصيدة يمدح بها هَرِم بن سنان، الخليط: الصاحب المُخالط، يكون واحدًا وجمعًا كالصديق. أَجَدَّ البين: اجتهد، أو عظم، أو حان أن يجدَّ فيه. والشاهد في «أجد البين فانفرقا» فقد جرت هاتان الجملتان مجرى الشرط والجزاء، لأنَّ المعنى: إن الخليط لما جَدّ البين انفرقا. وقد وقع الربط بالضمير في الذي في «فانفرقا»، أو بالضمير المستكنّ في «جد» أو «أجد» إذا نصب «البين». ويستشهد به أيضًا على استعمال «الخليط» مفردًا، بدليل «أجدَّ». والبيت في: الديوان ٣٣، وابن بري ٣٢٤. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٥٥٥)، كما استشهد به في: البسيط ١/٥٥٨.

(٣) أو بالفاء على غير معنى السبب.

(٤) ولا يجوز: زيد أتاني عمرو وأكرمته، لأن «أتاني عمرو» لا معنى له. انظر: البسيط ١/ ٥٥٩.

كل خبر من ضمير يرتبطُ به[١] .

ومنهم من قال : لا تحتاج الثانيةُ إلى ضمير ؛ لأنك إنما تقصد عطف جملة على جملة ، وكأنك أخذت الأولى مجردة عن المبتدأ . وهذا هو ظاهر كلام سيبويه[٢] . وهو منقولٌ عن أبي علي[٣] . وهو الذي كان الأستاذ أبو علي يختاره[٤] ، فتقول : زيدٌ أكرمته وأعطيته ، فهذا جائزٌ باتفاق . ولا يجوز : زيد أعطيتُ عمرًا ، وأكرمته - باتفاق[٥] .

واختلفوا في قولك : زيد أعطيته وأكرمت عمرًا : فمنهم من منع أن يكون « أكرمت عمرًا » معطوفًا على « أعطيته » ؛ لأنَّ المعطوف على الشيء يتنزل منزلتَه ، والجملة الأولى خبر ، فالثانية كذلك ، فلا [بُدَّ][٦] فيها من ضمير . ومنهم من أجاز ذلك ، وقال : لَمّا لم يظهر عمل المبتدأ في الخبر ، وكانت الجملة مستقلةً بالفائدة دون أن تُسْنَد إلى المبتدأ . وإنما قيل لها : مسندة إليه ؛ لأنها في

---

(١) هذا ما ذهب إليه السيرافي ، صرَّح بذلك ابن أبي الربيع في البسيط (١/ ٥٥٩) ، وابن عصفور في الجمل (١/ ٣٦٧، ٣٦٨) ونسب ابنُ جني المذهب إلى الأخفش ، ورَدَّ عليه بقراءة العامة : ﴿ والسماء رفعها ﴾ بنصب ﴿ السماء ﴾ ، عطفًا على ﴿ يسجدان ﴾ من قوله : ﴿ والنجم والشجر يسجدان ﴾ . وقد قرأ أبو السمال برفع ﴿ والسماء ﴾ ، على الابتداء ، عطفًا على الجملة الكبيرة ، واستظهر ابن جني هذه القراءة على قراءة الجماعة . انظر : المحتسب ١/ ٣٠٢.

(٢) فقد أجاز : عمرو لقيته وزيد كلمته ، بعطف « زيد كلمته » على « عمرو لقيته » . كما أجاز : عمرو لقيته وزيدًا كلمته بالعطف على « لقيته » . وفي الوجه الثاني لا ضمير يعود على « عمرو » . انظر : الكتاب ١/ ٩١.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٧، ٣٦٨، والبسيط ١/ ٥٦٠ و ٢/ ٦٤٩.

(٤) انظر : التوطئة ٢٢٢، ٢٢٣، وهو الذي يظهر للمؤلف ، كما صرح في البسيط ٢/ ٦٤٨.

(٥) لخلو الجملة الأولى من ضمير يعود على المبتدأ .

(٦) زيادة لازمة ، مني .

موضع المسند عُطِفَتْ عليها ، كأنها قد جيء بها وحدها ؛ لاستقلالها بالفائدة .

وأما إن عطفت « أكرمت عمرًا » على « زيدٌ أعطيته » ، فجائزٌ باتفاق ، إلا أنه غير مختار ؛ لأنك عطفت الفعلية على الاسمية ، والمختار اعتدالُ الكلام ، وهو أن تعطف الاسميةَ على الاسمية ، والفعلية على الفعلية .

ولا أعلم خلافًا في جواز هذا إلا ما يُذكر عن ابن الطراوة ، فإنه مَنَعَ أن تُعطَف الفعليةُ على الاسمية ، ونَزَّل ذلك منزلة الإعراب في المفرد ، وليس ذلك مثلَ الإعراب ؛ لأن الإعراب مقتضًى للعوامل ، وقد وقع التشريكُ فيه[١] . واللَّه أعلم .

فصــل

قال : « **والرَّابعُ الظَّرْفُ** »[٢] .

اعلم أن الظروف على قسمين : ظرف مكان ، وظرف زمان .

فظرف المكان يُخْبَرُ به عن الجثة وعن المصدر[٣] ؛ لأنه يتضمَّنهما ، فتقول :

---

(١) للنحويين في عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال : أحدها : الجواز مطلقًا ، وهو قول الجمهور . والمنع مطلقًا . والجواز بالواو فقط ، وهو قول أبي علي . (انظر : الأشموني ٣/ ١٢٢) . ومنع ابن الطراوة عطف الجمل على بعضها إلا بشرطين : المساواة في المعنى ، والمساواة في النظم ، وقال ابن أبي الربيع ما معناه : ومن الناس من أنكر الشرطين ، وأكثر الناس على إنكار لزوم المساواة في النظم (الفعلية والاسمية) لأنه أمر لفظيّ لا يبالى به . أما المساواة في المعنى فلازمة ، فلا يعطف الخبر على الاستفهام . انظر : مذهب ابن الطراوة ، ومناقشة المؤلف للمسألة في : البسيط ٢/ ٦٤٤ - ٦٥٠.

(٢) الإيضاح ٤٧، والمقتصد ١/ ٢٨٨، وشرح العكبري ٢/ ٣٠٢.

(٣) فهو أعم من ظرف الزمان ، لأنه يُخبر به عن الجثة والحدث ، وهو في الحالين مفيد ، فالجثة تكون في مكان دون آخر ، فإذا أخبرت عنها خصصتها في ذلك الموضع بذلك المكان ، مع جواز أن يكون في غيره . وكذلك الحدث . انظر : شرح العكبري ٢/ ٣٠٢، ٣٠٣.

زيد في الدار، وعمرو أمامك، والقتال في المعترك، والسَّعْي في الميدان؛ لأن هذه أوعيةٌ للجثث والأحداث.

وأما ظرفُ الزمان فإنما هو طالبٌ بالوجود والإيقاع [١٣٤]، ولولا وقوع الأحداث لما كان زمان، وإنما الزمان نِسَبٌ بين المحدثات، فيجب ألَّا يُخْبَرَ به إلا عن الحدث المتضمِّن للوقوع، نحو: القتال يوم الجمعة، والمشي يوم الخميس.

ومتى جاء الزمانُ خبرًا عن الشخص[1] فلا يكونُ إلا على أحد ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون على حذف مضاف، نحو: الهلالُ الليلة، التقدير: حدوث الهلال الليلة. وعلى هذا يُتَصَوَّر أن يُقال: زيد غدًا، أي ولادته غدًا، إذا كان معك ما يدلُّ على ذلك؛ لأنه لا يُحْذَفُ المضاف ويقام المضاف إليه مُقامه، إلا إذا عُلم، نحوُ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[2]؛ لأنَّ السؤال لا يتعلَّق إلا بأهلها. ولا تقول: جاءني الزُّبَيْرُ، وأنت تريد: ابن الزبير؛ لأنه لا دليلَ على ذلك.

فإن قلتَ: وكذلك يُتَصَوَّر في الحدث إذا وقع ظرفُ الزمان خبرًا عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: القتالُ يومَ الخميس، فيصلح أن يقال: حدوث القتال يوم الخميس، فتقدير الحدوث صالحٌ فيها كلِّها؛ في الأشخاص والأحداث.

قلتُ: إن أخذت «القتال» مأخذ «زيد» و«عمرو» ومالا يتضمن الفعلَ

---

(١) إنما لم يخبر بالزمان عن الشخص، أو الجثة، لعدم الفائدة، إذ كانت الجثة غير مختصة بزمان دون زمان، ألا ترى أن قولك: زيد غدًا، إذا أردت: مستقرٌ غدًا، لا يفيد، إذ هو مستقر في كل زمان، وعِلم السامع بذلك ثابت. انظر: المقتضب ٤/ ١٣٢، واللباب ١/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) يوسف ٨٢.

والإيقاع، فلا بُدَّ من تقدير الحدوث هنا كما قَدَّرْتَه هناك، وإنما المصدر يتضمن الفعلَ والوقوع، وبذلك عمل، فَرَفَعَ الفاعل ونصبَ المفعول، ولم تَعمل أسماء الأشخاص ذلك العمل؛ لأنها لم تتضمَّن الأفعال، ثم إذا قَدَّرْتَ: حدوث القتال، والحدوثُ مصدرٌ، فبالوجه الذي تُخْبِر عن الحدوث تُخْبِر عن غيره من المصادر.

الثاني: أن يكون الشخص موصوفًا، فتُخْبِرَ عنه بظرف الزمان، فتقول: أَكُلَّ يومٍ رجلٌ مضروبٌ لك؟ قال الشاعر[1]:

* أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهْ *[2]

وكأنَّه قال: أَكُلَّ يوم ضَرْبُ رجلٍ لك؟؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، ولذلك جاز: أنت رجلٌ صالحٌ، ولا يجوز: أنت رجل؛ لأنَّ هذا لا فائدةَ فيه.

---

(١) قيس بن حصين الحارثي، نسبه إليه ابن السيرافي والبغدادي، ونسبه ابن هشام إلى بعض صبيان العرب. ونسبه أبو الفرج إلى رجل ضَبِّي. انظر: مصادر ح التالية.

(٢) من الرجز. وبعده:

* يُلْقِحُه قَوْمٌ وتُنْتِجُونهْ *

يروى: في كل عام، يحوونه، ينتجونه. النَّعَم: اسم جنس يطلق على الإبل والبقر والغنم. يُلقحه: مضارع ألقح الفحل الناقة: أحبلها. تنتجونه: تستولدونه. والمراد أنهم كثيرو الغارات، فيأخذون ممن يُغيرون عليهم النوق الحوامل، فتلد عندهم. والشاهد: الإخبار عن «نَعَم»، وهو اسم ذات، بـ «كل عام»، وهو ظرف زمان. وجاز ذلك لوصف «نعم» بـ «تحوونه» كأنه قال: أكل عام حوايةُ نَعَم. والبيت في: الكتاب ١/ ١٢٩، ومجاز القرآن ١/ ٣٦٢، والأغاني ١٦/ ٢٥٦، وتحصيل عين الذهب ١٢٣، والإنصاف ١/ ٦٢، وشرح العكبري ٢/ ٣٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٨، وتخليص الشواهد ١٩١، وابن الناظم ١١٢، واللسان (نعم)، والخزانة ١/ ٤٠٧، واستشهد به في: البسيط ١/ ٦١، ٦٠٤. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٤٤٠، ١٠٧٧).

ومما يدلُّك على أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله – تعالى –: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[1] ، فدخلت الفاء في خبر ﴿الموت﴾ وليس بموصول ولا نكرةٍ موصوفة ؛ لأن ﴿الموت﴾ قد وُصف بالموصول . ولا تدخل الفاء في خبر المبتدأ حتى يكون موصولًا أو نكرة موصوفة ، على حسب ما يتبيَّن .

الثالث : أن يكون الكلام مُخْرَجًا عن حَدِّه[2] ، فتقول لمن يقول لك : في أي يوم نحن ؟ : نحن في يوم السبت ، ونحن في شهر المحرم ، ونحن في عام كذا ، فأنت – بلاشك – تعلم أن السؤال إنما وقع عن تعيين اليوم أو الشهر أو العام ، فأما كونُنا في شهر وفي عام فمما لا يُجهل ، فكان الأصل أن يُقال في السؤال : أيّ شهر هذا ؟ وأيّ يوم هذا ؟ فتقول : شهر كذا أو يوم كذا ، أي شهرنا شهر المحرم ، أو يومنا يوم الجمعة .

ومن هذا أنْ يُقال : زيد حين طَرَّ شاربُه[3] ، وعمرو في وقت بدا شيبُه ، قال الشاعر[4] :

---

(١) الجمعة ٨.

(٢) على الاتِّساع . وهذا اللفظ «أن يكون الكلام ..» هو لفظ الشلوبين ، فقد نقل عنه في البسيط (١/ ٦٠٣) قوله : « هذا – يقصد نحن في شهر رمضان – كلامٌ مخرج عن حدِّه ، فلا ينبغي أن يُعترض بهذا ، لأنه في الحقيقة من قبيل الإخبار بالمفرد عن المفرد ؛ لأن الأصل أن يقول : شهرنا شهر رمضان ، فعدل إلى هذا اتِّساعًا » .

(٣) أي : طلع ونبت ، ومصدره : الطَّرّ والطرور . (اللسان – طرر) . وأورد أبو حيان (الارتشاف ٢/ ٥٥) أمثلة أخرى مشابهة ، منها : الطيالسة ثلاثة أشهر ، والثلج شهرين ، والرطب شهري ربيع .

(٤) رُقَيْبة الجَرْمي الطائي ، اختار له أبو تمام في حماسته . انظر : مصادر ح التالية .

أَقُولُ وفي الأكْفان أَرْوَعُ ماجِدٌ ... كغُصْنِ الأَراكِ وَجْهُه حِينَ وَشَّما[1]

فالأصل – بلا [١٣٥] شك – في هذا أن يقال : عمرو بدا شيبه ، وزيد طَرَّ شاربه ، ثم لما كان هذان الوصفان لا يكونان إلا في زمان ، تَجَوَّز واتَّسَعَ ، وقال : في زمان كذا ، ولم يُرِدْ أن يُخْبِرَ عنه بأنه في زمان ، وإنما المراد الإخبارُ عنه بالصفة . واللَّه أعلم . وكذلك كلُّ صفة تُريد أن تُخْبِرَ بها يَجُوز فيها هذا الاتِّساعُ .

وأما الكوفيون فيذهبون إلى جواز زيادة الظرف ، والأصل عندهم : وجهه وشما ، فزادوا « حين » لوزن الشعر ؛ لأنهم يرون زيادة الأسماء فلا يحتاجون إلى التأويل[2] . والبصريون لايرون ذلك فيحتاجون إلى التأويل ، على حسب ما ذكرتُه . واللَّه أعلم .

ولما صَعُبَتْ على ابن الطراوة ومن تبعه هذه المآخذُ الثلاثة ، ولم يَتَفَطَّنْ لها ، قال : إنَّ ظرف الزمان كظرف المكان ، إذا كان في الإخبار به عن الجثة فائدة أُخبر به عنها ، وكذلك ظرف المكان لا يخبر به عن الجثة إلا إذا كان هناك فائدة ، وأتى بقولهم : الهلال الليلة ، وبقولهم : نحن في يوم السبت ، وبقول الشاعر :

---

(١) من الطويل . يروى : « أبيض » مكان « أروع » ، « وسَّما » ، بالسين ، « بَقَّلا » مكان : « وشما » . أروع : جميل قوي . الأراك : شجر يؤخذ منه السواك . وشما : بدا ورقه . وَسَّما : حَسُن . بَقّلا : حسن أيضًا . يريد : أنَّه فقده عند إقبال شبابه وطَرِّ شاربه ، وشَبَّه نباتَ الشعر في وجهه بظهور الوَرَقِ في الغصن . والشاهد : الإخبار عن « وجهه » – وهو جثة – بظرف الزمان « حين » ، وإنما جاز لأن المعنى : وجهه وشم . والبيت في : الحماسة ١/ ٤٨٨، وشرحها للمرزوقي ٢/ ٩٨٢، وللأعلم ١/ ٥٧٠، وللتبريزي ٣/ ٢١، واللسان (وشم) . واستشهد به في : البسيط ٢/ ٦٠٢، ٦٠٤.

(٢) انظر مذهبهم في : البسيط ١/ ٦٠٤.

أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونهُ[1]

وأطلق الخَطَأَ على جميع النحويين في قولهم: إن ظروف الزمان لا تكون إخبارًا عن الجثث[2].

وقد بيّنْتُ لك الحقَّ في ذلك، وصِحَّةَ كلامهم، والانفصال عما ورد بالمآخذِ الثلاثة. وكان الأستاذ أبو علي يأخذُ بها ويرتضيها[3]. والله الموفِّق بفضله.

فصـــل

قال: «**وخَبَرُ المُبْتَدأ لا يَخْلُو من أنْ يَكُونَ مُفْرَدًا أو جُمْلَةً**»[4].

أعاد التقسيم الذي ذكره في أول الباب؛ لأنه نقصه من الخبر إذا كان مفردًا، أن يكون هو المبتدأ حقيقةً أو مسامحة. وكذلك نقصه من الخبر إذا كان جملةً الانفصالُ عن مسائل؛ ظاهرُ الأمر فيها الإخبارُ بالجمل، وليس فيها ضمائرُ ترجع إلى المبتدأ، نحو قوله – سبحانه –: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[5]. وبهذين الفصلين [...][6] الخبر، ويتَّضح أمره، ويزول إشكاله.

---

(١) تقدم قريبًا. (ص ٤٣٧). ويستشهد به بعد (ص ١٠٧٧).

(٢) نقل ابن أبي الربيع كلام ابن الطراوة في البسيط أيضًا (١/٦٠٣، ٦٠٤)، ولم أجد ما ذهب إليه ابن الطراوة في الإفصاح، فلعله في «المقدمات». وانظر: الارتشاف ٢/٥٦.

(٣) البسيط ١/٦٠٣.

(٤) الإيضاح ٤٩، والمقتصد ١/٢٩٣، وشرح العكبري ٢/٣٠٨.

(٥) البقرة ٦. وانظر كلام المؤلف عليها بعد (ص ٤٥٢).

(٦) كلمة، لم أتبينها، إلا أن المراد واضح، فكأنها: «يتمّ» أو «يكمُل».

ثم قال: «**فإذَا كانَ مُفْرَدًا كان هو هو، أو مُنَزَّلًا هذا التنزيل**»[1].

جاء بعض المتأخرين[2] وقال: لَحَن أبو علي في قوله: «هو هو»، إنما كان ينبغي أن يقول: هو إيّاه، ويكون «منزّل» معطوفًا على الضمير المنصوب الواقع خبر «كان».

وليس في كلامه لَحْنٌ؛ لأنه جعل في «كان» ضميرًا؛ هو اسمها، وجعل «هو» مبتدأ، و«هو» الثاني خبره، والجملة خبر «كان»، كما تقول: زيد كان أبوه منطلق، ويكون «أو منزلًا» معطوفًا على الجملة كلِّها الواقعةِ خبرًا لـ«كان»[3]، كما قال – سبحانه –: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا﴾[4] فعطف ﴿مُصَدِّقًا﴾ على الجملة كلها من قوله: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾؛ لأنها في موضع نصب؛ لأنها حالٌ من ﴿الإنجيل﴾. وعكسُ هذا قوله – تعالى –: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[5]، فعطف ﴿ويقبضن﴾ على ﴿صَٰٓفَّٰتٍ﴾. ونظير هذا قول النابغة:

---

(١) الإيضاح ٤٩، والمقتصد ١/٢٩٣. وفي شرح العكبري (٢/٣٠٨): أو منزلًا منزلته.

(٢) لعلَّه العكبري، فقد قال: قوله: «كان هو هو» طريفُ القصة، لأن «هو» من ضمائر المرفوع، و«كان» هنا الناقصة، وليس فيها ضمير الشأن بدليل قوله «أو منزلًا» بالنصب، وليس له وجه إلا أن يكون خبر «كان». وإذا انتصب بـ«كان» المعطوفُ، كان المعطوفُ عليه كذلك، وكان الوجه أن يقول: كان هو إياه». شرح الإيضاح ٢/٣٠٩.

(٣) أوّل العكبري نفسه عبارة أبي علي ليخرج به عن الخطأ، تأويلًا قريبًا من تأويل ابن أبي الربيع، بأن جعل في كان ضمير الشأن، و«هو هو» جملة في موضع نصب، وأضمر لـ«منزلًا» «كان» أخرى. انظر: شرح الإيضاح ٢/٣٠٩. وتخريج ابن أبي الربيع أحسن لخلوه من تقدير «كان» الأخرى.

(٤) المائدة ٤٦.

(٥) الملك ١٩.

فـألفيتُـه يـومًا يُبِيـــرُ عَـدُوَّهُ   وبَـحْـرَ عـطـــــاء....[١]

فعطف « وبحر عطاء » على موضع « يبير » ؛ لأنه في تقدير « مُبيرًا » .
[١٣٦] وهذا كثيرٌ في كلام العرب .

ثم قال : « **كَقَوْلِه – تعالى –: ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ ﴾**[٢] **، وكَقَوْلِهِمْ : أَبو يُوسُف أَبو حَنِيفَةَ** »[٣] .

هذا يُسَمَّى استعارة ، وهو أَبْلَغ في التشبيه ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : زيدٌ كالأسد ، ثم قلتَ : زيدٌ أسدٌ ، كان أبلغَ في التشبيه ؛ لأنك هنا نَزَّلْتَه منزلته ، وكأنه هو ؛ لقوّة الشبه بينهما ، وإذا جئتَ بالكاف أو بـ « مثل » كان تشبيهًا خالصًا . وكذلك : ﴿ أَزْوَاجُهُ أُمَّهَـٰتُهُمْ ﴾ ، الأصلُ : أزواجه مثل أمهاتهم ، فلما أُريد المبالغة في ذلك نُزِّل مَنزِلَته ، فجاء : أزواجه أمهاتهم . ولذلك قالت عائشة لأبي موسى الأَشْعَرِيّ – رضي اللّه عنهما –: « ما كُنْتَ سائِلًا عنه أمَّكَ فَسَلْني

---

(١) من الطويل . وتمامه :

* يَسْتَخِفُّ المعابِرا *

من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه . يروى : « دهرًا » مكان « يومًا » . « ومجرِ عطاءً » . ولا شاهد عليها ، إذ « مجر » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وهو مجرِ عطاء ، ويكون الكلام من قبيل عطف الجمل . والرواية « بحر » هي الموافقة لما في الديوان ، وبها الاستشهاد ، إذ هي من عطف المفرد الخالص المنصوب على جملة « يبير عدوه » الواقعة في محل نصب مفعولًا ثانيًا لـ « ألفى » . يبير : يهلك . المعابر : السفن . يستخف المعابرا : يرمي بها لقوته . والبيت في : الديوان ٧١، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٤٧١، ورصف المباني ٤١١، والعيني ٤/ ١٧٦. واستشهد به في : البسيط ٢/ ١٠٢٠.

(٢) الأحزاب ٦.

(٣) الإيضاح (٤٩) « كقوله عز وجل ... وكقوله : أبو يوسف » . وسقطت هذه العبارة من أصل المقتصد (١/ ٢٩٣) ، وإن كانت ثابتة في نسختيه الأخريين .

عنه »[١] ، إعلامًا بأنه لا فَرْقَ بين زَوْج الرسول عليه السلام والأُمّ في البِرّ والكرامة والتعظيم والتَّحْريم والحُرْمة ، وليس بناتُه – عليه السلام – للمؤمنين مثلَ الأخوات ، ولا بناتُ أزواجه ، وإن كُنَّ مثلَ الأمهات ؛ لأنَّ الرجل لا يجوز له أن يتزوَّج أختَه ، وتَزَوَّجَ عليٌّ فاطمة ، وعثمانُ بنتين له – ﷺ .

وكذلك الكلامُ في قولهم : أبو يوسف[٢] أبو حنيفة ، أي هو هو ؛ لشبهه به في العلم ومنازعِه ومقاصِده ؛ لأنه كان طالبه فأخذ مَأْخذه وقاس أَقْيِسَتَه ، فهذا أبلغُ من أن يُقال : أبو يوسف كأبي حنيفة .

ثم أنشد[٣] قولَ النَّابغة :

عُلِيــنَ بَكِـدْيَـوْنٍ وأُشْعِـرْنَ كُـرَّةً   فهنَّ إضاءٌ صافِياتُ الغَلائِلِ[٤]

يَصِفُ دروعًا ، والكديون : عكر الزيت ، والكُرة : البعرة ، وأُشْعِرْن ، أي أُلْبِسْنَ ، والشِّعار : ما يلي الجسد من الثياب . وقد رُوي : وأُبْطِنَّ . والغلائل : مسامير الدروع = بأنها صُقلت بالكديون والكُرَّة حتى زال الصدأ عن

---

(١) الحديث بلفظه في الموطأ – كتاب الطهارة – باب واجب الغسل إذا التقى الختانان (٧٣) ١/ ٤٦.

(٢) في المخطوطة : أبو يوسف أبو يوسف ، (كذا) مرتين ، وهو وهم .

(٣) أبو علي . وانظر : الإيضاح ٤٩.

(٤) من الطويل . وفي الديوان : « فهن وِضاء » . وعليه فلا شاهد ، إذ « وضاء » جمع « وضيء » . كما يروى : « وأُبْطِنَّ كُرَّة » ، « ضافيات » . إضاء : غُدْران ، جمع « أضاة » ، فَعَلة جُمعت على فِعال ، كرقبة ورقاب . الغلائل : جمع غِلالة : الثوب يُلْبَس تحت الدرع ، لا يصيبها دَنَسٌ لنقائها . يشبِّه الشاعر دروعًا مصقولة بالغُدران . والشاهد قوله : فهن إضاء ، أي مثل الغدران ، فحُذفت أداة التشبيه مبالغة . والبيت في : الديوان ١٤٧، وكتاب الشعر ٢/ ٣٣٣، وابن بري ٧٦. وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٠، ٢٧٢، وإيضاح القيسي ١/٨٥ و ٢/ ٧٩١، وابن يعيش ٥/ ٢٢، واللسان (كرر ، كدن ، أضو) ، والخزانة ٣/ ١٦٧. واستشهد به في : البسيط ١/ ٦٠٩.

مساميرها ، وذلك نهاية الصَّقْل . ورواه الأعلم : فهن وِضاء ، بالواو[1] . ويروى : أَضاء ، بفتح الهمزة . وروى أبو علي بكسر الهمزة . فأتكلّم على الواو أولًا ، ثم على فتح الهمزة ، ثم على ما ذكر أبو علي ، إن شاء اللّه .

أما من روى بالواو ، فهو جمع « وضيء » ، يقال : وضؤ يوضؤ وَضاءةً ، وهي نهاية النظافة . ومن هذا سُمِّي الوضوء . و « فعيل » إذا كان صفة للفاعل جُمع على « فِعال » ، نحو . كريم وكرام ، وصبيح وصِباح ، ونظيف ونِظاف . وكذلك قالوا : وضيء ووِضاء[2] ، ويكون قوله : « صافيات الغلائل » ، مبالغةً في النظافة ، حتى إنه لو لم يأت بـ « وضاء » ، وأتى بقوله : « صافيات الغلائل » ، لاكتفى ؛ لِما في ذلك من الإعلام بزيادة النظافة .

وأما من روى : « فهن أَضَاء » بفتح الهمزة ، فهو جمع « أضاة » على وزن فَعَالة . والأضاة : الغدير[3] . وهذا بمنزلة زَبابة وَزَباب للفأرة الصَّمَّاء[4] التي يُضْرَب بها المَثَل ، فيُقال : أَسْرَق من زَبَابة ، ويُشَبَّه بها الجاهل ، قال ابنُ حِلِّزة[5] :

وَهُـمُ زَبـابٌ حـائِـرٌ   لا تَسْمَعُ الآذانُ رَعْدًا[6]

---

(١) انظر : ح السالفة .

(٢) انظر : اللسان (وضؤ) ، وفيه أيضًا في جمع « وضيء » : أوضياءُ ، ووضّاء .

(٣) اللسان (أضا) .

(٤) الزَّباب : جنسٌ من الفأر لا شَعْر عليه ، ولا يَسْمَع . وقيل : هو فأر عظيمٌ أحمر . والعرب تضربُ به المثل ، فيقال : أسرق من زَبابة . ويُشَبَّهُ بها الجاهل ، واحدته : زبابة . انظر : اللسان والتاج (زبب) .

(٥) الحارث بن حِلِّزة اليشكري ، عَدّه ابن سلام (١/ ١٥٥) في الطبقة السادسة من فحول الجاهلية ، من أصحاب المعلَّقات ، ضُرب به المثل ، فقيل : أفخر من الحارث . وانظر : الأعلام ٢/ ١٥٤.

(٦) من مجزوء الكامل ، ومعناه : لا تسمع آذانهم صوت الرعد ؛ لأنهم صُمّ طُرْش . اللسان (زبب) . والبيت في : الديوان ٢٠، واللسان ، والتاج (زبب) .

ومثله أيضًا : سحابة وسحاب ، وربابة ورباب[1] ، فيكون على هذا من باب الاستعارة ؛ لِما أُريد من المبالغة في التشبيه بالغدير ؛ لأن العرب وغَيْرَهم يُشَبِّهون الدروع بالغدران ، قال عَبْدُ الْقَيْسِ بنُ خُفَاف[2] :

[١٣٧]وَسَابِغَةٍ مِنْ جِيادِ الدُّرُو   عِ تَسْمَعُ لِلْبِيضِ فِيها صَلِيلا

كَمَتْنِ الْغَدِيرِ زَهَتْهُ الدَّبُورُ   يَجُرُّ الْمُدَجَّجُ مِنْها فُضُولا[3]

وتشبيه الدروع بالغُدُر كثيرٌ في أشعار العرب وكلامها ، ومن حسن التشبيه ، فيكون قوله : « أضاء » على هذه الرواية له معنى لا يُعطيه « صافيات الغلائل » فهذه الرواية على هذا أقوى مما رواه الأعلم ؛ لإعطاء اللفظ معنًى لا يعطيه الذي بعده ، على حسب ما بينتُ لك .

وأما ما رواه أبو علي فيَحْتَمِل وَجْهَيْن :

أحدهما : أن تكون الهمزة بدلًا من الواو المكسورة ، ويكون الأصل :

---

(١) الرَّباب : السحاب ، واحدته رَبَابة . اللسان (ربب) .

(٢) شاعر جاهلي ، وفارس جواد ، من بني عمرو بن حنظلة ، يُكْنَى : أبا جُبَيْل . أخباره قليلة . أتى حاتم الطائي ، ومدحه ، وله معه حكاية ذكرها القالي في أماليه (٣/ ٢١) ، والبغدادي في شرح أبيات المغني (٢/ ٢٢٧) ، وأدرك الإسلام . انظر : الشعر والشعراء ١/ ١٦٥، ومعجم المرزباني ٢٠١، ٢٠٢، والقيسي ١/ ١٣٧، وحواشي ديوان حاتم ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) من المتقارب ، من مقطوعة اختارها أبو تمام في حماسته . يروى : « للسيف » مكان « للبيض » . سابغة : تامة . الصليل : وقع الحديد بعضه على بعض . جياد الدروع : السهلة السَّلِسَة منها . زهته : استخفَّته ورفعته . الدبور : ريح شديدة . المدجَّج : الداخل في السلاح ، وهي بالفتح والكسر ، والكسر أفصح . والبيتان يصفان درعًا واسعة محكمة قوية ، والشاهد في البيت الثاني ، قال الأعلم : شبه الدرع في صفائها وتغضُّنها عند انثنائها بالغدير تمرُّ عليه الريح فتزهاه ، وخص الدَّبُور لشدة هبوبها .
والبيتان في : المفضليات ٣٨٦، والحماسة ١/ ٣٨٠، وشرحها للمرزوقي ١/ ٧٤٧، وللأعلم ١/ ٢٧٠، وللتبريزي ٢/ ١٣٢، والحماسة البصرية ١/ ٣٨، وزد عليها : شرح أبيات المغني .

وِضاء ، كما قالوا : إشاح في « وِشاح » ، وإعاء في « وعاء »[1] .

واختلف النحويون في الواو المكسورة إذا وقعت أولًا :

فمنهم من رأى إبدالها همزة قياسًا[2] .

ومنهم من رأى ذلك سماعًا ، فقال من ذلك ما قالته العرب ، ووقف عمّا لم تقلْه العرب[3] .

الثاني : أن يكون « إضاء » جمع « أضاة » ، كما يقال : أَكَمَة وإِكام ، ورَقَبة ورقاب . والأضاة : الغدير[4] . وهو يُمَدُّ ويُقصر[5] . وعلى هذا الثاني أخذ أبو علي البيتَ ؛ لأمرين[6] :

أحدهما : زيادة المعنى ، فإن « صافيات الغلائل » يعطي ما يعطي « إضاء » إذا كانت الهمزة بدلًا من الواو ؛ لأن [ما][7] في « صافيات الغلائل » من النظافة أشدُّ مما في « وضاء » ، وإذا كان « إضاء » جمع أضاة – وهو الغدير –

---

(١) وعليه تكون هذه الرواية مثل الرواية الأولى لا شاهد فيها ، فـ « إضاء » و « وضاء » ، كلاهما من النظافة .

(٢) ذلك المازني . انظر : المنصف ١/ ٢٢٩.

(٣) ذلك الجرمي . انظر المنصف ١/ ٢٣١.

(٤) قال ابن الشجري في أماليه (١/ ٢٤٠) : « والإضاء : الغُدران ، واحدها : أضاة : فَعَلَةٌ ، جُمعت على فِعال ، كرقبة ورقاب » .

(٥) فيقال : أضاة وأضاءة ، ذكرهما سيبويه في الكتاب (٣/ ٥٨٢، ٦١٢) . وعَلّق هارون من شرح السيرافي : « لا أعلم أحدًا ذكر (أضاءة) بالمد غيره ، وكلٌّ يقول : أضاة وأضا ، مثل حصاة وحصى » .

(٦) زاد في البسيط (١/ ٦١١) ثالثًا ، وهو أنك إذا جعلت الهمزة بدلًا من الواو ، فقد تركت الظاهر ، وقدَّرْتَ ما لم يُنْطق به ، وإذا جعلت الهمزة أصلية ، فقد بقيت مع الظاهر ، والبقاء مع الظاهر أولى .

(٧) زيادة يستقيم بها الكلام .

أعطى من المعنى خلافَ ما يعطي « صافيات الغلائل » ، مع أن التشبيه مقصودٌ في الشعر .

الثاني : أنَّ قلب الواو المكسورة همزة ليس بقياس باتفاق من النحويين ، الجَرْمي ذهب إلى أنه سماع[1] . وقد ذكر أبو علي في التصريف[2] الخلاف في ذلك .

ويمكن أن يكون « إضاء » جمعًا لغير « أضاة » المقصور[3] ، على حسب ما يتبيَّن في « باب جموع التكسير » ، إن شاء اللّه .

فصــل

قال : « **فإن قلت : فَقَوْلُهم : سواءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ ، قَدْ خَلَا مِنْ أَنْ يَكُونَ من هـٰذين الضَّرْبَيْـنِ** »[4] .

اعلم أنَّ الجملة إذا كانت خبرًا ، فإنَّها تكون على ثلاثة أَوْجُه :

أحدها : أن تكون المبتدأ في المعنى ، فهذه لا تحتاج إلى ضمير ، نحو :

---

(١) عَلَّل في البسيط (١/ ٦١٠) ما ذهب إليه الجرمي بأنه – قَلْب الواو المكسورة همزة – لم يبلغ في كثرته أن يكون مما يقال منه ما لم تقل العرب بالقياس على ما قالته ، ولذلك فإنه أجراه مُجرى قلب الواو المفتوحة همزة ، نحو : وحد وأحد . وهذا متفق على أنه محفوظ لا يقال منه إلا ما قالته العرب .

(٢) انظر : التكملة ٥٧٢.

(٣) يريد أن « فِعالًا » يكون جمعًا لغير « أضاة » ، وهي « فَعَلة » ، مثل « أكمة » و « إكام » ، ذلك أنه يأتي جمعًا لـ « فَعْل » ، نحو : صَعْب وصِعاب . انظر : الكتاب ٣/ ٦٢٦.

(٤) الإيضاح ٥٠، والمقتصد ١/ ٢٩٣. وعرض المؤلف للمثال « سواء علي أقمت أم قعدت » في : البسيط ١/ ٥٣٦، ٥٣٧، والملخص ١/ ١٥٩. وانظره أيضًا في : المقتصد ١/ ٢٩٤، ونتائج الفكر ٤٢٨ – ٤٣٥، والارتشاف ٢/ ٤٤.

مجرى أبي بكر لا إله إلا اللّه، ودَأْبُ زيد سبحان اللّه، وعادة عمرو الحمد للّه. وإنما لم تحتج إلى ضمير؛ لأنها هي المبتدأ، فصار ذلك بمنزلة الإخبار عنه بالمفرد، نحو قولك: أخوك زيد، وصاحبك عمرو، ولم يَتَنَزَّل منزلة المشتق؛ لأنَّ المشتق لم يتحمل الضمير إلا بالشبه بالفعل، على حسب ما تقدم[1]، وليس ذلك في الجملة إذا كانت هي المبتدأ في المعنى.

ومن ذلك ضمير الأمر والشأن، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]، التقدير - واللّه [أعلم][3] -: الخبر المُعَوَّل عليه: الذي لا يُعارِض اللّهُ أحد. وكذلك قوله - سبحانه -: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[4]. وسيأتي الكلام في ضمير الأمر والشأن مستوفًى في «باب كان»[5]، إن شاء اللّه.

الثاني: أن تكون الجملة واقعةً موقعَ ما هو المبتدأ في الأصل[6]، فلا تحتاج هذه إلى ضمير؛ لأن المبتدأ لا يحتاج أنْ يَتَحَمَّلَ ضَميرًا يعود إلى الخبر، وهذه واقعةٌ موقعه، فلا يُحتاج أن تتحمل ضميرًا يعود إليه، وذلك نحو: سواءٌ علي

---

(١) انظر: ٢٦٨.

(٢) الإخلاص ١.

(٣) زيادة مني.

(٤) الكهف ٣٨. وضمير الشأن: هو. و«اللّه» مبتدأ. و«ربي» خبره. و «اللّه ربي» جملةٌ خبر «هو»، وليس فيها ضمير يعود على المبتدأ، لأنها هي المبتدأ.

(٥) انظر: ص ٧٧٨ وما بعدها.

(٦) ويكون ذلك على القلب، فيصير المخبرُ عنه خبرًا، والخبرُ مخبرًا عنه، لأن المبتدأ لا يكون جملة، كما لا يكون نكرة (البسيط ٥٣٥/١ وما بعدها). ومذهب أبي علي في إعراب هذا المثال: سواء: مبتدأ، وجاز الابتداء به وهو نكرة لتخصيصه بالمجرور «عليّ»، والجملة بعده خبر. ولا يجوز عنده أن يكون «سواء» خبرًا مقدمًا، لأنه ليس في الكلام مبتدأ، والجملة التالية لا تصلح أن تكون مبتدأ، لأن من شروط المبتدأ أن يكون مفردًا، انظر: الحجة ١/ ٢٠٠، ٢٠١.

أَقُمْتَ أم قَعدتَ[1]. فإنَّ «أقمت أم قعدت» [١٣٨] واقعٌ مَوْقِع «قيامك وقعودك»، وأنت تعلم بالضرورة أن الإخبار في المعنى عن قيامك وقعودك بالاستواء، إلا أنَّ العرب قد تتَّسِعُ وتجعل ما هو خبرٌ في المعنى مبتدأً؛ إذا كان فيه بعضُ تخصيص، وتجعل المبتدأَ خبرًا، حكى سيبويه: إن مثلَك زيدٌ، وإن خيرًا منك عمرٌو[2]، وأنت تعلم بالضرورة أن المخبَر عنه في المعنى «زيد» و«عمرو»، ولكن العرب اتَّسَعَتْ فأَخبَرَتْ بـ«زيد» و«عمرو» عن «مثلك» و«خير منك». ولذلك رفعتْهما؛ لأن «إنَّ» إنما ترفع الخبر. وكذلك «سواء علي أقمتَ أم قعدتَ»، كان الأصل: «سواء علي قيامك وقعودك». وأنت لو نطقتَ بهذا لاحتمل وجهين:

أحدهما ضعيفٌ، والآخر قويٌّ.

فالقويُّ: أن تجعل «سواء» خبرًا مقدَّمًا و«القيام والقعود» مبتدآن؛ لأنهما المخبَرُ عنهما في المعنى، و«سواء» نكرةٌ، و «القيامُ والقعود» معرفتان.

والضعيف: أن تجعل «سواء» مبتدأ على جهة الاتِّساع، «وقيامك وقعودك» خبرًا عن «سواء»؛ لأن «سواء» قد تَخَصَّص بالمجرور، كما تَخَصَّص «مثلك» و«خير منك». ثم جعلت العربُ «أقمت أم قعدت»

---

(١) للسهيلي كلام نفيس في هذا المثال، فقد عقد له أربعة فصول في نتائج الفكر (٤٢٨ - ٤٣٥)، خالف فيها النحويين، وخلاصة رأيه أنَّ «سواء» مبتدأ في اللفظ، و«عليّ» أو «عليهم» مجرور في اللفظ، وهو فاعل في المعنى، إذ «سواء علي» في معنى «لا أبالي»، وفي «أبالي» فاعل يقابله المجرور في «عَلَيّ»، و«أبالي» من أفعال القلوب التي تُلْغَى إذا وقعت بعدها جُمَلٌ مستفهم عنها أو مؤكَّدة باللام.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٢.

مكان « قيامك وقعودك » .

واختلف النحويون :

فذهب الزمخشري في « التفسير » إلى أنَّها جُعِلت الجملة مكان « قيامك وقعودك » على الوجه القويّ ، وأنَّ « أقمت أم قعدت » وُضع موضع المبتدأ ، و « سواء » خَبَرٌ عنه[1] . وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه لا نظير له ؛ لأنَّا لم نجد الجملة وُضعت قَطّ موضع المبتدأ ، فهذه دعوى لا نظيرَ لها ، فينبغي ألَّا يُقال بها ما وُجد عنها مندوحةٌ .

وكان الأستاذ أبو علي يقول : إنما جُعل « أقمت أم قعدت » مكان « قيامك وقعودك » على أن « سواء » مبتدأ ، و « قيامك وقعودك » خَبَرٌ على جهة الاتِّساع ، والإخبارُ بالمعرفة عن النكرة ؛ لما فيها من التخصيص ، وجاء ذلك على طريقة « إن خيرًا منك زيد ، وإن مثلَك عمرو » . وهذا - والله أعلم - هو الصَّحيح ؛ لأنَّ له نظيرًا في الكلام والشعر[2] . وماذهب إليه الزمخشري لا نظير له . وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ[3] أبو علي هو ظاهرُ كلام أبي علي[4] .

---

(١) الكشاف ١/ ١٥١.

(٢) من الشعر بيت القطامي :

قفـي قبـل التفـرق يـا ضُبـاعـا ولا يـك موقف منك الـوداعـا

ف « موقف » نكرة ، ابتدئ بها لتخصيصها بـ « منك » . انظر : المقتضب ٤/ ٩٤، والإيضاح ٩٩، وابن يعيش ٧/ ٩١.

(٣) انظر : ٢/٣٠٠ (الحمزاوية) .

(٤) خلاصة آراء النحويين في المثال على النحو التالي :

- « سواء » مبتدأ ، وجاز الابتداء به وإن كان نكرة لتخصيصه بـ « عَلَيَّ » ، والجملة بعده في موضع الخبر ، وليس فيها ضمير يعود على المبتدأ ، لأنها هي المبتدأ في المعنى . وهو قول الشلوبين ، وأبي =

فإن قلتَ : فَقَدْ قالَ أَبُو عَلِيّ بَعْدُ : « **فيكونُ « سواء » عَلَى هـذا التَّقْدِيرِ خَبَرًا لِمُبْتَدأ** »[1] .

قلتُ : إنما أراد - والله أعلم - ما ذكرتُه من أن « سواء » في الحقيقة خبر ، و « قيامك وقعودك » مبتدأ ؛ لأنهما هما المقصودان بالإخبار عنهما بـ « سواء » ، وجُعل « سواء » مبتدأ ، و « قيامك وقعودك » خبرًا بحكم المسامحة والاتِّساع .

فإن قلتَ : فكيف جاءت « أم » هاهنا ، والجملةُ موضوعةٌ موضع اسمين ، أحدهما معطوف على الآخر بالواو ؟

قلتُ : إنَّما جاءت « أم » هاهنا وهمزة الاستفهام ؛ لأن المُخْبِرَ هنا حالُه حالُ السائل بالهمزة و « أم » من العلم بوقوع أحدهما ، والجهلِ بتعيين الواقع من ذينك ، أو لِتنَزُّل مخاطَبك عندك مَنْزِلَة ذلك . وهذا نُبَيِّنُ ، إن شاء الله ، في « باب العطف »[2] و « باب النداء »[3] بما يكونُ فيه الشفاء ، إن شاء الله .

= علي في « الإيضاح » و « الحجة » . ومنعه الجرجاني في المقتصد ١/ ٢٩٤.

- سواء مبتدأ ، والجملة بعده سدت مسد الفاعل ، كأنه قيل : يستوي علي قيامك وقعودك .

- سواء خبر مقدم ، والجملة بعده في موضع المبتدأ . وإلى هذا ذهب الزمخشري ، ونُقل عن أبي علي . (الارتشاف ٢/ ٢٤) .

- « سواء » مبتدأ ، و « علي » في موضع الفاعل ، والجملة التالية في موضع المفعول .

انظر : فضل بيان وتفصيل في المصادر المذكورة ، وفي : نتائج الفكر ٤٢٨ - ٤٣٥ ، وشرح العكبري ٢/ ٣١٠ ، وابن يعيش ١/ ٩٣ ، والملخص ١٥٩ ، والبسيط ١/ ٥٣٦.

(١) الإيضاح (٥٠) : خبر مبتدأ ، والمقتصد (١/ ٢٩٤) : فسواء على هذا ... بإسقاط « يكون » .

(٢) انظر : ٢/ ٢٩٩ ، ٣٠٠ (الحمزاوية) ، وقال ثمة : « فلَحاقُ الهمزة و « أم » هنا ليس بالنظر إلى « سواء » ، إنما هو بالنظر لكون المتكلم عالمًا بأحد الفعلين جاهلًا بالواقع منهما » .

(٣) انظر : ٢/١٢٧ وما بعدها (الحمزاوية) .

وقد جاء هذا في كتاب الله، قال الله – سبحانه –: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ [١٣٩] أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[١]، وقال – تعالى –: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾[٢]. وكذلك قوله – تعالى –: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾[٣]. وهذه الجملة[٤] – وإن كانت اسمية – قد وُضعت موضع الجملة الفعلية، وكان الأصل: أم صَمَتُّم. وهذا كلُّه نُبيِّنُ في «باب العطف»[٥]، إن شاء الله.

ومما يجري مَجْراه أيضًا: «علمت: أزيد في الدار أم عمرو». وكذلك: «ما أبالي كيف جلست» و«ما أبالي أين جلست» و«علمت من في الدار» وما أشبه ذلك. وفي «باب العطف» يُسْتَوْفى بيان هذا كله[٦]، إن شاء الله.

الثالث: أنْ تكون الجملةُ واقعةً موقع ما هو خبرٌ في الأصل[٧]، وهذه هي التي تحتاج إلى ضمير، أو ما يقوم مقام الضمير، وهو: اسم الإشارة، واسم الجنس، والتكرار باللفظ. وهو الذي تقدم ذكره، نحو: زيد ضربته، وعمرو أكرمته، ومحمد إن تكرمه أكرمه. وقد مضى الكلام فيه بما يغني عن الإعادة[٨]، إن شاء الله.

---

(١) البقرة ٦.

(٢) المنافقون ٦.

(٣) الأعراف ١٩٣. وسلف أن استشهد بالآية (ص ٤٠).

(٤) يريد: ﴿أنتم صامتون﴾.

(٥) انظر: ٢/ ٢٩٩، ٣٠٠ (الحمزاوية).

(٦) الموضع السابق.

(٧) يقصد المفرد.

(٨) انظر: ص ٤٠٩ وما بعدها.

فصــل

قال: «**ولمّا كانَ خَبَرُ المُبْتَدأ إذا كانَ مُفْرَدًا هُوَ المُبْتَدأَ في المَعْنَى، أو مُنَزَّلًا مَنْزِلَتَه، لم يَجُزْ: عِلْمِي بِزَيْدٍ كانَ ذَا مالٍ**»[١].

اعلم أنَّك لو أسقطت «كان» فقلتَ: علمي بزيد ذا مال، لجازت المسألةُ، وكان «ذا مال» حالًا من الضمير الذي في «كان» المحذوفة، وسَدَّت الحالُ مَسَدَّ الخبر، كما تقول: علمي بزيد غنيًّا، أي إذ كان غنيًّا، وكما تقول: ضرْبي زيدًا قائمًا، أي إذا كان قائمًا، وأَكْثَرُ شُرْبي السَّوِيقَ ملتوتًا[٢]. وقد مضى الكلام في هذا الفصل في الباب الذي قبل هذا مستوعَبًا[٣].

ولو أظْهَرْتَ «إذ كان» فقلت: علمي بزيد إذ كان ذا مال، كما تقول: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، لجاز أن تقول: علمي بزيد كان إذ كان ذا مال، أي كان علمي ثابتًا إذ كان زيد ذا مال. ولو أدخلت «كان» على «علمي» فقلت: كان علمي بزيد ذا مال، أي كان علمي بزيد إذ كان ذا مال، أي إذ كان زيد ذا مال، لكان جائزًا.

---

(١) الإيضاح ٥٠، والمقتصد ١/ ٢٩٦. وإنما لم يجز لأنه ليس في جملة الخبر: «كان ذا مال» ضمير يعود على «علمي» لأن العلم لا يكون ذا مال، فالضمير في «كان» يعود على «زيد»، و«زيد» مفعول «علمي»، و«كان ذا مال» حال من «زيد»، ولا خبر. انظر: المقتصد ١/ ٢٩٩، وشرح العكبري ٢/ ٣١١.

(٢) من الأمثلة النحوية المشهورة، (انظر: الأصول ٢/ ٣٦٠، والحلبيات ٨٢، والمقتصد ١/ ٢٤٠ – ٢٤٢، وإصلاح الخلل ١٤٠، ١٤٢، وشرح العكبري ٢/ ٢٤٩، وابن يعيش ١/ ٩٧، والإرشاد ١١٩، والارتشاف ٢/ ٣٥). و«السويق»: ما يُتَّخَذ من الحنطة والشعير. والملتوت: المبتلُّ بالماء ونحوه.

(٣) انظر: ص ٣٥٧ وما بعدها.

فجاء بعض من اعترَضَ هذا الموضعَ فقال: كما يجوزُ: علمي بزيد ذا مال، على ما تَقَرَّر، ولا خلافَ في جواز هذا، فلِمَ لا يجوز: علمي بزيد كان ذا مال؟ وتكون «كان» ملغاةً؛ لأنها تُلْغَى بين المبتدأ والخبر، فتقولُ: زيد «كان» قائم، فتكونُ «كان» ملغاة، و«قائم» مُسْنَدٌ إلى «زيد»، قال[1]:

ولقد عَلِمْتُ على التَّجَلُّدِ والأسى   أَنَّ الـرَّزِيَّـةَ كـان يَـوْمُ ذُؤَابِ[2]

وإذا جاز «علمي بزيد كان إذ كان ذامال» على وجهين:

أحدهما: أن تكون «كان» ناقصة، وفيها ضميرٌ عائد على «علمي»، وهو اسمها، و«إذ[3] كان» ظرف زمان وهو خبر «كان»، و«كان» واسمها وخبرها في موضع خبر «علمي».

الثاني: أن يكون «إذ كان» خبرًا عن «علمي»، وتكون «كان» زائدة = فلم لا يجوز: «عِلْمِي بزيد كان ذا مال»، على هذين الوجهين؟ وإذا جاز: كان علمي بزيد إذ كان ذا مال، وتكون «كان» ناقصة، واسمها «علمي»،

(١) رُبَيِّعَة بن عبيد، من بني نَصْر بن قُعَيْن، وهم من بني أسد. يُكْنَى أبا ذؤاب، شاعر جاهلي، اختار له أبو تمام في حماسته. وقتل ابنُه ذؤاب عبيدةَ بن الحارث اليربوعي أحدَ فرسان العرب المذكورين، يومَ خَوْف. ثم أسره بنو يربوع دون أن يعرفوه، فظنَّ الشاعر أنه قُتل فرثاه، فعلم بنو يربوع أنه «ذؤاب» فقتلوه. انظر: الحيوان ٣/ ٤٢٦، والمؤتلف ١٨٣، والأمالي ٢/ ٨١، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٣٢٢.

(٢) من الكامل، من قصيدة يرثي بها الشاعر ابنه. الأسى: الحزن. وقال الأعلم: «أي عَلِمْتُ على ما بي من تَجَلُّدٍ أو حزن أنَّ الرزيَّة المتناهية التي يقع عليها اسم رزية يومُ قُتِل ذُؤاب». والبيت في: شرح الحماسة للأعلم ١/ ٤٠٦. وسقط من شرحي المرزوقي والتبريزي. واستشهد به المؤلف في: البسيط ٢/ ٧٠٠، ٧٤١، والملخص ١/ ٢٤٨.

(٣) المخطوطة: «إذا».

وخبرها الظرف = فلم لا يجوز: كان علمي بزيد ذا مال [١٤٠]، على تقدير «كان ذا مال»، ويكون قد حُذِف؛ للعلم به؟ وإن أجاز: كان علمي بزيد ذا مال، على تقدير «إذ كان ذا مال»، فيلزمه - ولا بدَّ - جواز «علمي بزيد كان ذا مال» على تقدير «إذا كان ذا مال»؛ لأن «كان» فيها ضميرُ «علمي».

قلتُ: إنَّ هذا الاعتراضَ في هذا الموضع لَقَوِيٌّ، إلا أنَّ عندي بَيِّنَ هذا، وما ذَكَرَ هذا المعترضُ فرقًا، وذلك أنهم حين قالوا: علمي بزيد ذا مال، فلا شك أنَّ الأصل: علمي بزيد إذ كان ذا مال، وحذفوا «إذ كان»؛ للعِلْمِ به طلبًا للاختصار؛ إذ الحال دالَّة على ما يدل عليه اللفظ لو ذُكر، فإذا كانوا قد قصدوا الاختصار والاكتفاء عن «كان» بما دَلَّت عليه الحالُ، فكيف يزيدون «كان»؟ هذا نقضُ الغرض. وإذا قلتَ: كان علمي بزيد إذ كان ذا مال؛ فلم يحذفوا شيئًا، ولا قصدوا إلى الاختصار والاكتفاء بدلالة الحال، بل أرادوا التوكيد والتثبيت = فلم لا يأتون بـ«كان» توكيدًا آخر؟

وأما قولهم «كان علمي بزيد ذا مال»، فَبَيْنَه وبين «علمي بزيد ذا مال» فرقٌ؛ لأنَّ «كان» هنا قُدِّمَتْ أَوَّلَ الجملة فَحُذِف من آخرها مادَلَّتْ هي عليه؛ لأن الأصل: كان علمي بزيد إذ كان زيد ذا مال، فحذف «إذ كان»؛ لأن «كان» الأُولى تدلُّ على ذلك. وإذا قلتَ: علمي بزيد كان ذا مال؛ فقد جئتَ بـ«كان» في الموضع الذي حذفت فيه «كان»، طلبًا للاختصار واكتفاءً بدلالة الحال. واللَّه أعلم.

فإن قلتَ: فلم لا يجوز: علمي بزيد كان ذا مال، على تقدير: إذ كان ذا

مال ، فحُذفت « إذ » خاصة ؟

قلتُ : هذا لم يأتِ من لسان العرب ؛ ألا ترى أنَّك لا تقول : جئتك قام عمرو ، على تقدير : جئتك إذ قام عمرو . وتقول : كان ذلك إذ طلعت الشمس ، ولا تقول : كان ذلك طلعت الشمس ، فلابد من إثبات « إذ » ، و « كان » ، أو حَذْفِهما معًا . واللَّه أعلم .

فإن قلتَ : فيجوز أن يكون « ذا مال » بمعنى : بسببه مال ، كما تقول : معرفتي بك كانت سبب الغنى .

قلت : كان الأستاذُ أبو علي يُجيز هذا على جهة المسامحة والاتِّساع على بُعْد . وإنه لَبعيد . وإنما تكلم أبو علي على منعها على ظاهر اللفظ ، وظاهره : الملكُ ، والعلمُ لا يَمْلِكُ المالَ . واللَّه أعلم .

ثم قال : **وبـ « زيد » في مَوْضِعِ نَصْبٍ بالمَصْدَرِ**[1] » .

هذا بيِّن ؛ لأن « علمي » مصدر قد أُضيف إلى الفاعل ، وهو ياء المتكلم ، ثم تعدَّى بعد ذلك بحرف الجر ، فينبغي أن يكون المجرور في موضع نصب ، كما تقول : مررت بزيد ، فيكون « بزيد » في موضع نصب ، وإنما منع من ظهور نصبه أن الحرفَ المُضيف لا يجوز تعليقُه ، فجعلوه عاملًا في اللفظ ، وتعلَّق الفعل ، وعَمِلَ في الموضع . والتعليقُ في الأفعال موجودٌ ، فلو سقط حرفُ الجرِّ لَظَهر عَمَلُ الفعل . وسيأتي الكلامُ في هذا مستوفًى في « باب تعليق الفعل[2] » ، إن شاء اللَّه .

---

(١) الإيضاح ٥٠، والمقتصد ١/٢٩٦.

(٢) ليس في «الإيضاح» باب اسمه «باب تعليق الفعل».

ثم قال : **« وَلَوْ قُلْتَ : عِلْمِي بِزَيْدٍ كانَ [١٤١] يَوْمَ الجُمُعَةِ ، كانَ مُسْتَقِيمًا »**[1] .

هذا بيِّن ؛ لأنَّ « يوم الجمعة » ظرفُ زمان ، وظروف الزمان تكون أخبارًا عن المصادر ، كما تقدَّم ، فكأنك قلت : علمي بك يوم الجمعة ، أو كان علمي بك يوم الجمعة ، قال زهير :

عَهْدِي بِهِـمْ يَوْمَ بابِ القَرْيَتَيْنِ وَقَدْ ... زَالَ الهَمَالِيـجُ بالفُرْسـانِ واللُّجُمُ[2]

فيجوز أن يكون خبرُ « عهدي بهم » الظرفَ ، وهو « يوم باب القريتين » ، وتكون الجملة[3] حالًا ، كما تقول : ضربي زيدًا يومَ الجمعة وعمرو غائب ، أي : ضربت زيدًا يوم الجمعة وعمرو غائب ، فكأنه قال : عهدي بهم يوم باب القريتين في هذه الحال .

ويجوز أن تكون الحال قد سَدَّت مَسَدَّ الخبر ، وتكونُ بمنزلة قولك : عهدي بزيد وقد فعل كذا ، أي عهدي به فاعلًا كذا ، أي عهدي به إذا كان فاعلًا كذا ، ويكونُ من باب : « ضربي زيدًا قائمًا » . واللَّه أعلم .

فصــل

قال : **« واعْلَمْ أَنَّ خَبَرَ المُبْتَدأ قَدْ يُحْذَفُ »**[4] .

---

(١) الإيضاح ٥١، والمقتصد ١/٢٩٧.

(٢) من البسيط ، من قصيدة له يمدح فيها هرم بن سنان . وباب القريتين : موضع في طريق مكة ، والهماليج : الإبل ، واللجم : كناية عن الخيل المُلْجَمة ، يقول : عهدتهم بهذا الموضع ، وقد زالت بهم الخيل والإبل إلى الجهة التي نووا أن يرحلوا إليها . والبيت في : ديوانه (صنعة ثعلب) : ١٥٠ .

(٣) يعني : جملة : وقد زال الهماليج ...

(٤) الإيضاح ٥١. وفي المقتصد ١/٢٩٨: «واعلم أن المبتدأ». وواضح أن كلمة «خبر» سقطت =

اعلم أنَّ خبر المبتدأ على ثلاثة أقسام :

أحدها : لا يجوز حذفُه ، وهو إذا لم يكن معك ما يدلُّ عليه ، نحو : زيد جالس وعمرو صاحبك ، وما أشبه ذلك .

الثاني : أن تكون مُخَيَّرًا في إثباته وحذفه ، وذلك إذا دَلَّ الدليلُ عليه ، نحو : زيد قائم وعمرو ، وزيد ضربت أباه وعمرو ، التقدير : زيد قائم وعمرو قائم ، وزيد ضربت أباه وعمرو ضربت أباه .

الثالث : ما يلزم حذفه[1] . وهذا يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه : فمن ذلك خَبَرُ المبتدأ بعد « لولا » ، نحو : لولا زيد لأكرمتك ، فـ« زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره : لولا زيد حاضر أو موجود لأكرمتك[2] .

ولا خلاف في أنَّ هذا الخبر[3] لا يظهر ، وإنما الخلافُ : هل يكون الخبرُ غيرَ هذا ، نحو : لولا زيد قائم لأكرمتك ؟

فمن أجاز أن يكون خبر هذا المبتدأ غير « حاضر » و« ثابت » ، لم يجد بُدًّا

= وفي شرح العكبري (٢/ ٣١٣) : « وقد يجوز حذف خبر المبتدأ » .

(١) كما يلزم حذفُ عامل الظرف الواقعِ خبرًا ، وقال العكبري : وعلة حذفه أن الجوابَ يدلُّ عليه ؛ لأن الجواب يدل على تعلُّقه بأمر حادث من مصدر أو فعل ، ولا يتعلق الجواب بجثة « زيد » .. والتقدير : لولا وجود زيد أو قوته أو قدرته .. فلو أظهر لكان بمنزلة التكرير في اللفظ . ولا يجوز أن يكون الجواب خبرًا ؛ لأن الخبر إما مفرد فيكون هو المبتدأ في المعنى ، وليس كذلك الجواب . وإما جملة فيلزم أن يكون فيها ضمير المبتدأ ، وليس في الجواب ضمير « زيد » . (شرح الإيضاح ٢/ ٣١٣، ٣١٤) ، وانظر أيضًا : شرح التسهيل ١/ ٢٧٦.

(٢) خالف في ذلك ابن الطراوة ، وجعل الخبر هو الجواب . نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٣١. وانظر : الجنى ٦٠١، والمغني ١/ ٣٦٠ و ٢/ ٦٥٣.

(٣) المراد : الخبر الذي هو كَوْنٌ مطلق . وليس المُقَيَّد ، بدليل ما يأتي بعد .

من إظهار هذا الخبر ؛ لأنه لا دليلَ عليه[1] .

ومن لم يُجِزْ أنْ يكون خبر هذا المبتدأ غَيْرَ « حاضر » وما أشبهه ، قال : إن الخبر لا يظهر أبدًا[2] . وهذا هو الصحيح . واللَّه أعلم .

وإنَّما تقولُ العرب هنا : لولا قيامُ زيد لأكرمتك ، وكذلك : لولا جلوس عمرو لأتيتك[3] . ولا يُقال : لولا زيدٌ جالسٌ لأكرمتك . وقد تَقَدَّم الكلام مع الكوفيين في هذا المرفوع ، فإنهم ذهبوا إلى أنه فاعل بفعل مُحذف ، وأقيم الحرف مُقامه ، ونَظَّروه بقولهم : أما أنت منطلقًا انطلقت معك[4] ؛ لأن التقدير : أن كنت منطلقًا ، فحُذفت « كان » وجُعل مكانها « ما » ، وكان الأصل هنا : لو زال زيد لأكرمتك ، فحذف « زال » وأقيم مُقامه « لا »[5] .

والفرق بين المسألتين أنَّ « كان » هنا ضعيفةٌ ؛ لأنها ناقصةٌ ، ولا تعمل في ظرف ولا مجرور ، ولا في حال ؛ لأنها مُعَرّاة عن المصدر ، على حسب ما يتبيَّن في « باب كان »[6] فصارت بذلك شبيهةً بالحرف ، فلم يَبْعُد أن يُجْعَلَ

---

(١) هذا مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين ، وفَصَّلوا : إن كان الخبر كونًا مطلقًا وجب حذفه ، أو مُقَيَّدًا أو دَلَّ على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه . فإنْ لم يدل عليه دليل وجب إثباته . واختار ابن مالك هذا المذهب . انظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٠، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٦، والارتشاف ٢/ ٣١.

(٢) هذا مذهب الجمهور ، وإليه ذهب الجرجاني في المقتصد ١/ ٢٩٩. وانظر : الارتشاف ٢/ ٣١.

(٣) إلى هذا ذهب أكثر النحويين . البسيط ١/ ٥٩٤.

(٤) انظر : ص ٣٠٠. والقول مما حكاه سيبويه عن العرب . انظر : الكتاب ١/ ٢٩٣ و ٣/ ١٤٩، ٣٣٢، والجنى ٣٣٣.

(٥) رَجّح الأنباري مذهبهم (الإنصاف ١/ ٧٠ - ٧٨ - المسألة ١٠) . وخَصَّ السهيلي « لولا » في نتائج الفكر (٣٤٨، ٣٤٩) بفصل ، أيَّد فيه أيضًا مذهب الكوفيين ، ووصفه بأنه « الحق ؛ لأن ما يهذون به - يقصد البصريين - من أنه مبتدأ وخبره محذوف ، لا يظهر ، وخامل لا يذكر » .

(٦) انظر : ص ٧٦٨.

الحرفُ مكانها .

وأما جعل الحرف مكان الفعل القويّ الدالّ على الحدث والزمان المشتق من الحدث للإخبار[1] ، فلم يأت له نظيرٌ . واللَّه أعلم .

وقد تَقَدَّم أن المضمر بعد « لولا » يكون مرفوعًا ومجرورًا[2] :

فإذا كان مرفوعًا فالكلامُ [١٤٢] فيه كالكلام في الظاهر[3] .

وإذا كان مجرورًا – وهو قليل – فقال أبو الحسن : وضع الضمير المجرور موضعَ المرفوع[4] ، كما أُكِّد المجرورُ بالمرفوع ، فقالوا : مررت بك أنت .

ثم قال : « **ولَيْسَ قَوْلُكَ : (لكان خُرُوجُنا اليَوْمَ) مِنَ المُبْتَدَأ في شَيْءٍ ، إنّما هو حَدِيثٌ مُعَلَّقٌ بـ « لولا » ، ولو كانَ خَبَرَ المُبْتَدأ [الذي بعد « لولا »][5] لَوَجَبَ أنْ يَكُونَ إياه في المعنى ، أو يكونَ لَهُ فيه ذِكْرٌ مُظْهَرٌ أو مُقَدَّرٌ ، ففي تعرِّيه من ذلك كلّه دلالةٌ على أنّه لَيْسَ بِخَبَرٍ لَهُ** »[6] .

---

(١) قَيَّد بـ « الإخبار » ليُخرج أسلوب النداء ، فـ « يا » قامت مقام الفعل « أنادي » إلا أن الفعل لم يبق على أصله من قصد الإخبار ، وإنما أريد الإنشاء . انظر : البسيط ١/ ٥٩٢، ٥٩٣.

(٢) يكون مرفوعًا إذا كان ضميرًا منفصلًا ، نحو : ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾ ومجرورًا إذا كان متصلًا ، نحو : لولاي ولولاك . وجعله الكوفيون في هذه الحالة أيضًا في موضع رفع . أما البصريون فـ « لولا » هنا عندهم حرف جر ، والضمير اسم مجرور . ومنع المبرد أن يقال : لولاي ولولاك ، وأوجب : لولا أنا ولولا أنت . انظر : ص ٣٠٦، ٣٠٧ ، والإنصاف ٢/٦٨٧ – ٦٩٥ (المسألة ٩٧) .

(٣) يستشهد له بقوله – تعالى – : ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾ ، ويكون مرفوعًا على الابتداء في قول البصريين ، وعلى الفاعليّة في قول الكوفيين .

(٤) مؤيِّدًا بذلك مذهب الكوفيين . انظر : الإنصاف ٢/ ٦٨٧.

(٥) زيادة من الإيضاح .

(٦) الإيضاح ٥١. وفي المقتصد (١/ ٢٩٨، ٢٩٩) : « دليل » مكان « دلالة » .

هذا نَصٌّ منه على أنَّ الخَبَرَ يكون جملةً ، ويكون على وجهين :

أحدهما : أن يكونَ هو الأول . والثاني ألا يكون الأول فيلزم الضميرُ . وقد تَقدَّم الكلام في هذا في مسألة : « سواء علي أقمت أم قعدت »[1] بما يغني عن الإعادة ، إن شاء اللَّه .

ثم قال : « **إنّما هُوَ حَدِيثٌ مُعَلّقٌ بـ (لولا)** »[2] .

معناه أنه جوابٌ لها ، ويلزمُ أنْ يكونَ فعلًا وفاعلًا ، ويكون باللام ، ويجوز حذفها ، فتقول : لولا زيد أكرمتك . ويجوز حذف الجواب كله ، ويَقْوَى إذا طال الكلام ، قال اللَّه – سبحانه – : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[3] ، الجواب هنا محذوفٌ ، والتقدير – واللَّه أعلم –: لأظهر الفاجر منكم ؛ لأنه جاء بعد آية التلاعن . وكذلك قوله – تعالى – بعد هذا : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[4] .

ومما التُزِمَ فيه حذفُ الخبر قولُ العرب : لَعَمْرُكَ[5] لأَفْعَلَنَّ ، التقديرُ : لعمرك قسمي . وكذلك : ايمن اللَّه ، ويمينُ اللَّه ، وأمانةُ اللَّه ، في من رفعهما ، الخبرُ في

---

(١) انظر : ص ٤٤٧.

(٢) الإيضاح (٥١) ، والمقتصد (١/ ٢٩٨) : متعلق .

(٣) النور ١٠.

(٤) النور ٢٠.

(٥) عَبّر ابن مالك عن هذا المثال وما بعده بالقسم الصريح ، وفَرّق بينه وبين نحو « عهد اللَّه » ، فهذا الأخير يظهر خبرُه ، إذ تقول العرب : علي عهد اللَّه لأفعلن . ولم يُسمع في « عمرك » في القسم إلا الرفع بالابتداء ، وكذلك الأمر في « ايمن اللَّه » بينما سمع في « يمين اللَّه ، وأمانة اللَّه » الرفع على الابتداء ، والنصب بفعل لا يظهر ، تقديره : ألزم نفسي . انظر : شرح التسهيل ١/ ٢٧٧، والبسيط ٢/ ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٤٠.

هذه المواضع مُلْتَزَمٌ حذفُه، لا يجوزُ إظهاره. ولا أعلم في هذا خلافًا.

قال: «**وكما حُذِفَ خَبَرُ المُبتَدَأ في هذا النَّحْوِ كذلِكَ حُذِفَ المُبْتَدَأُ**»[1].

اعلم أن العُمَدَ كلَّها يجوز حذفها إذا دَلَّ عليها الدليل، إلا ما كان الفعل طالبًا له ببنيته، وذلك الفاعلُ والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وما جرى مجرى اسم الفاعل من اسم «كان» وأخواتها، ولم يُحْذَفْ ما يطلبه الفعل ببنيته؛ لِما في ذلك من نَقْضِ الغرض. وسيأتي بيان هذا في «باب الفاعل»[2]، إن شاء الله.

ثم إن المبتدأ يجيء على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما لا يجوز حذفُه، وذلك إذا لم يكن عليه دليلٌ، نحو: زيد قائم، ومحمد صاحبك.

الثاني: ما يجوزُ حذفه، وأنت مُخَيَّرٌ في إظهاره، وذلك إذا دَلَّ عليه دليلٌ من اللفظ أو الحال: فمثالُ دليل اللفظ أن يقول قائل: من الفاعل لهذا؟ فتقول: زيد أو عمرو، أي الفاعل زيد أو عمرو، ويَتَقَدَّم ذكرُه في الكلام حتى يُعْلَمَ أنَّ عنه إخبارَك، فتضمرَ المبتدأ لذلك، وتأتي بالذي هو خَبَرٌ عنه.

ومثالُ الحال أن ترى قومًا يلتمسون الهلال، فيقول قائل منهم: الهلالُ واللهِ، أي هذا الهلال. وكذلك لو سمعتَهم يُكَبِّرون، لقلتَ: الهلالُ، أي هو

(١) تمام العبارة: «في نحو قوله – عز وجل –: ﴿لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل﴾ أي تقلبهم متاع قليل ...» وسقطت من الإيضاح (٥١) كلمة «المبتدأ» من قوله: «كذلك حذف المبتدأ». وانظر: المقتصد ١/٢٩٩.

(٢) انظر ص ٥٩٠.

الهلال. وكذلك لو سمعتَ صوتًا أو نحنحة، لقلتَ: زيدٌ، أي صاحبُ هذا زيدٌ. وكذلك لو رأيت شخصًا مقبلًا عليك، لقلتَ: زيدٌ واللهِ، أي هذا زيد، والمبتدأ في هذه المواضع يكثر حذفه. وإن جاز إظهاره فقليل.

[١٤٣] **الثالث**: ما يُلْتَزَمُ حذفُه، وذلك في مواضعَ، يُحْفَظُ منها:

القطع في صفات المدح والذم والترحُّم، فتقول: مررت بزيد العاقل. فأنت مُخَيَّرٌ بين الإتباع والقطع. وإذا قطعتَ نصبت بإضمار فعل، ورفعت بإضمار المبتدأ. ولا يجوز إظهارُ الفعل، ولا إظهارُ المبتدأ؛ لا يجوز أن تقول: أعني العاقلَ، ولا هو العاقلُ. وكذلك لو قلت: مررت بعمرو الفاسق. لجاز لك الإتباعُ، وأنْ تَقْطَع فتنصبَ بإضمار فعل، ولا يظهر الفعلُ، وترفعَ بإضمار المبتدأ، ولا يجوز أن يَظْهَر المبتدأ. وكذلك: مررت بزيد المسكين، على حسب ما ذكرتُ، لا يَظْهَرُ الفعل، ولا المبتدأ.

فإنْ كانت الصفةُ للبيان، نحو: مررت بزيد الخياط، جاز النصب، وأنت مُخَيَّرٌ في إظهار الفعل. وكذلك الرفعُ، وأنت مُخَيَّرٌ في إظهار المبتدأ. فالفرق بين صفة المدح والذم والترحم، وصفة البيان أنك في صفة البيان إذا رفعت أو نصبت، جاز لك إظهارُ الناصب والرافع، وأنت في الصفات الأُخَرِ إذا رفعت أو نصبت، فلا يجوز لك إظهارُ الناصب، ولا إظهار الرافع.

ومما يلزم فيه إضمارُ المبتدأ قوله[1]:

(١) المنذر بن درهم الكلبي، ونَسَبَ إليه البيت، ومعه أبيات أخرى الأَسْودُ الغندجاني وياقوت والبغدادي. وخلط محقق شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي بينه وبين المنذر بن رومانس أو وبرة الكلبي، أخي النعمان بن المنذر لأمه. انظر: مصادر ح التالية.

* فَقالَتْ : حَنانٌ ما أَتَى بِكَ هاهُنا[1] *

التقديرُ – واللَّه أعلم – : أمري حنانٌ ، وهذا المبتدأ لا يظهر ؛ لأن[2] هذه الجملة في موضع جملة فعلية لا يظهر فيها الفعل[3] .

ومن ذلك ما حكاه سيبويه – رحمه اللَّه – : « لا سواء »[4] ، الأصل : لا هما سواء ، أي لا يستويان ، إلا أن هذا الأصل لا يظهر .

ومما لا يظهرُ فيه المبتدأُ قولُ الشاعر[5] :

---

(١) من الطويل . وعجزه :

* أذو نَسَبٍ أم أنتَ بالحَيِّ عارفُ *

والشاهد : فقالت : حنان ، فـ « حنان » خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا . والأصل في هذا النوع النصب ؛ لأنه مصدر جيء به بدلًا من اللفظ بفعله ، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدلٌ ومبدل منه في غير إتباع ، ثم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرافع الذي هو المبتدأ . والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٣٢٠، والمقتضب ٣/ ٢٢٥، وابن السيرافي ١/ ٢٣٥، وفرحة الأديب ٥٧، والكشاف ٤/ ٤، ومعجم البلدان ٣/٩٤ (روضة المثري)، وابن يعيش ١/ ١١٨، واللسان (حنن)، والارتشاف ٢/ ٢٩، والهمع ٣/ ١١١، والخزانة ١/ ٢٧٧.

(٢) المخطوطة : « إلا أن » . والكلام يستقيم بما أثبته .

(٣) سيبويه (١/ ٣٢٠) : « لم تُرِدْ « حِنَّ » ، ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان . وفي هذا المعنى كله معنى النصب » .

(٤) « لا سواء » من كلام العرب ، تُقال عند ادِّعاء مُدَّع لاثنين جرى ذكرهما أنّ أحدهما مثلُ الآخر . وقال الأعلم : « واستجازوا حذف المبتدأ ؛ لأنهم جعلوا « لا » كافية من المبتدأ لكثرة الكلام عند رد بعضهم على بعضٍ ادعاءَ التساوي في الشيئين » . والكلمة « لا سواء » قالها المختارُ بن أبي عبيد حين قتل عمرُ بن سعيد بن أبي وقاص وابنه حفصًا ، قال : « عمر بالحسين ، وحفص بعلي بن أبي الحسين ، ولا سواء » ، وقد جرت « لا سواء » مجرى الأمثال ، فلا يُقاس عليها ، ولا تتغير ؛ لأنّ الأمثال لاتُغَيَّر . وقدَّر سيبويه : هذان لا سواء ، وقدر غيره . لا هما سواء ، كما فعل ابن أبي الربيع . انظر : الكتاب ٢/ ٣٠٢، والنكت ١/ ٦١١، ٦١٢، والارتشاف ٢/ ٣٠.

(٥) ذو الرمة .

دِيارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُساعِدُنا ... ولا يَرَى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[1]

التقدير : هي ديار مية ، و « هي » لا تظهر .

وكذلك ما كان من هذا النوع ، ويَضْبطه أنه متى ذكر الشاعر رسومًا وأطلالًا أو غيرها مما تنبني عليه الديارُ ، ثم أخذ يُبيِّنها ويُوضِّحها ، فإنه يرفع بإضمار المبتدأ ، وينصب بإضمار فعل ، ولا يظهرُ واحدٌ منهما .

ثم أتى بقوله – سبحانه – : ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ مَتَـٰعٌ قَلِيلٌ ﴾[2] .

جعل ﴿ مَتَـٰعٌ ﴾ خبَر مبتدأ مضمرٍ ، تقديرُه : تقلبهم متاع قليل ﴿ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ معطوفٌ على هذه الجملة بـ ﴿ ثُمَّ ﴾ . وهو الظاهرُ فيها والبيِّن .

فإن قلتَ : فهل يجوز أن يكون ﴿ مَتَـٰعٌ ﴾ بدلًا من ﴿ تقلُّب ﴾ ، التقديرُ : لا يغرنك متاع قليل ؟.

قلتُ : يبعد عندي ذلك ؛ لأمرين :

أحدهما : تعذُّر عطف ﴿ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ ؛ لأنه ليس معك [ما يعطف عليه[3]] .

---

(١) من البسيط . يروى : ديار ، بالنصب ، على أنه مفعول لفعل محذوف ، تقديره : اذكر ، وهو فعل يُحذف كثيرًا في كلام العرب . وقال المبرد : « وأكثر ما تُنْشِد العرب : دِيارَ مَيَّة .. بالنصب ، لأنه لما ذكر ما يَحِنُّ إليه ، ويصبو إلى قُرْبه أشاد بذِكْر ما قد كان يلقى » . وعلى هذه الرواية فلا شاهد . كما يروى : تُساعفنا . ومَيَّة : حفيدة الصحابيّ قيس بن عاصم المِنْقَرِيّ . والبيت في : الديوان ٣/ ٢٣، والكتاب ١/ ٢٨٠، والنوادر ٣٢، وابن السيرافي ١/ ٥٤٨، والهمع ٣/ ٢١، والخزانة ٢/ ٣٦٥.

(٢) آل عمران ١٩٦، ١٩٧. وانظر : الإيضاح ٥١.

(٣) في المخطوطة : « على ما يعطف » . ولم أتمكن من توجيه العبارة ، وإن كان المقصود واضحًا ، وقد أثبتُّ ما به تستقيم العبارة .

الثاني: أنَّ تكثير الجمل في مواضع التعظيم والتهويل أفصحُ وأبلغ في ما يحاول من المعنى.

ومثل هذا قوله – تعالى –: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ١١٦ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾[1]، أي ذلك متاع قليل.

ومثل ذلك أيضًا قوله – تعالى –: ﴿كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ﴾[2] أي هذا بلاغ.

وقد ظهر هذا المبتدأ في سورة إبراهيم فقال – تعالى –: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[3]. وإذا تتبعتَ هذا وجدته كثيرًا.

ثم أتى [١٤٤] بقوله – تعالى –: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ﴾[4].

جعل «النار» خبر مبتدأ مضمر.

وجاء بعض النحويين، وقال: ﴿النار﴾ مبتدأ، وخبرها: ﴿وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ﴾[5] وهذا الذي قاله صحيحٌ في الإعراب، إلا أنَّ ما ذهب إليه أبو علي أقوى من جهتين:

إحداهما: تكثير الجمل، وتكثيرُ الجمل في مثل هذا أبلغ، وأكثر في كلام فصحاء العرب.

---

(١) النحل ١١٦، ١١٧.
(٢) الأحقاف ٣٥.
(٣) إبراهيم ٥٢.
(٤) الحج ٧٢. وما أورده أبو علي من الآية هو: ﴿بشر من ذلكم النار﴾. انظر: الإيضاح ٥١.
(٥) هو الزمخشري. انظر: الكشاف ٣/٢٢.

الثانية: أن المقصود تفسير الشرِّ وتبيينُه؛ لأنه قال – سبحانه –: ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ﴾[1]، وذلك الشر هو النار، ثم جاء: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ﴾.

ومثل هذا قوله – تعالى –: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ ٤٥ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾[2] يُتَصوَّر في ﴿النار﴾ هنا ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بدلًا من ﴿سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ﴾، ويكون الوقف على ﴿النار﴾، ثم يُبتدأ: ﴿يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾.

الثاني: أن تكون ﴿ٱلنَّارُ﴾ مبتدأ، وخبرها: ﴿يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا﴾، ويكون الوقف على ﴿سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ﴾.

الثالث: أن تكون ﴿ٱلنَّارُ﴾ خبر مبتدأ محذوف، ويكون بمنزلة: ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ﴾ ويكون الوقف جائزًا على هذا الوجه قبلها وعليها. وهذا أحسنُ؛ لما في ذلك من تكثير الجمل، ثم البدل، ثم الابتداء. والله أعلم.

ثم لما أكمل بيان حذف خبر المبتدأ وحذف المبتدأ، وأتى بمثال لكل واحد منهما، جاء بقوله – سبحانه –: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾[3]؛ لأنه يحتمل أن يكون مما حُذِف خبره، ويكون التقدير: فصبر جميل أولى وأحسن؛ إذ الجزعُ لا يُغْني شيئًا ولا يَرُدُّ فائتًا. ويُحْتَمَلُ أن يكون مما حُذف فيه المبتدأ، ويكون

---

(١) الحج ٧٢.
(٢) غافر ٤٥، ٤٦.
(٣) يوسف ١٨، ٨٣.

التقديرُ : فأمري صبر جميل[1] ، وأنشد سيبويه[2] :

* يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى *

* صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانا مُبْتَلَى[3] *

يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : صبر جميل أولى بك .

والثاني : الذي ينبغي صَبْرٌ جميل .

فصل

قال : « **وَقَدْ يَجُوز أَنْ تُقَدِّمَ خَبَرَ المُبْتَدَأ** »[4] .

---

(١) بعد « جميل » كلمة مطموسة ، لم أتمكَّنْ من قراءتها .

(٢) القائل : المُلَبِّد بن حرملة ، كذا قال ابن السيرافي . والملبد هذا من بني ربيعة بن ذهل بن شيبان (جمهرة الأنساب ٣٢٣) ونفى ذلك الأسود الغندجاني ، ونسبه نقلًا عن أبي عبيدة إلى بعض السواقين ، وقال : إن بيت الملبد ليس فيه « صبر جميل » ، وهو :

* يشكو إِلَيَّ فَرَسِي وَقْعَ الْقَنا *

* اصْبِرْ جمِيلُ فكلانا مُبْتَلَى *

(٣) من الرجز . يروى : شكا إليَّ . طول : بالرفع والنصب : بالنصب على الحقيقة ، وبالرفع على المجاز ، فيكون طول السرى هو الذي يشكو الجمل . صبرًا جميلًا . وعليه فلا شاهد . والبيتان في : الكتاب ١/ ٣٢١، ومجاز القرآن ٢/ ١٨٦، ومعاني الفراء ٢/ ١٥٣، ١٥٦، وابن السيرافي ١/ ٣١٧، وفرحة الأديب ١٧٩، ١٨٠، والنكت ١/ ٣٧٢، واللسان والتاج (شكا) .

(٤) الإيضاح ٥٢، والمقتصد ١/ ٣٠٢. وفي شرح العكبري (٢/ ٣١٧) : « ويجوز » . والكلام في هذا الفصل خارج من مذهب الكوفيين ، فهم يمنعون تقديم خبر المبتدأ عليه ؛ مفردًا كان أو جملة ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى تقدُّم ضمير الاسم على ظاهره . وردَّ الأنباري حجتهم ، وأيَّد مذهب البصريين . (الإنصاف ١/ ٦٥ - ٧٠. المسألة ٩) . ومنع ابن الطراوة أيضًا تقدُّم الخبر على المبتدأ ، وحجتُه أنَّ المبتدأ عاملٌ غير متصرف ، وهو عامل في الخبر . فإذا كان غَيْرَ متصرف في نفسه ، فكيف =

اعلم أنَّ خبر المبتدأ يكون على أربعة أقسام :

أحدها : خَبَرٌ يتقدَّم ، ويبقى خبرًا .

الثاني : خَبَرٌ يتقدَّم ، ولا يَبْقَى مع تقديمه على حاله مع تأخيره باتِّفاق .

الثالث : خبر يجوز أن يتقدم ، ولك فيه وجهان : أحدهما : أن يبقى خبرًا كما كان مع تأخيره . الثاني : ألَّا يبقى خبرًا ، وهذا باتِّفاق .

الرابع : ما إذا تقدم وقع فيه الخلاف : فسيبويه يذهب إلى أنه خبر كحاله مؤخرًا . وأبو الحسن يجيز فيه الوجهين .

الأول : أن يكون الخبر جملةً من مبتدأ وخبر ، أو[1] شرطٍ وجزاء ، أو قسمٍ وجواب ، أو فعلٍ وفاعل ؛ فاعلُ ذلك الفعل غَيْرُ ضميرِ الأول ، وذلك نحو : زيد أبوه منطلق ، وأبوه منطلق زيد ، وزيد ضربته ، وضربته زيد ، وزيدٌ إِنْ تُكرمه يكرمْك ، وإن تكرمه يكرمْك زيد ، وزيد واللّه لأُكْرِمَنَّه ، وواللّه لأُكْرِمَنَّه زيدٌ ، وزيد قام أبوه ، وقام أبوه زيد . ولا أعلم خلافًا أنَّ هذا إذا تَقَدَّم يَبْقَى خبرًا كما كان مع تأخيره .

الثاني : وهو أن يَتَغَيَّرَ إذا تقدَّم باتِّفاق ، وذلك إذا كان الخبرُ جملةً فعلية ، فاعلُ الفعل ضمير المبتدأ ، فهذا إذا تقدَّم فيه الخبر ، صار ما كان مبتدًأ [١٤٥] فاعلًا به ، وزال الضمير ، وذلك نحوُ : زيد قام وزيد ضرب عمرًا . فإذا قلتَ : قام زيد ، أو ضرب عمرًا زيد ، صار « زيد » فاعلًا بالفعل ، ولم يَبْقَ مبتدأً ؛ لأنَّ الفعل أقوى من الابتداء . ولا أعلم أيضًا في هذا اختلافًا .

= يتصرف في معموله ؟. انظر : اللباب ١/ ١٤٢، والبسيط ١/ ٥٨٠، والهمع ٢/ ٣٨.

(١) المخطوطة : « و » . والصحيح ما أثبتُّ .

الثالث: ما أنت فيه بالخيار عند التقديم. وذلك إذا كان الخبرُ ظرفًا، أو صفة، أو مجرورًا، ثم تَقَدَّم، وكان هناك مُعْتَمَدٌ[1] للصفة[2]، أو للظرف، أو للمجرور، وذلك نحوُ: أزيد قائم؟ وأعمرو حسن؟ وأمحمد في الدار؟ وأخالد عندك؟ ثم تُقدِّم فتقول: أقائم زيد؟ وأَحَسنٌ عمرو؟، فيجوز في «قائم» و«حسن» وجهان:

أحدهما: أن يبقى خبرًا.

الثاني: أن يصير مبتدأ، وما بعده فاعل به، ويَسُدُّ مَسَدَّ الخبر.

وكذلك: أمضروب زيد؟ وأمكرم عمرو؟، فـ«زيد وعمرو» مفعولان مُسْنَدٌ لهما الصفةُ، وقاما مقام الخبر؛ لأنهما تَنَزَّلا منزلةَ الفاعل. وهذا الوجه الآخرُ أحسن؛ لأن الاستفهام طالب بالفعل.

وكذلك إذا تقدَّم النفي، نحو: ما قائم زيد، وما حسن عمرو. والفاعلية مع الاستفهام أقوى منها مع النفي؛ لأن الاستفهام في طلب الفعل قويٌّ.

ويظهر الفرقُ بين الوجهين في التثنية والجمع[3]. وقد تقدم ذلك في باب الابتداء[4].

---

(١) يريد بالاعتماد أن يكونا خبرين أو صفتين أو حالين، أو يتقدم عليهما ما هو بالفعل أولى، وذلك الاستفهام والنفي. انظر كلام المؤلف في: ص ٣٦٥. وانظر أيضًا: الارتشاف ٢/ ٢٦.

(٢) يقصد بالصفة: اسم الفاعل، والصفة المشبهة به، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة. انظر: ص ٣٦٥، ٩٨٦.

(٣) فتقول إذا أبقيته خبرًا: أقائمان الزيدان؛ لأنه لابد من المطابقة بين المبتدأ والخبر، وتقول: أقائم الزيدان إذا جعلته فاعلًا سد مسد الخبر. ولا يجوز «أقائمان الزيدان» على الفاعلية، إلا على لغة «أكلوني البراغيث».

(٤) انظر: ص ٣٦٧.

وكذلك: أفي الدار زيد؟ وأعندك عمرو؟ فـ«زيد» فاعلٌ بالمجرور، وكذلك «عمرو» فاعلٌ بالظرف. وفي الظرف والمجرور خلافٌ[1]، لكن الاختيار ما ذكرتُه؛ لطلب الاستفهام بالفعل.

وكذلك إذا قلتَ: ما في الدار زيدٌ، وما عندك عمرٌو، وإن لم يكن مثلَ الاستفهام في طلب الفعل.

ومثلُ ذلك: مررت برجلٍ أبوه قائمٌ، ومررت بامرأة وَجْهُها حسنٌ. فإنْ قَدَّمت «قائمًا» و«حسنًا»، جاز لك أن تجعلَه تابعًا لما قبله وترفعَ به ما كان مبتدأً عند تقدُّمه، وهذا أحسنُ، وجاز لك أن تبقيَه خبرًا مقدَّمًا.

وكذلك: مررت برجل في الدار أبوه، لك أن تجعلَ «أبوه» فاعلًا بالمجرور؛ لاعتماده. والاعتماد أنْ يكون صفةً أو حالًا أو خبرًا، وبيان هذا مستوفًى في «باب اسم الفاعل»[2]، إن شاء الله.

الرابع: ما وقع فيه الخلاف عند تقدُّمه، وذلك إذا كان الخبرُ صفةً، أو ظرفًا، أو مجرورًا، ثم تَقَدَّم، وليس معه مُعْتَمَدٌ، وذلك نحوُ: زيد حسن، وعمرو خارج، ومحمد في الدار، وخالد عندك. فإنْ قَدَّمْتَ هذا كلَّه، فقُلْتَ: حسن زيد، وخارج عمرو، وفي الدار محمد، وعندك خالد، لم يُجِزْ

---

(١) اتفق سيبويه والأخفش في هذه المسألة: مسألة الظرف والمجرور الخبرين إذا تقدَّما معتمدين، على جواز الوجهين. ومنع بعض الناس عملهما، وجعلاهما خبرين مقدمين، وما بعدهما مبتدأ؛ لأنهما أضعف من الصفة التي تثنى وتجمع. انظر: كلام المؤلف في: ص ٣٦٧، وفي: البسيط ١/ ٥٨٥. وانظر أيضًا: اللباب ١/ ١٤٣، والارتشاف ٢/ ٢٧، ٢٨.

(٢) انظر: ص ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٩١، ٩٩٢.

سيبويه وأكثر النحويين في هذا إلا وجهًا واحدًا[1]، وهو أن يَبْقَى خبرًا. وتُثَنَّى الصفةُ في هذا وتُجْمَع؛ لأنه يَجْرِي مُقَدَّمًا على حالِه مُؤَخَّرًا.

وأجاز أبو الحسن في هذا كلِّه وجهين[2]، كما كان في القسم الثالث، ولم يَرَ الاعتمادَ في عمل الصفة والظرف والمجرور شرطًا لازمًا. ولا يثني الصفة حينئذ ولا يجمعها، ويثنيها ويجمعها إذا جعلها خبرًا مقدمًا. وسيأتي الكلام معه في هذا في « باب اسم الفاعل »[3]، إن شاء الله، وأنَّ اسم الفاعل لا يعمل إلا بشروط أربعةٍ، أحدُها الاعتمادُ.

ثم إنَّ خَبَرَ المبتدأ تطرأُ [١٤٦] عليه طوارئُ تُلْزِمُه التَّقْدِيمَ، وطوارئُ تُلْزِمُه التأخيرَ:

---

(١) الصفة والظرف والمجرور لا تعمل إذا لم تعتمد عند سيبويه. وهو صريح في ذلك، قال: « وإنما حسَّن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولًا في (ضارب) حتى يكون محمولًا على غيره، فتقول: هذا ضارب زيدًا، وأنا ضارب زيدًا، ولا يكون « ضارب زيدًا » على « ضربت زيدًا » و« ضربت عمرًا ». (الكتاب ٢/ ١٢٧). ومن عجب أن محقق « البسيط » عَلَّق على نص، يشبه هذا النص، بأنه لم يجد في الكتاب المطبوع نصًّا على منع عمل الصفات غير العاملة عمل أفعالها!. (انظر: البسيط ١/ ٥٧٨). وادَّعى ابن مالك أن العمل دون اعتماد قبيحٌ عند سيبويه لكنه ليس ممنوعًا، قال: « ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهامًا أو نفيًا، فقد قوَّله ما لم يقل ». (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٧٣). ووصف أبو حيان دعوى ابن مالك بأنها غير صحيحة. (انظر: الارتشاف ٢/ ٢٧). والحقُّ أن نص سيبويه صريح في المنع.

(٢) وكذلك الكوفيون، لا يشترطون الاعتماد، إلا أنهم يجعلونه مرفوعًا بما بعده، وما بعده مرفوع به، ويوافقونه في التزام إفراده وتجرُّده من ضمير، ويجيزون إجراءه مُجْرَى اسم جامد فيطابق ما بعده، كما يجيزون جعله نعتًا منويًا مطابقًا للآخرِ في الإفراد والتثنية والجمع، ولابدَّ حينئذ من كون النعت مطابقًا. انظر: ابن يعيش ٦/ ٧٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٤، والبسيط ١/ ٥٧٨، والارتشاف ٢/ ٢٧.

(٣) انظر: ص ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٩١ ، ٩٩٢.

فمما يلزم التقديم: أن يكون الخبر يتضمن الاستفهام[1]، نحو: أين زيد؟، ومتى القيام؟ وكيف أخوك؟ وما أشبه ذلك. وقد مضى الكلام في هذا في « باب الابتداء »[2].

وأن يكون في المبتدأ ضميرٌ يعود إلى الخبر، وذلك نحوُ: على التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا[3]، وفي الدار مالكها، فلا يجوز تقديم المبتدأ؛ لأن الضمير يعود إلى ما مرتبته التأخير، فلا يجوزُ أن يتقدَّم؛ لأن الضمير لا يكون مقدَّمًا لفظًا ومرتبة إلا في مواضع أربعة[4]، ليس هذا منها. وسَتَتَبَيَّن، إن شاء الله.

ومما يلزم التقديمَ قولُهم: ما قائمٌ إلا زيد، وما ضاحكٌ إلا عمرو؛ لأنك إن قلت: ما زيد إلا قائم، وما عمرو إلا ضاحك، كان معنًى آخر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما قائم إلا زيد، وما ضاحك إلا عمرو، فمعناه أن « عمرًا » هو الضاحك وحده، وأن « زيدًا » هو القائم وحده، وليس غيرُهما مما يتَّصف بالقيام والضحك، ويمكن أن يكونا متَّصفين بغيرهما من الصفات. وإذا قلتَ: ما زيدٌ إلا قائم وما عمرو إلا ضاحك، فمعناه ليس لـ« زيد » و« عمرو » غيرُ هاتين الصفتين، وليس في الكلام ما يدلُّ على أن غير « زيد » و« عمرو » ليس

---

(١) لأن الاستفهام يطلب صدر الكلام.

(٢) انظر: ص ٣١٧.

(٣) من الأمثلة النحوية المشهورة. وهو في: الكتاب (١/ ١٠٣)، برواية « عليها مثلها زبدًا ». وانظره أيضًا في: الجمل ٢٤٢، واللباب ١/ ٢٩٨، وشرح عمدة الحافظ ١٧٢، والمغني ١/ ٤١٣، واستشهد به في: البسيط ١/ ٥٨٨.

(٤) إذا كان ضمير الأمر والشأن، وفي باب « نعم وبئس »، وفي: ربه رجلًا، وفي باب الإعمال إذا أعملت الثاني، والأول يطلب عمدة، نحو: ضربني وضربت زيدًا. وهذه المواضع جميعًا خارجة عن القياس، فلا يقاس عليها غيرها. انظر: البسيط ١/ ٣٠٣.

متَّصفًا بهما، يمكن أن يكون غيرهما مُتَّصِفًا، ويمكن أن يكونَ غَيْرَ مُتَّصِفٍ. وكذلك: إنما قائم زيد، وإنما زيد قائم؛ لأن «إنما» فيها ما في النَّفي و«إلا». والله أعلم.

ومما يلزم التقديمَ أن يكونَ المبتدأ نكرةً، وخَبَرُه ظرفًا أو مجرورًا، نحوُ: في الدار رجل، وعندك جارية، ولا يجوز: جارية عندك، ولا: رجلٌ في الدار[1]، إلا في الشعر[2] وفي قليلٍ من الكلام، حكى سيبويه: «أَمْتٌ في الحَجَرِ لا فيك[3]»، وكان الأصل: في الحجر أَمْتٌ لافيك.

ومن الطوارئ التي تُلْزِمُ المبتدأَ التقديمَ[4]:

أنْ يكونَ المبتدأُ متضمِّنًا الاستفهامَ أو الشرطَ[5]، نحو: من جالس في

(١) لأنه لا يبتدأ بالنكرة. وإنما جاز الابتداء في هذا الموطن بالنكرة لأن المراد الإخبار عن الدار بأن فيها رجلًا، وليست النكرة هي المقصودة بالإخبار، كأن الأصل: الدار مسكونة برجلٍ، ثم اختصروا، وألزموا الدار التقديم، لأنها المُخْبَر عنها حقيقةً. كما أنه لو تقدم «رجل»، وذكر الظرف والمجرور بعده، لجاز أن يُعْتَقد أن ذلك صفةٌ للمبتدأ، وأنَّ الخبر مُنْتَظَر، لأن الظروف والمجرورات تكون صفاتٍ للنكرات، فإذا تقدمت لم يعتقد ذلك، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف. انظر: شرح العكبري ٢/٣١٧، ٣١٨، والبسيط ١/٥٨٧، ٥٨٨.

(٢) انظر: ص ٣٨٨.

(٣) استشهد به المؤلف قبل، انظر: ص ٣٨٧. والتعليق عليه ثمة.

(٤) انظر مواضع وجوب تقديم المبتدأ في: شرح التسهيل ٢٩٦/١ - ٣٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١، وابن الناظم ١١٤ - ١١٦، والهمع ٣٢/٢ - ٣٤، وانظرها أيضًا في: البسيط ١/ ٥٨٨ - ٥٩١.

(٥) عَبَّر في البسيط (١/ ٥٨٨، ٥٨٩): «أن يكون المبتدأ قد تضمَّن حرفًا من حروف الصدور... لابد من تقديمه لما تضمنه من حروف الاستفهام.. والأصل في قولك: من جالس؟ أعمرو أم زيد أم خالد جالس، فأرادوا الاختصار، فوضعوا مكان هذا كله «من» و«أيهم»، فقالوا: أيهم جالس، فـ«أيهم» بما فيها من النيابة مناب المبتدأ كانت مبتدأ، وبما فيها من النيابة مناب الهمزة كانت استفهامًا، وبما فيها من النيابة مناب «أم» كانت سؤالًا عن التعيين».

الدار؟ وأيهم عندك؟ وكذلك: من يقم أقم، فـ«من» مبتدأ، وخبره فعل الشرط، وهو: «يقم». ولا يجوز تأخير المبتدأ هنا؛ لأن الاستفهام والشرط طالبان بصدر الكلام.

ومنها: ما زيد إلا قائم[1]، وما عمرو إلا ضاحك، ونحو: إنما زيد قائم، وإنما عمرو ضاحك؛ لأنك لو أخرت المبتدأ لتغيَّر المعنى. وقد تقدَّم الكلام في هذا[2].

ومنها: أنْ يكونَ الكلامُ تشبيهًا، نحو: زيدٌ زهيرٌ شعرًا، ومحمدٌ حاتمٌ جودًا؛ لأنك لو قَدَّمْتَ الخبرَ لانعكس التشبيه. وكذلك إذا كان المبتدأُ معرفةً، والخبرُ معرفةً[3]، نحو: زيد أخوك، فإنك لو قدمت أخوك، فقلت: أخوك زيد، صار «زيد» هو الخبر.

ومنها: صاحبي زيدٌ، المعنى: لا صاحبَ لي إلا زيد. فإن قلت: زيد صاحبي، فمعناه الإخبار عن «زيد» بالصُّحبة من غير تعرُّضٍ للحصر[4]. ومن هذا ما رُوي عنه - ﷺ -: «تَحْرِيمُ الصَّلاةِ التَّكْبِيرُ، وتَحْلِيلُها التَّسْلِيمُ»[5]، أي لا تحريمَ

(١) أي إذا كان الخبر مقرونًا بـ«إلا» لفظًا أو معنى. انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩٨، والبسيط ١/ ٥٩٠.

(٢) انظر: ص السالفة.

(٣) أو كانا نكرتين، نحو: أفضل منك أفضل مني. فإن وُجدت قرينة يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ. انظر أمثلة ذلك في: شرح التسهيل ١/ ٢٩٦، وابن الناظم ١١٤، ١١٥.

(٤) منهم من جعل المعنى واحدًا، فـ«زيد صاحبي»، و«صاحبي زيد» سواء. انظر: البسيط ٢/ ٧١٤.

(٥) الحديث في سنن أبي داود (كتاب الطهارة - باب فرض الوضوء) ١/ ١٥، وسنن ابن ماجه (كتاب الطهارة وسننها - باب مفتاح الصلاة الطهور) ١/ ١٥. وانظره أيضًا في: مسند الإمام أحمد (مسند علي بن أبي طالب) ١/ ١٢٣، ١٢٩، وهو في هذا الأخير بلفظ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم».

للصلاة إلا بالتكبير ، ولا تحليلَ إلا بالتسليم ، هذا هو الظاهرُ من هذا اللفظ ، فلو قال - ﷺ - : التكبيرُ تحريمُ الصلاة ، والتسليمُ تحليلها ، لم يقتض الحصرَ بنصٍّ ولا ظهور[1] .

[١٤٧] وكذلك قولُ الشاعر[2] :

عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ ... قِصارَ الخُطا ، شَرُّ النِّساء البَحاتِرُ[3]

يقتضي بظهوره : ما شَرُّ النساء إلا البحاترُ .

وهذه المسألةُ اختلف فيها النحويُّون والأصوليُّون والفقهاء . والصحيحُ - واللَّه أعلم - ما ذكرتُه من اختلاف المعنى بالتقديم والتأخير ، وذلك بالظهور ، لا بالنَّص .

---

(١) أشار المؤلف في البسيط (٢/ ٧١٥، ٧١٦) إلى أخذ مالك والشافعي - رحمهما اللَّه - من الحديث أنه لا تحريم للصلاة غير التكبير ، ولا تحليل لها إلا التسليم ، فجعلا التكبير فرضًا به يدخل في الصلاة ، والسلام فرضًا به يخرج من الصلاة .
والنص والظهور مصطلحان أصوليّان ، وقد عَرّفوا الأول بأنه : ما دَلَّ بنفس لفظه وصيغته على المعنى دون توقُّف على أمر خارجي ، وكان المعنى هو المقصود الأصلي من سَوْق الكلام . وعَرّفوا الثاني بأنه : هو الذي ظهر المراد منه بنفسه ، أي من غير توقف على أمر خارجي أيضًا ، ولكن لم يكن المراد منه هو المقصود أصالة من السياق ، ويحتمل التأويل . وعليه فالنص أظهر من الظاهر في دلالته على معناه ، وأظهريَّته جاءت بسبب سوق الكلام لبيان المعنى ، لا لذات الصيغة . انظر : أصول السَّرَخْسِي ١/ ١٦٣، ١٦٤، والوجيز في أصول الفقه ١٧، وعلم أصول الفقه ١٦٢، ١٦٣.

(٢) كُثَيِّر .

(٣) من الطويل . يروى : البهاتر . والبحاتر : القصار . وقال في البسيط (٢/ ٧١٦) : « فمنهم من قال : اللفظ يقتضي بظهوره أن هذا الوصف مقصور على البحاتر ، ومنهم من قال : المعنى واحد ، وإنما يقتضي أن « البحاتر » بهذا الوصف » . ثم قال : « والقول الأول عندي أظهر » . والبيت في : الديوان ٣١٩، والمعاني الكبير ٥٠٥، والمسائل والأجوبة ٨٨، وأسرار العربية ٤١، وابن يعيش ٦/ ٣٧، واللسان (بهتر ، قصر) ، والهمع ٢/ ٣٣.

ومنهم من سوّى بين التقديم والتأخير . ومن ذلك : ما أحدٌ مثلَك ، نفيتَ أن يكون على مثل حاله أحدٌ . فإن قدَّمت « مثلًا » وجعلتَه مبتدأ ، وجعلت « أحدًا » خبرًا ، قلت : ما مثلُك أحدٌ ، إنما أمثالك الملائكة إن مدحتَه . وإن ذممته : إنما أمثاله الشياطين والبهائم ، أو ما أشبه ذلك .

وهذا الذي ذكرته من جواز تقديم الخبر على المبتدأ لا أعلم للنحويين المتقدمين فيه خلافًا .

ومنع أبو الحسن بن الطراوة من تقديم الخبر [على][1] المبتدأ ، وقال : إن العامل في خبر المبتدأ [هو المبتدأ][2] ، والمبتدأ غير متصرف في نفسه ، وما لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله[3] .

واستدلَّ سيبويه على تقديم الخبر بما حكاه الخليل ، وهو : مشنوء من يشنؤك ، وتميمي أنا[4] . وهذا الاستدلال صحيحٌ إذا ثَبَتَ ألا تعملَ الصفةُ إلا بشرطِ الاعتماد .

---

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة مني . وقد أدّى انتقال نظر الناسخ ، إلى اضطراب العبارة .

(٣) انظر : ص ٤٦٨، ح ٤. ومذهب ابن الطراوة هذا نقله عنه تلميذه السهيلي ، ونسبه أيضًا إلى الخليل ، فتقديم الخبر عندهم قبيح . وقصر السهيلي القبح على الخبر المحض المجرد من المعاني ، نحو : المدح والذم والترحم والتعظيم . وما حكاه سيبويه من « تميمي أنا » ، ليس « أنا » فيه مبتدأ ، إنما هو تأكيد للمضمر في « تميمي » انظر : نتائج الفكر ٤٠٧، ٤٠٨، وانظر أيضًا : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٩.

(٤) من أقوال العرب ، يتردد الاستشهاد بهما في كتب النحو كثيرًا . ومعنى « مشنوء من يشنؤك » مبغَض من يبغضك . والمشنوء : المبغض وإن كان جميلًا . والمشنأ : الدميم وإن كان محببًا ، وأصل المثالين : مَنْ يَشْنَؤكَ مشنوء ، و : أنا تميمي ، فقُدِّم الخبر . وقال في البسيط (١/ ٥٧٧) : « ولا أعلم خلافًا =

واستدل أبو علي بقول الشَّمَّاخ[١] :

كِلا يَوْمَـيْ طُوالـةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُـونٌ آنَ مُطَّـرَحُ الظَّنُونِ[٢]

أي لا خير فيه .

والاستدلال من هذا يحتاج إلى بيان وإيضاح ، ونُقَدِّم قبله ذكر البيت ، ومعناه أنَّ الشَّماخ لقي « أروى » في يومين بطوالة ، وهي بئرٌ ، فلم ير منها ما يرضاه ويَسُرُّه ، فعتب ذلك عليها ، فقال : كلا يومي طوالة وصل أروى ظَنونٌ ، أي لا خير فيه ، قال زهير :

* وَقَدْ يَأْتِيك بالخَبَرِ الظَّنُونُ[٣] *

= في أن « مشنوءًا » ، خبر مقدم ، إلا ما ذكر عن أبي الحسن ، فإنه أجاز أن يكون مبتدأ ، و « من يشنؤك » مفعول لم يسم فاعله ، وكذلك أجاز في : تميمي أنا .. وهذا مبنيٌّ على عمل الصفة وإن لم تعتمد » . وانظر : الكتاب ٢/ ١٢٧، والمسائل الحلبيات ٢٥٦، وكتاب الشعر ١/ ١٠٩، والإنصاف ١/ ٦٦، وشرح العكبري ٢/ ٣٢٠، والتبيين ٢٤٦، وابن يعيش ١/ ٩٢، وابن الناظم ١١٤.

(١) اسمه مَعْقِل بن ضِرار ، وقيل : اسمه الهيثم . ويكنى : أبا سعد . عَدّه ابن سلام (١/ ١٢٣، ١٣٢ – ١٣٥) في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية . كان شديد متون الشعر ، وأرجز الناس على البديهة . وانظر : الأعلام ٣/ ١٧٥.

(٢) من الوافر . أروى : اسم امرأة . الظنون : الإنسان الذي لا يوثق بما عنده . ويجوز للكوفيين أن يتأولوا البيت فيرفعوا « كلا » بالابتداء ، و « وصل » على أنه مبتدأ ثان ، و « ظنون » خبره ، والجملة خبر الأول ، والعائد على المبتدأ محذوف لفظًا ، والتقدير : كلا .. ظنون فيه ، أو فيهما .
والبيت في : الديوان ٣١٩، والإيضاح ٥٢، والمحتسب ١/ ٣٢١، وابن بري ٧٩. والإنصاف ١/ ٦٧، وإيضاح القيسي ١/ ٩٠، وشرح العكبري ٢/ ٣١٩، وابن يعيش ٣/ ١٠١، والإرشاد ١٢٣، واللسان والتاج (طول) . واستشهد به في : البسيط ١/ ٥٧٨.

(٣) من الوافر . وصدره :

* ألا أبلغ لديك بني تميم *

والبيت في : ديوانه (صنعة ثعلب) ١٨٤، والأضداد للأنباري ١٩. واستشهد به في : البسيط ١/ ٥٧٨.

ثم قال : آنَ مُطَرَّح ، أي حان ، قال اللَّه – سبحانه – : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[١] . ومطّرح : مصدر بمعنى الاطّراح ، أي حان لي اطّراح مَن لا خير فيه ، و « كلا » ظرف ، وهو متعلق بـ « ظنون » ، التقدير : وصل أروى ظنون كلا يومي طوالة .

ووجه الشاهد أنَّ المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل ، فَتَقَدُّم معمول « ظنون » على « وصل » دليلٌ على جواز تقديم « ظنون » عليه .

وبهذا النَّحْوِ استدلَّ أبو علي في غير هذا الكتاب[٢] على جواز تقدُّم خبر « ليس » عليها ، فإنه لما سئل عن هذا قال : الدليلُ على ذلك قوله – سبحانه – : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٣] فإنَّ « يوم » متعلق بـ « مصروف » ، وتقدُّم المعمول يؤذن بتقديم العامل ؛ لأنه لا يتقدَّم إلا حيث يتقدم العامل .

فإن قلتَ : قد جاز : إن يوم الجمعة زيدًا جالس ، ولا يجوز : إن يوم الجمعة جالس زيدًا ، فترى المعمول هنا يجوز فيه ما لا يجوز في عامله ؛ لأنه ظرفٌ ، والظرف والمجرور يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما .

قلتُ : الاتِّساع في الظرف والمجرور يُحفظ ولا يُقاس عليه ، ولا يلزم من
[١٤٨] اتِّساع العرب فيهما – في ما ذكرتُ – الاتساعُ فيهما في كل موضع ؛ ألا ترى أنه لا يجوز : يوم الجمعة إنَّ زيدًا جالس ، ولا : يوم الجمعة ما زيدٌ

---

(١) الحديد ١٦.

(٢) لعله يقصد المسائل الحلبيات (٢٥٦) ، فقد استشهد أبو علي بالبيت على جواز تقديم خبر المبتدأ وحُسْنِه . وقال : ألا ترى أن « كلا » من صلة « ظَنون » ، وأنه لولا حسن تقديم « ظنون » ما جاز تقديم ما تعلَّق به عليه .

(٣) هود ٨. وانظر كلام أبي علي على الآية في : المسائل الحلبيات ٢٨١.

جالسًا ، ولا : يوم الجمعة هل زيدٌ قائمٌ ، ولا ما أشبهَ ذلك ، فإنما يقال حيث قالته العرب ويبقى في غيرِه على مقتضى القياس ، وهو أن المعمول لا يَتَقَدَّم إلا حيث يتقدَّمُ العامل . وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصلُ عن هذا الاعتراض .

وأما ما اعْتَرَضَ به ابن الطراوة[1] ، فالانفصالُ عنه عندي[2] من وجهين :

أحدهما : أن الذي ذكره من أنَّ العامل إذا لم يَتَصَرَّفْ في نفسه لم يتصرف في معموله ، إنما يجري في الفعل وما يجري مجراه فيَعْمَلُ عَمَلَه . والمبتدأ لم يعمل إلا بأصله ، لم يعمل بالقياس على الفعل ، إنما عَمِلَ بما يَعْمَلُ الفعل ، وهو الطلب ، فعملُه قوي ، وليس أصلُه التصرُّف كالفعل الذي أصله أن يتصرف ، فضعف بمنعه عن ذلك ، فلم يقوَ في معموله ، فلزم ألّا يتصرَّف فيه ، فكما يتقدم معمولُ الفعل الباقي على أصله ، يتقدَّم ما يعمل فيه المبتدأ ؛ لأن عمله بحقِّ الأصل ، ولم يطرأ عليه ضعفٌ يمنع ما قياسُه أن يكون فيه ، فيجب عن ذلك منعُ تقدُّم المعمول ، كما كان ذلك في الفعل عند عدمه التصرُّف . واللَّه أعلم . وبهذا الانفصال انفصل الرماني عن هذا الاعتراض .

الثاني : أنَّ استعمالَ الاسم في الأماكن نظيرُ التصرُّف في الفعل ، ولذلك يُقال في الظرف الذي يلزم أن يكون ظرفًا : غَيْرُ متصرف ، وكذلك المصَادر . وكلُّ اسم مبتدأ فهو متصرف ، فيُسْتَعْمَل فاعلًا ومفعولًا ومجرورًا . ولا تجد مبتدأً لا يتصرف إلا « ايمن اللَّه » . وخبر هذا لا يكون إلا محذوفًا ، فلو ظهر

(١) مِنْ منع تقديم الخبر على المبتدأ .

(٢) الحق أن هذين الوجهين ليسا من عنده ، بدليل أنه نسبهما في البسيط (١/ ٥٨٠- ٥٨٢) إلى النحويين ، كما نسب الأول صراحة إلى الرماني هنا ، وكذا فعل في البسيط ، وحَسَّنه ، ونسب الثاني إلى صاحب الكراسة – الجزولي – في آخر الباب ، وكذا فعل في البسيط .

خبر هذا ، للزم في القياس أن يكون مؤخرًا ولا يتقدم ؛ لأنه قد مُنع ما قياسه أن يكون فيه ، فيجري حينئذ مَجْرَى الفعل الذي لا يتصرف ، فلم يتصرف في معموله لذلك . ويظهر من صاحب الكراسة هذا الانفصال . واللَّه أعلم .

* * *

باب

مِنَ الابْتِداءِ بالْأسْماءِ المَوْصُولَةِ[1]

إنما وَضَع هذا الباب وفَصَله ممّا قبله ؛ ليتكلم على الفاء التي تدخل في خبر المبتدأ ، فإنَّ النحويِّين اختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب :

أحدها : ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي وأكثر النحويين من البصريين ، وهو أن الفاء لا تدخل في الخبر حتى يكون المبتدأ فيه معنى الشرط[2] ، وذلك يكون في الأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة ، على شروط فيها[3] ، على حسب ما نذكر بعد ، إن شاء اللّه .

الثاني : ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش ، وهو أن الفاء تدخل في الخبر على وجهين :

---

(١) الإيضاح ٥٣، وشرح العكبري ٢/ ٣٢٣. وفي أصلين من أصول « المقتصد » (١/ ٣١١) : « باب من الابتداء » فحسب ، دون « من الأسماء الموصولة » .

(٢) سيبويه (١/ ١٣٩) : « ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرَم محمود ، كان حسنًا ، ولو قلت : زيد فله درهم ، لم يجز ، وإنما جاز ذلك ، لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره ، كما تدخل في خبر الجزاء » .

(٣) عقد في الملخص (١٧٨/١ - ١٨١) فصلًا ذكر فيه شروط دخول الفاء في خبر المبتدأ ، وجعلها أربعة ، وزاد سيبويه في الموصول خامسًا ؛ وهي باختصار : أن يكون المبتدأ موصولًا أو نكرة موصوفة ، وأن تكون الصفة أو الصلة فعلًا وفاعلًا أو ظرفًا أو مجرورًا ، وأن تكون سببًا في الخبر لذاتها أو لمعنى فيها ، وأن لا يدخل على الموصول أو الموصوف عاملٌ ما عدا « إنَّ » ، وشَرْطُ سيبويه - وقد خالف فيه المبرِّدُ - أن يكون الموصول غير الألف واللام . وعلى هذا قال سيبويه في : ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ : إن خبر السارق محذوف . وانظر أيضًا : البسيط ١/ ٥٧٣- ٥٧٧، وشرح التسهيل ٣٢٨/١ وما بعدها .

أحدهما : ما ذكر سيبويه ومن تبعه .

والثاني : أن تدخل في الخبر على جهة الزيادة ، فتقول : زيد فمنطلق ، وأنت تُريد : زيد منطلق[1] .

الثالث : ما ذهب إليه بعضُ الكوفيِّين ، وهو أنها تدخل على وجهين :

أحدهما : إذا تضمن المبتدأ الشرطَ [١٤٩] على حسب ما ذهب إليه سيبويه .

الثاني : على تقدير جواب شرطٍ محذوف ، فتقول : زيد فمنطلق ، على تقدير : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، كما يقال : زيد فاضرب ، على تقدير : مهما يكن من شيء فاضرب زيدًا . وكذلك يقال : بزيد فامرر ، على تقدير : مهما يكن من شيء فامرر بزيد .

فقد اتفق كلُّهم[2] على ما ذهب إليه سيبويه ، فلا كلامَ في ذلك إلا في بيانه وبيان شروطه ، على حسب ما يأتي ، إن شاء اللّه .

---

(١) الأخفش صريح في جواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط ، وقياسها فيه . وخالف العكبري فقال : « وقد أجازها - زيادة الفاء - أبو الحسن ، ولكن إذا لم يجد لها وجهًا غير الزيادة ، وليس ذلك بقياس عنده ، وإنما يُضْطَرُّ إليه عند السماع » . والنصوص المنقولة عن أبي الحسن قاطعة . قال الجرجاني : وقد حكى أبو الحسن : زيد فوجد ، على زيادة الفاء . والمعنى : زيد وجد . فإن قلت على هذا : زيد فمنطلق ، كانت الفاء زائدة ، وأبو الحسن يستكثر من زيادة الفاء . ونقل ابن يعيش عنه (١/ ١٠٠) أنه ذكر أن زيادة الفاء وردت عن العرب كثيرًا . وقطع السيوطي فقال : وجوَّز الأخفش دخولها في كل خبر ، نحو زيد فمنطلق . انظر : شرح الإيضاح ٢/ ٣٢٤، والمقتصد ١/ ٣١٣، والهمع ٢/٥٥- ٥٩.

(٢) « كلهم » كذا . وسبق أنه يَعُدّ هذا التعبير غير جائز إلا في الشعر وقليل الكلام ، لأن « كل » إذا أضيفت إلى الضمير فلا تلي العوامل . انظر : ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

وتُكلِّم مع أبي الحسن في ما ذهب إليه من الزيادة، فيقال:

إنَّ الزيادةَ في الحروف لا تُدَّعى إلا بدليل، ولا يكون الدليلُ إلا غَيْرَ محتمل، فإذا احتمَل سقط الدليل، ولم يأت[1] بشيء إلا يَحْتَمِل التأويل، فمِمّا جاء به قولُ الشاعر[2]:

وقائِلَةٍ خَـوْلانُ فانكِـحْ فَتاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا[3]

فقال: المعنى: خولان انكح فتاتهم. وليس هذا بصحيح؛ لأنه لو كان الأصل: خولان انكح فتاتهم، و«خولان» مبتدأ، والخبر: «انكح»، لكان النَّصبُ أحسن على حسب ما يتبيَّنُ[4] في «باب الابتداء»، والمنقولُ في البيت الرفع.

---

(١) أي الأخفش.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) من الطويل. خولان: حيّ من اليمن. الأكرومة: الكريمة. الحَيَّان: حي والد الفتاة وأمها، المراد أنها كريمة من الطرفين. خلو: لا زوج لها. كما هي: على بكارتها. والشاهد: رفع «خولان» على أنها خبر مبتدأ، ولا يجوز عند النحويين باستثناء الأخفش والأعلم كونُها مبتدأ، لأنه لا يقال: زيد فمنطلق. ويُروى: «خولانَ» بالنصب، وهو أجود، والتقدير: صاهر خولان، و«فانكح» تفسير للمحذوف. والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٣٩، وابن السيرافي ١/ ٤١٣، ومعاني الأخفش ١/ ٧٦، ٨٠، ٢٥١، والإيضاح ٥٣، وكتاب الشعر ١/ ٧٩، ٢٩٤، والأزهية ٢٤٣، والمقتصد ١/ ٣١٢، وكشف المشكلات ١/ ٣٤٨، ٢/ ٧٩٨، ٩٧٥، وإيضاح القيسي ١/ ٩٥، وشرح العكبري ٢/ ٣٢٥، وابن يعيش ١/ ١٠٠ و ٨/ ٩٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٣١، وأوضح المسالك ٢/ ١٤٣، والمغني ١/ ٢١٩ و ٢/ ٦٢٨، وشرح شواهده ٢/ ٨٧٣، وشرح أبياته ٤/ ٣٧- ٣٩، والهمع ٢/ ٥٩، والخزانة ١/ ٣١٥، ٤٥٥ و ٤/ ٣٦٩ و ٨/ ١٩ و ١١/ ٣٦٧. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٤٩٤)، واستشهد به في: البسيط ١/ ٥٣٣، ٥٧١، ٥٧٤، والملخص ١/ ١٨٠.

(٤) «يتبين» (كذا)، ولعل الأحسن «تبين»، فالباب تقدّم. وإنما كان النَّصب أحسن لأنه فيه ثان عن «زيدٌ ضربته». انظر: ص ٣٨١.

وإنما «خولان» خَبَرُ مبتدأ محذوف، تقديرُه: هذه خولان فانكح فتاتهم، كما تقول: هذا زيد فاضربه، أي فمالَك لا تضربه؟

ومما يُسْتَدَلُّ به لأبي الحسن قولُ الشاعر:

أَرَواحٌ مُـوَدِّعٌ أم بُـكُـــــورُ أَنْتَ فانْظُرْ لِأَيِّ ذاكَ تَـصِيرُ[1]

وقد تَكَلَّم سيبويه على هذا[2]، وتَأَوَّله على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون «أنت» فاعلًا بفعل مضمر يفسره: «انظر»، وتكون الفاء دخلت دخولها في قولك: زيدًا فاضربه، كأنه قال: مهما يكن من شيء فانظر لأي ذاك تصير، أي لا يَصُدَنَّك شيءٌ عن النظر؛ لأنه أمر لازم، ولا بُدَّ منه.

الثاني: أن يكون مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ، تقديره: أنت مُرادي.

الثالث: أَن يكون خبر مبتدأ محذوفٍ، تقديره: المراد أنت.

ومما يُسْتَدَلُّ به لأبي الحسن قوله - سبحانه -: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾[3]. وكذلك: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ

---

(١) تقدم في ص ٣٨٢، والتعليق عليه ثمة.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٤٠، ١٤١.

(٣) المائدة ٣٨. وسلف أن استشهد بها (ص ٤٢٢). وتأتي بعد (ص ٤٨٥، ٥٢٧). والاستشهاد بقراءة الرفع، وقرئ بالنصب، وهي قراءة عيسى بن عمر، وابن أبي عبلة. والنصب في العربية قويٌّ، كما قال سيبويه، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع. انظر: الكتاب ١/ ١٤٤، ومعاني الأخفش ١/ ٧٧- ٨٠، ومعاني الفراء ١/ ٣٠٦، ومجاز القرآن ١/ ١٦٥، وكشف المشكلات ١/ ٣٤٧، والبحر المحيط ٣/ ٣٨٨، ٤٩٣، والدر المصون ٢/ ٥٢٠- ٥٢٣. وانظر كلام المؤلف في ص: ٤٢٢.

جَلْدَةٍ ﴾[1] .

وتأوَّل سيبويه هذا على أن جعله مبتدأً والخبرُ محذوفٌ ، تقديره : ومما يُقَصُّ عليكم حكم السارق والسارقة ، وكذلك : ومما فُرِض عليكم حكمُ الزانية والزاني[2] ، ونظَّره بقوله – سبحانه – : ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[3] . وقد مضى الكلام في هذا في « باب خبر المبتدأ » عند ذكره حذف الضمير العائد إلى المبتدأ[4] ، بعد مسألة « السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم » ، مستوفًى .

وتأوَّل أبو العباس المبرد هذا على أنَّ الفاء دخلت ؛ لأن في الكلام من الشرط والجزاء ، وأَجراه مُجْرى : الذي يَسْرِقُ فاقطع يده ، والذي يزني فاجْلِدْه[5] . وما ذهب إليه سيبويه أحسنُ عندي . وسيأتي الكلام مع المبرد بعد هذا[6] ، إن شاء الله . فإذا نَظَرْتَ إلى ما ذهب إليه أبو الحسن لم تجد له دليلًا ولا مَوْضِعًا تثبت فيه الزيادة ، كلُّ ما أتى به محتمل فلا يثبت دليلًا . والله أعلم .

---

(١) النور ٢. والكلام فيها كالكلام في آية المائدة . وانظر كلام المؤلف في ص: ٤٢٣.

(٢) الكتاب ١/ ١٤٢، ١٤٣.

(٣) محمد ١٥، وتتمتها : ﴿ فيها أنهار من ماء غير آسن ﴾ ، والرعد ٣٥، وتتمتها : ﴿ تجرى من تحتها الأنهار ﴾ وقال سيبويه (١/ ٧١) : « فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده ، وذُكر بعد أخبار وأحاديث ، فكأنه على قوله : ومن القصص مثل الجنة .. فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه » . وانظر كلام المؤلف في ص: ٤٢٣ .

(٤) انظر : ص ٤٢٠ – ٤٢٢. وانظر أيضًا كلام المؤلف على « السمن منوان بدرهم » . في ص ٥٦٢.

(٥) في الكامل (٢/ ٢٦٥) بعد ذكر الآيتين : « والرفع الوجه ؛ لأن معناه الجزاء ، كقوله « الزانية » أي التي تزني ، فإنما وجب القطع للسَّرق ، والجلد للزنا ، فهذا مجازاة . وانظر : المقتضب ٣/ ٢٢٥.

(٦) انظر : ص ٥٢٨.

وأما [١٥٠] ما ذهب إليه بعضُ الكوفيين من أنَّها تدخل ؛ لما في المبتدأ من الشرط ، وجعلوه بمنزلة : زيدًا فاضرب ، فلا يَثْبُتُ ، وأنا أُبَيِّنُ ذلك ، إن شاء الله .

اعلم أنّ العرب إذا حذفت الشرط جعلت مكانه « أمّا » فهي تتضمن حرف الشرط والشرط ، فتقول : أما زيدٌ فمنطلق ، وأما زيدًا فاضربْه ، وأما بزيد فامرُرْ ، الأصل : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، ومهما يكن من شيء فاضرب زيدًا ، ومهما يكن من شيء فامرر بزيد ، فحذفت العربُ الشرطَ ، وجعلت مكان الجملة كلها « أما » ، فصار : أما فزيد منطلق ، فجاءت الفاء تلي الحرف الذي يدلُّ على الشرط ، فقَبُحَ اللَّفْظُ ؛ لأنَّ حرف الشرط لا تليه الفاءُ[1] التي يُتَلَقَّى بها الشرط ، فقدَّموا شيئًا من جملة الجواب على الفاء ؛ ليزول قبحُ اللفظ ، فقالوا : أما زيد فمنطلق ، وأما منطلق فزيد ، وكذلك أما زيدًا فاضربه ، وأما بزيد فامرر .

ولم يُسْمَعْ حذفُ الشرط ، ولم يُجعل مكانَه « أما » ، اكتفاءً بالفاء ، إلا بشرطين :

أحدهما : أن تكون الجملة فعلية .

الثاني : أن تكون اقتضائية[2] ، نحو : زيدًا فاضربه ، وبزيد فامرر ، قال

---

(١) المخطوطة : لا يلي الفاء . ومعلوم أن المراد أن حرف الشرط لا تليه الفاء ، لا العكس ، فلعله تحريف ، صوابه ما أثبتُّ .

(٢) المقصود بقوله : « اقتضائية » : أن يكون الفعل أمرًا أو نهيًا أو ما جرى مجراهما في الاقتضاء . انظر : الملخص ١/ ١٨١.

اللّه – سبحانه –: ﴿ لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾[1]، وقال – تعالى –: ﴿ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ ﴾[2].

ولو لم يثبت بهذين الشرطين، ما جاز لأحد أن يَحْذِفَ الشرط، ولا يَجْعَلَ مكانه شيئًا، ويُبْقِيَ جوابَه بوجه من الوجوه، فينبغي ألا يُقال منه إلا ما قالتْه العرب، ولا يُقاس عليه، ويُوقف عندما سُمع منه، وثَبت، بما لا يمكن دفعُه ولا تأويله. وأما ما يمكن تأويله على وجه مُطَّرِد من لسان العرب فلا سبيلَ إلى أن تَحْمِلَ على غير ذلك، فإنه يكون إثباتَ قاعدةٍ في اللسان بالوهم. واللّه أعلم.

ثم قال: «**الأَسْماءُ المُبْتَدَأَةُ على ضَرْبَيْنِ: ضرب عَارٍ مِن مَعْنَى الشَّرْطِ والجَزاءِ، وضَرْب يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ والجَزاءِ**»[3].

هذا الكلام مُعْتَرَضٌ؛ لأنك لا تجد في لسان العرب مبتدأً يَتَضَمَّنُ معنى الشرط والجزاء، إنما تجد مبتدأ يتضمن معنى الشرط، وإذا تضمن معنى الشرط تَضَمَّنَ خبرُه معنى الجزاء. وأما أن يكون المبتدأ متضمنًا الشرط والجزاء، فمِمّا لا يمكنُ؛ لأَنَّ حقيقة المبتدأ لا تفيد إلا بما يُضَمُّ إليها، ولا تُفيد وَحْدَها؛ لأنَّ الكلام لا بُدَّ فيه من مسند ومسند إليه، والشَّرْطُ والجزاءُ كلامٌ مستقل بالإفادة، فكيف يكون ما لا يفيد وحده يتضمن جملة مفيدة؟.

وكان الأستاذ أبو علي ينفصلُ عن هذا بأن يقول: هو على حذف معطوف؛ وإنما أراد أبو علي: الأسماءُ المبتدأة وأخبارها على قسمين: أحدهما:

(1) الصافات ٦١.
(2) المدثر ٦.
(3) الإيضاح ٥٣، والمقتصد ١/ ٣١١، وشرح العكبري ٢/ ٣٢٣.

ما يتضمن الشرط والجزاء، أي أن المبتدأ يتضمن الشرط، وخبره يتضمن الجزاء، نحو: الذي يأتيني فله درهم[1]، فـ«الذي يأتيني» هو المبتدأ، والإتيان هو الشرط في استحقاق الدرهم. و«له درهم» هو الخبر. والمبتدأ قد تضمن الشرط. والخبر – وهو قوله: فله درهم – قد تَضَمَّنَ الجزاء، قال اللّه – سبحانه –: ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ [١٥١] عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[2] فالإنفاق هو الشَّرْطُ، و«لهم أجرهم» هو المُتَضَمِّنُ للجزاء، وهو خبر ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم ﴾.

وهذا الذي تأوّله به الأستاذ أبو علي – رحمه اللّه – قد جاء نظيرُه في القرآن، قال اللّه – تعالى –: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾[3]، المعنى – واللّه أعلم –: ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل؛ لأنَّ الاستواءَ يطلبُ اثنين، وحُذِف المعطوفُ؛ لدلالة الكلام عليه؛ ألا تراه قال – تعالى – بَعْدُ: ﴿ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ﴾[4]، وقال – تعالى –: ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾[5]، هو على تقدير: لا نفرق بين أحدٍ منهم والآخَر؛ لأن «بين» طالبة لمعنيين.

وجاء بعض المفسِّرين، فقال: ومن حَذْفِ المعطوف قولُه – سبحانه –:

(1) من الأمثلة النحوية المشهورة. انظر: الكتاب ١/ ١٣٩، والمقتضب ٣/ ١٩٥، والمقتصد ١/ ٣٢٥، والإفصاح ٣٣، وشرح العكبري ٢/ ٣٢٩.
(2) البقرة ٢٧٤.
(3) الحديد ١٠.
(4) الحديد ١٠.
(5) البقرة ١٣٦. وسلف أن استشهد بها (ص ٣٤٦).

﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ﴾[١]، فالمعنى – والله أعلم – تقيكم الحر والبرد.

وقد حُذف المعطوفُ عليه، وبقي المعطوف، قال تأبَّطَ شرًّا[٢]:

فإذا وذلكَ لَيْـسَ إلا ذِكْـرُهُ ... وإذا مَضَى شَيْءٌ كَأَنْ لم يُفْعَلِ[٣]

فقوله: «وذلك» معطوفٌ على شيء مُقَدَّرٍ محذوفٍ، تقديره: فإذا هو وذلك. والله أعلم.

وتَحْذِفُ العرب حَرْفَ العطف في عطف الجمل[٤]، قال[٥]:

(١) النحل ٨١. وسلف أن استشهد بها (ص ٣٤٥). ومن هؤلاء المفسرين: الفراء والزجاج والزمخشري وابن الجوزي وأبو حيان والسمين الحلبي. وقال ابن الشجري بعد أن أورد الآية: «وفي هذا الكلام حذف عاطف ومعطوف، إذ التقدير: تقيكم الحرَّ والبرد». وعلّق محقق الأمالي: ابن الشجري مولَعٌ بذكر الحذوف في القرآن الكريم، ولم أجد في ما بين يدي من كتب من ذكر أن في الآية حذفًا، كل ما قالوه أنه – سبحانه – لم يذكر «البرد» إما لأن الوقاية من الحر أهم عندهم... أو أَنَّ ما يقي من الحر يقي من البرد، فدل ذكر الحر على البرد».
وأقول: إذا صَحّ الكلام فلعل المؤلف أخذه من ابن الشجري. وانظر: معاني الفراء ٢/ ١١٢، ومعاني الزجاج ٣/ ٢١٥، والكشاف ٢/ ٤٢٣، وزاد المسير ٤/ ٢٧٨، والبحر ٥/ ٥٠٧، ٥٠٨، والدر المصون ٤/ ٣٥٢، ٣٥٣.

(٢) إليه نسبه ابن جني. ونسبه السكري، وابن منظور، والبغدادي لأبي كبير الهذلي. انظر: مصادر ح التالية.

(٣) من الكامل. ويستشهد به أيضًا على أن الواو زائدة. والبيت في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٨٠، ومجالس ثعلب ١٢٦، والخصائص ٢/ ١٧١، والجنى ١٦٦، والخزانة ١١/ ٥٨، ٥٩.

(٤) حذف حرف العطف عند ابن أبي الربيع في المفردات لا يكون إلا في الشعر. ويكون في الجمل. صرح بذلك بعد قليل، وفي البسيط (٢/ ٦٩٠). ولم يفرق ابن جني بين المفردات والجمل. انظر: ح ٢.

(٥) لم أقف على القائل. وأنشده النحويون عن أبي الحسن، وأبي زيد.

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْـفَ أَمْسَيْتَ؟ مِمّا ... يَغْرِسُ الـوُدَّ في فُـؤَادِ الكَـرِيمِ[١]

أراد: وكيف أمسيت؟ وقال[٢]:

وتَشْكُـو بِعَيْنٍ ما أَكَـلَّ رِكابُها ... وَقِيلَ المُنادِي: أَصبَحَ القَومُ، أَدْلِجِي[٣]

أي مَرَّةً كان يقول هذا، ومرة كان يقول هذا، فكأنّه قال: وتشكو قولَ المنادي هذا وهذا. ولابُدَّ من هذا التأويل؛ لأنَّ الإدلاج لا يكون مع الصباح.

وأما حذفُ حرف العطف في المفردات فقليلٌ في الشعر.

ويجوز تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه في الشعر، قال[٤]:

(١) من الخفيف. يروى: يثبت، يزرع، مكان «يغرس» والمعنى أن إلقاء السلام يزرع الحب في القلوب. وحكم ابن جني في الخصائص (١/ ٢٩٣) بأن هذا – حذف حرف العطف – شاذ، وأورد البيت وبيتًا آخر، وما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد: «أكلت لحمًا، سمكًا، تمرًا»، وعَقَّب: «هذا كله شاذ، ولعله جميعُ ما جاء منه». والبيت في: ديوان المعاني ٢/ ٢٢٥، والخصائص ١/ ٢٩٠ و ٢/ ٢٨٠، وما يجوز للشاعر ٢٦٤، وشرح عمدة الحافظ ٦٤١، ورصف المباني ٤١٤، والهمع ٥/ ٢٧٤. واستشهد به في: البسيط ٢/ ٦٩٠.

(٢) الشَّمَّاخ بن ضِرار الذُّبياني.

(٣) من الطويل. يُروى: ما أَكَلَّتْ، والضمير للمشقة. وعلى رواية «ما أكلَّ»: الضمير لـ«السير». ركابها، بالرفع والنصب. وقال المنادي. وقول المنادي. تشكو بعين: غارت عيناها وغلبها النُّعاس من السفر. أدلجي: سيري في الليل. يصف امرأة أتعبها طول السير ليلًا ونهارًا، فهي تشكو قول المنادي عند الصباح: قد أصبح القوم فما تنتظرون بالسير، وقوله في أول الليل: سيري بالليل، فلا راحة لها. وقال في البسيط (٢/ ٦٩١): «المعنى أصبح القوم وأدلجي، لأن الإدلاج: السير في أول الليل، فكيف يصح أن يقال: أصبحتم أدلجوا؟ وإنما يقال: أصبحتم أَوِّبوا، التأويب: سير النهار كله». ونحو هذا قاله ابن قتيبة. والبيت في: الديوان ٧٧، وأدب الكاتب ١٤، وشرحه للجواليقي ١٣٦، وأمالي القالي ٢/ ٥٧، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٦٨، وسمط اللآلي ١/ ٢٠٢، والاقتضاب ٣/ ٣٤، وفي الديوان مصادر أخرى.

(٤) القائل مجهول. أو: الأحوص بن جعفر الأنصاري، عَدَّه ابن سَلَّام (٢/ ٦٥٠ – ٦٦٨) في =

* عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلامُ[1] *

ويمكنُ أن يكون من هذا قولُ النَّابغة :

كَتَمْتُـكَ لَيْلًا بالجَمُومَيْنِ ساهِرا وَهَمَّيْنِ هَـمًّا مُسْتَكِـنًّا وظاهِرا

أحـاديثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي ما يُرِيبُها ووِرْدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصادِرا[2]

= الطبقة السادسة من فحول الإسلام . وقال ابن السيد : « هذا البيت لا أعلم لمن هو . وينسبه قوم إلى الاحوص » . ونقل عنه السيوطي . ثم جاء البغدادي ولم يزد . أما جامع شعر الأحوص ومحققه فقد أثبت البيت في الحواشي ، وفَرَّ من إثباته في صُلْبِ قصيدة من بحره وقافيته . انظر : الحلل ١٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٧، والخزانة ١/ ٤٠١، وشعر الأحوص ٢٣٩.

(١) من الوافر . ويروى في مجالس ثعلب (١٩٨/١) :

* بَرُودُ الظِّلِّ شاعكم السَّلامُ *

وعليه فلا شاهد . وهو عجز ، صدره :

* ألا يا نَخْلَةً من ذات عِرْقٍ *

والشاهد : تقديم المعطوف « ورحمة الله » على المعطوف عليه « السلام » . وقال ابن جني (الخصائص ٢/ ٣٨٦) : « حملته الجماعة على هذا .. وهذا وجه ، إلا أن عندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف ، وهو أن يكون « رحمة الله » معطوفًا على الضمير في « عليك » ، وذلك أن « السلام » مرفوعٌ بالابتداء وخبره مقدَّم عليه ، وهو « عليك » ، ففيه إذن ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا عطف « رحمة الله » عليه ذهب عنك مكروه التقديم ، لكن فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد له . وهذا أسهل عندي » . ونسب البغدادي هذا الوجه إلى سيبويه . ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٨٦٤) وثمة تخريجه ، كما يستشهد به (ص ٨٩٤) . واستشهد به في : البسيط ٢/ ٨٠٣.

(٢) من الطويل ، من قصيدة قالها في مرض النعمان بن المنذر ، واعتذر فيها إليه . يروى : ما يَرِبُّها ، والمراد : النعمان . لم يجدن مكان « لن يجدن » . كتمتك : يخاطب صاحبه . الجمومين : اسم مكان بالبحرين . مستكن وظاهر : خفي وبارز . ورد هموم : تَحُلُّ بي . لم يَجِدْن مصادرًا : لم تكن صادرة عني . والبيتان في : الديوان (تح . أبو الفضل إبراهيم) ٦٧، و (تح . شكري فيصل) ١٣٠.

فيكون « أحاديث » مفعولًا بـ« كتمتك » ، ويكون « وِرْد هموم » معطوفًا على « أحاديث » . والله أعلم .

ثم قال : « **فالأَوَّلُ نَحْوُ : « زيد » و « عمرو » و « عبد الله » . فما كانَ مِن هذا النَّحو ، لم تَدْخُل الفاءُ في خَبَرِه** »[1] .

كل مبتدأ لا يكون موصولًا ، ولا نكرة موصوفة مقرونة بـ« كُلّ » ، فلا يَتَضَمَّنُ الشَّرْطَ ، فلا يتضمن خبرُه الجزاءَ ، فلا تدخل الفاءُ في خبره ، على مذهب سيبويه ، على حسب ما تقرَّر .

ثم قال : « **فإنْ جَعَلْتَ « زيدًا » خَبَرَ مُبْتَدأ مَحْذُوفٍ ، كأَنَّكَ قُلْتَ : هذا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، أي فَهُو مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَمْتَنِعْ** »[2] .

جعلهما جملتين ، وجعل الفاء رابطة بينهما ، كأنَّه يقول ذلك لمن ينكر انطلاق زيد .

وأبو الحسن يُجيز هذا على زيادة الفاء . ومن الكوفيِّين من يجيزه على تقدير : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . ولم يَثْبُتْ عن العرب أنَّها تقول هذا ، إلا أن يجعل مكان [١٥٢] الشرط المحذوف « أما » ، فتقول : أما زيد فمنطلقٌ .

وبهذا الذي تأوَّلَ أبو علي قولَهم : زيد فمنطلق ، تأوَّل سيبويه قوله - سبحانه - : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[3] ، أي مما يُقَصّ

(١) الإيضاح ٥٣. وفي المقتصد (١/ ٣١١) : « لم يدخل » بالياء .

(٢) الإيضاح ٥٣، والمقتصد ١/ ٣١١.

(٣) المائدة ٣٨ . وسلف أن استشهد بها (ص ٤٢٢ ، ٤٨٥) . وتأتي بعد (ص ٥٢٧) .

عليكم ، وكذلك : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا ﴾ . وقد مضى الكلامُ في هذا[1] .

ثم أنشد :

وقائلـــةٍ خَـوْلانُ فانْكِـحْ فتَاتَـــهُمْ   وأُكْرُومَةُ الْـحَيَّيْـنِ خِلْوٌ كما هِـــيا[2]

« خَوْلان » قبيلة ، و « الخِلْو » : المرأة التي لا زوج لها ، وقد مضى الكلامُ على رفع « خولان »[3] ، وأنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذه خولان ، وأنه لو كان على ما ذهب إليه أبو الحسن من الزيادة ، أو على ما ذهب إليه بعض الكوفيين من تقدير شرط محذوف ، لكان نصبُ « خولان » أحسنَ من رفعه ؛ لِما تَقَدَّم في « باب الابتداء »[4] . وأما قوله : « كما هي » ، فهذا بمنزلة قولهم : كن كما أنت[5] .

وقد تكلم أبو علي على هذا المثال في « باب حروف الجر »[6] ، فقال : يجوز أن تُجعل « ما » بمنزلة « الذي » ، ويكون « أنت » مبتدأ ، خبرُه محذوفٌ ، تقديرُه :

---

(١) انظر : ص ٤٢٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦.

(٢) تقدم في ص ٤٨٤. والتعليق عليه ثمة .

(٣) انظر : ص ٤٨٤ ، ٤٨٥.

(٤) من أن الحذف والإضمار على شريطة التفسير خارج عن القياس ، لا يُقال منه إلا ما قالته العرب . انظر : ص ٣٣٤ ، ٣٨١ ، ٤٨٤ .

(٥) « كما هي » مأخوذة من البيت السابق . و « كن كما أنت » من كلام العرب ، حكاها أبو الحسن عنهم ، وفسّرها : كن على الفعل الذي هو أنت عليه . وبين النحويين في هذا القول خلاف : فأبو الحسن والكوفيون يجعلون الكاف فيه على معنى « على » ، والمرادي يردها إلى معنى التشبيه ، ويجعل في المثال أربعة أوجه ، انظرها مفصَّلَةً في : الجنى ١٣٦ ، ١٣٧. وانظر أيضًا : سر الصناعة ١/ ٣٢٠ ، والمغني ١/ ٢٣٥.

(٦) انظر : ٢٣١/٢ (الحمزاوية) ، والإيضاح ٦٠ ، وليس في الإيضاح باب اسمه « باب حروف الجر » فلعله تسامح ، وحقه أن يقول : « باب ما يستعمل مرة حرف جر ، ومرة غير حرف جر » .

كن كالذي أنت كائنُهُ . وكذلك يجوز هنا أن تجعل « ما » بمنزلة « الذي » ، ويكون التقدير : كما هي كائنة ، أي : كالذي هي كائنتُه في ما مضى .

ويجوز أن تجعل « ما » كافةً بمنزلة « ما » في « ربما » . وسيأتي شرح هذا مستوفًى حيث ذكره[1] ، إن شاء الله .

قال : « **وما كان مُتَضَمِّنًا لِمَعْنَى الشَّرْطِ والجَزاءِ ، فالأَسْمَاءُ المَوْصُولَةُ والنَّكِراتُ المَوْصُوفَةُ** »[2] .

يعني بالنكرات الموصوفة : كُلَّ نكرة موصوفةٍ مقرونة بـ« كل » نحو : كُلُّ رجل يأتيني فله درهم ، وكلُّ امرأة تفعل كذا ، وكل من يفعل كذا ، وكل شيء يكون كذا ، وما أشبه هذا كلَّه . وقد تكون النكرة تثنيةً [أو][3] جمعًا ؟ فنقول : كل رجلين ، وكل رجال يفعلون .

ثم قال : « **فالأَسْماءُ المَوْصُولَةُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : الذي ، والتي . والألف واللام ، في نحو : (القائم) و (الضَّارِبُ) و (المُعْطِي) في حُكْمِهما** »[4] .

اعلم أنَّ هذا الموضع يُروى على ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر : ٢٣١/٢ (الحمزاوية) .

(٢) الإيضاح ٥٣ ، والمقتصد ١/ ٣١٣.

(٣) المخطوطة : « و » .

(٤) الإيضاح (٥٤) : « وما كان في حكمها ، و (مَنْ) » ، بزيادة « وما كان » . وأثبت محقق المقتصد (١/ ٣١٤) : « وما كان » في المتن اعتمادًا على أصلين من أصوله ، وقال : وإثباته أبين . ولو اطلع على كلام ابن أبي الربيع الآتي بعدُ لَمَّا قال : وإثباته أبين . وبقية كلام أبي علي في هذا الموطن : « من » و « ما » و « أي » . وقد رويت « من » مسبوقة بواو ، وغير مسبوقة . والواو في « الإيضاح » ثابتة ، وكذا في « المقتصد » . ووَجّه ابن أبي الربيع الروايتين .

أحدها: «في حكمهما» بغير حرف عطف.

الثاني: «وفي حكمهما» بتقدُّم حرف العطف، وإضافة «الحكم» إلى ضمير التثنية.

الثالث: «وفي حكمها» بتقدُّم حرف العطف، وإضافة «الحكم» إلى ضمير المفردة المؤنثة. وهذا الثالثُ أشهرُ في هذا الموضع.

وأَتَكَلَّمُ على كلٍّ وجه منها، إن شاء الله:

أما من روى: «في حكمهما»، فيرجع إلى الألف واللام، أي أن الألف واللام في حكم «الذي» و«التي»، أي توجد الألف واللام بمنزلة «الذي»، وتوجد بمنزلة «التي»، فتقول: الضارب، فيكون بمنزلة: الذي ضرب، وتقول: الضاربة، فيكون بمنزلة: التي ضربت. وكذلك «الضاربان» بمنزلة: اللذان ضربا، وكذلك «الضاربون» بمنزلة: الذين ضربوا، و«الضاربات» بمنزلة: اللاتي ضربن. و«مَنْ» معطوفةٌ على «الذي» و«التي».

ومن روى: «**وفي حكمهما (مَنْ) و(ما)**» جعل «من» و«ما» مبتدأً، و«في حكمهما» الخبر، وثنّى الضمير؛ لأن الألف واللام بمنزلة «الذي» و«التي»، فلم يَعْتَدَّ بهما، أي: وفي حكم الذي والتي «من» و«ما». وأما الألف واللام، فلا [١٥٣] بُدَّ أن يكون في تقدير «الذي» أو في تقدير «التي» أو مُثَنَّيَيْهِما وجمعهما.

ومن روى: في حكمها، رجع الضمير إلى الثلاثة، وهي «الذي والتي والألف واللام».

فإن قلتَ: فلِمَ فصل بين «من» و«ما» و«أي» و«الذي» و«التي»

والألف واللام، وكلُّها أسماءٌ موصولةٌ؟

قلتُ: فَصَلَها منها - والله أعلم -؛ لوجهين:

أحدهما: أن «من» و«ما» و«أيًّا» لا يكنَّ تابعاتٍ، ولا يُسْتَعْمَلن إلا والياتِ العواملَ، فتقول: جاءني مَنْ عندك، وملكت ما كنت تركبه، وأعجبني أيّهم عندك. و«الذي والتي والألف واللام» أكثر ما يستعملن توابعَ، فتقول: جاءني زيد الذي قام، وجاءتني هند التي فعلت، وكذلك جاءني زيد الضارب، ورأيت هندًا المكرمة. ويُسْتَعْمَلْن والياتِ العواملَ، فتقول: جاءني الذي ضرب. ولَمَّا افترقت الثّلاث الأُوَلُ من الثلاث الأواخر - في ما ذكرت - فَصَلَ بينهما، وجعل هذه في فريق، وهذه في فريق.

الثاني: أنَّ «الذي، والتي، والألف واللام» لا يَكُنَّ إلا على وجه واحد، ولا يُستعملن على وجوه، و«من»: تكون موصولة، وتكون استفهامًا، وتكون شرطًا، ونكرة موصوفة. وكذلك «ما»: تكون موصولة، واستفهامًا، وشرطًا، وتعجُّبًا، ونكرةً موصوفة. و«أيّ»: تُستعمل موصولةً، واستفهامًا، وشرطًا. فلما كانت «الذي والتي» لا تُستعملان إلا موصولتين، كان أمرُهما في الصلات أَبْيَنَ وأوضح، فذكرهما أولًا.

ثم قال: «**وفي حكمهما (من) و(ما) و(أيّ)**»[1].

أي أنَّ هذا الاستعمالَ المقرَّر في «الذي، والتي» يوجد في هذه الأُخَرِ، وإن كانت هذه تُسْتَعْمَلُ على غير ذلك. والله أعلم. وذكر «الذي» واستغنى

(١) الإيضاح ٥٤، والمقتصد ١/٣١٤.

بذكرها عن تثنيتها وجمعها، وعَمَّا هو في معناها، وعمّا هو في معنى جمعها.

وتثنيةُ «الذي»: اللّذان، وهو جارٍ مَجْرى التثنية؛ يُرْفَع بالألف، ويُنصب ويُخْفَض بالياء. وجمعها: الذين[1]، وهو مبنيٌّ، يجري على حال واحدة في الرفع والنصب والخفض. ومن العرب من يُجريها مُجْرَى الجمع المذكر السالم؛ يرفعُها بالواو، وينصبُها ويخفضها بالياء، فيقول: الذون، والذين. ولعل المستعملين لها ليسوا بالفصحاء[2].

والذي هو في معناها: «ذو» في لغة طيّئ، تقول: جاءني زيد ذو فعل كذا، قال[3]:

قُولا لِهذا المَـــرْءِ ذُو جــاءَ طالِبًا ... هَلُـــمَّ فإنَّ المَشْــــرَفِيَّ الفرائضُ[4]

أي: الذي جاء طالبًا. وقال[5]:

(١) المخطوطة: اللذين، تحريف. و«الذين» هي اللغة العليا، ذكر ذلك ابن الشجري في أماليه ٣/ ٥٦.

(٢) نسب ابن الشجري هذه اللغة إلى هذيل، ونسبها ابن عقيل والسيوطي إلى طيّئ وهذيل وعقيل. انظر: الأمالي ٣/ ٥٦، والمساعد ١/ ١٤٢، والهمع ١/ ٢٨٥.

(٣) قَوَّال الطائي، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، في زمن مروان بن محمد آخر خلفائها. اختار له أبو تمام. وقال المرزباني: معدان بن عبيد بن عَدِيّ بن عبد الله الطائي. انظر: معجم الشعراء ٣٣٥، والخزانة ٥/ ٣٠، ومصادر ح التالية.

(٤) من الطويل. يروى: ساعيًا مكان «طالبًا». هلم: أقبل. المشرفي: السيف، نسبة إلى المشارف، وهي قرى تصنع فيها السيوف. الفرائض: جمع فريضة: ما يؤخذ من السائمة في الزكاة. والشاعر يتهكم على من جاء يطلب من قومه الزكاة، ويقول له: إن السيف هو ما ستأخذه. والبيت في: الحماسة ١/ ٣٢٢، وشرحها للمرزوقي ٢/ ٦٤٠، وللأعلم ١/ ٣٨٧، وللخطيب ٢/ ٩٦، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١/ ٤١٣، والإنصاف ١/ ٣٨٣، والخزانة ٥/ ٢٨، ٦/ ٤١. واستشهد به في: البسيط ١/ ٢٩٠، والملخص ١/ ١٨٩.

(٥) قَوَّال الطائي أيضًا.

* أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَغِي[1] *

أراد: الذي جئتَ تبتغي.

و«ذا»، ولا تكون بمنزلة «الذي»، إلا مع «ما» الاستفهامية، و«من» الاستفهامية؛ فتقول: ماذا جاء بك؟ تقديره: ما الذي جاء بك؟ قال الله – تعالى –: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾[2] في قراءة من قرأ ﴿قُلِ ٱلْعَفْوُ﴾ بالرفع، وهو أبو عمرو[3]. ومن قرأ بالنصب فـ«ذا» صلةٌ، و«ما» مفعولة بـ«ينفقون». وهذا هو الأكثر والأعرف.

ولا يُستنكر أن تأتي «ذا» بمنزلة «الذي» في غير الاستفهام، وعليه – والله أعلم – جاء قوله[4]:

[١٠٤] عَدَسْ ما لِعَبَّــادٍ عَلَيْكِ إِمــارةٌ ... نَجَــوْتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[5]

(١) عجزه:

* ستلقاك بِيضٌ للنفوسِ قوابضُ *

وهو صنو للبيت السابق، ومعهما ثالث، أوردها أبو تمام في الحماسة (١/ ٣٢٢). بيض: سيوف. قوابض: تأخذ النفوس، أي تهلكها. وانظر البيت في مصادر ح٤ من ص السالفة.

(٢) البقرة ٢١٩.

(٣) السبعة ١٨٢، والكشف ١/ ٢٩٢.

(٤) يَزيد بن زياد، يُلَقَّب بـ«مُفَرِّغ الحِمْيَرِيّ»، هَجّاء مقذع، وله مديح، عَدَّه ابن سلام (٢/ ٦٨٢، ٦٨٦ – ٦٩٣) في الطبقة السابعة من فحول الإسلام. وانظر: الأعلام ٨/ ١٨٣.

(٥) من الطويل. يروى: «أمنتِ» مكان «نجوت». وعَبّاد: هو عباد بن زياد والي سجستان في عهد معاوية. إمارة: سلطان. وكان يزيد هجا عَبّادًا فحبسه، ثم أطلقه بأمر من معاوية، فقال هذا الشعر. ويستشهد الكوفيون والفراء به على أن «هذا» وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى «الذي» والأسماء الموصولة. كما يستشهدون بآيات من القرآن، منها: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾، وقدّروا: ثم أنتم الذين.. ولم يمنعهم اقتران «ذا» بهاء التنبيه، ولا عدم تقدم «ما» =

أي : والذي تحملين . و « عَدَسْ » : زَجْرٌ للبغل ، وأراد بـ « عدس » هنا : البغل ، سَمَّاها بالصوت الذي تُزْجَرُ به .

ومثالها مع « من » الاستفهامية قوله[1] :

مَنْ ذَا رَسُولٌ ناصِحٌ فَمُبَلِّغٌ ... عَنِّي عُلَـيَّةَ غَيْرَ قَـــوْلِ الكاذِبِ[2]

التقدير : من الذي هو رسول ؟ .

وقال الأعشى :

= أو « من » الاستفهاميتين . والإعراب عندهم : « هذا » اسم موصول مبتدأ ، و« تحملين » : صلة الموصول ، و« طليق » : خبر . وخَرَّجه البصريون ثلاثة تخريجات : هذا : اسم إشارة مبتدأ ، و« طليق » خبره ، و « تحملين » : حال من الضمير في « طليق » . أو : « هذا » : مبتدأ ، وخبره محذوفٌ ، و « تحملين » صفة للخبر المحذوف ، و « طليق » : خبر ثان ، كأنه : وهذا رجل تحملينه طليق . أو : « هذا » : مبتدأ ، بعده اسم موصول محذوف ، إعرابه نعت ، و « تحملين » : صلة . و « طليق » : خبر ، كأنه : وهذا الذي تحملينه طليق .

والبيت في : شعر ابن مفرغ ١١٥، وأدب الكاتب ٤١٧، والمحتسب ٢/ ٩٤، والإنصاف ٢/ ٧١٧، وابن يعيش ٢/١٦ و٤/٢٣، ٧٩، وتذكرة النحاة ٢٠، والمغني ٢/ ٤٦٢، وشرح شواهده ، ٢/ ٨٥٩، واللسان (حدس ، عدس ، ذوا) ، والهمع ١/ ٢٩٠، والخزانة ٤/٣٣٣ و٦/ ٤١، ٤٢، ٤٨، ٣٨٨.

(١) إبراهيم بن علي بن سَلَمة بن هَرْمة ، شاعر قرشيّ من متقدِّمي الشعراء ، وممن أدرك الدولتين الأموية والعباسية . وقف النحويون بالاستشهاد عنده ولم يتجاوزوه إلى غيره . توفي ١٧٠ هـ . ترجمته في : الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٣، ٧٥٤، وطبقات ابن المعتز ٢٠، ٢١، وسمط اللآلي ١/ ٣٩٨.

(٢) من الكامل . وبعده :

أَنِّي غَرِضْـتُ إلى تناصُــفِ وجْهِها ... غَرَضَ المُحِبِّ إلى الحَبيبِ الغائِبِ

يروى : قِيل مكان « قول » . غَرِضْتُ : اشتقتُ . والبيت في : الديوان ٧١، وإصلاح المنطق ٧١، وشرح أبياته ٢٠٩، والمقاييس ٤/ ٤١٧، والعباب ، واللسان ، والتاج (غرض) ، والمشوف المعلم ٢/ ٥٦٥.

مَنْ ذَا يُبَلِّغُ عَنَّا أَهْــــلَ قَرْيَتِنا ... إذا تَرَعْرَعَ فِيها الأَثْلُ والسَّعَفُ[1]

والذي هو في معنى جمعها « الألى » ، فإنَّ العرب تستعملها بمنزلة « الذين »[2] ، قال[3] :

رَأَيْتُ بَني عَمِّــي الأُلَى يَخْذُلُــونَني ... عَلَى حَدَثانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ[4]

وذكر[5] « التي » ، واستغنى بها عن تثنيتها وجمعها ، وعما هو في معناها ، وعما هو في معنى جمعها . وتثنية « التي » : اللتان ، تجري مجرى التثنية ؛ تُرْفَع بالألف ، وتنصب وتُخفض بالياء . وجمعها : اللاتي ، واللواتي ، واللائي ، واللاء . ومنهم من يُبْدِل الهمزة[6] . ومنهم من يحذف الياء ، فيقول : اللاتِ ، واللواتِ . والعربُ قد تحذف الياءَ المكسورَ ما قبلها ؛ لدلالة الكسرة عليها ،

---

(١) من البسيط . الأثل : شجر خشبه جيد . والسعف : جريد النخل . والبيت غير موجود في الديوان . ولم أقف عليه في المصادر التي اطلعت عليها .

(٢) المخطوطة : اللذين !.

(٣) عمرو بن أسد الفقعسيّ ، أو مُرَّة بن عَدّاء الفقعسي ، أو بعض بني فقعس ، وفقعس حَيٌّ من أسد . ولم أقف لعمرو ومرة على ترجمة .

(٤) من الطويل . يروى : رأيتُ مواليَّ . الموالي هاهنا : أبناء العَمّ . يقول : رأيت أبناء عَمِّي هم الذين يقعدون عن نُصرتي على تقلُّب الزمان وتصرُّف الحَدَثان . والشاهد : استخدام « الألى » بمعنى « الذين » للعقلاء المذكرين . والبيت في : الحماسة ١/ ١٢٤، وشرحها للمرزوقي ١/ ٢١٣، وللأعلم ١/ ١٢٦، وللتبريزي ١/ ١١٥، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١/ ١٥٦، والحماسة البصرية ١/ ٧٥، والتوطئة ١٦٧، والمساعد ١/ ١٤٣، والتصريح ١/ ١٣٢، والهمع ١/ ٢٨٦، والخزانة ٣/ ٣٠. واستشهد به في : البسيط ١/ ٢٩١، والملخص ١/ ١٩٠.

(٥) أي أبو علي الفارسي .

(٦) فيقول : اللاي . انظر : البسيط ١/ ٢٩١. وذكر الشلوبين في التوطئة (١٧٣) : اللاءْ ، واللاثْ ، واللواثْ .

وليس بكثير، وإنَّما هو محفوظٌ في الكلام، بخلاف القوافي والفواصل[1]، قال - سبحانه -: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرْضَعْنَكُمْ﴾[2] وقال - تعالى -: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾[3].

ولم تجئ[4] في القرآن محذوفةَ الياء.

وقال - تعالى -: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ﴾[5] في قراءة ابن عامر والكوفيِّين[6]: بياء ساكنة بعد الهمزة، وقراءة ورش: بياء مكان الهمزة. وقراءة قالون وقنبل: بهمزة بعد الألف دون ياء[7]. وقراءة البزي و«أبو عمرو»[8] بياء ساكنة بعد الألف[9]، وكأنَّهما - والله أعلم - أَجْرَيا الوصلَ

---

(١) يريد أن حذف الباء والاكتفاء بالكسرة ليس كثيرًا في الكلام، غير القوافي والفواصل. أما فيهما فهو شائع كثير، قال أبو علي: كما حذف من قوله: ﴿الكبير المتعال﴾، ولو وقف على هذا لقال: «المتعَالْ»، وكما قرئ: ﴿يوم يأتِ لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾، وهي في ﴿المتعال﴾ إذا كانت فاصلة أحسن، لأن الفواصل كالقوافي. وحذف هذه الياء في القوافي شائع كثير. (العضديات ٢٠٩، ٢١٠). وأورد ابن جني (سر الصناعة ٢/٧٧٠ - ٧٧٤) كثيرًا من مأثور العرب الذي حذف فيه الياء اكتفاء بالكسرة.

(٢) النساء ٢٣.

(٣) النساء ٢٣.

(٤) الضمير يرجع إلى «اللاتي». أما «اللائي» فقد وردت محذوفة الياء كما يذكر بعد قليل.

(٥) الأحزاب ٤. وانظر القراءات في ﴿اللائي﴾ من هذه الآية في: المبسوط ٢٩٩، والسبعة ٥١٨، ٥١٩، والإتحاف ٢/ ٣٦٩، ٣٧٠، والدر المصون ٥/ ٤٠١، ٤٠٢. وقال الباقولي: فهذا - يريد قراءات الآية - كله للتخفيف وكثرة الأمثال: الألف والهمزة والكسرة والياء. انظر: كشف المشكلات ٢/ ١٠٦٧.

(٦) الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي.

(٧) وبها قرأ ابن كثير ونافع، وكذلك قرأ ابن مجاهد على قنبل.

(٨) أبو عمرو (كذا) على الحكاية.

(٩) رويت أيضًا عن ابن كثير، أخبر بها ابنَ مجاهد إسحاقُ الخزاعي عن ابن فليح عن أصحابه، والمراد بالياء الساكنة بعد الألف: تسهيل الهمزة بين الهمزة والياء.

مُجرَى الوقف.

والذي ينبغي أن يُقال في «اللاء»: إنه ليس بمحذوف من «اللائي». وكذلك «اللاي» بالياء؛ ليستِ الياءُ فيها مبدلةً من الهمزة؛ لأنها مبنيةٌ، فهي كالحروف، فلا يكون فيها تَصَرُّف، والحذف والإبدال تصرُّف. والله أعلم. وإلى هذا ذهب[1] أبو علي. وما ذكرته أولًا قاله بعض النحويين.

والذي هو في معناها «ذو» في لغة طيئ، فإنهم يستعملونها بمعنى «التي»، كما يستعملونها بمعنى «الذي»، قال سِنان بن الفحل الطَّائي[2]:

فإن المـــاءَ ماء أبي وجَــدِّي   وبئري ذُو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ[3]

أي التي حَفَرْت والَّتي طَوَيْتُ.

والذي هو في معنى جمعها: الأُلى؛ تستعملها بمعنى «اللاتي»، كما تستعملها بمعنى «الذي»، قال زهيرٌ:

---

(١) رأيت لأبي علي كلامًا يفيد أنه يجيز أن يكون «اللاءِ» محذوفًا من «اللائي»، ونَظَّره بقولهم: اللذِ، بحذف الياء، كما أجاز أن يكون «اللاءِ» من «اللائي» كالتي من «اللاتي». وله من بعد كلام طويل في المسألة خصه بمسألة في العضديات (١٩٧ - ٢١٩).

(٢) شاعر إسلامي عاش في الدولة المروانية، اختار له أبو تمام في حماسته. انظر الخزانة ٦/ ٤٠.

(٣) من الوافر. يخاطب عبد الرحمن بن الضحاك في بئر تنازع فيها حَيَّان من العرب. والشاهد: استخدام «ذو» بمعنى «التي» لأن «البئر» مؤنثة. والبيت في: الحماسة ١/ ٣٠٢، وشرحها للمرزوقي ١/ ٥٩١، وللأعلم ١/ ١٦٨، وللتبريزي ٢/ ٧٣، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١/ ٣٧٩، والأزهية ٢٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٦، والإنصاف ١/ ٣٨٤، ونتائج الفكر ١٧٨، وابن يعيش ٣/١٤٧ و ٨/ ٤٥، والتوطئة ١٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٧، وشرح التسهيل ١/ ١٩٩، وتخليص الشواهد ١٤٣، والتصريح ١/ ١٣٧، والهمع ١/ ٢٨٩، والخزانة ٦/ ٣٤، ٣٥. واستشهد به في: البسيط ١/ ٢٩١، والملخص ١/ ١٩٠.

* تَبُذُّ الأُلى يَأْتينها مِنْ وَرائِها[1] *

وتقديرُه – واللَّه أعلم –: اللاتي يأتينها .

قوله : « **والأَلِفُ واللَّامُ في نَحْوِ : القائم ، والضَّارِبِ ، والمُعْطِي**[2] » .

ظاهرُ كلامه أنَّ الألف واللام في « الضارب » و« المضروب » ، وما جرى مجراهما من اسم الفاعل واسم المفعول [اسم[3]] . ويظهر كلامه في الباب الذي بعد هذا أنهما حرفٌ[4] على حسب ما أبينه ثَمَّ ، إن شاء اللَّه .

واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّون في الألف واللام الداخلتين على اسم الفاعل ، واسم المفعول :

فمنهم من ذهب إلى أنهما اسم[5] ، [١٥٥] وقال : الأصل فيها أَنْ تُوصَلَ

---

(١) من الطويل . وعجزه :

* وإن تَتَقَدَّمْها السَّوابِقُ تَصْطَدِ *

يصف بقرة وحشيّة بسرعة العدو ، حتى إنها تسبق الكلاب اللاتي تركض خلفها . والشاهد : مجيء « الألى » مكان « اللاتي » ، بدليل نون النسوة في« يأتينها » والسياق ، فهي جمع « الذي » من غير لفظه ، مثل « رجل » و« نفر » . والبيت في : الديوان ٢١٩. واستشهد به في : البسيط ١/ ٢٩١، والملخص ١/ ١٩٠.

(٢) الإيضاح ٥٤. وفي المقتصد : (١/٣١٢) : القائم زيد .

(٣) زيادة لازمة ، مِنِّي .

(٤) المخطوطة : « على حرف حسبما » وواضح أنه انتقال نظر ، قدم فيه الناسخ « على » على « حرف » ، وحقُّها أن تكون بعدها . والإحالة في كلام المؤلف على « باب الإخبار بالذي والألف واللام » . انظر : ص ٥٥٥.

(٥) هذا مذهب الجمهور . وصحّحه المرادي مستدلًّا بعود الضمير إليها (الجنى ٢٠٢) ، كما احتشد له ابن مالك ، ورَدَّ على القائلين بالحرفية (شرح التسهيل ١/ ٢٠٠ – ٢٠٣) . وبه قال المبرد كما فهم الفارقي (تفسير المسائل المشكلة ٤٦، ٤٧) ، وهو أيضًا مذهب ابن السراج . انظر : الأصول ٢/ ٢٧٥.

بالجملة الفعلية والاسمية ، كما توصل « الذي والتي » بهما ، لكنهم كرهوا اللَّفْظَ ودخولَ الألف واللام على غير المفردات ؛ إذ هي في غير اسم الفاعل واسم المفعول لا تدخل إلا على المفردات ، وهي هناك حرفٌ باتفاق[1] .

وقد جاءت في الشعر مستعملةً على أصلها مُدْخَلَةً على الجملة الاسمية[2] ، وعلى الفعل المضارع ، قال :

* ما أَنْتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[3] *

وكان الأصلُ في « الضَّارب : الضَّرَبَ ، وفي « المضروب » : الضُّرِب ، ثم كُرِه[4] اللفظ ، فَجُعِل مكان الفعل المبني للفاعل اسمُ الفاعل ، ومكان الفعل المبني للمفعول اسمُ المفعول ، فقيل : الضارب والمضروب ، وصار الإعراب الذي ينبغي أن يكون في موضع الألف واللام في الاسم الذي بعدها .

وهذا نظيرُ قوله – سبحانه – : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[5] ، « إلا » هنا وضعت موضع « غير » ، كان الأصل – واللَّه أعلم – لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ اللَّه ، و« غير » نَعْتٌ ، ثم جُعلت « إلا » موضع « غير » ،

---

(١) انظر : الجنى ١٩٢– ٢٠٢، والمغني ٧٢ – ٧٤.

(٢) مثالها ما أنشده النحويون :

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللَّه مِنْهُمْ   لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَني مَعَدٍّ

انظر : التوطئة ١٧١، والجنى ٢٠٢، والهمع ١/ ٢٩٤.

(٣) تقدم قبل (ص ٨١) والتعليق عليه ثمة . وفي المخطوطة :« ما أنا » ، وما أثبتُّه الصحيح ، ذلك أن الفرزدق يهجو رجلًا من عذرة فَضَّل عليه جريرًا ،فلا مكان لـ « أنا » هنا .

(٤) المخطوطة : ذكره . والصحيح ما أثبتُّه .

(٥) الأنبياء ٢٢.

فصار الإعراب الذي كان في « غير » في الاسم الذي بعد « إلا » ؛ لأنها في الأصل حرفٌ ، وليست الحروفُ محلًّا للإعراب .

وكذلك كان الأصل هنا : « الذي ضَرَب » ، و« الذي ضُرِب » ، ثم وُضعت الألف واللام في موضع « الذي » ، فصار « الضَّرَب » ، و« الضُّرِبَ » ، ثم[1] كُرِه اللفظ ، فوُضع اسم الفاعل ، واسم المفعول موضع الفعل ، على حسب ما بيَّنْتُ ، ولأن في اسم الفاعل واسم المفعول معنى الفعل ، فصار « الضارب » و« المضروب » ، وصار الإعراب فيهما ؛ لأن الألف واللام في الأصل حرفٌ فلم يتحمل الإعراب .

وكذلك قال أبو الحسن في قولهم : « استوى الماءُ والخشبةَ »[2] ، الأصل : استوى الماء مع الخشبة ، ثم وُضعت الواو موضع « مع » فصار الإعراب الذي كان ينبغي أن يكون في « مع » في « الخشبة » ، وزال إعراب « الخشبة » ، وهو الخفض ؛ لأنَّ الاسم لا يتحمل إعرابين .

وذهب سيبويه إلى أنَّ هذا نوعٌ من أنواع المنصوبات ، وأنه منصوبٌ بالفعل

---

(١) المخطوطة : ذكره . والصحيح ما أثبتُّه .

(٢) في هذا إشارة إلى ما ذهب إليه أبو الحسن من أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف ؛ لأنه حلَّ مَحلَّه . وضَعَّفه الأنباري بأن المفعول معه ليس ظرفًا حتى ينتصب انتصابه . وفي المسألة خلاف ، فقيل إن العامل هو الفعل السابق بوساطة الواو ، وقال الزجاج : العامل فعل محذوف ، وقال الكوفيون : العامل الخلاف . وقال الجرجاني : العامل الواو نفسها . والمثال من أقوال العرب الذائعة في كتب النحو ، وهو من أمثلة سيبويه (١/ ٢٩٨) . وانظر : الإنصاف ١/ ٢٤٨ - ٢٥٠ (المسألة ٣٠) ، ونظم الفرائد ١٠٠، والتبيين ٣٧٩، وابن يعيش ٢٢٢.

المتقدِّم بوساطة الواو[1] . وسيأتي الكلامُ في هذا في « باب المفعول معه »[2] ، إن شاء اللّٰه .

ومنهم من ذهب إلى أن الألف واللام هنا حرفٌ ، ودخلت على اسم الفاعل ، واسم المفعول للتَّعريف والتَّخصيص[3] ، كما دخلت في « الرجل » و« الفرس » وسائرِ الأسماء النكرات ؛ لتُزيل الشّياع ، وتَقْصُرَ الاسم على واحد مخصوص ؛ ألا ترى أن « ضاربًا » شائع يقع على كل مُتَّصف بهذه الصفة ، بمنزل « رجل » و« فرس » ، ثم دخلت الألفُ واللام ، فقيل : الضارب ، كما قيل : الرجل ، فزال الشياع من الاسمين بدخولهما .

ثم لَمَّا دخلتا على اسم الفاعل واسم المفعول ، فقيل : الضارب والمضروب ، أُعْطِيا من المعنى ما يُعْطَى « الذي ضَرَب » ، و« الذي ضُرِبَ » ، فصارت الألف واللام ، وما بعدهما بمنزلة « الذي » ، و« التي » وما يُوصلان به ، تَجْرِي عليها ما يجري على « الذي » و« التي » ، فقالوا : الضّارِبه أنا زيد ، وعاد الضمير وهو « أنا » على ما دَلَّ عليه [١٠٦] الكلامُ من « الذي » ، كأنك قلت : الذي ضربته زيد .

---

(١) وهو مذهب أبي علي ، وابن أبي الربيع . وعقد سيبويه (١/ ٢٩٧) بابًا لـ « ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم » ، قال فيه عن واو المعية : « والواو لم تُغَيِّر المعنى ، ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها » .

(٢) انظر : ٢/ ٥٤ وما بعدها (الحمزاوية) .

(٣) هذا مذهب الأخفش، فهو يرى أن « أل » في نحو: « الضارب » و« المضروب » تعريف . واختلف النقل عن المازني : فبعضهم نسب إليه أنها للتعريف وليس بمعنى « الذي » . وبعضهم نسب إليه أنها موصول حرفي . انظر : البغداديات ٥٥٣، وتفسير المسائل المشكلة ٤٦، ٤٧، واللباب ١/ ١٢٧، وابن يعيش ٣/ ١٤٤، والجنى ٢٠٢، والارتشاف ١/ ٥٣١.

وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب[1] ، وهو ظاهرُ كلام أبي علي في الباب الذي بعد هذا[2] . وذكرها أبو علي هنا مع الأسماء – والله أعلم – ؛ لأنّها مع ما بعدها بمنزلة « الذي » وصلتها .

ومن روى « والألف واللام في حكمهما » ، فيكون ظاهرًا في أنها حرفٌ . وهو الصحيح – والله أعلم ؛ لأنه لا ينبغي أن يُدَّعى خروجُ الحرف عن أصله ، وانتقالُه إلى الأسماء إلا بدليل ، ومهما قُدِر على البقاء على الأصل ، فهو أولى ، وما ذكرتُه مُبْقٍ على الأصل ، فهو الصَّوابُ ، إن شاء الله .

ثم إن الموصولاتِ حروفٌ وأسماء : فالأسماء هي التي ذَكَرْتُ . وأما

---

(١) قال في التوطئة (١٦٨) : « ويلحق بالموصولات الاسمية : الألف واللام ... وليست في الحقيقة منها . ولو كانت منها لكان لها موضع من الإعراب . ولو كانت كذلك لبقي المخفوض والمنصوب والمرفوع في قولك : جاءني القائم ، ورأيت القائم ، ومررت بالقائم ، معربات بلا مُعْرِب لها ، وذلك لا يجوز ، فما أدى إليه لا يجوز ، فالذي ينبغي هو له أن تكون الألف واللام في ذلك حرف تعريف لما بعدها ، دخلت عليه لتعرفه ، ويُعْرَب ما بعدها بالعامل الداخل عليها ، إلا أنه حَسُن ولايتَها للعامل كونُها بمعنى « الذي » ، و « الذي » ليست بصفة محضة ، فحسُنت ولايتها للعامل . فلذلك قال النحويون : إن الألف واللام بمعنى الذي ، وألحقوها بها وبسائر الموصولات » .
ويُذْكر أن المازني يرى أن الألف واللام موصولٌ حرفي ، وهو بذلك يخالف الشَّلَوْبين وأبا علي بأنها عنده حرفٌ موصولٌ حقيقة ، أما عندهما فهي حرف تعريف ملحق بالأسماء الموصولة . انظر مذهب المازني في : الجنى ٢٢٢، والارتشاف ١/ ٥٣١.
ووهم ابن مالك – في ما أظن – فنسب إلى المازني القول بأنها للتعريف ، وذهب إلى أنها اسم موصول ، ورَدّ على الشلوبين قوله بأنها حرف . انظر تفصيل كلامه في : شرح التسهيل ٢٠٠ – ٢٠٣.
وأُراني أميل إلى ما ذهب إليه الشلوبين وأبو علي وابن أبي الربيع ، إذ لو كانت اسمًا لكان لها موقع من الإعراب بداهة ، والأمر ليس كذلك ، ولا داعي للتقدير والتأويل .

(٢) باب الإخبار بـ « الذي » والألف واللام . انظر : ص ٥٥٥، والإيضاح ٥٧.

الحروف فأربعة : أنْ ، وأنَّ ، وما ، وكي الناصبة للفعل[1] ، وهي التي في قوله – سبحانه –: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾[2] . وهي تُوصل بالفعل المستقبلِ لا غير .

وأما «أنْ» فتوصَل بالفعل المستقبل ، والفعل الماضي ، فتقول : يعجبني أن جلس ، ويعجبني أن يجلس ، وأمرته بأن قُم ، في من جعل «قم» صلةً لـ «أن» . وقد مضى الكلام على هذا[3] . و «أنْ» لمّا دخلَتْ على الفعل المضارع خَلَّصَتْه للاستقبال ونَصَبَتْه[4] .

وأما « أنَّ » فتُوصَل بالمبتدأ والخبر ، وتَنْصِبُ المبتدأ وترفع الخبر ، فتقول : يعجبني أنَّ زيدًا جالس ، فهو في تقدير : يعجبني جلوس زيد .

وأما « ما » فتُوصل بالماضي ، قال الله – سبحانه –: ﴿ وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ ﴾[5] . وتُوصل بالفعل المضارع ، ويكون للحال ، قال – سبحانه –: ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾[6] التقدير – والله أعلم –: ولا أنتم عابدون عبادتي .

---

(١) يتعينّ كون « كي » ناصبة للفعل إذا اقترنت باللام لفظًا . فإن كانت اللام مقدَّرة ، احتملت أن تكون ناصبة ، وأن تكون جارة ، وبعدها « أن » مقدرة . ويرى الكوفيون أنها ناصبة للفعل دائمًا . انظر : الجنى ٢٧٧، ٢٧٨.

(٢) الحديد ٢٣.

(٣) لم يعرِضْ لمثل هذا الكلام من قبل ، فلعله وهم . وما ذكره قبل (ص ٢٣٩) أنَّ «أنْ» مع ما بعدها بتأويل المصدر .

(٤) انظر : ص ٣٤٨ .

(٥) آل عمران ١١٨.

(٦) الكافرون ٣.

وتوصل بالمبتدأ والخبر[1]، قال[2]:

أعلاقـــــةً أُمَّ الوليدِ بعدما أفنانُ رَأْسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ[3].

والفرقُ بين الأسماء الموصولات والحروف: أنَّ الأسماء لا بُدَّ لها من ضمير يعود إليها من صلتها، والحروف لا يعودُ عليها الضَّمائر[4]، فهذه جملة مستوفاة في الموصولات، وسيتكرَّر الكلام في بعضها[5].

قال: «**وَصِلاتُها لا تَكُونُ إلَّا جُمَلًا مُحْتَمِلَةَ الصِّدْقِ والكَذِبِ، ولا بُدَّ أن يَرْجِعَ مِنْها إلى المَوْصُولاتِ ذِكْرٌ**»[6].

(١) ذكر في الملخص (١٨٧/١) أن وصلها بالمبتدأ والخبر قليل.

(٢) المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي، شاعر أُموي، أدرك الدولة العباسية، وهاجى المُساور بن ضئيلة. انظر: الخزانة ٤/ ٢٨٨.

(٣) من الكامل. يروى: الوليد، مكبّرًا ومصغّرًا. العلاقة: الحب. أفنان، جمع فنن: الغصن، والمراد هنا خُصَل الشَّعر. الثَّغام: شجرة بيضاء الزهر، المخْلِس: ما اختلط فيه السواد والبياض. يصف الشاعر كبر سنه، وغزو الشيب رأسه، فلا يليق به اللهو. والشاهد: وصل «ما» بالجملة الاسمية، وهي مؤولة مع ما بعدها بمصدر مضاف إليه. هذا هو الظاهر، كما نَصَّ عليه ابن هشام، إذ لو لم تكن «بعد» مضافة لنُوِّنت، وجعلها سيبويه مع «بعد» كلمة واحدة، فكفّت «بعد» عن الإضافة إلى المفرد، وهُيِّئت للإضافة إلى الجملة. (انظر: الكتاب ١١٦/١ و ٢/ ١٣٩، والمغني ١/ ٤٠٩، ٤١٠). ويستشهد بالبيت أيضًا على نصب «أم الوليد» بـ«علاقة» لنيابتها مناب الفعل. والبيت في: المقتضب ٢/ ٥٣، والبغداديات ٢٩٢، والحلبيات ٢٠٢، والأزهية ٨٩، وابن يعيش ٨/ ١٣١، ١٣٤، والتوطئة ٢٧٧، والمقرب ١/ ١٩٢. واستشهد به في: البسيط ١/ ٢٨٩، والملخص ١/ ١٨٨. وضبط محقق البسيط: «رأسك» بكسر الكاف، والصحيح الفتح لأن الشاعر يوبخ نفسه، كما ضبط «المخلس» بفتح اللام، والصحيح الكسر (انظر: تقييد ابن هشام للكلمة في المغني). وزد على المصادر السالفة: شرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٢، وشرح أبياته ٥/ ١٢٩، والخزانة ١٠/ ٢٣٠، ٢٥١.

(٤) انظر: التوطئة ١/ ١٦٩، ١٧٠.

(٥) انظر في «أنَّ»: ص ٩٤٠.

(٦) الإيضاح ٥٤، وفي المقتصد ١/ ٣١٤: جملة، ولابد من.

اعْلَمْ أنَّ الكلامَ في هذا الموضع في فصلين: الفصل الأول في الصلات، والفصل الثاني في الضمير العائد من الصلة إلى الموصول.

[الفصل الأول: في الصلة][1]

اعلم أنَّ الصلة لا تكون إلا جملة خبريةً، وهي مُحْتَمِلَةٌ للصدق والكذب، وبها يتعرَّف الموصول؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: أعجبني مَنْ أعجبك، فـ«مَنْ» هنا واقعةٌ على شخص عَلِمَه المخاطَبُ بالعهد[2] الذي في الصلة. وكذلك إذا قلتَ: أعجبني ما ركبت، فأنت تعهد له في دابَّةٍ معلومة عنده بأنه ركبها، فبذلك وقع التعريف للموصول.

فعلى هذا لا يصحُّ أن تكون الصلةُ استفهامًا، ولا أمرًا، ولا نهيًا، ولا عَرْضًا، ولا تحضيضًا، ولا غَيْرَ ذلك من الوجوه التي يكون عليها الكلام؛ لأنَّها كلَّها إنشاءٌ لم تكن موجودة قبل ذلك، فيقع بها العهد، بخلاف الجمل التي هي إخبار، فإنك في الجملة الخبرية مُخْبِرٌ عن شيءٍ وَقَعَ وثَبَتَ، [١٥٧] فَعَلِمَهُ مخاطَبُك، كما تعلمه أنت، فيتَّضِحُ العهد، وأنت إذا قلتَ: هل قام زيد؟ فأنتَ في حال جهلٍ بالقيام، لا تدري أوقع أم لم يقع؟ وكذلك إذا قلتَ: أَضْرَبَ زيدٌ؟ وكذلك كلُّ جملة ليست بخبرية، فلا يصحُّ أن يقعَ العهد بها. والله أعلم.

(١) ما بين المعقوفين زيادة مِنِّي، أثبتُّها حملًا على ما أثبتَه بعد، فقد وضع عنوانًا «الفصل الثاني في الضمير».

(٢) المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة. وعلى هذا جرى ابن أبي الربيع. واعترض ابن مالك التعبير بأن العهد غير لازم، إذ قد يراد بالموصول الجنس، فتوافقه صلته، وقد يُقْصَد تعظيم الموصول فتُبْهَمُ صلته. انظر نص كلامه في: شرح التسهيل ١/ ١٨٧. والحق أنَّه مصيبٌ في ما ذهب إليه.

فإذا صَحَّ أن « من » و« ما » يَتَعَرَّفان بالصلة ، وأن الصلةَ مما يقع التعريف بها لمكان العهد المقدَّر فيها ، صَحَّ أن « الذي » و« التي » وتثنيتهما وجمعهما يتعرفْن بالصلة ، وأنَّ الألف واللام فيهن زائدتان ، وليستا للتعريف ؛ لأن الاسمَ لا يَتَعَرَّف من وجهين[1] ، فثَبَتَ أنَّ الألف واللام زائدتان لتوكيد التعريف ، وليستا للتعريف . ويجري ذلك مجرى ما حكى الكسائي وبعضُ البغداديين : « الثلاثة الدراهم » ، فأنت تعلم بالضرورة أن « الثلاثة » تَعَرَّفَتْ بواحدة منهما ، وأن الأُخرى زيدت لتوكيد التعريف[2] .

وكذلك « الآن » تعرفت بالإشارة[3] ، والألف واللام زائدتان لتوكيد التعريف . والله أعلم .

---

(١) الأنباري : « والألف واللام فيهما – الذي والتي – زائدتان ، وليستا فيهما للتعريف ، لأن التعريف بصلتهما ، وهي الجملة التي بعدهما ، بدليل أخواتهما ، نحو « من » و« ما » فلو كانتا فيهما للتعريف لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان ، وذلك لا يجوز » . أسرار العربية ٣٧٩، ٣٨٠.

(٢) قياس العدد المُفَسَّر بمخفوض أن تدخل « أل » على هذا المخفوض ، فتقول : ثلاثة الرجال ، وهي لغة العظماء من العرب . وما حكاه الكسائي وبعض البغداديين قليلٌ . ووصف المبرد إدخال ألف في نحو « الثلاثة الدراهم » بأنه « خطأ فاحش » . انظر : المقتضب ٢/ ١٧٣، والفصل الذي عقده ابن أبي الربيع لتعريف العدد في : الملخص ١/٤٢٦ – ٤٢٨، وانظر أيضًا : شرح التسهيل ٢/ ٤٠٨، ٤٠٩.

(٣) « أل » في « الآن » للإشارة إلى الوقت الحاضر ، فكأنك قلت : هذا الوقت ، وليست مُعَرِّفة . هذا ما ذهب إليه سيبويه وأبو الحسن الأخفش والجرمي والمازني والزجاج . ويرى أبو علي أن « أل » في « الآن » لام زائدة ، بعد أن حذفت لام التعريف منه ، وضُمن معناها . ولابن جني كلام في إثبات مذهب شيخه ، ونقض المذاهب الأخرى (سر الصناعة ١/٣٥٠ – ٣٥٣) . ويرى المبرد وابن السراج أنها المُعَرِّفة . ومفهوم كلام ابن أبي الربيع أنه يوافق أبا علي في أن « أل » زائدة . ويخالفه في أن التعريف بما في الكلمة من الإشارة ، لا بما تضمنته من معنى « أل » التعريف ، فكأنه لَفَّق بين كلام سيبويه ومن تبعه وكلام أبي علي ! وانظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٦، ٥٩٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٩، والارتشاف ٢/ ٢٤٧.

ومن الناس من ذهب إلى أن « الذي » و« التي » و« الآن » تَعَرَّفْنَ بالألف واللام[1] . وليس ذلك بصحيح عند محقِّقي هذه الصنعة ؛ لِما ذكرتُه ، ولأنه لو كانتا دخلتا للتعريف ، لجاز أن تُسْقَطا فيَبْقى الاسمُ نكرةً ؛ لأنَّ الألف واللام إنما يدخلان على ما كان شائعًا ، فيصيرُ بدخولهما مُخَصَّصًا ، ولم يُسْمَعْ قَطُّ « آن » ولا « لذي » ولا « لتي » . وبهذا استدلَّ أبو علي على أنَّ هذه الأسماء التي ذكرتُها اللَّازمةَ لها الألفُ واللامُ[2] زِيدت فيها الألف واللام . وهذا هو الصَّواب ، إن شاء الله .

ثم إنَّ الصلةَ تكون مبتدأ وخبرًا ، وتكون فعلًا وفاعلًا ، وتكون شرطًا وجزاء ، وتكون قسمًا وجوابًا ، وتكون ظرفًا ، وتكون مجرورًا ، كما تَقَدَّم في « باب خبر المبتدأ »[3] ، إلا أن الظرف والمجرور إذا وقَعَا خبرين ، فيصحُّ أن يُقَدَّرَ متعلَّقهما « مستقر » أو « استقر » . فإذا قُدِّر « مستقر »[4] كان الظرفُ والمجرور في حَيِّز المفردات ، وإذا قُدِّرَ « استقر » كانا في حَيِّز الجمل ؛ لأنهما نابا مناب الجمل ؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل ، فهو جملة . وإذا وقعا صلتين ، فلا يصحُّ أن يُقَدَّر مُتَعَلَّقهما إلا « استقر » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملةً ، وأنت إذا قَدَّرْتَ « مستقرًا » ، فتكون الصلةُ مفردةً .

فإن قلتَ : أُقَدِّرُ « مستقرًا » ، ويكون خَبَرَ مبتدأ محذوفٍ ، تقديره : « الذي

---

(١) لعله يريد : المبرد وابن السراج والزمخشري . انظر الهمع ٣/ ١٨٥، واللسان (أين) .

(٢) في المخطوطة : « الألفَ واللام » (كذا) بالنصب . والصحيح الرفع ، كما أثبتُّ .

(٣) انظر : ص ٤٠٨ .

(٤) في المخطوطة : « مستقرًا » بالنصب . والصحيح ما أثبتُّه .

هو مستقر في الدار زيد » ، ويكون من قبيل ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾[1] ، في من قرأه بالرفع .

قلتُ : « الذي في الدار » كثيرٌ في لسان العرب ، يقوله من لا يقول : « الذي قائم في الدار زيد » ، فوجب لذلك أن يكون الظرف والمجرور في الصلة نابا مناب الفعل[2] . والخَبَرُ يكون مفردًا وجملة ، فيجوز أن يكونا ثَمَّ نائبين مناب الاسم أو[3] الفعل ؛ لأن الذي نابا منابه كان مُتَضَمِّنًا للضمير ، وإذا ناب الشيء مَناب الشيء جرى عليه حكمُه ، وتَوَلَّى عَمَلَه . واللّٰه أعلم . وهذا كلُّه إنما يكونُ في صلة الأسماء .

وأما الحروف فقد تَقَدَّم [١٥٨] الكلامُ في صِلاتها[4] .

والفرقُ بين الحروف الموصولات والأسماء : أنَّ الأسماء لا بُدَّ في صلاتها من ضمير يعود إليها[5] ، والحروف لا يكون فيها ذلك ؛ لأن الضَّمير لا يعود

---

(١) الأنعام ١٥٤. وقراءة الرفع ﴿أحسنُ﴾ هي قراءة يحيى بن يَعْمَر وابن أبي إسحاق والأعمش. وقراءة النصب هي قراءة العامة . انظر : المحتسب ١/ ٢٣٤، والبحر ٢٥٥/٤ ، والإتحاف ٢٢٠/١ .

(٢) قال في البسيط (٢٨٣/١) : « الصلة لا تكون إلا جملة ، فلو قدرت المجرور : الذي مستقر في الدار ، لاحتجت إلى تقدير مبتدأ محذوف . ومهما قلَّ الحذف كان أولى . ولأن قولك : « الذي قائم زيد » قبيح » .

(٣) في المخطوطة : والفعل .

(٤) انظر : ص ٥٠٩ وما بعدها .

(٥) لأن الضمائر أسماء ونائبة منابها ، وكأنك إذا ذكرتَها قد ذكرت ما تعود عليه ، والحرف لا يدخلُ عليه ما يدخلُ على الضمير ، لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على الحروف ولا تعمل فيها . (البسيط ١/ ٢٩٠) . ونقل أبو حيان عن أبي علي أنه أجاز خلوَّ الصلة من ضمير يعود على الموصول إذا عُطف عليها بالفاء جملةٌ ؛ فيها ضميرُ الموصول ، وذكر أنه قد سُمع ما ظاهره الربطُ بالظاهر الذي هو الموصول في المعنى ، وأشار إلى أن من النحويين من يُجيز الربط بالظاهر ، وأن سيبويه منعه في خبر المبتدأ ، فأحرى أن لا يجوز عنده في الصلة ، وذهب إلى أنَّ المسموع النَّزْرَ ؛ الضميرُ منه محذوفٌ ، والظاهر بدلٌ منه . انظر : الارتشاف ١/ ٥٢٣.

إلى الحروف . وقد تَقَدَّم[1] .

ثم إنَّ الموصولَ مع صلته كالشيء الواحد ؛ لأن الموصول لا يُفْهَم له معنًى إلا بصلته ، فتَنَزَّل منزلَة بعض الكلمة ؛ لا يُفهم معناها إلا أن تأتي بها كلِّها ، ولأن الموصول يَتَعَرَّف بالصلة ، فتنزَّلت الصلة مع الأول بمنزلة أداة التعريف مع المعرَّف ، فصار قولك : « الذي ضربته » بمنزلة « اشْهيباب »[2] . فعلى هذا لا يُفْصَلُ بين الصلة والموصول بشيء ليس من الصلة[3] . فإن وقع من ذلك شيء في الشعر ، فهو من ضرورة الشعر .

ويجوز أن تتقدَّم بعض الصلة على بعض ؛ لأن الجميعَ صِلَةٌ ، فلك أن تُقَدِّم أيّ جزء شِئْتَ ، ولا يجوز أن يتقدَّمَ شيء من الصلة على الموصول ، كما لا يَتقدَّم آخِرُ الشيء على أوّله .

ويجوز حذفُ الصلة إذا عُلِمَتْ ، ويكونُ ذلك بمنزلة حذف حَرف من الكلمة إذا لم يُخِلَّ بمعناها ، وطالت ، قال سُلْمِيٌّ بن ربيعة[4] :

---

(١) انظر: ص ٥٠٩ .

(٢) في الطول . و حذفوا من « اشهيباب » لطوله ، فقالوا : « اشهباب » . ولأن الموصول مع صلته كالكلمة الواحدة قَبِلُوا حذف الهاء من الصلة لمّا كرهوا الطول ، وحيث لم يختلَّ المعنى ، على حسب الشروط التي بَيَّنُوها ، على حين استقبحوا الحذف في الخبر والصفة . وعَلّق هارون من شرح السيرافي : « حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصلة ، والصفة والخبر . فحذفها في الصلة حسن ، وليس بدون إثباتها . وقد ورد بهما القرآن . وحذفها في الصفة دون حذفها في الصلة ، وإثباتها أحسن ، وحذفها في الخبر قبيح » . انظر : الكتاب ٨٥/١ ، ٨٧ (ح٢) .

(٣) أجاز بعض النحويين ، ومنهم ابن مالك ، الفصل بينهما بجملة الاعتراض ، كالقسم ، والجملة الحالية، والنداء الذي يليه مخاطَبٌ . ونصَّ أبو علي في « الأغفال » على أنه لا يجوز . انظر : شرح التسهيل ١/ ٢٣٢، والارتشاف ١/ ٥٥٠، ٥٥١.

(٤) جاهلي ، من بني السِّيد بن ضبّة ، اختار له أبو تمام في حماسته . وفي ضبط اسمه خلافٌ : =

ولقد رَأَبْتُ ثَأَى العَشِيرةِ بينها وكَفَيْتُ جانِيَها اللَّتَيّا والّتِي [1]

فإذا جئتَ بالموصول وصلتِه ، كنتَ قد جئتَ باسم واحد ؛ لتنزُّلهما منزلة اسم واحد . فإنْ أردتَ أن يكونَ الموصولُ كلامًا ، فلا بُدَّ له من شيء يُضَمُّ إليه ويُسْنَد ، فيستقلّ كلامًا ، كالاسم الواحد لا يكون كلامًا إلا بجزء آخر يُضَمُّ إليه ، فتقول : الذي ضربته زيد[2] ، وقام الذي ضربته ، كما تقول : قام جعفر ، وجعفر قائم .

= سُلْميّ ، بضم السين وتشديد الياء ، وهو الأرجح . وسَلْمَى ، بفتح السين والقصر . ونقل البغدادي عن الأخفش : « وقع في نسختي من نوادر أبي زيد بهذا الضبط ، وحفظي بالوجه الأول » . (الخزانة ٨/٣٦، ٤٩) . والقائل عند الأصمعي (الأصمعيات ١٨) : علباء بن أرقم ، وعند الجاحظ (الحيوان ٥/٧٤) : عمرو بن قميئة .

(١) من الكامل . يروى : « كُلّها » مكان « بينها » . جانبها ، بالباء . رَأَبْتُ : أصلحت . الثَّأَى : الصَّدْع ، أو الفساد . اللتيا والتي : الجناية الصغيرة والكبيرة . وجانيها ، بفتح الياء : واحدٌ ، وإنْ أدّى معنى الجمع ، وبسكونها يجوز أن يكون جمعًا سالمًا ، وأن يكون واحدًا وحُذفت فتحته . والمعنى أني أصلحت ما وقع في العشيرة من فساد وحملتُ عن جُناتها جناياتهم ، قال أبو علي : « فإنه قد حذفت الصلة ، وهذا الحذف إنما يكون لتفخيم الأمر ، وأنَّ عِظَمَه معروفٌ » . واستشهد ابن الشجري بالبيت على أنه مما حذف منه صلةُ موصولين ، وأن الشاعر أراد : اللتيا والتي تأتي على النفوس . وقد يكون اللتيا والتي اسمين للكبيرة والصغيرة من الدواهي ، فيستغنيان عن الصلة ، وينتقلان عن كونهما وصلتين . وقال ابن أبي الربيع في الملخص (١/٣٢٨) معقبًا على البيت : « والصلة هنا محذوفة . ولا يحذف الموصول وتبقى الصلة إلا في الشعر ، وهذا في الشعر قليلٌ . والبيت في : النوادر ١٢٠، والأصمعيات ١٦١، وكتاب الشعر ٢/ ٣٩٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٥١، وللأعلم ١/ ١٦٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٥، والخزانة ٦/١٥٥ و٨/ ٣٧.

(٢) المخطوطة : ويد ، تحريف بيّن .

الفصل الثاني

في الضمير

اعلم أنَّ الأسماء الموصولاتِ ، ما عدا الألفَ واللام و« أيًا » ، لا يخلو الضميرُ العائدُ إليها من أن يكون منصوبًا أو مجرورًا أو مرفوعًا[1] :

فإن كان منصوبًا : فإن كان منفصلًا ، لم يَجُزْ حذفه . وإن كان مُتَّصِلًا بالفعل ، جازَ حذفُه[2] . وإن كان مُتَّصِلًا بالحرف ، لم يَجُزْ حذفُه ، وذلك في « إن » وأخواتها ، نحو : الذي إنه صاحبك زيدٌ ، لا تقول : الذي إنَّ صاحبك زيد . وتقول : الذي ضربته ، والذي ضربت ، أنت مخيَّر . وقرئ : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ و﴿ تشتهى ٱلْأَنفُسُ ﴾[3] .

فإن قلت : الذي ضربته في داره زيد ، لم يجز حذفه ، وإن كان منصوبًا متصلًا ؛ لأنك لو قلت : الذي ضربت في داره زيد ، لم يتبيَّن أن المضروب « زيد » ؛ إذ يجوز أن تقول : الذي ضربت عمرًا في داره زيد .

وتقول : الذي كان زيد إياه صاحبُك ، ولا يجوزُ حذفُ الضمير ؛ لأنه

---

(١) انظر في مسألة العائد على الموصول ، وما يتصل بإثباته وحذفه : الكتاب ١/ ٨٧، واللباب ١/ ١٢٥، ١٢٦، وابن يعيش ٣/١٥٢ - ١٥٤، وشرح التسهيل ١/٢٠٣ - ٢٠٨، والارتشاف ١/٥٣٢ - ٥٣٨.

(٢) بشرط أن لا يوقع حذفه في لبس . (البسيط ١/٢٨٣) . وقال أبو حيان : « يجوز حذفه كثيرًا فصيحًا إن كان متصلًا منصوبًا بفعلٍ تامّ مُتعيّنًا للربط » . انظر : الارتشاف ١/ ٥٣٥.

(٣) الزخرف ٧١. والقراءة بهاءين ﴿ تشتهيه ﴾ هي قراءة نافع وابن عامر وحفص عن عاصم . وبهاء الفعل وحدها ﴿ تشتهي ﴾ قراءة غيرهم . انظر : السبعة ٥٨٨، ٥٨٩، والإقناع ٢/ ٧٦١، والنشر ٢/ ٣٧٠.

منفصلٌ، وينبغي على[1] من يقول: الذي كانه زيد صاحبُك، أن يُجيز حذفَ الضمير.

فإن كان الضمير مخفوضًا، فيُنْظَر: فإن اجتمع فيه ثلاثة شروط، كنتَ بالخيار في إثباته وحذفه، وهي: أن يكون الخافض حرفًا، وأن يتقدَّم ذلك الحرفُ، وأن يكون [١٠٩] الفعل واحدًا ومثاله: مررتُ بالذي مررت به. ولك أن تحذف فتقول: مررت بالذي مررتَ.

فإن نقص من الشروط الثلاثة شرط واحد، فلا يجوز الحذف، فتقول: ضربتُ الذي ضربتَ أخاه؛ لا يجوز الحذف؛ لأن الخافض اسم.

وكذلك تقول: مررتُ بالذي مررتَ عليه؛ لا يجوز حذف الضمير؛ لأن الحرف لم يتكرر.

وكذلك تقول: مررت بالذي أمرتَ به، ولا يجوز حذف الضمير؛ لأن الفعلين مختلفان؛ إلا في الشعر ضرورةً، أو في قليل من الكلام[2]، قالت أمّ شملة[3]:

---

(١) يخطئ بعض نقدة الاستعمال اللغوي هذا التعبير: «ينبغي عليك كذا»، لأنه لم يرد عن العرب ولا في القرآن الكريم ولا في كلام من يعتد به، وإنَّما الفصيح تعدية الفعل «ينبغي» باللام، كقوله - تعالى -: ﴿سبحانك ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء﴾ [الفرقان ١٨].

(٢) قال في البسيط (١/٢٨٤): فإن قلت: «ائتمرتُ بالذي أمرتَ به، لم يكن الحذف فصيحًا، والاختيار الإظهار. وإن حذفت جاز في غير الأعرف. وليس هذا الشرط في الالتزام بمنزلة الشرطين المتقدِّمين».

(٣) كَنْزَة أمّ شَمْلَةَ بن بُرْدٍ المِنْقَرِيّ، وشملة من ولد قيس بن عاصم المنقري، وهو صحابي مخضرم، وكنزة: أَمَةٌ اشتراها بُرْد، اختار لها أبو تمام في حماسته. وقد هجت «مي» معشوقة ذي الرُّمَّة بأبيات نحلتها له. انظر: طبقات ابن سلام ٢/٥٥٩، ٥٦٠، والأغاني ١٨/ ٢٥، ٢٦.

فيا شَمْلَ شَمِّرْ واطْلُب القَوْمَ بالَّذي ... أُصِبْتَ ولا تَطْلُبْ قِصاصًا ولا عَقْلا[1]

أرادتْ: أُصِبْتَ به.

فإن كان الضميرُ مرفوعًا فينقسم ثلاثةَ أقسام:

أحدها: أن يكون فاعلًا أو مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله، أو اسمًا لـ «كان» وأخواتها، فإنَّ هذه الثلاثة حكمُها واحدٌ. فإن كان واحدًا منها، استَتَرَ في الإفراد، وظهر في التثنية والجمع، فتقول: الذي قام زيدٌ، واللذان قاما الزيدان، والذين قاموا الزيدون، واللاتي قمن الهندات، واللتان قامتا الهندات، وكذلك: اللذان كانا جالسَينِ الزيدان[2].

الثاني: أن يكون مبتدأً، فتَحذِف قليلًا[3]، فتقول: الذي قائم زيد، تريد: الذي هو قائم. فإن طال الكلامُ حَسُن بَعْضَ حُسْن[4]، نحو: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا[5]، التقدير: ما أنا بالذي هو قائل لك سوءًا.

---

(١) من الطويل. يُرْوى: «ولا تَقْبَل». القصاص: أخذ الشيء بالشيء. العقل: الدِّية. والبيت أورده أبو تمام مع آخر قبله، وأم شملة تخاطب ابنها، وتأمره بالثأر من أعدائه جميعًا، وعدم قبول الدية، أو الرضا بالقصاص. والبيت في: الحماسة ١/ ٣٥٥، وشرحها للمرزوقي ١/ ٧٠٢، وللأعلم ١/ ٣٠٨، وللتبريزي ٢/ ١١٨، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١/ ٤٣٩.

(٢) لم يُمَثِّل للضمير المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا لاسم «كان» المفرد، ولا الجمع، ومَثَّل للأول في البسيط (١/٢٨٤): بالذي ضُرب زيد، واللذان ضُربا الزيدان.. إلخ. ويمكن التمثيل للثاني بـ: الذي كان قائمًا خالد، والذين كانوا قائمين الخالدون.

(٣) وصف المصنف الحذف في هذا الموطن بالقبح، بسبب قصر الصلة، ويقصره نَحْوِيُّو البصرة على السماع، ولا يشمل الحكمُ صلة «أي»، فإن حذف الضمير المبتدأ من صلتها ليس قبيحًا، سواء أطالت الصلة أم لم تطل. انظر: الملخص ١/١٩٣، ١٩٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٤٦.

(٤) وكلما ازدادت الصلة طولًا ازداد حُسْنُ الحذف. وأجاز الكوفيون الحذف مطلقًا، انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٧.

(٥) هذه العبارة مما حكاه الخليل نقلًا عن رجل من العرب. انظر: الكتاب ١/ ٢٧٠.

الثالث : أن يكون المرفوعُ غَيْرَ ما ذُكر من النوعين، فيكون ظاهرًا، ولا يجوزُ حذفُه، فتقول: الذي إنَّ زيدًا هو أخوك، وكذلك تقول: الذي زيدٌ هو صاحبك. وكذلك تقول: الذي ما هو جالس عمرو، ولا يجوز حذف شيء من هذا، إلا أنْ يقعَ من ذلك شيء لضرورة الشعر. واللَّه أعلم.

وهذا الكلام كلُّه في الأسماء الموصولات ماعدا «أيًّا»، والألف واللام.

فأما «أيّ»[1] إذا كانت موصولة، فإنها تجري مجرى ما ذكرتُه في كل شيء، إلا إذا كان الضمير العائد عليها مرفوعًا بالابتداء، فإنه يَحْسُنُ حذفه[2] في «أيّ» - وإن كان لا يجوزُ حذفه في ما تَقَدَّم - لما[3] ذكرتُه - في الأكثر.

ثم إنْ ظهر الضمير ولم تحذفه، لم يكن في «أيّ» إلا الإعرابُ[4]. وإنْ حَذَفْتَ تَنْظُرُ: فإن كانت غَيْرَ مضافَةٍ، لم يكنْ فيها أيضًا إلا الإعراب[5]. وإن

---

(١) انظر في «أي» الموصولة وما يتصل بها: الكتاب ٢/ ٣٩٨- ٤٠٤، والمقتضب ٢/٢٩٧ و٣/ ١٩٩، والأصول ٢/٣٢٣- ٣٢٦، والمسائل المنثورة ٥٧، والبغداديات ٣٤١، ٤٠٥، والخصائص ٢/١٨٣، وابن برهان ٢/٥٩٢، ٥٩٣، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٠- ٤٣، والإنصاف ٢/٧٠٩- ٧١٦، واللباب ٢/ ١٢٣، ١٢٤، وابن يعيش ٣/ ١٤٥، ١٤٦ و٤/٢١ و٧/ ٨٧، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٨، ٢٠٩، والارتشاف ١/ ٥٣٤، والهمع ١/ ٣١٢، ٣١٣. وانظر أيضًا كلام المؤلف في: البسيط ١/ ٢٨٥، ٤٤٦، والملخص ١/ ١٩٤.

(٢) ما لم يكن خبر «أيّ» ظرفًا أو جملة، لأنه لو كان أحدهما، وحُذف المبتدأ، لم يُعلم حذفه، إذ إن ما يبقى من الجملة أو الظرف صالحٌ للوصل به دون شيء آخر. انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٧، ٢٠٨.

(٣) المخطوطة: كما.

(٤) بإجماع البصريين والكوفيين. انظر: الإنصاف ٢/ ٧١٠- ٧١٦ (المسألة ١٠٢)، واللباب ٢/ ١٢٣، والهمع ١/ ٣١٢، ٣١٣.

(٥) بالإجماع أيضًا. الهمع ١/ ٣١٢، ٣١٣.

كانت مضافةً، جاز فيها الإعراب على أصلها[1]، وجاز فيها البناءُ[2]؛ لمخالفتها أخواتها[3]. فإذا قلت: امْرر على أيٍّ أفضل، لم يكن في «أيّ» إلا الإعراب، سواء أَظْهَرْتَ المبتدأ أم حذفته. فإنْ قلتَ: امْرر على أيِّهم هو أفضل، لم يكن فيها أيضًا إلا الإعراب. فإن قلتَ: امرُرْ على أيّهم أفضل: جاز لك الإعرابُ، وجاز البناءُ على الضم، فتقول: امرر على أيُّهم أفضل، قال اللَّه - سبحانه -: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[4]. الأصل - واللَّه أعلم - أيهم هو أشد على الرحمن عتيًا. هذا الذي ذكرتُه[5] هو الذي ذهب إليه سيبويه[6]. وللكسائي والخليل هنا مذهبان مخالفان[7] لهذا، سأذكرهما،

---

(١) بذلك قال الكوفيون والخليل ويونس، وأوّلوا ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ [مريم ٦٩]، على الحكاية أو التعليق، على أن فيها قراءةً بالنصب، وقوّى ابن مالك الإعراب. الهمع ١/ ٣١٣.

(٢) بذلك قال سيبويه والجمهور، وبُنيت على الضم تشبيهًا بـ«قبل» و«بعد». الهمع ١/ ٣١٣.

(٣) في أنها تكون مضافة.

(٤) مريم ٦٩. ويستشهد المؤلف بالآية بعد (ص ٩٦٢). وانظر الكلام على الآية في مواطنه من كتب معاني القرآن وإعرابه، ومنها: معاني الأخفش ١/ ٢٠٣، وإعراب الزجاج ٢/٣٢٢- ٣٢٤، وكشف المشكلات ٢/٧٩٩- ٨٠٢، وزِدْ عليها مصادر ح ١ من ص السالفة.

(٥) من إعراب «أيّ» وبنائها.

(٦) عقد سيبويه بابًا خاصًا بـ«أي». انظر: الكتاب ٢/٣٩٨- ٤٠٣.

(٧) «أيّ» الموصولة عند الخليل ويونس والكسائي معربة أبدًا. وما ورد مما يوهم بناءها عند حذف شرط صلتها مُوَجَّه عندهم. ومنه الآية: ﴿لننزعن من كل شيعة ...﴾، فـ«أي» عند الخليل استفهامية مبتدأ، وهي مرفوعة، و﴿أشد﴾ «خبره»، وخبر ﴿لننزعن﴾ محذوف، والتقدير: لننزعن الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد. وقال الكسائي والأخفش: المفعول: ﴿كل شيعة﴾ و«من» زائدة، و﴿أيهم أشد﴾ جملة مستأنفة. ويرى يونس أن الفعل عُلِّق عن العمل كأفعال القلوب. وإنما حمل هؤلاء العلماء على مخالفة سيبويه أنهم يرون أن «أي» الموصولة لا تكون إلا معربة دائمًا كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: «ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين، هذا أحدهما، فإنه يسلِّم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت». وفي الآية آراء أخرى. (انظر: كشف =

إن شاء الله . [١٦٠] وإنما بُنِيت في هذا الموضع ؛ لأنها جاءت على غير ما جاءت عليه نظائرها[1] ، فجاءت على غير قياسها ، فكان لها بذلك ضعفٌ .

وأصل « أيّ » البناء ؛ لأنها موصولةٌ ، وإنما جاءت معربةً بالحمل على « كل » و« بعض »[2] . فلما طرأ عليها في هذا الموضع ما ضَعّفها بالخروج عن نظائرها ، رجعتْ إلى أصلها . وهذا تعليلٌ بعد السماع ، فلا يقال غيرُ ما قالته العرب . ولذلك لم تُبْنَ « أيّ » إذا كانت غَيْر مضافة[3] ، وإن حُذِف من صلتها الضمير المرفوع بالابتداء .

وأما الألف واللام فيُوصلان باسم الفاعل واسم المفعول ، كما تقدّم[4] . ولا يكون الضمير العائد عليهما – على من جعلهما اسمًا[5] ، وعلى من وَضَعَهما في موضعه[6] ، في القول الأصح – إلا ظاهرًا . ولا يجوز حذفه إلا في

= المشكلات ٢/٨٠٠ وما بعدها ، والإنصاف ٢/٧٠٩- ٧١٦ (المسألة ١٠٢) ، والمغني ١/١٠٧- ١٠٩ ، والارتشاف ٢/٥٣٤) . هذا وقد أقام ابن مالك الحجة على الخليل ويونس بنحو « فسلم على أيهم أفضل » ، لأن حروف الجر لا تعلّق ولا يُضمر قولٌ بينها وبين معمولها . كما أقيمت الحجة على الكسائي بأن « من » لم تثبت زيادتها في الإيجاب . انظر : شرح التسهيل ١/٢٠٨ ، ومصادر الحواشي السالفة .

(١) مِنْ حَذْف العائد ، فازداد نقصها ، ومخالفتها للأصل . انظر : اللباب ٢/ ١٢٤ .

(٢) « أي » الشرطية والاستفهامية تعرب قولًا واحدًا لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام بإضافتها ، ووفاقها في المعنى لـ « بعض » إن أضيفت إلى معرفة ، ولـ « كل » إن أضيفت إلى نكرة . و« أي » الموصولة مخالفة أيضًا لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها ، إلا أنها لا تُضاف إلا إلى معرفة ، فوافقت في المعنى « بعض » دون « كل » ، فضعُف بذلك موجب إعرابها . انظر : شرح التسهيل ١/٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٣) لأنها لم تخالف أخواتها .

(٤) انظر : ص ٥٠٤ وما بعدها .

(٥) هذا مذهب الجمهور ، وصحّحه المرادي مستدلًّا بعود الضمير إليهما . الجنى ٢٢٣ .

(٦) أي موضع « الذي » ونحوه .

الشعر[1] .

ويكونُ هذا الضمير عند سيبويه مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا :

فإذا كان مرفوعًا استتر في الإفراد والتثنية والجمع ، فتقول : الضارب زيدًا أنا ، والضاربان زيدًا نحن .

وإذا كان منصوبًا ظَهَرَ مطلقًا ، فتقولُ : الضاربه أنا زيد ، والضاربهما أنا الزيدان ، والضاربهم أنا الزيدون . وكذلك إذا كان مخفوضًا .

وإذا قلتَ : الضارباك الزيدان ، والضاربوك ، أمكن عند سيبويه أن يكون منصوبًا ومخفوضًا . ويعتبره سيبويه بأن يجعل مكانه ظاهرًا بغير ألف ولام ، ولا مضاف إلى ما هما فيه :

فإن كان ذلك الاسم منصوبًا لا غير ، حَكم على المضمر بالنصب ، وإن كان ذلك الاسم مخفوضًا حَكم عليه بالخفض ، وذلك نحو : زيد ضاربك ، والزيدان ضارباك ، والزيدون ضاربك .

وإذا كان يجوز فيه الوجهان ، فيَحْكُم على المضمر بالنصب والخفض ، وذلك إذا كان اسم الفاعل مثنًّى أو مجموعًا بالواو والنون ، وفيه الألف واللام ؛

(١) منع الجمهور حذف العائد من صلة « أل » مطلقًا . وأجاز بعضهم الحذف مطلقًا ، واستدلوا ببيت لمجهول :

ما المستفِزّ الهوى محمودَ عاقبةٍ ... ولو أُتيح له صفوٌ بلا كَدَرِ

إذ التقدير : المستفزه . وقيّد بعضهم جواز الحذف بوجود دليل . وفصّل بعضهم : إذا كان الوصف الواقع في صلتها مأخوذًا من متعدٍّ إلى واحد ، فالإثبات فصيح ، والحذف قليل ، وإن كان من متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة ، حسن الحذف لأجل الطول . وقصره بعضهم على الضرورة . وهذا الأخير هو ما يقول به ابن أبي الربيع . انظر : الهمع ١/٣٠٧ ، ٣٠٨ .

لأنك تقول: هذان الضاربا زيد، وهذان الضاربا زيدًا، وهؤلاء الضاربو زيد، وهؤلاء الضاربون زيدًا – على حسب ما يتبيَّن في «باب اسم الفاعل»[1].

والضابط[2] لهذا عند سيبويه أن تقول: اسم الفاعل إن لم يكن فيه ألفٌ ولام فالضميرُ مخفوضٌ أبدًا؛ مفردًا كان أو مثنًّى أو مجموعًا. وإن كان فيه ألف ولام، فإن كان مثنًّى، أو مجموعًا جمع السلامة مذكرًا، فالضمير عنده يجوز أن يكون منصوبًا ومخفوضًا. فإن كان مفردًا أو مجموعًا جمع تكسير أو بالألف والتاء، كان الضمير منصوبًا[3].

وأما الأخفش فيحكم على الضمير المتصل باسم الفاعل بأنه في موضع نصب في كل حال: بالألف واللام، أو مُعَرًّى عنهما، مفردًا كان أو مثنًّى أو مجموعًا[4].

والجرميّ والمازني والمبرد يحكمون على الضمير الواقع هنا بالخفض في كل حال؛ مُعَرَّفًا كان أو منكَّرًا، مفردًا كان أو مثنًّى أو مجموعًا[5].

وما ذهب إليه سيبويه أعدل؛ لأنه اعتبره بالظاهر. ولكلٍّ وجه[6]. والله أعلم.

---

(١) انظر: ص ١٠٢٤ وما بعدها.

(٢) المخطوطة: الرابط. والصحيح ما أثبتُّه.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٨١– ١٩٤.

(٤) إنما حكم بذلك؛ لأن اتِّصال هذا الضمير لم يكن من انفصال، فيكون مضافًا. انظر: الملخص ١/ ٣٠٣، والهمع ١/٣٠٧.

(٥) لأن الاسم لا يتصل بالاسم إلا بالإضافة. انظر: الملخص ١/٣٠٣، والهمع ١/٣٠٧.

(٦) في المسألة رأي لم يذكره المؤلف، وهو رأي الفراء الذي أجاز الأمرين. انظر: الهمع ١/١٠٧.

هذا تمام الكلام في الفصلين، وقد مضى الكلام في الحروف الموصولة[1].

فصل

[١٦١] قال: «**ويَجُوزُ دُخُولُ الفاءِ على الخبرِ إذا كانَ المبتدأ مَوْصُولًا بالفِعْلِ أو الظَّرْفِ**»[2].

اعلم أن الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ إذا كان موصولًا[3] إلا بأربعة شروط، ولا تدخل الفاء في خبر النكرة الموصوفة إلا بثلاثة شروط. ولا تلزمُ الفاءُ الخبَر إذا وُجدت الشروط، وإنَّما الكلام أن تقول: إذا وُجدت الأسماءُ الموصولة بهذه الشروط الأربعة، فأنت مُخَيَّر في إدخال الفاء، وإن نقص منها شرط واحد، فلا تدخلُ الفاء. وكذلك النكراتُ الموصوفةُ: إذا عَرِيَتْ عن الشروط الثلاثة المذكورة أو عن بعضها، فلا يجوز دخولُ الفاء، وإن وُجدت الشروط الثلاثة، فأنت بالخيار: إن شئتَ أدخلتَ الفاء، وإن شئتَ لم تُدْخِلْها.

والشروط الأربعة المشترطة في دخول الفاء في خبر الموصولة[4]:

أنْ تكون الصلة متضمِّنة للشرط، ويكون الخبر متضمِّنًا للجزاء، بأن يكون الخبر مستحقًّا للصلة، وذلك نحو: الذي يأتيني فأنا أكرمه، فالإكرام مستحَقّ

---

(١) انظر: ٥٠٩ وما بعدها.

(٢) الإيضاح ٥٥، والمقتصد ١/ ٣٢١.

(٣) عقد المؤلف في البسيط (١/٥٧٣– ٥٧٧) مسألة، فَصَّل فيها القول في شروط دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا كان موصولًا أو نكرة موصوفة.

(٤) الموصوف محذوف، أي الأسماء الموصولة، وقال أبو علي قبل: وما كان متضمنًا لمعنى الشرط والجزاء فالأسماء الموصولة .. الإيضاح ٥٣.

للإتيان ، وبسببه يقع .

وأنْ تكونَ الصلةُ فعلًا وفاعلًا ، أو ظرفًا ، أو مجرورًا[1] .

وألّا يدخل على الموصول عاملٌ ما عدا « إنَّ » ، فإن دخولَها كخروجها[2] .

وخالف أبو الحسن في هذا[3] ، فقال : وكذلك « إن » إذا دخلت فلا تدخل الفاءُ في الخبر على معنى الجواب ، ويَدَّعي الزيادةَ في ما دخلت فيه الفاء من خبر الموصول إذا دخلت عليه « إنَّ » ، مثل قوله – سبحانه –: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾[4] .

قال سيبويه : دخلت الفاءُ ؛ لِمَا في الكلام من الشرط والجزاء[5] . ولم يَعْتَدَّ بدخول « إن » ؛ لأنها لم تُؤَثِّر في المعنى شيئًا ، فدخولُها كخروجِها ، فجاز أن تدخل الفاء بتوهُّم إسقاطها ؛ إذ إسقاطُها لا يُخِلُّ ؛ لأنها لم تُحْدِث معنًى لم يكن ، إنما أَكَّدَتْ ما كان مفهومًا قبل دخولها .

وقال أبو الحسن : إنها[6] زائدة ، وقال : دخول « إنَّ » يمنع من دخول الفاء

---

(١) هذا الشرط وسابقه خاصان بـ« الصلة » ، والشرطان التاليان خاصان بالموصول .

(٢) لأنها لا تغيِّر من المعنى شيئًا ، وإنما المراد بها التوكيدُ لا أكثر .

(٣) انظر : البسيط ١/ ٥٧٤، واللباب ١/ ١٤٧، وابن يعيش ١/ ١٠١.

(٤) البروج ١٠.

(٥) ليس هذا لفظ سيبويه ، ولفظه : « وسألته – الخليل – عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، لِمَ جاز دخول الفاء هاهنا ... فقال : إنما يحسن في « الذي » ؛ لأنه جعل الأخير جوابًا للأول ، وجعل الأول ، به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء هاهنا ، كما دخلت في الجزاء » . واستشهد سيبويه (٣/ ١٠٢، ١٠٣) بالآية في هذا السياق ، غير معتدٍّ بدخول ﴿إنَّ﴾ على الموصول .

(٦) أي الفاء في خبر « إن » . وقال في البسيط (١/ ٥٧٤) : « وأكثر النحويين منعوا ذلك ، وقالوا : إن الزيادة في الحروف خروجٌ عن القياس ، فلا تُدَّعى إلا بدليل لا يَحْتَمِل التأويل » . وانظر كلامه في أول الباب ، ص ٤٨٢ وما بعدها .

على أنها جوابٌ ، كما إذا دخلت أخواتها .

وإذا بطل زيادة الفاء بما ذكرتُه في أول الباب[1] ، صَحَّ ما ذهب إليه سيبويه ؛ ألا ترى أن العطف على الموضع يجوز في « إنّ » ، ولا يجوز في أخواتها[2] ، على حسب ما يتبيَّن في « باب إن »[3] ، إن شاء اللّه .

وأن يكون الموصولُ غيرَ الألف واللام[4] . هذا هو الظاهر عندي من كلام سيبويه[5] .

وأبو العباس المبرد لا يشترط هذا الشرط الرابع ، فقال في قوله – سبحانه –: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾[6] ، الخبر : « اقطعوا أيديهما » ودخلت الفاء في الخبر ؛ لما في المبتدأ من معنى الشرط ؛ لأن « السارق » في معنى « الذي يسرق » ، فكأنه قال – سبحانه –: الذي سرق فاقطع يده[7] .

---

(١) انظر : ص ٤٨٢ ، ٤٨٤ .

(٢) الكلام ليس على إطلاقه ، فالعطف على الموضع يجوز في « أنّ » على مذهب ابن جني ، وعلى مذهب ابن أبي الربيع نفسه ، شريطة أن يصحَّ وقوع « أنّ » موقع « إن » . كما يجوز العطف على الموضع في « لكنّ » . وإنما يمتنع في بقية أخوات « إن » : كأن ، ولعل ، وليت . وإنما فرَّق بين « إنّ » و« أنَّ » ، لأن العطف على الموضع ، إنما هو على توهم الإسقاط . والإسقاط يتعذر في « أنّ » ، لأنها مع ما بعدها في تأويل مصدر . وإنما فرق بين « إنّ » و« أنّ » ، ولكن ، وأخواتها لأنّ الموضع قد تغير مع البقية ، وانتقل من الخبر إلى غير الخبر . انظر : البسيط ٢/ ٧٩١ وما بعدها .

(٣) انظر : ص ٨٥٠ وما بعدها .

(٤) هذا هو الشرط الرابع .

(٥) حقًّا ، ففي الآية المستشهد بها بعدُ ﴿ والسارق .. ﴾ لم يجعل الخبر ﴿ فاقطعوا ﴾ . انظر : الكتاب ١/ ١٤٢، ١٤٣.

(٦) المائدة ٣٨. وسلف أن استشهد بها (ص ٤٢٢ ، ٤٨٥ ، ٤٩٣) .

(٧) ذهب إلى ذلك أيضًا الفراء في معانيه (١/ ٣٠٦). وانظر مذهب المبرد في الكامل (٢/ ٦٤١، ٦٤٢) ، وانظر أيضًا : إعراب النحاس ١/ ٤٩٦، والبسيط ١/ ٥٧٣.

وذهب سيبويه إلى أن « السارق » خبره محذوف ، تقديره : في ما يُقَصُّ عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، والفاء رابطة بين جملتين[1] .

ويظهر لي أن الفاء لا تدخل في مثل هذا إلا على من يرى أن الألف واللام هنا اسم . ولعل أبا العباس يذهب إلى ذلك[2] . وأمَّا إذا جعلتَ الألف واللام حرفًا ، فيظهر [١٦٢] لي ألّا تدخل الفاء في الخبر[3] .

أما الشرط الأول ؛ وهو أن يكون الخبر مستحِقًّا للصلة[4] ، فلا بُدَّ منه ، ولا إشكالَ في اشتراطه ؛ لأن الفاء لو دخلت في خبر الموصول ، وليست الصلة سببًا في الخبر ، لدخلت في خبر كلِّ مبتدأ ، ولكانت زائدة ؛ إذ لا تُحْدِث معنًى[5] .

وأما الشرط الثاني ، وهو أن تكون الصلة فعلًا وفاعلًا[6] ، أو ظرفًا ، أو

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٢، ١٤٣.

(٢) كلام المبرد في المقتضب (١/ ١٣، ١٩) ليس صريحًا في مذهبه في « أل » ، ولذلك قال ابن أبي الربيع : « لعل » . لكن الفارقي قال وهو يشرح كلام المبرد ويبني عليه : « فأما الألف واللام فإنهما في صورة الحرف ومعنى الاسم » ، ثم استدلَّ على ذلك بعودة الضمير عليهما ، وأشار إلى مخالفة الأخفش والمازني بجعلهما حرفًا . انظر : تفسير المسائل المشكلة ٤٦- ٤٨.

(٣) لم يصرح أبو علي في الإيضاح بموقفه من الفاء في الخبر إذا كان الموصول الألف واللام ، إلا أنه لم يمثل بـ« أل » . وهو ما يتَّسِق مع رأيه في أن « أل » حرف ، لا اسم موصول .

(٤) الحقُّ أن هذا الشرط هو الرئيس ، والشروط التالية إنما جاءت لتحقُّقه .

(٥) المعنى المراد هو كون الخبر مترتبًا على الصلة ، وأوضح ذلك العكبري ، فقال ما معناه : الخبر لا ينبغي أن يدخل عليه حرف ، إلا أن الفاء هنا دخلت إيذانًا بأن الخبر مستحق بالصلة ، لا أنه إخبار عن مطلق الاستحقاق ، ولا عن استحقاق متقدم .. إذا قلت : الذي يأتيني فله درهم ، فأنت تشرط له على نفسك درهمًا بسبب إتيانه إياك ، كما في الشرط والجزاء . فإن حذفت الفاء لم يكن في الكلام دليل على استحقاقه الدرهم . بل جاز أن يكون إخبارًا عن أنه يملك درهمًا . (شرح الإيضاح ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠) . وانظر أيضًا : الجنى ٧٠، ٧١.

(٦) حتى يصلح أن يكون جزاء ، تدل عليه الفاء ، فالمجازاة المحضة لا تكون إلا بالفعل .

مجرورًا . ولا تدخل الفاء إذا كانت الصلة مبتدأ وخبرًا[1] ، ولا شرطًا جزاء[2] ولا قسمًا وجوابًا ، فلأنَّ الفاء إنما دخلت في الخبر بملاحظة الجزاء فيه ، وملاحظة الشرط في الصلة ، ولا تكون جملة الشرط جملة اسمية ، ولا شرطًا وجزاء ، ولا قسمًا وجوابًا ، ولا تكون إلا جملة فعلية .

فإن قلت : ولا يكون ظرفًا أيضًا ولا مجرورًا[3] .

قلت : الظرف هنا ناب مَناب الفعل ، وكان الأصلُ حين قلتَ : الذي في الدار زيد : الذي استقر في الدار ، ثم أُنيب الظرف والمجرور مُناب الفعل ، فجرى عليه حكمُه ، وكأنك إذا قلت : الذي في الدار فله درهمٌ ، قلتَ : الذي استقر في الدار فله درهم .

فإن قلتَ : فيلزم على هذا صحةُ مذهب المبرد ؛ لأن « السارق » في معنى : الذي سرق ، وكما يُقال : الذي يَسرق فاقطع يده ، يقال : السارق فاقطع يده .

قلتُ : هذا صحيحٌ ، على من يرى أن الألف واللام بمنزلة « الذي » ، وأنها اسمٌ ، وأنَّ أصلَها أن تدخلَ على ما تدخل عليه « الذي » ، ثم استُقْبِحَ اللفظ ،

---

(١) لأنه لن يكون في الصلة فعلٌ يكون سببًا للاستحقاق ، كما عَبّر العكبري . انظر : شرح الإيضاح ٢/ ٣٣٠.

(٢) لأن الفاء بمنزلة جواب الشرط ، فلو ثبتت لكان للشرط جزاءان ، وهذا ممتنع . وقال الجرجاني : « لأجل أن الشرط قد أخذ ما يقتضي من الجواب .. وإذا كان كذلك لم يكن بقي في الكلام معنى مجازاة يقتضي الفاء .. الشرط الواحد لا يكون له أكثر من جزاء واحد » . المقتصد ١/ ٣٢٣.

(٣) الجرجاني : « وجاز أن تدخل المجازاة في « الذي » مع كون صلته ظرفًا ، وإن كان لا يجوز الجزاء بالظروف ، نحو أن تقول : إنْ في الدار زيدٌ خرجتُ ، وذلك أن « الذي » ليس بجزاء محض ، وإنما هو بمعناه . ولو كان محضًا لوجب أن يكون الفعل بعده مجزومًا .. فإذا لم يكن جزاء صريحًا جاز أن يقع بعده غيرُ الفعل الصريح » . المقتصد ١/ ٣٢٢.

فنقلوا الفعلَ لاسم الفاعل ؛ لأنه يقع موقعه ، ويُعطي معناه .

وأما على من يرى أن الألف واللام حرفٌ ، وأنَّها دخلت على اسم الفاعل لشياعه ؛ لتُزيل عنه ذلك ، كما تدخل على سائر الأسماء النكرات ، فلا يقول : إن الأصل في « السارق » : الذي يسرق ، كُلٌّ واحد منهما أصلٌ بنفسه ، ليس أحدهما أصلًا لصاحبه ، لكن يعطي كل واحد منهما من المعنى ما يعطيه الآخَر .

وأما الشرط الثالث – وهو ألّا يدخلَ على الموصول عاملٌ ، ما عدا « إنَّ »[1] – فلأن أسماء الشرط[2] لا تدخل عليها العواملُ ، ولا تنتصب إلا بما بعدها ، فلَمْ تدخل الفاء إلا بملاحظة الشرط ، فمهما حدث ما لا يكون في الشرط ضَعُفَ[3] ، فلَمْ تدخل الفاء .

وأما « إنَّ » فقد مضى الكلامُ فيها ، وأن دخولها كخروجها ؛ لأنها لم تُفد معنى أزيد مما كان ، وإنما أكدت ما كان مفهومًا قبل دخولها .

وأبو الحسن يسوِّي بين « إن » وأخواتها[4] على حسب ما تقدم ؛ لادعائه

---

(١) و« أنّ » بفتح الهمزة ، على خلاف ، و« لكنّ » . وإنما كان هذا الشرط حتى لا يزول معنى الابتداء ، و « ليت ، ولعل ، وكأن » تزيله ؛ لما فيها من معنى الفعل .

(٢) والأسماء الموصولة محمولة عليها ، لما يسري فيها من معناها ؛ معنى الشرط والجزاء .

(٣) « فمهما حدث ما لا يكون في الشرط ضعف » (كذا) ، والعبارة ركيكة ، لكن المقصود منها واضح ، وهو أنه إذا طرأ شيء لا يكون في الشرط ضَعُفَ شبه الموصول به ، ومن ثَم امتنع دخول الفاء في خبره .

(٤) في منع دخول الفاء على خبر الموصول إذا تضمن معنى الشرط . وإنما منع لأن « إن » وأخواتها « عامل » وأسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها . والمنع هو مذهب الأخفش المستقر في كتب النحو . ونسب الجرجاني إليه عدم المنع ! واكتفى المحقق بالإشارة إلى تناقض نقل عبد القاهر مع =

الزيادة في الفاء[1] .

وقد مضى الكلام في الشرط الرابع .

وأما الشروط الثلاثة المشترَطَة في النكرات الموصوفة : فأن تكون الصفة سببًا في الخبر ، وأن تكون جملة فعلية ، أو ظرفًا ، أو مجرورًا . فإن كانت مبتدأ وخبرًا ، أو شرطًا وجزاء ، أو قَسَمًا وجوابًا ، فلا تدخل الفاء ، وألّا تدخل عليها عواملُ ، على حسب ما تقدَّم في الموصولات[2] . والكلام في اشتراط هذه النكرات كالكلام في اشتراطها في الموصولات ، فلا فائدة في التكرار .

ثم أتى بقوله – سبحانه –: [١٦٣] ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾[3] .

في الآية إشكال[4] ؛ لأنَّ الأول ليس سببًا في الثاني ؛ لأن النِّعم كلها من اللّه – سبحانه – هو المنعم المفضِّل على الإطلاق .

الجواب : أنَّ استقرار النعم سببٌ في اعتقادنا أنَّ اللّهَ قدَّر وأراد إيقاعَها بنا ، فبهذا – واللّه أعلم – دخلت الفاء .

ثم قال : **« ولا يجوز : « الذي إنْ تُكْرِمْني يُكْرِمْكَ فَمُحْسِن » ؛ لأنَّ**

= الثابت في المصادر . وأزعم أن في نص « المقتصد » سقطًا هو السبب في الإشكال ، يعضِّد الزعم أن عبد القاهر قال : اختلفوا في « إن » : هل تمنع من الفاء أم لا ، فمذهب أبي الحسن أنها لا تمنع ... إلخ . ولم يأت بمذهب آخر ! فلعل الكلام : فمذهب أبي الحسن أنها تمنع .. ومذهب الجمهور أنها لا تمنع .

(١) رَدَّ ابن أبي الربيع على الأخفش مذهبه في زيادة الفاء قبلُ . انظر : ص ٤٨٢ – ٤٨٦ .

(٢) انظر : ص ٥٢٥ وما بعدها .

(٣) النحل ٥٣ . وانظر : الإيضاح ٥٥ .

(٤) لم يعرض لهذا الإشكال الجرجاني في المقتصد ، ولا العكبري في شرح الإيضاح .

الشَّرْطَ قَد اسْتَوْفَى جَزاءَهُ في الصِّلَةِ ، فَلا يَكُونُ له جَزاءانِ »[1] .

يريد أنَّ الصلة إذا كانت شرطًا وجزاء ، فلا تدخلُ الفاء في الخبر ؛ لأنها إنْ دخلت ، فلا تخلو أن تدخل جَوابًا لهذا الشرط الذي هو في الصلة ، أو لشرط مقدَّر غيره .

أما الشرطُ الذي في الصلة ، فلا تدخل الفاءُ جوابًا له ؛ لأنه قد استوفى جوابه في الصلة ، فلا يكون له جوابان . هذا تعليلُه .

ويُعَلَّل أيضًا بعلة ثانية ، وهي أنها لو دخلت جوابًا لهذا الشَّرْط الذي في الصلة ، لكان من الصلة ؛ ألا ترى أنَّ « يكرمْك » الذي هو جوابٌ للشرط هو من الصلة ؛ ولا يصحُّ أن يكون خبرًا ، فلم يبق ما يكون خبرًا للمبتدأ[2] . وهذا ظاهر .

فإن قلتَ : لشرطٍ آخَرَ[3] ، يَحْدُث في الصِّلة بالموصول ، بمنزلة : الذي يأتيني فله درهم ، فإنَّ الصلة – وهي « يأتيني » – شرطٌ في استحقاق « الدرهم » حدث بـ« الذي » ، حتَّى كأنك قلتَ : من يأتيني فله درهم .

قلت : هذا أيضًا لا يصحُّ ؛ لأن الشرط لا يدخل على الشرط ؛ لأنك إذا

---

(١) الإيضاح ٥٥، والمقتصد ١/٣٢٣.

(٢) هذه العلة تصدق إذا كانت صورة المثال هكذا : الذي إن تكرمني فمحسن . أما إذا كانت كما أوردها أبو علي ، فهي مرفوضةٌ أصلًا ، لأن الشرط الواحد لا يكون له جزاءان . وأشار الجرجاني إلى صورة : الذي إن تكرمني فهو محسن ، على أن تجعل « هو محسن » خبر « الذي » ، وتدخله الفاء لمعنى المجازاة ، وردَّه بأن في الجملة شرطًا محضًا يقتضي الجواب ، و« الذي » فرعٌ على الجزاء المحض ، فإذا احتاج الأصل إلى ذلك لم يكن للفرع حظٌّ . انظر : المقتصد ١/٣٢٣.

(٣) أي الفاء دخلت جوابًا لشرط آخر .

أدخلت الفاء في الخبر ، فكأنك نَزَّلْتَ الموصولَ [منزلة][1] كلمةٍ تدلُّ على الشرط ، والشَّرْطُ لا يقعُ بعده إلا جملةٌ فعليةٌ ؛ لا يقع بعده شَرْطٌ آخرُ . والله أعلم .

ثم قال : **« وأَمَّا النَّكِراتُ المَوصُوفَةُ ، فَكَقَوْلِنا : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيني فَلَهُ دِرْهَم »**[2] .

قد تقدم الكلامُ في النكرات الموصوفة ، وشروطِ دخول الفاء في خبرها ، بما يغني عن الإعادة[3] .

ثم قال : **« فإذا أَدْخَلْتَ الفاءَ في خَبَرِ المُبْتَدأ الموصولِ أو النَّكِراتِ المَوْصُوفَةِ آذَنتْ[4] بأَنَّ ما بَعْدَ الْفَاءِ مُسْتَحَقٌّ بالفعل المُتَقَدِّمِ أو معناه »**[5] .

اعلم أنَّك إذا أدخلتَ الفاءَ في خبر الموصول ، عُلِمَ أنَّ الخبر مستحَقٌّ للصِّلة إن كانت عِلَّة ، ومستحَقٌّ لمعناها إن كانت مَظَنَّةَ العلة . ومثالُ ذلك أن تقول : الذي يرعاني فأنا أحبه ؛ فرِعايتُه لك – بلا شك – عِلَّةٌ في المحبة ، وسبب لها ، وكذلك : الذي يُحْسِنُ إليَّ فأنا أَوَدُّه ؛ لأن النفوس قد جُبِلَتْ على حُبِّ من أَحْسَنَ إليها . فإن قلتَ : الذي يأتيني فله درهم ، فليس نفسُ[6] الإتيان يوجب الدرهم ، إنما هو مُتَضَمِّنٌ لعلة استحقاق الدرهم ؛ لأن في الإتيان مَبَرَّةً وكرامة ،

---

(١) زيادة مني . ولعلها سقطت من الناسخ .

(٢) الإيضاح ٥٦، والمقتصد ١/٣٢٥.

(٣) انظر : ص ٥٢٥ .

(٤) آذنت : أعلمت . انظر : اللسان (أذن) .

(٥) الإيضاح (٥٦) : والنكرات ، بالفعل المقدَّم .

(٦) المخطوطة : نفوس (كذا) . ولعل ما أثبتُّه هو المراد ، حَرَّف الناسخ الكلمة .

ورعاية وخدمة ، استوجب بها صِلَةً عندك ، هذامعنى قوله : « آذنت بأن ما بعدها مستحَقٌّ للفعل المتقدِّم أو معناه » .

فقد تحصَّل بما تَبيـن في هذا الباب أنَّ المبتدأ إذا كان غيرَ موصول ولا نكرةٍ موصوفة ، فلا سبيلَ إلى دخول الفاء في الخبر . وإذا كان المبتدأ موصولًا ، نُظِر فيه إلى ثلاثة شروط عند أبي العباس ، وإلى أربعة عند غيره : فإن وُجِدَتْ ، فأنتَ بالخيار في إدخال [١٦٤] الفاء ، وإن نَقَصَ منها واحدٌ ، فلا تدخلُ الفاء ، وإدخالُها خطأٌ . وإنْ كان المبتدأُ نكرةً موصوفة : فإن وُجدت الشُّروط الثلاثة ، فأنتَ بالخيار في إدخال الفاء . وإن نقص منها واحد فلا تَدْخُلُ الفاء . وقد مَضَت الشُّروط ، وبيَّنْتُها بما يغني عن الإعادة[1] ، إن شاء اللّه .

* * * * *

(١) انظر : ص ٥٢٥ .

باب

الإِخْبارِ بـ « الذِي » وبالأَلِفِ واللَّامِ[1]

إنَّما ذَكَر هذا البابَ ؛ لأنَّه من قبيل المبتدأ والخبر ، فاستَوْفَى جميعَ أبوابه وما يتعلَّق به . ولهذا الباب تَعَلُّقٌ بأكثرِ أبواب العربية ، ولا يُعْنَى به إلا مَنْ عَلِمها . ومن علمها استَقَلَّ بفهمه ، وإن لم يَخُض فيه . لذلك لم يتعرَّض إليه سيبويه في « الكتاب » ، ولا تَكلَّم فيه .

قال : « **اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ النَّحْوِيِّيـن في نَحْوِ « قام زيدٌ » ، و« عمروٌ منطلِقٌ » : أَخْبِرْ عن (زيد)** »[2] إلى آخر الفصل .

اعلم أنَّ جواب النَّحْوِيِّين في هذا الباب مخالفٌ لسؤالهم ، فإنهم لما قالوا : أخبر عن « زيد » بـ « الذي » مِنْ : قام زيد ، قالوا في الجواب : الذي قام زيد ، فجعلوا « الذي » مبتدأ ، وجعلوا « زيدًا » خبرًا ، وقولُهم يقتضي أنْ يكون « الذي » خبرًا ، و« زيد » مبتدأ ؛ لأنهم قالوا : أخبر عن « زيد » بـ « الذي » . فلذلك احتاج أبو علي [إلى][3] بيان مقصد النحويين في قولهم : أخبر عن « زيد » بـ « الذي » ، فقال : « **مَقْصِدُهم أنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » خَبَرًا عَن « الَّذِي » ، وإنْ كان ظاهِرُ كَلامِهِمْ خِلافَ ذلِكَ**[4] » .

(١) الإيضاح ٥٧. وفي المقتصد ورد الباب تحت عنوان « باب من الألف واللام » . كما أن هذا الباب ورد في المقتصد في آخر الجزء الثاني (٢/١١٤٥– ١١٦٦) . ولم يأت الباب في شرح العكبري في موطنه الموافق للإيضاح وما هنا .

(٢) الإيضاح ٥٧، والمقتصد ٢/ ١١٤٥.

(٣) زيادة لا بُدَّ منها ؛ لأن الفعل « احتاج » يتعدَّى بـ « إلى » الجارّة ، ولا يتعدى بنفسه .

(٤) ليست هذه عبارة أبي علي ، وإنما عبارته : « إنما يريدون – النحويون –: أَلْحِقِ الكلام « الذي » ، أو =

ثم إنَّ المتأخِّرين تَكَلَّموا في هذا، فقالوا: كيف جاءت هذه العبارة، وظاهرُها المخالفةُ لِما قصدوا؟

فمنهم من قال: هو على القلب، والقلبُ إذا فُهِم المعنى صحيحٌ في كلام العرب[1]، حكى سيبويه: «أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأْسِي[2]»، وإنما الكلام: أدخلت رأسي في القَلَنْسُوَة.

وعلى هذا أخذ أبو العباس المبردُ قوله - سبحانه -: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[3]، التقدير عنده: ما إنَّ العصبةَ لتنوء بمفاتحه[4]. والنَّوء: النهوض بثقل. والعصبة: الجماعة من الإبل. وكذلك قولُ امرئ القيس:

* كما زَلَّتِ الصَّفْواءُ بالمُتَنَزِّلِ[5] *

= الألف واللام، وصُغْ مِنْ «قام زيد» كلامًا يكون «زيد» فيه خَبَرَ مبتدأ، وكذلك قولهم: عمرو منطلق». الإيضاح ٥٧، والمقتصد ٢/ ١١٤٥.

(١) القلب من فنون كلام العرب، وجعله ابن هشام موضوع القاعدة العاشرة ضمن «باب في ذكر أمور كلّية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية»، وذكر أن أكثر وقوعه في الشعر، وحشد الكثير من الآيات والأشعار للتدليل عليه، ومن الآيات التي أوردها تلك التي ساقها المؤلف. انظر: المغني ٢/٩١١ - ٩١٤.

(٢) سيبويه (١/١٨١): «أدخلت في رأسي القلنسوةَ، والجيّد: أدخلت في القلنسوة رأسي». والسيرافي (ضرورة الشعر ١٧٧): «أدخلت القلنسوة .. والخاتم في إصبعي، وإنما يدخل الرأس في القلنسوة، والإصبع في الخاتم».

(٣) القصص ٧٦. ويستشهد بها بعد (ص ٦٤٢، ٩٢٧).

(٤) قال في الكامل (١/٣٧٠): «والكلام إذا لم يدخله لَبْس جاز القلب للاختصار.. ومن كلام العرب: إن فلانة لتنوء بها عجيزتها، والمعنى: لتنوء بعجيزتها»، وذكر الآية في أثناء كلامه.

(٥) من الطويل. وصدره:

* كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدَ عَنْ حال مَتْنِهِ *

يروى: عن حاذ متنه، والحاذ: وسط الظهر. كميت: كأنَّ لونه لون الحُمْر، حمرة إلى السواد. =

وقولُ الشاعر[1]:

دِيارُ الَّتي كادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنًى ... تَحُلُّ بِنا لَوْلا نَجاءُ الرَّكائِبِ[2]

التقديرُ عنده: كما زَلَّ المتنزلُ بالصفواء، وتقدير «تحل بنا»: نحل بها، ثم قلب لَمّا فُهم المعنى.

وسيبويهِ وأكثرُ النحويين من البصريين والكوفيين يذهبون إلى أن الباء بمنزلة

= يزل اللبد: لا يكاد يثبت الجلُّ على ظهره لملاسته. الصفواء: الصخرة الملساء. بالمتنزل: بالسيل الجارف. وقال في البسيط (١/٤١٨): «المعنى - بلا شك -: كما أزلّت الصفواءُ المتنزل، لأن الصفواء لا تَزِلُّ، بل تُزِلُّ المتنزلَ، أي تجعله يَزِلّ». والبيت في: الديوان ٢٠، وشرح القصائد التسع ١/ ١٦٨، وشرح القصائد السبع ٨٤، وإيضاح القيسي ١/ ٢٠٢. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٤٢).

(١) قيس بن الخطيم الأنصاريّ. أو حسان بن ثابت. انظر: ح التالية.

(٢) من الطويل. يُرْوى: ديار، بالرفع والنصب. فتلك التي كادت. كانت. تحل، بضم الحاء وكسرها. نجاء الركائب: سرعتها. الركائب، واحدها: ركوبة، أو ركاب: ما يُركب من الإبل. والشاعر يشبّب بـ «عمرة» أخت عبد الله بن رواحة، امرأة حسّان بن ثابت. وكان حسان قد شبّب بأخت قيس. وموطن الشاهد: «تحل بنا» بضم الحاء، من حَلّ، يَحُلُّ بالمكان، إذا نزل به، والمقصود: نَحُلُّ بها، فقَلَب. وبهذه الرواية (ضم الحاء) استشهد المؤلف بدليل سوقه لها هنا، وتفسيره لـ «تَحُلُّ بنا» بـ «نَحُل بها». والمعنى بَيِّن. ونَصَّ القيسي على أن رواية أبي علي بالكسر من حَلّ، يَحِلُّ، بكسر الحاء، وتكون «تَحِلّ بنا»: تجعلنا حلالًا غير محرمين بالحج، ولا شاهد فيها على قلب، بل استشهد بها أبو علي في سياق تعدية «تَحِل» بالباء، والمعنى كما ذكر ابن بري: أي تَحِلّنا من إحرامنا، وتُفْسد علينا حجنا لإفراط جمالها، والطمع في وصالها، لولا سرعة الركائب وعدم استقرارها. وضبط محقق الإيضاح «تَحُلُّ بنا» بالضم، وهو وهم، فقد نُقِل عن أبي علي أنه أنكر رواية الضم، إذ هي خلاف المعنى الذي قصده الشاعر، فقوله: «ونحن على منى» يدلُّ على عمل الحج، وأنه أشفق من فساده. والبيت في: ديوان قيس ٣٤، وديوان حسان ٣١٣، وفيه: «نجاء الرواحلِ» بقافية لامية، والكامل ٢/ ٢٥٩، والإيضاح ١٦٩، والمقتصد ١/ ٥٩١، وابن بري ١٤٨، وإيضاح القيسي ١/ ٢٠٢، ٢٠٥، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٣، واللسان والتاج (حلل). ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٤٣)، كما استشهد به في: البسيط ١/ ٤١٨.

الهمزة[1]، والتقدير عندهم: ما إن مفاتحه لَتُنيء بالعصبة، أي تجعلها تنهض بثقل[2]. وكذلك: كما أزلت الصفواء المتنزل، وتُحِلُّنا، وجعلوا هذا كلَّه بمنزلة: «تكلم فلان فما سقط بحرف[3]»، المعنى: فما أَسْقَطَ حرفًا. وسيأتي الكلامُ مع المبرد في هذا[4]، إن شاء اللّه.

لكن على الجملة قد اتَّفق النحويون على صِحَّة القلب، واستقراره من كلام العرب، وإنما وقع اختلافُهم في جزء[5]: يذهب واحدٌ إلى القلب، ويذهب آخر إلى غيره؛ لما يَتَرجَّحُ عنده.

فجاء كلام النحويين في هذا على القلب الثابت من كلام العرب، وكان الأصل أن يقول: زيد الذي قام، في جواب: [١٦٥] «أخبر عن زيد بالذي»، لكنهم قلبوا لما فُهِم المراد، ويكون مرادهم بـ«أخبر عن زيد بالذي»: أخبر عن الذي بزيد، من قولك: قام زيد، فقَلَبُوا.

---

(١) في التعدية، فيقال: أدخلته ودخلت به بمعنى. وهو مذهب أبي علي أيضًا، قال في الإيضاح (٧٠): «ويوصل أيضًا إلى المفعول به بحرف الجر، فيقال: ذهبت به. وإذا كان ابن أبي الربيع قد قال هنا: وأكثر النحويين ... فإنه في البسيط (٤١٨/١) قال: «والكوفيون والبصريون اجتمعوا على ما ذكرته، وهو أن العرب تقول: قمت به على معنى أقمته». (انظر أيضًا: شرح التسهيل ١٣٣/٢ و٣/ ١٤٩، والجنى ١٠٢، ١٠٣). ومما يجدر ذكره أن ابن هشام لم يَعُدَّ ضمن الأمور التي يتعدَّى بها الفعل القاصر «الباء» على الرغم من أنه ذكر سبعة أمور!. انظر: المغني ٦٧٨/٢ - ٦٨٣.

(٢) ممن قال بهذا التفسير الفراء في معاني القرآن (٣١٠/٢)، وانظر أيضًا: ضرورة الشعر ١٧٨.

(٣) حكى القول ابن قتيبة في: أدب الكاتب (٤٧١). ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٤٣، ٩٢٩).

(٤) انظر: ص ٦٤١ - ٦٤٣.

(٥) المراد أن القلب في كلام العرب ثابت لا خلاف فيه، إنما الخلاف وقع هنا في تفسير قول النحويين: أخبر عن «زيد».. إلخ، فكان الأصل أن يقولوا: زيد الذي قام، لكنهم قالوا: الذي قام زيد، لما كان المعنى مفهومًا.

ومنهم من قال: هذا على وضع حرفٍ موضعَ حرف، فوُضع «عن» موضع «الباء»، ووُضع «الباء» موضع «عن»[1]. والعرب تضع الباء موضع «عن»، قال اللّه - عز وجل -: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾[2]، التقدير: فاسأل عنه. وكذلك قد صَحّ من كلام العرب وضعُ «عن» موضع «الباء»، تقول العرب: رميت عن القوس[3]، تريد: رميت بالقوس. وهذا بعيد؛ لأن البصريين لا يذهبون إلى هذا[4]. والتَّأْويل الأوَّلُ عندي أقوى.

ومنهم من قال: لما كان المعنى واحدًا؛ ألا ترى أنك إذا قلت: الذي قام زيد، وزيد الذي قام، لم يكن بينهما فرقٌ في المعنى = تسامحوا في الجواب، والسؤال.

وكان الأستاذ أبو علي يذهب إلى أنَّ معنى «أخبر عن زيد بالذي»، أي معبَّرًا عنه بـ«الذي»؛ لأنك حين قلت: الذي قام زيد، كأنك قلت: زيد الذي قام، ويقع على «زيد» «الذي»، فقد عَبَّرْتَ عن الشخص المسمى

---

(١) أي أنهم قالوا: أخبر عن «زيد» بـ«الذي»، وهم يريدون أخبر بـ«زيد» عن «الذي». و«عن» في مكان الباء بمعنى الاستعانة. والباء في مكان «عن» بمعنى المجاوزة، على ما يقول الكوفيون والأخفش. وقال بعضهم: الباء في مكان «عن» من باب التضمين. وتأول الشلوبين ما ورد، وجعل الباء في ذلك سببية. انظر: الأزهية ٢٨٤، والجنى ١٠٥، ١٠٦. وانظر في «عن» في مكان «الباء»: الجنى أيضًا ص ٢٦٣، والأزهية ٢٧٩.

(٢) الفرقان ٥٨.

(٣) حكى الفراء: رميت عن القوس، وبالقوس، وعلى القوس. انظر: الجنى ٢٦٣، والمغني ١/ ١٩٨.

(٤) الحروفُ عندهم لا تنوب عن بعضها، فالباء عندهم لا تكون بمعنى «عن» أصلًا، وما ورد يتأولونه، فيجعلون الباء للسببية، و«عن» لا معنى لها عندهم إلا المجاوزة. هذا وذكر ابن هشام للباء أربعة عشر معنى، ولـ«عن» إذا كانت حرفًا عشرة معان. انظر: المغني ١٣٧/١ وما بعدها. و١٩٦ وما بعدها. وانظر أيضًا: الجنى ١٠٢، وما بعدها، ٢٦١، وما بعدها.

بـ « زيد » بـ « الذي » قام ، ويَجْعَلُ هذا بمنزلة : خرج زيد بثوبه ، أي معه ثوبه ، وكذلك « أخبر عن زيد بالذي » ، أي : ومعك الذي[1] .

فأضربَ أبو علي عن هذا كلِّه ، وأخذ يُبيِّنُ ما قصد النحويون بقولهم : أَخْبِرْ عن كذا بكذا ، أي : صُغ الجملةَ حتى تَصِحَّ أن تكون صلةً لـ « الذي » ، واجعل « زيدًا » خارجًا عن الصلة ، فسواء جعلته مبتدأ أم خبرًا ، المقصودُ حاصلٌ .

فقد تحصَّل من هذا أن الاسم لا يُخْبَرُ عنه بـ « الذي » حتى يكون في جملةٍ يمكن أن يُصاغ منها ما يكون صلةً لـ « الذي » ، فلا يُخْبَرُ عن الاسم في جملة غير خبرية ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملةً خبرية ، كما تَقَدَّم[2] .

ولا بُدَّ في الصلة من ضمير يعود على الموصول ، فلا يجوزُ أن تُخْبِرَ عن اسم رابطِ الخبرَ بمبتدئه ؛ لأنك إن أخبرتَ عنه جعلتَ مكانه ضميرًا يعود إلى الموصول ، فيَبْقى المبتدأ بلا رابطٍ له بالخبر . ولا يجوز أن تُخْبِرَ عن اسم لا يَتَعَرَّف ؛ لأنَّ الضمير لا يكون إلا معرفة . وكذلك لا يُخْبَر عن اسم مضاف إلى رابط ؛ لأنك إنْ أَخبرتَ عنه جعلت مكانه ضميرًا يحتاج أن يُضافَ إلى الرابط ، والضميرُ لا يضاف .

ولَمَّا كان الاسم إذا أُخْبِرَ عنه جُعِلَ خبرًا ، احتيج إلى ألَّا يُخْبَرَ عن الاسم

---

(١) الباء على هذا التفسير هي باء المصاحبة ، وقد وضعوا لها علامتين : أن يحسن في موضعها « مع » ، وأن يغني عنها وعن مصحوبها الحال . ويُسَمِّي كثيرٌ من النحويين هذه الباء : باء الحال . (انظر : المغني ١/ ١٤٠، والجنى ١٠٤) . والحق أن هذا الوجه الذي قال به الشلوبين بعيدٌ ، ويبدو فيه التمحل .

(٢) انظر : ص ٥١١ .

حتى يصحَّ أن يُجْعَلَ خبرًا ، فلا يُخْبَرُ عن الظروف التي لا تتصرَّف ، ولا عن المصادر التي لا تتصرَّف ، ولا عن الضمائر التي يُفَسِّرها ما بعدها ، ولا عن أسماء الصدور .

ولما كان الخبر لا بد أن يُفيد ما لا يفيده المبتدأ ، لم يجز أنْ يُخْبَر عن الاسم الذي ليس من صميم الجملة .

وكذلك لا يُخبر عن ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، حتى يُجعل مكانَه ضميرُ غائب ؛ لأنك إن لم تفعل ذلك لم يفد الخبر إلا ما أفاده المبتدأ . وهذه كلُّها تحتاج إلى بسط ؛ به يكون البيانُ ، إن شاء اللّه .

اعلم أنَّ الاسم لا يُخْبَرُ عنه[1] حتى يجتمع فيه اثنا عشر شرطًا[2] :

الشرط الأول : ألّا يكونَ قد تَضَمَّن حرفَ صدر ، نحو : أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وكم الخبرية ، وكل [١٦٦] ما ألزمته العرب التقديم ، ولم يجز فيه أن يكون مُقَدَّمًا ومؤخرًا ؛ لأنك إن أَخْبَرتَ عنه أَخَّرته ، ولا يصحُّ تأخيره ؛ لأنَّ في ذلك إخراجَه عن وضعه وأصلِه . واللّه أعلم .

الثاني : أن يكون اسمًا متصرِّفًا ، لا يلزم طريقة واحدة ، نحو : الظروف

---

(١) المراد : لا يخبر عنه بـ « الذي » . وشرح ابن أبي الربيع ذلك في الملخص (١/١٨٢) : « إذا قيل لك أخبر عن الاسم بـ « الذي » ، فمعناه : اجعل الاسم خبرًا عن « الذي » ، بعدما تجعل « الذي » مبتدأً له ، وتجعل الجملة صلة له ، وتجعل مكان الاسم المخبر عنه ضميرًا يعود إلى « الذي » .

(٢) جعلها في الملخص (١٨٢ - ١٨٤) سبعة ، فدمج هناك أحيانًا شرطين في شرط واحد ، وأغفل ذكر بعض الشروط ، وسأشير إلى ما أغفله في موطنه . وانظر الكلام على شروط الإخبار بـ « الذي » والألف واللام في كتب النحو ، ومنها : التوطئة ٣٥٩، ٣٦٠، وشرح المقدمة الجزولية ٣/١١٠٥ - ١١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٩٤ - ٥١٢، والإرشاد ٤٧٤ - ٤٧٧.

التي لا تتصرف ، والمصادر التي لا تتصرَّف . فإذا قلت : جلست عندك فلا يجوز الإخبار عن « عندك » ؛ لأنه لم تستعملْه العربُ إلا منصوبًا ، ولم تستعمله مرفوعًا ، ولا مخفوضًا إلا بـ « مِنْ » خاصة ، وأنت لو أخبرت عنه ، فجعلته خبرًا عن « الذي » وهو[1] ليس بمكان له ، فلا بُدَّ من رفعه ، ففي ذلك إخراجُه عن وضعه ، وجعلُه متصرِّفًا .

الثالث[2] : ألا يكونَ من الأسماء التي لا تستعمل إلا في النَّفْي العامِّ ، نحوُ : عَرِيب وكَتِيع وأَرِم وأَحَد[3] ، إذا أردتَ به معنى « عالم »[4] ، فهذه لا يُخْبَر عنها ؛ لأنَّك لو أخبرت عنها جعلت في مكانها ضميرًا[5] ، وجعلتها خبرًا

(١) هو هو (كذا) مكررة في المخطوطة .

(٢) هذا الشرط (الثالث) والرابع جعلهما في الملخص (١/١٨٣) شرطًا واحدًا ، وعَبَّر عنهما بـ « أن يكونِ الاسم يجوز تعريفه » .

(٣) ذكر سيبويه (٢/١٨١) معها : « كَرّاب » ، وقال : « وما أشبه ذلك ، فلا يقعن واجبات ، ولا حالًا ، ولا استثناء » . وذكر المؤلف (البسيط ٢/٧٢٦) : شَفْر ، وأَرِم . ولهذه الألفاظ نظائر كثيرة ، عقد لها ابن السكيت في الإصلاح (٣٨٥ وما بعدها) بابًا ، تقول : ما في الدار شفر ، وما بها أرِم ، أي أحد . وانظر : اللسان ، والتاج (شفر ، أرم) .

(٤) اختلف النحويون في « أحد » : فمنهم من قال : إنه بمنزلة « عالم » ، ومنهم من قال : إنه بمنزلة « إنسان » : أي عاقل . وفي هذين المعنيين لا تكون إلا في النفي العام ، فلا يقال : عندك أحد ، إلا أن تريد معنى واحد . هذا قول سيبويه . وخالف المبرد ، فذهب إلى أن « أحد » بمعنى « إنسان » يستعمل في الواجب وفي النفي ، ولا يستعمل في النفي الخاص ، ولا الواجب الخاص . وقال المؤلف : « وهذا لا أعلم له نظيرًا ، كل ما يستعمل في الواجب العام يستعمل في الواجب الخاص » . وتكون « أحد » بمعنى « واحد » ، فتستعمل في العام والخاص ، وفي النفي وفي الإيجاب ، ومن ثم جاز الإخبار عنه ، وتكون همزته منقلبة عن واو ، لأنه من « الوحدة » . أما « أحد » بالمعنيين الأولين فهمزته أصل . انظر : الكتاب ١/ ٥٤، ٥٥ و٢/ ٣١٨، واللباب ٢/ ٢٩٢، والبسيط ٢/٧٢٥- ٧٢٧.

(٥) يعود على الموصول .

عن الموصول ، فتقول : الذي ما في الدار هو عريب ، فيأتي خبرًا عن « الذي » ، وليس بمنفيّ .

الرابع : أن يكون من الأسماء التي يصحُّ تعريفها ، فالحال لا يُخْبَر عنها ، وكذلك التمييز ؛ لأنك إن أخبرتَ عن الحال جعلت مكانها ضميرًا يعرب بإعرابها ؛ لأنه وقع موضعها ، والمعرفة لا تكون حالًا ، وكذلك الضمير لا يكون تمييزًا .

وفي الأسماء التي لا تستعمل إلا في النفي العام هذا المانع الرابع ؛ لأنها لا تكون إلا نكرةً ، وإذا أخبرتَ عنها جعلت مكانها ضميرًا ، فيمتنع الإخبار عن « أحد » من قولك : ما بها أحد ، من الوجهين : الثالث والرابع .

الخامس : أن يكون الاسمُ قد دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات ، وذلك كُلُّ اسم دخل عليه كاف التشبيه ، أو « حتى »[1] ، فلا يجوز الإخبار عن « زيد » من قولك : عمرو كزيد ؛ لأنه يلزمك أن تقول : الذي عَمْرٌوكَهُ زيد ، وكافُ التشبيه لا تدخل على المضمرات إلا في الشعر[2] . وكذلك : قام القوم حتى زيد ، لا يجوز الإخبار عن « زيد » ؛ لأنك لو أخبرت عنه ، لوجب أن

(١) ذكر سيبويه بالإضافة إلى الكاف و« حتى » : « مذ » ، فالكاف لا تدخل على المضمر استغناء بقولهم : مثلي وشبهي ، و« حتى » استغناء بـ « رأيتهم حتى ذاك » ، وبالإضمار في « إلى » ، و« مذ » استغناء بقولهم : مذ ذاك ، إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف . انظر : الكتاب ٢/٣٨٣- ٣٨٥.

(٢) كما في قول رؤبة :

فلا تَرى بَعْلًا ولا حَلائِلا
كَهْوَ ولا كَهُنَّ إلّا حاظلا

انظر : ضرورة الشعر ١٧١، وما يجوز للشاعر ٣٤٢.

تقول : الذي قام القوم حَتَّاهُ زيد ، و« حتى » لا تدخل على المضمرات . ومن هذا : ما في الدار من أحد ، لا يجوز الإخبار عن « أحد » ؛ لأن « من » هذه هي الزائدة ، ولا تدخل إلا على نكرة يراد بها الاستغراق ، وتكون بعد غير الواجب . فقد صَحَّ من هذا كله أن « أحدًا » من قوله : ما جاءني من أحد ، لا يُخْبَرُ عنه لثلاثة أوجه ، وهي ما ذكرته في الثالث والرابع والخامس .

السادس : ألّا يكون[1] الاسم في جملة غير خبرية . فإذا قيل لك : أخبر عن « زيد » من قولك : هل قام زيد ؟ لم يجز الإخبارُ عنه ؛ لأنك تحتاج إلى أن تجعل الجملة صلة لـ « الذي » ، ولا تكون الصلة إلا جملةً خبرية ، نفيًا أو إيجابًا . فعلى هذا إذا قيل لك : أخبر عن « أحد » من قولك : هل قام من أحد ؟ فلا يجوز الإخبار عن « أحد » لأربعة أَوْجُهٍ : ما ذُكِر في الثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس .

السابع : ألّا يكونَ صفةً ؛ لأنك إنْ أخبرتَ عنه جعلتَ مكانه ضميرًا يجري مَجْراه ، والضميرُ لا يُوصف به . وكذلك عندي « البدل » ، و« عطف البيان » لا يُخْبَر عنهما .

وأما [١٦٧] المعطوفُ بالحرف[2] ، فيُخْبَرُ عنه : فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن « زيد » من قولك : قام زيد وعمرو ، فتقول : الذي قام هو وعمرو زيد . ويَقْبُحُ : الذي قام وعمرو زيد ؛ لأنَّ الضمير المرفوعَ لا يُعْطَفُ عليه إلا بعد ما

---

(١) في المخطوطة : يكون . والصحيح ما أثبته .

(٢) المراد : المعطوف والمعطوف عليه بدليل الأمثلة الآتية بعد .

يؤكَّد في الأكثر[1] .

فإن قيل لك : أخبر عن « عمرو » من المسألة المذكورة ، فتقول : الذي قام زيد وهو عمرو .

ومن النَّاس من قال : لا بُدَّ لك من أنْ تجعلَه - إذا أخبرتَ عنه - فاعلًا ، فتُقدِّمَه وتجعلَ المعطوفَ عليه معطوفًا ، فتقول : الذي قام هو وزيد عمرو ؛ لِأنَّ الواو لا تَقْتَضِي التَّرْتيب ، والأمرُ واحد في المعطوف والمعطوف عليه ، إذا كان بالواو ، فتُقَدِّم أيَّهما شئت ، فتطلب أَخْصَرَ اللفظين ، وأقربَهما ، وأَلْيَقَهما بفصيح كلام العرب ومَنْزِعِه . وإنَّ هذا القولَ حَسَنٌ .

فعلى هذا إذا عطفتَ بـ « ثم » ، أو بالفاء ، أو بـ « بل » أو بـ « لا » أو بـ « حتى » أو بـ « لكن » ، تركْتَ كلَّ اسمٍ في موضعه ؛ لِما يؤدي إليه التقديمُ والتأخيرُ من انقلاب المعنى ، فتقول - إذا قيل لك : أَخْبِرْ عن « عمرو » من قولك : قام زيد فعمرو -: الذي قام زيد فهو عمرو . وكذلك إذا قيل لك : أخبر عن « عمرو » من قولك : « قام زيد ثم عمرو » : الذي قام زيد ثم هو عمرو . وكذلك تقول : الذي ما قام زيد لكن هو عمرو . فلو قيل لك أخبر عن « عمرو » من قولك : قام زيد أو عمرو ، فإنه يجري فيه الخلافُ الذي في الواو .

وأما المعطوفُ بـ « أم » فلا يُخْبَر عن المعطوف ، ولا عن المعطوف عليه ؛ لأن « أم » لا يُعْطَف بها إلا بعد همزة الاستفهام ، وقد تقدَّم أن كلَّ اسم في

---

(١) هذا مذهب البصريين . أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك ، حتى في اختيار الكلام ، وقَصَرَه البصريون على ضرورة الشعر ، وهو فيها قبيح . وابن أبي الربيع يقول بقولهم . وانظر : الإنصاف ٢/٤٧٤ - ٤٧٨ (المسألة ٦٦) ، واللباب ١/ ٤٣١ ، وشرح الرضي للكافية ق ١ ، مج ٢/١٠٢٠ - ١٠٢٢ .

جملة غير خبرية لا يُخْبَر عنه ؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة خبرية .

الثامن : ألّا يكون[١] الاسم ضميرًا ؛ أُضْمِر على أن يُفَسِّرَه ما بعده[٢] ، نحو : ضمير الأمر والشأن ، والضمير الذى في « نعم » و« بئس »[٣] ، فإنهما وُضعا على أن يُضْمَرا ويُفَسَّرا بعد ذلك ، وإذا أخبرتَ عنهما أَخَّرْتَهما ، وجعلت مكانَهما ضميرًا يعود إلى « الذي » ؛ فالذي يعود عليه يُفَسِّرهما وهو قبلهما ، فيكون ذلك نقضًا لِما وُضعا عليه .

التاسع : ألّا يكونَ[٤] ضميرًا رابطًا ، فلا يُخْبَر عنه ؛ لأنَّك إن أَخْبَرْتَ عنه ، جعلتَ مكانه ضميرًا يعود إلى « الذي » ، فيبقَى الذي سِيق من أجله أوَّلًا غيْرَ مرتبط ، وإنْ بقَّيْتَه على حاله أوَّلًا بَقِي الموصولُ بلا ضمير يعود إليه من صلته .

ومثال ذلك إذا قيل لك : أخبر عن الضمير المنصوب من قولك : زيد ضربته ، فهذا لا يُخْبَر عنه ؛ لأنك إن أخبرتَ عنه ، جعلت « الذي » أوَّلًا ، وجعلتَ الجملة صلةً ، وجعلت مكانه ضميرًا يعود إلى « الذي » ، فيبقى المبتدأ بلا ضميرٍ يعود إليه من الخبر . فإن بَقَّيْتَ الضمير على حاله عائدًا على المبتدأ ، بَقِيَ الموصولُ بلا ضمير يعود إليه من صلته .

---

(١) المخطوطة : أن يكون . والصحيح ما أثبتُّه .

(٢) هذا الشرط يمكن أن يدخل ضمن الشرط الأول ، وهو ألا يكون الاسم المراد الإخبار عنه قد تضمن حرف صدر ، نحو : أسماء الاستفهام ، والشرط ، و« كم » الخبرية .. وكل ما ألزمته العربُ التقديمَ . وضمير الأمر والشأن ، والضمير في « نعم » و« بئس » قد أُلزما التقديم . ودمج ابن أبي الربيع الشرطين في الملخص ١/ ١٨٢.

(٣) وفي : ربه رجلًا . انظر : الملخص ١/ ١٨٢.

(٤) في المخطوطة : يكون . والصحيح ما أثبتُّه .

العاشر[١] : ألّا يكون[٢] الاسمُ مضافًا إلى ضمير رابط ، نحو : زيد أبوه منطلقٌ ، فـ « الأب » لا يُخْبَرُ عنه ؛ لأنَّك إنْ أخبرتَ عنه ، جَعَلْتَ مكانه ضميرًا . فإن بَقَّيْتَ الضميرَ الرَّابِطَ في موضعه ، جاء الضمير العائد إلى الموصول مضافًا إلى الضمير الرابط . والضميرُ لا يضاف . فإن لم تُبْقِه بقي المبتدأُ بلا ضمير يعود [١٦٨] إليه مِنْ خبره ؛ ألا ترى أنك لو قلت : الذي زيد هو منطلق أبوه ، لكان « هو » عائدًا على « الذي » ، ولم يَبْقَ ما يعود إلى المبتدأ من خبره .

الحادِي عشر : أنْ يكون الاسمُ ليس من صميم الجملة ، وإنما جيء به ؛ لأمر خارج عن طريق الإفادة ؛ إذ الإفادة في أصله دونه ، نحو الضمير الذي في « منطلق » من قولك : زيد منطلق ؛ لأن المبتدأ قد ارتبط بخبره ؛ لأنَّ الخبرَ مفرد ، والخبرُ إذا كان مفردًا ، فلا يَحْتاجُ إلى رابط ؛ أَلَا ترى أنك تقول : أخوك زيد ، ويكون كلامًا ، وإن لم يكن في الخبر ضمير ؛ لأنه مفرد . وإنما تَحَمَّلَ « منطلق » الضمير ؛ لأنه مشتقٌّ يَجْرِي مَجْرَى الفعل ، فتَحَمَّلَ الضميرَ لذلك ، فإنما تَحَمَّلَه ؛ ليَجْرِي مَجْرَى ما أشبهه ؛ لأنَّ الكلامَ محتاجٌ في الارتباط إليه ، فمثل هذا لا يُخْبَرُ عنه ؛ لأنه لا يقع العهدُ إليه ، ولأنَّ الخبرَ لا يفيد ، ومن شرطه الإفادة ؛ ألا ترى أنك لو قلت : الذي زيد منطلق هو ، لم يَحْصُلْ من هذا فائدةٌ ، فكيف يكون خبرًا ؟

الثاني عشر : ألّا يكون[٣] الاسم مصدرًا ، وخبرُه محذوفٌ ، وقد سَدَّت

---

(١) هذا الشرط والذي بعده لم يذكرهما في الملخص .

(٢) في المخطوطة : أن يكون . والصحيح ما أثبتُّه .

(٣) المخطوطة : يكون . والصحيح ما أثبته .

الحال مَسَدَّه[1] ، وذلك نحو : أكثر شربي السَّويق ملتوتًا ، وضربي زيدًا قائمًا ، فلا يجوز الإخبار عن« ضربي » ؛ لأنك إنْ جعلت مكانه ضميرًا ، فقلتَ : الذي هو زيدًا قائمًا ضربي ، جاء الضمير عاملًا في « زيد » ، والضميرُ لا يعمل في شيء .

واختُلِف[2] في تعلُّق المجرور بضمير المصدر ، نحو : علمي بزيد حسن وهو بعمرو قبيح : فأبوعلي قد مَنَعَ هذه المسألةَ في « باب الحال »[3] . وغيرُه أجازها[4] . وقد نُقل عنه جوازُها في غير هذا الكتاب[5] . وسأذكر الخلاف هناك[6] ، إن شاء اللّه ، وأُرَجِّح بما يظهر لي .

فإن قلتَ : الذي هو قائمًا ضربي زيدًا ، كان الضمير الذي في « قائم » ليس معه على من يعود[7] .

---

(١) لم يُفْرِد هذا الشرط في الملخص (١/ ١٨٤) ، لكنه تحدَّث عنه ، بعد أن قال : ومتى أَخْبَرْتَ عن الاسم العامل في ما بعده نَقَلْتَه بمعموله ، وجعلت مكانه الضمير ... ومتى لم يَجُزْ أن يُنْقَل بمعمول فلا يجوز الإخبار عنه ، لو قلت : ضربي زيدًا قائمًا ... إلخ .

(٢) من هنا حتى نهاية الفقرة ، أي أول قوله : فإن قلت الذي هو قائمًا ضربي زيدًا ... إلخ استطراد ، يعود بعده إلى استكمال كلامه في الشرط الثاني عشر .

(٣) انظر : الإيضاح ٢٠٠، ٢٠١.

(٤) أجاز الكوفيون تعلُّق المجرور بضمير المصدر ، لأنه في معنى مُظْهَرِه ، وأنشدوا في ذلك قول زهير :

* وما هُوَ عَنْها بالحَدِيث المُرَجَّمِ *

وأَيَّدهم بعض البصريين . انظر ما علقه محقق الإيضاح من حاشية نسخة الأصل (ص ٢٠١، ٢٠٢) .

(٥) نقل ذلك الشلوبين . وبسط ابن أبي الربيع في باب الحال (٢/ ٦٩، ٧٠ - الحمزاوية) ، ما استدلَّ به المجيزون ، والمانعون ، وردّ حجج المجيزين ، واستظهر قول أبي علي في الإيضاح .

(٦) انظر : ٢/ ٦٩، ٧٠ (الحمزاوية) .

(٧) هذا إذا نقلتَه بمعموله . فإن نقلتَه ، وتركت المعمول في مكانه ، فقلت : الذي هو زيدًا قائمًا =

ثم إنك إذا أخبرت عن الاسم ، جعلت مكانه ضميرًا على حسب حاله : إن كان مرفوعًا كان الضمير مرفوعًا على الحالة التي كان عليها . وكذلك النصبُ . وكذلك الجر ، إلا الظرفَ والمفعولَ من أجله ، فإنَّك إذا أَخْبَرْتَ عنهما ، رددتَ حرف الجر الذي كان حُذِف .

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن « يوم الجمعة » من قولك : سرتُ يوم الجمعة ، وأنت قد نصبتَه نصبَ الظرف ، ولم تَنْصِبْه على الاتِّساع[1] ، قلتَ : الذي سرتُ فيه يوم الجمعة ؛ لأن الظرف لا يُنْصَب إذا كان ضميرًا ، ومتى أُضْمِرَ الظرفُ عاد إليه حرفُ الجر .

فإن أَخْبَرْتَ عنه ، وأنت قد نَصَبْتَه نَصْبَ الاتِّساع ، قلتَ : الذي سرته يوم الجمعة .

وإذا أخبرت عن « ابتغاء الخير » من قولك : جئتك ابتغاء الخير ، قلتَ : الذي جئتك له ابتغاءُ الخير ؛ لأن المفعولَ من أجله لا يُنْصَبُ إلَّا أن يكونَ مصدرًا بشرطين[2] ، على حسب ما يتبيَّنُ في « باب المفعول من أجله »[3] ، إن شاء اللّه .

= ضربي ، لم يَصِحَّ أيضًا ، لأنه يلزم أن يعمل الضمير في « زيدًا » والضمير لا يعمل . انظر : الملخص ١/ ١٨٤.

(١) أي على المفعولية .

(٢) الشرطان هما : أن يكون فعلًا لفاعل الفعل المُعَلَّل ، وأن يكون مقارنًا له في الوجود ، أي معه في زمان واحد . انظر : التوطئة ٣٤٥، والملخص ١/ ٣٨٢.

(٣) اسم الباب : المفعول له ، في موضعه (٢/٥٩ الحمزاوية) ، وكذا في الإيضاح ١٩٧. وكلام المؤلف المحال إليه في ٢/٦٠ (الحمزاوية) .

ثم إنَّك إذا أَخْبَرْتَ عن الاسم ، جعلتَ مكانَه ضميرًا غائبًا ، سواء عن ظاهرٍ أَخْبَرْتَ أم مُضْمَر ، كان الضميرُ غائبًا ، أو متكلمًا ، أو مخاطبًا .

فإذا قيل لك : أخبر عن التاء من قولك : ضربت زيدًا [قلتَ : الذي ضرب زيدًا أنا][1] فجَعَلْتَ مكان الضمير المتكلم ضميرًا غائبًا ، [١٦٩] ولا تجعل مكان المخاطب مخاطبًا ، ولا مكان المتكلم متكلمًا ؛ لأنَّ الضمير عند الإخبار يعود على الظاهر ، وهو « الذي » ؛ لأنه الموصول ، وكلُّ ضمير يعود إلى ظاهر فهو غائبٌ .

فإنْ قلتَ : فلم لا يعود الضمير على المعنى ؛ لأنَّ « الذي » في قولك : الذي ضرب زيدًا أنا ، هو المتكلم ، فلِمَ لا يعود الضمير تارةً على اللفظ ، فيكون غائبًا ، وتارة على المعنى ، فيكون مخاطَبًا ، كما كان ذلك في قوله - سبحانه - : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾[2] ؛ عاد الضمير أولًا على لفظ ﴿ وَمَن ﴾ ، وعاد الضمير مِنْ ﴿ وَتَعْمَلْ ﴾ على معنى ﴿ وَمَن ﴾ ؟

قلتُ : لو فعل ذلك هنا لم يكنْ للخبر فائدةٌ ، ومن حقِّ المسند والمسند إليه

---

(١) زيادة ، بها يستقيم الكلام .

(٢) الأحزاب ٣١. والاستشهاد بالآية على قراءة ﴿ يقنت ﴾ بالياء ، و ﴿ تعمل ﴾ بالتاء ، فقد ذكَّر ضمير ﴿ مَنْ ﴾ في ﴿ يقنت ﴾ ، ثم أَنَّث ، فقال : ﴿ وتعمل ﴾ . وبذلك قرأ غير حمزة والكسائي . وقرأ حمزة والكسائي ﴿ يقنت ﴾ بالياء كغيرهم . و ﴿ ويعمل ﴾ بالياء ، جريًا على ﴿ يقنت ﴾ . وقرئ في الشواذ « تقنت » بالتاء ، و « يعمل » بالياء . وضُعِّف ، لأن العود إلى التذكير بعد التأنيث مستضعف عندهم . انظر : السبعة ٥٢١، والتيسير ١٧٩، والإقناع ٢/ ٧٣٧، والنشر ٢/ ٣٤٨، وانظر أيضًا : كشف المشكلات ٢/ ١٠٧٦.

أن يُفيدَ أحدُهما مالا يفيدُه الآخر . ووجه ذلك أنك لو قلتَ : الذي ضربت زيدًا أنا ، لَفُهِم من الصلة أنك الضارب ، فلم يكن لـ « أنا » فائدةٌ ، وهو الخبر.

فصل

قال : « **والإخبارُ بـ (الذي) أَعَمُّ مِنَ الإخبارِ بالأَلِفِ واللَّام ؛ لِأَنَّك تُخْبِرُ بـ (الذي) عَمّا كان فِعْلًا مُتَصَرِّفًا ، أو اسمًا مُحدَّثًا عَنْهُ ، ولا تُخْبِرُ بالْأَلِفِ واللَّامِ إلَّا عَمَّا كانَ أَوَّلُهُ فِعْلًا . فإنْ كان مُبْتَدأً لَمْ يُخْبَرْ عَنْهُ بالْأَلِفِ واللَّامِ ، إنَّما يُخْبَرُ عَنْهُ بـ (الَّذي)** »[1] .

يُرْوَى هذا الموضعُ على ثلاثة أوجه[2] :

أحدها : « عَمّا كان أَوَّله فِعْلًا[3] ، أو اسمًا مُحَدَّثًا عنه . ولا تُخْبِرُ بالأَلِفِ واللام إلَّا عما كان أَوَّله فعلًا متصرِّفًا »[4] .

وهذا الوجهُ أحسنُ الوجوه الثلاثة ؛ لأن « الذي » يُخْبَرُ بها عما كان أَوَّله اسمًا مُحدَّثًا عنه ، وعما كان أَوَّله فعلًا ؛ متصرِّفًا كان أو غير متصرِّف ؛ لأن « الذي » لا تتغيَّر معها الجملةُ ، بل تَبْقَى على حالها ؛ اسميةً كانت أو فعلية ، فتقول إذا قيل لك : أَخْبِرْ عن « زيد » من قولك « زيد قائم » : الذي هو قائم

---

(١) الإيضاح ٥٧، والمقتصد ٢/ ١٤٥.

(٢) أثبت المؤلف الوجه الثالث الذي يأتي بعد ، وهي الرواية المشهورة في كلام أبي علي في هذا الموطن، علمًا بأن الوجه الأول هو أحسن الوجوه في رأي المؤلف . وفي الإيضاح والمقتصد ونسخهما الخطية رواياتٌ أخرى لا تخرج في مضمونها عن الروايات التي أشار إليها ، وإن اختلفت بعض الألفاظ؛ زيادةً ونقصًا ، بما لا يُؤثِّر في المعنى .

(٣) أثبت محقق المقتصد : « فعلًا متصرفًا » على الرواية المشهورة ، وأضاف « أو غير متصرف » ، نقلًا من نسختين خطيتين من أصوله .

(٤) « متصرفًا » زادها محقق المقتصد نقلًا من نسختين من أصوله .

زيد، فيَبْقَى المبتدأ والخبر على حاله. وإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: عسى أن يقوم [زيد][1]، قلتَ: الذي عسى أن يقوم زيد. وإذا قيل لك: أَخْبِرْ عن «زيد» من قولك: قام زيد، قلتَ: الذي قام زيد؛ فتبقى الجملةُ على حالها لا تَتَغَيَّرُ.

وأما الألف واللام فلا يُخْبَرُ بهما إلا عَمّا كان أَوَّلُه فعلًا متصرِّفًا؛ لأنهما لا يُوصلان إلا باسم الفاعل واسم المفعول، فلا بُدَّ من تغيير الفعل إلى أحدهما: إنْ كان الفعلُ مبنيًّا للفاعل غُيِّر لاسم الفاعل، وإنْ كان مبنيًّا للمفعول غُيِّر لاسم المفعول، فلا يُمكن أن يكون هذا إلا في فعل مُتَصَرِّف.

فإن كانت الجملة مبتدأ وخبرًا، فلا يمكن فيها ذلك. وكذلك إن كانت الجملةُ فعليةً، والفعلُ غيرَ متصرِّف، لا يمكن فيها ذلك، فتَجْرِي الاسميةُ والفعليةُ والفعلُ غيرُ المتصرف مَجْرًى واحدًا.

الثاني: أن يكون «متصرفًا» في الموضعين. ووجه هذه أنه لما كانت الألف واللام لا يُخْبَرُ بهما إلا عما كان أَوَّلُه فعلًا متصرِّفًا، قال: ليس «الذي» مثل ذلك، يُخبرُ بـ«الذي» عما كان أوَّله فعلًا متصرفًا، ويُخْبَرُ بها عما كان أوَّلُه مبتدأ وخبرًا، ولم يذكر ما أوله فعلٌ غيرُ متصرف؛ لأنَّ حكمهما وحكمَ المبتدأ والخبر واحدٌ؛ لأنَّ الفعل إذا لم يَتَصَرَّفْ، فلا يُمكن أنْ [١٧٠] يُسْتَعْمل منه اسمُ الفاعل. وكذلك إذا كانت الجملةُ اسميةً. فذَكَرَ الواحدة، ولم يَذْكُر الأخرى، فكأنَّه قال: يُخبَر بالألف واللام عَمَّا كان أَوَّلُه فعلًا متصرِّفًا، ويخبر

---

(١) زيادة لازمة، مِنِّي.

بـ«الذي» عن ذلك، وعن غيره. وغيرُه يكون على وجهين: أحدهما: مبتدأ وخبرٌ. والثاني: ما أَوَّلُه فعلٌ غيرُ مُتَصَرِّف، فاستَغْنَى بذكر أحدهما عن الآخر.

الثالث: عكس الأول - وهو أَشْهَرُ الرِّوايات - وهو أن تذكر «متصرِّفًا» في الأول، ولا تذكرَه في الثاني[1]. وكأنَّه لَمَّا كان الفعلُ الذي لا يَتَصَرَّف ليس يَعْمَلُ بما تَعْمَلُ به الأفعال، ألا ترى أن «عسى» ليس فيها دلالةٌ على الحدث والزمان، وللدلالة عليهما سِيقَ الفعلُ الحقيقيُّ، وصِيغَ من الحدث، لكنها جَرَتْ عليها أحكامُ الأفعال، وهو لَحَاقُ ضمائر الرفع، ولحاقُ علامة التأنيث = لم يعتدَّ به، فكأنه قال: ولا يخبر بالألف واللام إلَّا عما كان أولُه فعلًا على ما تكون عليه الأفعال[2]، لا ما سُمِّي فعلًا، وهو ناقصٌ عن الأفعال. واللّٰه أعلم.

قال: «**وتَقُولُ: ضربتُ زيدًا. فإن أخبَرْتَ عن اسمك [بالألف واللام][3] قُلْتَ: الضَّارِبُ زيدًا أنا، وبـ«الذي»: الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا أنا**».

جَعَلَ مكان ضمير المتكلم ضميرًا غائبًا؛ لأنَّه عائدٌ على «الذي»، و«الذي» اسمٌ ظاهر، والأسماءُ الظاهرة، إنَّما تعود عليها ضمائرُ الغيبة. ولا يجوز أن يعود الضمير على معنى الذي[4]؛ لأنَّ الخبر يكون غيْرَ مفيد. ومن شرط المسند والمسند إليه أن يُفيد أحدُهما مالا يُفيده الآخَرُ. وقد تَقَدَّم الكلام

---

(١) هذه رواية الإيضاح (نسخة مكتبة كوبريلي)، وكذلك رواية المقتصد (نسخة دار الكتب المصرية)، وهما الأصلان اللذان اعتمد عليهما المحققان. وقد لَفَّقا بين الأصلين والنسخ الخطية الأخرى.

(٢) المخطوطة: إلا. والصحيح ما أثبتُّه.

(٣) زيادة لازمة، مني. ولعلها مثبتة في حاشية الأصل لكنها امّحت، بدليل وجود إشارة إلى سقط فوق كلمة «قلت» التي تَلَتْها.

(٤) فتقول: الذي ضربتُ زيدًا أنا، لما يُبيِّنه.

على هذا[1] .

ثم قال : « **فإنْ أَخبَرْتَ عَنْ « زَيْدٍ » بالأَلِفِ واللَّامِ ، قُلْتَ : الضَّاربُهُ أَنا زَيْدٌ** »[2] .

وقد تَقَدَّم في « باب خبر المبتدأ » أنَّ الصفة إذا جرت على غيرِ من هي له ، فلا بُدَّ أنْ يَبْرُزَ ضميرها ، ولا يجوزُ أن يكون مستترًا ، بخلاف حالها إذا جرت على من هي له ، فإنَّ الضمير يستتر في كل حال[3] .

والصفة هنا جاريةٌ على غير من هي له ، وذلك أن الألف واللام في مكان « الذي » ، واسم الفاعل في مكان الفعل ، على مَنْ جَعَلَ الألف واللام اسمًا .

ومن جعل الألف واللام حرفَيْنِ ، فهما مع ما بعدَهما يُفْهَم منهما ما يُفْهَم من « الذي » مع ما بعده ؛ لأنَّ « الضارب » في معنى « الذي ضرب » ، وفي معنى « الذي يضرب » ، فقد صار « الضارب » كأنه صِلة لـ « الذي » على القَوْلَيْن جميعًا . و « الذي » هو « زيد » وليس غيرَه في المعنى ، فيجبُ أن يبرزَ الضميرُ ، فـ « أنا » فاعلٌ بـ « الضارب » .

وقال : « **فالهاءُ في « الضَّارِبُهُ » تَرْجِعُ إِلى ما دَلَّ عَلَيْهِ الأَلِفُ واللَّامُ مِنَ (الَّذي)** »[4] .

---

(١) لم يتقدم الكلام على هذا ، لكنه عرض له بعد (ص ٨٨٢) .

(٢) الإيضاح ٥٩، والمقتصد ٢/١١٤٨.

(٣) انظر : ص ٣٩٩ وما بعدها .

(٤) الإيضاح (٥٩) ، والمقتصد (٢/١١٤٩) : « من معنى الذي » اعتمادًا على نسخة أحمد الثالث ، ونسخة راغب باشا .

يظهرُ من هذا أنَّ الألفَ واللامَ عنده ليسا باسم ، وإنَّما هما حرفٌ[1] ؛ إذ لو كانا عنده اسمًا ، لقال : فالهاء في « الضاربه » ترجع عليهما ، ولم يَحْتَجْ أن يقول : إلى ما دَلَّ عليه الألفُ واللام . وقد مضى الكلام في هذا[2] ، وأن الأَولى أن يقال : إنهما حرف ، لكنهما مع ما بعدهما بمنزلة « الذي » مع ما بعدها[3] . والله أعلم .

قال : « **وتَقولُ : يطيرُ الذُّبابُ فَيغْضَبُ زَيْدٌ . فإنْ أَخبَرْتَ عن « الذُّباب » بـ « الذي » ، قُلْتَ : الَّذي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبابُ** »[4] .

فصل

اعلم أنَّ الفاء إذا كان فيها معنى السَّبب ، فإن الجملتين [١٧١] ترتبطان بها حتى تَصيرا بمنزلة جملةٍ واحدة ، وبمنزلة جملة الشرط والجزاء ، فيُكْتَفَى فيهما بضمير واحد ، كما يُكتفى في الشرط والجزاء . وكذلك هما في الخبر والصفة .

ومن هذا قولُ زهير :

* إنَّ الخَلِيطَ أَجدَّ البين فانفرقا[5] *

يُروى برفع « البين » ونصبه :

---

(١) لم ينص الجرجاني صراحة في المقتصد على موقفه من « أل » ، وهل هما اسم موصول ، شأنهما شأن « الذي » ، كما هو رأي الجمهور ، أم أنهما حرفُ تعريف فيه معنى « الذي » ، كما يرى أبو علي الشلوبين وابن أبي الربيع . كما أنه لم يستنبط رأي أبي علي من عبارته كما فعل المؤلف . انظر : المقتصد ٣٢١/١ وما بعدها و ١١٤٩/٢ وما بعدها .

(٢) انظر: ص ٥٠٤ وما بعدها .

(٣) المخطوطة : ما بعدهما .

(٤) الإيضاح ٥٩، ٦٠، والمقتصد ٢/١١٥٢.

(٥) تقدم في ص ٤٣٣. والتعليق عليه ثمة .

فمَنْ روى بنصب « البين » كان « أَجَدَّ » بمعنى « حَقّق » ، ويكون في « أَجَدَّ » ضميرٌ يعود إلى « الخليط » ، وكذلك في « انفرقا » .

ومن روى برفع « البين » كان « أَجَدَّ » بمعنى « جَدَّ » ، يقال : أَجَدَّ وجَدَّ – بمعنًى واحد[١] – ويكون الضمير العائد على « الخليط » مستترًا في « انفرقا » فاعلًا به ، واكتُفِي بضمير واحد ، وإن كانتا جملتين ؛ لأن الفاء فيها هنا معنى السببية ، فقد[٢] صارتا بمنزلة جملة واحدة ، كما صار الشرط والجزاء – وإن كانا جملتين – بمنزلة جملةٍ واحدة يُكْتَفى فيهما بضمير واحد . وتارةً يكون في الجملة الأولى ، وتارة يكون في الثانية ، على حسب ما تَقَدَّم ، في « باب خبر المبتدأ »[٣] .

واختلف النَّاسُ في هذه الفاء :

فمنهم مَنْ ذهب إلى أنها عاطفة ، وأنَّ الفاء العاطفة تكون على وجهين : على معنى السَّبَبِ ، وعلى غير معناه[٤] . فقد تقول : قام زيد فخرج عمرو ، وإن

---

(١) يُقال : جَدَّ في الأمر ، وأَجَدَّ فيه ، إذا ترك الهُوَيْنَى ، ولَزِمَ فيه القَصْدَ والاستواء . فعلت وأفعلت للزجاج ص ٨.

(٢) المخطوطة : فقد فقد (كذا) مكررةً .

(٣) انظر : ص ٤٣١ وما بعدها .

(٤) المراد بالفاء العاطفة : التي يقع ما بعدها عقيب ما قبلها ، لا التي تُشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب ، وعَبَّر ابن جني عن هذا المعنى بـ « الإتباع » وجعله معنًى لا تنفكُّ الفاءُ عنه ، ثم جعل الفاء بهذا المعنى على ضربين : ضرب تكون فيه للعطف والإتباع جميعًا ، وضرب تكون فيه للإتباع مجردًا من العطف ، أما الضرب الأول فإنه لمَّا كان ما بعد الفاء يقع عقيب ما قبلها ، جازَ أن يقع ما قبلها علَّة وسببًا لما بعدها . وأما الضرب الثاني فالأولُ فيه علة للآخر ، ولا عطف ، إذ لا يدخل الثاني في إعراب الأول ، فالفاء فيه مُخْلَصة للسببية . وجعل ابن هشام السببيّة معنى غالبًا في العاطفة ؛ جملةً أو صفة . وجعل ابن مالك الفاء حرف عطف في جميع أماكنها ، وتحدث عن كون ما قبلها =

كان خروجُ عمرو ليس مسبَّبًا عن قيام زيد ، وتقول : قام زيد فضحك عمرو ، على معنى أنَّ ضحِكَ عَمرٍو مُسَبَّبٌ عن قيام زيد . وعلى هذا : يطير الذباب فيغضب زيد .

فمتى كانت الفاء عاطفةً ، وصَحِبها السَّبَبُ ، اكتُفِي بضمير واحد . ويكون في الأولى ، ويكون في الثانية إذا وقعت الجملتان صلة ، أو خبرًا ، أو صفة .

ومتى لم يصحب الفاءَ العاطفةَ معنى السبب ، فلابُدَّ مِنْ ضميرين في الجملتين إذا وقعتا صِلَتَيْنِ أو صفتين . وهذا هو مذهبُ أبي علي .

ومنهم من ذهب إلى أن الفاء العاطفة لا يكون فيها معنى السبب ، وأن الفاء التي فيها معنى السبب هي الرابطة ، وهي التي تقع جوابًا للشرط . وإلى هذا ذهب أبو الحسين بن الطراوة[١] ، ورَدَّ على أبي علي مسألة « يطير الذباب فيغضب زيد » ، حين جعلها عاطفةً ؛ لأنه قال[٢] : « وعطفتَ « يَفْعَل » الذي هو « يغضب » على « فاعل » حملًا على المعنى ؛ لأنَّ معنى « الطائر الذباب » : الذي يطير الذباب ، فيغضب [زيد] »[٣] .

= سببًا في ما بعدها في بعض المواضع . وكلام النحويين يدلُّ على أنهم يقولون بالعطف ، أو الإتباع والسببية معًا . وانفرد ابن الطراوة بالفصل بينهما . انظر : سر الصناعة ٢٥١/١ وما بعدها ، والإفصاح ٣٤، والمغني ٢١٣/١ وما بعدها ، وشرح التسهيل ٢٧/٤ وما بعدها ، ورصف المباني ٣٧٨.

(١) قال : « وهذا المعنى سخيف ، لأنه جعل طيران الذباب بطبعه عِلّةً أو سببًا لغضب زيد في نفسه . ولو قال : ينزل الذباب على زيد أو نحوه مما يكون سببًا لغضبه ، جاز . فإنْ جعل الفاء عاطفة حَمَلَ جملة على جملة ، وليست معها لمقام واحد ، نحو : يقوم زيد من نومه فيستوي الزرع في سوقه ، وما أشبه هذا من بَرْد الكلام وسخيف الخطاب » . الإفصاح ٣٤.

(٢) أي أبو علي .

(٣) زيادة من الإيضاح ، والنصُّ فيه ص ٦٠.

والذي كان يذهب إليه الأستاذ أبو علي – رحمه الله – أنها تكونُ على وجهين، وأنَّ السببيَّةَ لا تضادُّ العطفَ[1]. وهو عندي الصحيح، وذلك أن العطف في الجمل إنما يكون على معنى تشريك الثاني مع الأول في حاله: فإن كانت الحال الأولى خبرية، فالثانية خبرية. وإن كانت الأولى استخبارًا فالثانيةُ كذلك. فعلى هذا يقع التشريك في عطف الجمل، وأنت إذا قلت: قام زيد فضحك عمرو، فأنت قد أخبرت بخبرَيْن: بقيام زيد، وبضحك عمرو، فيجوز العطف لذلك. فإن كنتَ قد أعطيت في ضمن ذلك أنَّ الثانيَ مُسَبَّبٌ عن الأول، فيكون زيادةً. وكونُ الكلام الثاني مسببًا عن الأول لا يناقض إخبارَك بالقضيَّتين: الأولى والثانية. [١٧٢] والله أعلم.

فإنْ كانت الجملتان قد عُطفت الثانيةُ على الأولى بغير الفاء، أو بالفاء على غير معنى السَّبب، فلا بُدَّ من ضميرين في الجملتين، إن وقعتا صلتين، أو صفتين. فعلى هذا لا يجوز في مثل هذا أن يُخْبَرَ عن الاسم حتى يكون متكرِّرًا في الجملتين. فإن لم يكن متكرِّرًا فلا يُخْبَرُ عنه؛ لأنَّك إن أَخْبَرْتَ عنه جعلتَ في مكانه ضميرًا وهو غيرُ متكرر، فيكون الضمير في إحدى الجملتين، فتبقى الأخرى بلا ضمير، وهي صلةٌ، ولابُدَّ في الصلة من ضمير.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: قام زيد وخرج عمرو، لم يجز. وكذلك لا يجوز الإخبار عن «عمرو»؛ لأنك تجعل مكان الاسم الذي تريد أن تُخْبِرَ عنه ضميرًا، فتبقى الجملةُ الأخرى بلا ضمير، وهي صلة.

فإن قيل لك: أخبر عن الاسم من قولك: أتيت زيدًا وأكرمته، جاز لك

(١) لم أقف على رأيه في شرح المقدمة الجزولية، ولا في التوطئة.

الإخبار عن الضمير، وجاز لك الإخبار عن «زيد». فإذا قيل لك: أخبر عن الضمير بـ «الذي» أو بالألف واللام، من قولك: ضربت زيدًا وأكرمته، قلتَ: الذي ضرب زيدًا وأكرمه أنا، والضارب زيدًا وأكرمه أنا.

فلو قلتَ: ضربت زيدًا وأكرمه عمرو، لجاز الإخبارُ عن «زيد»، ولا يجوز الإخبار عن التاء، ولا عن «عمرو»؛ لأنهما لم يتكرَّرا في الجملتين.

فإذا قلتَ: ضربت وضربني زيدٌ، فقيل لك: أَخْبِرْ عن ضمير المتكلم، قلتَ: الذي ضرب وضربه زيدٌ أنا، وبالألف واللام: الضارب وضربه زيدٌ أنا.

ولو قيل لك: أَخْبِرْ عن «زيد» بـ «الذي»، لقلتَ: الذي ضربته وضربني زيدٌ، ولك أن تحذف الهاء، فتقول: الذي ضربت وضربني زيدٌ، وبالألف واللام: الضاربه أنا وضربني زيدٌ.

وكذلك إذا كان العطف بـ «ثم» أو بـ «أو» أو بما شِئْتَ من حروف العطف، ما عدا الفاءَ إذا كان فيها معنى السَّبب؛ لما ذكرتُه. والله أعلم.

وأما إذا عطفتَ جملة على جملة قبلها، بغير الفاء، والأُولى خبرٌ، فلا بُدَّ في الأولى من ضمير[1].

واختُلف في الثانية:

فذهب أبو علي إلى أنه لا يشترط فيها ضمير. وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال في «زيد ضربته وعمرًا أكرمته»: يجوزُ أنْ تكون معطوفةً على

(١) مَثّل في البسيط (١/ ٥٥٩) للجملة الأولى إذا خَلَت من الضمير بقوله: «زيد أتاني عمرو وأكرمته»، ومنعها قائلًا: «فلا تجوز المسألة باتِّفاق.. لأنَّ قولك: أتاني عمرو، لا معنى له».

« ضربته » ، فتنصب « عمرًا »[١] ، وليس في الثانية ضميرٌ ، والأُولى خبرٌ .

وذهب غيرُهما إلى أنه لابُدَّ من ضمير[٢] ، وإلا فتكون الثانية خبرًا عن المبتدأ ، وليس فيها ضميرٌ يعود عليه ؛ لأنها معطوفةٌ على الخبر ، والمعطوف على الشيء يتنزَّل منزلته .

والذي يظهر لي ما ذهب إليه أبو علي ؛ إذ يُعْطَفُ عليها على قطعها من المبتدأ ؛ إذ ليس فيها إعراب ، وحالها - خبرًا وغَيْرَ خبر - سواءٌ في اللفظ[٣] . وقد تقدَّم الكلامُ في « باب خبر المبتدأ » بأَوْعَبَ من هذا[٤] .

فصل

قال : « **ولو قُلْتَ : كانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَأَضْمَرْتَ القِصَّةَ والحَدِيثَ ، لم يَجُزْ : الكائنُ زيدٌ منطلقٌ هو ، ولا : الَّذي كان زَيْدٌ منطلقٌ هُوَ** »[٥] .

لا يجوز الإخبارُ عن ضمير الأمر والشأن ؛ لأنه لا يفسِّره ما قبله ، إنما

---

(١) المخطوطة : زيدًا . والصحيح ما أثبتُّه . ولفظ سيبويه (١/ ٩١) : « وذلك قولك : عمرو لقيته وزيدٌ كلمته ، إن حَمَلْتَ الكلام على الأول . وإن حملته على الآخِر قلت : عمرو لقيته وزيدًا كلمتُه » .

(٢) نسبه في البسيط (١/ ٥٥٩) إلى السيرافي . كما نسبه ابن جني في المحتسب (٢/ ٣٠٢) إلى الأخفش مستشهدًا بقراءة العامة في ﴿والسماء رفعها﴾ بالنصب عطفًا على ﴿يسجدان﴾ من قوله - تعالى - : ﴿والنجم والشجر يسجدان﴾ . وانظر : ص ٤٣٤، ح ١.

(٣) بمثل هذا رَدَّ ابن جني على الأخفش ، وقال : « وهذا - يريد منع العطف على الجملة الصغرى - ساقطٌ عند سيبويه ، وذلك أن ذلك الموضع من الإعراب لَمَّا لم يخرج إلى اللفظ سقط حكمه ، وجرت الجملة ذات الموضع كغيرها من الجملة غير ذات الموضع » . المحتسب ٢/ ٣٠٢. وانظر : ص ٤٣٤ ، ح ١.

(٤) انظر : ص ٤٣٤.

(٥) الإيضاح ٦٠، ٦١، والمقتصد ٢/ ١١٥٥.

يفسِّره ما بعده . وقد مضى الكلامُ في هذا في أوَّل الباب[١] .

[١٧٣] فلو قيل لك : أَخْبِرْ عن « زيد » هنا بالألف واللام ، لوجب في القياس أنْ تقول : الكائن هو هو منطلقٌ زيدٌ ، فيكونُ « هو » الأَوَّلُ ضميرَ الأمر والشأن ، وظَهَرَ ؛ لأن اسم الفاعل هنا جارٍ على غير من هو له ، فيَبْرُزُ ضميرُه ولا يَسْتَتِرُ .

ثم قال : « **فَهـٰذا ونَحْوُهُ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الإخْبارُ بـ « الَّذي » وبالأَلِفِ واللَّامِ** »[٢] .

يُرْوى هذا الموضع : « مما يجوز » . ويروى : « مما لا يجوز » .

فمن رواه : « **مما يجوز** » ، فيرجع إلى الجملة الفعلية ، والفعلُ متصرِّفٌ ؛ لأنَّ جميع ما ذكر إنَّما هو من هذا القبيل : جملةٌ فعليةٌ ، والفعلُ متصرِّفٌ ، يريد أن يقول : فهذا ونحوه مما لا يختلف فيه الألف واللام و « الذي » ، وكل ما صَحَّ فيه الإخبار بـ « الذي » ، صَحّ فيه الإخبارُ بالألف واللام .

ومن رواه : « **مما لا يجوز** » ، فيرجع إلى ضمير الأمر والشأن ؛ لأن ضمير الأمر والشأن لا يُخْبَرُ عنه أصلًا ؛ لأن الإخبار عنه يُؤَدِّي إلى أنْ يُوضع غيرَ وضعه ، على حسب ما ذكرتُه .

والروايةُ الأولى هي المشهورة[٣] .

---

(١) انظر : ص ٥٤٦.

(٢) الإيضاح (٦١) : « في ما يجوز فيه » . ولم يعلِّق محقِّقه ! والمقتصد (٢/ ١١٥٥) : « وهذا » ، « مما لا يجوز » ، وعلَّق على ما ورد في الإيضاح بأنه : سهو .

(٣) يعضِّدها قول أبي علي بعد : فأما ما يجوز فيه الإخبار بـ « الذي » ولا يجوز فيه .. إلخ . ويعضِّد الرواية الثانية قربُ المشار إليه بقوله فـ « هذا ونحوه .. إلخ » إذ الفقرة السابقة عن ضمير الأمر والشأن .

ثم قال : « **فإنْ أَخبَرْتَ عن الذِّكْرِ الَّذِي في « منطلق » لَمْ يَجُزْ** »[١] .

قد تَقَدَّم الكلامُ أنَّ هذا الضميرَ ليس من صميم الجملة ، لا هو المسند ولا المسند إليه[٢] ، ولا ما يقع الارتباط به[٣] ، إنما جِيء به ؛ ليجريَ اسمُ الفاعل مَجْرَى الفعل ؛ لِما بينهما من الشبه . وما ليس من صميم الجملة لا يُخْبَرُ عنه ، ولأنك لو جعلتَه خبرًا ، لم تَسْتَفِدْ منه غير ما تستفيد من المبتدأ .

قال : « **وتَقُولُ : السَّمْنُ منوانِ بدرهم : فإنْ أَخبَرْتَ عن « السَّمْنِ » ، قُلْتَ : الَّذِي هُوَ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ السَّمْنُ ...** »[٤] .

يجوز لك أن تَحْذِفَ « هو » ، كما جاء : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾[٥] ، التقدير : تمامًا على الذي هو أحسن ، فتقول : الذي منوان بدرهم السَّمْنُ .

فإن قلتَ : وما الذي يقتضي هذا المحذوفَ ، ولا يُحذف الشيء حتى يكونَ له ما يقتضيه ؟

قلتُ : « الذي » تقتضي ضميرًا يعود إليها ، كما تقتضي في قوله - سبحانه - : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾ .

---

(١) الإيضاح ٦١، والمقتصد ٢/ ١١٦٠.

(٢) انظر : ص ٥٤٦.

(٣) الاسم الذي يقع الارتباط به (مثل الضمير في : « زيد ضربته ») لا يُخْبَر عنه أيضًا ، وعبارته توهم أنَّ ما يقع الارتباط به يخبر عنه . وليس هذا مقصودَه ، وإنما أراد أن ينفي أن الضمير في « منطلق » من نحو : « زيد منطلق » ، ليس رابطًا ، لأَن الخبر المفرد لا يحتاج إلى ذلك ، بدليل « زيد أخوك » . إذن هي معلومةٌ ساقها للفائدة لا أكثر ، والسياق لا يتطلبها .

(٤) الإيضاح ٦١، والمقتصد ٢/ ١١٦١.

(٥) الأنعام ١٥٤. والاستشهاد بالآية ، على قراءة الرفع ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والأعمش . وقد سلف الاستشهاد بالآية (ص ٥١٤) . وحذف الضمير من الصلة ضعيف إذا كان الموصول غير « أي » ، ولو طالت الصلة لم يكن ضعيفًا . انظر : ص ٥١٧ وما بعدها .

فإن قلتَ : يكون الضمير العائدَ المجرورَ المحذوفَ ، تقديره : الذي منوان منه بدرهم السمن .

قلتُ : قد تقدَّم أن الضمير المجرور لا يُحْذَفُ من الصلة إلا بثلاثة شروط[١] ، نَقَصَ منها هنا شرطان ، فلم يَبْقَ إلا أن يُقَدَّر الضمير العائد إلى « الذي » مبتدأً ، تقديره : الذي هو منوان بدرهم السمنُ ، ويكون الضميرُ العائد إلى المبتدأ من خبره محذوفًا ، تقديره : « منه » . وقد تَقَدَّم الكلامُ في أنَّ الضمير يُحذف ما لم يكن هناك قطعُ العامل عن عمله بعد تهيئته ، أو ما يكون شبيهًا بذلك ، على حسب ما تقدَّم . وكان الحذفُ في الخبر أَمْكَنَ من الحذف في الصلة ؛ لأن الصلة لا تُحْذَف إلا في ضرورة الشعر ، والخبرَ يُحْذَفُ في سَعَةِ الكلام إذا عُلم ، وإنْ كان جملةً . وقد مضى الكلام في هذا في « باب خبر المبتدأ » مستوفًى[٢] .

فصل

قال : « **وتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ : فإن أَخبَرْتَ عَنْ « زَيْدٍ » ، قُلْتَ : الَّذِي هُوَ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ...** »[٣] .

الضمير العائد إلى « الذي » هو المبتدأ . والهاء [١٧٤] في « ضربته » تعود إلى المبتدأ[٤] . ولا يجوز حذفُ هذا الضمير الذي هو « هو » ، وإن كان مبتدأً ؛

---

(١) أن يكون الخافض حرفًا ، وأن يتقدم ذلك الحرف ، وأن يكون الفعل واحدًا . ونقص هنا تقدم الحرف ، وعدم وجود فعل أصلًا . انظر : ص ٥١٨.

(٢) انظر : ص ٤١٥ وما بعدها . وانظر أيضًا : ص التالية .

(٣) الإيضاح ٦٢ ، والمقتصد ٢/ ١١٦٣.

(٤) وهو الاسم الموصول .

لأنك إن حذفْتَه، فقلتَ: الذي ضربته زيد، لم يكن معك ما يقتضيه؛ لأن هذا الكلامَ مستقلٌّ دون المبتدأ؛ ألا ترى أنَّه لو قيل لك: أَخْبِرْ عن « زيد » من قولك: ضربت زيدًا، لقلتَ: الذي ضربته زيد، وكان الكلام صحيحًا؛ لأن كُلَّ شيء يُدَّعى حذفه لابُدَّ فيه من ثلاثة شروط:

أن يكون معك ما يقتضيه.

وأن يكون معك ما يفسِّره.

وأن يكون إذا ظَهَرَ لم يُخِلَّ بالمعنى.

إلا أن الضمير المنصوب إذا قلت: الذي هو ضربته زيد، يقبُحُ حذفه؛ لأنك إن حذفتَه يصير بمنزلة قولك: زيد ضربت. وهذا لا يجوزُ إلا في الشعر، أو في قليلٍ من الكلام[1].

وإذا قلتَ: الذي ضربتُه زيدٌ، حَسُنَ حذفه؛ لأن الضمير المنصوب من الصلة يجوزُ حذفه إذا كان مُتَّصِلًا.

فيلزم عن هذا الذي ذكرتُه أنك لو قلتَ: السَّمْنُ مَنَوانِ منه بدرهم - وأظهرتَ الضمير - ثم قيل لك: أخبر عن « السمن »، لوجب أن تقول: الذي هو مَنَوانِ منه بدرهمٍ السَّمْنُ. ولا يجوز حذفُ « هو » هناك[2]؛ لأنك لو حذفتَه، لم يكنْ معك له مقتضٍ؛ إذ كان يمكن أن يكون الضميرُ الرابطُ الصلة

(١) لأن الخبر جملة خالية من الضمير الذي يعود على المبتدأ.

(٢) « هناك » (كذا). في المخطوطة، ولعلها « هنا »، فالحديث عن المسألة القريبة « السمن منوان منه بدرهم ».

بالموصول « منه »، ويكون[1] إخبارًا عن « السمن » من قولك: منوان من السمن بدرهم. ولا يجوز الحذفُ إلا بالشُّروط المذكورة.

فإنْ أخبرتَ عن « المنوين »، قلتَ: اللَّذان السمن هما منه بدرهم منوان.

ويظهر لي أن حذف هذا الضمير يقبح؛ لأن الأصل في الضمير المرفوع ألَّا يُحذَف، وإنَّما قيل: الذي قائم - على ضعفه - يريد: الذي هو قائم، بالسَّماع، فلا يُقاسُ عليه الأمثلةُ، ولا يُتَعَدَّى.

فصل

قال: « **وتَقُولُ: ضَرْبي زَيْدًا قائِمًا** »[2].

في هذه المسألة خمسة أسماء: **أحدها**: المصدر. **الثاني**: قائم. **الثالث**: الضمير الذي في « قائم ». وهذه الثلاثة لا يُخْبَرُ عنها.

أما المصدر، فلا يُخبَر عنه؛ لأنَّك إنْ أخبرتَ عنه، جعلتَ مكانه ضميرًا، فيصيرُ ذلك الضمير عاملًا في « زيد » والضمير لا يَنْصِب. واختُلف في نصبه الظرفَ، على حسب ما يتبيَّنُ في « باب الحال »[3]، إن شاء اللَّه. وقد ذكرتُ من ذلك طَرَفًا[4].

فإن قلتَ: أَنْقُلُه بمعموله، فأقول: الذي هو قائمًا ضربي زيدًا.

(١) الضمير يعود إلى « منه ». وعليه فـ « الذي » مبتدأ، و « منوان » مبتدأ ثان، و « منه » خبره، و« بدرهم » خبر « الذي ».

(٢) الإيضاح ٦٢، والمقتصد ٢/ ١١٦٥.

(٣) انظر: ٢/ ٦٩، ٧٠ (الحمزاوية).

(٤) انظر: ص ٥٤٧.

قلتُ : هذا لا يمكنُ ، لمكان الحال ، فإنَّ الحال من الضمير الذي في « كان » المحذوفة ، وذلك الضمير عائدٌ على « زيد » ، فيَنْبَغِي أن يكون « زيد » مقدَّمًا ؛ لتصحَّ عودة الضمير[١] .

ومتى أَخبَرْتَ عن كل اسم عامل ، فإنك تنقلُه بمعموله . فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن « ضرب » من قولك : أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا ، فتقول : الذي أعجبني ضربُ زيد عمرًا . وكذلك إذا قيل لك : أخبر عن « القيام » من قولك : عجبت من قيام زيد اليوم ، قلت : الذي عجبتُ منه قيامُ زيد اليومَ . وكذلك إذا قلتَ : كرهت الآكِل طعامَك ، فقيل لك : أخبر عن « الآكل » قلتَ : الذي كرهتُه الآكلُ طعامَك .

وكذلك متى أخبرتَ عن الموصوف نقلتَه بصفته[٢] [١٧٥] ، فإذا قلتَ : قام زيدٌ العاقلُ ، فقيل لك : أَخْبِرْ عن « زيد » ، قلت : الذي قام زيد العاقل . وكذلك : ضربت زيدًا الأحمقَ ، إذا قيل لك : أَخْبِرْ عن « زيد » ، قلت : الذي ضربته زيدٌ الأحمق . وكذلك : عجبت من زيد الظريف ، إذا قيل لك : أَخْبِرْ عن « زيد » ، قلت : الذي عجبت منه زيدٌ الظريفُ .

وأما « **قائم** »[٣] فلا يُخْبَرُ عنه ؛ لأنه حالٌ ، والحالُ لا يُخْبَرُ عنها ؛ لأنَّك إن

---

(١) قال ابن مالك : نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ ، فالأصل تأخيره ، وتقديم صاحبه ، ويجوز العدول عن الأصل مع الحال وصاحبه ، كما جاز مع المبتدأ وخبره ، ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل ، أو الخروج عنه . اهـ بتصرف . (شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥) . وفي المسألة هنا ما يوجب البقاء على الأصل ، وذلك أن الخروج عنه يؤدي إلى عود الضمير « هو » على متأخر رتبة ، وهو « زيدًا » الذي هو معمول الخبر . وليس هذا من المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر . انظر في المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر رتبة : المغني ٢/٦٣٥ - ٦٤١.

(٢) ولم يجز أن تترك الصفة في مكانها ؛ لأن الضمير لا يوصف . الملخص ١/ ١٨٤.

(٣) « قائم » هذه من « ضربي زيدًا قائمًا » .

أخبرت عنها جعلتَ مكانها ضميرًا ، والضميرُ معرفةٌ ، والحالُ لا تكون معرفةً[١] .

قال أبو علي : « **لأنَّ الحالَ لا تَرْتَفِعُ** »[٢] .

فجاء بعضُ المتأخِّرين ، فردّ عليه ، وقال : وكذلك الظرفُ لا يرتفع ، وكذلك المجرورُ لا يرتفع ، وكذلك المفعولُ من أجله لا يرتفع ، فكان يَنْبَغِي على مقتضى هذا التعليل ألا يُخْبَرَ عن واحدٍ من هذه ، والإخبارُ عن هذه لا خلافَ في جوازه .

فكان الأستاذ أبو علي - رحمه اللّه - يقول : معنى « لأن الحال لا ترتفع » ، أي لا يمكنُ فيها إزالتُها عن هذا الموضع ؛ لأنَّ رفعها[٣] لا يكون إلا بجعل الضمير مكانَها ، والضميرُ لا يقع موقع الحال ؛ لما ذكرتُه من أنَّ الحال لا تكون معرفة[٤] . والظرفُ والجارُّ والمجرورُ وغيرُهما يجوز أن يرتفعن عن هذا

---

(١) مثل الحال في هذا المقام التمييز والأسماء التي لا تستعمل إلا في النفي ، نحو أحد وكتيع وأرم . (انظر : الملخص ١/ ١٨٣) . وقال الجرجاني : « لا تقل : الذي ضربي زيدًا إياه قائم ، يدلُّك على فساد إضمار الحال أن أحدًا لا يقول : خرج عمرو مسرعًا وخرج بكر إياه أو خرجه بكر » . المقتصد ٢/ ١١٦٦.

(٢) الإيضاح ٦٢. وأثبتها المحقق اعتمادًا على نسختين من أصوله ، وليست في المقتصد ٢/ ١١٦٦.

(٣) يريد : إزالتها ، بجعل الضمير مكانها ، لا بمعنى جعلها مرفوعة ، وقال الأشموني (٤/٥٥) : « فلا يُخْبَر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتنكير ، فلا يصح جعل المضمر مكانهما ، لأنه ملازم للتعريف » . وقال الصبان : « لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكًا ... الذي جاء زيد إياه ضاحكٌ .. لكنت نصبْتَ الضمير المنفصل على الحال .. وذلك ممتنع » .

(٤) جوَّز يونس والبغداديون تعريف الحال ، وقيَّد الكوفيون ذلك بأن يكون فيها معنى الشرط (الهمع ٤/ ١٨) . وفي حاشية الصبان (٤/ ٥٥) : « فإن قلتَ : هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما - الحال والتمييز ؟ قلت : لم أره منقولًا . والظاهر : نعم ، لأن الحكم يدور مع العلة وجودًا وعدمًا » .

الموضع، ويُجْعَلَ مكانهن ضميرٌ، إلا أن الضمير يكون مجرورًا.

ويمكن عندي أن يريد أبو علي بقوله: «لأن الحال لا ترتفع»، أي أن الحال لا يمكن أن يراد بها معناها وهي مرفوعةٌ، بخلاف الظرف، فإنَّك إذا قلتَ: جلست يوم الجمعة، ثم قلت: يومُ الجمعة جلست فيه، كان المعنى واحدًا. وكذلك إذا قلت: ضربت زيدًا، ثم قلت: زيد ضربته، كان المعنى واحدًا، إلَّا أنَّ الكلامَ بقولك: زيد ضربته، أشدُّ توكيدًا من قولك: ضربت زيدًا. وكذلك إذا قلت: جئتك ابتغاءَ الخير، ثم قلت: ابتغاءُ الخير جئتك له، كان المعنى واحدًا بزيادة توكيد. وأنت لا تَقدر أن تأتيَ بالحال مرفوعة، وتُعْطِيَك معناها مؤكَّدًا، كما كان ذلك في الأُخَرِ، فإذا قلتَ: جاء زيد ضاحكًا، أعطاك من المعنى أنَّ «زيدًا» وقت مجيئه كان ضاحكًا. فإن رُمْتَ أن ترفع «ضاحكًا» بأن تجعلَه مبتدأً أو خبرًا، ويعطيك ذلك المعنى، لم تَقْدِرْ كما قَدَرْتَ في ما تَقَدَّم، واللّهُ أعلم، [و][1] هذا أقرب عندي من التأوُّل الأول.

وأما الضمير الذي في «قائم» فلا يُخْبَر عنه؛ لأنه ليس من صميم الجملة، ولم تأتِ به؛ ليرتبط الكلامُ به، ولا لتُفِيد به معنًى في الكلام لو زال ذلك المعنى، وإنما جئتَ به؛ لتُجرِي الصفةَ مُجْرَى الفعلِ؛ لشبهها به، ولأنَّك لو جعلتَه خبرًا لم يُفِدْ؛ ألا ترى أنك لو أخبرتَ عنه، فقلت: الذي ضربي زيدًا قائمًا هو، لم يكن لـ«هو» فائدة، ومِنْ شرط المسند والمسند إليه أن يفيدَ أحدُهما ما لا يفيدُه الآخر. وقد تَقَدَّم الكلام في هذا[2]، وسيأتي بيانه مكملًا، إن شاء اللّه.

---

(١) زيادة مني.

(٢) انظر: ص ٥٤٧.

الرابع: ضمير المتكلم. **الخامس**[1]: زيد. فهذان يُخْبَر عنهما: فإنْ أَخبَرْتَ عن الضمير، قلتَ: الذي ضربه زيدًا قائمًا أنا. فظهر الرَّفْعُ الذي كان قد زال؛ لإضافته إلى ياء المتكلم. وقد تَقَدَّم أنَّ الضمير الذي يُجعَلُ مكان [١٧٦] الاسمِ المخبَرِ عنه لا يكون إلا غائبًا، ولا يعود إلا على لفظ «الذي»، ولا يعود على معناه؛ لِما يؤدي من بقاء الخبر بلا فائدة[2].

ومِن النَّحْوِيِّين مَن أجاز إعادة الضمير على اللَّفْظِ، وعلى المعنى هنا، كما جاء ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾[3].

وكان الأستاذ أبو علي يَمْنَعُه؛ لما ذكرته من عدم الفائدة في المسند إلى المبتدأ. وهو ظاهر كلامِ أبي علي، فإنه لم يذكر الإعادة على معنًى، وجعل الضمير غائبًا في غير موضع. وهو الصواب، إن شاء اللّه.

فإن أَخبَرْتَ عن «زيد»، جعلتَ مكانه ضميرًا منصوبًا، والضمير إذا كان منصوبًا بالمصدر، والمصدر قد أُضيف إلى الفاعل، فيُنْظَر[4]: فإن كان الأَوَّلُ هو الذي له المرتبة، بأن يكون الأَوَّلُ متكلمًا، ويكون الثاني مخاطبًا أو غائبًا، أو يكون الأَوَّل مخاطَبًا، ويكون الثاني غائبًا، فأنت بالخيار: إن شئتَ جئتَ بالضمير الثاني مُتَّصِلًا، وإن شئت جئت به منفصلًا:

---

(١) الرابع والخامس من مسألة: ضربي زيدًا قائمًا. فقد تحدث عن «ضربي»، و«قائم»، والضمير في «قائم». وبقي الياء من «ضربي» و «زيد».

(٢) انظر: ص ٥٥٠.

(٣) الأحزاب ٣١. وانظر: ص ٥٥٠، فثمة الآية، والكلام عليها، وما عَلَّقْتُه.

(٤) انظر الكلام عن الضمائر: اتصالها وانفصالها، وتفاضلها ومراتبها، في: الكتاب ٣٥٦/٢ وما بعدها، ٣٣٦ وما بعدها، ٣٦٣ وما بعدها.

فإن جئتَ به متصلًا ، فيكون من إجراء المصدر مُجْرَى الفعل ، فتقول في مسألتك : الذي ضَرْبِيهُ قائمًا زَيدٌ[١] ، فيَجْرِي في « ضربيه » مَجْرَى « ضربته » .

وإن جئت به منفصلًا ، فلأنَّ المصدر ليس كالفعل ، الفعلُ أقوى منه في العمل ، فيكون أقوى منه في اتِّصال الضمائر ، فتقول على هذا في مسألتك : الذي ضربي إياه قائمًا زيد .

وإن كان الأولُ ليس الذي له المرتبة ؛ فلابُدَّ من الانفصال في الثاني ، وسواء أكانا في المرتبة على حَدٍّ واحد ، أم كانا مختلفَيْن . فمثال ما هما في المرتبة على حَدٍّ واحد أن يكونا غائبين ، وذلك نحوُ قولِك : أعجبني ضربُه إياها ، ويَقْبُح : ضربهوها ، ولا يكون هذا إلا في الشعر ، أنشد سيبويه على هذا :

* لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُها[٢] *

وقال : هذا من إجراء المتصل مُجْرَى المنفصل .

ومثالُ ما هما مختلفان في المرتبة : أن يكون الأول غائبًا ، والثاني متكلمًا ، أو مخاطبًا . أو يكون الأول مخاطَبًا ، والثاني متكلِّما ، فهذا لا يكون إلا منفصلًا ، ولا نذكره جاء في الشعر متصلًا ؛ لأنه أبعدُ منهما إذا كانا سواءً ، وذلك نَحْوُ قولك : أعجبني ضربُك إيّاي ، وأعجبني ضربه إيّاك ، وضربه

(١) حكى سيبويه (٢/ ٣٥٧) نحو هذا ، قال : « تقول : عجبت من ضربيك ومن ضربيه ومن ضربيكم ، فالعرب قد تَكَلَّمُ بهذا ، وليس بالكثير » .

(٢) تقدم في ص ٣٥٥. وتخريجه والتعليق عليه ثَمَّة .

إيّاي[١] .

وأما اتِّصالُ الضميرَيْن المنصوبيَّين بالفعل ، فقد[٢] جَعَلَ لذلك فصلًا تُبَيَّنُ فيه ، إن شاء اللّه ، في « باب المفعول به »[٣] . واللّه الموفِّقُ بفضله .

* * * * *

(١) كره العرب البدء بضمير المخاطب قبل المتكلم ، كما كرهوا البدء بضمير الغائب قبل المتكلم ؛ لأن في ذلك ابتداء بالأبعد قبل الأقرب . فإن فعلوا فإنهم يفصلون الضمير الثاني . وكذا إن اتحدا في الرتبة . هذا هو كلامهم . وأما قول النحويين : أعطاهوك وأعطاهوني ، فإنما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب . انظر المسألة بعبارة سيبويه في : الكتاب ٢/ ٣٦٣ وما بعدها .

(٢) المخطوطة : « فما » (كذا) ، ولعل الصحيح ما أثبتُّه .

(٣) انظر : ٢/ ٢١ (الحمزاوية) .

بابُ الفاعِل

قال : « إعْرابُ الفاعِلِ رَفْعٌ »[1]

اعلم أنَّ الفاعلَ لا يكون إلا مرفوعًا . واختلف الناس في رفعه :

فمنهم من قال : إنما رُفع الفاعل ؛ لأنه عمدة ، وجعل الرفعَ دليلَ العُمَد ، والنَّصْبَ دليلَ الفضلات . وجعل الرفع في المبتدأ بحقِّ الأصل ، وكذلك الخبرُ ؛ لأنهما عُمْدَتان[2] .

ومنهم من قال : إنما رُفِع الفاعل لِيُفَرَّقَ بينه وبين المفعول ، ثم رفع المبتدأُ

---

(١) الإيضاح ٦٣، وشرح العكبري ٢/ ٣٣٣. وفي المقتصد (١/ ٣٢٥) : اعلم أن الفاعل رفع .

(٢) نُسب هذا المذهب إلى الأخفش. وعزاه ابن يعيش (١/٧٣) إلى سيبويه وابن السراج . وهو مذهب أبي علي ، كما صرح المؤلف في البسيط (٢/ ٢٥٩، ٢٦٠) ، واستحسنه ، وقال : وطريقة أبي علي أيضًا حسنة ؛ لأن الإعراب إنما يدخل عند التركيب ، وحدوثِ المعاني في الأسماء . والأسماءُ في التركيب على وجهين : عمدة وفضلة » . وممن قال به أيضًا الشلوبين وابن بابشاذ والرضي والسيوطي (انظر : شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٣٣، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٢٨٦، وشرح الرضي للكافية ق ١ - مج ١/ ٥١، والهمع ٢/ ٣) ووقفتُ على نصٍّ لابن جني (الخصائص ١/ ٥٥) يُعَلِّل فيه رفع الفاعل والمبتدأ بتقدمهما . وذكر العكبري أربعة أوجه لإعراب الفاعل بالرفع ؛ أحدها الفرق بين الفاعل والمفعول ، وثانيها أن الفاعل أقل من المفعول ، والضم أثقل من الفتح ، فجعل الأثقل للأقل والأخف للأكثر ، وثالثها أن الفاعل أقوى من المفعول إذ لا يسوغ حذفه ، والضمة أقوى الحركات ، فجعل له ما يناسبه ، ورابعها أن الفاعل قبل المفعول لفظًا ومعنى ؛ لأن الفعل يصدر منه قبل وصوله إلى المفعول ، فجعل له أوّل الحركات . (اللباب ١/ ١٥٢) . ونسب ابن يعيش إلى سيبويه وابن السراج أن الفاعل وغيره من المرفوعات حُملت على المبتدأ أو الخبر ؛ لأنهما الأصل الأول في استحقاق الرفع ، ثم قال : « والذي عليه حُذاق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل ؛ لأنه يظهر فائدة دخول الإعراب للكلام » . (شرح المفصل ١/ ٧٣) . وانظر : الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٦، ١٠٧.

والخبرُ ؛ لشبههما[1] به . وهو ظاهرُ كلام أبي القاسم[2] .

فإن قلتَ : الفرقُ بين الفاعل [١٧٧] والمفعول يُعْرَفُ من غير الإعراب ؛ ألا ترى أنه يُفْهَم من الفعل إذا قلت : ضَرَبَتْ موسى سُعْدى ، فيُعْلَم أن « سعدى » فاعلة ؛ للحاق علامة التأنيث الفعلَ . وبالمرتبة ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : ضرب موسى عيسى ، وليس معك ما يدلُّ على الفاعل من قرينة الحال ، فإنَّك تَعْلَمُ أنَّ موسى هو الفاعلُ بالمرتبة والتقدُّم .

قلتُ : قد يأتي موضعٌ لا يُفْهَم فيه الفاعل من المفعول إلا بالإعراب ، ولولا الإعرابُ لاخْتَلَطَت المعاني ، ولم يُفَرَّق بينهما ؛ ألا ترى أنك تقول في التعجب : ما أحسن زيدًا ! فإنْ أَرَدْتَ النَّفْيَ ، وأنه لم يحسن ، قلتَ : ما أحسن زيدٌ . وإن أردت الاستفهام ، قلتَ : ما أحسنُ زيدٍ؟ المعنى : أي شيء منه أحسن؟ ولولا الإعراب : الرفعُ والنَّصْبُ والخفض ، ما وقع الفرقُ بينها ، ولكانت على لفظ واحد مع اختلاف المعاني ، فرُفِعَ الفاعلُ ، ونُصب المفعول ، وخُفض المضاف لذلك ، فوقع الفرق . ثم جرى الرفعُ في كل فاعل ، وفي كلِّ ما أشبه الفاعل . وكذلك جرى النَّصْبُ في كلِّ مفعول . وفي كل ما أشبه المفعولَ ، وكذلك جرى الخفضُ في كل مضاف .

---

(١) انظر : ح السالفة .

(٢) هو الزجاجي . وإنما حكم بأنه « ظاهر كلام أبي القاسم » ؛ لأنه استنبط رأيه من تقديمه (باب الفاعل) على غيره من المرفوعات في كتابه « الجمل » . (انظر : البسيط ١/ ٢٥١، ٥٤٢) . ويُنسب هذا المذهب إلى الخليل . وقال به الأنباري . واختاره الزمخشري وابن يعيش . (انظر : أسرار العربية ٧٧ وما بعدها ، والمفصل ٢٤، وابن يعيش ١/ ٧٣، والهمع ٢/ ٣، ٤) . والمسألة موضع خلاف كثير وكلام طويل ليس ذا فائدة كبيرة . وانظر أيضًا : المقتصد ١/ ٣٢٦، وشرح العكبري ٢/ ٣٣٧.

ونظيرُ هذا ما فعلوه في كل اسمٍ، آخِرُه واوٌ قبلَها ضمةٌ[1]، فإنَّهم قلبوا الواو ياءً، والضمة كسرة[2]؛ لأنهم رأوا أنهما لابُدَّ أن تُقْلَبا عند الإضافة إلى ياء المتكلم، فقلبوهما - كما ذكرتُ -؛ لِتَأْتِيَ الإضافة، ولا يُحْتَاج لها إلى تغيير وقلب. وإذا تَتَبَّعْت هذا في كلام العرب وجدتَه كثيرًا.

ومن هذا تسكينُ الميم في قولهم: ضربتمْ، أكرمتمْ[3]. وسيأتي أمثالُ هذا، إن شاء الله.

ولأصحابِ المذهب الأول أن يقولوا: لَمّا كان المبتدأُ مرفوعًا بالابتداء، والابتداء معنًى، وليس بلفظ، جعلوا في آخر الاسم المبتدأ الرفعَ؛ لِيُعْرَفَ بذلك، ويُعلم به أن الاسم سِيق أولًا؛ لِيُسْنَدَ إليه، وأنَّ المبتدأ لم يُرفع؛ لشبهه

---

(١) تقلب الواو ياء إذا وقعت لامًا بعد ضمة أصلية؛ طرفًا، كما في: الأَدْلُو (جمع دَلْو)، أو في حكم الطرف بأن يأتي بعدها حرفٌ غير لازم كتاء تأنيث غير لازمة، نحو: التغازية، أو ألف تثنية كـ«التغازيان (مثنى التغازي)»، وكان ذلك في اسم متمكن. والعلة في قلبها أنَّ الواو المضمومَ ما قبلها ثقيلٌ على ثقيل ولا سيما إذا تطرَّفت، وخاصة في الاسم المتمكن الذي هو مَوْطِئُ أقدام حركات الإعراب. وقال ابن جني: إنما قُلبت لأنها وقعت لامًا فضعفت. (انظر: سر الصناعة ٢/ ٧٣٤، وشرح الشافية ٣/ ١٦٨) ولم أجد العلة التي ذكرها المؤلف للقلب في المظان التي وقعت تحت يدي. وانظر: اللباب ٢/ ٣١٩، ٣٢٠، والممتع ٢/ ٥٥١.

(٢) يرى ابن جني أن الضمة هي التي قُلبت أولًا كسرة، ثُم قلبت الواو ياء، وجعل ذلك من باب ملاطفة الصنعة؛ لأن الحركة ضعيفة، فبدأوا بها، ثم أخذوا في الصنعة، ولو عكسوا لاستكرهوا الحرف. وله من بَعْدُ كلامٌ، انظره في: الخصائص ٢/ ٤٧٠، ٤٧١.

(٣) هذه الميم فيها أربع لغات: التسكين، والضم بإشباع، واختلاس، والضم قبل همزة قطع، والسكون قبل غيرها. وقال ابن مالك: «الإشباع هو الأصل، واستعماله أكثر من الاختلاس، وأقل من السكون». وقال ابن جني: «إنما زيدت - الميم - لعلامة تَجاوُزِ الواحد، وإن الألف بعدها لإخلاص التثنية، والواو بعدها لإخلاص الجمع». انظر: سر الصناعة ١/ ٤٣٢، وشرح التسهيل ١/ ١٢٢، والهمع ١/ ١٩٩.

بالفاعل، وإنما رُفع لِيَدُلُّوا به على ما ذكرتُه، ثم لَمَّا كان مع العامل المعنويّ جعلوه مع العامل اللفظِيّ. وكلاهما مذهبٌ.

وقولُه: «**إعرابُ الفاعِلِ رَفْعٌ**»[1].

الفاعل لا يكونُ إلا مرفوعًا، ولا يكون منصوبًا، إلَّا في ضرورةِ الشعر[2] بشَرْطَيْن:

أحدهما: أن يُذْكر معه المفعولُ.

الثاني: أن يكون الفاعل والمفعول مفهومَين من غير الإعراب، نحو: خَرق الثوبُ المسمارَ[3]، أنت تعلم بالضرورة أنَّ «المسمار» هو الفاعل، وأنَّ «الثوب» هو المفعول، قال[4]:

مِثْــلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُـونَ قد بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَــرُ[5]

---

(١) الإيضاح ٦٣، والمقتصد ١/٣٢٥، وشرح العكبري ٢/٣٣٣.

(٢) الفاعل عند الزجاجي، يجيء منصوبًا في ضرورة الشعر إذا فُهم المعنى. وجعل ابن هشام ذلك من مُلَح كلام العرب إذا أُمن اللَّبْس. وقال غيرهما: يأتي أيضًا في الكلام قليلًا، لكنه لا يُقاس عليه. وانفرد ابن الطراوة بالقول إنه إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت. ورَدَّ عليه في البسيط (١/ ٢٦٣): «وهذا الذي قاله ما علمتُ أحدًا قاله قبله. النحويون كلهم - من يُعَوَّل عليه منهم - يقولون: إن العرب تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول إلا أن يُضطر الشاعر فيعكس، وذلك عند فهم المعنى، وإن وُجد في الكلام فيكون كالغلط». انظر: المغني ٢/ ٩١٧، والتصريح ١/ ٢٧٠، وابن الطراوة النحوي ٢٦٨.

(٣) من الأمثلة النحوية المشهورة، انظره في: الكافية الشافية ٢/ ٦١٢، والمغني ٢/ ٩١٧، والبسيط ١/ ٢٦٢ و ٢/ ٧١٣، ٧١٩، والتصريح ١/ ٢٧٠، والهمع ٣/ ٨.

(٤) الأخطل، اسمه غياث بن غوث، من بني تغلب، مدح بني أمية، وشبهوه بالنابغة الذبياني، وعدَّه ابن سَلَّام في الطبقة الأولى من فحول الإسلام. ترجمته وأخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٥١ - ٥٠٢، والشعر والشعراء ١/٤٨٣ - ٤٩٦.

(٥) من البسيط. وهو في الديوان (٢٠٩) برواية: =

فـ « السوآت » هي التي تبلغ « هجر » ، فَقَلَبَ ، وجعل إعرابَ المفعول في الفاعل للضرورة ، ولِفَهْم المعنى . وعَمِلَ هذا[1] في العامل الثاني ، ولم يَعْمَلْه في الأول على هذه الرواية[2] .

ومنهم من يرويه برفع « نجران »[3] ، فيكونُ قد قلب في الأول والثاني .

والرواية الأولى هي المشهورة ؛ ألا ترى أنَّ « بلغت » الأولى تطلب « السوآت » ، [١٧٨] بأنَّها فاعلةٌ ، و « نجران » بأنها مفعولة ، و « بلغت » الثانية تطلب « السوآت » بأنها فاعلة ، وتطلب « هجر » بأنها مفعولةٌ ، فالفعلان يطلبان « السوآتِ » بالرفع ، فأعمل الثاني ، وأضمرَ في الأوَّلِ ، على حسب ما يطلبه

= على العِيارات هَدَّاجون قَدْ بَلَغَتْ نجرانُ أو حُدِّثت سَوْآتِهم هَجَرُ

وعليه فلا شاهد . والروايتان في : نقائض جرير والأخطل ١٦٣. ورويت « نجران » : بالرفع والنصب ، فعلى الرفع يكون فيها قلب أيضًا ، وعلى النصب لا قلب . القنافذ : جمع قُنْفُذ ، يضرب به المثل في السُّرى بالليل . هداجون : مَشَّاؤون . السوآت : الأفعال القبيحة . والشاعر يشبه بني يربوع قوم جرير بالقنافذ في خروجهم للسرقة . ونقل أبو علي عن الأخفش قوله : جعل هَجَرَ كأنها هي البالغة . وهي المبلوغة في المعنى . والبيت برواية الديوان في : معاني الأخفش ١/ ١٣٤، ومجاز القرآن ٢/ ٣٩، وتأويل مشكل القرآن ١٩٤، والأصول ٣/ ٤٦٤، وضرورة الشعر ١٧٣، وكتاب الشعر ١/١٠٧ و ٢/ ٤٧٩، والمحتسب ٢/ ١١٨، والحلل ٢٧٦، ٢٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٦، والبسيط ١/٢٦٢ والمغني ٢/ ٩١٧، والهمع ٣/ ٨. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦١٤ ، ٧٥٦) .

(١) « هذا » إشارة إلى أن نصب الفاعل ورفع المفعول حدث في « بلغت » الثانية ، لا الأُولى .

(٢) هذه الرواية : « نصب نجران » ، وجعلُ الاضطرار فيها وحدها ، فهمه ابن السِّيد من عبارة الزجاجي . وعلى الرغم من أن هذه الرواية هي المشهورة والمتداولة ، فإن الرواية الراجحة هي الثانية (رواية نصب « نجران ») لما ذكره المؤلف . وسبق إلى ترجيحها المبرد وابن السيد (الكامل ١/ ٣٧٠، والحلل ٢٧٨) ، كما رَجَّحها البغدادي . انظر : شرح أبيات المغني ٨/ ١٢٦.

(٣) هي رواية المبرد ، ونقل ابن السِّيد عنه : « وقال : تجعل الفعل للبلدين على السعة . وهذا هو الصحيح » . الحلل ٢٧٨.

الأول ، وقلب في الثاني ، على حسب ما بَيَّنْتُ .

ونظير هذا : أدخلت القلنسوة في رأسي : الأصل : أدخلت رأسي في القلنسوة ، ثم إنهم قلبوا . والقلب في كلام العرب كثير ، ومنه ما قد مضى[1] ، ومنه ما يأتي[2] ، إن شاء الله .

وهذا البيت مما يقطع الفَرَّاءَ في منعه إعمال الثاني ، والأولُ يطلب عمدةً . وسيأتي الكلام معه في هذا[3] ، إن شاء الله .

ولم أرَ في الشعر نصبَ الفاعل إذا لم يُذْكَر مفعولٌ ، نحو : قام زيدًا ، وقعد عَمْرًا ، وإنما وجد في الشعر عند فهم المعنى حيث يُذْكَرُ فيه المفعول ، فيُقْلَب ، على حسب ما ذكرته . والله أعلم .

فصـل

قال : « **وصِفَتُه أنْ يُسْنَد الفعلُ إليه مُقَدَّمًا عَلَيْه**[4] » .

---

(١) ص ٥٣٦.

(٢) انظر : ص ٦٥٠ ، ٧٥٦ ، ٩٢٨ .

(٣) انظر : ص ٦١٢ وما بعدها . وقد منع الفراء والكسائي في باب التنازع إعمال الثاني إذا توجه الأول إلى المتنازع فيه بالفاعلية ، في حين أجاز البصريون ذلك . والمؤلف مع البصريين ، فالبيت الشاهد عمل فيه « بلغت » في « سوآتهم » النصب ، على الرغم من أن « بلغت » الأول يطلب « سوآتهم » بالرفع . وهذا على رواية نصب « نجران » . أما على رواية الرفع فلا تنازع . وإشارة المؤلف هنا للمسألة من قبيل الاستطراد . انظر : شرح الرضي للكافية ق ١، مج ١/ ٢٠٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩، والإنصاف ١/٨٣ - ٩٦.

(٤) الإيضاح ٦٣، والمقتصد ١/ ٣٢٥، وشرح العكبري ٢/ ٣٣٣. واعترض الحدَّ ناس - كما يأتي - كما اعْتَرض المؤلف على حَدِّ الجزولي - صاحب الكراسة . ويبدو أن ابن هشام قد تدارك هذه الاعتراضات في حده الفاعل ، إذ قال : هو المفرغ له العامل على جهة وقوعه منه ، أو تركه . فشمل بحده هذا مذهب البصريين والكوفيين . انظر : الارتشاف ٢/ ١٧٩.

اعترض الناس هذا من ثلاثة أوجه :

أحدُها : أنه ليس بمانع ؛ لأن هذه الصفة كما تعمُّ جميعَ الفاعلين ، فإنها تَعُمُّ جميعَ المفعولين ، إذا لم يُسَمَّ معها الفاعلُ ، وذلك نحوُ : ضُرِبَ زيد ، ورُكِبَ الفرسُ ؛ ألا ترى أن المفعول هنا مُسْنَدٌ له الفعلُ ؛ مُقَدَّمًا عليه ؟

الثاني : أنه قال : أنْ يُسْنَدَ الفعل إليه . وتُوجَدُ فواعلُ كثيرةٌ لم يُسْنَدْ لها الفعل ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل قائمٍ أبوه ؟ فـ « أبوه » فاعل بـ « قائم » ، وليس « قائم » بفعل . وكذلك ما ارتفع بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو : مررت برجل حسنٍ وجهُه ، ومررت برجل كريمٍ أبوه . فهذا حَدٌّ ليس بجامع ، ومن شرط الحَدِّ أن يكون جامعًا مانعًا ، فهلّا قال كما قال صاحب « الكراسة » : « أن يُسْنَدَ إليه فعلٌ ، أو اسمٌ فيه معنى الفعل ، على طريقة (فَعَل) أو (فاعِل) »[1] . فهذا هو الجامع المانع .

الجواب : أن أبا علي رأى أن هذا ليس بمبيِّن ، ومن شرط الحَدِّ أن يكون كاشفًا عن حقيقة المحدود ، ولا أقلَّ أن يكون موضِّحًا له ، وإلا فليس بِحَدٍّ . فقوله[2] : « أو اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الفِعْل » لا يُدْرَى ماذا يُراد به ؟ إنْ أراد به أنَّ فيه معنى الفعل ، فهذا لا يُجْزِي إلا في اسم الفاعل خاصَّةً ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل حسنٍ وجهه ، فليس هذا يفيد معنى الفعل ؛ ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل يَحْسُنُ وجهه ، لَأَعْطَى أنَّ وجهَه الآن يحسن ، ولا يُعْطي قولك : مررتُ برجل حسنٍ وجهه ، إلا اتصافَ الوجه بالحُسْن خاصَّةً .

(١) شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٣٠، ٢٣١.

(٢) الضمير عائد إلى صاحب الكراسة .

وكذلك لو قلت : « زيد يحسن » ، لَأَعْطَى من المعنى مالا يعطي « زيد حَسَن » .

ثم إن قولَه : « على طريقة فَعَل أو فاعِل » لا يُدرى ماذا يَعْني بالطريقة : الشكل والوزن أم غيرِهما ؟ فليس « خرج » على طريقة : انطلق زيد ، واستخرج عمرو ؛ لأنَّ هذه أوزانٌ أُخَر[1] .

فهذا كلُّه منهم ، لا يوضِّح حقيقة الفاعل ، ولا يَفْهم ما يريد بهذا الكلام ، إلا مَنْ يفهم الفاعل ، ومن يَفْهَمُ الشيء لا يحتاج إلى أن [١٧٩] يُبَيَّنَ له ، وإنما يُبَيَّنُ الشيء لمن لا يفهمه ، ومن لا يدري علامَ يُطْلِق النحويون « الفاعل » ؟ لا يفهمه مِنْ هذا اللفظ ، بل يَحْتَاج هذا اللفظُ إلى تفسير .

فعدل أبو علي عن هذا ؛ لأنه رآه غَيْرَ مُوَضِّح ، فجعل للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه بابًا بِإثر هذا الباب ، ينفصلُ به عن الفاعل ، فكأنه قال : وصفة الفاعل أن يُسْنَد الفعل إليه مقدَّمًا عليه ، وليس من الباب الذي أَذْكُره بإثر هذا ؛ إذْ معلومٌ أنه لم يُفْرِد له بابًا إلا وهو ينفصل عن هذا الباب . وبهذا كان الأستاذ

(١) شرح الشلوبين عبارة الجزولي التي يعرض لها المؤلف ، فقال : « يريد بقوله على طريقة « فعل » في الفعل : أن يكون فِعْل فاعل .. أو على وزن فعل الفاعل ، وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة .. ويريد بذلك في الاسم الذي هو بمعنى الفعل : أن يتقدر بفعل فاعل حقيقة .. أو بفعل على وزن فعل الفاعل ، وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة . ويريد بقوله : على طريقة « فاعِل » أن يكون الاسم الذي في معنى الفعل صفةً لـ « فاعل » .. أو على وزن صفة الفاعل ، وإن لم يكن الاسمُ المرفوعُ به فاعلًا في الحقيقة – وقد يكون الرافع للفاعل ما هو اسم فعل ليس فعلَ فاعل ولا صفةَ فاعل ، ولكن اسمًا مقدرًا بفعل الفاعل ، نحو : عجبت من ضرب زيد عمرًا » .

وواضح من هذا حقًّا كثرة احتمالات العبارة ، وعدم شمولها للمصدر الرافع للفاعل ، مما يؤيد ما قاله المؤلف .

أبو علي ينفصل عن هذا الاعتراض[1] .

وقال[2] : « **أن يُسْنَد الفعل إليه** » ، ولم يقل : أو اسمٌ فيه معنى الفعل[3] ؛ لأنَّ الأصل إنما هو الفعل . واسمُ الفاعل إنما رَفَعَ ؛ لشبهه بالفعل من جهة اللفظ والمعنى ، لا من جهة المعنى خاصة ؛ بدليل أن اسم الفاعل بمعنى الماضي ، فيه معنى الفعل ولا يعمل . ولو قال : أو اسم فيه معنى الفعل ، لاقْتَضَى أنَّ اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل .

وكذلك الصفةُ إنما عَمِلَتْ ؛ لِشبهها باسم الفاعل من الوجوه التي تُذكر في بابها . فلما كانت هذه إنَّما يَسْرِي لها العملُ من الفعل ، ذكر الفعل ولم يذكر غيره هنا ، ثم ذَكَرَ كُلَّ واحد منهما في بابه . ومع ذلك لم يُمكِنْه أن يأتيَ بلفظٍ بيِّن يجمع ذلك كُلَّه ؛ ألا ترى أن صاحب « الكراسة » رام ذلك فلم يَقْدِرْ عليه ، وأتى بقوله : أو اسم فيه معنى الفعل ، ونحن نجد ما فيه معنى الفعل ، ولا يَعْمل ، ونجد ما ليس فيه معنى الفعل ويَعْمل ، كما ذكرتُ لك في الصفة المشبهة .

الاعتراض الثالث : أنه قال : « مقدَّمًا عليه » بعد قوله : « أن يسند الفعل إليه » ، فصار هذا يوهم أن الفعل يُسْنَد إلى ما بعده ، ويُسند إلى ما قبله ، لكن لا يقال له : « فاعل » حتى يكون الفعلُ مقدَّمًا عليه في حالة الإسناد . والفعلُ لا يُسْنَدُ إلا إلى ما بعده أبدًا . فإنْ كان الاسمُ مقدَّمًا على الفعل ، كان الفعلُ مسندًا

---

(١) لعل انفصاله هذا في شرحه الذي وضعه على الإيضاح ، وهو من كتبه المفقودة .

(٢) أي أبو علي .

(٣) بهذا سَلِم من الاعتراض الذي أورده المؤلف على الجزولي .

إلى ضميره . وإن كان الاسم مؤخَّرًا ، كان الفعل مسندًا إليه ، فلا يُسْنَدُ الفعل أبدًا إلا إلى ما بعده .

فالجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنَّ الفعل إذا كان مؤخرًا ، كان مسندًا إلى ضمير الأول ، فكأنه مُسْنَدٌ إلى الأول ؛ إذ هو مسند إلى ضميره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « زيد قام » ، أعطاك من المعنى ما يُعْطِي « قام زيد » ، و« قام » هنا مسند إلى ضمير « زيد » ، فكأنَّ « قام » مسند إلى « زيد » في قولك : « زيد قام » .

الثاني : أنَّ « قام » من قولك : « زيد قام » ، وإن كان مُسْنَدًا إلى الضمير ، وليس مسندًا إلى « زيد » ، هو في موضع المسند إلى « زيد » ؛ ألا ترى أنَّ المسند إلى المبتدأ قد تقدَّم أنه إنما ينبغي أن يكون مفردًا ، فإذا قلنا : زيد قام ، فـ « قام » في موضع « قائم » ، و« قائم » مسند إلى « زيد » ، و« قام » في موضعه ، فكأنه مسندٌ إلى « زيد » ، فصار الفعل بهذا يُسْنَد إلى ما بعده ، ويُسْنَد إلى ما قبله ، إسنادُه إلى ما بعده حقيقةٌ [١٨٠] وإسنادُه إلى ما قبله مسامحةٌ ، وإنما هو إذ ذاك في موضع المُسْنَد . والله أعلم .

ويُمكن أن يؤخذَ على وجهٍ ثالث ، وهو أنَّ الفعلَ يتقدمُ على الاسم على وجهَيْن :

أحدهما : أن يكون مسندًا إليه .

والآخر : أن يكون غَيْرَ مسند إليه ، ويكون الاسمُ فضلة ، فكأنه قال : الفاعل ما كان عمدة لفعل في حال تقديمه .

فإن قلت : لِمَ لَمْ يقل : إنَّ « قام » من قولك : « زيد قام » مُسْنَدٌ إلى

« زيد » ، وكان أصلُه أن يكون مؤخرًا ، ثم يُقَدَّم كما يَتَقَدَّم المفعول ؛ ألا ترى أنك تقول : ضربت زيدًا ، وزيدًا ضربت ، فـ « زيد » مفعول بـ « ضربت » ، مقدَّمًا ومؤخرًا ، فكذلك ينبغي أن يقال في « زيد قام » ، و « قام زيد » : إن زيدًا فاعل ؛ مقدَّمًا ومؤخَّرًا . وقد قاله بعض الكوفيين(١) .

قلتُ : العرب لا تُقَدِّم الفاعل(٢) ، ومتى قَدَّمْتَهُ صار مبتدأً ، بخلاف المفعول . والدليل على ذلك من وجوه :

أحدها(٣) : أنَّ العرب تقول : مررت برجل أَكَلَ طعامك ، وتقول : مررت برجل طعامَك أَكَلَ ، فتقدِّم « طعامك » على « أكل » ، وتبقى « أكل » صفة لـ « الرجل » ، كما كان إذا كان « طعامك » مؤخرًا . وتقول : مررت برجل قائمٍ أبوه . فإذا قَدَّمْتَ « الأب » ، قلتَ : مررت برجل أبوه قائم ، ورفعت « قائم » ، ولو كان « الأب » مع التقديم يبقى فاعلًا ، لبقي « قائم » صفةً للرجل ، كما

---

(١) قال في البسيط (١/ ٢٧٢) : « الفاعل لا يتقدم على الفعل .. لا أعلم فيه خلافًا بين النحويين ، إلا خلافًا ضعيفًا نُقِل عن بعض الكوفيين .. وهذا عند جمهور النحويين خطأ » . ومما استشهد به الكوفيون قول الزباء :

* ما للجمال سيرها وئيدا *

ورَدّه مع شواهد أخرى ابنُ مالك . وأجاز الأعلم وابن عصفور تقديم الفاعل على الفعل في الشعر . وانظر المسألة في : المقتضب ٤/ ١٢٨، وشرح التسهيل ١٠٧/٢ وما بعدها ، وأسرار العربية ٧٩ وما بعدها ، والارتشاف ٢/ ١٧٩، ١٨٠.

(٢) لأن الفاعل تَنَزَّل منزلة الجزء من الفعل . واستدل الأنباري على ذلك من سبعة أوجه . (أسرار العربية ٧٩ - ٨٣) . واستدلَّ العكبري باثني عشر وجهًا . انظر : اللباب ١٤٩/١ - ١٥١.

(٣) هذا الوجه والذي يليه يَصُبَّان في مجرى واحد ، هو : عدم جواز تقديم الفاعل على العامل فيه ، فعلًا كان ، أو اسمًا فيه معنى الفعل ، وجواز تقديم المفعول به على العامل فيه ، فعلًا كان ، أو اسمًا فيه معنى الفعل .

كان مع تقديمه .

الثاني : أنَّ العرب تقول : كان زيد آكلًا طعامك ، وكان زيد طعامَكَ آكلًا ، ويبقى « آكل » منصوبًا ؛ قَدَّمْتَ المفعول أو أَخَّرْتَه . فإن قلت : كان زيد قائمًا أبوه ، ثم قَدَّمْتَ « الأب » ، فقلت : كان زيد أبوه قائم رفعت « قائم » ، ولم يَبْقَ منصوبًا ، كما كان . ولو كان الفاعل يجوز أن يتقدم كما يتقدم المفعول لَبَقِي « قائم » منصوبًا عند تقديم « الأب » ، كما كان منصوبًا عند تأخيره .

الثالث : أنَّك تقول : قام زيد ، وقام الزيدان ، هذا هو الاختيار ، والأكثرُ في كلام العرب . ومن العرب من يُلْحِقُ علامةَ التثنية وعلامة الجمع ، فتقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، قال :

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه(١) *

وهذا قليلٌ . فإذا قدّموا « زيدًا » ، فقالوا : زيد قام ، قالوا في التثنية : الزيدان قاما ، والزيدون [قاموا](٢) في الجمع ، ولا يقولون : الزيدان قام ، ولا الزيدون قام . ولو كان الاسمُ يبقى مع تقديمه كما كان مع تأخيره مُسْنَدًا له الفعل ، لكان حالُ الفعل في التقديم والتأخير واحدًا(٣) .

---

(١) تقدم في ص ٢٥٨ ، ٤٠٠، والتعليق عليه في الموطن الأول ، ويأتي بعد (ص ٧٧٧ ، ١٠٣٢) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، ولعلها سقطت من الناسخ .

(٣) ساق في البسيط (١/ ٢٧٣) وجهًا آخر شبيهًا بهذا ، هو قولهم : الزيدان أبواهما قائمان ، لا يجوز غير ذلك ، فإن قَدَّمت « قائمًا » فقلت : الزيدان قائم أبواهما ، جاز في « قائم » وجهان : الإفراد ، وهو أحسن . والتثنية . فمن أفرد جعله خبرًا لـ « زيد » ، وما بعده فاعله ، ومن ثنَّى جعله خبرًا مقدَّمًا ، وما بعده مبتدأ . ولو كان للفاعل أن يتقدم لجاز : الزيدان أبواهما قائم .

الرابع : أنَّ الفعل إذا أُسند إلى المؤنث الذي ليس بحقيقيٍّ ، فأنت بالخيار : إن شئتَ أَلحَقْتَه العلامة ، وإن شئتَ لم تُلحِقْه ، قال اللّه - سبحانه - : ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ ﴾[1] ، وقال - تعالى - في موضع آخر : ﴿ وَأَخَذَ ﴾[2] . وهما في كلام العرب مُتَّبعان . فإذا قَدَّمْتَ الاسم ألزمت الفعلَ العلامةَ ، فلم تُسْقِطْها إلا في الضرورة ، فتقول : الصيحةُ أَخَذت ، ولا يجوز : أخذ . وكذلك : طلعت [١٨١] الشمس ، وطلع الشمس ، وإذا قَدَّموا « الشمس » قالوا : الشمسُ طلعت ، لاغير . فلو كان الفعل في حين تقديم الاسم عليه مُسْنَدًا إليه ، كما هو في حال تأخيره ، لقيل : الشمس طلع وطلعت ، كما يُقال : طلعت الشمس ، وطلع الشمس . واللّه أعلم .

فقد عُلِمَ بهذا أن العرب لا تقدِّم الفاعل ، وتُقَدِّم المفعول ، وأن الفاعل متى تَقَدَّم صار مبتدأ . واللّه أعلم ، فبطل مذهبُ من ذهب إلى التَّسْوية بين الفاعل والمفعول بما ذكرتُه .

فإن قلت : فقد تَبيَّن بما ذكرتموه أنَّ العرب تُفَرِّق بينهما عند التقديم والتأخير ، فهل يوجد لذلك وجهٌ ؟

قلتُ : فَرَّقَتِ العرب بينهما ، فقدَّمت المفعول ، ولم تُقَدِّم الفاعل ؛ لأن الفاعل يُبْتنى له الفعل ، والمفعول الذي ذكر معه الفاعل لم يُبْنَ له الفعل ، إنما جِيء به فضلة ، فجعلت العرب لذلك الفعل والفاعل كالشيء الواحد في مواضع ، ولم تجعل العرب الفعل والمفعول كالشيء الواحد في موضع .

---

(١) هود ٩٤.

(٢) هود ٦٧.

فمن تلك المواضع : تسكينُ آخر الفعل الماضي إذا لحقه ضمير رفع ، نحو : ضربْتُ ، وضربْنا وضربتَ ، وضربْتِ ، وضربْتما ، وضربْتم ، وضربْتن ، والهندات ضربْن . ووجهُ ذلك أنَّه لما صَيَّرت العربُ الفعلَ والفاعل كالشَّيْء الواحد هنا ، توالى أربعُ متحركات في كلمة واحدة ، وليس ذلك في كلام العرب إلا أن يكون الآخِرُ علامةَ تأنيث ، نحو : شجرة[1] ، أو يكون محذوفًا ، نحو : « عذفر » الأصل « عُذافر »[2] ، فسَكَّنوا لذلك آخر الفعل .

وإذا اتِّصل به الضمير المنصوب بقي الفعلُ الماضي على حاله ، فتقول : ضَرَبَك وضَرَبَني ؛ لأن المفعول لا يصير مع الفعل كالشَّيْء الواحد .

ثم إنَّ العرب لما سَكَّنَتْ آخِر الماضي في المواضع التي ذكرت - ؛ لِما ذكرت مِنْ جَعْلِها معه كالشيءِ الواحد - سَكَّنَتْ آخِرَ كُلِّ فعلٍ ماض ، وإن كان لا يلزم فيه توالي أربع متحركات ؛ لتجريَ كُلُّها مَجْرَى واحدًا[3] .

ومنها : الفعل المضارع إذا لَحِقَه ضميرُ رَفْعٍ ، فإنَّ العربَ تجعل إعرابَ الفعل

---

(١) لأن التاء زيادة لا تلزم الكلمة ؛ ألا تراها تأتي منفصلة ، نحو : ضارب وضاربة ، فهي في حكم السُّقوط والشيء المنفصل . وإذا كان كذلك كان « بقرة » كـ« بقر » في أنه ليس فيه أكثر من ثلاث متحركات . ولو كانوا مما ينون ذلك لفعلوا في الأصول ، نحو « جعفر » . فلما عُلِم ذلك ، علِمتَ أنه ليس من أصول كلامهم . المقتصد ١/ ٣٢٨. وانظر أيضًا : شرح العكبري ٢/ ٣٣٥.

(٢) مثل : هُدَبِد ، عُلَبِط ، وعُجَلِط ، وعُكَلِط . وكلها ليست بأصل ، إنما هي محذوفة من « فُعَالل » ، لأنه ليس في كلام العرب توالي أربع متحركات في كلمة واحدة . وعذفر : الجمل الطويل ، أو الأسد . وهدبد : اللبن الخاثر . وعلبط ، وعجلط وعكلط : الضخم العظيم . انظر هذه الكلمات في موادها - وهي رباعية - في اللسان والتاج .

(٣) وذلك نحو : أكرمْت .

بعد الضمير[1]، فتقول: يضربان، ويضربون، وتضربين[2]، فلولا ما جعلت[3] العربُ الفاعلَ هنا كأنه جزءٌ من الفعل، ما أَلْحَقَتْ إعرابَ الفعل بعد الفاعل؛ لأن الإعرابَ إنما يَلْحَق في آخِرِ المعرب؛ ألا ترى أنَّ ذلك لا يكون في المنصوب، وأن الضمير المنصوب إنما يلحق بعد إعراب الفعل، فتقول: يضربك، ويضربانك، ويضربونك.

ومنها: قولهم: «كُنْتِيّ»[4]، في النسب إلى «كنت». والعربُ لا تَنْسِبُ إلا إلى الكلمة الأولى، فكان القياس: كُونِيّ، كما تقول في النسب إلى «بعت»: بِيعِيّ، وفي النسب إلى رجل اسمه: قام زيد: قاميّ. وإنما قالوا: كُنْتِيّ؛ لأنهم صيَّروا الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد، فصار «كنت» - وإن كانا شيئين - كأنهما كلمةٌ واحدة بمنزلة «قُفْل»، فكما يقولون في النسب إلى «قفل»: قفليّ، قالوا [١٨٢] في النسب إلى «كنت»: كنتيّ.

ومنها: إلحاقُ علامة تأنيث الفاعل الفعلَ، فقالوا: قامت هند، فألحقوا علامةَ

(١) الذي هو الفاعل.

(٢) وليس ذلك عند الأخفش، فالإعراب عنده في الأفعال الخمسة مقدَّر قبل ألف التثنية وواو الجماعة وياء المخاطبة، وما النون إلا دليل على هذا الإعراب. لكن رأيه هذا ضعيفٌ ومردود عليه. انظر: ص ٢٥١، وشرح التسهيل ١/ ٥١.

(٣) «لولا ما جعلت» (كذا) في المخطوطة. و«لولا» هنا امتناع لوجود، وهذه تدخل على الأسماء، تقول «لولا زيد لأكرمتك»، أما التي تدخل على الأفعال فهي تحضيض.

(٤) الكلمة من بيت سيَّار، هو:

وما أنا كُنْتِيٌّ وما أنا عاجِنٌ ... وشرُّ الرجال الكُنْتِنِيُّ وعاجِنُ

وهي بمعنى الكبير العمر. انظر: اللسان (كون) و(عجن)، وأيضًا: سر الصناعة ١/ ٢٢٤، وإصلاح الخلل ٩٦، وابن يعيش ١/ ١٤ و ٦/ ٧.

تأنيث «هند» «قام»، فلولا أنَّ الفعل والفاعل نَزَّلُوهما كالشَّيء الواحد، ما ألحقوا علامةَ تأنيث الفاعل غيرَه. ولا يفعلون ذلك مع المفعول. وكان هذا من المواضع التي جَعلت العرب الفعل والفاعل فيها كالشَّيْءِ الواحد.

ولم تُقَدِّم الفاعلَ على الفعل، كما لم تُقَدِّم آخر الشَّيْءِ على أوَّله.

فإن قلت: وقد جاءتْ بعضُ كلمات، قُدِّم فيها آخر الشيء على أوله. ومن ذلك عند سيبويه والخليل: أشياء[1]. فهَلَّا قَدَّمَتِ العرب الفاعلَ على الفعل؟

قلتُ: لا يبعد أن يُوجد ذلك في ضرورة الشعر، ويكون هذا وجهَه، وقد رُوي[2]:

* ما لِلْجِمالِ مَشْيُها وَئِيدا[3] *

(١) «أشياء» عند سيبويه والخليل: شيئاء، كره العرب اجتماع همزتين، بينهما ألف، وهي حاجز غير حصين، فقدَّموا الهمزة التي هي لام الكلمة قبل الشين. انظر: الكتاب ٤/ ٣٨٠، ٣٨١. وفي الكلمة آراء أخرى، انظرها في: الإنصاف ٢/٨١٣ - ٨٢٠، وشرح الشافية ١/٢٨ - ٣١.

(٢) للزَّبَّاء. وتأتي ترجمتها بعد (ص ٦٦٨، ح٢).

(٣) من الرجز. وبعده:

* أَجَنْدَلًا يَحْمِلْن أَمْ حَدِيدا *

يروى: سيرها. مشيها، بالجر، وهي رواية الفراء، فهو بدل اشتمال من «الجمال»، وعليه فلا شاهد: وئيدًا: متمهلًا. جندلًا: صخرًا. والشاهد: رفع «مشيها» على أنها فاعل بـ«وئيد»، قال بذلك الكوفيون، واستشهدوا به على جواز تقديم الفاعل على الفعل. وخَرَّجه ابن مالك حتى على رواية الرفع بجعل «مشيها» أو «سيرها» مبتدأ، و«وئيدًا» حال لعامل محذوف، تقديره: ظهر أو ثبت، وقد سَدَّ مَسَدَّ الخبر. والبيت في: معاني الفراء ٢/ ٧٣، ٤٢٤، وأدب الكاتب ٢٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٨، وشرح عمدة الحافظ ١٧٩، والمغني ٢/ ٧٥٨، وشرح شواهده ٢/ ٩١٢، والتصريح ١/ ٢٧١، والهمع ٢/ ٢٥٥، والعيني ٢/ ٤٤٨، والخزانة ٧/ ٢٩٥.

برفع « مشيها » ، فيمكن أن يكون من هذا .

فصل

قال : « **وبهذا المَعْنَى الَّذِي ذَكَرْتُ يَرْتَفِعُ الفاعِلُ ، لا بِأَنَّهُ أَحْدَثَ شَيْئًا على الحَقِيقَةِ** »[1] .

اعلم أنَّ الفاعل اختلف النحويون في رافعه[2] :

فذهب البصريون إلى أنه ارتفع ؛ لأن الفعل إنما اشتُقَّ من الحدث ؛ لِيُسْنَدَ إليه ، ولولا ذلك ما غُيِّر الحَدَثُ[3] ؛ لأنَّ الحدث هو الأصلُ ، فإذا أرادوا أن يُسْنِدوه إلى مَنْ صَدَرَ عنه أو يَصْدُر ، غَيَّروا بِنْيَةَ الحدث هذا التغيير ، فطلب ذلك المُغَيَّر من الحدث اسمَ مَنْ يَصْدُرُ عنه أو صدر ، فرَفَعَه . وتارة يُعَبِّرون عن هذا بأنْ يقولوا : ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه . وتارة يقولون : ارتفع الفاعل ببناء الفعل له . وتارة يقولون : بتفريغ الفعل له . وتارة يقولون : باشتغال الفعل به[4] . وكان الأستاذ أبو علي – رحمه اللّه – يقول : هذه ألفاظ – وإن

(١) الإيضاح ٦٤. وفي المقتصد (١/ ٣٢٥) : ارتفع الفاعل.

(٢) انظر الكلام في رافع الفاعل ، والخلاف فيه ، في : الخصائص ١/ ١٩٦، والإنصاف ١/٧٨ – ٨١ (المسألة ١١)، واللباب ١/ ١٥١، وشرح العكبري ٢/ ٣٣٧، والتبيين ٢٦٣ – ٢٦٥، وشرح المقدمة الجزولية ١/٢٣٣ – ٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٥، ١٦٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٧، والارتشاف ٢/ ١٨٠، والأشباه والنظائر ١/ ٥٢٠، والهمع ٢/ ٢٥٤، وانظر أيضًا : البسيط ١/ ٢٦١.

(٣) أي المصدر .

(٤) البناء ، والاشتغال ، والتفريغ ، وردت في عبارة سيبويه ، وأشار المصنف في البسيط (١/ ٢٦١) ، فقال : « وقد أتى بها سيبويه في مواضع ، فدَلَّ ذلك على أنها على معنى واحد » . وهذه بعضها :
١ – والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ؛ لأنك لم تشغل الفعل =

تَعَدَّدت – معناها واحدٌ[1] . وهو ما ذكرتُه .

وإذا تَبَيَّن هذا فالمفعول إذا لم يُذْكَر الفاعل وبُني له الفعل ، ارتفع أيضًا بهذا ؛ ألا ترى أنَّ « ضُرِبَ » يطلب ببنيته مَنْ يقع به الضَّرْبُ ، كما يطلب « ضَرَبْ » ببِنْيَتِه مَنْ يرفعه ، وأنَّ « ضُرِب » مُفَرَّغٌ للمفعول ، فيرتفع الفاعلُ والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله من جهة واحدة ، وهو أن كلَّ واحد منهما طالبٌ اسمَ مَنْ يُبْنَى له . وهذا مذهبُ سيبويه[2] . وسيأتي الخلاف في رفع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه في الباب الذي بعد هذا[3] ، إن شاء اللّه .

وذهب الكوفيون إلى أن الفاعل ارتفع ؛ لأنه فاعلٌ ومُوقِع الفعل[4] ،

= غيره وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل .
٢ – ولم تُرد أن تشغل الفعل بأولٍ منه . وإنه كان مؤخرًا في اللفظ (يريد في حال تقديم المفعول على الفاعل) .
٣ – لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعلَ وبَنَيْتَه له لتعدَّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين .
ولم أجد تعبيره بـ « الإسناد » في مظانه من الكتاب وفهارسه . (انظر الكتاب ١/ ٣٣، ٣٤، ٤٣) .
ويبدو لي أن البناء والاشتغال والتفريغ بمعنى . أما الإسناد فلا . ويؤيد ذلك أن الشلوبين فَرَّق بينهما ، واستعمل الثلاثة معًا في مقابل الإسناد ، فقال : « فمنهم من يرى أن العلة الرافعة في ذلك – أي في باب الفاعل – إسناد الفعل للاسم ، لا الاشتغال ولا التفريغ » . وقال أيضًا : « والصحيح أنَّ العلة الرافعة له إنما هي الاشتغال والتفريغ والبناء لا الإسناد ، فإنا نجد الاسم يرفعه الفعل في قولك : كان زيد قائمًا ، وليس مسندًا إليه ، لكنه مشغولٌ به ومفرَّغ له ومبنيٌّ عليه » . وللشلوبين كلام دقيق آخر في تفاصيل المسألة . انظر : شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(١) نَقْل المؤلف عن الشلوبين غير دقيق . انظر : ح السالفة .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٤١، ٤٢.

(٣) انظر : ص ٦٣٥.

(٤) بين الكوفيين أنفسهم خلاف . وما قاله المؤلف هو مذهب جماعة منهم . وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية ، وذهب هشام إلى أنه : الإسناد . انظر : الإنصاف ١/٧٨ وما بعدها ، وابن يعيش ١/ ٧٤، ٧٥، والأشباه والنظائر ١/ ٥٢٠.

وأنَّ « ضرب » طالبٌ الضارب والمضروب طلبًا واحدًا ، لكن لما كان أحدهما فاعلًا ، والآخر مفعولًا ، رَفَعَ الفاعل ، ونَصَب المفعول ، فبنية « ضرب » ليس لها اختصاصٌ بأحدهما دون الآخر . وهذا يَبْطُل من وجوه ثلاثة :

أحدها : أنك إذا قلت : لم يضرب زيد ، فأنت قد نَفَيْتَ عنه أن يكون ضاربًا ، وأن يكون فاعلًا ، فينبغي ألا يرتفع ؛ إذ الرفعُ إنّما استحقَّه الاسم بكونه مُوقِعًا الفعلَ .

الثاني : أنك إذا قلت : هل [١٨٣] ضرب زيد ؟ ، ف « زيد » ترفعه وأنت جاهلٌ بكونه فاعلًا ؛ ألا ترى أنَّك تستفهم عن ذلك ، فلو كان الرفع إنما تُوجِبُه الفاعليةُ ، لم يَرْتَفِعْ الفاعلُ هنا ؛ إذ لعلّه لم يُوقع شيئًا . وكذلك الكلامُ في : « ليضرب زيد » ، وما جرى مَجْراه ؛ لأنَّك أَمَرْتَه ، فلا تدري : أيمتثل أم يخالف ؟ وهو مع ذلك مرفوعٌ . وهذا كلُّه ذكره أبو علي[١] .

وفيه نظر ؛ لأنَّ المخالِفَ له أن يقول : دخل النفي على الفعل والفاعل بعد ما استحقَّ الفاعلُ الرفع ؛ لأنه فاعل ، فبقي على حاله . وكذلك الكلامُ في همزة الاستفهام[٢] .

الثالث : أنه لو كان « ضرب » ؛ طلبُه الفاعلَ والمفعول على هيئةٍ واحدة وطلبٍ واحد ، لكن ارتفع أحدُهما ؛ لأنه فاعل ، وانتصب الآخر ؛ لأنه

(١) انظر : الإيضاح ٦٣، ٦٤. وذكر الجرجاني في مسألة أن الفاعل مرفوع إذا أسند إليه الفعل مقدَّمًا عليه ، سواء أحدث شيئًا أم لم يحدثْه أنَّ هذا مما لم يُسْبَق إليه أبو علي . انظر : المقتصد ١/ ٣٢٧.

(٢) وفي الأمر في « ليضرب زيد » وما جرى مجراه .

مفعول = لكان نسبة الفعل[١] لهما بنسبة واحدة ، ونحن نجد الخلافَ بينهما ؛ ألا ترى أنَّ الفاعلَ لا يجوز حذفه ، والمفعولَ أنت فيه بالخيار : إن شئت ذكرتَه ، وإنْ شئتَ حذفته ، فعُلم بهذا أنَّ هذه البنية مختصَّةٌ بالفاعل ، ولأجله صِيغت وأُخذت من الحدث . ولذلك لا يُحْذَفُ الفاعل ؛ لأنه لو حُذف ، لكان ذلك نقضًا للغرض ، وهو أن الفعل إذا صيغ من الحدث ؛ لِيُسْنَد إلى من يصدر عنه أو صدر ، فكيف يُحْذَفُ ؟ ولذلك صُيِّر معه كالشَّيء الواحد في مواضع ، على حسب ما ذكرتُه . ولذلك استتر فيه ، ولم يَسْتَتِرْ المفعولُ ، إنما يُوجد المفعول ظاهرًا ، أو محذوفًا . وهذا الثالث أقوى ما يُسْتَدَلُّ به على هذا . واللّٰه أعلم .

فصـــل

[قال][٢] : « ومَرْتَبَةُ الفاعِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ على المَفْعُولِ بِهِ »[٣] .

إذا تَبَيَّنَ أنَّ الفاعل هو الذى بُني الفعلُ للإسناد إليه ، وأن المفعولَ إنما هو فضلةٌ ومستغنًى عنها ، وأنت بالخيار : إن شئتَ جئتَ بها ، وإن شئتَ لم تأتِ ، فقد عَلِمْتَ بهذا أنَّ المرتبة إنما هي للفاعل الذي لا يُسْتَغنى عنه ، ولابُدَّ منه في الكلام ، ولأجله جِيء بالفعل ، ثم تأتي بالمفعول بعد ذلك إن علمتَه ، وأردتَ أن تُعْلِمَ به . واللّٰه أعلم .

واستدلّ أبو علي على ذلك بالضمير[٤] ؛ لأن الضمير لا يكون إلا بعد

(١) المخطوطة : « الفاعل » . وهو وهم ، أو تحريف .

(٢) زيادة مني .

(٣) الإيضاح ٦٤ . وسقطت منه « به » . والمقتصد ١/ ٣٣٠.

(٤) في المثال الذي ساقه : ضرب غلامَه زيدٌ ، فقد جاز فيه الإضمار قبل الذكر ؛ لأن التقدير بالمفعول به التأخيرُ مرتبة ، وإنْ تقدَّم لفظًا .

الظاهر لفظًا أو مرتبة، أو لفظًا ومرتبة. ولا يكون الضمير قبل الظاهر لفظًا ومرتبةً إلا في أبواب أربعة[١]:

باب الأمر والشأن[٢]، نحو قوله – سبحانه –: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣]، وقوله – تعالى –: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[٤]، وقوله – سبحانه –: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾[٥]. وقد يأتي هذا الضميرُ مؤنثًا، فيكونُ ضميرَ القصة، قال اللَّه – سبحانه –: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[٦]. وسيأتي الكلام فيه في «باب كان»[٧]، إن شاء اللَّه.

وباب «نعم وبئس»، نحو قوله – سبحانه –: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[٨]، و﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾[٩]. وسيأتي الكلامُ في هذا في «باب نعم وبئس»[١٠]، إن شاء اللَّه.

---

(١) ذكر ابن هشام سبعة مواضع يعود فيها الضمير على متأخر لفظًا ورتبة بزيادة ثلاثة على ما ذكر المؤلف. والثلاثة الزائدة هي: أن يكون مخبرًا عنه فيفسره خبره، نحو ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾ [الأنعام ٢٩]، وأن يكون مبدلًا منه الظاهر المفسر له، نحو: ضربته زيدًا، وأن يتصل بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر. انظر: المغني ٢/ ٦٣٥- ٦٤١.

(٢) يسمِّي الكوفيون هذا الضمير «ضمير المجهول». وذكر ابن هشام خمسة أوجه يخالف فيها هذا الضمير القياس. انظر: المغني ٢/ ٦٣٦، ٦٣٧.

(٣) الإخلاص ١.

(٤) الكهف ٣٨.

(٥) طه ٧٤.

(٦) الحج ٤٦.

(٧) انظر: ص ٧٧٨ وما بعدها.

(٨) البقرة ٢٧١.

(٩) الأعراف ١٧٧.

(١٠) انظر: ص ٦٨٤، ٧٠٨.

والضمير الذي في «رُبَّه»، نحو: «رُبَّهُ [١٨٤] رجلًا»[١]. وسيأتي الكلامُ في هذا في «باب حروف الجر»[٢]، إن شاء اللَّه.

والباب الرابع: إذا أَعْمَلْتَ الثاني، والأولُ يطلبُ عُمْدَةً، فمذهب سيبويه أنك تُضْمِر في الأول، فتقول: ضربوني وضربت الزيدين، وَحكى هذا عن العرب، قال: وهو ضميرٌ يُفَسِّره ما بعده، وهو إضمارٌ على شريطة التفسير[٣]. وسيأتي الكلام فيه بَعْدُ، إن شاء اللَّه، وما فيه من الخلاف[٤].

فإذا صَحَّ أن الضمير يتقدَّم لفظًا إذا كان مؤخَّرًا في المرتبة، ولا يتقدم لفظًا ومرتبة إلا في الأبواب المذكورة، فنرجع لدليل أبي علي[٥].

---

(١) «ربه رجلًا» حكاه سيبويه (٢/ ١٧٦) ومعناه: ما أقلَّه في الرجال وما أَشَدَّه فيهم. والعبارة من أساليب العرب التي أَضْمَرَتْ فيها قبل الذكر، فالهاء فيها ليست ضمير شيء جرى ذكره، ولو كانت كذلك لكانت معرفة، ولما جاز أن تلي «رب»، ولكنها ضمير مبهم يحتاج إلى التفسير، فضارع النكرات، ويجب أن يكون مفسرُ هذا الضمير تمييزًا مفردًا، ويلزم «هو» التذكير، إلا عند الكوفيين. وأجاز الزمخشري أن يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي «نعم» و«رب». ورَدَّه ابن هشام. انظر: الحلبيات ٢٣٣، والنكت ١/ ٥٣٦، ٥٣٧، وإيضاح القيسي ١/ ٢٩١، والمغني ٢/ ٦٣٨.

(٢) ليس في الإيضاح باب اسمه: «باب حروف الجر»، ولكن هناك: «باب الأسماء المجرورة»، وهو المراد بالإحالة. (انظر: الإيضاح ٢١٥، والمقتصد ٢/ ٨٢٢). وهو بهذا الاسم الأخير في الكافي نفسه ٢/١٩١ (الحمزاوية).

(٣) سيبويه (١/ ٧٩): «وكذلك تقول: ضربوني وضربت قومَك، إذا أعملت الآخِر، فلابد في الأول من ضمير الفاعل، لئلا يخلو من فاعل ...»، ثم أجاز: ضربني وضربتُ قومُك، وقال: «والوجه أن تقول: ضربوني وضربت قومَك، فتحمله على الآخِر». والكوفيون يمنعون ذلك، فقال الكسائي: يُحْذَف الفاعل. وقال الفراء: يضمر ويؤخَّر عن المفسر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو، كان فاعلًا بهما. انظر: المغني ٢/ ٦٣٥، ٦٣٦.

(٤) انظر: ص ٦١٢ وما بعدها.

(٥) هو في قوله: «ولذلك جاز: ضرب غلامَهُ زيد، ولم يمتنع، كما يمتنع الإضمار قبل الذكر؛ لأن =

اعلم أن العرب تقول: ضرب غُلَامَه زيدٌ، ولا تقول: ضرب غلامُه زيدًا[1]، والهاء في المسألتين عائدةٌ على «زيد»، وهي فيهما مُقَدَّمَةٌ على «زيد»، فما الذي فَرَّق بين المسألتين حتى أجازت العربُ الواحدة ولم تُجِز الأخرى؟ فلابُدَّ من مُفَرِّق، فنُظِر، فلم يوجد إلا المرتبة، وهو أنَّ الفاعلَ مرتبتُه التقديمُ، والمفعولَ مرتبتُه التأخير، فصار الضمير في قولك: ضرب غلامَه زيدٌ، مقدَّمًا في اللفظ، مؤخَّرًا في المرتبة. وهذا جائزٌ، وصار الضمير في قولك: ضرب غلامُه زيدًا، مقدَّمًا لفظًا ومرتبة. وهذا لا يجوز[2] إلا في الأبواب المذكورة، وليس هذا منها. وينبغي أن تُبَيَّنَ هنا مراتبُ الأسماء في الكلام.

اعلم أنَّ مرتبةَ العمدة قبل الفضلة، ومرتبةَ المبتدأ قبل الخبر، ومرتبةَ ما يصل الفعل إليه بنفسه قبل مرتبة ما يصلُ الفعلُ إليه بحرف الجر، وإن كانا فَضْلَتَيْن، ومرتبةَ المفعول الأَوَّلِ قبل مرتبة المفعول الثاني.

فإذا اتصل الضمير بما مرتبته التقديمُ، وهو يعود على ما مرتبته التأخير، فلا يجوزُ أن يتقدم؛ لأنه يكون متقدِّمًا لفظًا ومرتبة. وإذا اتَّصل الضمير بما مرتبتُه التأخيرُ، وهو يعود على ما مرتبته التقديم، فيجوز أن يتقدَّم؛ لأنه يكون متقدِّمًا لفظًا، مؤخَّرًا مرتبة.

= التقدير به التأخير». الإيضاح ٦٤، ٦٥.

(١) أجاز ذلك الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين. ومنعه الجمهور في النثر إلا مع تقديم المفعول. انظر: المغني ٢/ ٦٣٩.

(٢) إلا عند ابن جني، فقد أجاز ذلك في الباب الذي عقده في الخصائص (١/ ٢٩٤) لـ «نقض المراتب إذا عرض هناك عارض»، قال: «وأما أنا فأجيز.. وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطَّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدمه على الفاعل.. وقد جاء به الاستعمال مجيئًا واسعًا.. فلمَّا كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل، كان الموضع له حتى إنه إذا أُخِّر فموضعه التقديم»! وهذا مذهب غريبٌ منه.

فعلى هذا يجوز: في داره زيد؛ لأنَّ الضمير مُتَّصِلٌ بالخبر، ومرتبةُ الخبرِ التأخيرُ. ولا يجوز: صاحبها في الدار؛ لأن الضمير متصل بالمبتدأ، ومرتبة المبتدأ التقديم. وقالوا: على التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا[1].

ويجوز: ضربت في داره زيدًا[2]، ولا يجوز: ضربت صاحبها في الدار[3]. ويجوز: أسكنت داره زيدًا[4]. ولا يجوز: صاحبها في الدار؛ لأن «الدار» هي المفعول الثاني، ومرتبتُها التأخير. فإذا اتَّصَلَ الضمير بها، فيجوز أن يتقدَّم؛ لأنه يكون مؤخرًا في المرتبة[5]. وإذا اتَّصل الضمير بالمفعول الأول، فلا يجوز أن يَتَقَدَّم؛ لأنه يتقدم لفظًا ومرتبة[6]. فهذه جملةٌ تَضْبُط لك هذا البابَ، إذا أنت فهمتَها، وعملتَ عليها. واللَّه الموفِّق.

ثم قال: «**وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ المَفْعُولُ عَلَى الفاعِلِ**»[7].

قد تَبَيَّن أن المفعول مرتبتُه التأخيرُ، واستدلَّ على ذلك بما تَقَدَّم. ثم إنَّ

(١) أجازوا ذلك على الرغم من أن الضمير متصل بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ تأخر لفظًا. والمثال من أمثلة سيبويه. واستشهد به المؤلف في البسيط ١/ ٥٨٨، وانظره في: المسائل المنثورة ٥٥، واللباب ١/ ٢٩٨، والمغني ١/ ٤١٣.

(٢) لأن مرتبة «زيدًا» المفعول الذي يصل الفعل إليه بنفسه، قبل «في داره» الذي يصل إليه الفعل بحرف الجر.

(٣) لأن الضمير في «صاحبها» عائدٌ على متأخر لفظًا ورتبة، وهو «في الدار»؛ المفعول الثاني الذي لا يصل الفعل إليه بنفسه.

(٤) لأن الضمير عائد على المفعول الأول «زيدًا»، ومرتبته التقديم.

(٥) كأن تقول: ضربت في داره محمدًا.

(٦) وهو ما مَثَّل له بـ: ضربت صاحبها في الدار.

(٧) الإيضاح (٦٤): تُقَدَّم. والمقتصد ١/ ٣٣٠. وفي شرح العكبري (٢/ ٣٣٩) عبارة أخرى: «وتقديمُ المفعول به جائز».

المفعولَ يتقدَّم على الفاعل لوجوه خمسة[1] :

أحدها : الاعتناءُ به [١٨٥] والاهتمام[2] . وذلك بأن يكون الكلام إنما جِيء به ؛ لسبب الإعلامِ بالمفعول ، وذلك أنْ يكون معلومًا عند المخاطب أنَّ زيدًا ضَرَب ، ولا يَدْرِي : من المضروب ؟ فيطلب أن تُعَرِّفه ذلك ، فتقول له : عمرًا ضرب زيدٌ . وقد يكون الاهتمام بذكر المفعول على غير ذلك مما يجري في الكلام مُعْتَنًى به . وقد يكون هذا في الفاعل ، فيكون تقديم الفاعل ؛ لأمرين : للمرتبة والاهتمام .

الثاني : أن يكونَ في المفعول شَرَفٌ وعُلُوٌّ ، يَجِبُ لذلك تقديمُ اسمه ، وإن كانا في الاعتناء بالإخبار على حَدٍّ واحد . وذلك نحو : كَلَّم الأميرَ زيدٌ ، واجتمع مع القاضي عمرو . ويكون ذلك في الفاعل ، فيكون تقديمه ؛ لأمرين : للمرتبة والشرف . وقد يجتمع في المفعول الأمران المذكوران ، فيتضاعف حُسْنُ تقديمه . وقد يوجد الأمران في الفاعل ، فيتقدَّم لثلاثة أوجه .

الثالث : أن يكون في تقديمه اختصارٌ في اللفظ ، وذلك نحو : ضرب زيدًا غلامُه ، فإنك لو قَدَّمْتَ الفاعل هنا ، لوجب أن تقول : ضرب غلامُ زيدٍ زيدًا ،

---

(١) ذكر العكبري (شرح الإيضاح ٢/ ٣٤٠) وجهين ، ولم يزد ، وهما هنا : الأول والرابع ، وأضاف (اللباب ١/ ١٥٣) واحدًا ، وهو هنا الخامس . وذكر الجرجاني واحدًا ، هو الأول . ويبدو لي أن المؤلف هنا استقصى أغراض تقديم المفعول استقصاء حسنًا . وانظر : ابن يعيش ١/ ٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٣، ١٦٤، وراجع ما كتبه المؤلف في كتابيه : البسيط ١/ ٢٧٦، والملخص ١/ ٢٧٧.

(٢) في حاشية الأصل : العبدي : «قول سيبويه : وإنما يُقَدِّمون ما هم ببيانه أهم وأعنى ، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانهم ، يدلُّ على أنه لا فرق بين تقديم الفاعل والمفعول ، وأن كل واحد منهما مستحقٌّ لهذه الرتبة» .

أو ضرب غلامُ زيدٍ إيّاه . وليس هذان بحُسْن «ضرب زيدًا غلامه» ولا باختصاره ، قال اللّه – تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ ﴾[1] ، وقال – سبحانه – : ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا ﴾[2] .

الرابع : أن يُضْطَرَّ شاعرٌ لِوَزْنٍ أو قافية ، فيتقدَّم المفعول ، ولا يَجِدُ من ذلك بُدًّا ، لمكان الوزنِ والقافية[3] .

الخامس : أن يَتَقَدَّم اتِّساعًا في الكلام ، وإشعارًا بقوة عمل العامل – وهو الفعلُ ، وما جرى مجراه – وتصرُّفِه في نفسه ؛ لأنَّ ما لا يَتَصَرَّفُ في نفسه لا يَتَصَرَّف في معموله . وسيأتي الكلام في الناصب للمفعول في المنصوبات[4] ، إن شاء اللّه .

فهذه خمسةُ أوجهٍ يكونُ فيها تقديمُ المفعول على الفاعل ، والخروجُ عما يقتضيه نَظْمُ الكلام وسياقُه . ولا يَلْزَم ولا يُراعَى واحدٌ من هذه الخمسة في تقديم المضمر على الظاهر ، وإنما يَنْبَنِي جواز تقدُّم المضمر على الظاهر على ما

---

(١) البقرة ١٢٤. والضمير في ﴿ رَبُّه ﴾ عائد على ﴿ إبراهيم ﴾ ، وهو متأخر رتبة ؛ لأنه مفعول ، لكن الأصل في هذا الباب أن الممنوع هو العود على متقدم لفظًا ورتبة ، و ﴿ إبراهيم ﴾ هنا متأخر رتبة ، لكنه متقدم لفظًا . هذا هو مذهب الجمهور . والكوفيون يجيزون نحو هذا حتى مع تقدُّم الفاعل ، ويكون عندهم من مواضع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة . انظر : ص ٥٩٤، ح ١.

(٢) الأنعام ١٥٨.

(٣) وذلك مثل ما جاء منسوبًا إلى قيس ليلى ، وإن لم يكن في ديوانه :

تَزَوَّدْتُ من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضِعْفَ مابِي كلامُها

فقد قَدّم المفعول «ضعف مابِي» على الفاعل «كلامها» مع أن حقه التأخير ؛ لأنه محصور بـ«إلا» ، ولكنه اضطُر إلى ذلك . انظر : تخليص الشواهد ٤٨٦، وابن عقيل ١/ ٤٩١.

(٤) انظر : باب الأسماء المنصوبة ٢/٢ وما بعدها (الحمزاوية) .

يقتضيه نظمُ الكلام وسياقُه وطلبُ الفعل، على حسب ما بيَّنْتُه أوَّلًا.

وقد تطرأُ على المفعول طوارئُ تُلْزِمه التقديمَ، وذلك نحو: أيّهم ضربتَ؟، وأيّهم تُكْرِمْ أُكْرِمْ؛ لأن الشَّرط والاستفهام يطلبان بصدر الكلام، فإذا تَضَمَّنَهما المفعولُ لَزِمَ التقديمَ؛ لتَضَمُّنِه ما لا يكون إلا مقدَّمًا.

وقد تطرأ طوارئُ تُلْزِمُه التوسيطَ، وذلك نحو ما ضرب[1] زيدًا إلا عمرو. فهذا لا يكون إلا متوسطًا، ولا يجوز تأخيره؛ لأن المعنى الحصر في المفعول، من غير نظر للفاعل؛ ألا ترى أنك إذا قلت هذا لم يقتض أنَّ عمرًا لم يَضْرِبْ غير زيد، يمكن أن يكون ضَرَبَ غَيْرَه. ولو أَخَّرْتَه، فَقُلْتَ: ما ضرب عَمْروٌ إلا زيدًا، لكان الحصرُ في الفاعل من غير تَعَرُّضٍ للمفعول أنه لم يَضْرِبْ إلا عمرو.

وقد تطرأ طوارئُ تُلْزِمُه التأخيرَ، [١٨٦] وذلك نحو: ما ضرب زيد إلا عمرًا، على حسب ما ذكرتُه.

ويجري مَجْرَى «ما» و«إلا»: «إنما». فإذا قلتَ: إنما ضرب زيدًا عمرو، فالحصرُ في المفعول، ولم يَتَعَرَّضْ للفاعل. وإذا قلتَ: إنما ضرب عمرو زيدًا، فالحصرُ في الفاعل من غير تَعَرُّضٍ للمفعول، قال اللَّه - تعالى -: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[2]، فالمعنى - واللَّه أعلم -: لا يخشى اللَّهَ أحدٌ إلا العلماءُ، وليس في الكلام ما يقتضي أنَّ العلماء لا يخافون إلا اللَّهَ.

---

(١) ما ضرب ما ضرب (كذا) مكررة فى المخطوطة. ولعله وهم من الناسخ.

(٢) فاطر ٢٨. ونقل ابن عطية عن مجاهد والشعبي أن «إنما» في الآية للتخصيص لا للحصر، وهي لفظة تصلح للحصر، وتأتي أيضًا دونه، وإنما يعلم ذلك بحسب المعنى الذي جاءت فيه، فإذا قلت: إنما الشجاع عنترة، وإذا قلت: إنما اللَّه إله واحد، بان لك الفرق. المحرر الوجيز ٤/ ٤٣٧. وانظر أيضًا: الدر المصون ٥/ ٤٦٨.

فإنْ فُهِم هذا، فمِن أَمْرٍ آخَرَ. وأما اللفظُ فلا يقتضي إلا أنَّ اللَّه - سبحانه - لا يخافه إلا العالِم.

ولو تَقَدَّم الفاعل فجاء: إنما يخشى العلماءُ اللَّهَ، لكان المعنى: لا يخاف العلماءُ غيرَ اللَّه، ولم يكن في اللفظ ما يقتضي أن اللَّه لا يخافه إلا العالم.

ومما يلزمُه تأخيرُ المفعول: أن يكون الفاعل ضميرًا، ويدخلَ على الفعل ما لا يقعُ بعده الاسم، ويكون حرفَ صدر، وذلك نحوُ حروفِ الاستفهام، ماعدا الهمزة، فإن الهمزة هي أصل الاستفهام، والحرفُ الذي لا يخرج عنه لغيره، فاتُّسع فيه، فوَلِيَ الاسمَ[1]، وذلك نحوُ: هل ضربتَ زيدًا؟، ومتى ضربت زيدًا؟ وأين ضربت زيدًا؟ وكم ضربت خالدًا؟

وكذلك حروف الشرط - ماعدا «إنْ» إذا وقع بعدها الفعل الماضي؛ لأنَّ «إنْ» لما كانت أُمَّ الباب، وأَصْلَ الشرط، والحرفَ الذي لا يخرج عنه لغيره[2] اتُّسِع فيها، ووَلِيَها الاسمُ[3]، ولم تَتَّسِع العرب فيها، وأولتها الاسم إلا إذا كان الفعلُ بعدها ماضيًا؛ لأن عَمَلَها لا يظهرُ فيه. فإذا ظهر عملُها في الفعل، لم يَلِها غيرُهُ - وذلك نحوُ: متى ضربتَ زيدًا ضربتُه، ومتى تضربْ عمرًا أضربْه، وأين تكرم زيدًا أكرمْه، وإن تكرمْ عمرًا أكرمْه، لا يجوز تقديمُ المفعولِ[4] في

---

(١) وجاز أن تقول: أزيدًا ضربت.

(٢) أما كلم الشرط الأخرى فإن لها مفهومًا زائدًا على الشرط، فـ «متى» يُفهم منها الشرط والزمان، و«أين»: الشرط والمكان، و«مَنْ»: الشرط ومن يفعل، و«ما» الشرط وما لا يعقل. انظر: البسيط ٢/ ٦٤٢.

(٣) وعلى ذلك جاء قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾.

(٤) كان الأحسن أن يقول: لا يجوز أن يلي الاسمُ هذه الحروف إلا في الشعر، ليشمل ذلك =

هذا كله إلا في الشعر ، كما قال :

وَمَتَـــى وَاغِلٌ يَنُبْهُـــمْ يُحَيُّـــو ... هُ وتُعْطَـــفْ عليه كَأسُ السَّاقِي[1]

وقال :

* أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[2] *

ومما يلزم فيه تأخيرُ المفعول : أنْ يكونَ الفاعل والمفعول لا يظهر فيهما الإعرابُ ، وليس في الكلام ما يُفرِّق بينهما ، وذلك نحو : ضرب موسى عيسى ، وقَتَل هذا هذا ، وضَرَب هذا موسى . فالعرب تُلْزِم الفاعلَ التقديم ، والمفعولَ التأخيرَ إذا لم يكن فَرْقٌ . واللَّهُ أعلم .

وتطرأ طوارئ تُلْزِمُه ألَّا يتوسط ، ويكون مقدَّمًا ، ومؤخرًا ، وذلك نحوُ : ضربت زيدًا ، وزيدًا ضربت . وكذلك كُلُّ ما الفاعلُ فيه ضميرٌ مُتَّصِلٌ .

وتطرأ طوارئ تُلْزِمُه ألَّا يتأخر ، ويكون المفعول مقدَّمًا ، ومتوسِّطًا ، وذلك نحوُ : ضرب زيدًا غلامُه ، وزيدًا ضرب غلامُه ، ولا يقال : ضرب غلامُه زيدًا ؛ لأنَّ الضمير لا يكون متقدِّمًا لفظًا ومرتبة ، إلا في الأبواب الأربعة[3] .

وتطرأ طوارئ تلزمه ألَّا يتقدَّمَ ، ويكونُ مؤخَّرًا ، ومتوسِّطًا ، وذلك إذا دَخَلَ على الفعل حرف لا يلي الأسماءَ [١٨٧] ، وهو مع ذلك حرفُ صدر ، والفاعلُ

= الشاهدين الشعريين اللذين استشهد بهما ، وفيهما ولي الاسم « متى » و « أينما » ، وهو فاعل بفعل مضمر يفسِّره ما بعده .

(١) تقدم غير مرة (ص ٣٠٨ ، ٤٠٥) . والتعليق عليه في الموطن الأول .

(٢) تقدم في ص ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٤٠٥. والتعليق عليه في الموطن الأول .

(٣) هي : باب الأمر والشأن ، وباب « نعم » ، و « ربه رجلًا » ، والتنازع . وانظر : ص ٥٩٢، ح ١.

ظاهرٌ ، نحوُ : هل ضرب زيدًا عمرو ؟ وهل ضرب عمرو زيدًا ؟ ولا يجوز هل عمرًا ضرب زيدٌ ؟ ولا : عمرًا هل ضرب زيد ؟

فقد تَقَرَّر بما ذكرتُه أن المفعولَ على سبعة أقسام :

متقدِّمٌ لا غير ، ومتأخِّرٌ لا غير ، ومتوسِّطٌ لا غير ، ومُقَدَّم ومُؤَخَّر ولا يكون مُوَسَّطًا ، ومُقدَّمٌ ومُوَسَّطٌ ولا يكونُ مُؤَخَّرًا ، ومُؤَخَّرٌ ومُوَسَّطٌ ولا يكون مُقَدَّمًا ، ومُقَدَّمٌ ومُوَسَّطٌ ومُؤَخَّرٌ . وقد تَبَيَّنَ ذلك كلُّه بما ذكرتُه . واللَّه أعلم .

مسألة

اعلم أنَّ لزوم المفعول التقديم ، أو التوسيط ، أو التأخير ، إنَّما هو ثانٍ عن جوازه ، ولو كان المفعولُ لا يجوز أن يَتَقَدَّم لكان إذا تَضَمَّن ما يطلب بالتقديم ، خَرَجَ عن المفعولية ، كما أن الفاعل إذا طرأ عليه ما يُلْزِمُه التقديم ، خرج عن الفاعلية ، وصار مبتدأً ؛ لأن الفاعلَ لا يتقدم ؛ لما ذكرتُه . وإذا تقدَّم صار مبتدأً .

ولذلك يستدلُّون على جواز تقديم المفعول بمسائلَ يجب فيها التقديمُ لطوارئَ ، فيكونُ لزومُ التقديم لهذه الطوارئ دليلًا على جوازه قبل وجودها ؛ لأن الوجوبَ ثانٍ عن الجواز ، كما ذكرتُه ؛ ألا ترى أن أبا علي استدلَّ على جواز التوسيط بقوله – سبحانه – : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾[1] . وهذا يلزم فيه التوسيطُ[2] ، كما ذكرتُه . وأبو القاسم يستدلُّ على جواز تقديمه على الفاعل بقوله – سبحانه – : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾[3] وبقوله –

---

(١) فاطر ٢٨. واستشهد بها المؤلف قريبًا (ص ٥٩٨) . وعلقت عليها ثمة (ح٢) . وانظر : الإيضاح ٦٤.

(٢) لمعنى الحصر المقصود . انظر : ص ٥٩٨.

(٣) البقرة ١٢٤.

سبحانه -: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[1]. وهذا مما يلزم التقديمَ على الفاعل، لمكان الضمير[2]. وعن أبي القاسم في هذا انفصالٌ آخر ذكرتُه في «شرح كتاب الجمل»[3]، فَلْيُنْظَرْ هناك.

ثم قال: «**وَتَقُولُ: ما أَرَدْتَ ... وما جاءَ بك؟**»[4].

هذا الفصلُ - والله أعلم - إنما جاء به لِيُبَيِّنَ أنَّ الفاعل [ليس[5]] كالمفعول، الفاعلُ إذا طرأ عليه ما يُوجب تقديمَه صار مبتدأً، والمفعولُ إذا طرأ عليه ما يُوجب تقديمه بَقِي مفعولًا؛ لأن المفعولَ يجوز تقديمُه، والفاعلَ لا يجوز

---

(١) الأنعام ١٥٨. ولفظ أبي القاسم: «واعلم أن الوجه تقديم الفاعل على المفعول. وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل، كما ذكرت لك. ثم أورد الآيتين، وآية ﴿لن ينال اللَّهَ لحومُها ولا دماؤها﴾ [الحج ٣٧]، وآية ﴿لا ينفع نفسًا إيمانها﴾ [الأنعام ١٥٨]. (انظر: الجمل ١٠، ١١). وفي موطن آخر (١٢٠) قال: «ولو قلت في مثله من الكلام: ابتلى رَبُّه إبراهيم، و:رَبُّه ابتلى إبراهيم، لم يجز؛ لاتِّصال المضمر المرفوع».

(٢) انظر: ح السالفة. ويريد بـ «مكان الضمير» اتصاله بالفاعل. ولو اتصل بالمفعول لجاز.

(٣) يريد: البسيط. والموضع المحال عليه في: ١/ ٢٧٨. والانفصال الذي ذكره هو: «أنَّ هذا لو كان في غير القرآن، لجاز تقديمه. ويقال: ابتلى سَيِّد زيدٍ زيدًا. ثم إن العرب قَدَّمت المفعول لجواز تقديمه عندهم، فقالوا: ابتلى زيدًا سيد زيد، ثم أُضْمِرَ لَمَّا تَقَدَّم ذِكْرُه طلبًا للاختصار. وكذلك ﴿لا ينفع نفسًا إيمانها﴾، لو كان في غير القرآن لجاز أن تقول: نفع إيمان زيد زيدًا، لكن العرب قَدَّمت المفعول لجواز تقديمه عندهم، ثم أضمروا طلبًا للاختصار».

وأقول: إنه يريد بالجواز هنا جواز تقديمه والفاعل مضافٌ إلى اسم ظاهر، وإلا فإنه يلزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو ممنوعٌ، إلا عند بعض الكوفيين والأخفش وابن جني وابن مالك في شرح التسهيل. انظر: الخصائص ١/ ٢٩٤، والخزانة ١/ ٢٧٧.

(٤) اختصر المؤلف عبارة أبي علي، وتمامها «وتقول: ما أردتَ؟ فتكون «ما» في موضع نصب بأنه مفعول به، وبما مررت، في الجر، وما جاء بك؟. انظر: الإيضاح ٦٥، والمقتصد ١/ ٣٣٤، وشرح العكبري ٢/ ٣٤٤.

(٥) زيادة، يقتضيها سياق الكلام الآتي. ولعلها سقطت من الناسخ.

تقديمه، واللزومُ ثانٍ عن الجواز.

و «ما» في المعنى من قولك: «ما جاء بك؟»: فاعلةٌ، و «ما» من قولك: «ما أردت؟»: مفعولة في المعنى، فلَزِم لهذا أن تكون «ما» من قولك: «ما جاء بك؟» مبتدأةً؛ لتقدُّمها؛ لأنها فاعلة في المعنى، ولزم أن تكون «ما» من قولك: «ما أردت؟» مفعولة؛ لأنَّ المفعولَ يَتَقَدَّم.

ثم قال: «**وَبِكَ» في مَوْضِعِ نَصْبٍ**»[1].

اعلم أنَّ الفعل إذا أَخَذَ عُمْدَتَه، فكلُّ ما يطلبه بعدها فضلةٌ. فإنْ وصل إليها بنفسه كانت منصوبةً، وإن وصل إليها بحرفِ إضافةٍ، كانت مخفوضةً في موضع نصب، وذلك أنَّ الفعلَ يطلبُها بالنصب؛ لأنها فضلةٌ، والحرفَ يطلبها بالخفض؛ لمكان الإضافة، ولا يمكنُ أن يكونَ في الاسم الواحد نصبٌ وخفضٌ، بل لا يكون في الاسم إعرابان؛ اتَّفقا أو اختلفا [١٨٨]، فوَجَب ظهورُ عمل الواحد، وتعليقُ الآخر، فكان ظهورُ عمل الحرف أولى من ظهور عمل الفعل؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّ الحرف أقرب إليه من الفعل.

الثاني: أن التعليقَ لم يُوجد في الحروف[2]، ووُجد التعليقُ في الأفعال

---

(١) الإيضاح ٦٥، والمقتصد ١/ ٣٣٤.

(٢) إلا في قول مسلم بن مَعْبَد الأسدي:

فَلَا واللَّهِ لا يُلْفَى لِما بي ... وَلا لِلِما بِهِمْ أَبَدًا دَواءُ

والشاهد في «لِلِما» فقد عَلَّق حرف الجر الأول عن العمل بدخوله على مثيله. ووصف المؤلف هذا الشاهد في البسيط (١/ ٤٥٧) بأنه مما لم يُحْفَظْ له نظير. ويروى العجز: =

كثيرًا[1] ، ووُجد في الأسماء قليلًا ، قالوا : قطع اللَّه يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالها[2] ، فـ « مَنْ » مخفوضةٌ بأحدِهما ، والآخر معلَّق ، قال الشاعر[3] – أنشده سيبويه – :

* بين ذِراعَيْ وجبهةِ الأسدِ[4] *

= * وما بِهِمْ مِنَ الْبَلْوَى شِفاءُ [أو دواء] *

وعليه فلا شاهد . وعَلَّل ابن جني عدم جواز تعليق حروف الجر بأنها « وضعت على أنها للجر البتة ، وعلى أنها لا تفارق المجرور لضعفها وقلة استغنائها عن المجرور ، فلم يمكن تعليقها عن الجر والإضافة لئلا يبطل الغرض الذي جيء بها من أجله » . سر الصناعة ١/ ٣٠٠.

(١) في باب « ظننت وأخواتها » مما ينصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وكذلك في باب « أعلمت » . ومنع أكثر النحويين التعليق . ونص في البسيط (١/ ٤٥٦) على أن الأحوط ألا يقع التعليق إلا بالسماع . وانظر تفاصيل أحكام التعليق والإلغاء في : شرح التسهيل ٢/ ٨٥ وما بعدها .

(٢) نقل في البسيط (١/ ٤٥٧) هذا القول حكاية عن سيبويه ، وليس في الكتاب (ط . هارون) . وحكاه الفراء في معاني القرآن (٢/ ٣٢٢) : « قطع اللَّه الغداة يَدَ ورجل من قاله » . وهو بهذا اللفظ الأخير في : سر الصناعة ١/ ٢٩٨، والخصائص ٢/ ٤٠٧. وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٩. وبلفظ المؤلف: في توضيح المقاصد ٢/ ٢٨٣، وابن عقيل ٢/ ٦٥. والشاهد : قطع « يد » عن الإضافة ، وكان الأصل : يد من قالها ورجل من قالها . وعلل ابن جني جواز تعليق الأسماء بأنها أقوى وأعمُّ تصرفًا من الحروف ، وهي الأَوَّل الأصول .. كما أنها ليست في أول وضعها مبنيَّةً على أن تضاف ويُجَرَّ بها ، وإنما الإضافة فيها ثانٍ لا أول » . انظر : سر الصناعة ١/ ٢٩٩، ٣٠٠.

(٣) الفرزدق .

(٤) من المنسرح . وصدره :

* يا مَنْ رَأَى عارِضًا أُسَرُّ به *

يروى : أرِقْتُ به ، أكفكفه . يصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ، ونوء الجبهة ، وهما من أنواء الأسد . والشاهد : تعليق « ذراعي » أو « جبهة » ، و« الأسد » مخفوض بأحدهما ؛ لأنه لا يصح أن يعمل عاملان في معمول واحد . والبيت في : الديوان ٢١٥، وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٨٠، ومعاني الفراء ٢/ ٣٢٢، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، والخصائص ٢/ ٤٠٧، وسر الصناعة ١/ ٢٩٧، وتحصيل عين الذهب ١٥٠، والحلل ٢١٣، وابن يعيش ٣/ ٢١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٩، ورصف المباني ٣٤١، والمغني ٢/ ٤٩٨، ٨٠٩، وشرح شواهده ٢/ ٧٩٩، والعيني ٣/ ٤٥١، والخزانة ٢/ ٣١٩ و ٤/ ٤٠٤ و ٥/ ٢٨٩ و ١٠/ ١٨٧. ويستشهد المؤلف به بعد (ص ٦٥٦) ، كما استشهد به في : البسيط ١/ ٤٥٨ و ٢/ ٨٩٠، ٨٩١.

فـ « الأسد » مخفوضٌ بأحدهما ، والآخَرُ معلَّق . ولهذا قال ابن جني في قول العرب : « لا غلامَيْ لك »[1] : إن الاسم الذي هو الكاف في « لك » مخفوضٌ بالحرف ، وإن كان زائدًا ، وليس مخفوضًا بالاسم[2] ؛ لأن الاسم أولى بالتعليق من الحرفِ ؛ لوجوده فيه ، وعدمِ وجوده في الحرف .

ومثلُ هذا قولُهم : ما جاءني مِنْ[3] أحد ، فـ « جاءني » طالب

---

(١) من أمثلة سيبويه (٢/ ٢٧٦، ٢٧٧) . ومثله : لا أبالك ، ولا مسلمي لك . ويرى سيبويه والخليل أن الكاف مخفوض بالاسم ، والحرف معلّق ، وهو قول الجمهور ، ويكون الجار والمجرور غير متعلقين ، والخبر محذوف ، والإضافة غير محضة . ويرى بعضهم أن « غلامي » ونحوه أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب ، والمجرور باللام في موضع الصفة ، وهي متعلقة بمحذوف ، والخبر أيضًا محذوف . وعليه ابن كيسان . واختاره ابن مالك . ويرى فريق ثالث أنها مفردة جاءت على لغة القصر ، والمجرور باللام هو الخبر ، وكان القياس : لا غلامين لك ، ولا أب لك ، ولا مسلمين لك . وعليه أبو علي وابن الطراوة . واختاره السيوطي . انظر : سر الصناعة ١/ ٣٣٢، وابن يعيش ٢/ ١٠٤، ١٠٧، والهمع ٢/ ١٩٦ - ١٩٨.

(٢) عرض ابن جني للمسألة في الخصائص (٣/ ١٠٦، ١٠٧) عند كلامه على بيت النابغة :

قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوامِ

فقال : أراد يا بؤس الجهل ، إلا أن الجر في هذا أو نحوه إنما هو للام الداخلة عليه وإن كانت زائدة ، وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائدًا فإنه لابُدَّ عامل .. ولا يجوز أن تكون « الحرب » مجرورة بإضافة « بؤس » إليها واللام معلقة ، من قبل أن تعليق اسم المضاف والتأول له أسهل من تعليق حرف الجر والتأول له ، لقوة الاسم وضعف الحرف . اهـ بتصرف . وفي سر الصناعة (١/ ٣٣٢) قال : « وقد زيدت اللام الجارة مؤكدة للإضافة نحو قولهم : لا أبالك و : لا يدي لك بالظلم ، أي لا أباك ولا يديك » .

(٣) « مِنْ » في هذا المثال ونحوه لتوكيد العموم ، أو الاستغراق ، ودخولُها في الكلام كخروجها ، وتدخل على الأسماء الموضوعة للعموم . وشرطوا لزيادتها على هذا النحو ثلاثة شروط : تَقَدُّم نفي ، أو نهي ، أو استفهام بـ « هل » . وزاد أبو علي : وتنكير مجرورها ، وكونه فاعلًا ، أو مفعولًا به ، أو مبتدأ . انظر : المغني ١/ ٤٢٥، ٤٢٦، والجنى ٣١٦.

لـ « أحد » بالفاعلية ، فهو له طالبٌ بالرفع ، و « مِنْ » طالبةٌ بالخفض ، فوجب ظهورُ عمل أحدِهما ، فكان عملُ الحرف أولى للأمرَيْن المذكورَيْن .

فإن قلتَ : الحرفُ زائد .

قلتُ : الزائدُ في حروف الجرّ وغيرُ الزائد سواءٌ ، عملُهما واحدٌ ، ومراعاةُ العملِ فيهما واحدةٌ ، فما يجري في غير الزائد يلزم في الزائد . واللَّه أعلم .

وكذلك الكلامُ في : « مُرَّ بزيد » فـ « مُرَّ » طالبةٌ لـ « زيد » بالرفع ، والباء طالبة له بالخفض ، ولم يُمكن ظهورُ العملين ، فظهر عملُ الحرف ، وبَقِي عملُ الفعلِ في الموضع ؛ للأمرين المذكورين .

فصل

قال : « **وتَقُول : أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ عبدَ اللّه ، وأَكْرَمْتُ وأَكْرَمَنِي عَبْدُ اللّهِ** »[1] .

هذا هو بابُ الإعمال . والمختارُ عند البصريين تفريغُ العاملِ الثاني للعمل[2] . والاختيارُ عند الكوفيين شَغْلُ الثاني بالضمير ، وعَمَلُ الأولِ في الاسم . في هذا

(١) الإيضاح ٦٥، والمقتصد ١/ ٣٣٦، وشرح العكبري ٢/ ٣٤٨.

(٢) سيبويه (١/ ٧٦) : « ولو لم تحمل الكلام على الآخِرِ ، لقلتَ : ضربت وضربوني قومَك » . وإنما كلامهم : ضربت وضربني قومُك » . وعقب ابن مالك : « وهذا حكاية عن العرب بالحصر بـ « إنما » . وظاهرُه أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره » . وأقول : إن كِلا المدرستين تُجيز المسألتين ، لكن الخلاف في الأَوْلى . ولذلك قال ابن مالك : ومذهب البصريين ترجيح إعمال الثاني على الأول . ومذهب الكوفيين العكس . وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ؛ لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول . وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل » . والمؤلف مع البصريين . انظر : شرح العكبري ٢/ ٣٤٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٧، والملخص ١/ ٢٨٣.

وقع الخلافُ بينهم[1] .

واتَّفق الجميع على فصلين :

أحدهما : أنك متى هَيَّأْتَ الثاني للعمل ، فلا سبيلَ للأول على الاسم .

الثاني : أنه متى شغلتَه بالضمير ، انقطع عن الاسم ، وصار بمنزلة فعلٍ لا يطلبه من جهة المعنى ، فتُسَلَّط عليه الأول .

ولهذا قال أبو علي : « **فتَحْمِلُ الاسمَ المَذْكُورَ بَعْدَ الفِعْلَيْن على الفِعْلِ الآخِرِ ، ولا تَحْمِلُه عَلَى الأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَ مِنَ الفِعْلَيْنِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ** »[2] .

يريد : متى تَهيَّأ ، فلا بُدَّ من إعمال الثاني ؛ لأنَّه أَقْرَبُ . ولا يعملُ الأوّلُ حتى يشتغلَ الثاني ، وينقطع عن الاسم حتى يصيرَ بمنزلة فعلٍ لا يطلبُه من جهة المعنى ، والأول مُهَيّأً للعمل ، فلا بُدَّ من عمله ؛ إذ لا مانعَ من العمل ، والفصلُ ليس بمانعٍ . ثم إنك إذا أعملتَ الثَّاني : فإن كان الأولُ يطلب فَضْلَةً ، فلا بُدَّ من حذفها . وإن كان الأولُ يطلبُ عُمْدَة – والعمدةُ هنا هو الفاعلُ والمفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعله – فاختلف النَّحْوِيُّون :

فذهب سيبويهِ وجميعُ [١٨٩] البصريين إلى الإضمار ، ويستتر[3] في الإفراد ، ويظهر في التثنية والجمع ، فتقول : أكرمني وأكرمت زيدًا . فإنْ ثَنَّيْتَ قلتَ : أكرماني وأكرمت الزيدَيْن . وإن جَمَعْتَ قُلْتَ : أكرموني وأكرمت

(١) انظر حجج كُلٍّ في : الإنصاف ١/٨٣ - ٩٦ (المسألة ١٣)، وشرح العكبري ٢/٣٤٩ - ٣٥٨، وابن يعيش ١/٧٧ - ٨٠ وشرح الكافية ق ١ - مج ١/ ٢٢٧، والارتشاف ٣/٨٧ - ٩٨.

(٢) الإيضاح ٦٥، والمقتصد ١/ ٣٣٦.

(٣) أي الضمير .

الزيدِين . وحكى سيبويه أنهم يقولون : ضربوني وضربت قومَكَ[1] . فهذا معنى قولِ أبي علي : « **فقَوْلُكَ : « أكرمني » ، في المَسْأَلَة الأُولَى[2] : فِعْل ، فاعِلُهُ مُضْمَرٌ فِيهِ ، على شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، المَعْنَى : أَكْرَمَنِي عَبْدُ اللّهِ وأَكْرَمْتُ عَبْدَ اللّهِ ، إلا أنَّ الفاعل أُضْمِرَ قَبْلَ الذِّكْرِ ؛ لأَنَّ المَفْعُولَ يُفَسِّرُه ، ويَدُلُّ عَلَيْهِ** »[3] .

وذهب الكسائيُّ إلى حذف الفاعل[4] ، ولم يُدَّعَ حذفُهُ في غير هذا الموضع ، وأَجرَى العُمْدَةَ هنا مُجرَى الفضلة ، ولا خلافَ في حذف الفضلة . واحتجَّ بأبيات أَتى بها ، منها قول علقمة[5] :

تَعَفَّقَ بالْأَرْطَى لها وأَرَادَهـــا ... رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُـمْ وَكَلِيبُ[6]

فـ « رجال » مرفوعٌ مطلوبٌ لـ « تَعَفَّق » ولـ « أراد » . فإن جَعَلْتَه مرفوعًا بـ « أراد » فأين فاعلُ « تَعَفَّق » ؟ فإنْ قلتَ : هو مُضْمَرٌ ، فينبغي أن يكون

(١) الكتاب ١/ ٧٩.

(٢) المسألة الأولى هذه هي : أكرمني وأكرمت عبدَ اللّه . الإيضاح ٦٥.

(٣) الإيضاح ٦٥، ٦٦، والمقتصد ١/ ٣٣٦.

(٤) مذهب الكسائي في : معاني الفراء ٢/ ٢٧٧، وشرح العكبري ٢/ ٣٤٩، وإيضاح القيسي ١/ ١٠٤، والتبيين ٢٥٢. وهو أيضًا مذهب هشام . وتابعهما السهيلي وابن مضاء . انظر : الارتشاف ٣/ ٩٠.

(٥) علقمة بن عبدة الفحل ، تقدمت ترجمته . ووهم ابن عصفور في شرح الجمل (١/ ٦١٩) فَنَسَبَ البيت للنابغة ، وليس له . وفي مختار الشعر الجاهلي (١/ ٤٢٠) نُسب للبيد .

(٦) من الطويل . تعَفَّق : لجأ ولاذ . الأرطى : شجر . بَذَّت : سبقت . كليب : جمع كلب . واستشهد به ابن مالك في سياق كلامه على مجيء ضمير الغائبين كضمير الغائبة ، قال : « أي تعفق بالأرطى رجال ، وأرادها جمعهم . فبهذا التوحيد يصعب الانتصار للكسائي بهذا البيت في حذف الفاعل » . وعلى هذا يكون ابن مالك قد خَرَّج البيت على إعمال الأول في الظاهر ، وإعادة ضمير الغائبة على الغائبين ، وإن كان قد أشار إلى أن قيام ضمير الغائبة مكان ضمير الغائبين قليلٌ . والبيت في : ديوان علقمة ٣٨، والجمهرة ٩٣٦، وشرح التسهيل ١/١٢٧ و ٢/ ١٧٤، والمقرب ١/ ٢٥١، والبسيط ٢/ ٧٠٩، والملخص ١/ ٢٨٥.

ضميرَ جمع ، فيُقال : تعفقوا ، وإن كان « رجال » فاعلًا لـ « تعفق » ، وأَضْمَرْتَ في « أراد » ، فكان ينبغي أن يكون « أرادوا » .

ومنها قوله[1] :

لو كانَ حَـيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعـائِنًا ... حيَّا الحَطِيمُ وُجُوهَهُنَّ وَزَمْزَمُ[2]

فهذا على حذف الفاعل ؛ لأنَّه لو كان على إعمال الثاني ، لكان : لو كان حَيِّيا ، ولو أَعْمَلَ الأول ، لكان الثاني « حَيَّا » من أجل « الحطيم وزمزم » . ومنها قولُ ذي الرمة :

وهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أو يكشفُ العَمَى ... ثَلَاثُ الْأَثَافِي والرُّسُـومُ البَلاقِعُ[3] ؟

(١) عروة بن أُذينة : شاعر غزل مقدَّم ، من جلَّة علماء المدينة . وأذينة لقب أبيه « يحيى » . توفي في حدود ١٣٠هـ . (ترجمته في سمط اللآلي ١/ ١٣٦) . وقيل : عبد الرحمن العرجي : شاعر غزل مطبوع ، صحب مسلمة بن عبد الملك في وقائعه بأرض الروم . توفي نحو ١٢٠هـ . (الأغاني ١/ ٣٨٣) . وقيل : عمر بن أبي ربيعة . انظر : مصادر ح التالية .

(٢) من الكامل . والشاهد بيِّن . وهو في : شعر عروة ٣٦٨، وذيل ديوان العرجي ١٩١ ، وليس في ديوان عمر . وهو أيضًا في : الوحشيات ٢٦٦ ، وحماسة الخالدين ٢/١٣٨ ، وذيل الأمالي ١٢٥ ، وذيل اللآلي ١/٥٨ ، والمغرب ١/٢٦٥ ، وتخريج البيت مستقصى في شعر عروة ٣٦٥.

(٣) من الطويل . يرجع ، بضم الياء . وضبطها بعضهم بالفتح . التسليم ، بالرفع والنصب . وعلى الرفع لا شاهد ، إذ « التسليم » فاعل « يرجع » و « ثلاث » فاعل « يكشف » . « يدفع البكا » مكان « يكشف العمى » . « والديار » مكان « والرسوم » . التسليم : مصدر سَلّم . العمى : ذهاب نظر القلب . الأثافي : حجران يوضعان إلى أصل الجبل ، ثم توضع عليها القِدْر ، فالجبل ثالثة الأثافي . الرسوم : الآثار . البلاقع : القِفار . يقول : الأثافي ورسوم الدار بعد خرابها لا تردُّ جواب سلامٍ ، ولا تُوضح عن خَبَرٍ إذا استُخبِرَت ، وهذا معنى : أو يكشف العمى . والشاهد : إعمال « يكشف » وحذف الفاعل من « يرجع » على مذهب الكسائي . ويرى ابن مالك أن البيت ليس من باب التنازع ، إذ لو كان منه لكان أحدُ الفعلين بتاء ؛ لأن فاعله على ذلك التقدير ضمير مؤنث ، وخَرّجه على أنه أراد : وهل يرجع التسليمَ ما أشاهدُ ، واستغنى بالإشارة ، كما قالوا : إذا كان غدًا فائتني ، ثم أبدل « ثلاث =

وسيبويه يذهبُ في هذا كلّه إلى أنه على إضمار : مَنْ يُذْكَر ، وجَعَلَه بمنزلة قول العرب : هو أحسن الفتيان وأجملُه[1] ، الهاء إضمارُ « من ذُكِرَ » والتقدير : أجمل من ذكر .

وكذلك ما رُوي في الحديث : « خير نِساءٍ رَكِبْنَ الإبِلَ نِساءُ قُرَيْشٍ ، أَحْناهُ على يَتِيمٍ في صِغَرِه ، وأَرْعَاهُ على زَوْجٍ في ذاتِ يَدِه »[2] ، المعنى – واللّٰه أعلم – : أحنى مَنْ ذُكِر[3] .

وأما قوله :

* لو كانَ حيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعائِنًا *

فيمكن عندي فيه تأويل آخر ؛ لأنّ « الحطيم » و « زمزم » ؛ كلاهما من

= الأثافي » من الضمير المنويّ . والبيت في : الديوان ٢/ ١٢٧٤، والمقتضب ٢/١٧٦ و ٤/ ١٤٤، وإصلاح المنطق ٣٠٣، وشرح أبياته ٤٧٥، والتكملة ٢٦٤، والمنصف ١/ ٦٤، وابن بري ٣٠٨، وإيضاح القيسي ١/ ٤٤١، وابن يعيش ٢/ ١٢٢، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٦، والارتشاف ٣/ ٨٩، والأشموني ١/ ٨٧، والهمع ٥/ ٣١٤، والخزانة ١/ ٢١٣. وزد عليها ما في حواشي الديوان . ويستشهد المؤلف به بعد (ص ١٠٦٤) ، كما استشهد به في : الملخص ١/ ٢٨٥.

(١) وأكرم بَنيه وأنبله . كذا في الكتاب (١/ ٨٠) وجَعْلُ ضمير الواحد كالجمع قبيح عند سيبويه ، قال : « ولكن لابد من هذا – يريد في المثال : ضربَني وضربت قومَك – لأنه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء ، كأنك قلت إذا مَثَّلْتَه : ضربني من ثَمَّ وضربت قومَك » . ونُقل عن الأخفش أن ذلك « رديء في القياس يدخل فيه أن تقول : أصحابك جلس ... فقولهم : هو أظرف الفتيان وأجملُه لا يقاس عليه » اهـ بتصرف . ونقل المؤلف عن أبي علي قوله : « إنما قال : « وأجمله » ؛ لأن هذا الكلام في معنى : هو أحسن فتى وأجمله » . (البسيط ٢/ ٧٨٣) . وانظر : معاني الفراء ١/ ١٣٠، وشرح التسهيل ١/ ١٢٨، واستشهد به المؤلف قبل (ص ٤٢٠) .

(٢) استشهد به المؤلف قبل . انظر : ص ٤٢٠ .

(٣) ابن مالك : « ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرًا » . شرح التسهيل ١/ ١٢٩.

الحرم ، فالمقصودُ بهما الحرمُ كلُّه ، لكنه عَيَّنَهما تعظيمًا لهما ، كما تقول : ضُرِبَ ظَهْرُه وبَطْنُه ، وأنت تريد : جميعُه ، وكما تقول : ضُرِبَ قَرْنُه وقَدَمُه[1] ، وأنت تريد : جميعه . واللّٰهُ أعلم .

وبلا شك : أنّ هذا أولى مما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل ؛ لأنّ حذف الفاعل لم يُوجد في موضع ، فيكونُ هذا ثانيًا . وقد وُجد إضمار « من ذُكر » . ويُنَظَّر إليه قولُه – سبحانه – : ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[2] أي بين المذكور[3] . واللّٰه أعلم .

فإن قلت : ولِمَ كَثُرَ هذا في هذا الباب حتى كان أكثرَ من : « ضربوني وضربت [١٩٠] قومك » ؟ وبلا شك أنّ قولهم : هو أحسن الفتيان [وأجمله][4] قليلٌ ، وليس بكثرة : « وأجملهم » . وكذلك لو قلتَ : الزيدون قام ، لكان قليلًا ، وربما لا يُوجد إلا في الشّعر ، كما قال[5] :

---

(١) مثل هذين المثالين : ضُرِب يَدُه ورِجْلُه ، وقولهم : مُطِرْنا سَهْلُنا وجبلُنا ، ومُطِرْنا زرْعُنا وضَرْعنا ، ومُطِر قومك ليلُهم ونهارهم ، المعنى مُطِرت أماكنُنا كلها ، وأموالُنا كلُّها ، وأوقاتهم كلُّها . (انظر : شرح الرضي للكافية ق ١، مج ٢/ ١٠٦٢) . ومثل هذه الأمثلة والأقوال تجدها في باب البدل من كتب النحو . وانظر : الإيضاح ٢٨٣.

(٢) البقرة ٦٨ . وسلف أن استشهد بالآية (ص ٤٢٠) ، كما يستشهد بها بعد (ص ٩٧٢) .

(٣) إنما احتيج إلى هذا التقدير ؛ لأن « بين » تطلب اسمين فأكثر . ولو قيل : بين هاتين أو بين تينك ، لجاز . وقال الفراء : وإنَّما صلحت – بين – مع « ذلك » وهذه ؛ لأنه في مذهب اثنين . انظر : معاني القرآن ١/ ٤٥، وانظر أيضًا : المسائل المنثورة ٢٢٠، والبغداديات ٢٠٢، وكشف المشكلات ١/ ٥١.

(٤) زيادة لازمة . وتقدم القول قريبًا .

(٥) الحطيئة .

لِزُغْبٍ كأولادِ القَطا راثَ خَلْفُها   على عاجزاتِ النَّهْضِ حُمْرٍ حَواصلُهْ[1]

أراد : حواصل ما ذُكِر .

قلتُ : لما كان الإخبار هنا على شريطة التفسير ، جَرَى مَجْرَى : نِعْم رجلين الزيدان ، ونعم رجالًا الزيدون ، في أن اكتُفِي بتثنية المُفَسِّر وجمعه عن تَثْنِية الضمير وجَمْعِه .

فإن قلتَ : فيلزم عن هذا التعليل ألَّا يقالَ : ضربوني وضربتُ قومَك ، كما لا يُقال : نِعْمُوا رجالًا الزيدون .

قلت : الفرقُ بينهما أن « نعم » فعلٌ ضعيف لا يتصرف ؛ لخروجه عن موضعه ، ودخولِ معنى الحرف فيه . وليس الفعلُ في هذا الباب كذلك ، فبذلك جاز أن يُثَنَّى الضمير ها هنا ويُجمع ، بخلافه في « نعم » . واللَّه أعلم .

وذهب الفراء إلى أن الثانيَ لا يَعْمَلُ إذا كان الأول يَطْلُبُ عمدة[2] ؛ لأنك بين أمرين :

---

(١) من الطويل . من قصيدة يمدح بها الوليد بن عقبة بن أبي معيط . الزُّغب : أولاد الشاعر . وجَعَلَهم كفراخ القطا ، أراد أنهم صغار لِيَسْتَعْطِف . راث خلفها : أبطأ استقاؤها ، والضمير لـ « القطا » . عاجزات النهض : الفراخ العاجزة عن الطيران . حمر حواصله : لم ينبت عليها ريش . وكان يجب أن تكون « حواصلها » ؛ لأن الضمير يعود إلى « العاجزات » ، فذكّر من أجل القافية ، وأعاد الضمير على لفظ الجميع . يقول : أبطأ استقاءُ أمهاتِها الماءَ عليها . والبيت في : الديوان ٢٣٩، وإصلاح المنطق ١٢، ٦٦، وشرح أبياته ٧١، واللسان (خلف) .

(٢) ونقل عن الفراء قول آخر ، هو أنه يقتصر في مقابل ذلك على السماع ، ولا يكون قياسًا . وحكى عنه ابن مالك قولًا ثالثًا ، هو أنه يجوز إعمال الثاني قياسًا ، ويضمر في الأول بشرط تأخر الضمير ، نحو : ضربني وضربت زيدًا هو . قال البهاء بن النحاس : ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير ابن مالك . انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٧٤، وتخليص الشواهد ٥١٥، والهمع ٥/ ١٤١.

أحدهما : حَذْفُ الفاعل ، وهذا لا نظير له .

الثاني : إضمارٌ قبل الذكر . وهذا لا يوجد إلا في أبواب ثلاثة لا يُقاس عليها .

وهذا الذي قاله الفراء طريقٌ صحيح ، إلا أنه في الأبواب الثلاثة لم يُقْدَمْ عليها إلا بالسماع ، وكما جاء السماع فيها ، جاء في هذا ، حكى سيبويه : ضربوني وضربت قومَك[1] . والأبياتُ التي ذكرها الكسائي حُجَّةٌ عليه[2] ، لابُدَّ له أن يقول : إن الفاعلِ يُحذف ، كما قال الكسائي ، أو يُضْمَر ، كما قال سيبويه . على أنَّ له أن يقول في الأبيات المذكورة وما جاء مثلَها : إنها على إعمال الأول ، وفي الثاني ضمير . ويكون الضمير على حَدِّ ما ذهب إليه سيبويه .

ومما يُسْتَدَلُّ به على الفَرَّاء قولُ طُفَيْلٍ الغَنَوِيّ[3] :

وكُمْتًا مُدَمّاةً كأَنَّ مُتونَها   جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[4]

---

(١) الكتاب ١/ ٧٩.

(٢) الضمير يعود على الفراء .

(٣) شاعر جاهلي ، اشتهر بوصف الخيل ، وكان يُسَمَّى : مُحَبِّرًا ، لحُسْن شعره ، وروي عن معاوية : « دَعُوا لي طُفَيْلًا ، وسائر الشعراء لكم » . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٤٥٣، ٤٥٤، والأغاني ١٤/ ٨٥.

(٤) من الطويل . الكمت : جمع كُمَيْت ، مُصَغَّر أكمت ، ولم يُتَكَلَّم به ، وهو لون بين الحمرة والسواد . متونها : ظهورها . استشعرت : أُلْبِست شعارًا ، وهو ما ولي الجلد من اللِّباس . المُذْهَب : اسم للذهب . يصف الحمرة التي أُشْرِبت لونَ الخيل بالذهب . والشاهد : نصب « لون » بـ « استشعرت » على الرغم من طلب « جرى » له بالفاعلية . ولو أعمل الأول - كما يرى الفراء - لرفع « لون » وأضمر في « استشعرت » . والبيت في : الديوان ٧، والكتاب ١/ ٧٧، والمقتضب ٤/ ٧٥، والجمل ١١٦، والإيضاح ٦٨، وتحصيل عين الذهب ١٠٠، والحلل ١٤٦، وأساس البلاغة (شعر) ، =

ف « لونَ » منصوب بـ « استشعرت » ، وفي « جرى » ضميرٌ يُفَسِّرُه ما بعده .

وكذلك قولُه :

مِثْلُ القنافِذِ هَدَّاجُـــون قَدْ بَلَغَتْ   نَجْرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ[1]

ففاعل « بلغت » الأول مضمر ، يُفَسِّره « السوآت » ، وهي بعده . وهذا البيت أَدَلُّ من بيت الغنوي ؛ لأنه يمكن أن يكون [في][2] « جرى » ضمير يعود إلى ما دَلَّ عليه « المدَمَّى » ، كأنه قال : جرى فوقها الدَّمُ .

فإذا صَحَّ بالسماع أن العرب تُضْمِر في هذا الباب على شريطة التفسير ، كما أَضْمَرَتْ في باب الأمر والشأن ، وفي باب « نعم وبئس » ، وفي باب « رُبَّه رجُلًا » على شريطة التفسير ، فيصير الإضمار قبل الذكر في أبواب أربعة ، وقد ذكرتُها . والله أعلم .

وقد تَقَدَّم أنك لا تُعْمِلُ الأول حتى تشغلَ الثاني بما يطلبه ، حتى يصيرَ غيرَ طالب للاسم ، بمنزلة مالا يطلبه من جهة المعنى .

ثم إنْ أضمرت منصوبًا ، ظَهَرَ في الأحوال الثلاثة ؛ [١٩١] في الإفراد والتثنية والجمع . فإنْ أَضْمَرْتَ مرفوعًا اسْتَتَر في الإفراد ، وظهر في التثنية والجمع ، فتقولُ : أكرمني وأكرمته زيدٌ ، وفي التثنية : أكرمني[3] وأكرمتهما

= والإنصاف ١/ ٨٨، والتبيين ٢٥٣، وشرح العكبري ٢/ ٣٥٠، وابن يعيش ١/ ٨، وتخليص الشواهد ٥١٥، واستشهد به في: الملخص ١/ ٢٨٥.

(١) تقدم في ص ٥٧٥، والتعليق عليه ثمة. ويأتي بعد (ص ٧٥٦) .

(٢) زيادة مني .

(٣) المخطوطة : أكرمته . والصحيح ما أثبتُّه .

الزيدان ، وفي الجميع : أكرمني وأكرمتهم الزيدون . وتقول[1] : أكرمت وأكرمني زيدًا ، وفي التثنية : أكرمت وأكرماني الزيْدَيْن ، وفي الجميع : أكرمت وأكرموني الزيدون . وتقول[2] : مررت ومَرَّ بي زيد ، وفي التثنية : مررت ومَرَّ بي الزيدان ، وفي الجميع : مررت ومَرَّ بي الزيدون . وما يطلبه الأوّلُ محذوفٌ ؛ لأنه فَضْلَةٌ .

فإن أعملْتَ الأول ، قلتَ : مررت ومَرَّ بي بزيد ، فَتُضْمِرُ في « مَرَّ » ضمير « زيد » ، وفي التثنية : مررت ومرّا بي بالزيدَيْن ، وفي الجميع : مررت ومَرُّوا بي بالزيدِين .

فإن قَدَّمْتَ « مَرّ » قُلْتَ على إعمال الثاني : مَرَّ بي ومررت بزيد ، ففي « مَرّ » ضميرٌ قبل الذكر على مذهب سيبويه ، يظهر في التثنية والجمع ، إن لم يَجْرِ مجرى « نعم وبئس » ، فتقول : مَرّا بي ومررت بالزيدَين ، ومَرُّوا بي ومررت بالزيدِين . وعلى مذهب الكسائي يُحْذَف ، فلا يَظْهَرُ في التثنية ولا في الجمع ؛ لأن المحذوف لا يظهر كما لم يظهر المفعول ، فتقول في التثنية : مَرَّ بِي ومررت بالزيدَيْن ، وفي الجمع : مَرَّ بِي ومررت بالزيدِين . ويجيز سيبويه هذا على قولهم : « هو أحسن الفتيان وأجمله[3] » وعلى أن يُجْرِيَه مُجْرَى « نِعْم » . وأما الفراءُ فلا يجيز هذه المسألة .

فإنْ أَعْمَلْتَ الأول ، قُلْتَ : مَرَّ بِي ومررت به زيدٌ . وتقول في التثنية : مَرَّ

---

(١) إذا أعملت الأول ، وأَضْمَرْتَ في الثاني .

(٢) إذا أعملت الثاني .

(٣) سلف القول (ص ٤٢٠ ، ٦١٠) .

بي ومررت بهما الزيدان. وتقول في الجميع: مَرَّ بي ومررت بهم الزيدون، تقدير هذا: مَرَّ بي زيد، ومررت به.

وتقول: أعطيت وأعطاني زيدٌ درهمًا[1]، وتَحْذِف مفعولَيْ «أعطيت»؛ لأنهما فضلتان. وفي التثنية: أعطيت وأعطاني الزيدان درهمين، وفي الجميع: أعطيت وأعطاني الزيدون دراهم. فإن أعملتَ الأول، قُلْتَ: أعطيت وأعطانيه زيدًا درهمًا، وفي «أعطانيه» ضميرٌ يعود إلى «زيد». ويظهر في التثنية والجمع، فتقول في التثنية: أعطيت وأعطانيهما الزيدين درهمين، وفي الجميع: أعطيت وأعطونيها الزيدين دراهم.

فإن قَدَّمْتَ «أعطاني»، وأَعْمَلْتَ الثاني، قُلْتَ: أعطاني وأعطيت زيدًا درهمًا، فتُضْمِرُ في «أعطاني» ضميرَ «زيد». وتَحْذِفُ المفعولَ. وتقول في التثنية: أعطياني وأعطيت الزيدَيْن درهمَيْن، وفي الجميع: أعطوني وأعطيت الزيدين دراهم. فإن أعملت الأول قلت: أعطاني وأعطيته إياه زيد درهمًا. هذا هو الأحسن، ويجوز: أعطيتُهوه، وهو قليل[2]. والأكثر هو الذي جاء في

---

(١) في التنازع في باب ما يتعدى إلى أكثر من واحد خلاف: فقد أجازه سيبويه والجمهور، ومنع المازني وجماعة، والجرمي، وابن الطراوة. والصحيح الجواز، فقد حكى سيبويه: متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقًا. ونقل عن الجرمي أيضًا أن التنازع لا يكون في ما يتعدَّى إلى ثلاثة، وأن ذلك لم يُسْمَعْ عن العرب، لا في نثر ولا في نظم. انظر: الكتاب ١/ ٧٩، والارتشاف ٣/٩٢ وما بعدها، والهمع ٥/ ١٤٢.

(٢) الضميران إذا اتحدت رتبتهما، جيء بالثاني منفصلًا، ويجوز الاتصال على قلة، قال سيبويه (٢/ ٣٦٥): «فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائبٌ، فقلت: أعطاهوها وأعطاهاه، جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب. وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه».

القرآن، قال الله – سبحانه –: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[1]، وفي التثنية: أعطاني وأعطيتهما إياهما الزيدان درهمين، وفي الجميع: أعطاني وأعطيتهم إياها [١٩٢] الزيدون دراهم.

وتقول: ظننتُ وظنني زيدٌ شاخصًا، إن أعملتَ الثاني، وتحذف مفعولَيْ ظننت؛ لأنَّهما فضلتان. وفي التثنية: ظننت وظنني الزيدان شاخصًا. ولا يُثَنَّى «شاخصًا»؛ لأنه المفعول الثاني لـ«ظنني»، والمفعول الثاني في هذا الباب هو الأَوَّلُ في المعنى، فيكونُ مفردًا. ولا تبالي: أَثَنَّيْتَ زيدًا أم أَفْرَدْتَه؟ وفي الجميع: ظننت وظنني الزيدون شاخصًا، ومفعولا «ظننت» محذوفان.

فإنْ أعملتَ الأول، قلتَ: ظننت وظنني شاخصًا زيدًا شاخصًا، تقدير الكلام: ظننت زيدًا شاخصًا وظنني شاخصًا، ولا تُضْمِرُ «شاخصًا»؛ لأن «شاخصًا» الأول هو «زيد»، والثاني هو «أنت» إلا على من يُراعي اللَّفْظ خاصة في إعادة الضمير، كما قال الأَخْنَسُ بنُ شِهابٍ التَّغْلِبِيّ[2]:

أَرَى كُلَّ قَوْمٍ قارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ... ونَحْنُ خَلَعْنا قَيْدَهُ فَهْوَ سارِبُ[3]

---

(١) التوبة ١١٤.

(٢) شاعر جاهلي قديم، كان رئيسًا في قومه، حضر وقائع السلان وخزازى وحرب البسوس. وتوفي نحو ٥٦٦م. انظر ترجمته في: الاشتقاق ٢٠٣، والأمالي ٣/ ١٨٥، وشعر تغلب في الجاهلية ١١٢.

(٣) من الطويل. من قصيدة في ثلاثين بيتًا، هو آخرها. يروى: و «كُلُّ أُناس» مكان «أرى كل قوم». «ولكن تركنا» مكان «ونحن خلعنا». «حللنا» مكان «خلعنا». الفحل: فحل الإبل أو رئيس قومه. السّارب: الذاهب أين شاء وكيف شاء. يقول: كل العرب تُضَيِّق قيد فحلها حتى لا يذهب بعيدًا فيُغار عليه، إلا نحن لعزتنا، أو: كل قوم لا يبعدون عن رئيسهم خوفًا من الأعداء إلا نحن لعزتنا. والبيت في: إصلاح المنطق ٢٠١، وتهذيبه ٤٧٥، وشرح أبياته ٣٧٨. والمفضليات ٢٠٨، وشرحها للأنباري ٤٢١، وللتبريزي ٥٠٥، والحماسة ١/ ٣٠٣، وشرحها للأعلم ١/ ١٥٢، =

وإنما يريد: «قيد فحلنا»، لكنه أَضْمَرَ مُراعاةً للَّفظ. والأكثر أَلَّا يُضْمَرَ مثلُ هذا. واللَّه أعلم.

فإن ثَنَّيتَ قلتَ: ظننت وظنَّاني شاخصًا الزيدَيْن شاخصين، وفي الجميع: ظننت وظنوني شاخصًا الزيدِين شاخصِين. والتقدير: ظننت الزيدَيْنِ شاخصَيْنِ، وظناني شاخصًا. ولا يُضْمَر للمُخالفة في اللفظ؛ لأنَّ الأول تثنيةٌ، والآخِرَ مفردٌ. وكذلك الكلامُ في الجميع. واللَّه أعلم.

فإنْ قَدَّمْتَ «ظنني»: فإن أَعْمَلْتَ الثانيَ، قُلْتَ: ظَنَّني شاخصًا، وظننت زيدًا شاخصًا. وفي التثنية: ظناني شاخصًا، وظننت الزيدَيْن شاخصَيْن. وفي الجميع: ظنوني شاخصًا وظننت الزيدِين شاخصِين. ولا تحذف «شاخصًا»؛ لأنَّ باب «ظننت» لا يجوز أن يُذْكَر فيه المفعولُ الأولُ دون الثاني[1].

فإنْ أعملَت الأول، قلتَ: ظَنَّني وظننته شاخصًا زيدٌ شاخصًا، التقدير: ظنني زيدٌ شاخصًا وظننته شاخصًا.

ويجوز أن يُضْمَرَ مراعاة للَّفظ، على قوله:

* وَنَحْن خَلَعْنا قَيْدَهُ فَهْو سَارِبُ[2] *

= وللمرزوقي ٢/ ٧٢٨، وللخطيب ٢/ ١٢٦، والشرح المنسوب لأبي العلاء ١/ ٤٦٣، وشرح شواهد المغني ٥/ ١٧١، وشعر تغلب في الجاهلية ١٢٦. وفي هذا الأخير مصادر أخرى.

(١) ولا الثاني دون الأول؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر، وحذفُ أحدهما دون دليل اقتصارٌ على خبر دون مخبر عنه، أو مخبر عنه دون خبر. فإن وقع بعد «ظن» وأخواتها و«علم» وأخواتها ظرف أو مجرور، أو ضمير، أو اسم إشارة، أمكن الاكتفاء به إن لم يكن أحد المفعولين. انظر: الكتاب ١/ ٤٠، والمقتضب ٣/ ٩٥، والأصول ١/ ٢١٧، وتفسير المسائل المشكلة ١٣٢، ٣٢٥، وشرح التسهيل ٢/ ٧٢.

(٢) تقدم قريبًا.

وقد تقدَّم ذلك. وفي التثنية: ظَنَّني وظَنَنْتُهما شاخصين الزيدان شاخصًا. وفي الجميع: ظَنَّني وظَنَنْتُهم شاخِصِين الزيدون شاخِصًا. ولا تَكْني[1] عن «شاخص»؛ لاختلافِ اللَّفظ.

مسألة

تقول: متى ظننتَ أو قلتَ: زيد شاخص[2]؟ على إعمال الثاني، والتقدير: متى ظننتَ زيدًا شاخصًا؟، لكنك حذفتَ المفعولين؛ لدلالة ما بعدهما عليهما؛ لأنهما فضلتان.

فإنْ أعملْتَ الأوَّلَ فيجب في القياس أن يُقال: متى ظننتَ أو قلتَ: هو زيدًا شاخصًا[3]؟، إلا أن العربَ لا تقولُ مثلَ هذا؛ لما فيه من الطُّول، وتركِ الاختصار. واللَّه أعلم.

ثم أنشد[4] على إعمال الأوَّل قولَ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ[5]:

إِذَا هي لَمْ تَسْتَكْ بِعُــودِ أَرَاكَــةٍ ... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ[6]

---

(١) أي لا تضمر.

(٢) «زيد شاخص»: مرفوعان على الحكاية. وحُذِفَ مفعولا «ظننت». هذا هو الوجه عند سيبويه. فإن أعملت الأول قلت: متى ظننت أو قلت زيدًا شاخصًا، فحذفت من الثاني ولا ضمير فيه. انظر: الكتاب ١/ ٧٩.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٧٨، ٨٩، والارتشاف ٣/ ٩٢.

(٤) أي أبو علي. الإيضاح ٦٨.

(٥) وقيل: طفيل الغنوي. وقيل: عبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي، أو طفيل (ابن بري ٨٩). وقيل: المقنع الكندي (العيني ٣/ ٣٢).

(٦) من الطويل. تستك: تجلو أسنانها. الأراك: شجر يُستاك بفروعه وأصوله. تُنُخِّل: اختير. الإسحل: شجر أطرافه من أحسن السواك. يصف فم امرأة بطيب الرائحة، لتعهُّدها له بالسواك. والشاهد: =

فـ « عود إسحل »[193] مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه « تُنُخِّل » ، وأضمر لـ « استاكت » ما يطلبه . ولو أَعْمَلَ الثانيَ لكان : تُنُخِّل فاستاكتْ بعُود إسْحل . ويُرْوَى :

تُنُخِّلَ فاسْتاكَتْ به عُودِ إسْحِلِ

بخفض « عود »[1] وجعلِه بدلًا من الضمير المجرور بالباء ، وفي « تنخل » ضميرٌ هو المفعول[2] به ، والضمير من « به » يعود على الضمير الذي في « تُنُخِّل » ، وهو بمنزلة قولك : ضربوني وضربتُهم قومك . وأجازه سيبويه[3] ، رحمه اللّه . ومن الناس من منعه[4] . والقياسُ جوازُه .

= إعمال الفعل الأول « تنخل » . ولا سبيل لإعمال الثاني ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى كسر الوزن . والبيت في : ملحق ديوان عمر ٤٩٨ ، وديوان طفيل ٣٧ ، والكتاب ١/ ٧٨ ، وابن السيرافي ١/ ١٨٨ ، والمسائل العضديات ١٧٣ ، وتحصيل عين الذهب ١٠١ ، وإيضاح القيسي ١/ ٩٧ ، وشرح العكبري ٢/ ٣٥٦ ، وابن يعيش ١/ ٧٩ ، والإرشاد ١٠٣ ، والهمع ١/ ١٣٢ . ويأتي البيت بعد (ص ٦٢٨) ، واستشهد به في : الملخص ١/ ٢٨٨ .

(١) ذكر المؤلف الرواية في الملخص (١/ ٢٨٨) . وفي ابن بري (٩٠) نقلًا عن أبي علي أنه يجوز جر « عودِ إسحل » على البدل ، فلعل المؤلف وهم ، فظن أن هناك رواية في البيت . والحق أنه مجرد وجه ذكره أبو علي ، وقال : « فيه نظر لخروجه عن هذا الباب وامتناع الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب » .

(٢) يريد المفعول الذي لم يسم فاعله .

(٣) سيبويه (١/ ٧٨ ، ٨٩) : « فإن قلت : « ضربني وضربتُهم قومُك ، رفعت .. إلا أن تجعل ههنا البدل .. فإن فعلت ذلك لم يكن بُدٌّ من ضربُوني « لأنك تضمر فيه الجمع .. وإذا قلت : ضربوني وضربتُهم قومَك ، جعلت القوم بدلًا من « هم » ؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل ، والفاعل ههنا جماعة ، وضمير الجماعة الواو » اهـ بتصرف . كما أجاز سيبويه : ضربني وضربت قومُك ، وإن كان الوجه : ضربوني وضربت قومَك .

(٤) نقل أبو حيان أن أبا علي استقبح « ضربت وضربوني قَوْمُك » برفع « قومك » على أنه فاعل ، والواو =

ثم قال : « وَجَاءَ القُرْآنُ بإعْمالِ الثَّاني »[1] .

أي لم يأت في القرآن إعمالُ الأول ، وإنما أتى بإعمالِ[2] الثاني ، فَدَلَّ على أنه الأفصحُ في كلام العرب .

ثم أتى بآيتين :

إحداهما : ﴿ هَآؤُمُ اقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾[3] . فـ « كتابيه » مفعولٌ بـ « اقرءوا » ، وحُذِف مفعولُ « هآؤم » ، ولو كان على إعمال الأول لكان : هآؤم اقرأوه كتابيه .

الثانية[4] : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[5] . « القِطر » : النحاس . والتقدير : آتوني قطرًا أفرغ عليه قطرًا ، فحذف مطلوب الأول ؛ لدلالة الثاني عليه . ولو كان على إعمال الأول ، لكان في الثاني ضميرٌ ، وكان : آتوني أُفرِغْهُ عليه قطرًا[6] .

= علامة جمع ، أو على أنه بدل من المضمر . وعَلّق على إجازة سيبويه « ضربوني وضربتهم قومَك » قائلًا : « فيكون البدل قد فسر ضميرين : أحدهما مرفوع والآخر منصوب ، وهو الهاء في « ضربتهم » . وهذا غريبٌ جدًّا أن يفسِّر واحد ضميرين متقدمين عليه في الذكر ، ولا يوجد هذا في الضمائر التي يُفَسِّرها بعدها ، وينبغي التوقف في إجازة مثل هذا حتى يُسْمَع من العرب » . الارتشاف ٣/ ٩٦ .

(١) الإيضاح ٦٦ .

(٢) انظر إحصاء الشيخ عضيمة في « دراسات لأسلوب القرآن » ق ٣ ، ج ٢/ ٥٧ وما بعدها .

(٣) الحاقة ١٩ .

(٤) « الثاني » (كذا) في المخطوطة . والصحيح ما أثبت ، فالكلام عن آية ، وقد تقدم : « إحداهما » .

(٥) الكهف ٩٦ .

(٦) قال الباقولي : « فإن قلت : فالهاء مضمر ، كما أنك إذا نصبته بـ ﴿ أفرغ ﴾ أضمرت ﴿ قطرا ﴾ لـ ﴿ آتوني ﴾ ، وأيّ فرق بين إضماره في الشطر الأول وبين إضماره في الشطر الثاني ، قلنا : بينهما =

ومن باب الإعمال قوله – سبحانه –: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾[1] . فهذا على إعمال الثاني . ولو أعمل الأول ، لكان : يستفتونك قل الله يُفْتِيكم فيها في الكلالة .

وأجاز الزمخشري في قوله – سبحانه –: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2] أنْ يكونَ من باب الإعمال ، ويكونَ التقديرُ : فلَمَّا تَبَيَّنَ له أنَّ اللّه على كُلِّ شيءِ قدير ، قال : أعلم أنَّ اللّه على كل شيء قدير ، فأعملَ الثاني ، وأضمر في ﴿ تبين ﴾ .

وهذا يُمكِن ، وإن كان غيرُه في الآية أقربَ منه[3] .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر : ﴿ ايتوني ﴾[4] بوصل الألف ، فيكون التقدير : ايتوني بقطر أفرغ عليه قطرًا ، فحذف المجرور ؛ لأنه فضلة ، والثاني

= فُرقان كبير وبون بعيد ؛ لأنك إذا نصبته بـ ﴿ آتوني ﴾ وفصلت بين ﴿ آتوني ﴾ وبين « قطر » ، وأضمرت لـ ﴿ أفرغ ﴾ مفعولًا ، كنت بين شيئين من المجاز (يريد : الحذف والفصل بين العامل والمعمول) ، وارتكبت بذلك استعارتين . وإذا لم تضمر لـ ﴿ أفرغ ﴾ ، ونصبت ﴿ قطرًا ﴾ به وأضمرت لـ ﴿ آتوني ﴾ كانت إحدى بديك في يد الحقيقة والأخرى في يد المجاز ، وفي الأول كلتا يديك في هذا المجاز » . كشف المشكلات ١/ ٧٧٧.

(١) النساء ١٧٦. وعرض لها أبو علي في العضديات (١٧٢) ناسبًا القول بإعمال الأول وإعادة ضمير من الثاني عليه إلى البغداديين ، وجاعلًا ما ذهبوا إليه من عدم الإضمار قبل الذكر وإن كان الأصل ، فكأنه من الأصول المرفوضة في هذا الباب في الكلام وحال السعة .

(٢) البقرة ٢٥٩.

(٣) وهو أن يكون فاعل ﴿ تبين ﴾ مضمرًا يُفَسِّرُه سياقُ الكلام ، تقديره : فلما تبين له كيفية الإحياء التي استقرَّ بها . وقدرَّه الزمخشري : « فلما تبين له ما أشكل عليه » يعني من أمر إحياء الموات . والأَوَّل أَوْلى ؛ لأن قوة الكلام تدل عليه بخلاف الثاني . انظر : الكشاف ١/ ٣٩١، والدر المصون ٢/ ٥٩٨.

(٤) فيقرأ : ﴿ رَدْمًا . ائْتُوني ﴾ على معنى « جيئوني » بكسر التنوين وهمزة ساكنة بعده ، وإذا ابتدأ كسر همزة الوصل وأبدل الهمزة الساكنة ياء . انظر : الإقناع ٢/ ٦٩٣.

يُفَسِّره . وهذه أنَصُّ على أن الآية على إعمال الثاني ؛ لأن « أتى » تتعدى إلى الثاني بحرف الجر[1] .

ثم أنشد[2] على إعمال الثاني قولَ كُثَيِّر :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها[3]

الغريم هنا : الذي له الدين . وهو من الأضداد يقع على مَنْ عليه الدين ، وعلى من له الدين . وشاهده في صدر البيت لا في عجزه . ووجه الشاهد أنه أعمل « وَفَّى » وحَذَفَ ما يطلبه « قضى » . ولو أعمل « قضى » لقال : فَوَفَّاه .

وأما قوله :

* وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها *

ففي « غريمها » وجهان :

أحدهما : أن يكون مبتدأ ، وخبره « ممطول » ، والجملة خبر « عزة » ، والتقدير : وعزة غريمها ممطول معَنًّى ، لكِنه أَخَّر « الغريم » ، وقَدَّم « الممطول » .

---

(١) يريد أنَّ « آتى » تتعدّى إلى اثنين بنفسها ، فيمكن أن يقال إنها عملت في الضمير المتصل بها ، وفي ﴿ قطرًا ﴾ . أما « أتى » فلا تتعدى إلى الثاني إلا بحرف الجر . وعليه فاحتمال أن يكون ﴿ قطرًا ﴾ معمولًا لها بعيدٌ ، إذ لو كان كذلك لقيل : إيتوني أفرغ عليه بقطر .

(٢) أبو علي .

(٣) من الطويل . عزة : صاحبة كُثَيِّر . الممطول : الذي يدفع بالوعد بعد الوعد . المُعَنَّى : الأسير . والبيت في : الديوان ١٤٣، والإيضاح ٦٦، والمقتصد ١/ ٣٤٠، والإفصاح ٣٦، وابن بري ٩٠، والإنصاف ١/ ٩٠، وشرح العكبري ٢/ ٣٥٠، وإيضاح القيسي ١/ ١٠٢، وابن يعيش ١/ ٨، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٢، والإرشاد ١٠٢، والارتشاف ٣/ ٨٨، والمساعد ١/ ٤٥١، والتصريح ١/ ٣١٨، والهمع ٥/ ١٤٧، ونتائج التحصيل جـ ١، مج٣/ ١٠٦٣.

و « مُعَنّى » إذ ذاك يجوز فيه أربعة أوجهٍ :

أحدها : أن يكون خبرًا ثانيًا .

الثاني : أن يكون صفة لـ « ممطول » .

الثالث : أن يكون حالًا من الضمير [١٩٤] في « ممطول » .

وإنْ جَعَلْتَ العناء من جهة المطل كان بدلًا ، وهذا هو الوجه الرابع[١] .

الثاني : أن تجعل « ممطولًا » خبرًا عن « عزة » ، و « غريمها » مفعول لم يسم فاعله بـ « ممطول » ، و « مُعَنّى » حالٌ من « الغريم » ، وتَقَدَّمَ عليه ، كما تقول : ضرب ضاحكًا زيد ، ويكون « الممطول » طالبًا لـ « الغريم » ، و « مُعَنّى » طالب له أيضًا ، فأَعْمَل الأول ، وأَضْمَر الثاني .

فإن قلتَ : فلِم لا يكون « غريمها » مفعولًا بـ « مُعَنّى » ، ويكونُ قد أَضْمَر في « ممطول » ويكونُ من باب إعمال الثاني ، ويكون أبو علي قد قصد في البيت الصدر والعجز ، ويكون شاهدُه فيهما ؟

قلتُ : لا يصحّ أن يكون العجز من إعمال الثاني[٢] ؛ لأن « ممطولًا » خبرٌ عن « عزة » ، وليس لها في المَعْنَى ، واسمُ المفعول كاسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، فلابُدَّ من إبراز ضميره . وهذا تَوَهَّمَ أبو الحسين بن الطراوة[٣] ،

---

(١) ذكر ابن بري (٩١) الأوجه الثلاثة الأولى .

(٢) أجاز الجرجاني ذلك ، معتلًّا بإرادتهم الإضمار والاختصار والإيجاز . انظر : المقتصد ١/ ٣٤١.

(٣) في الإفصاح (٣٧) : « وليس في البيت متعلّق يخرج به إلى ذلك الباب (يريد : باب التنازع) . وإنما التقدير : وغريم عزة ممطول معنًّى ، وقَدَّم اسمها تنبيهًا عليها ، وأتى بالخبرين بعده » . وعلّق محقق الإفضاح من كلام الشلوبين في حاشية الأصل : « هذا عِيٌّ نسأل اللّه العافية منه ، لم يَرَ موضع التعلُّق في البيت ، وهو أَبْيَنُ من الشمس ، إنما موضعُ تعلُّقِ البيت بالباب قوله : « قضى كل ذي دين =

فَرُدَّ عليه[١] . وأبو علي إنما أتى بالبيت لمكان صدره[٢] . فأما العجز ، فليس على إعمال الثاني ، وإنما هو على إعمال الأول[٣] إذا جعلت « الغريم » غيرَ مبتدأ[٤] .

فإن قلتَ : فلم لا يجوز أن يكون « مُعَنًّى » صفة لـ « ممطول » ، و « غريمها » مفعول بـ « ممطول » ؟

قلتُ : اسم الفاعل واسم المفعول وما جرى مجراهما لا يعملن – في الأعرف – إذا وُصفن ؛ لأن الوصف يُقَرِّبهن من الاسم ، ويُبْعِدهن من الفعل ؛ إذ الوصف خاصٌّ بالأسماء . وسيأتي الكلامُ في هذا في « باب اسم الفاعل »[٥] مستوفًى .

= فوفّى غريمه » لا قوله : « وعزة ممطول معنى غريمها » . ولم يكتف ابن الطراوة برد ما توهم أن الفارسي قصده ، بل قال : « ولو تكلف في هذا البيت إعمال الأول على مذهبه لم يَخْلُص إليه ، وكان يقول : وعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنّى هو غريمُها ، فيبرز ضمير « مُعَنّى » وهو « هو » . اهـ .

والحقُّ أن هذا لا يلزم أبا علي ، إذ لا يلزم إظهار الضمير في « مُعَنًّى » على الرغم من جريان اسم المفعول على غير من هو له ، بسبب الضمير في « غريمها » . ولذلك فقد أجازه المؤلف ، وإن لم يُشِرْ إلى اعتراض ابن الطراوة . هذا ويجوز أن يرتفع « غريمها » بـ « معنًّى » عند من لا يرى ضرورة إبراز الضمير إذا جرى اسم الفاعل واسم المفعول على غير من هو له . وعليه يضمر في « ممطول » ضميرًا يفسره ما بعده . كما يجوز ذلك عند الكسائي الذي يجيز حذف الفاعل في باب التنازع هربًا من الإضمار قبل الذكر . وانظر : إيضاح القيسي ١/ ١٠٤.

(١) رَدُّ الشلوبين على ابن الطراوة . انظر : ح السالفة .

(٢) لم يعرض الجرجاني للصدر ، وصرف كلامه كله للعَجُز ، فكأنَّ ما نعاه الشلوبين على ابن الطراوة ، قد سبق ابنَ الطراوة فيه الجرجانيُّ . انظر : ص السالفة ، ح ٣.

(٣) منع الجرجاني ذلك ، لأنك لو رفعت « غريمها » بـ « ممطول » لكان « غريمها » مقدمًا في النية ، وإذا تقدم وجب إضماره في « معنًّى » ، لأن « معنًّى » جرى خبرًا على « عزة » وليس لها ، واسم الفاعل أو المفعول إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز ضميره . انظر : المقتصد ١/ ٣٤٠.

(٤) فإن جعلته المبتدأ كان التقدير : وغريم عزة ممطول معنًّى . وهو الوجه الذي ارتضاه ابن الطراوة ، ووَجّه البيت عليه . انظر : الإفصاح ٣٧.

(٥) انظر : ص ٩٨٨ .

ثم قال: « **ومِنْ إعْمالِ الأوَّل قَوْلُه – وهو امْرُؤُ القَيْسِ –:**

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَـةٍ ... كَفَاني ولَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المَالِ »[1]

اعترض النَّاسُ[2] هذا، فقالوا: « ليس هذا البيت من باب الإعمال[3] ؛ لأن باب الإعمال؛ إنما هو أن يأتي اسمٌ بعد فعلين؛ كلُّ واحد منهما طالب له من جهة المعنى، وليس « قليل » تَقَدَّمه فعلان؛ كلُّ واحد منهما طالبٌ له؛ لأن « لم أطلب » إنَّما مطلوبُه الملكُ، والتقدير: فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب ما أنا بسبيله، وهو الملك. ثم إنَّه قد قال[4] : لا يَعْمَلُ الأولُ عند النحويِّين كُلِّهم حتى يشتغلَ الثاني، وينقطعَ عن الاسم، ومتى تَهَيَّأَ الثاني للعمل فيه، فلا سبيلَ للأول إليه. ولو كان هذا من باب الإعمال لم يكن سبيل لـ « كفاني » حتى يُشْغِل « ولم أطلب »، وهو لم يُشْغِلْه[5] ، وكان القياس أن ينصب « القليل » لو كان من باب الإعمال، فلا لفظ مساعِدٌ على

---

(١) الإيضاح ٦٧، والمقتصد ١/ ٣٤٠، والإفصاح ٣٦، وشرح العكبري ٢/ ٣٥٧.

(٢) من الطويل. يروى: ولو أنّ. فلو أنني أسعى. كفاني ولم أدأب. والبيت في: الديوان ٣٩، والكتاب ١/ ٧٩، والمقتضب ٤/ ٧٦، وابن السيرافي ١/ ٣٨، والإيضاح ٦٧ ، والخصائص ٢/ ٣٨٧، وتحصيل عين الذهب ١٠٢، والإفصاح ٧٥، والإنصاف ١/ ٨٤، وابن بري ٩١، وإيضاح القيسي ١/ ١٠٥، والتبيين ٢٥٦، وشرح العكبري ٢/ ٣٥٧، وابن يعيش ١/ ٧٩، والمقرب ١/ ١٦١، والإرشاد ١٠٣، والمغني ١/ ٣٣٨، ٣٥٦ و ٢/ ٦٦٠، ٦٦١، وشرح أبياته ٥/ ٣٥، والهمع ٥/ ١٤٤، والخزانة ١/ ٣٢٧. واستشهد به في: الملخص ١/ ٢٨٦.

(٣) ممن اعترضه العكبري. شرح الإيضاح ٢/ ٣٥٧، ٣٥٨.

(٤) انظر: الهمع ٥/ ١٤٤.

(٥) الضمير لأبي علي. ومن عجب أن هذه العبارة المحكيّة عنه ليست في « باب الفاعل » هذا، ولا في ما سبق من كلامه، فلعلها من كتاب آخر له.

الإعمال، ولا معنًى صحيحٌ[1] ».

الجواب: أن أبا علي إنما أراد أنَّ هذا من باب الإعمال من جهات كثيرة[2] . وإن كان بينهما فَرْقٌ، فهو فرق لا اعتبارَ به، ألا ترى أنك إذا أعملت الأول، وقلت: أكرمني وأكرمته زيد، فقد فَصَلْتَ بين الفعل وفاعله، وقَدَّمْتَ ما قياسُه أن يكون مؤخَّرًا، وأن الأصل كان: [١٩٥] أكرمني زيد وأكرمته، ثم قَدَّمْتَ « وأكرمته »، وإن كان معطوفًا على الجملة كلها. وكذلك فعل امرؤ القيس في هذا البيت؛ لأن الأصل: كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب هذا الذي أطلبه، و « لم أطلب »، وما بعده المعطوفُ على « كفاني [قليل] من المال ». ثُمَّ قَدَّم المعطوف، وقياسُه أن يكون مؤخَّرًا، وجعله بين الفعل وفاعله، فقد صارا على هذا من بابٍ واحدٍ.

ثم إن « أكرمته » إذا اشتغل بالضمير، فقد انقطعَ عن الاسم حتى صار بمنزلةِ فعلٍ لا يطلبُه من جهة المعنى؛ لاشتغاله عنه بضميره، فلا فرق إذًا بين « كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال » وقولهم: « أكرمني وأكرمته زيدٌ » إلا من

---

(١) اللفظ المساعد يراد به الضمير الذي يُشْغَل به العامل الثاني. والمعنى على إعمال الثاني يفسد كما بيّنه قبل. وعرض الجرجاني للبيت بكلام نفيس، ملخصه أن « لو » تفيد امتناع الشيء لامتناع غيره، فالكفاية ممتنعة لامتناع السعي لأدنى معيشة، وإذا امتنع الكفاية كان « لم أطلب » دليلًا على ثبات الطلب، لأن « لم أطلب » نفي الطلب، وإذا امتنع نفي النفي حصل الإيجاب. وإذا أعملت « لم أطلب » في « قليل » ناقضْتَ من وجهين؛ أحدهما ما سبق، والثاني ما صرح به في البيت التالي:

ولكنَّما أسعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقد يُدْرِكُ المجدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالِي

انظر: المقتصد ١/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٢) يريد: جهة الفصل بين الفعل وفاعله، وجهة انقطاع العامل الثاني « لم أطلب » عن العمل في المعمول بعده لفساد المعنى، وفي باب التنازع يكون انقطاع بالضمير.

جهة واحدة ، أنك إذا أزَلْتَ الضمير من « أكرمته » ، عمل في « زيد » ، ولا يمكن أن يعمل « لم أطلب » في « قليل » ، إلا أنه متى زال الضمير من « أكرمته » ، زال إعمال الأول ، فلا يكون إعمال الأول إلا مع وجود الضمير ، ومع وجود الضمير ، صار بمنزلة فعل لا يطلبه .

وكان الأستاذ أبو علي – رحمه الله – يقول : إنما أراد : ومن دليل إعمال الأول ؛ لأنه لما قال : إنَّ إعمال الأول[1] جائز ، وأتى على صحته بقوله :

* تُنُخِّلَ فاستاكَتْ به عُودُ إِسْحِلِ[2] *

كأنه اعتُرِض ، وقيل له : كيف يجوز هذا ، وأنت قد فصلتَ بين الفعل وعمدته بما هو معطوفٌ عليهما[3] ؟ فقال : هذا جائز ، وقد جاء في كلام فصحاء العرب ، قال امرؤ القيس :

* كَفَاني وَلَمْ أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ[4] *

وكلاهما عندي توجيهٌ لقول أبي علي ، ولا يُؤْخَذُ كلام أبي علي على

---

(١) المخطوطة : الثاني (كذا) ، والصحيح ما أثبتُّه ، بدليل السياق ، والبيت الذي استشهد به : « تُنُخل فاستاكت ... » هو من باب إعمال الأول لا الثاني .

(٢) تقدَّم قريبًا (ص ٦٢٠) . والتعليق عليه ثمة .

(٣) هذا التوجيه لا يستقيم من الشلوبين ، ذلك أنه قائم على أن أبا علي أورد :

* تنخل فاستاكت به عود إسحل *

قبل : كفاني ولم أطلب ... ولما اعتُرض على الأول أجاب بالثاني . وليس هذا صحيحًا ، فالبيت الثاني في الإيضاح قبل الأول . وعلى ذلك جرت الشروح ، فكيف يتأتّى ما قاله الشلوبين ! ولم يتنبه المؤلف لذلك ، فقبل التوجيه .

(٤) تقدَّم قريبًا (ص ٦٢٦) .

ظاهره ، وأنه من باب الإعمال[1] ، وأن « كفاني ولم أطلب » طالبان لـ « قليل » ؛ لأنه قد قال قبل هذا بيسير : لا يَعْمَلُ الأولُ حتى يُشْغَلَ الثاني[2] ، فكيف يقولُ هذا ؟

ثم إنه قد استَدَلَّ بقوله – سبحانه –: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[3] على قُوَّةِ إعمال الثاني . وهذا لا يمكنُ أنْ يكون دليلًا إلا بعد تَسْلِيمِ أنَّ إعمالَ الأَوَّلِ لا يَصِحُّ إلا بعد شغل الثاني بالضمير[4] ، واتفاق البصريين والكوفيين على ذلك . ولو كان الكوفيون يخالفون في هذا ، ويقولون : يعمل الأول ، وإن لم يُشْغَل الثاني ، لقالوا في هذه الآي : إنها على إعمال الأول ؛ لأنَّ الأَوَّلَ طالبٌ بالنصب ، والثاني كذلك ، فلا يلزمهم هذا ، ولا يُقال لهم : إن القرآن جاء بإعمال الثاني[5] . والله أعلم .

---

(١) نقل أبو حيان عن بعض البصريين أن البيت من باب الإعمال حقًّا ، وأن « لم أطلب » معطوفٌ على جواب « لو » ، والتقدير : لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلًا من المال لأن ذلك يمكنني دون طلب لحصول القليل عندي ، فلا احتياج إلى تطلُّبه . كما نقل عن الخشني وابن مُلْكون والشلوبين أنه من الإعمال ، لكن « لم أطلب » ليس معطوفًا على جواب « لو » بل هو على الاستئناف ، أي : وأنا لم أطلب قليلًا . وبذلك تكون معطوفةً على الجملة المنعقدة من « لو » وجوابها . انظر : الارتشاف ٣/ ٩٧.

(٢) انظر: ص ٦٢٦ .

(٣) الكهف ٩٦ . واستشهد بها قبل (ص ٦٢١ ، ٦٢٢) .

(٤) على المختار عند البصريين والكوفيين ، وليس على الوجوب كما يوهم كلام المؤلف ، إنما الوجوب إذا كان المطلوب عمدة . أما إذا كان فضلة فالمختار الإضمار ، والحذف جائز . وإنما اختير الإضمار لأن الثاني أقربُ الطالبَيْن ، فإذا لم يحظ بمطلوبه اختير أن يُشغَل بما يقوم مقامه حتى لا يُظَن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنه ليس مطلوبه وأنه موجَّهٌ إلى غيره . انظر : شرح الكافية ق ١ – مج ١/ ٢٣٢، ٢٣٣.

(٥) ولذلك فإن هذه الآيات دليل البصريين على أن المختار إعمال الثاني ، وإلا كان أفصح الكلام على غير المختار ، أي على حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول . انظر : شرح الكافية ق ١ – مج ١/ ٢٣٣.

وبابُ الإعمال إنما خرج من قولهم : ضربني وضربت زيدًا ؛ لأن هذين الفعلين في معنى « ضاربت »[1] ، فكما كان « ضاربت » يقع بعده « زيد » مرة واحدة ، أرادوا أن يقع « زيد » بعد الفعلين اللذين هما في معنى « ضاربت » بغير تكرار ، فصار « زيد » مطلوبًا للفعلين : أحدهما يطلبه بالرفع ، والآخَرُ يطلبه بالنصب ، فلم يمكن ظهور العملين ، فجعلوا أحدهما عاملًا في اللفظ ، على حسب ما تقدَّم .

ثم لما قالوا : ضربني وضربت زيدًا ، أو ضربني وضربتُه زيدٌ ، حملوا [١٩٦]
عليهما كُلَّ فعلين يطلبان شيئًا واحدًا ؛ طلبًا مُتفقًا أو مختلفًا . ولذلك قال سيبويه في ترجمة هذا الباب : « هذا باب الفاعِلَيْنِ [و][2] المفعولين يفعل كُلُّ واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعله الآخَر وما كان نحو ذلك »[3] ولم يقل الأخصر ، وهو : باب الاسم الواقع بين فعلين يطلبانه من جهة المعنى ، فما عَدَلَ عن هذا الذي هو أخصر إلا لما ذكرته . واللَّهُ أعلم .

* * *

---

(١) ضاربت (كذا) في المخطوطة . ولعلها « ضارب » ، فالإسناد ليس مقصودًا .

(٢) زيادة من الكتاب ١/ ٧٣.

(٣) الترجمة كما هي في الكتاب (١/ ٧٣) : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك » .



ابن أبي الربيع
السبتي الأندلسي
في
٢
النص المحقق
الجزء الأول
تحقيق
د. فيصل الحفيان